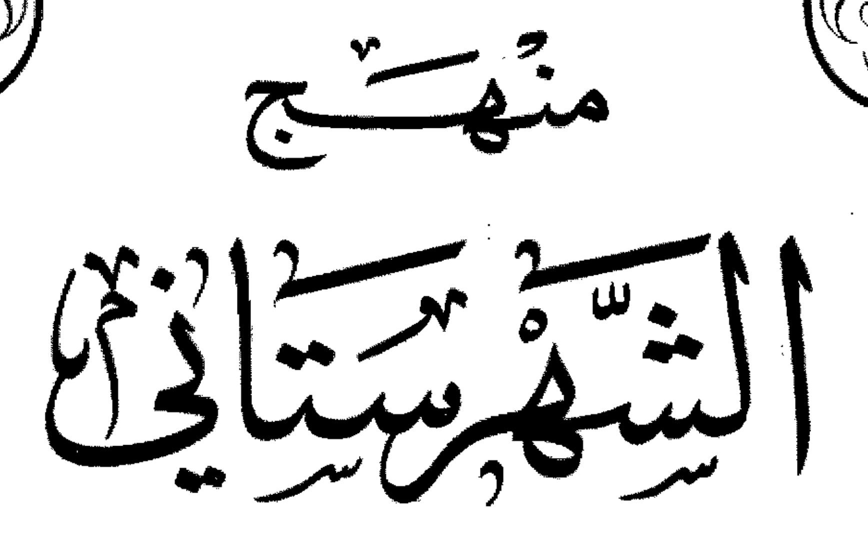


في كتابه الملل والنحل

عرض وتقويم

إعداد

محمد بن ناصر بن صالح السحيباني

دار الوطن

الرياض ـ شارع المعذر ـ ص . ب ٣٣١٠

☏ ٤٧٩٢٠٤٢ ـ فاكس ٤٧٦٤٦٥٩

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن سار على هديه إلى يوم الدين .

أما بعد :

فإن من سنة الله - تعالى - في خلقه أنه لم يتركهم هَمَلاً ، بل أرسل إليهم رسلاً مبشرين ومنذرين ؛ لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ، فأرسل إليهم رسله تترا ، وختمهم بأفضلهم نبينامحمد ﷺ فكانت شريعته ورسالته هي الرسالة الخاتمة ، المهيمنة على جميع الأديان ، الناسخة لها ، فدعا رسول الله ﷺ أهل الكتاب - من اليهود والنصارى - وغيرهم من أصحاب الديانات والأهواء للدخول في هذا الدين ، واتباع ما جاء به ، فآمن به بعضهم وكفر به أكثرهم ، فحاربهم رسول الله ﷺ ، وأصحابه من بعده والتابعون لهم ، حتى نشروا الإسلام في أقطار الأرض ، ودخل الناس في دين الله أفواجًا ، وكثرت فتوح الإسلام شرقًا وغربًا ، وأضاءت بنورها بلادًا شتى ، وزالت بها حضارات الديانات السابقة : من يهودية ، ونصرانية ، ومجوسية ، وغيرها ، وانقضّت بها عروش مملكاتها ؛ مما أغاظ أعداء الإسلام ، وأغضبهم ، فنصبوا أنفسهم ، وكل ما يملكون لمحاربة هذا

الدين ، والصد عنه ، وتشويه حقيقته ، فما ادخروا جهدًا ، ولا وقتًا ، ولا خُيِّل لهم شبهة يمكن الدس بها على الإسلام إلا استغلوها وأثاروها ، فأخذوا في نشر أباطيلهم وآرائهم وتزييفها على الناس ، وإظهارها بلباس الحق ، والنصح للأمة . فاغتر بذلك من اغتر ؛ فظهرت الفرقة والاختلاف في صفوف المسلمين ، وقد بدأ ذلك الاختلاف منذ عهد الصحابة - رضوان الله عليهم - اختلافًا متباينًا ، انقسم الناس فيه إلى فرق ونحل ، كما أخبر بذلك رسول الله ﷺ بقوله :

« افترقت اليهود على إحدى وسبعين أو اثنتين وسبعين فرقة ، وتفرقت النصارى على إحدى وسبعين أو اثنتين وسبعين فرقة ، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة »[(١)] .

وقد ادعت كل فرقة الحق لنفسها ، وأنها هي الفرقة الناجية ، وسعت في تدعيم آرائها ومبادئها ، والدفاع عنها ، وإبطال معتقدات غيرها وآرائها .

ولكنّ الله - عز وجل - تكفل بحفظ هذا الدين ، فقيّض له رجالاً حفظوه ، وبذلوا أنفسهم في الدفاع عنه ، وتبيينه للناس ، وبيان فساد غيره وبطلانه ، ونفوا عنه ما حاول الأعداء إدخاله من الشبهات والأباطيل ؛ فتجلت العقيدة الصحيحة للناس ، وبان لهم المنهج القويم الذي كان عليه رسول الله ﷺ .

وكذلك فإن من حفظ الله لهذا الدين أن قيّض له رجالاً سخَّروا أنفسهم

(١) انظر تخريج هذا الحديث والكلام حوله ص٢٩٦ من هذا البحث .

لكشف حقائق تلك الفرق ، وبيان زيفها وباطلها ، فأوضحوا للناس أصلها ومنشأها وبطلان عقائدها وأقوالها . ولم يقتصر هؤلاء العلماء على بيان الفرق التي ضلت من هذه الأمة فحسب ، بل توسع بعضهم فبيّن الملل الأخرى التي سبقت هذه الأمة ، وأظهر عقائدها ، وآراءها ، وفرقها .

ومن فرسان هذا الميدان : أبو الحسن الأشعري في كتابه « مقالات الإسلاميين » ، وعبد القاهر البغدادي في كتابه « الفرق بين الفرق » ، وابن حزم الظاهري في كتابه « الفصل في الملل والأهواء والنحل » ، وأبو الفتح الشهرستاني في كتابه « الملل والنحل » ، وهؤلاء من أشهر وأبرز من كتب في المقالات - ممن كتبهم متداولة بين القراء - وهناك غيرهم ، وهم كثير .

وكتاب « الملل والنحل » للشهرستاني يعد من أوسع كتب المقالات والآراء وأشملها . وقد جعلت دراسته موضوع بحثي هذا وميدانه .

أهمية الموضوع :

وتتجلى أهمية الموضوع من جوانب عدة ، أهمها ما يلي :

(١) أهمية دراسة الأديان والفرق ؛ إذ بها تتجلى حقيقتها ، وينكشف أمرها ، ويتبين للناس ما كان مخفيًا من بطلان عقائدها وآرائها ، ويظهر عوارها ، ومما يؤكد أهمية ذلك أننا نجد أن القرآن قد تحدث عن الأديان السابقة ، وبيّن ما فيها من ضلال وبطلان ، نحو ما ذكره عن قوم نوح ، وعاد ، وثمود ، وبني إسرائيل ، وغيرهم .

(٢) أهمية تقويم المصادر ودراستها دراسة علمية ، تكشف عن مناهج أصحابها ، وتظهر الكتاب بصورته الحقيقية ، وتضعه في منزلته اللائقة به ،

وكلما ازدادت أهمية المصدر ازدادت أهمية دراسته وتقويمه ، وكتاب الملل من أهم مصادر كتب المقالات وأشهرها ، ولا أعلم أن أحدًا درس الكتاب دراسة علمية على ضوء عقيدة السلف - رضوان الله عليهم - مع انتشاره ، وتداوله بين معظم الباحثين والكتّاب[١] .

(٣) أهمية الكتاب ومنزلته ، ولا يخفى ذلك على أحد من الباحثين والمؤلفين في هذا الفن ، فهو يعد من أهم مصادره ، وما زال مرجعًا هامًا في تاريخ الفرق والأديان ، حيث إنه يعد دائرة معارف مختصرة للأديان والمذاهب والفرق .

(٤) محاولة كشف الغموض واللبس في حياة الشهرستاني ، وتجلية حقيقة ما رمي به من إلحاد وميل إلى الباطنية ، ولا تخفى أهمية معرفة ذلك الأمر ، وأثره في كتابه .

(٥) الفائدة العائدة لي من دراسة هذا الموضوع ، حيث اشتمل الكتاب على عرض آراء معظم الديانات والفرق ومقالاتها ، التي تحصل من دراستها فوائد كثيرة وجليلة ، منها الاطلاع بصورة أوسع وأشمل على تلك الديانات والفرق .

هذه أبرز جوانب أهمية الموضوع ، وقد دفعني ذلك كله إلى اختيار دراسته ، وجعله موضوع بحثي وميدانه .

---

(١) اطلعت فيما بعد على رسالة د. محمد بن فتح الله بدران ، التي حصل بها على الشهادة العالمية من درجة أستاذ في التوحيد والفلسفة ، من الجامعة الأزهرية كلية أصول الدين ، بتاريخ ٢٤/٦/١٣٦٥ الموافق ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٦م ، وهي بعنوان « تخريج كتاب الملل والنحل » ، وقد صرف الباحث معظم جهده وعمله في تخريج الكتاب وتحقيقه تحقيقًا علميًا ، أما دراسة الكتاب ومنهج المؤلف فيه فلم يولها عناية كبيرة في رسالته .

خطة البحث :

وقد سرت في هذا البحث وفق الخطة التالية ، وتتكون من مقدمة وبابين وخاتمة :

المقدمة : وذكرت فيها أهمية الموضوع ، التي كانت دافعًا إلى اختياره ، كما ذكرت خطة البحث ، ومنهجي فيه .

البـــاب الأول : وجعلته عن حياة الشهرستاني ، وكتابه الملل والنحل ، ويقع في فصلين :

الفصل الأول : تحدثت فيه عن حياة المؤلف في أربعة مباحث :

المبحث الأول : حاولت أن أعطي صورة موجزة عن حياة الشهرستاني الشخصية : اسمه ، ونسبه، ومولده ، ونشأته ، وصفاته ، ووفاته .

المبحث الثاني : عن حياته العلمية : طلبه للعلم ، ومكانته العلمية ، ورحلاته ، وشيوخه ، وتلاميذه ، ومعاصريه ، ومؤلفاته .

المبحث الثالث : ويقع في مطلبين : المطلب الأول : بينت فيه مذهبه الفقهي .

المطلب الثاني : بينت فيه مذهبه العقدي .

المبحث الرابع : تحدثت فيه عن التهمة الموجهة إليه وهي : « الميل إلى الفلاسفة والباطنية » . وبما أن هذه المسألة لم تبحث

بحثًا علميًا كافيًا - حسب علمي - فقد بذلت جهدي في استجلاء المسألة ، وأطلت الحديث عنها ؛ بغية كشف الحقيقة ، وبيان الحق فيها وجلائه ، وجعلته في ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : أقوال العلماء والباحثين في ذلك .

المطلب الثاني : اتهامه بالميل إلى الفلاسفة ، ونصرة مذهبهم .

المطلب الثالث : اتهامه بالميل إلى الباطنية ، وفيه جانبان :

الجانب الأول : ما يؤيد تلك التهمة ، ويؤكد صحتها من أقواله في مصنفاته . وبما أن هذه التهمة ظهر بعض آثارها وعلاماتها في بعض كتبه، نحو كتابيه : الملل والنحل ، ومفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار - وهي ما اطلعت عليه - ، والأخير أظهر في ذلك وأبين . فقد رأيت أن يكون الحديث عن هذه التهمة على ضوء ما جاء في هذين الكتابين وجعلت ذلك في أمرين :

الأمر الأول : دراسة تلك التهمة على ضوء ما جاء في كتاب « الملل والنحل » .

الأمر الثاني : دراسة تلك التهمة على ضوء ما جاء في كتاب « مفاتيح الأسرار » . ولأهمية ما تضمنه هذا الكتاب في تدعيم هذه التهمة وتأكيدها ، فقد فصلت القول في ذلك في مسألتين :

المسألة الأولى : توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف .

المسألة الثانية : التهمة وصلتها بمضمون الكتاب ، وفيها ثلاث نقاط :

الأولى : مضمون الكتاب ومنهج المؤلف فيه .

الثانية : أمثلة لما تضمنه الكتاب من آراء ومسائل باطنية .

الثالثة : تفريق المؤلف بين تفسير الآيات بالتشخيص وتفسيرها على المذهب الباطني .

الجانب الثاني : ما يعارض تلك التهمة ويضعفها ، وفيه أربعة مسائل :

الأولى : موقف المؤلف من الرافضة .

الثانية : كلام المؤلف في الإمامة .

الثالثة : كلام المؤلف في الصحابة - رضوان الله عليهم - .

الرابعة : كلام المؤلف في القرآن الكريم .

وأخيراً الخلاصة في هذه التهمة .

الفصل الثاني : تحدثت فيه عن كتاب « الملل والنحل » ، وجاء في ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : التعريف بالكتاب ، وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : توثيق نسبته ، وضبط عنوانه .

المطلب الثاني : سبب تأليفه ، وتاريخه .

المطلب الثالث : أهميته ومنزلته .

المطلب الرابع : طبعات الكتاب .

المبحث الثاني : مصادر المؤلف في الكتاب .

المبحث الثالث : مقارنته ببعض كتب المقالات ، وهي :

١ - مقالات الإسلاميين .

٢ - الفرق بين الفرق .

٣ - الفصل في الملل والأهواء والنحل .

الباب الثاني : وتحدثت فيه عن « منهج المؤلف في كتابه « الملل والنحل » ، وذلك في خمسة فصول وخاتمة :

الفصل الأول : الإطار العام والسمات البارزة في منهج المؤلف في كتابه ، وذلك على ضوء ما ذكره في المقدمات الخمس للكتاب ، فبينت :

- اهتمامه بالترتيب والتبويب والتنظيم .
- اهتمامه بالمقدمات والخواتيم غالبًا .
- عنايته بالمصطلحات .
- اعتماده منهج التقابل .
- اعتماده منهج الحياد في إيراد المقالات .
- اعتماده منهج الحصر والاختصار .
- سيره على نهج المتكلمين .
- منهجه في تقسيم الكتاب وترتيبه .
- وأخيراً وقفت وقفات نقدية عند بعض ما سلكه في مقدمات الكتاب، وهي :

- تعيين الفِرَق الوارد عددها في حديث الافتراق .

- الاعتماد على مناظرة إبليس للملائكة .

- الخلافات الواقعة بين الصحابة - رضوان الله عليهم - .

الفصل الثاني : منهجه في عرض الفرق الإسلامية ، وفيه تمهيد وستة مباحث :

- **التمهيد** : ذكرت فيه سمات منهجه العامة في عرض الفرق الإسلامية .

المبحث الأول : منهجه في فرقة المعتزلة ، وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : منهجه في التعريف بفرقة المعتزلة .

المطلب الثاني : منهجه في تعداد فرق المعتزلة .

المطلب الثالث : منهجه في عرض آراء المعتزلة .

المطلب الرابع : مصادره في هذه الفرقة .

المبحث الثاني : منهجه في فرقة الجبرية ، وفيه تمهيد وأربعة مطالب :

التمهيد : ذكرت فيه توجيه إفراد المؤلف فرقة الجبرية فرقة مستقلة ، مع عدم عدها من كبار الفرق ، ومناسبة ذكرها بعد المعتزلة .

المطلب الأول : منهجه في تصنيف الجبرية .

المطلب الثاني : منهجه في التعريف بطوائف الجبرية .

المطلب الثالث : منهجه في عرض آراء طوائف الجبرية .

المطلب الرابـع : وقفات عند بعض ما ذكره عن الجبرية .

المبحث الثالث : منهجه في فرقة الصفاتية ، وفيه تمهيد وثلاثة مطالب :

التمهيد : ذكرت فيه مراد المؤلف بالصفاتية ، ومنهجه في ترتيب طوائفها .

المطلب الأول : منهجه في طائفة الأشعرية ، وفيه تمهيد وأربعة أمور :

الأمر الأول : منهجه في التعريف بالأشعرية .

الأمر الثاني : منهجه في عرض آراء الأشعرية .

الأمر الثالث : مصادره في هذه الطائفة .

الأمر الرابع : وقفات عند بعض ما ذكره عن الأشعرية .

المطلب الثاني : منهجه في طائفة المشبهة ، وفيه تمهيد وسبعة أمور :

الأمـر الأول : الإجمال في عرض آراء المشبهة .

الأمر الثاني : إغفال التعريف ببعض المصطلحات والمسميات .

الأمر الثالث : منهجه في عرض آراء المشبهة .

الأمر الرابـع : إرجاع الآراء والمقالات إلى أصولها .

الأمر الخامس : تقريره لبعض الآراء .

الأمر السادس : مصادره في هذه الطائفة .

الأمر السابع : الشهرستاني ومدى علمه بمذهب السلف .

المطلب الثالث : منهجه في طائفة الكرامية ، وفيه تمهيد وأربعة أمور :

الأمر الأول : منهجه في التعريف بالكرامية .

الأمر الثاني : منهجه في عرض آراء الكرامية .

الأمر الثالث : مصادره في هذه الطائفة .

الأمر الرابع : وقفات عند بعض ما ذكره عن الكرامية .

المبحث الرابع : منهجه في فرقة الخوارج ، وفيه خمسة مطالب :

المطلب الأول : منهجه في التعريف بالخوارج .

المطلب الثاني : منهجه في ذكر فرق الخوارج .

المطلب الثالث : منهجه في عرض آراء الخوارج .

المطلب الرابع : مصادره في هذه الطائفة .

المطلب الخامس : وقفات عند بعض ما ذكره عن الخوارج .

المبحث الخامس : منهجه في فرقة المرجئة ، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : منهجه في التعريف بالإرجاء ، وتصنيف المرجئة .

المطلب الثاني : منهجه في التعريف بالمرجئة ، وعرض آرائها ، ومصادره فيها .

المطلب الثالث : وقفات عند بعض ما ذكره عن المرجئة .

المبحث السادس : منهجه في فرقة الشيعة ، وفيه ستة مطالب :

المطلب الأول : منهجه في التعريف بالشيعة .

المطلب الثاني : منهجه في ذكر فرق الشيعة .

المطلب الثالـث : منهجه في عرض آراء الشيعة .

المطلب الرابـــع : مصادره في هذه الفرقة .

المطلب الخامـس : وقفات عند بعض ما ذكره عن الشيعة .

المطلب السادس : موقفه من الشيعة وزعمائها .

الفصل الثالث : منهجه في عرض عقائد أهل الكتاب ، ومن يلحق بهم ، وفيه مبحثان :

المبـــحث الأول : منهـجـه في عـرض عـقـائد أهل الكتـاب « اليـهـود ، والنصارى» ، وفيه تمهيد وأربعة مطالب :

المطلـــب الأول : اعتماده منهج التقابل .

المطلب الثاني : منهجه في عرض فرق أهل الكتاب .

المطلب الثالث : منهجه في عرض آراء أهل الكتاب .

المطلب الرابع : مصادره في هذه الطائفة .

المبحث الثاني : منهـجـه في عـرض عقـائد من لـه شبـهـة كـتـاب « المجـوس والثنوية» ، وفيه تمهيد ومطلبان :

المطلب الأول : منهجه في ذكر فرق من له شبهة كتاب .

المطلب الثاني : منهجه في عرض آراء من له شبهة كتاب .

الفصل الرابع : منهجه في عرض عقائد أهل الأهواء والنحل ، وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : منهجه في طائفة الصابئة ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : منهجه في ذكر فرق الصابئة .

المطلب الثاني : منهجه في عرض آراء الصابئة .

المبحث الثاني : منهجه في طائفة الفلاسفة ، وفيه تمهيد وخمسة مطالب وخاتمة :

المطلب الأول : منهجه في الحديث عن الفلاسفة .

المطلب الثاني : منهجه في تصنيف الفلاسفة وعرض آرائهم .

المطلب الثالث : مصادره في هذه الطائفة .

المطلب الرابع : نظرة المؤلفين لما ذكره المؤلف عن الفلاسفة .

المطلب الخامس : وقفات عند بعض ما ذكره عن الفلاسفة .

الخاتمة .

المبحث الثالث : منهجه في الحديث عن آراء العرب في الجاهلية ، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : منهجه في عرض آراء العرب في الجاهلية .

المطلب الثاني : ما يؤخذ على المؤلف من خلال عرضه لآراء العرب .

المطلب الثالث : مصادر المؤلف في هذا المبحث .

المبحث الرابع : منهجه في الحديث عن آراء أهل الهند ، وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : منهجه في ذكر فرق أهل الهند .

المطلب الثاني : منهجه في عرض آراء أهل الهند .

المطلب الثالث : مصادره عن أهل الهند .

المطلب الرابع : وقفات عند بعض ما ذكره عن أهل الهند .

الفصل الخامس : تقويم الكتاب وأثر عقيدته فيه ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : أثر عقيدة المؤلف في الكتاب .

المبحث الثاني : تقويم الكتاب علميًا وعقديًا .

الخاتمة .

الفهارس.

وقد كان المنهج الذي سلكته في تناول موضوعات البحث على النحو التالي :

(١) اجتهدت في التجرد من التعصب أو التحيز خلال هذا البحث ، سواء في دراستي لحياة المؤلف وما رمي به ، أو في دراستي لمنهجه في الكتاب ، وألا أنطلق في ذلك من نظرة سابقة ، ولا فكرة مبيتة ، ولا انطباع معين ، عن المؤلف أو كتابه ، سواء كان ذلك له أو عليه . وبذلت ما في وسعي أن أسير وفق ما توصلت إليه ، وترجح عندي أنه هو الحق ، من خلال اطلاعي وقراءتي للمصادر الأخرى . سواء اقتضى ذلك مدحًا أو ذمًا ، فأشير إلى ما أجاد فيه المؤلف وأحسن ، كما أنبه إلى ما زل به قلمه ، وجانب الصواب فيه ، وللالتزام بهذا قمت بقراءة معظم ما كتب عن كل

فرقة على حدة - مما اطلعت عليه من مصادر - مما كتبه أتباع الفرقة نفسها، أو مما كتبه غيرهم من المتقدمين أو المتأخرين . وبعد الفراغ من ذلك أقرأ ما كتبه المؤلف عن الفرقة بتأمل ، مجتهدًا في استنباط منهجه على ضوء ذلك ، مستخرجًا ما وفق المؤلف فيه وأجاد ، وما لم يوفق فيه ، مع مقارنة ما ذكره المؤلف بما ذكره غيره ممن تحدث عن الفرقة ، محاولاً أن أستظهر ممن اقتبس واستفاد من تلك المصادر ، كما أستظهر من استفاد منه ، ونقل عنه .

وهذا مما اقتضى جهدًا كبيرًا ، وعنتًا ومشقةً ، كما استغرق وقتًا طويلاً من أجل قراءة تلك المصادر ، وربط ما ذكرته بعضه ببعض .

ومع ذلك كله فلا أدعي أنني وفيت الموضوع حقه ، ولا أني مصيب في كل ما أوردته ؛ إذ إن الخطأ والتقصير من طبيعة البشر . ولكن حسبي أني بذلت جهدي في ذلك ووسعي ، ورمت الحق في كل ما ذكرته ، فإن كان فيه من صواب فمن الله وحده ، وما كان فيه من خطأ فهو مني ، وأستغفر الله منه .

(٢) عزوت الآيات .   (٣) خرجت الأحاديث .

(٤) ترجمت للأعلام المذكورين في البحث جميعًا ، واستثنيت من ذلك : الصحابة الكرام - رضوان الله عليهم - إذ إن الواردة أسماؤهم في هذا البحث من كبارهم ، ممن شهرتهم أكبر مما يذكر في التعريف بهم هنا ، وكذلك المعاصرون ؛ لتعسر معرفة تراجمهم .

(٥) عرفت الفرق .

(٦) وضعت فهارس للبحث وقد اشتملت على :

أ - فهرس الآيات . ب - فهرس الأحاديث .

جـ - فهرس تراجم الأعلام . د - فهرس التعريف بالفرق .

هـ - فهرس المصادر والمراجع . و - فهرس موضوعات البحث .

(٧) اختصر أحيانًا في الإحالة على المواضع اسم الكتاب بذكر ما يدل عليه ، نحو : سير أعلام النبلاء بـ : السير ، طبقات الشافعية للسبكي بـ : طبقات السبكي ، مقالات الإسلاميين بـ : المقالات ، الفرق بين الفرق بـ : الفرق ، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين بـ : التبصير في الدين ، وهكذا معظم المراجع اختصارًا ، كذلك المراد بقولي « شيخ الإسلام » : ابن تيمية - رحمه الله - .

(٨) ما أذكره من تأريخ لأمر ما فإني أعني به التاريخ الهجري إلا ما قيدته .

(٩) اعتمدت في الإحالة على كتاب الملل والنحل على النسخة التي خرّجها وحققها د. محمد بدران، الطبعة الأولى بمطبعة الأزهر . وذلك لما تضمنته من مزايا، منها :

(١) أنها الطبعة الوحيدة التي حققت وخرجت تخريجًا علميًا .

(٢) ذكر المحقق في حاشية الكتاب فوارق النسخ ، وقد استفدت من ذلك كثيرًا . وهذه مما خلت منها جميع الطبعات .

(٣) قد اعتمد عليها كل من حقق الكتاب ممن جاء بعده - حسب اطلاعي - فهي أصل للطبعات التي جاءت بعدها [١] .

وأخيرًا لا أخفي الحرج الشديد الذي كنت أعانيه في هذا البحث من

---

(١) انظر بيان ذلك في ص٢٢٨ - ٢٣٠ من هذا البحث .

خلال تقويم الكتاب ، حيث إن الكتاب له شأنه وأهميته فهو في مختلف الأديان والفرق ، تلقاه معظم الباحثين والمؤلفين بالقبول والاستحسان ، جيلاً بعد جيل ، وتبوأ منزلة عالية لدى معظمهم . كذلك مؤلفه لا يقل شأنًا عن كتابه ، فهو : المتكلم ، الفيلسوف ، مؤرخ الأديان والفرق ، الذي يشار إليه بالبنان في هذا الفن ، الذي يعد من أشهر علماء الملل والنحل ومن أكبرهم . فكيف بمثلي أن يقوّم هذا الكتاب لهذا المؤلف ، فكنت أتحرج في ذلك كثيرًا ، إلا أنه كان يخفف عني ذلك أمور ، منها :

(١) أن الحق أحق أن يتبع من أي امرئ كان ، فالحق ضالة المؤمن أنى وجده عمل به .

(٢) أنني استعنت بعد الله - عز وجل - بما ذكره العلماء والباحثون في ذلك في كتبهم .

(٣) أنني كنت ألجأ فيما استشكل عليّ من مسائل وما استغلق عليّ من آراء بعد الله - عز وجل - إلى بعض الأساتذة المختصين ، فأستنير برأيهم ، وأستفيد من مشورتهم ، فلم أكن في الميدان وحدي، بل كان معي هؤلاء الأساتذة الكرام، وعلى رأسهم فضيلة شيخي المشرف على هذه الرسالة فضيلة الدكتور : ناصر بن عبد الكريم العقل، الذي أزال عني كثيرًا من ذلك الحرج ، وأضاء لي طريق البحث بآرائه السديدة ، وتوجيهاته المنهجيه ، وملحوظاته الموضوعية ، فيسر لي ما استصعبته، وأوضح لي ما استغمضته من مسائل وآراء ، ولم يبخل عليّ بوقت ولا جهد ولا رأي، فبارك الله فيه، وشكر له ذلك ، وجزاه عني كل خير .

كما أنني أتوجه بالشكر لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلة في كلية أصول الدين ، وفي قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة على منحي هذه الفرصة لإعداد رسالتي هذه[1] .

كما أشكر جميع من أعانني في هذا البحث - من مشايخي وأساتذتي وزملائي - بفائدة علمية ، أو توجيه ، أو إرشاد إلى مرجع ، أو إعارته .

وفي ختام هذه المقدمة أعترف بأن هذا البحث هو المحاولة الأولى في طريق البحوث العلمية ، فما ضمنته من نتائج وآراء قد تحتاج إلى توجيه وتسديد ، فرحم الله من أرشدني إلى الصواب فيما أخطأت فيه ، وسدد لي ما زل قلمي فيه .

وأسأل الله الكريم أن يعفو عما بدر مني ، وأسأله السداد في القول والعمل ، وأن يرزقني الإخلاص في السر والعلن ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ، ومن سار على هديه إلى يوم الدين ، وسلم تسليمًا .

حرر في ١٤١٢/١٠/٢٥

محمد بن ناصر بن صالح السحيباني

الرياض ص. ب ٩١٣٨٧

الرمز ١١٦٣٣

---

(١) كما أتوجه بالشكر الجزيل للشيخين الفاضلين، والأستاذين الكريمين؛ فضيلة الدكتور: محمد بن عبد الله السمهري؛ وفضيلة الدكتور: سمير حامد محمد عبد العال - اللذين تجشما عناء قراءة هذا البحث لمناقشته، وبذلا جهدًا في تصحيحه وتقويمه، مع كثرة مشاغلهما وضيق وقتهما، وقد استفدت من توجيهاتهما وملحوظاتهما ، فجزاهما الله عني خيرًا ، وزادهم الله توفيقاً وسداداً وهدىً وعلمًا .

الباب الأول

دراسة حياة المؤلف، وكتابه الملل والنحل

وفيه فصلان:

الفصل الأول: حياة المؤلف.

الفصل الثاني: كتاب الملل والنحل.

الفصل الأول

حياة المؤلف

تمهيد:

المبحث الأول: حياته الشخصية:

اسمه، ونسبه، ومولده، ووفاته، ونشأته، وصفاته.

المبحث الثاني: حياته العلمية:

طلبه للعلم، مكانته العلمية، رحلاته.

شيوخه، تلاميذه، معاصروه، مؤلفاته.

المبحث الثالث: مذهبه وعقيدته.

المبحث الرابع: اتهامه بالميل إلى الفلاسفة والباطنية.

تمهيد :

يظهر أنه لم تحظ حياة الشهرستاني بالاهتمام والعناية الكافيين، إذ لم تصلنا - حسب اطلاعي - ترجمة وافية عنه، مع أنه في المقابل بذل جهده في التاريخ والكتابة عن الفرق والأديان والمذاهب المختلفة. فعند البحث عما ذكر عن حياته وسيرته لا نجد سوى بعض المقتطفات اليسيرة التي لا يمكن أن تعطي صورة دقيقة وافية عنه، وإنما هي بعض النبذ عن حياته.

وإذا تأملنا مصادر ترجمته [1] وجدنا أنها تعود إلى ثلاثة مصادر معاصرة للمؤلف وهي :

---

(١) انظر ترجمته في :
تاريخ حكماء الإسلام ١٤١-١٤٤ أو تتمة صوان الحكمة ص١٣٧ - ١٤٠، التحبير في معجم الكبير ٢/ ١٦٠، المنتخب «معجم شيوخ السمعاني» ق/ ٢٢٢/أ، معجم البلدان ٣/ ٣٧٧، المشترك وضعا والمفترق صقعا ٢٧٩، نزهة الأرواح وروضة الأفراح ٢/ ٥٨، وفيات الأعيان ٤/ ٢٧٣، سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٢٨٦، دول الإسلام ٢/ ٦٤، العبر في خبر من غبر ٣/ ٧، تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣١٣، طبقات الشافعية للسبكي ٤/ ٧٨، طبقات الشافعية للإسنوي ٢/ ١٠٦، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١/ ٣٦٦، النجوم الزاهرة ٥/ ٣٠٥ الوافي بالوفيات ٣/ ٢٧٨، المختصر في أخبار البشر ٣/ ٢٧، لسان الميزان ٥/ ٢٦٣، شذرات الذهب ٤/ ١٤٩، تتمة مختصر أخبار البشر ٢/ ٨٥، مرآة الجنان ٣/ ٢٨٩، روضات الجنات ٦٩٥، كشف الظنون ٢٩١، هدية العارفين ٢/ ٩١، مفتاح السعادة ١/ ٢٩٩، الكنى والألقاب للقمي ٢/ ٣٧٤، الأعلام ٦/ ٢١٥، معجم المؤلفين ١٠/ ١٨٧، دائرة المعارف الإسلامية ١٣/ ٢٤، دائرة المعارف للبستاني ٢/ ٢٩٧، دائرة معارف القرن العشرين ٥/ ٤١٦، تاريخ الأدب في إيران ٤٥٩، تاريخ الأدب الفارسي ١٢٧، الموسوعة العربية الميسرة : ٢/ ١٠٩٨٥، إعجام الأعلام ١٣٩، تاريخ آداب اللغة ٣/ ١٠٨، المدخل إلى كتاب الملل والنحل ٩٤-١٥٨، الشهرستاني وآراؤه الكلامية ص٣ - ١٣٦.

١ - ما كتبه السمعاني [١] عن المؤلف في كتابه : معجم شيوخه ، وكتاب التحبير في المعجم الكبير ، وذيل تأريخ بغداد [٢] .

٢ - ما كتبه البيهقي [٣] في كتابه تاريخ حكماء الإسلام ، أو ما يسمى « تتمة صوان الحكمة » [٤] .

٣ - ما كتبه الخوارزمي [٥] في كتابه تأريخ خوارزم ، ذكره ياقوت الحموي [٦] في معجم البلدان [٧] .

هذه المصادر الثلاثة هي أساس ما ذكر عنه ، حيث إن من جاء

(١) عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني التميمي المروزي الشافعي ، تاج الدين أبو سعد، ولد في مدينة مرو سنة ٥٠٦ ، قال الذهبي : « الإمام الحافظ الكبير الأوحد الثقة ، محدث خراسان » وقال : « ولا يوصف كثرة البلاد والمشايخ الذين أخذ عنهم » قال ابن النجار : « سمعت من يذكر أن عدد شيوخه سبعة آلاف شيخ وهذا شيء لم يبلغه أحد» . توفي سنة ٥٦٢ ، من مؤلفاته - غير ما ذكر أعلاه - : الأنساب ، تاريخ مرو ، ذيل تاريخ بغداد .
انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٤٥٦ ، طبقات السبكي ٤/ ٢٥٩ شذرات الذهب ٤/ ٢٠٥ الأعلام ٤/ ٥٥ ، روضات الجنات ٤٤٦ ، مقدمة كتاب التحبير .

(٢) انظر : التحبير ٢/ ١٦٠ - ١٦٢ - المنتخب « معجم شيوخ السمعاني » ق. ٢٢٢/أ . والذيل لم يزل مخطوطاً ولم أتمكن من الاطلاع عليه .

(٣) انظر ترجمته في ص ٧٠ من هذا البحث .

(٤) انظر تاريخ حكماء الإسلام ١٤١ - ١٤٤ - تتمة صوان الحكمة ١٣٧ - ١٤٠ .

(٥) انظر ترجمته في ص ٦٩ من هذا البحث .

(٦) ياقوت بن عبد الله الحموي ، أبو عبد الله ، السفار النحوي الإخباري المؤرخ ، أصله من الروم، أما نسبته فالأرجح أنها انتقلت إليه من مولاه عسكر بن إبراهيم الحموي ولد سنة ٥٧٤ وتوفي سنة ٦٢٦ ، من مؤلفاته : معجم البلدان ، المشترك وضعًا والمفترق صقعا ، إرشاد الأديب المعروف بمعجم البلدان .
انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٦/ ١٢٧ سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣١٢ شذرات الذهب ٥/ ١٢١ ، الأعلام ٨/ ١٣١ .

(٧) انظر معجم البلدان ٣/ ٣٧٧ .

بعدهم لا يخلو أمرهم من :

إما أن يضيفوا بعض الزيادات اليسيرة المتضمنة التعليقات الخفيفة ، أو تحليل بعض النصوص عنه كما فعله السبكي [١] وابن خلكان [٢] .

وإما أن يقتصروا على ما ذكره أولئك ، أو اختصاره من غير زيادة أو إضافة .

بل إن كثيراً ممن ترجم له اختصر ما ذكره : ابن خلكان ، الذي نقل أكثر ما ذكره عن السمعاني ، أو ياقوت الحموي الذي حكى ما ذكره الخوارزمي في تاريخه .

ومن هنا جاءت الصعوبة في الكتابة عن ترجمة المؤلف ، إذ إن ما ذكرته تلك المصادر المترجمة له من معلومات إنما هي في حقيقتها معلومات مكررة محدودة ، يتناقلها أصحاب تلك المصادر بعضهم عن بعض . ولا ننسى ما كتبه كل من د. محمد فتح الله بدران في كتابه « المدخل إلى كتاب الملل

---

(١) انظر طبقات الشافعية ٤/ ٧٨ والسبكي هو :
عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي أبو نصر بن القاضي الشافعي الأشعري ولد بالقاهرة سنة ٧٢٧ وانتقل إلى دمشق وتوفي فيها بالطاعون سنة ٧٧١ ، اشتغل على والده وغيره، وقرأ على المزي ولازم الإمام الذهبي وتخرج به . قال ابن كثير : « جرى عليه من المحن والشدائد ما لم يجر على قاض قبله » . من تصانيفه طبقات الشافعية الكبرى ، معيد النعم ومبيد النقم ، جمع الجوامع . انظر ترجمته في : الدرر الكامنة ٢/ ٤٢٥ حسن المحاضرة ١/ ١٨٢ وجلاء العينين ٢٤ الأعلام ٤/ ١٨٤ .

(٢) انظر وفيات الأعيان ٤/ ٢٧٣ - ٢٧٥ وابن خلكان هو :
أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكي الإربلي أبو العباس يتصل نسبه بالبرامكة ، صاحب وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ولد في إربل سنة ٦٠٨ ، وتوفي في دمشق سنة ٦٨١ . انظر ترجمته في : فوات الوفيات ١/ ٥٥ النجوم الزاهرة ٧/ ٣٥٣ الأعلام ١/ ٢٢٠ .

والنحل »[١] ، ود. سهير محمد مختار في رسالتها « الشهرستاني وآراؤه الكلامية والفلسفية »[٢] ، حيث يُعدُّ ما كتباه من أوسع وأشمل ما كتب عن الشهرستاني ، فقد بذل كل منهما جهداً كبيراً ، وحرصا على إخراج الترجمة مكتملة الجوانب ، وافية المعلومات ، عالجت كثيراً مما يتعلق بسيرة المؤلف . وهذا مما ينوه به لهما ويشكران عليه .

إلا أن ترجمتهما له لم تخل من التكلف الظاهر ، وعسف النصوص ، إذ إن بعض ما ذكر لا يستند على أدلة ونصوص ثابتة موثقة ، وإنما بني على اجتهادات واستنتاجات الباحث المعتمدة على تأويل بعض النصوص ، وتحميلها أكثر مما تحتمل من خلال تحليلها واستنتاج بعض ما يتعلق بالسيرة منها .

كل ذلك محاولة منهما في تغطية بعض الحلقات المجهولة من سيرة المؤلف ، التي لم يرد لنا ما يكشفها ، ومحاولة أيضا للتعاطف مع المؤلف ، وإظهار سيرته بصورة مشرقة تنبيء عن نبوغه وسؤدده .

بينما الذي ينبغي على الباحث هو أن يتحدث عن الترجمة حسب ماوقف عليه من معلومات موثقة عن الشخصية المترجمة ، والكلام على ضوئها وما تدل عليه والاقتصار على ذلك ، وعدم الانسياق وراء العاطفة والأوهام والظنون في الحديث عن المترجم له بما لم يثبت عنه .

إذ لا يلزم الباحث والمترجم التحدث إلا عما بلغه واطلع عليه من معلومات ونصوص موثقة ومعتمدة صريحة ؛ وذلك لتظهر الترجمة سليمة

---

(١) انظر المدخل إلى كتاب الملل والنحل ص ٩٤ - ١٥٨ .

(٢) انظر الشهرستاني وآراؤه الكلامية والفلسفية ص٣ - ١٣٧ .

مبنية على وثائق ومعلومات مؤكدة ، وتسلم أيضا من الانزلاق وراء عواطف الباحث وتأثراته الشخصية .

ولذا فإني سوف أقتصر في هذه الترجمة على ما وقفت عليه من نصوص ومعلومات حول شخصية الشهرستاني ، وإن جاءت الترجمة غير وافية بتفاصيل حياته ؛ لعدم ورود أدلة على تلك الجوانب .

المبحث الأول
حياتـه الشخصيـة

اسمه ونسبه :

اتفقت المصادر على اسمه ونسبه ، وأنه :

محمد بن أبي القاسم عبد الكريم بن أبي بكر أحمد وعرف بـ «الشهرستاني» نسبة إلى شَهْرَسْتان، وكنيته : أبو الفتح ، ويلقب بـ «تاج الدين» [1] .

أما أصله : فإنه أيضا موضع اتفاق ، وهو أنه أعجمي أبًا عن جد ، ولم يرد ما يدل على خلاف ذلك في كتب التراجم ، ولم يرد أيضا عن المؤلف ما يخالف ذلك ، بل ورد عنه ما يوحي بذلك نحو قوله عن نفسه : «لئلا يظن بي أني من حيث أنا فقيه ومتكلم . . . أعجمي القلم بمداركه ومعالمه» [2] فالمؤلف أعجمي الأصل من بلدة «شهرستان» في إقليم خراسان ، وإليها ينسب .

---

(١) انظر : التحبير ٢/ ١٦٢ ، سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٢٨٦ ، طبقات الشافعية للسبكي ٤/ ٧٨ ، الإسنوي ٢/ ١٠٦ وفيات الأعيان ٤/ ٢٧٣ ، لسان الميزان ٥/ ٢٦٣ ، معجم البلدان ٣/ ٣٧٧ ، روضات الجنات ٦٩٥ ، شذرات الذهب ٤/ ١٤٩ النجوم الزاهرة ٥/ ٣٠٥ ، المختصر في أخبار البشر ٣/ ٢٧ ، مفتاح السعادة ١/ ٢٩٩ وغيرها .

وذكره شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى ٤/ ٧٣ بـ «أبي عبد الله» ولم أر غيره كناه بذلك .

(٢) الملل والنحل ١/ ٣٥ وانظر الشهرستاني وآراؤه الكلامية والفلسفية ص٨ .

وشهرستان : بفتح أوله ، وسكون ثانيه ، وبعد الراء المفتوحة سين مهملة ساكنة ، وتاء مثناة من فوقها مفتوحة ، بعدها ألف ، وآخرها نون[١] .

وشهرستان : كلمة أعجمية فارسية ، مركبة من جزأين : الأول : شهر أي مدينة . والثاني : ستان أي ناحية . فكأنها مدينة الناحية [٢] .

وتكتب حينا : شرستان ، وشارستان ، وشارسنانت ، شهرستانه ، ويقال : شارسان ، إذا اقتضى وزن الشعر ذلك [٣] .

والاسم يطلق على عدة مواضع منها :

(١) قصبة سابور .

(٢) مدينة « چي » بأصبهان ، وهي بمعزل عن المدينة اليهودية بينهما نحو ميل .

(٢) بليدة بخراسان [٤] ، وهي التي ينتسب إليها المؤلف .

وهي إحدى مدن خراسان ، تقع في آخر حدوده بالقرب من مدينة «نسا» التي تبعد عنها ثلاثة أميال ، وهي بين « نيسابور » و « خوارزم » ،

---

(١) انظر : معجم البلدان ٣/ ٣٧٦ المشترك وضعًا والمفترق صقعا ص٢٧٩ ، الأنساب ٣/ ٤٧٥ ، وفيات الأعيان ٤/ ٢٧٤ مراصد الاطلاع ٢/ ٨٢٢ ، دائرة المعارف الإسلامية ١٣/ ٤٢٣ وذكر فيها جواز كسر أوله .

(٢) انظر : معجم البلدان ٣/ ٣٧٦ - ٣٧٧ المشترك وضعًا ٢٧٩ تاريخ ابن الوردي ٢/ ٨٥ المختصر في تاريخ البشر ٣/ ٢٨ إعجام الأعلام ١٣٩ دائرة المعارف الإسلامية ١٣/ ٤٢٣ وفيها أن معنى الاسم باللغة الفارسية الحديثة « البلدة » وبخاصة البلدة الحصينة أو القصبة، وفي الوقت الحاضر يطلق الاسم على الإقليم أو المحافظة .

(٣) انظر معجم البلدان ٣/ ٣٧٦ دائرة المعارف الاسلامية ١٣/ ٤٢٣ .

(٤) انظر معجم البلدان ٣/ ٣٧٧ وفيات الأعيان ٤/ ٢٧٤ ، تاريخ ابن الوردي ٢/ ٨٦ مراصد الإطلاع ٢/ ٨٢٢ أخبار الدول وآثار الأول ٤٥٨ المختصر في أخبار البشر ٣/ ٢٨ إعجام الأعلام ١٤٠ .

وإليها تنتهي بادية الرمل التي بين « خوارزم » و « نيسابور » فإنها على طرفه ، وتُعد من الثغور ؛ ولذا يقال لها : « رباط شهرستانه » . بناها أمير خراسان عبد الله بن طاهر [(١)] في خلافة المأمون [(٢)] ، وعلى هذا تكون المدينة قد بنيت في النصف الثاني من القرن الثالث هجري [(٣)] .

يصفها ياقوت الحموي بقوله : « رأيتها سنة ٦١٧ وقت هروبي من خوارزم من التتر الذين وردوا وخربوا البلاد ، فوجدتها مدينة ليس يقربها بستان ، ومزارعها بعيدة عنها ، والرمال متصلة بها ، وقد شرع الخراب فيها ، وقد جلا أكثر أهلها من خوف التتر . . » [(٤)] .

مولده ووفاته :

اتفق الباحثون على مكان ولادة ووفاة الشهرستاني ؛ ولكنهم اختلفوا في زمانهما ، وإن كان الخلاف في الأول - أي الولادة - أقوى منه في الثاني

---

(١) عبد الله بن طاهر بن الحسين بن مصعب بن زرين الخزاعي بالولاء . أبو العباس حاكم خراسان وما وراء النهر ، من أشهر الولاة في العصر العباسي ، أصله من « بادغيس » بخراسان ، ولد سنة ١٨٢ وتوفي في نيسابور سنة ٢٣٠ ، قال الذهبي : «كان عبد الله من كبار الملوك » .
انظر ترجمته في : تاريخ الطبري ٩/ ٦١٣ السير ١٠/ ٦٨٤ وفيات الأعيان ٣/ ٨٣ تاريخ بغداد ٩/ ٤٨٣ الأعلام ٤/ ٩٣ .

(٢) عبد الله بن هارون الرشيد بن محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور ، أبو العباس المأمون ، سابع الخلفاء من بني العباس ، قال الذهبي : « قرأ العلم والأدب والأخبار والعقليات وعلوم الأوائل ، وأمر بتعريب كتبهم وبالغ ، وعمل الرصد فوق جبل دمشق ، ودعا إلى القول بخلق القرآن وبالغ » ، ولد سنة ١٧٠ وتوفي سنة ٢١٨ ، انظر ترجمته في البداية والنهاية ١٠/ ٢٤٤ سير أعلام النبلاء ١٠/ ٢٧٢ تاريخ بغداد ١٠/ ١٨٣ الأعلام ٤/ ١٤٢ .

(٣) انظر معجم البلدان ٣/ ٣٧٧ ، الأنساب ٣/ ٤٧٥ وفيات الأعيان ٣/ ٤٠٤ المختصر في أخبار البشر ٣/ ٢٨ .

(٤) معجم البلدان ٣/ ٣٧٧ .

- أي الوفاة - .

فقد اتفق الباحثون والمؤرخون على أن الشهرستاني ولد وتوفى في بلدته « شهرستان [١] » .

أما تاريخ ولادته فيمكن إجمال الاختلاف في ثلاثة أقوال ، هي حسب الترتيب الزمني كالآتي :

القول الأول : أنه ولد سنة ٤٦٧ . سبع وستين وأربعمائة .

القول الثاني : « « « ٤٦٩ . تسع وستين وأربعمائة .

القول الثالث : « « « ٤٧٩ . تسع وسبعين وأربعمائة .

وقد قال بالقول الأول كل من :

أبي الفداء [٢] ، وابن الوردي [٣] ، والذهبي في السير نقلا عن

---

(١) انظر على سبيل المثال التحبير ٢/ ١٦٢ ، وفيات الأعيان ٤/ ٢٧٤ ، معجم البلدان ٣/ ٣٧٧ ، مفتاح السعادة ١/ ٢٩٩ وغيرها .

(٢) انظر المختصر في تاريخ البشر ٣/ ٢٨ وأبو الفداء هو : إسماعيل بن علي بن محمود بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب ، الملك المؤيد ، عماد الدين ، صاحب حماه ، اطلع على كتب كثيرة في الفلسفة والطب وعلم الهيئة ، وقرأ التاريخ والأدب . من مؤلفاته : المختصر في أخبار البشر - ويعرف بتاريخ أبي الفداء وقد ترجم إلى عدة لغات - ، وتقويم البلدان ، وتاريخ الدولة الخوارزمية ولد سنة ٦٧٢ وتوفي بحماة سنة ٧٣٢ . انظر ترجمته في البداية والنهاية ٤/ ١٥٨ الدرر الكامنة ١/ ٣٧١ طبقات السبكي ٦/ ٨٤ فوات الوفيات ١/ ١٦ الأعلام ١/ ٣١٩ .

(٣) انظر تتمة المختصر ٢/ ٧٨ وابن الوردي هو عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس زين الدين أبو حفص بن الوردي المصري الحلبي الشافعي ولد سنة ٦٩١ وتوفى سنة ٧٤٩ من مؤلفاته : « تتمة المختصر » - ويعرف بتاريخ ابن الوردي ، جعله ذيلاً لتاريخ أبي الفداء وخلاصة له - . وتحرير الخصاصة في تفسير الخلاصة ، نثر فيه ألفية ابن مالك في النحو انظر ترجمته في طبقات السبكي ٦/ ٢٤٣ . النجوم الزاهرة ١٠/ ٣٤٠ بغية الوعاة ٢/ ٢٢٦ الأعلام ٥/ ٦٧ .

السمعاني[١] .

وفي « العبر » ذكره فيمن توفى سنة « ٥٤٨ » وقال : « توفى في شعبان وله إحدى وثمانون سنة »[٢]، وعلى هذا يكون مولده سنة « ٤٦٧ »، وكذلك ابن قاضي شهبة[٣]، والخوانساري[٤] .

ومن المعاصرين البستاني في دائرته[٥]، وعمر رضا كحاله في

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٢٨٧ والذهبي هو : محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ، شمس الدين أبو عبد الله ، الحافظ المؤرخ العلامة المحقق ، تركماني الأصل ، ولد سنة ٦٧٣ بدمشق وتوفي فيها سنة ٧٤٨ ، طاف كثيرا من البلدان ، كف بصره سنة ٧٤١ ، تصانيفه كبيرة كثيرة ، تقارب المائة ، منها : دول الإسلام ، سير أعلام النبلاء ، تذكرة الحفاظ ، العبر في خبر من غبر ، ميزان الاعتدال ، المشتبه في الأسماء والأنساب ، وغير ذلك . انظر ترجمته في : الدرر الكامنة ٢/ ٨٧ طبقات الشافعية ٦/ ٩٤ الأعلام ٢/ ٣١٥ الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام

(٢) العبر في خبر من غبر ٣/ ٧ .

(٣) انظر : طبقات الشافعية ١/ ٣٦٦ ابن قاضي شهبة هو : أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي تقي الدين فقيه الشام في عصره ، ومؤرخها وعالمها ، اشتهر بابن قاضي شهبة لأن أبا جده أقام قاضيا بشهبة « من قرى حوران » أربعين سنة ، ولد بدمشق سنة ٧٧٩ وتوفي سنة ٨٥١ ، من مؤلفاته الإعلام بتاريخ الإسلام منتقى من تاريخ الإسلام للذهبي ، طبقات النحاة واللغويين ، طبقات الحنفية طبقات الشافعية . انظر ترجمته في : الضوء اللامع ١١/ ٢١ النجوم الزاهرة ٧/ ٣١٤ البدر الطالع ١/ ٦٤ شذرات الذهب ٧/ ٢٦٩ الأعلام ٢/ ٦١ مقدمة كتابه طبقات الشافعية للدكتور عبد العليم خان .

(٤) انظر : روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ص٦٩٥ . والخوانساري هو : محمد باقر ابن زين العابدين بن جعفر الموسوي الهزارجريبي الخوانساري الأصفهاني . ولد سنة ١٢٢٦ وتوفي بأصبهان سنة ١٣١٣ ، من أشهر مؤلفاته روضات الجنات ، أدب اللسان ، أصول الفقه . انظر : ترجمته في : الأعلام ٦/ ٤٩ أحسن الوديعة ١٢٦ إيضاح المكنون ١/ ٣٣ ، الذريعة ١/ ٣٨٨ .

(٥) دائرة المعارف ٢٠/ ٢٩٧ .

معجمه[١] .

أما أصحاب القول الثاني فهم :

السمعاني : في التحبير [٢] والحموي في معجم البلدان نقلاً عن الخوارزمي في تاريخه [٣] ، والإسنوي في طبقاته [٤] ، وصاحب هدية العارفين [٥] ، ومن الغربيين : كارادي فو [٦] ، وبروكلمان [٧] .

---

(١) معجم المؤلفين ١٠/ ١٨٧ .

(٢) التحبير في معجم الكبير ٢/ ١٦٢ .

(٣) انظر : معجم البلدان ٣/ ٣٧٧ .

(٤) انظر : طبقات الشافعية ٢/ ١٠٧ والإسنوي هو : عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي أبو محمد جمال الدين فقيه أصولي من علماء العربية انتهت إليه رئاسة الشافعية ، ولد سنة ٧٠٤ وتوفي سنة ٧٧٢ .
من مؤلفاته : نهاية السول شرح منهاج الأصول ، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ، طبقات الشافعية .
انظر : ترجمته في الدرر الكامنة ٢/ ٣٥٤ بغية الوعاة ٢/ ٩٢ ، البدر الطالع ١/ ٣٥٢ الأعلام ٣/ ٣٤٤ .

(٥) انظر : هدية العارفين ٢/ ٩١ .

(٦) انظر المدخل إلى كتاب الملل والنحل ص١٣٠ . والبارون كارادي فو : مستشرق فرنسي ولد سنة ١٨٦٧م ودرس العربية ودرسها في المعهد الكاثوليكي بباريس ، وعني بالرياضيات والفلسفة والتاريخ أكثر ما عني فاشتهر بها من مؤلفاته : الرياضيات وعلم الفلسفة ، ترجمة التنبيه والإشراف للمسعودي ، « مفكرو الإسلام » في خمسة أجزاء .
انظر : المستشرقون ١/ ٢٦٣ - ٢٦٤ .

(٧) انظر : تاريخ الأدب العربي ١/ ٥٥٠ رقم الترجمة ٥٢٨ والملحق ١/ ٧٦٢ - ٧٦٣ - . وكارل بروكلمان أحد المستشرقين الألمان ولد سنة ١٨٦٨م ، ومات سنة ١٩٥٦م ، تخرج باللغات السامية على أعلام المستشرقين ومنهم نولدكه ، ونبغ فيها وطارت له شهرة في فقه اللغة ، وفي التاريخ الإسلامي ، وتاريخ الأدب العربي ، وعين أستاذاً في عدة جامعات ، وانتخب عضوا في عدة مجامع ، وجمعيات آسيوية كثيرة ، اشتهر بغزارة إنتاجه ، ومن ذلك تاريخ الأدب العربي ، والعلاقة بين كتاب الكامل في التاريخ لابن الأثير وبين كتاب أخبار الرسل والملوك للطبري ، =

أما أصحاب القول الثالث فهم :

السمعاني في الذيل ، ورجحه ابن خلكان ؛ إذ ذكر رواية سنة ٤٦٧ وشكك فيها ، وأثبت رواية السمعاني - « سنة ٤٧٩ » - من دون تشكيك فيها . حيث قال : « وكانت ولادته سنة سبع وستين وأربعمائة بشهرستان ، هكذا وجدته بخطي في مسوداتي ، وما أدري من أين نقلته ، وقال السمعاني في الذيل سألته عن مولده ، فقال : « في سنة تسع وسبعين وأربعمائة » [١] .

وقال بهذا القول أيضا : الصفدي [٢] والسبكي [٣]، وابن حجر [٤]

= وهي رسالة الدكتوراه .

انظر : المستشرقون ٢/ ٧٧٧ - ٧٨٣ والمستشرقون الألمان ص١٥٣ - ١٦٣ .

(١) وفيات الأعيان ٤/ ٢٧٤ .

(٢) انظر الوافي بالوفيات ٣/ ٢٧٩ والصفدي هو خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي ، صلاح الدين . أديب مؤرخ كثير التصانيف ، ولد في صفد بفلسطين - وإليها نسبته - سنة ٦٩٦ وتوفي سنة ٧٦٤ . له زهاء مائتي مصنف منها : الوافي بالوفيات ، ألحان السواجع ، تمام المنون في شرح رسالة ابن زيدون وغيرها .

انظر : ترجمته في : طبقات السبكي ٦/ ٩٤ الدر الكامنة ٢/ ٨٧ آداب اللغة ٣/ ١٦١ الأعلام ٢/ ٣١٥ .

(٣) انظر : طبقات الشافعية ٤/ ٧٨ .

(٤) انظر لسان الميزان ٥/ ٢٦٣ وابن حجر هو أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين ابن حجر ، من أئمة العلم والتاريخ حافظ الإسلام في عصره ، أصله من عسقلان بفلسطين ، ولد بالقاهرة سنة ٧٧٣ وتوفي بها سنة ٨٥٢ ، قال السخاوي : « انتشرت مصنفاته في حياته وتهادتها الملوك وكتبها الأكابر » . وتصانيفه كثيرة جليلة منها : تهذيب التهذيب ، لسان الميزان ، الدرر الكامنة ، الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف ، الإصابة في تمييز الصحابة وغيرها . انظر ترجمته في : الجواهر الدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي ، الضوء اللامع ٢/ ٣٦ البدر الطالع ١/ ٨٧ الأعلام ١/ ١٧٨ .

واليافعي [١] .

وذهب إليه من المعاصرين كل من :

د. رضا زاده شفق [٢] ، والزركلي [٣] ، و د. محمد فتح الله بدران [٤] ، و د. سهير محمد مختار [٥] .

ومن الغربيين : هاربركر [٦] ، وبريتوف [٧] ، وكورتن [٨] ، وبراون [٩] .

---

(١) انظر : مرآة الجنان ٣/ ٢٨٩ واليافعي هو : عبد الله بن أسعد بن علي اليافعي ، نسبته إلى يافع بن حمير ، ولد بعد سنة ٦٩٨ في عدن ونشأ بها ، وتوفي في مكة سنة ٧٦٨ ، وهو أشعري صوفي. قال ابن رافع « وكان يتعصب للأشعري وله كلام في ذم ابن تيمية » . من كتبه « مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان » ، « نشر المحاسن الغالية في فضل مشايخ الصوفية وأصحاب المقامات العالية » . « ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين المخالفة للسنة والمبتدعين » .
انظر : ترجمته في الدرر الكامنة ٢/ ٢٤٧ طبقات السبكي ٦/ ١٠٣ مفتاح السعادة ١/ ٢٤٥ الأعلام ٤/ ٧٢ .

(٢) انظر : تاريخ الأدب الفارسي ص ١٢٧ .

(٣) انظر : الأعلام ٦/ ٢١٥ .

(٤) انظر : المدخل إلى كتاب الملل والنحل ١٣١ .

(٥) انظر : الشهرستاني وآراؤه الكلامية . . ص ١٠ .

(٦) انظر : انظر المدخل إلى كتاب الملل والنحل ص١٣٠ وتيودور هاربكر مستشرق ألماني ولد سنة ١٨١٥م ومات سنة ١٨٨٠م من آثاره : ترجمة كتاب الملل والنحل للشهرستاني إلى الألمانية ، وإرشاد القاصد لابن صاعد ، ونشر بالعربية تفاسير الأنبياء لنحوم بن يوسف الأورشليمي وهي رسالته في الدكتوراه ترجمها إلى اللاتينية .
انظر المستشرقون ٢/ ٧٠٤ .

(٧) انظر : المدخل إلى كتاب الملل والنحل ص١٣٠ ، رودلف بريتوف مستشرق ألماني .

(٨) انظر مقدمته لكتاب الملل والنحل ص١ نقلاً من « الشهرستاني وآرؤه » ص٩ ووليم كورتن مستشرق إنجليزي ولد سنة ١٨٠٨م ومات في لندن سنة ١٨٦٤ م ، تخرج بالعربية والسريانية من أكسفورد وعين أستاذًا للسريانية فيها ، وكان معظم نشاطه في السريانية ، وله في العربية تحقيقات، من آثاره : نشر كتاب الملل والنحل في جزءين سنة ١٨٤٢م - ١٨٥٦م ، وكنز الحقائق للنسفي ، وعمدة عقيدة أهل السنة والجماعة للنسفي ، انظر : المستشرقون ٢/ ٤٧٩ - ٤٨٠ .

(٩) انظر تاريخ الأدب في إيران ص ٤٦٠ وإدوارد جرانفيل براون مستشرق إنجليزي تعلم التركية =

وكذلك أصحاب الموسوعة العربية الميسرة [١] .

أما صاحب مفتاح السعادة [٢] وأصحاب دائرة المعارف الإسلامية [٣] فقد ذكروا أكثر من قول من غير ترجيح لأحدها .

ونلحظ من العرض السابق أن السمعاني ورد ذكره في الأقوال الثلاثة كلها .

فالقـــول الأول : حكاه الذهبي عنه .

القــول الثــاني : ذكره في كتابه التحبير .

والقول الثالث : ذكره في كتابه الذيل ، وحكاه عنه أكثر من واحد من المؤرخين والمترجمين للشهرستاني .

وعند تمحيص الأقوال نجد :

أن القول الأول قال به أبو الفداء وابن الوردي والخوانساري والذهبي .

فأما الثلاثة الأول فقد نقلوا ذلك من ابن خلكان كما هو ظاهر من سياق

= وهو صبي وأجاد العربية والفارسية ، وتعلم اللغات الشرقية ، وحصل على مرتبة الشرف في اللغات الهندية ، اشتهر بجمعه بين الطب والعلوم الطبيعية وبين العربية والفارسية واطلاعه على الإسلام ، وكان من أعظم العلماء بالفارسية من غير أهلها ، وكان مؤسسو الدولة الدستورية في إيران يستشيرونه ولطالما صنف في دستورهم ، من آثاره : تاريخ الأدب الفارسي مكث عشرين سنة في تأليفه ، ونهاية الأرب في أخبار الفرس والعرب . انظر : المستشرقون ٢/ ٥٥٠ - ٥٠٢ والمستشرقون البريطانيون ٢٤ - ٢٥ .

(١) انظر : الموسوعة العربية الميسرة ٢/ ١٠٩٨ .

(٢) انظر : مفتاح السعادة ١/ ٢٩٩ .

(٣) انظر : دائرة المعارف الإسلامية ١٣/ ٤٢٤ .

الترجمة، بل صرح بعضهم بذلك[١]، وابن خلكان - كما سبق - شكك في هذه الرواية، ولم يعلم ما مصدرها وأثبت الرواية الأخرى - سنة ٤٧٩ - بدون تشكيك أو تضعيف.

أما الذهبي فإنه تفرد وحده بهذه الرواية عن السمعاني، وخالف غيره ممن تقدمه، أو ممن جاء بعده: كابن خلكان والصفدي واليافعي والسبكي وابن حجر وغيرهم. وبهذا يصبح القول ضعيفا.

أما القول الثاني: فقال به: السمعاني وياقوت الحموي والإسنوي وصاحب هدية العارفين.

أما السمعاني فلعله تصحيف عنه، حيث لم يشر أحد من المتقدمين إلى ذلك، بل إن أكثر الباحثين يحكون عنه خلاف ذلك. ولعل التصحيف وقع من الناسخ؛ إذ العددان رسمهما متشابه فالستون والسبعون متقاربان.

أما الإسنوي، وصاحب هدية العارفين، فقد تابعا ياقوتاً في ذلك. وياقوت الحموي لم يشر إلى مصدره فالقول لا مستند له.

وعلى ذلك يترجح لدينا القول الثالث - أي أنه ولد سنة ٤٧٩ - الذي ذكره السمعاني في الذيل، وكان معاصراً للمؤلف، وبنى قوله على ما صرح به المؤلف نفسه، عندما سأله عن مولده، حيث قال السمعاني: «وسألته عن مولده، فقال: «سنة تسع وسبعين وأربعمائة»[٢].

ووافق السمعاني على هذا القول جمع من الباحثين والمؤرخين كما تقدم.

---

(١) انظر: روضات الجنات ص٦٩٥

(٢) انظر: وفيات الأعيان ٤/ ٢٧٤ طبقات ابن السبكي: ٤/ ٧٨، لسان الميزان: ٥/ ٢٦٣.

وفـاتــه :

وقد اختلف المؤرخون في سنة وفاته ، كما اختلفوا في سنة ولادته ، إلا أن اختلافهم هنا يسير ، ويكاد لا يعتد به ، وقد اختلفوا على قولين :

الأول : أنه توفي سنة ثمان وأربعين وخمسمـائة « ٥٤٨ » ، وهذا قول أكثر المؤرخين والمترجمين للشهرستاني ، إذ قال به ما يزيد عن عشرين مترجمًا له ، وعلى رأسهم السمعاني[١] ، والبيهقي [٢] ، المعاصران للمؤلف ، إضافة إلى الذهبي[٣]، والسبكي[٤]، وابن حجر[٥]، وابن خلكان[٦]، وغيرهم .

القول الثاني : أنه توفي سنة تسع وأربعين وخمسمائة « ٥٤٩ »، وهو قول الخوارزمي، كما حكاه الذهبي في السير[٧]، وياقوت الحموي في كتابيه : معجم البلدان ، والمشترك وضعًا[٨].

والراجح - فيما ظهر لي - هو القول الأول ؛ لكثرة من قال به من

---

(١) انظر : التحبير في المعجم الكبير ٢/ ١٦٢ .

(٢) انظر : تاريخ حكماء الإسلام ١٤٣ .

(٣) انظر : دول الإسلام ٢/ ٦٤ والعبر ٣/ ٧ .

(٤) انظر : طبقات الشافعية ٤/ ٧٨ .

(٥) انظر : لسان الميزان ٥/ ٢٦٣ .

(٦) انظر : وفيات الأعيان ٤/ ٢٧٤ ، وانظر أيضا : تاريخ ابن الوردي ٢/ ٨٦ ، والنجوم الزهرة ٥/ ٣٠٥ ، وطبقات الشافعية للإسنوي ٢/ ١٠٧ ، إعجام الأعلام ١٤٠ ، والأعلام ٦/ ٢١٥ ، معجم المؤلفين ١٠/ ١٨٧ ، ودائرة معارف القرن العشرين ٥/ ٤١٦ وتاريخ آداب اللغة العربية ٣/ ١٠٨ ، وغيرها .

(٧) انظر : سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٢٨٨ وقد ذكر أيضا قول السمعاني أنه توفي سنة ٥٤٨ .

(٨) انظر : معجم البلدان ٣/ ٣٧٧ ، المشترك وضعا والمفترق صقعًا ٢٧٩ .

المؤرخين ، وأيضا هو قول من عاصر المؤلف كالسمعاني ، والبيهقي ، بل إننا نجد السمعاني يؤكد سنة وفاته بقوله : «وصل إليَّ نعيه وأنا ببخارى»[١] .

وكانت وفاته في شهر شعبان ، كما ذكره جمع من المؤرخين - ولا خلاف بينهم في ذلك .

نشأته :

الحديث عن سيرة المؤلف ونشأته مما يصعب على الباحث تناوله بشيء من التفصيل المستند على البراهين والأدلة ؛ إذ - كما سبق - هناك جوانب كثيرة من حياته لم تكشف لنا ، ولم يصلنا شيء عنها . فبعد تقليب صفحات كتب التاريخ والتراجم والبحث بين أسطر كلماتها نجد أنها تكاد تخلو من ذكر سيرة الشهرستاني ، إذا ما استثنينا بعض المقتطفات اليسيرة التي لا تفي بإلقاء الضوء الكافي على الترجمة .

فالجانب الاجتماعي مثلا من حياة المؤلف ، والبيئة الخاصة التي عاش فيها ، لم يصلنا عنها شيء صريح إلا إشارات يسيرة من كلام المؤلف نفسه عندما تحدث عن نفسه في بعض كتبه فقال : « لقد كنت على حداثة سني أسمع تفسير القرآن من مشايخي سماعًا مجردًا »[٢] .

ومن هذا النص يمكن القول بأن البيئة التي نشأ فيها المؤلف والمحيط الذي ترعرع فيه إن لم يكن متدينًا محبًا للعلم فإنه يميل إليه ؛ لأن المؤلف نشأ في أول عمره نشأة علمية دينية .

علمية :

حيث توجه لطلب العلم والتزود منه منذ صغره ولم ينشغل بغيره ، بل

---

(١) انظر : وفيات الأعيان ٣/ ٤٠٤ .

(٢) انظر : مفاتيح الأسرار ص٣ .

رحل إلى المدن القريبة من بلده وهو لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره؛ لطلب العلم وسماعه، حيث سمع الحديث من أبي الحسن المديني[1] بنيسابور. ورحلته كانت بعد سماعه وتلقيه العلم من علماء بلده الذين لم تخل المدينة منهم، وإن لم يشتهروا ويعرفوا، حيث إن كلام المؤلف يدل على وجود أولئك العلماء.

ودينية :

حيث نرى أن توجهاته العلمية في أول عمره كانت نحو العلوم الشرعية، نحو القرآن وتفسيره والحديث والفقه.

أما ما يتعلق بأسرته وآبائه وأجداده - وخاصة والديه - فلم يعرف عنهم شيء[2]، ولعل ذلك عائد إلى أنه لم يشتهر أحد منهم أو يتميز بأمر يمكن أن توجه إليه الأنظار، ويستدعي تدوينه في صفحات التاريخ،

---

(١) انظر : ترجمته في ص ٦٣ من هذا البحث.

(٢) ولا يلتفت إلى ما ذكرته الباحثة سهير في رسالتها من أن والد الشهرستاني كان مثقفا ثقافة دينية وخاصة في علم القراءات، وأنه كان له الأثر الأكبر في توجيه ولده وتربيته. انظر الشهرستاني وآراؤه الكلامية ص : ١١ - ١٤.

إذ إن الزعم مبني على وهم ولبس حصل للباحثة، وهو أن المؤلف يذكر حينا في تفسيره مفاتيح الأسرار بعض القراءات كأن يقول مثلا (وقرأ الحسن تشابه أي تتشابه، وقراءة العامة تشابه، وفي مصحف أبي تشابهت » وقال في موضع آخر «وأصله تداراتم فأدغمت الباء في الدال فصارت الباء دالاً مشددة وأدخلت الألف لتسلم السكون للدال الأولى ومثله « اثاقلتم »، «واداركوا » وهي قراءة أبيّ) وقال في موضع آخر في قراءة قوله تعالى : « قل للذين كفروا ستغلبون وتحشرون » « قل للذين كفروا سيغلبون وستغلبون وفي حرف أبي وابن مسعود... » انظر : مفاتيح الأسرار ص٣٥٧-٣٥٨، فاعتقدت الباحثة أن مراد الشهرستاني في قوله « أبي » في النصوص السابقة هو والده، وليس الأمر كذلك بل المراد به هو أبيّ بن كعب رحمه الله، و هذا الوهم نتيجة التكلف في تحميل النصوص ما لا تحتمل، والتكلف والمبالغة في المدح والإطراء.

حتى جاء المؤلف فاشتهرت الأسرة به وتميزت ؛ لما صار إليه من مكانة وشأن .

أما بقية تفاصيل حياة المؤلف ، فإننا لا يمكن إلا أن نقول إنه قضى معظم حياته سعيا وراء العلم ، سواء كان طلبًا وتعلمًا في أول عمره ، حيث طاف وجال في أنحاء البلاد ،

أو تعليما وتدريسًا لما ناله وحصله من فنون العلم المختلفه ، فحياته لم تقتصر على الطلب ، بل كانت أيضا في التعليم ، حيث عقد المجالس العلمية المتعددة في المدن المختلفة للتدريس والتعليم .

ومن هنا نقول إنه لم يستقر في بلد واحد ، بل تنقل ورحل إلى مدن عديدة من أجل العلم .

ولما قارب الثلاثين من عمره سافر إلى مكة لأداء فريضة الحج ، ومنها توجه إلى بغداد ، حيث المدرسة النظامية ، وبقي فيها ثلاث سنين معلمًا وواعظا . ثم عاد إلى بلاده .

صفاته وأخلاقه :

وكان يوصف بدماثة الخلق ، وطيب الصفات ، من لين الجانب ، وطيب العشرة ، وأدب الحوار ، وحسن اللفظ والعبارة والخط ، وهذا أيضا ما تشهد به مؤلفاته ، وما ورد عنه من مناظرات ومحاورات ، فلم تحفظ عنه كلمة نابية ، ولا معاملة سيئة ، كذلك كتبه لم يرد فيها ما ينبي عن سوء أخلاقه أو قبح ألفاظه وفحش عباراته ، مع أنه كان يسفه بعض الآراء ويعيبها ، وينتقد بعض الأفكار ويناقشها ، إلا أن ذلك - في جملته - كان بأسلوب مقبول وعبارات خفيفة .

ويشهد لهذا أيضا أحد معاصريه وهو الخوارزمي - مع أنه انتقده وعابه واتهمه بالميل إلى الإلحاد والتخبط في الاعتقاد - إلا أنه وصفه بقوله : «كان عالما حسنًا ، حسن الخط واللفظ ، لطيف المحاورة ، خفيف المحاضرة طيب المعاشرة »[١] .

هذا في جانب الحوار والمناظرة ، والمناقشة ، أما في جانب التعليم فكان يلقي دروسه وموعظته بعبارات خفيفة ، وأسلوب سهل ميسر ، يشد السامعين ويحببهم إليه ، ومما يدل على ذلك ظهور القبول له . وقبوله كان لدى :

١ - عامة الناس حيث ذكر أكثر المترجمين له[٢] أن مواعظه ودروسه في النظامية لقيت قبولاً واستحسانا لدى عامة الناس ، وهذا ينبي عما كان يتمتع به المؤلف من العلم وحسن الإلقاء وجودته .

٢ - السلاطين والولاة : ولم يكن مقبولا فقط لدى العامة ، بل كان أيضا مقبولاً لدى السلاطين والوزراء والوجهاء ، فكان مقربًا لدى السلطان سنجر بن ملكشاه [٣]، كما ذكر ذلك البيهقي في قوله : « وكان مقربا من

---

(١) انظر معجم البلدان ٣/ ٣٧٧ .

(٢) انظر : على سبيل المثال : طبقات السبكي ٤/ ٧٨ وفيات الأعيان ٤/ ٢٧٤ ، معجم البلدان ٣/ ٢٧٧ .

(٣) السلطان معز الدين سنجر بن السلطان ملكشاه بن أبي أرسلان الغزي التركي السلجوقي اسمه العربي أبو الحارث أحمد بن حسن بن محمد بن داود . كذا قال السمعاني . صاحب خراسان وبلاد ما وراء النهر ، كان وقورا حبيبًا ، كريما ، سخيا شفقا ، ناصحا لرعيته ، كثير الصفح ، جلس على سرير الملك قريبا من ستين سنة ولد سنة ٤٧٩ وتوفي سنة ٥٥٢ انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٢/ ٤٢٧ الأنساب ٧/ ١٥٩ ، المنتظم ١٠/ ١٧٨ سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٣٦٢ شذرات الذهب ٤/ ١٦١ .

سرير السلطان الأعظم سنجر بن ملكشاه ، وصاحب سره »[١] وكان أيضا مقربًا لدى الوزير الكبير نصير الدين أبي القاسم محمود بن المظفر المروزي[٢]، وقد أهدى إليه كتابه الملل والنحل - كما ذكر ذلك د. محمد بدران - [٣] وأيضا كان مقربا ومحبوبا لدى نقيب ترمذ[٤]، حيث كتب له أيضا كتابه « مصارعة الفلاسفة » كما نص على ذلك في مقدمة كتابه[٥] .

وبناء على ما تقدم يمكن القول بأن المؤلف كان مقبولاً لدى عامة الناس وخاصتهم لما كان يتمتع به من دماثة ، الخلق ، وحسن الصفات ، وغزارة العلم ، وقوة الفهم ، وحسن الحوار ، وطيب المعاشرة . .

أما العلماء فسيأتي - إن شاء الله تعالى - بيان موقفهم ونظرتهم للشهرستاني ، إذ فيها شيء من التفصيل والإيضاح[٦] .

---

(١) انظر : تاريخ حكماء الإسلام ١٤٣ .

(٢) انظر : ترجمته في ص ٢٠٦ من هذا البحث .

(٣) انظر : المدخل إلى كتاب الملل والنحل ص١٦٣ .

(٤) انظر : ترجمته في ص ٢٠٥ من هذا البحث .

(٥) انظر : مقدمة الكتاب ص١٣ .

(٦) انظر : ص١٢١ من هذا البحث وما بعدها .

المبحث الثاني
حياتـه العلميـة

طلبه العلم :

بدراستنا لحياة المؤلف نجده - كما أسلفت - قد سخّر معظم حياته للعلم، سواء كان تعلمًا أو تعليما ، فمنذ صغره وهو آخذ في التردد على حلقات العلم في مساجد بلده ، حيث تتلمذ على علماء بلده التي نشأ فيها ، وتزود منهم علومًا مختلفة ، حتى إذا ما اشتد أمره وقدر على السفر والترحال ، شرع في الرحلة في طلب العلم إلى البلدان المجاورة ؛ للتعلم من علمائها ؛ والاستفادة منهم . فالمؤلف لم يقتصر في طلب العلم على علماء بلده فقط ، بل على غيرهم من علماء البلاد الأخرى التي رحل إليها . وأيضا لم يقصر طلبه وتعلمه على فن من العلوم ، بل طلب فنونًا متعددة من العلوم . وكما رأينا المؤلف بذل جهده وطلبه للعلم في أول عمره وابتداء طلبه لتحصيل العلوم الشرعية ، وخاصة ما يتصل بالكتاب والسنة ، فأول علم تعلمه وتلقاه من مشايخ بلده هو علم التفسير حتى علقه كما يظهر من قوله : «لقد كنت على حداثة سني أسمع تفسير القرآن من مشايخي سماعًا مجردا»[1] .

فالقرآن والتفسير هما أول ما تلقاه الشهرستاني من العلوم - فيما يظهر - ، ثم سمع الحديث وهو لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره ، من أبي

(١) انظر : مفاتيح الأسرار مصابيح الأبرار ص٣ .

الحسن المديني بنيسابور خارج بلده [١]، وكذلك تعلم الفقه حتى برع فيه. ثم توسع في طلب العلم في مجالاته المختلفة وفنونه المتنوعة ، حتى أجاد بعضًا منها ، ولقب من أجل ذلك بألقاب تنبيء عن تلك العلوم التي حازها .

حيث لقب : بالفقيه ، والمتكلم ، والأصولي ، والمحدث ، والمفسر ، والرياضي ، والفيلسوف [٢] وفي بعض تلك الألقاب تجاوز وتساهل .

ومما يبين منزلة المؤلف العلمية ما وصفه به بعض العلماء والمترجمين له ، ومن ذلك :

قول : ابن تغري بردي [٣] : كان إمام عصره في علم الكلام ، عالمًا بفنون كثيرة من العلوم ، وبه تخرج جماعة كثيرة من العلماء [٤] .

وقال السبكي : « وكان لعلمه يلقب أيضا بالأفضل ، برع في الأصول والكلام » [٥] .

وأطلق عليه الذهبي في تذكرة الحفاظ لقب « العلامة » [٦] .

وإذا استعرضنا ما وصف به الشهرستاني ، والألقاب التي أطلقت عليه

---

(١) انظر : طبقات السبكي ٤/ ٧٨ ، وسير أعلام النبلاء ٢٠/ ٢٨٧ .

(٢) انظر : المدخل إلى كتاب الملل والنحل ص١٤٢ .

(٣) يوسف بن تغري بردي « كلمة تترية بمعنى عطاء الله أو الله أعطى » بن عبد الله الظاهري الحنفي ، جمال الدين أبو المحاسن ، من أهل الظاهرة مولدًا ووفاةً ، ولد سنة ٨١٣ - وتوفي سنة ٨٧٤ ، من مؤلفاته : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي .
انظر : ترجمته في : الضوء اللامع ١/ ٣٠٥ شذرات الذهب ٧/ ٣١٧ آداب اللغة ٣/ ١٨٠ الأعلام ٨/ ٢٢٢ مقدمة النجوم الزاهرة ص٩ - ٢٨ .

(٤) انظر : النجوم الزاهرة ٥/ ٣٠٥ .

(٥) انظر : طبقات الشافعية ٤/ ٧٨ .

(٦) انظر : تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣١٣ .

من قبل المؤرخين والمترجمين له ، وجدنا أوصافا كثيرة قيلت فيه ، من بينها :

العلامة [١] ، المتكلم [٢] ، عالم [٣] ، فقيه [٤] ، الأفضل [٥] ، صاحب التصانيف [٦] ، كثير المحفوظ [٧] ، حسن المحاورة [٨] ، قوي الفهم [٩] ، الفيلسوف [١٠]، شيخ أهل الكلام والحكمة [١١] الإمام [١٢] .

ومع إطلاق تلك الألقاب عليه ، ووصفه بتلك الصفات التي تنبيء عن

(١) وصفه بذلك الذهبي في التذكرة .

(٢) وصفه بذلك جمع من العلماء منهم الذهبي في العبر ودول الإسلام ، والسبكي وابن خلكان والحموي وأبو الفداء وغيرهم .

(٣) وصفه بذلك الخوارزمي كما ذكره الذهبي في السير وابن تغري بردي .

(٤) وصفه بذلك الحموي وابن خلكان والصفدي وابن الوردي .

(٥) وصفه بذلك الذهبي وياقوت الحموي وابن الوردي .

(٦) وصفه بذلك الذهبي وياقوت الحموي وابن الوردي .

(٧) وصفه بذلك الذهبي في السير وابن خلكان والصفدي .

(٨) وصفه بذلك ابن خلكان .

(٩) وصفه بذلك الذهبي في السير .

(١٠) وصفه بذلك ياقوت الحموي .

(١١) وصفه بذلك الذهبي في السير .

(١٢) وصفه بذلك ياقوت الحموي ووصفه كل من ابن خلكان والصفدي والسبكي بأنه « كان إمامًا مبرزًا » .

وهذا اللقب الأخير تارة يأتي مطلقًا وتارة يأتي مقيدًا بفن من فنون العلم كالفقه والكلام ونحو ذلك ، وهذا هو الأصح والأدق تعبيرا ، إذ إن مرتبة الإمامة المطلقة مرتبة عالية تستلزم شروطًا لا تكتمل إلا في القليل من الناس كسلامة المعتقد وصحته ، وسعة العلم وتنوعه ، ونحو ذلك . أما إذا قيدت الإمامة بفن من الفنون فهذا مما يمكن إطلاقه على من أجاد ذلك الفن كالشهرستاني مثلا إمام في علم الكلام كما قال الذهبي عنه « شيخ أهل الكلام والحكمة » ، وقال أبو الفداء : « كان إماما في علم الكلام والفقه » ، وقال ابن تغري بردي « وكان إمام عصره في علم الكلام » .

تمكنه في كثير من فنون العلم المختلفة ؛ إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن توجه المؤلف العلمي في صغره - فيما ظهر لي - كان نحو العلوم الشرعية ؛ من فقه وحديث وتفسير ونحوها ، ثم نحا بعد ذلك منحىً آخر ، وهو الاشتغال بعلم الكلام والفلسفة وما يتعلق بهما ، حتى طغى ذلك على جانب العلم الشرعي لديه ، وكاد لا يعرف إلا بذلك ، حيث إنه يذكر دائمًا في مصاف المتكلمين ، والمشتغلين بالفلسفة ، حتى إن مؤلفاته كادت تخلو من مؤلف في هذه الفنون ، إذا استثنينا علم التفسير - مع تضمنه دلالات واضحة على تضلعه في علم الكلام والاشتغال بالعلوم الباطنية - وكتاب «أسرار العبادة » - المنسوب إليه - الذي يوحي عنوانه بأن موضوع الكتاب في الفقه . أما ماسوى ذلك فلا نجد له أثرًا في مؤلفاته .

لغاته :

ومما يدل على سعة علم المؤلف واطلاعه وتنوع معارفه وعلومه ما يجيده من لغات . فهو مع إجادته للغة العربية وإتقانه لها ، يجيد أيضا اللغة الفارسية ، ولا عجب في ذلك إذ إن تلك اللغة هي لغة البلاد التي نشأ فيها ، حيث نشأ في إقليم خراسان ، وتنقل بين المدن المجاورة لها ، وهذه المنطقة كانت من صميم فارس ، يقول القاضي صاعد [1] في طبقاته بعد أن عد هذين الأقليمين ضمن بلاد كثيرة قال : « كل هذه البلاد كانت مملكة واحدة

---

(١) القاضي صاعد بن أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن صاعد التغلبي الأندلسي القرطبي أبو القاسم ، ولد سنة ٤٢٠ وتوفي سنة ٤٦٢ ، من مؤلفاته . مقالات أهل الملل والنحل ، طبقات الأمم ، جوامع أخبار الأمم من العرب والعجم .

انظر ترجمته في : الوافي بالوفيات ١٤/ ٥٦ الصلة لابن بشكوال ١/ ٢٣٢ الأعلام ٣/ ٢٧١ معجم المؤلفين ٤/ ٣١٧ مقدمة الكتاب تحقيق السيد محمد بحر العلوم .

ملكها واحد ولسانها واحد فارسي »[1] فليس بمستغرب أن يجيد المؤلف ويتقن تلك اللغة ، ومما يبرهن على ذلك ترجمته فصولاً مهمة من كتاب الحسن بن الصباح من الفارسية إلى العربية ، وهذه الفصول الأربعة التي ترجمها يُعدُّ الكتاب الوثيقة الوحيدة ، والمصدر الأصلي لها باللغة العربية . كذلك كتب بعض مؤلفاته باللغة الفارسية ، نحو رسالة « مجلس في الخلق والأمر » .

بل إن الأمر غير قاصر على هاتين اللغتين ، فهناك إشارات مبثوثة في بعض مؤلفاته كالملل والنحل وغيره تشير إلى معرفته بلغات أخرى .

إلا أن تلك الإشارات لا تدل دلالة قطعية وصريحة على أن المؤلف يعرف تلك اللغات ويجيدها ، إذ إنها إشارات يسيرة ليست صريحة وقوية ، وتلك اللغات هي : اليونانية ، والعبرية ، واللاتينية ، بل أيضا اللهجة النبطية . وإيراد المؤلف بعض كلمات واصطلاحات تلك اللغات وبيان معانيها في مؤلفاته لا تدل دلالة قطعية على إجادته ؛ إذ يحتمل أنه نقل ذلك عن غيره .

أما ما ذهب إليه بعض الباحثين [2] من القطع بإجادة المؤلف تلك اللغات أو بعضها ، ومحاولة إثبات الأدلة على ذلك ؛ فالحق أن ذلك ضرب من التكلف ومحاولة وصف المؤلف بالنبوغ في كثير من العلوم وإطرائه والثناء عليه .

---

(١) طبقات الأمم ص ٢ .

(١) انظر : الملل والنحل ١/ ٤٣٧ - ٤٤٣ .

(٢) انظر : د. محمد فتح الله بدران في المدخل إلى كتاب الملل والنحل ص ١٤٣ - ١٤٧ و د. سهير مختار في رسالتها الشهرستاني وآراؤه الكلامية والفلسفية » ص ١٣٠ - ١٣٦ حيث ذهب الباحثان إلى أن المؤلف كان يجيد تلك اللغات .

مكانته العلمية :

لعل ما سبق يبين لنا مكانة المؤلف العلمية ، والمرتبة التي بلغها . وتدعيمًا لذلك أتبعه ما قاله العلماء من المؤرخين والمترجمين عنه ، الذين كادوا يجمعون على الثناء عليه ومدحه -منهم من جمع مع مدحه له بنقده في جوانب أخرى - ، وإطلاق الألقاب العلمية العالية عليه [١] وها هي ذي بعض تلك الأقوال :

قال السمعاني - وهو معاصر له - : « كان إمامًا فاضلا متكلما أصوليًا عارفا بالأدب والعلوم المهجورة » [٢] .

وتقدم قول الخوارزمي - المعاصر له - ، وذكر الذهبي عنه أنه قال في تأريخه عن الشهرستاني : « عالم كيّس متفنن » [٣] .

قال السبكي : « كان إمامًا مبرزًا ، مقدمًا في علم الكلام والنظر ، برع في الفقه والأصول والكلام » [٤] .

قال الذهبي في « السير » : « الأفضل . . . شيخ أهل الكلام والحكمة ، صاحب التصانيف ، برع في الفقه . . . وكان كثير المحفوظ ،

---

(١) لم اطلع فيما رأيت ممن ترجم له على من طعن وانتقد المؤلف دون أن يمدحه سوى البيهقي المعاصر له ، فقد سعى في الطعن فيه ، وانتقاصه ؛ بإيراد بعض ما جرى بينهما من محاورات مما يظهر منها نبوغ البيهقي وإفحامه الشهرستاني وقصور الأخير وجهله . انظر : تاريخ حكماء الإسلام ص ١٤١ - ١٤٤ .

(٢) التحبير في المعجم الكبير ٢/ ١٦٠ .

(٣) السير ٢٠/ ٢٨٨ .

(٤) طبقات الشافعية ٤/ ٧٨ .

قـوي الفهـم ، مليـح الوعـظ [(١)] » ، وفي التـذكـرة أطلـق عليـه لقـب «العلامة » [(٢)] وفي « العــبر » و « دول الإسـلام » قال : « الأفضل المتكلم صاحب التصانيف » [(٣)] .

قال ياقوت الحموي : « المتكلم الفيلسوف . . . صاحب التصانيف » [(٤)] وقـال مـرة أخـرى : « الفـقـيـه ، الإمـام النحـرير ، المتكلم على مـذهب الأشعري» [(٥)] .

قال ابن خلكان : « المتكلم على مذهب الأشعري ، كان إمامًا ، مبرزًا ، فـقيـهًا ، مـتكلمًا ، برع في الفقـه . . . تفـرد بعلم الكلام . . كـان كـثيـر المحفـوظ ، حسن المحاورة ، يعظ الناس . . . » [(٦)] . وتبعه الصفدي في الوافي بالوفيات [(٧)] .

قـال أبـو الفــداء : « المتكلم على مذهـب الأشـعري ، وكـان إمـامًا في علم الكلام والفقه ، وله عدة مصنفات [(٨)] .

قال ابن الوردي : « المتكلم على مذهب الأشعري الفقيه [(٩)] .

---

(١) انظر : السير : ٢٠/ ٢٨٦ - ٢٨٧ .
(٢) انظر : التذكرة ٤/ ١٣١٣ .
(٣) انظر : العبر ٣/ ٧ دول الإسلام ٢/ ٤٦ .
(٤) انظر : معجم البلدان ٣/ ٣٧٧ .
(٥) انظر : المشترك وضعا والمفترق صقعا ٢٧٩ .
(٦) انظر : وفيات الأعيان ٤/ ٢٧٤ .
(٧) انظر : الوافي بالوفيات ٣/ ٢٧٨ .
(٨) انظر : المختصر في أخبار البشر ٣/ ٢٧ .
(٩) تاريخ ابن الوردي ٢/ ٨٦ .

وقال ابن العماد الحنبلي [١] « الأفضل . . الشافعي المتكلم صاحب التصانيف . . » [٢] .

وقال ابن تغري بردي « الأفضل العالم المتكلم كان إمام عصره في علم الكلام ، عالما بفنون كثيرة من العلوم ، وبه تخرج جماعة كثيرة من العلماء . . » [٣] .

ولم يقتصر الثناء على المؤلف من قبل المتقدمين من المؤرخين والمترجمين له ، بل شمل أيضا المتأخرين ، وهؤلاء منهم من أطلق عليه تلك الألقاب التي أطلقها المتقدمون ، وهؤلاء كثير ، - ولن أذكر شيئا من ذلك خشية التكرار والإعادة - [٤] ، ومنهم من وصفه بأوصاف أخرى ، ومن ذلك :

ما جاء في « دائرة المعارف الإسلامية » أنه « عمدة مؤرخي الملل والنحل في الشرق أيام القرون الوسطى » [٥] .

وقال صاحب الأعلام : « من فلاسفة الإسلام كان إمامًا في علم الكلام

---

(١) عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد العكري الحنبلي ، أبو الفلاح مؤرخ فقيه . ولد سنة ١٠٣٢ وتوفي بمكة حاجًا سنة ١٠٨٩ ، من مصنفاته : شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، شرح متن المنتهى . انظر ترجمته في الأعلام ٣/ ٢٩٠ ، آداب اللغة ٣/ ٣١٠

(٢) انظر : شذرات الذهب ٤/ ١٤٩ .

(٣) انظر : النجوم الزاهرة ٥/ ٣٠٥ .

(٤) انظر : على سبيل المثال . معجم المؤلفين ١٠/ ١٨٧ مفتاح السعادة ١/ ٢٩٩ دائرة المعارف للبستاني ، ٢/ ٢٩٧ ، دائرة معارف القرن العشرين ٥/ ٤١٦ ، هدية العارفين ٢/ ٢/ ٩١ ، إعجام الأعلام ص١٣٩ ، تاريخ آداب اللغة العربية ٣/ ١٠٨ ، تاريخ الأدب الفارسي ١٢٧ والكنى والألقاب ٢/ ٣٧٤ .

(٥) انظر : دائرة المعارف الإسلامية ١٣/ ٤٢٤ .

وأديان الأمم ومذاهب الفلاسفة ، ويلقب بالأفضل »[١] .

وجاء في الموسوعة العربية الميسرة : « عالم فارسي ، محقق في الفقه والكلام والأديان والملل والنحل . . . كان حسن المحاورة والوعظ ، وكانت معارفه في علم الكلام والفرق الكلامية والدينية والفلسفية من الشمول بحيث تعد مصنفاته فيها من المصادر التي لا يستغنى عنها في تلك المعارف . . »[٢] .

وقال د. بدران في مدحه « وبعد ، فلعله قد آن لنا أن نقف خاشعين منصتين[٣] أمام أبي الفتح ، بل وأن نجلس بين يديه متلقفين الآراء ، متقبلين الأحكام ، فقد بدأ نسيج وحده ، وفريد عصره ، جمع ما تفرق من المحاسن العلمية في زمنه ، وأربى عليها بشحمه ، فكان عالمًا في عالم وأمة في فرد ، تعمق في كل المعارف التي يستطيع أن يصل إليها إنسان ، حتى اتهمه كل من لم يتعمق فهمه بالميل إلى ما قرأ له ، فاتهم بالباطنية ، وبالغلو في التشيع ، وبالفلسفة ، وبالشك ، بجانب الاعتراف بتفرده في الفقه والكلام والأصول ، وتمكنه من الوعظ والتصوف والتفسير ، والحديث والرياضة ، فوق ما شهد له به خصومه من حسن اللفظ والمحاورة والمحاضرة ، وما قام به من رحلات شملت الرقعة الإسلامية على اتساعها في زمنه أو كادت ، وما تفرد به من التعمق في مختلف اللغات ، وشتى الثقافات ، وما لم يشتهر عنه من الاتصال بالوزراء والسلاطين ، وما امتاز به من اعتدال في

---

(١) انظر : الأعلام ٦/ ٢١٥ .

(٢) انظر : الموسوعة العربية الميسرة ٢/ ١٠٩٨ .

(٣) هذا التعبير فيه تجاوز وإطراء، ولا ينبغي إطلاقه على البشر فإن الخشوع لا يكون إلا لله عز وجل.

الفروع والأصول . . . »[١] .

وقال في موضع آخر : « إن أبا الفتح تفرد بالجمع بين العلم الحق ، والأدب الحق ، جمعًا يجعل كل واحد منهما في خدمة الآخر ، وأنه كون منهما مزاجا تشرئب إليه أعناق العلماء وأعناق الأدباء على السواء فكان بحق مؤدب العلم ، ومعلم الأدب ، فوق ما تفرد به من ثروة لغوية »[٢] .

وقال زهدي الجار الله : « كان أكثر المؤرخين نزاهة ، وأعفهم لسانًا، وأرحبهم صدرًا ، وأبعدهم نظرًا . . »[٣] .

وقالت د. سهير محمد مختار : « نقول أول ما نقول : إن هذا العالم استحق بجدارة لقب العلامة ، الذي لقبه معاصروه ومن جاء بعدهم من المؤرخين والمترجمين له ، فقد كان وافر العلم ، واسع الثقافة ، جمع بين الثقافتين الفارسية والعربية ، وامتلك نواصي عدة لغات كاليونانية والعبرية وألم بالألفاظ واللهجات العربية ، حتى إنه كان ينطق الجملة القصيرة مذهبا كاملا ، ويعبر عن المعاني بإيجاز وبلاغة ، كما كان يتلاعب بالتورية والتقابل ، وأسلوب البديع في اللغة العربية . . . ثم إنه اعتلى منصة التدريس فأجاد ، وقعد للوعظ فالتفت الناس حوله ، وناظر فأفحم ، وصارع فانتصر ، وكتب فأوجز ، وأثرى الفكر بكتاباته ، حتى إنه

---

(١) انظر : المدخل إلى كتاب الملل والنحل ص١٥٧ .

(٢) انظر : المصدر السابق ص١٨٦ . ومما لايخفى أن هذا النص والذي قبله فيه تجاوز ومبالغة في المدح يخرج المؤلف عن منزلته الحقيقية .

(٣) انظر : المعتزلة لزهدي الجار الله ص٢٤٣ ، وقوله « أكثر المؤرخين نزاهة ، وأعفهم . . » فيه مبالغة ومجازفة في الكلام .

يعد في ذاته مدرسة متعددة الأقسام ، متنوعة العلوم والفنون . . »[١] .

بل أيضا لم يقتصر الثناء على المؤلف من قبل العرب فقط ، بل شمل العجم أيضا من المستشرقين الذين كان لهم اهتمام بدراسة مؤلفاته وترجمتها إلى لغاتهم ومنهم على سبيل المثال :

المستشرق « ألفرد جيوم » الذي حقق كتاب « نهاية الإقدام » فقد قال : «الشهرستاني هو آخر فيلسوف عظيم قبل ابن رشد ، وهو جدير بأن ينظر إليه باعتباره ذا أصالة فكرية ، أما كونه لم يرق في عين معاصريه من الموفقين بين الأديان ، فلعل ذلك يمكن أن يرد إلى الأسباب التالية :

(١) كانت ثقافته العصامية تبدو وكأنه مجدد خطر في عصر موشك أن يتمزق إربا .

(٢) لم يكن الشهرستاني يملك من نواصي اللغة ما يمكن أن ينقله إلى الأجيال القادمة .

(٣) كانت هناك الثورة التي بعثها « تهافت الفلاسفة » ضد الفلاسفة، وكل كتب الكلامية التي تنتمي إلى الفلسفة ، ومن ثم فقد هجرت الكتب الفلسفية ، ولم تكن تدرس إلا بواسطة المختصين»[٢] .

---

(١) انظر : الشهرستاني وآرؤه الكلامية والفلسفية ص٣٧٢ - ٣٧٣ .

(٢) انظر : المدخل إلى كتاب الملل والنحل ص١٣٨ - ١٣٩ بل إن هذا المستشرق قد زكاه في إخلاصه لدينه وعقيدته!! حيث قال : « الشهرستاني كان رجلا دينًا إلى الأعماق ، وإخلاصه للعقيدة لا يمكن أن يشك فيه أي إنسان قرأ مؤلفاته التي تكفي بنفسها لدحض ادعاءات المنتقصين من شأنه»!!!! والمستشرق ألفرد جيوم ولد عام ١٨٨٨م ، وهو أستاذ في الأدب من أكسفورد ، وعين أستاذ اللغات الشرقية في جامعة درهام ، وأستاذًا زائرًا للغة العربية في الجامعة الأمريكية في بيروت ، أستاذًا لدراسات العهد القديم في جامعة لندن وغير ذلك ، نال أوسمة عديدة ، =

وأيضا قول المستشرق « كارادي فو » : « إن عقليه الشهرستاني لم تكن في جوهرها إلا عقلية فلسفية » [١] .

وسيأتي مزيد من أقوال المستشرقين عند الحديث - إن شاء الله - عما قيل عن كتاب الملل والنحل، إذ إن الثناء على الكتاب متضمن الثناء على مؤلفه .

أخيرًا لا يخفى أن ثناء هؤلاء المتأخرين من المستشرقين وغيرهم ، وكذلك بعض من سبقهم ؛ كان في إبراز الجانب الكلامي والفلسفي لدى المؤلف [٢] ، والبروز في هذا الجانب قد يعد مثلبة وذما في الميزان والتقويم الشرعي . بل إن المؤلف - كما سنرى - أعلن ندمه على خوضه هذا المسلك الذي مدحوه به ، وأعلن حيرته واضطرابه .

رحلاته :

قضى المؤلف - رحمه الله - جزءًا من حياته في الترحال والتطواف بين كثير من المدن والبلدان ، سعيًا وراء العلم ، حتى قال عن نفسه :

= وانتخب في مجامع متعددة ، وقد ذكر نذير حمدان في كتابه « مستشرقون سياسيون . . » أن ميل ألفرد جيوم إلى اليهود واليهودية وروح التعصب ضد الإسلام ظاهر في معظم دراساته وأبحاثه ومحاضراته ، فكتاباه « حياة محمد » ، و « الإسلام » ، يقومان على فكرة رئيسة واحدة وهي أخذ الرسول من التوراة والإنجيل عند تأليف القرآن . ومن آثاره : أثر اليهودية في الإسلام ، نشر نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني ، اليهود والعرب . ملاحظات على الجبرية والقدرية في الإسلام ، مع ترجمة لكتاب القدر من صحيح البخاري .

انظر : المستشرقون ٥٤٣ ومستشرقون سياسيون جامعيون مجمعيون ص ٢٣١ - ٢٣٥ .

(١) المدخل إلى كتاب الملل والنحل ص١٣٨ .

(٢) أما علمه بالأحاديث النبوية وأقوال السلف - من الصحابة والتابعين ومن تبعهم - في مسائل العقيدة فقد أوضح ذلك شيخ الإسلام كما سيأتي بيانه إن شاء الله انظر ص٤٣٧ من هذا البحث .

لقد طفت في تلك المعاهد كلها
وسيرت طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعًا كف حائر
على ذقن أو قارعًا سن نادم [(١)]

ومع ما قد يوحي به هذان البيتان من كثرة السفر ، وأنه كان رحالة في طلب العلم ، إلا أن سجلات التاريخ وكتب التراجم لم تحفظ لنا شيئًا كبيرًا من ذلك ، وإنما حفظ لنا بعض الرحلات وهي قليلة بالنسبة لحال المؤلف . ونحن إذا تأملنا تلك الرحلات التي وصل إلينا خبرها نجدها :

رحلات قريبة وهي :

إلى المدن والبلدان الواقعة في إقليمه ومنطقته ؛ كمدن خراسان وخوارزم ؛ حيث سكن خراسان وأقام بهامدة ، كما ذكر ذلك السمعاني في قوله عن الشهرستاني : « سكن خراسان وأقام بها مدة » [(٢)] . وكذلك اتخذ في « خوارزم » دارًا وسكنها مدة ، كما حكاه الخوارزمي عندما قال : «دخل خوارزم واتخذ بها دارًا ، وسكنها مدة ، ثم تحول إلى خراسان » [(٣)] .

ولقرب هذه المدن من بلاده فقد أكثر من دخولها ؛ حيث كان يتنقل

---

(١) نهاية الإقدام ص٣ ، والملل والنحل ١/ ٣٦١ ، والبيتان اختلف في قائلهما فالمؤلف ذكرهما في كتابيه السابقين ولم يذكر لمن ، والذي يظهر من سياقهما أنهما له ، وصرح القزويني في كتابه آثار البلاد وأخبار العباد ص ٣٩٨ أن قائلهما هو الشهرستاني ، وذكر ابن خلكان في الوفيات ٤/ ٢٧٥ أن غيره قال : إنهما لأبي بكر محمد ابن باجه المعروف بابن الصائغ الأندلسي . وقال طاش كبرى زاده في مفتاح السعادة ١/ ٢٩٩ « قلت : وجدت في بعض المجاميع أن البيتين اللذين ذكرهما الشهرستاني في نهاية الإقدام لأبي علي بن سينا والله أعلم » . وانظر الوافي بالوفيات ١٢/ ٤٠٨ ذكر الصفدي أنهما نسبا إلى ابن سينا .

(٢) انظر : التحبير في المعجم الكبير ٢/ ١٦٢ .

(٣) انظر : معجم البلدان ٣/ ٣٧٧ .

بينها ، تارة يصعد شمالاً إلى مدينة الجرجانية ، وتارة يهبط جنوبا حتى مدينة نيسابور [١] .

وقد بدأت رحلات المؤلف في طلب العلم - كما سبق - وهو لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره ، إذ أجمع المترجمون له أنه سمع الحديث من أبي الحسن المديني بنيسابور [٢] ، وأبو الحسن توفي سنة «٤٩٤» ، والمؤلف في تلك السنة لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره .

وكثير من العلوم التي تعلمها وتلقاها المؤلف كانت خارج مدينته ، كالحديث ، والفقه ، والأصول وعلم الكلام ، وغير ذلك .

وهناك رحلات بعيدة :

ولم يذكر منها إلا رحلتان إلى مدينتي مكة المكرمة وبغداد . حيث توجه إلى مكة لأداء فريضة الحج عام «٥١٠» [٣] وعمره يقارب الثلاثين . ثم توجه بعد قضاء حجته إلى بغداد ، حيث المدرسة النظامية ، ومكث فيها ثلاث سنوات ، وكان له فيها حلقة يدرس فيها ويعظ الناس ، وكان له قبول لدى العامة [٤] .

ثم بعد ذلك توجه إلى بلاده « شهرستان » ومكث فيها حتى قضى أجله سنة « ٥٤٨ » . وكان في فترة مكوثه في شهرستان يرحل حيناً إلى المد

---

(١) انظر : المدخل إلى كتاب الملل والنحل ص١٤٢ .

(٢) انظر : كل من ترجم له فقد ذكر ذلك ، على سبيل المثال : سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٢٨٧، وفيات الأعيان ٤/ ٢٧٤ طبقات الشافعية للسبكي ٤/ ٧٨ ، الوافي بالوفيات ٣/ ٢٧٨ ، معجم البلدان ٣/ ٣٧٧ ، مفتاح السعادة ١/ ٢٩٩ ، معجم المؤلفين ١/ ١٨٧ وغيرها .

(٣) انظر على سبيل المثال : معجم البلدان ٣/ ٣٧٧ سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٥٨٧ .

(٤) انظر : معجم البلدان ٣/ ٣٧٧ لسان الميزان ٥ ٢٦٣ شذرات الذهب ٤/ ١٤٩ طبقات الشافعية للإسنوي ٢/ ١٠٧ الوافي بالوفيات ٣/ ٢٧٨ .

القريبة من مدن خراسان وما جاورها ؛ لعقد المجالس للتعليم والتدريس ، والمناظرة والمحاورة ، حيث جرت بينه وبين الخوارزمي محاورات ومناظرات كما قال الخوارزمي : « وقد كان بيننا محاورات ومفاوضات . . . »[١] ، وكذلك مع البيهقي كما حكاه في قوله : « وقد جمعني وإياه الإمام أبو الحسن بن حمويه في مجلس ، وحضر المجلس الإمام أبو منصور العبادي ، وموفق الدين أحمد الليثي ، وشهاب الدين الواعظ الشنوركاني ، وغيرهم من الأفاضل . . »[٢] وذكر ما جرى في ذلك المجلس من محاورة بينه وبين الشهرستاني . . مما يوحي بإفحام البيهقي للشهرستاني وانتصاره عليه .

هذا ما يمكن الحديث عنه في شأن رحلات الشهرستاني . . على ضوء ما بلغنا عنه - حسب اطلاعي - .

شيوخه :

مع ما وصل إليه المؤلف من المنزلة في العلم ، حيث تمكن وأجاد كثيراً من فنونه ، وكما ذكر عن نفسه أنه أكثر التطواف في المعاهد سعيا في تحصيل العلم ؛ إلا أننا عند البحث عن أولئك الشيوخ الذين تتلمذ عليهم المؤلف ، وتخرج بهم ؛ لا نجد إلا القليل منهم ، حيث لا يتجاوزون عدد أصابع اليد الواحدة . وهذا من ضمن ما أهمل من حياة المؤلف ولم يدون .

ونلحظ أن أولئك الشيوخ والأساتذة الذين حفظت لنا أسماؤهم ، هم أولئك الذين تلقى عنهم المؤلف العلوم في صغره ، وهذا يعطي أهمية

---

(١) انظر : معجم البلدان ٣/ ٣٧٧ .

(٢) انظر : تاريخ حكماء الإسلام ١٤٢ .

لأولئك الأساتذة ، لما لهم من الأثر في توجيه تلميذهم الصغير ، والتأثير عليه . ومن هنا يستحسن أن نلم إلمامة سريعة نلقي بعض الضوء على أولئك الشخصيات ؛ لنعرف مدى أثرهم وفاعليتهم في تلميذهم الشهرستاني . وهم كالتالي :

التفسير : تلقاه عن أبي القاسم الأنصاري .

الحديث : سمعه من أبي الحسن المديني وغيره .

الفقه : تتلمذ فيه على يد أبي المظفر الخوافي ، وأبي نصر القشيري وغيرهما .

علم الكلام والأصول : تلقاه عن أبي نصر القشيري ، وأبي القاسم الأنصاري [1] .

تراجم موجزة لأبرز شيوخه :

– **أبو الحسن المديني** هو : علي بن أحمد بن الأخرم النيسابوري ، المؤذن الزاهد ، أملى مجالس عن أبي زكريا المزكي وأبي عبد الرحمن السلمي ، وأبي بكر الجبري ، سمع منه الشهرستاني في الحديث بنيسابور توفي في شهر الله المحرم سنة « ٤٩٤ » [2] .

– **وأبو المظفر الخوافي** هو : أحمد بن محمد بن المظفر الخوافي – بفتح الخاء المعجمة وآخرها فاء بعد الواو والألف – قرية من أعمال نيسابور – فقيه شافعي ، قال عنه السبكي : « الإمام » ، تفقه على إمام الحرمين ،

---

(١) انظر طبقات السبكي ٤/ ٧٨ ، معجم البلدان ٣/ ٣٧٧ ، لسان الميزان ٥/ ٢٦٣ ، وفيات الأعيان ٥/ ٤٠٣ ، شذرات الذهب : ٣/ ١٤٩ ، سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٢٨٧ .

(٢) انظر ترجمته في العبر ٢/ ٣٧٠ .

ولازمه ، وكان من عظماء أصحابه ، وأخصاء طلابه ، أعجب الإمام بفصاحته، ويثني على حسن مناظرته ويصفه بالفضل ، درّس في حياة الإمام ، وكما قيل : رزق من السعد في المناظرة كما رزق الغزالي من السعد في المصنفات ، توفي بطوس سنة « ٥١٠ »[(١)] .

وقال أبو الحسن الفارسي[(٢)] : « أنظر أهل عصره وأعرفهم بطريق الجدل في الفقه ، له العبارة الرشيقة المهذبة ، والتضييق في المناظرة على الخصم ، والإرهاق إلى الإنقطاع »[(٣)] .

- **أبو نصر القشيري** وهو : عبد الرحيم بن أبي القاسم بن عبد الكريم بن هوازن القشيري النيسابوري ، النحوي ، المتكلم . الفقيه . الشافعي .

قال السبكي « ابن الإمام ، شيخ الصوفية ، كان أحد الأذكياء ، لازم إمام الحرمين ، وحصل طريقة المذهب والخلاف وساد وعظم قدره ، واشتهر ذكره ، بالغ في التعصب للأشاعرة حتى قال :

شيئان من يعذلني فيهما فهو على التحقيق منى بري

حب أبي بكر إمام التقى ثم اعتقادي مذهب الأشعري

---

(١) انظر : ترجمته في طبقات السبكي ٤/ ٥٥ ، النجوم الزاهرة ٥/ ١٦٨ ، شذرات الذهب ٣/ ٤٠١ وفيه الأحزم .

(٢) عبد الغافر بن أبي عبد الله إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي ، أبو الحسن ، قال الذهبي : « كان فقيهًا محققًا، وفصيحًا مفوهًا ، ومحدثًا مجودًا وأديبًا كاملاً » تفقه بإمام الحرمين وبرع في المذهب ، وهو سبط أبي القاسم القشيري صاحب الرسالة ، ولد سنة « ٤٥١ » وتوفي بنيسابور سنة « ٥٢٩ » ، انظر ترجمته في : السير ٢٠/ ١٦ ، تذكرة الحفاظ ٤/ ١٢٧٥ ، وفيات الأعيان ٣/ ٢٢٥ التحبير ١/ ٥٠٧ .

(٣) انظر ترجمته في : طبقات السبكي ٤/ ٥٥ البداية والنهاية ١٢/ ١٦٨ ، الأنساب ٢/ ٤١١ ، ٤١٢ ، العبر ٣/ ٧ ، وفيات الأعيان ١/ ٨٠ ، تبيين كذب المفتري ٢٨٨ ، الوافي بالوفيات ٨/ ١٢٧ ، البداية والنهاية ١٢/ ١٦٨ .

قال الذهبي : « وبالغ في التعصب للأشاعرة ، والغض من الحنابلة ، فقامت الفتنة على ساق واشتد الخطب [١] ، وقال الفارسي : « وبلغ الأمر في التعصب له مبلغا كاد أنه يؤدي إلى فتنة » ، توفي في ثمان وعشرين من شهر جمادى الثانية من سنة أربع عشرة وخمسائة ، في عشر الثمانين [٢] .

- **أبو القاسم الأنصاري** - وهو : سليمان بن ناصر بن عمران بن محمد ابن إسماعيل الأنصاري، النيسابوري . الصوفي ، قال عنه السبكي : «إمام المتكلمين ، سيف النظر ، كان إماما بارعًا في الأصلين ، وفي التفسير ، فقيهًا ، صوفيًا ، زاهدًا ، أخذ عن إمام الحرمين . . وأبي القاسم القشيري، وكان ذا قدم في التصوف والطريقة ، مات سنة إحدى عشرة وخمسمائة ، وقيل سنة اثنتي عشرة وخمسمائة » [٣] .

وقد كان لهذا الشيخ الأثر الأكبر في توجه المؤلف العقدي والفكري ، فقد كان له النصيب الأكبر في تعليمه وتثقيفه ، حيث تلقى المؤلف عنه فنونا من العلوم المختلفة ، وقد خصه المؤلف بالإقرار أنه أستاذه وإمامه ، ومدحه وأثنى عليه في مواضع من كتبه ، وهذا مما لم يفعله مع غيره .

ولعل انصراف المؤلف إلى علم الكلام والفلسفة من آثار هذا الشيخ ؛ حيث تلقى عنه علم الكلام والأصول .

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٩/ ٤٢٥ .

(٢) انظر ترجمته في : طبقات السبكي ٤/ ٢٤٩ - ٢٥٣ وفيات الأعيان ٣/ ٢٠٧ ضمن ترجمة أبيه ، البداية والنهاية ١٢/ ١٨٧ ، تبيين كذب المفتري ٣٠٧ ، المنتظم ٩/ ٢٢٠ ، سير أعلام النبلاء ١٩/ ٤٢٤ شذرات الذهب ٤/ ٤٥ .

(٣) انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ١٩/ ٤١٢ ، طبقات السبكي ٤/ ٢٢٢ ، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١/ ٣١٤ ، الأعلام ٣/ ١٧٠ .

قال السبكي : « قرأ الكلام أيضا على أبي القاسم الأنصاري . . . »[١]، بل كان مرجعًا للمؤلف فيما يشكل عليه من مسائل ذلك الفن ، كما صرح به المؤلف في كتابه « نهاية الإقدام » ، حينما قال : « وكثيرًا ما كنا نراجع أستاذنا وإمامنا ، ناصر السنة ، صاحب الغنية ، وشرح الإرشاد ، أبا القاسم سليمان بن ناصر الأنصاري فيها . . . »[٢] .

بل يمكن القول أيضا بأن الشيخ كان له أثر في ميل المؤلف إلى بعض أفكار التشيع كالمغالاة في أئمة آل البيت ، كما يظهر من قول المؤلف عنه : «ثم أطلعني مطالعات كلمات شريفة عن أهل البيت وأوليائهم - رضي الله عنهم - على أسرار دفينة ، وأصول متينة في علم القرآن . . . فتعلمت منه مناهج الخلق والأمر ، ومدارج التضاد والترتب ووجهي العموم والخصوص ، وحكمي المفروغ والمستأنف ، فشبعت من هذا المعاء الواحد ، دون الأمعاء التي هي مأكل الضلال ، ومداخل الجهال ، وارتويت من مشرب التسليم بكأس كان مزاجه من تسنيم ، فاهتديت إلى لسان القرآن ، نظمه ، وترتيبه ، وبلاغته ، وجزالته ، وفصاحته ، وبراعته . . »[٣] .

ويظهر أيضا من هذا النص اقتباس المؤلف من شيخه بعض علوم الصوفية وعباداتهم وأسرارهم ، ولذا نجد في ثنايا مصنفات المؤلف بعض العبارات والجمل التي تفوح منها رائحة التصوف ، وكذلك عقد مجالس الوعظ حتى اشتهر بذلك ووصف به . .

وأخيرا نلحظ أن أولئك الشيوخ والأساتذة الذين تلقى عنهم المؤلف

---

(١) انظر : طبقات الشافعية ٤/ ٢٢٢ .

(٢) نهاية الإقدام ص٣٨ .

(٣) انظر : مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار ص٣ .

تعليمه كانوا على مذهب الشافعي في الفقه ، والأشعري في العقيدة ، وكانوا أئمة كبارًا في ذلك ، بل هم كما وصفهم د. بدران بقوله : « وتلقى العلم عن مشايخ متعصبين للشافعي ، وأساتذة مدافعين حتى ولو بالقوة عن الأشعري »[1] .

ولعل من أبرزهم - كما رأينا - أبا نصر القشيري ، وكذلك أبو القاسم الأنصاري الذي كان له الأثر الأكبر على المؤلف وتوجهه العقدي والفكري ، ولا يخفى أن من كانت هذه حاله في التعصب والغلو لابد أن يتأثر به طلابه وتلاميذه ؛ ولذا نجد المؤلف يميل في كتاباته لنصرة المذهب الأشعري والدفاع عنه ، بل وتقريره على أنه المذهب الحق مذهب أهل السنة والجماعة ، وهذا ما نراه - إن شاء الله - عند الحديث عن فرقة الأشاعرة .

تلاميذه :

قال ابن تغري بردي : « وبه تخرج جماعة كثيرة من العلماء . . »[2] .

وهذا القول يتفق مع ما وصل إليه الشهرستاني من المنزلة الرفعية في العلم ، والتمكن في كثير من فنونه ، وتأليف المؤلفات العديدة في مختلف مجالات العلوم ، وأيضا كثرة ما عقده من حلقات ومجالس للتعليم والتدريس . فمن المسلَّم به إذًا أن يكون لتلك الجهود أثر على طلابه ، وقُراء كتبه ، ومستمعي مجالسه وحلقاته العلمية ، وأن يتخرج على يديه عدد كبير ؛ إذ قضى في بغداد ثلاث سنوات يدرّس في نظاميتها ، وحصل له قبول كبير فيها ، وكذلك الشأن في غير بغداد من المدن التي طاف بها واستقر في بعضها .

(١) انظر : المدخل إلى كتاب الملل والنحل ص ١٣٢ .

(٢) انظر : النجوم الزاهرة ٥/ ٣٠٥ .

فقول ابن تغري بردي السابق موافق لما عليه حال المؤلف من بذل العلم وتسخير نفسه لذلك . والقول السابق يعد شهادة للمؤلف بانتفاع كثير من العلماء منه ، وليس عامة الناس فقط ، وهذا الانتفاع والاستفادة لم تكن قاصرة على عصره وحياته فقط ، بل ما زالت مؤلفاته وكتبه بعد موته تعد مرجعًا هامًا لكثير من العلماء والمؤلفين ، بل إن كتابه الملل والنحل لم يستغن عنه أحد ممن جاء بعده ممن كتب في فنه . فهذا النفع والإفادة من الشهرستاني عامة للناس جميعًا علمائهم وعامتهم ، وشاملة أيضًا لمن كان في عصره ، ولمن جاء بعده .

إلا أننا إذا أردنا أن نكشف عن أسماء أولئك الذين تخرجوا وتتلمذوا على يد الشهرستاني لم نستطع ذلك ، إذ إن سجلات التاريخ وكتب التراجم أهملت تدوين أولئك ، فلم تحفظ لنا أسماء وشخصيات أولئك الطلبة . إلا أن عدم معرفتنا لأسمائهم لا ينفي وجودهم ، فقول ابن تغري بردي السابق دال على وجودهم وانتفاعهم .

وقد وقفت على نص للسمعاني أشار فيه إلى استفادته من الشهرستاني حيث قال : « وقد كتبت عنه بدارنا بمرو »[1] . وهذه الكتابة نوع من التتلمذ والطلب ، وعلى ضوء ذلك قد يعد السمعاني ممن تتلمذوا على أبي الفتح الشهرستاني .

معاصروه :

وقد عاصر المؤلف جمعاً من العلماء ، حيث جمعتهم المجالس ، والحلقات العلمية ، وجرت مع بعضهم المناظرات والمحاورات ، التي

---

(١) التحبير في المعجم الكبير ٢/ ١٦٢ ، وانظر : سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٥٨٨ .

يحصل بها عادة إفادة الطرف الآخر ، أو الاستفادة منه ، وهذا نوع من التعلم والتعليم . وهؤلاء العلماء منهم من اشتهر وعرف ، ومنهم من ليس كذلك .

ومن أبرز أولئك العلماء :

- **ظهير الدين محمد بن محمد الخوارزمي** [١] الذي عاصر المؤلف ، وجالسه في مجالس مختلفة ، حيث جرت بينهما مناظرات ومفاوضات ، أشار إلى بعضها عندما ترجم له في تاريخه حيث قال :

« وقد كان بيننا محاورات ومفاوضات . . . » [٢] ، وقال : « وقد حضرت عدة مجالس من وعظه . . . » [٢] .

والترجمة توحي بأن الخوارزمي كان أشبه بالتلميذ أو المستفيد من الشهرستاني ، حيث كان يحضر مجالسه ويناقشه في بعض ما يقوله ، وقد أثنى عليه في ترجمته ، وبيّن ما كان يتمتع به من صفات نبيلة وأخلاق حسنة

---

(١) هو محمود بن محمد بن العباس رسلان ، ظهير الدين أبو محمد الخوارزمي العباسي صاحب الكافي في الفقه قال السبكي : (كان إماما في الفقه والتصوف ، فقيها محدثًا ، مؤرخًا ، له تاريخ خوارزم ، ولد بها في الخامس عشر من شهر رمضان سنة ٤٩٢ . . . قال ابن السمعاني : كان فقيها عارفًا بالمتفق والمختلف ، صوفيًا حسن الظاهر والباطن . وقال أيضًا : وطلب الحديث بنفسه وعلق منه طرفا صالحًا ، قال : وبيته بيت العلم والصلاح ، قال : وأقام بخوارزم يفيد الناس، وينشر العلم . قلت - أي السبكي - : ووقفت على المجلد الأول من تأريخه . . . وهو من قسمة ثمانية أجزاء ضخمة ، وفيه دلالة على أن الرجل كان متبحراً في صناعة الحديث يطلق عليه الحافظ المطلق ، ولا حرج وقد أكثر فيه من الأسانيد والفوائد والكلام على الحديث . . . توفي في رمضان سنة « ٥٦٨ ») ، انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي ٤/ ٣٠٥ , ٣٠٦ وطبقات ابن قاضي شهبة ٢ , ٢١ وهدية العارفين ٢/ ٤٠٣ .

(٢) معجم البلدان ٣/ ٣٧٧ .

كريمة [١] ، ومع ذلك أيضا انتقده وعابه - فيما يرى هو - من ميله إلى أهل الفلسفة والكلام والاشتغال بعلومهما دون علوم الشريعة ، حتى طغت تلك العلوم على مجالسه ، ودروسه ، فكان لا يسمع في بعضها لفظ : قال الله ولا قال رسول الله ﷺ . . مما دعاه إلى إتهامه بالتخبط بالاعتقاد والميل إلى أهل الإلحاد . . ويرى أنه لو سلم من تلك الحال لكان هو الإمام ؛ لما يتمتع به من وفور فضل ، وكمال عقل . قال الخوارزمي : « . . ولولا تخبطه في الاعتقاد وميله إلى أهل الإلحاد لكان هو الإمام ، وكثيرًا ما كنا نتعجب من وفور فضله وكمال عقله كيف مال إلى شيء لا أصل له ، واختار أمرًا لا دليل عليه لا معقولا ولا منقولاً » [٢] . وسيأتي مزيد إيضاح لما اتهم به في مبحث قادم إن شاء الله .

- وممن عاصر المؤلف أيضا : أبو الحسن علي بن أبي القاسم زيد البيهقي[٣].

وقد جمعت بينهما مجالس العلم ، ودارت بينهما محاورات ومناقشات علمية ، وقد ترجم له البيهقي في تأريخه ، ويلمح من تلك

---

(١) سبق ذكر قوله في ذلك انظر ص٤٦ من هذا البحث ، وانظر أيضا معجم البلدان ٣/ ٣٧٧ .

(٢) معجم البلدان ٣/ ٣٧٧ .

(٣) هو علي بن زين بن محمد بن الحسين بن سليمان الخزيمي ، نسبة إلى خزيمة بن ثابت البستي ثم البيهقي ، أبو الحسن بن أبي القاسم ، ولد في يوم السابع والعشرين من شهر شعبان سنة ٤٩٩ ، ولي قضاء بيهق سنة ٥٢٦ ، ذكره العماد الأصفهاني في كتاب الخريدة ووصفه بالرياسة والشرف وقال : « حدثني أبي أنه لما مضى إلى الري عقيب النكبة أصبح ذات يوم وشرف الدين البيهقي قد قصده في مركبه ، وهو حينئذ والي الري ، ونقله إلى منزله وتكفل بتسديد خلله ، وكان يرشح لوزارة السلطان ، وهو كبير الشان » توفي سنة ٥٦٥ . انظر ترجمته في معجم الأدباء ١٣/ ٢١٩ - ٢٤٠ ، كشف الظنون ٢٨٩ ، هدية العارفين ١/ ٦٩٩ - ٧٠٠ ، دائرة المعارف الإسلامية ٤/ ٤٣١ ، أعيان الشيعة ٤١/ ٢٥٧ ، الذريعة ٤/ ١٤٩ ، ٧/ ١٦٣ .

الترجمة كأن البيهقي في مقام الأستاذ للشهرستاني حيث كان الشهرستاني يقرأ عليه بعض مؤلفاته ، ويناقشه البيهقي في بعض ما يورده فيها .

بل يذكر البيهقي أنه كان يناقشه ويعترض عليه في بعض حديثه وأفعاله حتى يفحمه ويغضبه ؛ حتى يعجز الشهرستاني عن الجواب عما اعترض عليه ؛ مما يحمله على التهرب من الإجابة عن تلك الاعتراضات ، والإجابة عن مسائل في غير مواضع النزاع . . [١] .

وقد ظهر البيهقي في ترجمته للشهرستاني بمظهر الناقد العائب عليه ، بل إنه لم يثن عليه بكلمة ، أويلقبه بلقب من جملة تلك الألقاب التي أطلقت عليه ، ولم يشر إلى منقبة من مناقبه .

ولعل فعله هذا يدل على تحامله عليه ، ومحاولة انتقاصه والحط من شأنه . وهذا شأن كثير من المتعاصرين والأقران [٢] ، وخاصة إذا كان بينهما منافسة في أمر ما ، كأن يتطلع أحدهما إلى الوصول إلى المناصب العليا والتقرب من السلطان ، وهذا حال الرجلين ، إذ إن المؤلف - كما سبق بيانه - كان مقربا من سرير السلطان الأعظم « سنجر » وصاحب سره ، ومقبولاً ومحبوبًا لدى بعض الوزراء والوجهاء .

---

(١) انظر : تاريخ حكماء الإسلام ص١٤٢ - ١٤٣ حيث أورد بعض الحوادث التي جرت بينه وبين الشهرستاني ، منه ما ذكر بأعلاه .

(٢) وقد نبه بعض العلماء إلى أن كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به ، قال الذهبي : « كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به ، لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد ، ما ينجو منه إلا من عصم الله ، وما علمت أن عصرًا من الأعصار سلم أهله من ذلك . سوى الأنبياء والصديقين ، ولو شئت لسردت من ذلك كراريس ، اللهم لا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم » الميزان ١/ ١١١ ، وقال : « كلام النظير والأقران ينبغي أن يتأمل ويتأنى فيه » الميزان ٣/ ٨١ ، وانظر في ذلك دراسات في الجرح والتعديل د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي ٨٩- ٩١ .

والبيهقي أيضا يوصف بالرياسة والشرف ، وكان يرشح لوزارة السلطان كما ذكر ذلك العماد الأصفهاني في قوله : « وكان يومئذ يرشح لوزارة السلطان ، وهو كبير الشأن » [(١)] .

ومن كانت تلك حاله يندر أن يسلم من النزعات النفسية التي تحمله على الحط والتقليل من شأن خصمه ومنافسه ؛ ليظفر بأمنيته ، ويحقق تطلعه ورغبته .

- **ومن عاصر المؤلف أيضا : أسعد الميهني** [(٢)] وقد التقى به في خوارزم وتكونت بينهما صحبة ، وصارت بينهما صداقة ، وكانت تلك اللقاءات قبل عام ٥٠٧ وهي السنة التي توجه أسعد فيها إلى بغداد ليدرس في نظاميتها [(٣)] . وتوثقت تلك الصحبة بعد قدوم الشهرستاني بغداد ، وكان صاحبه المدرس بنظاميتها يومئذ ، فقربه وخصص له مجلس وعظ فيها ، قال الخوارزمي : « وخرج - يعني الشهرستاني - سنة ٥١٠ وحج في هذه السنة ، ثم أقام ببغداد ثلاث سنين وكان له مجلس وعظ بنظاميتها ، وظهر

---

(١) انظر : معجم الأدباء ١٣/ ٢٣١ .

(٢) هو أسعد بن محمد بن أبي نصر ، أبو الفتح الميهني - بكسر الميم وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين وفي آخرها نون بعد الهاء - نسبة إلى ميهنة : قرية بين سرخس وأبيورد ، قال : عنه السبكي : « الإمام الكبير النظار صاحب الطريقة ، المتفق على أنه الفرد في علم الخلاف . . . قال أبو سعد السمعاني : برع في الفقه وفاق أقرانه في حدة الخاطر والاعتراض وجري اللسان وقهر الخصوم » توفي سنة ٥٢٧ وقيل سنة ٥٢٣ بهمذان ، قال الذهبي : « درس بالنظامية سنة ٥٠٧ ، ثم عزل بعد ست سنين ، ثم وليها سنة ٥١٧ ونشر العلم » انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٩/ ٦٣٣ . طبقات السبكي ٤/ ٢٠٣ طبقات الشافعية لابن شهبة ١/ ٣٣٥ .

(٣) انظر : سير أعلام النبلاء ١٩/ ٦٣٣ .

له قبول عند العامة ، وكان المدرس بها يومئذ أسعد الميهني ، وكانت بينهما صحبة سالفة بخوارزم ، قربه أسعد لذلك . . »[١] .

وقد اجتمع الشهرستاني أيضا بعلماء آخرين ، منهم : أبو سعد عبدالكريم السمعاني ، وأبو الحسن بن حمويه[٢] ، وأبو منصور العبادي[٣] وموفق الدين أحمد الليثي[٤] ، وشهاب الدين الواعظ الشنوركاني[٥] ، وغيرهم . وقد التقاهم المؤلف في مجلس جمعهم فيه أبو الحسن مع حضور البيهقي الذي أخبر عن هذا المجلس بقوله :

« وقد جمعني وإياه - أي الشهرستاني - الإمام أبو الحسن بن حمويه في مجلس ، وحضر المجلس الإمام أبو منصور العبادي ، وموفق الدين أحمد الليثي ، وشهاب الدين الواعظ الشنوركاني وغيرهم من الأفاضل . . . »[٦] .

---

(١) انظر : معجم البلدان ٣/ ٣٧٧ .

(٢) أبو الحسن محمد بن حمويه بن محمد بن حمويه الجويني ، ولد في شهر محرم سنة ٤٤٩ ، واشتهر بالزهد والصلاح والعلم ، كان شيخ الصوفية في خراسان ، توفي سنة ٥٣٠ ، من مؤلفاته : علم التصوف ، سلوة الطالبين في سيرة سيد المرسلين ، لطائف الأذهان في تفسير القرآن ، انظر ترجمته في : الوافي بالوفيات ٧/ ٢٨ شذرات الذهب ٤/ ٩٥ الأعلام ٦/ ١١٠ .

(٣) أبو منصور المظفر بن أردشير العبادي - نسبة إلى بعض أجداده - دخل بغداد فأملى الحديث ، ووعظ بالجامع والنظامية قال الذهبي : « واعظ باهر ، حلو الإشارة ، رشيق العبارة ، إلا أنه قليل الدين » قال السمعاني : « لم يكن بثقة ، رأيت رسالة بخطه جمعها في إباحة شرب الخمر » انظر ترجمته في : المنتظم ١٠/ ١٥ الأنساب ٨/ ١٣٣٧ السير ٢٠/ ٢٣١ .

(٤) الموفق بن أحمد المكي الليثي الخوارزمي ، أبو المؤيد ، ولد في حدود سنة ٤٨٤ أصله من مكة ، أخذ من الزمخشري وتولى الخطابة بجامع خوارزم ، توفي سنة ٥٦٨ ، ألف مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة ، مناقب أمير المؤمنين على بن أبي طالب . انظر ترجمته في : أنباء الرواة للقفطي ٣/ ٣٣٢ بغية الوعاة ٢/ ٣٠٨ ، وفيات الأعيان ٢/ ١٥١ ، الأعلام ٥/ ٢١٥ .

(٥) لم أجد له ترجمة .

(٦) تاريخ حكماء الإسلام ٢/ ١٤٢ .

وجرى في ذلك المجلس مناقشة بين البيهقي والشهرستاني في أقسام التقدمات .

ولم تقتصر معاصرة المؤلف ولقاءاته على هؤلاء العلماء ، بل كان عصره يزخر بنخبة من العلماء الأفاضل الذين كانوا مصابيح هداية وضياء لزمانهم مع إمكان حصول لقاءات بينهم ، إلا أني لم أقف على نص صريح يدل على حصول ذلك .

مؤلفاته :

شهد المترجمون للشهرستاني ممن عاصروه أو جاءوا من بعده بالبراعة والإكثار من التأليف ، حيث قال البيهقي - المعاصر له - : « له تصانيف كثيرة . . . وتصانيفه تزيد على عشرين مجلدة ، ورأيت له مجلسًا مكتوبًا»[1] .

ويقول الخوارزمي أيضا : « كان قد صنف كتبا كثيرة في علم الكلام . . »[2] . ويصفه ياقوت الحموي بأنه « صاحب التصانيف » [3] وقال الإسنوي : « صنف كتبا كثيرة مشهورة . . » [4] .

بل إن كتبه وجدت رواجًا وذيوعًا وشهرة بين الناس ، سواء في عصره أو بعد مماته ، ولعل كتاب الملل والنحل أكبر وأوضح مثال لذلك القبول والشهرة .

---

(١) تاريخ حكماء الإسلام ص١٤٢ .

(٢) معجم البلدان ٣/ ٣٧٧ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) طبقات الشافعية للإسنوي ٢/ ١٠٧ .

وقد صور د. محمد بدران بعض مؤلفات الشهرستاني بأنها تمثل مدرسة فلسفية للملل والنحل ، حيث قال : (ولعله قد آن لنا أن نقرر في يقين واطمئنان أن الشهرستاني أقام بمفرده مدرسة «فلسفية» للملل والنحل «أو تاريخ الأديان» بدأها وأتمها هو ؛ فبدأ بتاريخ الرجال في كتابه «تاريخ الحكماء» وثنى بتأريخ الآراء والأفكار في «الملل والنحل» وثلث بمناقشة هذه الآراء والمذاهب في كتب متعددة ؛ فناقش الآراء الكلامية في كتابين : «غاية المرام» و «نهاية الإقدام» وناقش الآراء الحكمية في كتابين «دقائق الأوهام» و «نهايات أوهام الحكماء الإلهيين» . وناقش الآراء الفلسفية في كتابين : «نقض شبه أرسطو وابن سينا» و «مصارعة الفلاسفة»[(١)] .

وقد ألف الشهرستاني في فنون العلم المختلفة ، حيث ألف في التفسير كما ألف في الفقه وعلم الكلام ، والفلسفة ، وتاريخ الفرق والأديان . وقد بلغ عدد مؤلفاته التي أمكن معرفتها ما يزيد على عشرين مؤلفا [(٢)] وقد تفاوت المؤرخون والمترجمون في ذكرها ما بين مقتصر على ذكر بعضها أو مستقص لها [(٣)] . ولعل من أشهر مؤلفاته ؛ كتابيه «الملل والنحل»

(١) الملل والنحل ١/ ١٠ تحقيق د. محمد بدران الطبعة الثانية .

(٢) وقد قامت الباحثة سهير محمد مختار في رسالتها «الشهرستاني وآراؤه الكلامية والفلسفية» ، بجهد طيب في محاولة استقصاء ومعرفة مؤلفات الشهرستاني ، وبذلت في سبيل ذلك ما تملكه من قدرة في تحقيق ذلك ، فجاء عملها قيمًا جليلا ، لا تنكر قيمته حيث تمكنت من عد ثمانية وعشرين مصنفا ، ثم قامت بتصنيف ذكرهن حسب الترتيب الأبجدي والموضوعي والزماني ، وهذا الجهد لم يسبق لأحد قبلها مثله . فيما علمت ، ولذا لا ينكر فضلها في ذلك . إلا أن بعض ما ذكرته يحتاج إلى مزيد تثبت وتوثيق وخاصة فيما يتعلق بتحديد تاريخ التأليف أو إثبات نسخ بعض المؤلفات نحو «قصة يوسف عليه السلام» إذ لا يخلو كلامها من التكلف وتحميل النصوص فوق ما تحتمل ، ومع ذلك فلا أنكر أنني استفدت مما ذكرته فائدة كبيرة . . .

(٣) وأكثر الباحثين والمترجمين من القسم الأول ، أما القسم الثاني فيمثله د. محمد فتح الله بدران والباحثة سهير مختار .

و«نهاية الإقدام في علم الكلام» حتى لا يكاد يذكر اسم المؤلف إلا يقرن معه هذان الكتابان .

ومؤلفاته هي :

(١) «الملل والنحل» : وهذا الكتاب في تاريخ فرق الأديان ، وقد اشتهر به الشهرستاني فلا يكاد تذكر مصنفات هذا الفن إلا يذكر اسم المؤلف في أوائل ما يذكر ، فهو من أهم المؤلفات في هذا الباب ، كما هو أيضا من أهم وأشهر مؤلفات الشهرستاني وسيأتي مزيد حديث عنه إن شاء الله .

(٢) «نهاية الإقدام في علم الكلام»[1] : وعنوان الكتاب ينبئ عن مضمونه، ويعد أيضا هذا الكتاب من أهم وأشهر مؤلفات الشهرستاني، وقد طبع الكتاب بتحقيق المستشرق «ألفرد جيوم» سنة ١٩٣١ في لندن ، وقدم له بمقدمة ترجم فيها حياة المؤلف ، ووصف النسخ التي اعتمد عليها

---

(١) وقد نسب الكتاب إلى المؤلف كل من ترجم له . وقد اختلف الباحثون في ضبط كلمة «الإقدام» أهي بفتح الهمزة أو كسرها . والخلاف في ذلك بين المتأخرين - أما المتقدمون فلم يرد عنهم في ذلك شيء - ، فبعضهم أمثال بول كرادس يحكي عنه جورج شحاتة القول بوجوب فتحها وأن ذلك هو الصحيح . مع أنه لم يرد ما يقطع بصحة هذا القول فضلا عن القول بوجوب ذلك . وفي الجانب الآخر مال «ألفرد جيوم» محقق الكتاب إلى القول بكسرها .
أما الباحثة سهير محمد مختار فقد مالت إلى عدم ترجيح أحد القولين على الآخر ، وأنه تصح التسمية بكليهما . انظر «الشهرستاني وآرؤه الكلامية . .» ص٩٣ - ٩٤ . والذي ظهر لي أن التسمية بالكسر أولى وأقرب إلى مراد المؤلف ، لا سيما وقد جاءت بعض أقواله في الكتاب تؤيد ذلك ، حيث قال : «ولتراجع الكتب المصنفة في الكلام فإني لم أشترط على نفسي في هذا الكتاب نقل ما ذكر في الكلام وإنما اشترطت حل المشكلات من المعقولات . وبيان منتهى إقدام أهل الأصول في مراتب العقول دون المنقول . .» ص٤٩٧ - ٤٩٨ . وقال «ولولا أني التزمت على نفسي في هذا الكتاب أن أبين مصادر المذاهب ومواردها واشتراك منتهى إقدام العقول في مسائل الأصول . . .» ص ١٦٣ . فهذان النصان يؤيدان القول بالكسر .

في تحقيقه مع ترجمة ملخصة لمضمون الكتاب باللغة الإنجليزية ، والكتاب له نسخ مخطوطة تزيد على عشر نسخ [١] .

(٣) مصارعة الفلاسفة : [٢] قال الشيرازي [٣] : « وقد ألف هذا الكتاب لمجد الدين أبي القاسم علي بن جعفر الموسوي وهو ضد ابن سينا مع رد عمر ابن سهلان الساوي في حوالي عام ٥٤٠ » [٤] ، وقد طبع الكتاب بتحقيق د . سهير محمد مختار .

(٤) مجلس في الخلق والأمر [٥] ، باللغة الفارسية ، وهو أحد المجالس التي عقدها بخوارزم وقد طبع الكتاب أكثر من مرة باللغة الفارسية ، وموضوعه بحث وتفسير كلمتي الخلق والأمر .

---

(١) وقد ذكرت الباحثة سهير تلك النسخ ووصفت بعضها انظر « الشهرستاني وآراؤه الكلامية » ص : ٩ - ٩٢ ، وقد قيل إن الشهرستاني وضع نهاية الإقدام بعد الملل على أن الأول جاء مكملا للثاني ، إذ إن المصنف أراد إن يثبت في « نهاية الإقدام » اعتقاده الصحيح الذي ربما عرضه لارتياب الآخرين فيه ما التزمه من الموضوعية في كتاب الملل . فلسفة الفكر الديني بين الإسلام والمسيحية ١/ ٢٩٣ .

(٢) وقد نسبه إليه كل من صاحب وفيات الأعيان ٤/ ٢٧٤ ، طبقات الشافعية للإسنوي ٢/ ١٠٧ ، مفتاح السعادة ١/ ٢٩٩ ، هدية العارفين ٢/ ٩١ ، الأعلام للزركلي ٦ ٢١٥ ، وذكر بأسماء مختلفة نحو : المضارعة ، أو المصارعة ، أو المصارعات ، أو مصارعة الفلاسفة ، أو مصارعات الفلاسفة .

(٣) محمد بن إبراهيم بن يحيي القوامي الشيرازي ، الملا صدر الدين ، فيلسوف من القائلين بوحدة الوجود ، من أهل شيراز ، فارسي المحتد عربي التصنيف ، من كتبه : أسرار الآيات ، الأسفار الأربعة في الحكمة ، توفي سنة ١٠٥٩ ، انظر ترجمته في : الأعلام ٥/ ٣٠٣ ، روضات الجنات ٣٣١ ، معجم المطبوعات ١١٧٤ .

(٤) الأسفار الأربعة ٢/ ٢٧٥ نقلا من « الشهرستاني وآراؤه الكلامية . . ص١١٩ .

(٥) وقد نسبه إليه كل من د . ذبيح الله صفا في كتابه تاريخ أدبيات دير إيران ٢/ ٩٥٣ وكذلك محمد تقي دانش في مقال له عن الشهرستاني في مجلة نامة أستان عدد ٤/ ٦٤ ، وانظر الشهرستاني وآراؤه الكلامية والفلسفية ص ٨٢ .

قال د. ذبيح الله : « ولما كان الشهرستاني محيطًا بمختلف العقائد والملل وأقوال الفلاسفة والحكماء والمفسرين فهو يورد في هذه المجالس العبارات القصيرة والكلام الموزون المسجع بهدف حسن التأثير في أذهان وآذان المستمعين . . »[١] ، وذكر تقي دانش في مقال له عن الشهرستاني :

« أن هذا المجلس أثار ضجة كما يذكرون بسبب ظهور علامات باطنية إسماعيلية فيه »[٢] .

(٥) بحث في الجوهر الفرد ، وقد طبع هذا البحث « ألفرد جيوم » وألحقه بكتاب « نهاية الإقدام » وقد اختلف الباحثون في هذا البحث هل هو مؤلف مستقل أو أنه جزء من كتاب ؟ مع اتفاقهم على صحة نسبته إلى الشهرستاني .

فمنهم من عده مؤلفًا مستقلاً ، كما فعل د. محمد بدران[٣] ومحمد تقي دانش[٤] ، ومنهم من عده مسألة من مسائل كتاب « نهاية أوهام الحكماء الإلهيين » ، كما فعلته د. سهير مختار ؛ حيث قالت : « بناء على ذلك نقول : إن مسألة الجوهر الفرد التي ألحقها « ألفرد جيوم » بكتاب « نهاية الإقدام في علم الكلام » ما هي إلا إحدى المسائل العشرين التي تكون كتاب نهاية أوهام الحكماء الإلهيين »[٥] .

والحق أن كتاب نهاية أوهام الحكماء لم يقم دليل قاطع على تصنيف

---

(١) انظر : تاريخ أدبيات دير إيران ٢/ ٩٥٣ نقلاً من الشهرستاني وآراؤه الكلامية ص٨٢ .

(٢) انظر : مجلة نامة أستان ٤/ ١٤ نقلاً من الشهرستاني وآراؤه الكلامية ص٨٢ .

(٣) انظر : المدخل إلى كتاب الملل والنحل ص١٥١ .

(٤) انظر : مجلة نامة استان نقلا من الشهرستاني وآراؤه الكلامية والفلسفية ٩٩ .

(٥) الشهرستاني وآراؤه الكلامية والفلسفية ص٩٩ .

المؤلف له ، وكل ما في الأمر أن المؤلف وعد الشروع فيه إذا تنفس العمر وأمهل الأجل، وهذا لا يكفي بالقطع بوجوده - كما سيأتي إن شاء الله - .

(٦) مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار ، وقد نسبه إلى المولف بعض المترجمين له [١] . والكتاب في علم التفسير ، وقد بدأ تصنيفه في شهور سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة [٢] وسيأتي مزيد حديث عنه إن شاء الله .

(٧) قصة سيدنا يوسف - عليه السلام - ، وتسمى بشرح سورة يوسف[٣]، وقد أثبت عدد من الباحثين نسبة هذا الكتاب إلى المؤلف[٤]، منهم المرتضى الرازي [٥] حيث قال : « إن الشهرستاني من الأشاعرة يقول في قصة يوسف : إن أخوة يوسف : كانوا أنبياء » [٦] .

---

(١) ذكره كل من برو كلمان في : تاريخ الأدب العربي الملحق الأول ص٧٦٣ ، و د. محمد بدران في : مقدمة الطبعة الثانية لكتاب الملل والنحل ص٩ ، ومحمد تقي دانش في مقالة له في مجلة نامة آستان قدس ٤/ ٦١ - ٦٣ ود. سهير مختار في رسالتها « الشهرستاني وآراؤه الكلامية والفلسفية » ص٧٢ ، ويوجد منه نسخة في : معهد المخطوطات العربية وهي صورة عن مكتبة مجلس شورى علي بطهران في إيران .

(٢) انظر صفحة العنوان من مفاتيح الأسرار . حيث كتب على يسار الصفحة « اتفقت بداية هذا التصنيف في شهور سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة » وذكر الناسخ الذي علق على هذه الجملة بقوله : « نقلته من خط المؤلف » وانظر الشهرستاني وآراؤه الكلامية . . ص١٢٠ .

(٣) انظر معجم البلدان ٣/ ٣٧٧ .

(٤) وقد نسبه إليه كل من : الخوارزمي كما في معجم البلدان ٣/ ٣٧٧ وشيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل ٥/ ١٧٣ و د. محمد بدران في مقدمة الطبعة الثانية للملل والنحل ص٩ والزركلي في الأعلام ٥/ ٢١٥ ، وصاحب هدية العارفين ٢/ ٩١ والبستاني في دائرة المعارف ٢/ ٢٩٧ و د. سهير محمد مختار في رسالتها الشهرستاني وآرؤه الكلامية والفلسفية ص٦٤ .

(٥) المرتضى بن الداعي بن القاسم الحسني الرازي صفي الدين أبو تراب ، محدث ، من آثاره : الفصول الشاملة في هداية العامة ، انظر معجم المؤلفين ١٢/ ٢١٥ - ٢١٦ .

(٦) انظر : الشهرستاني وآراؤه الكلامية والفلسفية ص٦٦ .

أما سنة تأليفه فلا يمكن الجزم فيها بقول ؛ لافتقارنا إلى دليل على ذلك، ولا نملك سوى قول الرازي السابق حيث أفاد أنه اطلع على الكتاب ، وقد توفي الرازي سنة ٥١٨ مما يدل على أن المؤلف كتبه قبل تلك السنة .

(٨) قصة موسى والخضر وقد ذكره البيهقي بقوله : « وله تصانيف كثيرة منها قصة موسى والخضر » [١] ، وكذلك الشهروزي [٢] وبعض الباحثين [٣] .

(٩) الإرشاد إلى عقائد العباد ، وقد أشار إليه المؤلف في كتابه نهاية الإقدام حيث قال : « ومن قدماء الأواثق من جوز مرور شيء متكثر من واجب الوجود واختلفوا فيه ، فمنهم من قال : هو أجسام لطيفة بسيطة ، أو أجزاء صغار ، اجتمعت فحدث العالم ومنهم من قال هو المحبة والغلبة على ما قررنا تفصيل مذاهبهم في الإرشاد إلى عقائد العباد » [٤] ، ونسبه إليه أيضًا بعض الباحثين [٥] .

(١٠) العيون والأنهار . أشار إليه المؤلف في كتابه مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار بقوله : « وسر آخر في زلة آدم وعثرة إبليس والفرق

---

(١) تاريخ حكماء الإسلام ص١٤٢ .

(٢) نزهة الأرواح وروضة الأفراح في تاريخ الحكماء والفلاسفة ٢/ ٥٨ .

(٣) انظر مقدمة الملل بتحقيق أحمد محمد فهمي ص : ٢ و د. بدران في مقدمة ط٢ من كتاب الملل والنحل ص٩ ، ومولوي محمد شفيع ومحمد تقي دانش كما في الشهرستاني وآرؤه الكلامية والفلسفية ص٨٥ .

(٤) نهاية الإقدام ص ٥٥ .

(٥) منهم ياقوت الحموي في معجم البلدان ٣/ ٣٧٧ الزركلي في الأعلام ٧/ ٨٤ وصاحب هدية العارفين ٢/ ٢/ ٩١ والبستاني في دائرته ٢/ ٢٩٧ و د. بدران في المقدمة ط٢ للملل والنحل ص٩ ، ورسالة الشهرستاني وآرؤه الكلامية والفلسفية ص١١٧ .

بينهما ، ونحن قد أوردنا في كتاب « التاريخ » وكتاب « العيون والأنهار » أربعين وجهًا في زلة آدم - عليه السلام - ، وأربعين وجهًا من الخطأ في عثرة إبليس اللعين . . » [١] ، وقد نسبه إليه أيضًا بعض الباحثين [٢] .

(١١) رسالة في المبدأ والمعاد ، وقد ذكره المؤلف في كتابه نهاية الإقدام حيث قال : (وإنما اللذة والألم ، والنعمة والعذاب ، تنشأ من كل نفس أولاً ، ثم كل نفس بحسب ما استعدت له من العلم والجهل إلى تناقضات كثيرة أوردنا لذكرها « رسالة في المعاد ») . [٣] فهذه إشارة منه تدل على أنه ألف رسالة في هذا الموضوع ، وقد نسبها إليه أيضا بعض الباحثين [٤] .

(١٢) المناهج في علم الكلام وقد اتفق جمع من الباحثين والمترجمين على نسبة هذا الكتاب إلى المؤلف إلا أنهم اختلفوا في تحرير اسمه فقد ذكروه باسم :

« المناهج والآيات [٥] ، المناهج والبيان [٦] ، المناهج [٧] ، المنهاج في

---

(١) انظر مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار ص ٢٥٢ .

(٢) ذكر كل من : البيهقي في تاريخ حكماء الإسلام ص١٤٣ والشهروزي في نزهة الأرواح ٢/ ٥٩ أنه كان يصنف تفسير ويؤول الآيات على قوانين الشريعة والحكمة وغيرها . . وذكره د. بدران في مقدمة ط٢ للملل والنحل ص٩ و د. سهير مختار في الشهرستاني وآراؤه الكلامية . . . ٨٤ ، ومحمد أحمد فهمي في مقدمة الملل والنحل ص : م .

(٣) انظر نهاية الإقدام ص٤٦٨ ، ٤٦٩ .

(٤) منهم ياقوت في معجم البلدان ٣/ ٣٧٧ والزركلي في الأعلام ٦/ ٢١٥ و صاحب هدية العارفين ٢/ ٩١ ، والبستاني في دائرته ٢/ ٢٩٧ و د. محمد بدران في مقدمة ط ٢ للملل والنحل ص٨ و د. سهير مختار في الشهرستاني وآراؤه الكلامية . . ٦٦ .

(٥) انظر تاريخ حكماء الإسلام للبيهقي ١٤٢ .

(٦) انظر وفيات الأعيان ٤/ ٢٧٤ ، الموسوعة العربية الميسرة ٢/ ١٠٩٨ دائرة المعارف للبستاني ٢/ ٢٩٧ ، روضات الجنات ص٦٩٥ ، معجم المؤلفين ١٠/ ١٨٧ .

(٧) انظر المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء ٣/ ٢٧ ، وتاريخ ابن الوردي ٢/ ٨٦ ، والوافي بالوفيات ٣/ ٢٧٨ .

الآيات [١]، البينات [٢] » ، ومضمون الكتاب يبحث في علم الكلام كما يظهر من قول البيهقي : « وكان يهجن رأي أبي علي في كتاب المناهج والآيات ، وقرأ عليّ فصولا من هذا الكتاب في منزل مرزا توران ، فقلت له : يجب أن نبحث كل فصل واعتراض ، فلم يساعد الوقت وأزف الرحيل » [٣] ، ويؤيد ذلك ما جاء في فهرس مكتبة ولي الدين أفندي بجامع بايزيد باستانبول بتركيا تحت اسم « المناهج في علم الكلام » [٤] .

(١٣) غاية المرام في علم الكلام ، ذكره عدد من المترجمين [٥] .

(١٤) تلخيص الأقسام لمذاهب الأنام ، أول من نسبه إليه اليافعي [٦] ، وذكره أيضا بعض المترجمين [٧] .

(١٥) نهايات أوهام الحكماء الإلهيين وقد ذكره المؤلف في كتابه « نهاية الإقدام » حيث وعد بتأليفه عندما قال : « وقد نجز غرضنا من عشرين قاعدة في بيان نهايات إقدام أهل الكلام ، وإن تنفس الأجل وأمهل العمر شرعنا في عشرين أخرى في بيان نهايات أوهام الحكماء الإلهيين » [٨] .

---

(١) انظر نزهة الأرواح للشهروزي ٢/ ٥٨ .

(٢) انظر مفتاح السعادة حيث جعل المنهاج كتابًا والبينات كتابًا آخر ١/ ٢٩٩ .

(٣) انظر تاريخ حكماء الإسلام ص١٤٣ ونزهة الأرواح للشهروزي ٢/ ٥٩ .

(٤) انظر الشهرستاني وآراؤه الكلامية والفلسفية ص٨٧ .

(٥) منهم ياقوت في معجم البلدان ٣/ ٣٧٧ والبستاني في دائرته ٢/ ٢٩٧ و د. محمد بدران في مقدمة ط ٢ للملل ص و د. سهير مختار في « الشهرستاني وآراؤه . . . ص٩٥ .

(٦) انظر مرآة الجنان ٣/ ٢٨٩ .

(٧) منهم ابن خلكان في الوفيات ٤/ ٢٧٤ وأبو الفداء في المختصر ٣/ ٢٧ ، وابن الوردي في تاريخه ٢/ ٨٦ ، والزركلي في الأعلام ٦/ ٢١٥ ، وابن العماد في شذرات الذهب ٤/ ١٤٩ وطاش كبرى زاده في مفتاح السعادة ١/ ٢٩٩ وغيرهم .

(٨) نهاية الإقدام ص٥٠٣ – ٥٠٤ .

وقد مال كل من د. بدران و د. سهير مختار إلى أن المؤلف قد أنجز وعده وألف الكتاب [١]، والحق أنه ليس هناك ما يدل على ذلك ؛ إذ مجرد تأخر وفاة المؤلف غير كافية في الدلالة على تأليفه .

(١٦) دقائق الأوهام وقد ذكره د. بدران عن الخوارزمي [٢]، ويحتمل أن يكون هو نفس كتاب نهاية أوهام الحكماء ويحتمل أن يكون غيره [٣] .

(١٨) شبهات أرسطو وبرقلس وابن سينا ونقضها ، وقد ذكره المؤلف في كتابه الملل والنحل حينما قال : « وقد أفردت لها كتابا أورد فيه شبهات أرسطو طاليس ، وهذه ، وتقريرات أبي علي بن سينا ؛ ونقضتها على قوانين منطقية . فليطلب ذلك » [٤] وأشار إليه بعض الباحثين [٥] ، إلا أنه يحتمل أن يكون للكتاب اسم آخر ؛ إذ لم يصرح المؤلف باسمه ، أما مضمونه فهو الشبهات والرد غليها .

(١٨) اعتراضات المؤلف على كلام ابن سينا ، أرسلها إلى القاضي عمر ابن سهلان [٦] ، ملتمسا جوابه ، فرد القاضي عليه ، وقد ذكر الرسالة

---

(١) انظر الملل والنحل ط٢ ص٨ ، والشهرستاني وآراؤه ص٦٧ .

(٢) انظر مقدمة ط٢ للملل ص٩ ، وانظر معجم البلدان ٣/ ٣٧٧ .

(٣) انظر الشهرستاني وآراؤه الكلامية والفلسفية ص٩٦ وذكره أيضا صاحب هدية العارفين ٢/ ٩١ ، والبستاني في دائرته ٢/ ٢٩٧ .

(٤) الملل والنحل تحقيق ٢/ ١٠٢٩ .

(٥) نحو د. بدران في مقدمة الملل ط٢ ص٨ وكيلاني في مقدمة الكتاب ص و د. سهير مختار في الشهرستاني وآراؤه الكلامية ص١٠٧ .

(٦) عمر بن سهلان زين الدين المعروف بالقاضي الساوي ، فيلسوف من أهل ساوه بين الري وهمذان استوطن نيسابور وتعلم بها ، وله تصانيف كثيرة منها البصائر النصيرية في المنطق ، وتوفي عام ٥٤٠ تقريبًا . انظر تاريخ حكماء الإسلام ٣٢٢ معجم المطبوعات ٢٢٣ ، بروكلمان الملحق الأول ٨٣٠ ، الأعلام ٥/ ٢٠٦ .

الشيـرازي في أسفـاره ، وبروكلمـان مـشيـرا إلى أنهـا في بعض المسـائل الميتافيزيقية [١] ، وتحتمل أيضا أن تكون هي الرسالة التالية .

(١٩) رسـالة من المؤلف إلى تاج الدين مـحـمـد السـهـلاني [٢] أحـد معاصري المؤلف ، وهي مكونة من أسئلة في مسائل ميتافيزيقية .

(٢٠) رسالة من المؤلف إلى شرف الزمان محمد الإيلاقي [٣] ، وهي أسـئلة عن العلم الإلهي الذي كـان يشـغل المتكلمين آنذاك . وقـد ذكـر الرسالتين محمد تقي دانش ، وأفاد أنهما موجودتان ضمن مجموع رسائل بمكتبة مجلس شورى على بطهران [٤] .

(٢١) تاريخ الحكماء وقد ذكره صاحب كشف الظنون وذكر في موضع آخر أن للمـؤلف طبقات الحكماء المسمى بصوان الحكمة ، ولابن صاعد كـتـاب بنفس الاسم؛ ولعل المقـصـود بطبـقـات الحكمـاء، هو تاريخ الحكماء[٥] .

---

(١) تاريخ الأدب العربي الملحق الأول ص٧٦٣ . انظر الشهرستاني آراؤه الكلامية والفلسفية ص١٠١ .

(٢) محمد السهلاني أحد معاصري الشهرستاني من علماء القرن السادس الهجري كان تلميذا للإيلاقي الطبيب ، انظر الشهرستاني وآرؤه ص٨٩٥ . والذي يظهر أنه عمر بن سهلان المذكور آنفا وإنما وقع تصحيف في الاسم .

(٣) شرف الزمان أبو عبد الله بن محمد بن يوسف الإيلاقي فيلسوف طبيب ، كان تلميذاً لبهنياء بن مرزيان الطبيب الذي تتلمذ على يد ابن سينا ، توفي الإيلاقي في حرب نطوان عام ٥٣٦ ، وله تصانيف كثيرة مثل كتاب اللواحق . انظر تاريخ حكماء الإسلام ١٣١ وتاريخ أدبيات إيران ٢/ ٢١٤ نقلاً من الشهرستاني وآراؤه الكلامية الفلسفية ص٨٩ معجم البلدان ٤/ ١٣٩ .

(٤) انظر الشهرستاني وآراؤه الكلامية ص١١٥ .

(٥) انظر كشف الظنون ١/ ٢٩١ ، ٢/ ١٠٩٧ .

وذكره بروكلمان باسم تاريخ الحكماء، وتاريخ الفلاسفة[1]، وقد أشار إلى الكتاب المؤلف نفسه في كتابه مفاتح الأسرار بقوله : « ونحن قد أوردنا في كتاب « التاريخ » ، وكتاب العيون والأنهار » أربعين وجهًا من الحكمة في زلة آدم . . . » [2] . وقد أفاد « كيورتن » في مقدمته لكتاب الملل بأنه قد اطلع على هذا الكتاب .

وذكر أن الكتاب لا يحمل أي دليل على نسبته إلى المؤلف ؛ إلا أن مقارنة بعض نصوصه بما ورد في كتاب الملل تدل على أنهما لمؤلف واحد ، قال كيورتن : « وكذلك استعنت بتاريخ الحكماء للمؤلف نفسه ، وقد أعارني إياه صديقي المستر بلاند ، وفي الواقع لم أجد في هذا المؤلف الأخير أي شيء يدل على أن هذا الكتاب من تأليف الشهرستاني ، ولكن بالمقارنة بين كثير من صفحاته وصفحات أخرى من كتاب الملل والنحل الذي ترد فيه نفس العبارات، هذه المقارنة لا تدع أي مجال للشك في شخصية مؤلفهما»[3] .

ويعقب د. بدران على ذلك بقوله : « وكم نتحرق شوقًا إلى رؤية هذا الكتاب وتخريجه ، ولعلنا نستطيع حينذاك أن نقرر أنه الشهرستاني قد فرق بين تاريخ الفلسفة ، وتاريخ الفلاسفة ، فأفرد لتاريخ الفلاسفة كتابه هذا «تاريخ الحكماء » ، كما ذكر تاريخ الفلسفة ضمن ذكره لتاريخ مقالات العالم من لدن آدم إلى وقته ، كما يقول في كتابه الملل والنحل . . . » [4] .

---

(١) تاريخ الأدب العربي الملحق الأول ص٧٦٣ .

(٢) انظر مفاتيح الأسرار ٢٥٢ .

(٣) انظر الشهرستاني وآراؤه الكلامية ص١١٥ .

(٤) المدخل إلى كتاب الملل والنحل ص١٥٣ . ومن العجب أن د. سهير في ص ١١٦ ذكرت أن =

(٢٢) الأقطار في الأصول ، وقد نسبه إليه بعض الباحثين . .[(١)] .

(٢٣) أسرار العبادة ، وقد ذكره الخوانساري بقوله : « أقول ينسب إليه أيضا كتاب أسرار العبادة »[(٢)] . مع التنبيه إلى ما يشعر به قوله : « يُنسب » من عدم التثبيت في نسبته .

(٢٤) الشجرة الإلهية . وقد تفرد صدر الدين الشيرازي بنسبة هذا الكتاب إليه[(٣)] ، مع عدم العثور على ما يؤيده ، ولعله قد حصل تصحيف في الاسم فكتب الشهرستاني بدلا من الشهروزي ؛ إذ إن الاسمين متشابهان وللأخير كتاب بهذا الاسم .

(٢٥) مجلس في أصول الحكمة ، أشار إليه البيهقي بقوله « رأيت له مجلسًا مكتوبًا ، عقد بخوارزم فيه إشارة إلى أصول الحكمة ، فتعجبت منه[(٤)] » .

= كل من ابن خلكان وأبي الفداء وابن الوردي واليافعي والإسنوي من القدامى وحذا حذوهم آخرون من اللاحقين والمحدثين قد ذكروا هذا الكتاب وبعد البحث لم أجد أحدًا ممن ذكر قد ذكر الكتاب. وقد ذكر الكتاب كل من الزركلي في الأعلام ٦/ ٢١٥ وجرجي زيدان في تاريخ آداب اللغة ٣/ ١٠٨ ودائرة المعارف الإسلامية ١٣/ ٤٢٤ وهدية العارفين ٢/ ٩١ .

(١) ذكره ياقوت في معجم البلدان ٣/ ٢٧٧ وصاحب هدية العارفين ٢/ ٩١ والبستاني في دائرته ٢/ ٢٩٧ و د. بدران في مقدمة ط٢ للملل ص٩ و د. سهير مختار ص٩٥ .

(٢) روضات الجنات ص٦٩٦ . .

(٣) الأسفار الأربعة ٣/ ١٩ نقلا من « الشهرستاني وآراؤه . . » ص١٠٠ .

(٤) تاريخ حكماء الإسلام ص١٤٢ .

المبحث الثالث

مذهبه وعقيدته

المطلب الأول: مذهبه الفقهي.

المطلب الثاني: عقيدته.

أولاً: مذهبه الاعتقادي.

ثانيًا: آراؤه وأقواله فى بعض المسائل العقدية:

- تقريره لمسألة وجود الله.
- قوله في التوحيد.
- إنكاره علو الله تعالى.
- قوله في الرؤية.
- القضاء والقدر.
- قوله في الإيمان.
- المسائل السمعية.
- وقوعه في الحيرة والاضطراب.

المطلـــب الأول

مذهبه الفقهي :

أما ما يتصل بمذهب المؤلف الفقهي ، فمن خلال اطلاعي المحدود لم أطلع على آراء أو كتب فقهية له يمكن على ضوئها تحديد مذهبه في ذلك .

بيد أنه يمكننا معرفة مذهبه الفقهي بالنظر إلى الأمور التالية :

١ - أن المؤلف عُدَّ ضمن الشافعية حيث عده السبكي ضمن رجال المذهب في كتابه طبقات الشافعية (١) ، وكذلك الإسنوي في طبقاته (٢) ، ولم أر من خالفهما .

٢ - بالنظر إلى شيوخ المؤلف وأساتذته الذين تلقى عنهم العلم،نلحظ أنهم من أتباع ذلك المذهب ؛ بل من كبار رجاله ، كما قال د. بدران : «وتلقى العلم من مشايخ متعصبين للشافعي » (٣) .

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن المؤلف كان على مذهب الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - في الفقه .

---

(١) انظر : طبقات الشافعية للسبكي ٤/ ٧٨ .

(٢) انظر : طبقات الإسنوي ٢/ ١٠٦ .

(٣) المدخل إلى كتاب الملل والنحل ص١٣٢ .

المطلب الثاني

عقيدته

أولاً – مذهبه الاعتقادي :

وقد كان المؤلف – رحمه الله – من أتباع المذهب الأشعري في العقيدة ، ومما يدل على هذا ما يلي :

(١) أن شيوخ المؤلف وأساتذته الذين كان لهم الأثر الأكبر في توجيه المؤلف في حياته العلمية كانوا أئمة لذلك المذهب – كما سبق بيانه – بل كانوا كما قال د. بدران : «أنهم مدافعون حتى ولو بالقوة عن الأشعري»[١] ، وخاصة أبا نصر القشيري كما تقدم في ترجمته[٢] .

(٢) أن كتابه الملل يدل دلالة واضحة على تعاطفه وتأييده المذهب الأشعري ، بخلاف سائر المذاهب والملل التي عرض آراءها ، فقد سعى إلى تقرير أن المذهب هو مذهب أهل السنة والجماعة ، وأنه هو مآل مذهب السلف – رضوان الله عليهم – كما سيأتي بيانه – إن شاء الله تعالى[٣] .

(٣) يكاد يجمع المترجمون لحياة المؤلف على ذلك ، ولم أطلع على قول مخالف ينفي أن يكون المؤلف أشعريًا ، بل صرح بعضهم بأنه

(١) المدخل إلى كتاب الملل والنحل ص١٣٢ .

(٢) انظر : ص٦٤ وما بعدها من هذا البحث .

(٣) انظر : معجم البلدان ٣/ ٢٧٧ ، وفيات الأعيان ٤/ ٢٧٤ ، المختصر في أخبار البشر ٣/ ٢٧ ، تتمه المختصر ٢/ ٨٥ .

أشعري العقيدة ومن أولئك : الحموي ، وابن خلكان ، وأبو الفداء ، وابن الوردي [١] .

(٤) تصريح المؤلف في عدة مواضع من كتبه بقوله « شيخنا أبوالحسن »[٢] ، كذلك فإننا نلحظه في كتابه نهاية الإقدام ، حين يعرض آراء المذهب الأشعري غالبا ما يصدرها بقوله « نقول ، قلنا ، قولنا ، قول الحق »[٣] وغير ذلك ؛ بخلاف عرض آراء المذاهب المخالفة ، حيث يصدرها بقوله : « قالوا ، يقولون ، قولهم ، حققوه » ، وغير ذلك [٤] .

٥ - أن كتابه « نهاية الإقدام » ، هو - في جملته - تقرير للمذهب الأشعري بأدلته وحججه ومناقشة الآراء المخالفة والرد عليها ، وإزالة الإلزامات والإشكالات على المذهب ؛ فالكتاب تضمن إثبات عقيدته ، بخلاف الملل - الذي ألف قبله - فقد عرض فيه آراء الفرق والطوائف من غير تصريح بما يعتقده ، فكأن « نهاية الإقدام » جاء مكملاً للملل والنحل ، وفي هذا يقول « ألفرد جيوم » : « وكتاب نهاية الإقدام في علم الكلام من الواضح أن الشهرستاني نفسه كان يعتبره تكملة ولاحقا لكتاب الملل والنحل ، فهو دائما يذكره ، وهو بدون شك كان واعيًا للمشاكل التي أثارها في الملل والنحل ولم يدل فيها برأي ، ولكنه في هذا الكتاب يوضح نفسه إلى أبعد حد » [٥] .

---

(١) انظر : ص٥٤ من هذا البحث .

(٢) انظر : نهاية الإقدام ص : ١١ ، ٧٢ .

(٣) انظر : نهاية الإقدام ص : ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٩٢ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣٧٨ ، ٣٩٩ وغيرها من المواضع .

(٤) انظر : نهاية الإقدام ص : ٢٨١ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٤٠٥ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ وغيرها من المواضع .

(٥) مقدمته للملل والنحل ، وانظر المدخل إلى كتاب الملل والنحل ص١٥١ ، وفلسفة الفكر الديني بين الإسلام والمسيحية ١/ ٢٩٣ .

وإليك جملة من آرائه وأقواله - على سبيل الإيجاز - في بعض المسائل العقدية ، التي تنبئ عن مذهبه ومعتقده الأشعري .

ثانياً - آراؤه وأقواله في بعض المسائل العقدية :

(١) تقريره لمسألة وجود الله :

جرى أكثر المتكلمين على إثبات وجود الله ومعرفته عن طريق العقل ، مستدلين بدليلين هما :

الاستدلال بالحوادث على محدث صانع ، والاستدلال بإمكان الممكنات على مرجح لأحد طرفي الإمكان . والمؤلف وإن رأى صحة هذا الاستدلال ، بيد أنه يرى أن هذا الدليل العقلي دون الدليل الفطري الذي هو أقوى وأدل منه . فالمؤلف تميز بل تفرد - فيما أعلم - عن غيره من المتكلمين بإثبات دليل الفطرة على معرفة الله ووجوده ، بل تفضيل هذا على الدليل العقلي ، وفي هذا يقول :

« أما تعطيل العالم عن الصانع العالم القادر الحكيم ، فلست أراها مقالة لأحد ، ولا أعرف عليه صاحب مقالة ، إلا ما نقل عن شرذمة قليلة من الدهرية . . . فما عددت هذه المسألة من النظريات التي يقام عليها برهان ، فإن الفطرة السليمة الإنسانية شهدت بضرورة فطرتها وبديهة فكرتها على صانع حكيم عالم قدير ﴿ **أفي الله شك فاطر السموات والأرض** ﴾ [١] . . . وقد سلك المتكلمون طريقين في إثبات الصانع تعالى ، وهو الاستدلال بالحوادث على محدث صانع ، وسلك الأوائل طريقًا آخر وهو الاستدلال بإمكان الممكنات على مرجح لأحد طرفي الإمكان ، ويدعي كل واحد في

---

(١) آية رقم ١٠ من سورة إبراهيم .

جهة الاستدلال ضرورة وبديهة ، وأنا أقول ما شهد به الحدوث ، أو دل عليه الإمكان بعد تقديم المقدمات ، دون ما شهدت به الفطرة الإنسانية من احتياج في ذاته إلى مدبر هو منتهى الحاجات ، فيرغب إليه ولا يرغب عنه ، ويستغنى به ولا يستغنى عنه ، . . . فإن احتياج نفسه أوضح له من احتياج الممكن الخارج إلى الواجب ، والحادث إلى المحدث . . . »[(١)] ، وكلام المؤلف السابق فيه دلالة على بطلان ما ذهب إليه جمهور الأشاعرة الذين يقررون دليل حدوث الأجسام ويغالون فيه إلى حد الزعم بأن بطلانه يؤدي إلى بطلانه القول بحدوث العالم .

(٢) قوله في التوحيد :

تبع المؤلف غيره من المتكلمين في تعريف التوحيد ، إذ اقتصر فيه على بعض أنواعه كما تضمن بعض المصطلحات المجملة التي تتضمن معاني باطلة . فالتوحيد عنده هو « إن الباري تعالى واحد في ذاته لا قسيم له ، وواحد في صفاته لا شبيه له ، وواحد في أفعاله لا شريك له »[(٢)] .

أ – توحيد الربوبية :

وقد استدل المؤلف على وحدانية الله عز وجل في الخلق والربوبية وتقريره بدليل التمانع المشهور الذي استدل به معظم المتكلمين ، وهو دليل صحيح موصل إلى إثبات وحدانية الله ـ عز وجل ـ في الربوبية . والدليل

---

(١) نهاية الإقدام ص١٢٣ – ١٢٥ .

(٢) نهاية الإقدام ص٩٠ . والملل والنحل ١/ ٥٧ وقد بيّن شيخ الإسلام ما تضمنه هذا التعريف من باطل . انظر : نقض تأسيس الجهمية ١/ ٤٦١ وما بعدها ، الرسالة التدمرية ص١١٧ ، ١٢٠ . مجموع الفتاوى ٣/ ٩٧ – ٩٨ .

لدى المؤلف متشعب إلى أربعة أقسام من التمانع :

١ - التمانع في إرادة الحركة والسكون . ٢ - التمانع في العقل .

٣ - التمانع في الصفات الإلهية .

٤ - التمانع في إرادة التخصيص بالوجود دون العدم بالنسبة إلى الأفعال[١] .

ب - توحيد الألوهية :

شأن المؤلف في هذا التوحيد شأن غيره من المتكلمين حيث لم يول بيان هذا التوحيد عناية ، وإنما اهتم بتقرير توحيد الربوبية أكثر من تقرير توحيد الألوهية ؛ وهذا خطأ وقع فيه هو وأمثاله من المتكلمين ، إذ إنهم فهموا من التوحيد الذي دعت إليه الرسل توحيد الربوبية ، وأنه هو المقصود بشهادة أن لا إله إلا الله - ومن المعلوم أن هذا التوحيد قد أقر به المشركون ، ولم ينكره أحد من بني آدم إنكاراً حقيقياً- ولذا يكاد تخلو مؤلفات المؤلف من التعرض لتوحيد الألوهية ، وبيان المراد به وأهميته ومدلوله ، فكتابه نهاية الإقدام الذي تضمن معظم جوانب العقيدة - كما عبر عن ذلك بقوله « . . أن أجمع له مشكلات الأصول وأحل له ما انعقد من غوامضها على أرباب العقول . . »[٢] - قد خلى من ذكر هذا التوحيد وتوضيحه وبيان أنواعه وما يضاده .

جـ - توحيد الأسماء والصفات :

مسألة الصفات من المسائل الكبرى العقدية التي خاض فيها الناس ودار

(١) نهاية الإقدام ص٣ .

(٢) انظر : نهاية الإقدام ص٩١ - ٩٢ .

حولها الجدل والنقاش بين الطوائف ، والمؤلف سلك فيها مسلك أصحابه من متكلمي الأشاعرة ، حيث أثبت الصفات السبع التي تسمى الصفات المعنوية ، أما سائر الصفات كالصفات الاختيارية أو الخبرية فإن المؤلف لم يثبتها ، وإنما تأولها ؛ بخلاف شيخه أبي الحسن وكبار أئمة المذهب المتقدمين الذين أثبتوا الصفات الخبرية [١] .

ولذا لم يتحدث المؤلف عن هذه الصفات إقرارًا أو إثباتًا ، وإنما تحدث عنها تحت مسمى التشبيه وحلول الحوادث ونحوها . فالمؤلف استخدم في هذا الباب - كغيره من المتكلمين - المصطلحات المجملة المحدثة التي لم ترد لا في الكتاب ولا في السنة ، التي تتضمن عدة معان ، منها نفي ما ثبت لله - عز وجل - من الصفات الاختيارية أو الخبريةً : كالغضب ، والرضا ، والمجيء ، والإتيان ، والنزول ، ، والاستواء ، واليد ، والوجه، والقدم ، وغيرها ، ومن جملة تلك المصطلحات « التشبيه ، حلول الحوادث ، جوهر ، جسم ، الأعراض ، وغيرها ، فهذه مصطلحات مجملة مبهمة تحتمل عدة معان، منها ما هو حق ومنها ما هو باطل . ومما ذكره المؤلف في ذلك : تعريفه - السابق - للتوحيد، وهو أن الله تعالى واحد في ذاته لا قسيم له ، وواحد في صفاته لا شبيه له ، وواحد في أفعاله لا شريك له، وأيضا قوله :

« فمذهب أهل الحق أن الله سبحانه لا يشبه شيئا من المخلوقات ، ولا يشبهه شيء منها بوجه من وجوه المشابهة والمماثلة ، ﴿ **ليس كمثله شيء وهو السميع البصير** ﴾ [٢] فليس الباري سبحانه بجوهر ولا جسم ولا عرض ،

---

(١) انظر : درء تعارض العقل والنقل ٣/ ٣٨١ وما بعدها .

(٢) سورة الشورى آية ١١ .

ولا في مكان ولا في زمـــان، ولا قـــابل للأعـراض، ولا مـــحـــل للحوادث . . »[١]. ومما استدل به على إبطال مذهب المشبهة - في نظره ، وفي حقيقته إنكار الصفات الاختيارية - قوله :

« التقدر بالأشكال والصور والتغير بالحوادث والغير دليل الحدوث ، فلو كان الباري سبحانه متقدرا بقدر ، متصورا بصورة ، متناهيا بحد ونهاية، مختصا بجهة ، متغيرا بصفة حادثة في ذاته ؛ لكان محدثا ؛ إذ العقل بصريحه يقضي أن الأقدار في تجويز العقل متساوية ، فما من قدر وشكل يقدره العقل إلا ويجوز أن يكون مخصوصا بقدر آخر ، واختصاصه بقدر معين ، وتميزه بجهة ومسافة يستدعي مخصصا ، ومن المعلوم الذي لا مراء فيه أن ذاتا لم تكن موصوفة بصفة ثم صارت موصوفة فقد تغيرت عما كانت عليه ، والتغير دليل الحدوث فإذًا لم يستدل على حدوث الكائنات إلا بالتغير الطاريء عليها . . »[٢] .

ومما ذكره في نفي الصفات الاختيارية لله ـ عز وجل ـ ما استدل به على إبطال مسألة قيام الحوادث بذات الله - عز وجل - حيث قال : « لو كان الحوادث بذات الباري- سبحانه وتعالى - لاتصف بها بعد أن لم يتصف ، ولو اتصف لتغير ؛ والتغير دليل الحدوث ، إذ لابد من مغير . . »[٣] ، ثم ساق جملة من الشبهات والإلزامات - على حد قوله - التي تبين بطلان قيام الحوادث بذات الله - سبحانه وتعالى - [٤] ، وانظر مزيدا من كلام المؤلف

---

(١) نهاية الإقدام ص١٠٣ .

(٢) نهاية الإقدام ص١٠٥ .

(٣) المصدر السابق ص ١١٥ .

(٤) انظر : المصدر السابق ص١١٠ - ١١٢ .

في هذا الشأن في القاعدة الرابعة والمشتملة على إبطال التشبيه وقيام الحوادث بذات الله - عز وجل -[١] .

ومما تقدم تبين لنا أن المؤلف أدخل في مسمى التشبيه ، وكذا حلول الحوادث بذات الله عز وجل نفي الصفات الاختيارية والخبرية وجعل ذلك من توحيد الله - عز وجل - .

أما الصفات التي أثبتها فهي الصفات العقلية ، أو الصفات المعنوية ، وهي التي دل العقل والشرع على ثبوتها ومما ذكره في ذلك قوله على لسان المخالف : « ألسنا اتفقنا على أن الصفات ثمان . أفهي واجبة له على هذا العدد أم جائز أن توجد صفة أخرى . . »[٢] . ولم ينكر ذلك أو ينفه بل أجاب عن ذلك بقوله : « أما الصفات وانحصارها في ثمان فقد اختلف الجواب عنه بوجوه . . »[٣] ثم ساق تلك الوجوه . . وقال أيضا : « قالت الصفاتية من الأشعرية والسلف : إن الباري تعالى عالم بعلم ، قادر بقدرة ، حي بحياة ، سميع بسمع ، بصير ببصر ، مريد بإرادة ، متكلم بكلام ، باق ببقاء ، وهذه الصفات زائدة على ذاته سبحانه وهي صفات موجودة أزلية ، ومعان قائمة بذاته . وحقيقة الإلهية أن تكون ذات أزلية موصوفة بتلك الصفات . . »[٤] . ومن هذا يتبين أن المؤلف يثبت تلك الصفات ويرى أنها لازمة لذات الله - عز وجل - أزلاً وأبدًا ، وذلك فرارًا من الوقوع في مسألة حلول الحوادث في ذات الله - عز وجل - التي تلزم مثبتي تلك الصفات .

---

(١) انظر : المصدر السابق ص١٠٣ - ١٢٣ .

(٢) المصدر السابق ص١٠٦ .

(٣) المصدر السابق ١٠٧ .

(٤) المصدر السابق ص١٨١ .

وقد فصل المؤلف القول في تقرير كل صفة من تلك الصفات ، ومما ذكره في ذلك ما يلي :

١ – القدرة :

وعرفها بأنها « ما يحصل به الإيجاد »[١] ، وأخص وصفها « ما يتأتي به الإيجاد ، والإبداع »[٢] والمؤلف يرى أن القدرة صفة زائدة على ذات الله ، وهي قديمة أزلية ، كما في قوله : « كما هو عليم قدير أبدا وأزلاً . وإنما التجدد يرجع إلى المدرك كما يرجع التجدد إلى المعلوم والمقدور . . »[٣] ، ويفرق بين القدرة الحادثة الإنسانية وبين القدرة القديمة الإلهية بقوله : « وجلت القدرة الأزلية عن أن يكون لها صلاحية مخصوصة مقصورة على وجوه من الفعل مخصوصة ، وقصرت القدرة الحادثة عن أن يكون لها صلاحية عامة شاملة لجميع وجوه الفعل ، وذلك أن صلاحية القدرة الحادثة لم تشمل جميع الموجودات بالاتفاق . . »[٤] .

وسيأتي مزيد حديث عن أثر قدرة العبد في مسألة أفعال العباد .

٢ – العلم :

عرفه المؤلف بأنه « صفة صالحة يعلم به ما يصح أن يعلم »[٥] و « ما يحصل به الإحكام والإتقان »[٦] . والمؤلف يرى أن هذا العلم « أزلي واحد

---

(١) المصدر السابق ص ٢٤١ .

(٢) المصدر السابق ص٩٥ .

(٣) المصدر السابق ص١٢٠ .

(٤) المصدر السابق ص٧٦ .

(٥) المصدر السابق ص٢٩ .

(٦) المصدر السابق ص٢٤١ .

متعلق بجميع المعلومات على التفصيل كلياتها وجزئياتها . . »[1] ، وقرر ذلك - بما يرى أنه - أدلة وبراهين ، ورد على الآراء المخالفة لذلك[2] .

فالمؤلف يرى أن علم الله تعالى أزلي قديم وليس بزماني - أي أنه غير مرتبط بقبل ولا بعد ولا مع - حيث قال : « وليس يلزم أن يقال : إنه علم الأشياء قبل كونها ، أو بعد كونها ، فإن « قبل » و « بعد » و « مع » أحكام زمانية . . . وعلمه تعالى ليس بزماني ، بل الأزمنة بالنسبة إليه على السواء . . . ونسبته إلى الكليات والجزئيات والأزمنة المتغيرات والأمكنة المختلفات نسبة واحدة . . »[3]، واستدل على أزلية علم الله عز وجل بقوله : « لو أحدث الباري لنفسه علما فإما أن يحدثه في ذاته أو في محل ، أولا في ذاته ولا في محل ، والحدوث في ذاته يوجب التغيير ، والحدوث في محل يوجب وصف المحل به ، والحدوث لا في محل يوجب نفي الاختصاص بالباري تعالى . . »[4]، ويرى أن علم الله واحد لا يتغير بتجدد المعلومات كما في قوله : « وكما لا تغير ذاته بتغير الأزمنة لا يتغير علمه بتجدد المعلومات ، فإن العلم من حقيقته أن يتبع المعلوم على ما هو به من غير أن يكتسب منه صفة ولا يكسبه صفة . والمعلومات وإن اختلفت وتعددت فقد تشاركت في كونها معلومة ، ولم يكن اختلافها لتعلق العلم بها ، بل اختلافها لأنفسها ، وكونها معلومة ليس إلا تعلق العلم بها ، وذلك لايختلف ، وكذلك تعلقات جميع الصفات الأزلية ، فلا نقول يتجدد عليها حال بتجدد حال المتعلق ، فلا نقول : الله تعالى يعلم العدم

---

(1) المصدر السابق ص215 .

(2) انظر : المصدر السابق ص 215 - 220 .

(3) مصارعة الفلاسفة ص 94 - 95 .

(4) نهاية الإقدام ص 215 - 216 .

والوجود معا في وقت واحد ، فإن ذلك محال ، بل يعلم العدم في وقت العدم ، ويعلم الوجود في وقت الوجود ، والعلم بأن سيكون هو بعينه علم بالكون في وقت الكون ، إلا أن من ضرورة العلم بالوجود في وقت الوجود العلم بالعدم قبل الوجود ، ويعبر عنه بأنه علم بأن سيكون . . » [١] .

٣ - الإرادة :

وهي عند المؤلف « ما يحصل بها التخصيص » [٢] ، ويقول « الإرادة إنما تتعلق بالمراد على وفق العلم » [٣] ، وهذان التعريفان يدلان على أن الإرادة هي تخصيص المعدوم بالوجود على وفق العلم [٤] .

ويدور حديث المؤلف عن الإرادة وفق مسائل ثلاث : إحداها : كون الرب تعالى مريداً على الحقيقة .

الثانية : في أن إرادته قديمة لا حادثة . . والثالثة : في أن الإرادة الأزلية متعلقة بجميع الكائنات . . [٥] .

وقد فصل القول في كل مسألة ، واستدل لها بأدلة ، ورد على أقوال وإلزامات المخالفين [٦] .

وفي المسألة الثالثة : انتقد المؤلف شيخه أبا الحسن وأصحابه ، حيث قال « وقد تمحل أبو الحسن وأصحابه أمثلة في جواز تعلق الإرادة على

---

(١) نهاية الإقدام ص٢١٩ .

(٢) المصدر السابق ٢٤١ .

(٣) المصدر السابق ص٤٣ .

(٤) انظر : الشهرستاني وآراؤه الكلامية ص٢٦٣ .

(٥) نهاية الإقدام ص٤٣٨ .

(٦) انظر المصدر السابق ص٢٣٨ - ٢٦٧ .

خلاف الأمر . . . وللخصوص عن هذه الأمثلة اعتذرات ، ولنا عنها غنية ، وبما سبق من التحقيق كفاية ، ومن غرق في بحر الحقيقة لم يطمع في شط ، ومن تعالى إلى ذروة الكمال لم يخف من حط . . »[١] . والمؤلف يرى أن الإرادة وإن كانت تتعلق بالكائنات كلها ، إلا أن متعلقها أخص من متعلق القدرة ، حين قال : « إن متعلق القدرة أعم من متعلق الإرادة ، فإن الجائز الممكن من حيث هو ممكن متعلق القدرة ، والمتجدد من جملة الممكنات ، هو متعلق الإرادة ، والمتجدد أخص من الممكن . . »[٢] .

٤ ، ٥ - السمع والبصر :

أثبتهما المؤلف كما في قوله « بل هو بصير سميع أبدًا وأزلاً ، كما هو عليم قدير أبدًا وأزلاً . . . »[٣] ، ويرى أنهما صفتان قائمتان بذاته ، زائدتان عن كونه عالما ، واستدل على ذلك بالدليل الذي ذكره بقوله : « أن الحي إذا قبل معنى وله ضد ولا واسطة بين الضدين لم يخل عنه ، أوعن ضده ، فلو لم يتصف بكونه سميعًا بصيرًا لا تصف بضدهما ، وذلك آفة ونقص ، وهذه المقدمات تحتاج إلى إثبات ، فلابد من البرهان على كل واحد منهما : أما المقدمة الأولى : فالدليل عليها أن المصحح لقبول السمع والبصر شاهدا هو كون الإنسان حيًا ، أنا عرفنا ذلك بطريق السبر ، إذ لو كان المصحح وجوده ، أو حدوثه ، أو قيامه بالنفس أو غير ذلك من الأوصاف ، كان منتقضا على الفور ، فبقي كونه حيا ، والباري تعالى حي فلزم القضاء بكونه موصوفا بالسمع والبصر لتعاليه عن قبول الآفات والنقائص ، وليس منكر

(١) المصدر السابق ٢٥٧ - ٢٥٨ .

(٢) المصدر السابق ص٢٥٥ .

(٣) المصدر السابق ص١٢٠ وانظر ص ٣٤٧ .

صحة قبول السمع والبصر أسعد حالاً ممن يزعم أن الباري تعالى لا يتصف بالعلم وضده ، مصيرا إلى استحالة اتصافه بحكميهما ، فإن قيل ما الدليل على أنه إذا لم يتصف بالسمع والبصر يجب أن يتصف بضدهما ؟ ، قيل كل ما دل على استحالة عرو الجوهر عن المتضادات ، فهو دليل على ذلك ، وقد سبق القول فيه . فإن قيل : ما الدليل على أن الاتصاف بضد السمع والبصر من النقائص ؟ ، قيل : لما علم أن السمع والبصر من صفات المدح ؛ فذلك دليل على أن الاتصاف بأضداد ذلك نقائص وآفات ، ويجب تعاليه عنها . . . »[1] .

٦ - صفة الحياة :

وهي إحدى الصفات الثمان التي أثبتها المؤلف كما تقدم . وكما في قوله « وقد ورد السمع أنه سبحانه عليم قدير حي قيوم . . . »[2] ، وهي -كما يذكر - صفة جامعة لكل ما عداها من الصفات ، بل كل الصفات ترد إلى كونه حيا لا آفة به[3] .

٧ - صفة البقاء :

ولم يتعرض لها المؤلف في كتبه سوى أنه عدها إحدى الصفات الثمان التي ذكرها لله عز وجل كما تقدم . .[4] .

٨ - صفة الكلام :

أثبت المؤلف صفة الكلام لله عز وجل ، كما في قوله : « ولما لم نجد في

(١) المصدر السابق ص٣٤١ - ٣٤٣ .
(٢) نهاية الإقدام ص ١٢٩ .
(٣) انظر المصدر السابق ص٣٤٧ .
(٤) المصدر السابق ص١٨١ .

الملة الإسلامية من يخالفنا في كون الباري تعالى متكلما بكلام . . . »[(١)] ، وبين حقيقة كلام الله عز وجل بقوله :

« إن كلام الباري تعالى واحد ، وهو مع وحدته أمر ونهي وخبر واستخبار ، ووعد ووعيد »[(٢)] ، وقرر هذا الأمر ، وأجاب عن الإلزامات والإشكالات الواردة عليه من قبل الخصوم ، وقال عن خصومه : « وليس يتكلم الخصم في هذه المسألة إلا على سبيل الإلزام وإيراد الإشكال . . »[(٣)] ، وقال : « ثم نقول : ليس بيد الخصم في هذه المسألة إلا مجرد الإلزام على مذهب من قال بوحدة الكلام ، وإلا فمن أنكر أصل الكلام النفسي كيف يسمع منه القول في الوحدة »[(٤)] ، وقال أيضا مبينا معتقده في صفة الكلام : « ونحن كماأثبتناه كلاما في النفس ليس بحرف ولا صوت . . »[(٥)] .

ومما ذكره في أن كلام الله واحد ليس بكثير قوله : « ولكن المشهور من مذهب أبي الحسن : أن الكلام صفة واحدة ، لها خاصية واحدة ، ولخصوص وصفها حد خاص ، وكونه أمرًا ونهيًا . وخبرًا واستخبارًا خصائص ، أو لوازم تلك الصفة ، كما أن علمه تعالى صفة واحدة تختلف معلوماتها ، وهي غير مختلفة في أنفسها . فيكون علما بالقديم والحادث ، والوجود والعدم ، وأجناس المحدثات ، وكما لا يجب تعدد العلم بعدد المعلومات ، كذلك لا يجب تعدد الكلام بعدد المتعلقات . وكون الكلام

---

(١) المصدر السابق ص ٢٦٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٨٨ .

(٣) المصدر السابق ص٢٨٩ .

(٤) المصدر السابق ص٢٩٢ .

(٥) المصدر السابق ص٣٦٦ .

أمرًا ونهيًا أوصاف الكلام لا أقسام الكلام ، كما أن كون الجوهر قائما بذاته قابلا للعرض متحيزًا ذا مساحة وحجم أوصاف نفسية للجوهر ، وإن كانت معانيها مختلفة . كذلك كون الكلام أمرًا ونهيًا وخبرًا واستخبارًا أوصاف نفسية للكلام ، وإن كانت معانيها مختلفة »[١] ، وقد استدل بثلاثة أدلة على وحدة الكلام[٢] .

وقال : « ثم نقول : القول الحق أنا لا ننكر وجود الكلمات التي لها مفتتح ومختتم ، وهي آيات وأعشار وسور ، ويسمى الكل قرآنا ، وماله مبتدأ ومنتهى لا يكون أزليا ، وهو مع هذا الوجه معجزة الرسول - ﷺ - ويسمى ما يقرأ باللسان قرآنا ، وما يكتب باليد مصحفا ، لكن كلامنا في مدلول هذه الكلمات ، ومقروء هذه القراءة ، أهي صفة أزلية لا حادثة ، وواحدة لا كثيرة ، أم هي هذه فقط ولا مدلول لهما ولا مقرؤ ولا مكتوب ، وبالاتفاق بيننا وبين الخصم : كلام الله تعالى غير ما حل في اللسان ، من تحريك الشفتين واللسان والحلق ، بل هو معنى آخر وراء ذلك ، فنحن نعتقد أن ذلك المعنى واحد أزلي ، وأنتم تعتقدون أنه مثل هذا كثير حادث ، فانقطع الاستدلال بما يعرفه أهل الإجماع ، وكما أن كلامه أزلي واحد عندنا ، وليس ذلك بين أظهرنا ، كذلك هو كلام آخر في محل آخر ، وليس ذلك بين أظهرنا عند الخصم . فصار الاتفاق بالمقدمات المشهورة المعهودة ، لا اليقينية المقبولة المشهودة ، وتبين أن إطلاق لفظ القرآن على القراءة والمقروء باشتراك اللفظ ، وقد يسمى الدليل باسم المدلول ، ويطلق لفظ العلم على المعلوم ، كقوله تبارك وتعالى : ﴿ **ولا يحيطون بشيء**

(١) نهاية الإقدام ص ٢٩١ .

(٢) انظر : المصدر السابق ص٢٩٨ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ .

من علمه إلا بما شاء ﴾ [١] أي بمعلومه وقال : ﴿ **إن قرآن الفجر كان مشهودا ﴾** [٢] عنى به الصلاة والقراءة فيها . . » [٣] .

(٣) إنكار علو الله تعالى :

ومن جملة ما أنكره المؤلف من صفات الله عز وجل صفة العلو له سبحانه وتعالى كما في قوله - عارضا مذهب المخالفين له - : « وأطبقوا على أنه بجهة فوق ، وأنه محل الحوادث » [٤] . وقد تأول الأدلة الدالة على علو الله عز وجل سواء كانت أدلة نقلية أو فطرية كتعلق القلوب بالسماء ورفع الأيدي إليها عند الدعاء وغير ذلك [٥] . ومما قاله المؤلف في إنكار علو الله تعالى ، قوله : « فإنا نقول : ليس بداخل العالم ولا خارج ، لأن الدخول والخروج من لوازم المتحيزات والمحدودات . . » [٦] .

(٤) قوله في الرؤية :

يرى المؤلف أن الرؤية ثابتة جوازاً ووجوبًا عن طريق السمع ، ولم يرتض إثباتها عن طريق العقل . إذ لا يسلم ذلك المسلك من الإشكالات والاعتراضات ؛ ولذا نجده يقول : « واعلم أن هذه المسألة سمعية ، أما وجوب الرؤية فلا شك في كونها سمعية ، وأما جواز الرؤية فالمسلك العقلي ما ذكرناه ، وقد وردت عليه تلك الإشكالات ، ولم تسكن النفس

---

(١) آية رقم ٢٥٥ من سورة البقرة .

(٢) آية رقم ٧٨ من سورة الإسراء .

(٣) نهاية الإقدام ص٣١١ - ٣١٢ .

(٤) نهاية الإقدام ص١٠٤ .

(٥) انظر : نهاية الإقدام ص١١٣ .

(٦) المصدر السابق ص١١٠ - ١١٢ .

في جوابها كل السكون ، ولا تحركت الأفكار العقلية إلى التقصي عنها كل الحركة ، فالأولى بنا أن نجعل الجواز أيضا مسألة سمعية . وأقوى الأدلة السمعية فيها قصة موسى عليه السلام . . . »[١] . وأما حقيقة الرؤية عنده فهي كما في قوله : « نقول : الرؤية من جملة الحواس الخمس ، لكن الحواس مختلفة الحقائق والإدراكات ، ولكل حاسة خاصية لا يشركها فيها غيرها . وليس منها حاسة تتعلق بجنسي الجوهر والعرض على وتيرة واحدة، بل كلها تتعلق بأعراض ، ومن شرط تعلقها اتصال جسم بجسم حتى يحصل ذلك الإدراك عن السمع ، فإنه لا يستدعي اتصال جسم بجسم ضرورة ، بل هو إدراك فحص كالرؤية »[٢] .

(٥) القضاء والقدر : وفية ثلاث مسائل :

الأولى : التحسين والتقبيح : يرى المؤلف أنهما شرعيان ، وليسا عقليين . حيث يقول : « مذهب أهل الحق : أن العقل لا يدل على حسن الشيء وقبحه في حكم التكليف من الله شرعًا ، على معنى أن أفعال العباد ليست على صفات نفسية حسنًا وقبحًا ، بحيث لو أقدم عليها مقدم ، أو أحجم عنها محجم استوجب على الله ثوابًا أو عقابًا ، وقد يحسن الشيء شرعًا ، ويقبح مثله المساوي له في جميع الصفات النفسية . فمعنى الحسن : ما ورد الشرع بالثناء على فاعله ، ومعنى القبيح : ما ورد الشرع بذم فاعله»[٣] .

الثانية : تعليل أفعال الله تعالى وإثبات الحكمة فيها : يقول المؤلف في

---

(١) المصدر السابق ص٣٦٩ .
(٢) المصدر السابق ص٣٦٥ - ٣٦٦ .
(٣) المصدر السابق ص٣٧٠ .

ذلك : « مذهب أهل الحق : أن الله تعالى خلق العالم بما فيه من الجواهر والأعراض وأصناف الخلق والأنواع ، لا لعلة حاملة له على الفعل ، سواء قدرت تلك العلة نافعة له ، أو غير نافعة ؛ إذ ليس يقبل النفع والضر ، أو قدرت تلك العلة نافعة للخلق ، إذ ليس يبعثه على الفعل باعث ، فلا غرض له في أفعاله ، ولا حامل ، بل علة كل شيء صنعه ، ولا علة لصنعه »[١] ، وقال : « ونحن لا ننكر أن أفعال الله تعالى اشتملت على خير وتوجهت إلى صلاح ، وأنه لم يخلق الخلق لأجل الفساد ، ولكن الكلام إنما وقع في أن الحامل له على الفعل ما كان صلاحا يرتقبه ، وخيراً يتوقعه ، بل لا حامل له ، وفرق بين لزوم الخير والصلاح لأوضاع الأفعال ، وبين حمل الخير والصلاح على وضع الأفعال ، كما يفرق فرقًا ضروريًا بين الكمال الذي يلزم وجود الشيء ، وبين الكمال الذي يستدعي وجود الشيء . فإن الأول فضيلة هي كالصفة اللازمة والثاني فضيلة كالعلة الحاملة »[٢] .

الثالثة : أفعال العباد : وقد تبع المؤلف في هذه المسألة المذهب الأشعري المشهور ، وهو : أن الله تعالى خالق أفعال العباد ، والعباد هم الكاسبون لها . ومما ذكره المؤلف في إثبات أن الله خالق وموجد هذا العالم وما فيه ، قوله : « مذهب أهل الحق من أهل الملل وأهل الإسلام : أن الموجد لجميع الكائنات هو الله سبحانه ، فلا موجد ولا خالق إلا هو . . »[٣] ، وفي نفي كون العبد خالقا لأفعاله التي يثاب ويعاقب عليها يقول المؤلف : « الأفعال

---

(١) نهاية الإقدام ص٣٩٧ .

(٢) المصدر السابق ص٤٠٠ .

(٣) المصدر السابق ص ٥٤ .

المحكمة دالة على علم مخترعها ، إذ الإتقان والإحكام من آثار العلم لا محالة . وإذا كان الفعل صادراً من فاعل متقن فيجب أن يكون من آثار علم ذلك الفاعل ، ومن المعلوم أن علم العبد لا يتعلق قط بما يفعله من كل وجه ، بل لو علمه علمه من وجه دون وجه ؛ علم جملة لا علم تفصيل ، فوجوه الإحكام في الفعل لم تدل على علمه ، وليست من آثار علمه ، فيتعين أن الفاعل غيره ، وهو الذي أحاط به علما من كل وجه . . »[١] . والمؤلف يرى استحالة حدوث الفعل بالقدرة الحادثة ، وقد أورد في ذلك أدلة منها : ما ذكره بقوله « أما الطريق الثاني في بيان استحالة كون القدرة الحادثة صالحة للإيجاد ، فنقول : لو صلحت للإيجاد لصلحت لإيجاد كل موجود من الجواهر والأعراض ؛ وذلك لأن الوجود قضية واحدة ، تشمل الموجودات، وهو من حيث إنه وجود لا يختلف ، فليس يفضل الجوهر العرض في الوجود من حيث إنه وجود ، بل من وجه آخر ، وهو القيام بالنفس والحجمية ، والتحيز والاستغناء عن المحل ، وعند الخصم هذه كلها صفات تابعة للحدوث ، وليست من آثار القدرة ، وأما الشيئية والعينية والجوهرية والعرضية فهي أسماء أجناس عنده ثابتة في العدم ، ليست أيضا من آثار القدرة ، فلم يبق من الصفات وجه لتعلق القدرة إلا الوجود ، وهو لا يختلف في الموجودات وجهة الصلاحية أيضا ، وفي القدرة جهة واحدة ، فلو صلحت لإيجاد موجود ما صلحت لإيجاد كل موجود ، لكنها لا تصلح لإيجاد بعض الموجودات من الجواهر وأكثر الأعراض ، فلم تصلح لإيجاد موجود ما . . . »[٢] .

(١) المصدر السابق ٦٧ - ٦٨ والمؤلف في هذا يخالف شيخه أبا الحسن ، إذ إن أبا الحسن فرض هذه الطريقة في الغافل إذا صدر عنه فعل ، والمؤلف يرى أنها ليست مختصة بالغافل . انظر ص٦٨ .

(٢) نهاية الإقدام ص٧٠ - ٧١ .

المؤلف ينسب إلى العبد قدرة على الفعل ، تليق بصلاحية قدرته واستطاعته ، كما في قوله : « إن العبد كما يحس من نفسه التمكن من الفعل وتيسر التأتي ، يحس من نفسه الافتقار والاحتياج إلى معين في كل ما يتصرف ، ويجد في استطاعته ، ويتكلف فقدان الاستقلال والاستبداد بالفعل في كل ما يأتي ويذر ، ويقدم ويؤخر من تصرفات فكره نظرًا واستدلالا ، ومن حركات لسانه قيلاً وقالاً ، ومن ترددات يديه يمينًا وشمالاً فيحس الاقتدار على النظر ، ولا يحس الاقتدار على العلم بعد حصول النظر ، فإنه لو أراد ألاّ يحصل لا يتمكن منه ، ويحس من نفسه تحريك لسانه بالحروف ، ولو أراد أن يبدل المخارج ويغير الأصوات لم يتمكن من ذلك . . . والحق في المسألة تسليم التمكن والتأتي والاستطاعة على الفعل على وجه ينسب إلى العبد وجه من الفعل يليق بصلاحية قدرته واستطاعته ، وإثبات الافتقار والاحتياج ، ونفى الاستقلال والاستبداد . فنجد في التكليف موردي الخطاب فعلاً واستطاعة ، ويضاف في الجزاء مقابلة وتفضلاً »[١] .

ويسمي المؤلف تلك القدرة المنسوبة إلى العبد كسبًا ، ويفرق بينه وبين الخلق بقوله : « الجواب المرتضى عند التمييز بين الخلق والكسب ، أن الخلق هو الموجود بإيجاد الموجد ، ويلزمه حكم وشرط . أما الحكم : فأن لا يتغير الموجد بالإيجاد ، فيكسبه صفة ، ولا يكتسب عنه صفة . وأما الشرط : أن يكون عالمًا به من كل وجه ، والكسب هو المقدور بالقدرة الحادثة ، ويلزمه حكم وشرط . أما الحكم فإن يتغير المكتسب بالكسب ؛ فيكسبه صفة ، ويكتسب عنه صفة . . وأما الشرط فأن يكون عالما ببعض وجوه الفعل ، أو

(١) المصدر السابق ص٨٨ - ٨٩ .

نقول يلزمه التغيير ، ولا يشترط العلم به من كل وجه . . »[١] . وقال في موضع آخر : « وما لم يكن الفعل فعلاً للمريد لا يكون مرادًا له ، فما كان من جهة العبد من الذي سميناه كسبًا ، وقع على وفق العلم والأمر كان مرادًا ومرضيا ، أعني مراداً بالتجدد والتخصيص ، مرضيًا بالثناء والثواب والجزاء ، وما وقع على وفق العلم وخلاف الأمر كان مرادًا غير مرضي ، أعني مرادًا بالتجدد، غير مرضي بالذم والعقاب . وهذا هو سر المسألة»[٢] .

ويمكن إجمال رأي المؤلف في القدرة إجمالاً يوضح مسألة الكسب عنده بقوله : « الفعل كان مقدوراً للباري - سبحانه وتعالى - قبل تعلق القدرة الحادثة ، أي هي على حقيقة الإمكان صلاحية القدرة على حقيقة الإيجاد صلاحية ، ونفسه تعلق القدرة الحادثة لم تخرج الصلاحيتين عن حقيقتهما ، فيجب أن تبقى على ما كانت عليه من قبل ، ثم يضاف إلى كل واحد من المتعلقين ما هو لائق ، فالوجود من حيث هو وجود إما خير محض ، وإما لا خير ولا شر ، انتسب إلى الباري سبحانه إيجاداً وإبداعًا وخلقًا . والكسب المنقسم إلى الخير والشر انتسب إلى العبد فعلا واكتسابا . وليس ذلك مخلوقًا بين خالقين ، بل مقدوراً بين قادرين من جهتين مختلفتين ، أو مقدورين متمايزين لا يضاف إلى أحد القادرين . ما يضاف إلى الثاني . . »[٣] .

---

(١) المصدر السابق ص٧٧ - ٧٨ .

(٢) نهاية الإقدام ص٢٥٥ - ٢٥٦ .

(٣) المصدر السابق ص٨٢ وانظر هذه المسألة في نهاية الإقدام في القاعدة الثانية في حدوث الكائنات بأسرها بإحداث الله سبحانه ٥٤ - ٨٩ وانظر الشهرستاني وآراؤه الكلامية ص٢٥٣ .

(٥) قوله في الإيمان :

الإيمان عند المؤلف هو التصديق ؛ حيث قال : « الإيمان عبارة عن التصديق في وضع اللغة ، وقد قرره الشرع على معناه »[١] . واستشهد على ذلك بأن النبي ﷺ لم يرض من الناس بمجرد القول مع إضمار خلافه في القلب ، إذ قرر لهذا المعنى قوما سماهم المنافقين ، وسماهم الكتاب بذلك مع نفي الإيمان عنهم . ثم قال : « علم من ذلك قطعا أن التصديق بالقلب ركن ، وهو الركن الأعظم ؛ إذ الإقرار باللسان يعبر عنه »[٢] . فالإقرار باللسان في نظر المؤلف هو تعبير لما في القلب من التصديق ، ومظهر لذلك المصدر ، كما في قوله : « فثبت القول والعقد مصدراً ومظهراً ، وقد يكتفى بالمصدر في القلب ، إذا لم يقتدر على الإتيان بالإقرار باللسان ، لكن في حكم الله تعالى الإشارة في حق الآخرين تنزل منزلة العبارة في حق الناطقين »[٣] .

أما العمل فالمؤلف يفرق بينه وبين الإيمان ، ولا يدخله فيه ، ولا يعده ركنا من أركانه . وإنما يجعل لكل واحد منهما حقيقة غير حقيقة الآخر «واعلم أن الإيمان له حقيقة ، والعمل له حقيقة غير الإيمان ، وخاطب في كم آية الفاسقين بخطاب المؤمنين ، يا أيها الذين آمنوا لا تفعلوا كذا ، علم بذلك قطعًا أن الإيمان لو كان هو العمل بعينه ، أو كان العمل ركنًا مقيمًا بحقيقة الإيمان لما ميز بهذا التمييز »[٤] . واستدل على أن العمل ليس ركنًا

---

(١) المصدر السابق ص٤٧١ – ٤٧٢ .

(٢) المصدر السابق ص٤٧٣ .

(٣) المصدر السابق ص٤٧٤ .

(٤) انظر نهاية الإقدام ص ٤٧٥ .

من أركان الإيمان بما يلزم على القول بذلك من لوازم ، كعدم وجود مؤمن في هذا العالم إلا نبي معصوم ، إذ لا عصمة لغير الأنبياء ، وأيضا ألاّ يطلق اسم الإيمان على أحد حتى يستوفي جميع خصال الخير عملاً وفعلاً ، وأن ذلك « يرفع معظم الآيات من الكتاب والأخبار والسنة ، وتغلق باب الرحمة ، ويفضي إلى اليأس والقنوط ، وإذ ورد في الكتاب في كم آية إن الذين آمنوا عملوا الصالحات ، ففرق بين لفظ الإيمان والعمل . . . »[1] . ثم قال : « فعلم قطعًا أن العمل غير داخل في الإيمان ركنًا مقومًا له ، حتى يقال بعدمه يكفر ، ويخرج عن الإيمان في الحال ، ويعذب ويخلد في النار في ثاني الحال ، وغير خارج عن الإيمان تكليفًا لازمًا له حتى يقال بعدمه لا يستحق لومًا وزجرًا في الحال ، ولا استوجب عقابا وجزاء في المآل »[2] ، فالمؤلف مع عدم إدخاله العمل ركنا من أركان الإيمان ، فهو لا يخرجه إخراجًا كليًا ، كما ذهبت إليه المرجئة ، بل يعده واجبًا تكليفيًا - كما في النص السابق - وأيضا في رده على المرجئة بأن مذهبهم « يرفع معظم التكاليف ؛ من الأوامر والنواهي ، ويفتح باب الإباحة ويفضي إلى الهرج . . »[3] .

(٦) المسائل السمعية :

فالمؤلف يثبتها إجمالاً بقوله : « وأما سائر الأخبار السمعية فإذا ثبت صدق النبي وجب الإيمان بذلك ، والسمع والطاعة له ، فإذا عرفنا له وجهًا بالدليل العقلي فبصيرة وخيرة ، وإن لم نعرف له وجهًا فتسليم وتصديق ،

(١) المصدر السابق ص٤٧٤ - ٤٧٥ .

(٢) المصدر السابق ص٤٧٥ .

(٣) المصدر السابق ص ٤٧٤ .

وما يستحيل في العقل وكان بين الاستحالة يعرف وجه استحالته ونعلم أن الصادق الأمين لا يقرر المستحيل ، فيطلب لكلامه محملاً صحيحًا ، فإذا وجدناه فخيرة وإلا آمنا وصدقنا بالظاهر ، ووكلنا علم الباطن إلى الله تعالى ورسوله . . . »[١] ثم ذكر جملة من المسائل منها ما يلي :

- حشر الأجسام وبعث من في القبور من الأشخاص قال في ذلك : «فاعلم أنه لم يرد في شريعة ما من الدلائل أكثر مما ورد في شرعنا من حشر الأجسام . . »[٢] . وقال : « وحشر الأجسام لما كان ممكنًا في ذاته ، وقد ورد به الصادق ، وجب التصديق بذلك ، من غير أن يبحث عن كيفية ذلك ، إذ الرب تعالى قادر على الإعادة ، وقدرته على الإنشاء والابتداء . . »[٣] ، وأورد أيضا الأدلة على إثبات ذلك على طريق الحكمة والعقل[٤] .

- سؤال القبر وعذابه ؛ قال : « فقد ورد بهما الخبر الصحيح في كم موضع ، حتى بلغ الاستفاضة ، وهو حق . . »[٥] وأنهما على الروح والجسد[٦] .

- الميزان فقال فيه : « ورد الكتاب العزيز به في قوله تعالى : ﴿ **ونضع الموازين القسط ليوم القيامة** ﴾ »[٧] ، وقال عن حقيقته : « والأحرى أن يقال إن

(١) المصدر السابق ص٤٦٧ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٦٧ .

(٣) نهاية الإقدام ص٤٦٨ .

(٤) انظر : المصدر السابق الصفحة نفسها .

(٥) المصدر السابق ص٤٦٩ .

(٦) انظر : المصدر السابق الصفحة نفسها .

(٧) آية رقم ٤٧ من سورة الأنبياء .

لكل شيء في العالم ميزانًا لائقًا بوجود ذلك الشيء ، فميزان ما يقبل الثقل والخفة المعيار ، والميزان المعهود ، وميزان المكيلات الكيل ، والمذروعات الذرع ، والمسافات الفرسخ ، والأميال والمعدودات العدد ، وميزان الأعمال والأقوال ما يكون لائقًا بها والله أعلم بالمراد . . » [١] .

- الحوض : قال فيه : « يجرى على ظاهره وهو كالأنهار التي تكون في الجنة ، من شرب منه شربة لا يظمأ بعدها أبدًا . . . » [٢] .

وقوعه في الحيرة والاضطراب :

وبعد هذا العرض المجمل السريع لأقوال وآراء المؤلف في بعض المسائل العقدية ، يتضح للقارىء أن المؤلف كان أشعري المذهب ، بيد أنه لم يكن مقلدًا لمن تقدمه دون بصيرة منه أو إدراك ، بل كان عن تحرٍّ منه واجتهاد ، وكان له أثر في المذهب سواء في بعض الاجتهادات ، أو زيادة تحقيق لبعض المسائل ، أو استنباط أدلة لبعضها ، كما كان له جهد في تنظيم وترتيب بعض الآراء وصياغتها صياغة حسنة ، وقد تقدمت الإشارة إلى بعض ذلك كمسألة الرؤية ، ودليل وجود الله ، ومسألة كون العبد خالقًا لأفعاله ، ومسألة تعلق الإرادة وغيرها ، ومع ذلك فالمؤلف - كما سبق - خاض في علم الكلام والفلسفة ، وأكثر من ذلك ، وتوغل فيها ، حتى طغى ذلك على مؤلفاته وكتبه ، واستنكر ذلك عليه بعض معاصريه - كما تقدم - ، وغالب من سلك هذا المسلك وخاض هذا المجال يحصل له التناقض والتضارب في الآراء والأحكام ، فلا تثبت له قدم في مسألة ، ولا يستقر له رأي وحكم ، وذلك لاعتماد هؤلاء على الأدلة العقلية ، والمناهج الفلسفية ، وابتعادهم عن الكتاب والسنة ، وعدم الاعتماد عليهما في

---

(١) المصدر السابق ص٤٧٠ .

(٢) المصدر السابق الصفحة نفسها .

الحديث والاستدلال ؛ وهذا مما يورث الشك والارتياب والاضطراب ، وقد وقع للمؤلف من ذلك نصيب ، حيث وقع في التناقض والاضطراب في بعض المسائل والشك والتوقف في بعضها ، وقد صرح المؤلف بذلك في مواضع من كتابه « نهاية الإقدام » ، وانتقده غيره في ذلك [١] ، بل أعلن صراحة أنه لم يجن من خوضه هذا الفن ، وسلوكه هذا المسلك إلا الحيرة والندم ، وأن ذلك ليس له وحده بل لكل من خاض في مثل ما خاض فيه ، وذلك عندما أنشد هذين البيتين :

لقد طفت في تلك المعاهد كلها
وسيرت طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعًا كف حائر
على ذقن أو قارعًا سن نادم [٢]

وذلك في مقدمة كتابه « نهاية الإقدام في علم الكلام » ، وهذا يبين لنا حال المؤلف التي كان يعيشها عندما كان يخوض في علم الكلام والفلسفة ، ودليل على ندمه وأسفه لاتباعه ذلك المسلك الذي أوقعه في تلك الحيرة والشك .

وقد رد عليه الصنعاني [٣] ببيتين بيّن فيهما أن الحيرة والندم إنما تقع لمن

(١) انظر : نهاية الإقدام على سبيل المثال ص ١٠٣ - ١٠٥ ، ٢٣٧ ، ٢٨٧ ، ٣٤٠ ، منهاج السنة ٥/ ٢٦٩ - ٢٧٠ ، تعارض العقل والنقل ١/ ١٥٩ ، ٣/ ٢٧٢ ، ٤/ ٢٥٢ ، ٢٦٣ ، ٥/ ١٧٩ .

(٢) نهاية الإقدام ص٣. وانظر الملل ١/ ٣٦١

(٣) محمد بن إسماعيل بن صلاح الكحلاني ثم الصنعاني المعروف بالأمير ، يرجع نسبه إلى الحسن بن علي بن أبي طالب - كما ذكر ذلك الشوكاني - ولد سنة ١٠٩٩ قال الشوكاني : « برع في جميع العلوم ، وفاق الأقران ، وتفرد برئاسة العلم في صنعاء ، وتظهر بالاجتهاد ، وعمل بالأدلة ، ونفر عن التقليد ، وزيف ما لا دليل عليه من الآراء الفقهية ، وجرت له مع أهل عصره خطوب ومحن توفي سنة ١١٨٢ ، من مؤلفاته : سبل السلام ، منحة الغفار ، العدة شرح العمدة وغير ذلك ، انظر ترجمته : في البدر الطالع ٢/ ١٣٣ الأعلام ٦/ ٣٨ .

لم يتبع المنهج الصحيح من التمسك بماجاء به نبينا محمد ﷺ من الكتاب والسنة ، والاعتماد عليهما والاقتداء بالسلف الصالح حيث قال :

لعلك أهملت الطواف بمعهد

الرسول ومن لاقاه من كل عالم

فما حار من يهدي بهدى محمد

ولست تراه قارعا سن نادم [١]

وأخيرًا قال الشهرستاني : « فعليكم بدين العجائز فهو من أسنى الجوائز » [٢] .

فهذه الكلمة فيها دلالة واضحة على أن معتقد العجائز الذين لم يعرفوا الجوهر والعرض أسلم وأحكم عند الله ، لأنه سالم من شوائب الكلام وفلسفته . وهذه الكلمة فيها علامة واضحة على أن الشهرستاني ينعي على الكلام وأهله ، وأنه ما جلب إلا الحيرة والاضطراب ، وأن العبد يفوز بأفضل جائزة عند الله إذا لقيه غدًا وهو يدين الله تعالى بدين العجائز . ومن تدبر كلام المؤلف يتضح له :

١ - حسن ثقته بصحة اعتقاد العجائز بأنه جائزة عظيمة مقتضية للنجاة من الهلاك .

٢ - سقوط ثقته بعلم الكلام الذي يخالف دين العجائز ، وجزمه بأن اعتقاد تلك القضايا العقلية الفلسفية مقتضية للويل والهلاك .

---

(١) انظر : درءتعارض العقل والنقل ١/ ١٥٩ الهامش رقم ٢ ومنهاج السنة ٥/ ٢٧٠ هامش رقم ٢ .

(٢) نهاية الإقدام ص٤ .

٣ - يرى أن حاله الذي بلغ في الذروة دون حال العجائز ، لأنهن بقين على الفطرة ، وسلمن من الشك والارتياب ، ولزمن الصراط ، وثبتن على السبيل ، فرجى لهن أن يكتب الله تعالى في قلوبهن الإيمان ، فلهذا يعد أن دينهن من أفضل الجوائز . وإذا كانت هذه حال العجائز ، فما عسى أن يكون حال العلماء السلفيين [1] .

---

(١) انظر التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ٢/ ٢٣٣ ، وشعبة العقيدة بين أبي الحسن الأشعري والمنتسبين إليه في العقيدة ص١٤٤ - ١٤٥ .

المبحث الرابع

اتهامه بالميل إلى الفلاسفة والباطنية

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال العلماء والباحثين في ذلك.

المطلب الثاني: اتهامه بالميل إلى الفلاسفة ونصرة مذهبهم.

المطلب الثالث: اتهامه بالميل إلى الباطنية.

المطلب الأول
أقوال العلماء والباحثين في ذلك

ذهب بعض العلماء والمؤلفين إلى القول بأن المؤلف يميل إلى بعض الطوائف المنحرفة عقديا ، وفي هذا المبحث سننظر مدى صحة هذا القول من خلال دراسة بعض كتبه ، وإليك ما اطلعت عليه من الأقوال في ذلك وهي ما يلي :

أولا - قول الخوارزمي :

أ - قال الخوارزمي « ولولا تخبطه - أي الشهرستاني - في الاعتقاد ، وميله إلى هذا الإلحاد ، لكان هو الإمام ، وكثيرا ماكنا نتعجب من وفور فضله ، وكمال عقله ، كيف مال إلى شيء لا أصل له واختار أمرًا لا دليل عليه معقولاً ولا منقولاً . ونعوذ بالله من الخذلان ، والحرمان من نور الإيمان ، وليس ذلك إلا لإعراضه عن نور الشريعة ، واشتغاله بظلمات الفلسفة . وقد كان بيننا محاورات ومفاوضات ، فكان يبالغ في نصرة مذاهب الفلاسفة ، والذب عنهم . وقد حضرت عدة مجالس من وعظه ، فلم يكن منها لفظ قال الله ، ولا قال رسول الله ﷺ ، ولا جواب عن المسائل الشرعية ، والله أعلم بحاله »[١] .

ب - قال الذهبي في السير : « قال ابن أرسلان « الخوارزمي » - وذكر

(١) معجم البلدان ٣/ ٣٧٧ .

ما سبق - ثم قال : سأله يومًا سائل فقال : سائر العلماء يذكرون في مجالسهم المسائل الشرعية ، ويجيبون عنها بقول أبي حنيفة والشافعي ، وأنت لا تفعل ذلك ؟! فقال : مثلي ومثلكم كمثل بني إسرائيل ، يأتيهم المن والسلوى ، فسألوا الثوم والبصل . . » [١] .

جـ - ذكر ابن حجر أن الخوارزمي قال : « كان . . . . [٢] ، فكان يتابع في مصر مذهب الفلاسفة والذب عنهم » [٣] .

ثانيًا - قول البيهقي :

قال : « وكان يصنف تفسيراً ، ويؤول الآيات على قوانين الشريعة والحكمة وغيرها . فقلت له : هذا عدول عن الصواب ، لا يفسر القرآن إلا بآثار السلف من الصحابة ، والتابعين . والحكمة بمعزل عن تفسير القرآن وتأويله ، خصوصا ما كتب تأويله ، ولا يجمع بين الشريعة والحكمة أحسن مما جمعه الإمام الغزالي [٤] فامتلأ من ذلك غضبًا . . » [٥] .

---

(١) سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٢٨٨ .

(٢) بياض في أصل الكتاب .

(٣) لسان الميزان ٥/ ٢٦٣ .

(٤) محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي الشافعي أبو حامد الغزالي ، نسبة إلى صناعة الغزل عند من يقول بتشديد الزاي ، أو إلى « غزاله » من قرى طوس عند من قال بالتخفيف ، ولد سنة ٤٥٠ وتوفي سنة ٥٠٥ ، له نحو مائتي مصنف منها إحياء علوم الدين ، تهافت الفلاسفة ، فضائح الباطنية ، إلجام العوام عن علم الكلام . انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٤/ ٢١٦ طبقات الشافعية ٤/ ١٠٨ تبيين كذب المفتري ٢٩١ سير أعلام النبلاء ١٩/ ٣٢٢ الأعلام ٧/ ٢٢ .

(٥) تاريخ حكماء الإسلام ١٤٢ . وقد سبق بيان موقف البيهقي من الشهرستاني . انظر ص ٧٠ - ٧٢ من هذا البحث

ثالثًا – قول السمعاني :

أ – حيث قال – فيما ذكره الذهبي في السير – : « غير أنه كان متهما بالميل إلى أهل القلاع ، والدعوة إليهم ، والنصر لطاماتهم »[١] .

ب – وفي التحبير : « وهو متهم بالإلحاد ، والميل إليهم ، غال في التشيع »[٢] .

رابعًا – قول الذهبي : « اتهم بمذهب الباطنية »[٣] .

وفي المقابل هناك من سعى في الدفاع عن المؤلف ، وتبرئته من تلك التهمة . ومن جملة أولئك :

(١) السبكي حيث أجاب عن ذلك الاتهام بأنه لم يجد في مصنفات الشهرستاني ما يشعر بذلك ، بل هي دالة على خلاف ذلك ، وحمل ذلك الاتهام على أنه دس على ابن السمعاني .

حيث قال : « فأما الذيل فلا شيء فيه من ذلك وإنما ذلك في التحبير ، وما أدري من أين ذلك لابن السمعاني ، فإن تصانيف أبي الفتح دالة على خلاف ذلك ، ويقع لي أن هذا دس على ابن السمعاني في كتابه التحبير ، وإلا فلم لم يذكره في الذيل . . . »[٤] .

---

(١) سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٢٨٧ .

(٢) التحبير في المعجم الكبير ٢/ ١٦١ .

(٣) العبر في خبر من غبر ٣/ ٧ .

(٤) طبقات الشافعية للسبكي ٤/ ٧٩ . وقد تعقبت محققة كتاب التحبير قول السبكي هذا بقولها :

«وأرى أن كلام السمعاني في التحبير ليس كما ذهب إليه السبكي ؛ لأمرين :

الأمر الأول : هو أن أبا الفتح الشهرستاني اتهم بأكثر مما ذكره أبو سعد السمعاني في التحبير =

وقال ابن حجر : « فلعله كان يبدو منه ذلك على طريق الجدل ، أوكان قلبه أشرب محبة مقالتهم لكثرة نظره فيها والله أعلم » [١] .

وممن دافع أيضا عن المؤلف د. سهير محمد مختار حيث حملت إطلاق تلك التهمة ، على أنها من باب الحسد والتنافس بين الأقران حيث قالت : «وقد يرجع تحامل الخوارزمي وغيره من علماء عصره عليه إلى ما كان لمتكلمنا الصوفي من مكانة مرموقة عند الحكام والسلاطين ، ولما كان لمؤلفاته من الذيوع والشمول ، فقد كان مقربًا للسلطان سنجر ملكشاه ، كماكان محبوبا من نقيب ترمذ . . » [٢] .

أما شيخ الإسلام - رحمه الله - فقد كان معتدلاً في رأيه ، وسطًا بين الطرفين ، حيث قال : « أما قوله [٣] إن الشهرستاني من أشد المتعصبين على الإمامية . فليس كذلك ، بل يميل كثيراً إلى أشياء من أمورهم ، بل يذكر أحيانًا أشياء من كلام الإسماعيلية الباطنية منهم ويوجهه ؛ ولذا اتهمه

= فقد ذكر ياقوت فيما نقله عن الخوارزمي قوله : « ولولا تخبطه . . . . » .

الأمر الثاني : هو أن أبا سعد في الأغلب لا يذكر نفس المعلومات عن شخص المترجم له إذا وردت ترجمته في مؤلفاته ، وهذا الأمر لاحظته بالنسبة لما ورد في التحبير والأنساب من معلومات عن الشخص المترجم له في هذين المصدرين ، ولاحظت أنه يذكر معلومات جديدة في التحبير قد لا يذكرها في الأنساب ، وكذلك الأمر بالنسبة لما ورد في التحبير والذيل ؛ ولذلك لا نستطيع الجزم بأن ما جاء في التحبير كان دسًا كما ذهب السبكي إلى ذلك . . » انظر : التحبير في المعجم الكبير تحقيق منيرة ناجي سالم ٢/ ١٦١ - ١٦٢ هامش رقم ٢ .

(١) لسان الميزان ٥ ، ٢٦٤ .

(٢) انظر : الشهرستاني وآراؤه الكلامية والفلسفية ص٣٦٢ ، والعجب أن تذهب إلى ذلك مع إطلاعها الواسع - كما تذكر - على ما تضمنه : كتاب مفاتيح الأسرار ، وكتاب مجلس الخلق والأمر .

(٣) يعني بذلك ابن المطهر الحلي صاحب كتاب منهاج الكرامة .

الناس بأنه من الإسماعيلية ، وإن لم يكن الأمر كذلك ، وقد ذكر من اتهمه شواهد من كلامه وسيرته ، وقد يقال : هو مع الشيعة بوجه ، ومع أصحاب الأشعري بوجه . . . وبالجملة فالشهرستاني يظهر الميل إلى الشيعة إما بباطنه وإما مداهنة لهم . . »[١] .

هذه جملة ما قيل في هذا الشأن ، وعليه يمكن القول بأن الاتهام الموجه إلى المؤلف يمكن إيجازه في أمرين هما :

الأول : ميله إلى الفلاسفة ونصرة مذاهبهم والذب عنها .

الثاني : ميله إلي الباطنية والغلو في التشيع .

وسأفصل القول في كل واحد منهما حسب ما ظهر لي من خلال البحث والاطلاع :

---

(١) منهاج السنة ٦/ ٣٠٥ - ٣٠٧ .

المطلب الثاني

ميله إلى الفلاسفة[1] ونصرة مذاهبهم والذب عنها

إن من المسلم به أن الشهرستاني قد خاض في علم الكلام والفلسفة ، وتوغل فيهما حتى أجادهما ، بل صار إمامًا في ذلك كما يراه بعض المترجمين له .

وبلوغ هذه المنزلة الرفيعة في الفلسفة والتمكن من هذا العلم ، يقتضي كثرة الاشتغال به وبذل الجهد في تحصيله ؛ مما قد يجعل غيره يتهمه بالميل والجنوح إلى أصحاب ذلك الفن من الفلاسفة .

ونحن إذا تأملنا حال المؤلف ؛ نجد أن تلك التهمة لا تصح على إطلاقها ، وإن كانت على شيء من الصحة ، ومطابقة واقع المؤلف وحاله . وذلك من أوجه هي :

أولاً : المؤلف - كما سبق - اشتغل بعلم الكلام والفلسفة ومايتعلق بهما ، ووجه نشاطه ، وأفرغ جهده في ذلك ، تعلمًا وتحصيلاً ، ومن ثم تعليمًا وتلقينًا للناس ، مع إهمال العلوم الشرعية - التي اشتغل بتحصيلها

(١) الفلاسفة هم من ينسبون إلى الفلسفة ، والفلسفة كلمة يونانية مركبة من كلمتين « فيلا » أي محب ، و « سوفيا » أي الحكمة ، فمعناها محب الحكمة ، ومن آراء معظمهم : القول بقدم العالم ، إنكار النبوات ، إنكار البعث الجسماني . أما موضوع الفلسفة فهو موضع خلاف ، فمن قائل : إن دائرة الفلسفة تتسع فتشمل كل علم أو فرع من فروع العلوم ، إلى قائل : بأنها تختص فقط بالبحث فيما وراء الطبيعة أو ما يتصل به كالمنطق . . انظر : الملل والنحل ٢/ ٧٩٥ . . إغاثة اللهفان ٢/ ٢٥٦ . مبادىء الفلسفة ص١٦ المرشد الأمين إلى اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص١٤٥ .

في أول عمره كما يظهر من أقواله - سواء تحصيلاً أو تعليماً . ومؤلفاته شاهدة بذلك - كما سبق ذكرها - ؛ إذ تكاد تخلو من مؤلف في العلوم الشرعية ، إذا ما استثنينا علم التفسير ، الذي لم يسلم من ذلك بل تضمن مسائل وأصولاً باطنية - كما سيأتي بيانه .

ثانيًا : حديث المؤلف عن الفلاسفة : فقد توسع في الحديث عنهم ، وفصّل القول في جوانب من آرائهم وحكمهم ، وكذلك سعى في إظهارهم بصورة مقبولة وحسنة أمام الناس ، وذلك بإضفاء صبغة التوحيد ، والإيمان بوجود الله عز وجل عليهم ؛ إذ تحدث عنهم بصورة الموحدين المقرين بالله عز وجل - كما في كتابه الملل والنحل [١] - وهذا خلاف ما عرف واشتهر عنهم من الوثنية والشرك والإلحاد .

ثالثًا: إن كثرة اطلاع المؤلف ، وكثرة حديثه عنهم والخوض في آرائهم فيه دلالة على الميل إليهم أو الاستئناس بذكرهم ، وخاصة إذا كان على الصورة السابقة .

إضافة إلى موافقته - كغيره من المتكلمين - للفلاسفة في بعض المسائل والآراء ، بل إن المنهج الذي سار عليه في مؤلفاته ومناقشته مستمداً من أولئك ، وهو تقديم الجانب العقلي على الجانب الشرعي في المسائل والآراء التي يوردها [٢] .

---

(١) انظر : الحديث عن منهجه في الفلاسفة من هذا البحث .

(٢) وقد ذكر شيخ الإسلام بعض تلك المسائل التي وافق فيها الشهرستاني الفلاسفة نحو مسألة إثبات جواهر معقولة غير متحيزة ، ومسألة انقسام صفات الجواهر والأعراض إلى ذاتي وعرضي ، وانقسام العرضي إلى لازم للماهية وعارض لها ، وانقسام العارض إلى لازم ومفارق ، وغير ذلك . انظر درء تعارض العقل والنقل ٤/ ٦٣ ، ١٧٤ ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٥/ ٥٦٠ .

إلا أن ذلك لا يعني أن المؤلف أصبح كأحدهم أو من في حكمهم ، فهو مع تأثره بهم إلا أنه انتقد أكثر آرائهم ورد عليهم في مواضع من كتبه[1] ، فهو لم يخرج عن كونه أحد المتكلمين من الأشاعرة .

(١) انظر : على سبيل المثال مصارعة الفلاسفة ، ونهاية الإقدام للمؤلف ، وانظر أيضًا . كتاب « في علم الكلام » د. صبحي حيث بين بعض انتقادات الشهرستاني لفلاسفة الإسلام . ١/ ٢٥٩ - ٢٧٦ .

المطلب الثالث

اتهامه بالميل إلى الباطنية

وفيه جانبان:

الجانب الأول: ما يؤيد تلك التهمة ويؤكد صحتها.

الجانب الثاني: ما يعارض تلك التهمة ويضعفها.

الجانب الأول

ما يؤيد تلك التهمة ويؤكد صحتها

وفيه أمران:

الأمر الأول: دراسة تلك التهمة على ضوء ما جاء في كتاب الملل والنحل.

الأمر الثاني: دراسة تلك التهمة على ضوء ما جاء في كتاب مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار.

الأمر الأول
دراسة تلك التهمة على ضوء ما جاء في كتاب الملل والنحل

إن المتأمل في كتاب الملل والنحل والمستعرض لماتضمنه يلحظ في ثنايا عرض المؤلف بعض الأفكار التي تشعر بميله إلى بعض مبادىء وأفكار الرافضة ، ومن جملة ذلك ما يلي :

١ - حديثه عن الخلافات التي وقعت بعد وفاة الرسول ﷺ ، وقوله بعد ذكره ما حصل في عهد علي - رضي الله عنه - وقد خصه بذلك دون الخلفاء الثلاثة : « وفي الجملة كان علي - رضي الله عنه مع الحق والحق معه » وذكرها أيضا في موضع آخر [١] .

٢ - إطراؤه بعض أئمة آل البيت ، ومبالغته في ذلك : كمحمد بن الحنفية[٢] ، وجعفر الصادق [٣] في غير موضع ، ووصفهما بصفات

(١) انظر : الملل ١/ ٢٤ - ٣٢٧ وانظر : منهاج السنة ٦/ ٣٦٢ حيث بيّن شيخ الإسلام ميل المؤلف إلى الرافضة في ذلك .

(٢) محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي أبو القاسم المعروف بابن الحنفية ، أمه خولة بنت جعفر الحنفية ، ينسب إليها تميزا له عن أخويه الحسن والحسين ، ولد بالمدينة سنة ٢١ وتوفي فيها سنة ٨١ .

انظر : ترجمته في : طبقات ابن سعد ٥/ ٩١ وفيات الأعيان ٤/ ١٦٩ حلية الأولياء ٣/ ٤٧٤ سير أعلام النبلاء ٤/ ١١٠ تهذيب التهذيب ٩/ ٣٥٤ شذرات الذهب ١/ ٨٨ الأعلام ٦/ ٢٧٠ .

(٣) جعفر بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين السبط الهاشمي القرشي أبو عبد الله الملقب بالصادق ، سادس الأئمة الاثني عشر عند الإمامية ، كان من أجلاء التابعين ، قال الذهبي : « أحد الأئمة الأعلام . بر صادق كبير الشأن لم يحتج به البخاري » . وقال أبو حاتم : «ثقة لا يسأل عن مثله » ولد سنة ٨٠ وتوفي سنة ١٤٨ . =

أعلى من صفات البشرية [١] .

٣ - ميله للقول بالوصية والإمامة ، وأن بعضها مستقر ، وبعضها مستودع ، في أكثر من موضع [٢] .

٤ - قوله بمسألة النور الخفي [٣] ، وتقريرها بمنحى باطني .

٥ - إطراؤه الشديد وثناؤه على آباء الرسول ﷺ وخاصة عبد المطلب [٤] ، وغير ذلك [٥] .

إن المتأمل في تلك المواضع يلحظ تأثر المؤلف بالتشيع ، والتأثر محصور في ميله إلى بعض أفكار الرافضة في آل البيت ؛ من محبتهم والغلو فيهم ، حيث حكى بعض ما قاله أولئك الرافضة عن آل البيت ، المتضمن الغلو فيهم ، ورفعهم فوق مرتبتهم ومنزلتهم البشرية .

= انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ١/ ١٠٥ حلية الأولياء ٣/ ١٩٢ سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٥٥ ميزان الاعتدال ١/ ١٩٢ ، تهذيب التهذيب ٢/ ١٠٣ الأعلام ٢/ ١٢٦ .

(١) انظر : الملل والنحل ١/ ٢٨٨ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ . وانظر ص ٥٢٨ من هذا البحث.

(٢) انظر : المصدر السابق ١/ ٣٢٧ ، ٤٩٣ ، ٢/ ٢٢١ .

(٣) انظر : المصدر السابق ١/ ٤٨٥ - ٤٨٦ ٢/ ١٢٣٩ ، ١٢٤٦ .

(٤) انظر : الملل والنحل ٢/ ١٢٣٩ - ١٢٤٤ ، عبد المطلب بن هاشم بن عبد المناف ، أبو الحارث ، زعيم قريش في الجاهلية وأحد سادات العرب ، والد والد رسول الله ﷺ ، ولد في المدينة نحو سنة ١٢٧ قبل الهجرة ونشأ في مكة ، وتوفي وعمر رسول الله ﷺ ثمان سنوات . قيل اسمه « شيبة الحمد » وقيل : عامر . وعبد المطلب لقب غلب عليه .

انظر : ترجمته في : تاريخ ابن الأثير ٢/ ٤ تاريخ الطبري ٢/ ١١٦ ، المعارف ١١٧ ، الأعلام ٤/ ١٥٤ .

(٥) انظر تفصيل ذلك عند الحديث عن منهجه في كل من : الشيعة ، أهل الكتاب ، آراء العرب في الجاهلية .

وقد يقول قائل : إن هذه الإشارات والأمثلة يسيرة ، ولا تدل دلالة صريحة وقطعية على ميل المؤلف إلى الفكر الباطني أو التأثر به .

فيجاب بأن هذا الالتماس حسن ومقبول ، لو لم تقم أدلة غير تلك ، بيد أن هناك شواهد وأدلة أخرى تؤكد هذا الاتهام وتوثقه ، وهي ما أورده في كتابه « مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار » ، حيث تضمن - معظمه - أفكاراً باطنية وآراء رافضية ، أكثر وضوحاً وصراحة مما جاء في كتاب الملل ؛ مما يؤكد تأثر المؤلف وجنوحه إلى الأفكار والمبادىء الباطنية . وهذا ما سيتضح فيما يلي إن شاء الله .

الأمر الثاني

دراسة التهمة على ضوء ما جاء في كتاب مفاتيح الأسرار

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف.

المسألة الثانية: التهمة وصلتها بمضمون الكتاب.

ولأهمية هذا الكتاب ، وما تضمنه من مفهومات وآراء تتعلق بذلك الاتهام الموجه إلى المؤلف تعلقًا واضحًا ومباشرًا ؛ سأفصل الحديث عن هذا الكتاب وما تضمنه ، وذلك من خلال مسألتين :

المسألة الأولى : توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف :

بعد دراسة الكتاب ، وتأمله ومقارنته ببعض كتب المؤلف ، كالملل ، ونهاية الإقدام ، ظهر لي من خلال ذلك أوجه تؤيد صحة نسبة الكتاب إلى الشهرستاني ، ومن جملة تلك الأوجه ما يلي :

١ - ثبت أن المؤلف فسر بعض الآيات والسور ، كثبوت تفسيره سورة يوسف - وقد سبقت الإشارة إلى ذلك - وكما جاء في بعض أقوال معاصريه كالبيهقي حيث قال : « وكان يصنف تفسيرًا ويؤول الآيات على قوانين الشريعة والحكمة وغيرها »[1] .

٢ - جاء في ثنايا الكتاب إشارات إلى بعض كتبه ، نحو « كتاب الملل ، والتاريخ ، والعيون والأنهار » حيث قال - بعد أن تحدث عن الصابئة ومذهبهم - : « فهذا مذهب الصابئة ، وله شرح طويل يرجع فيه إلى كتاب الملل . . »[2] .

وقال : « وسر آخر في زلة آدم ، وعثرة إبليس والفرق بينهما ، ونحن قد أودرنا في كتاب التاريخ ، وكتاب العيون والأنهار أربعين وجهًا من الحكمة في زلة آدم - عليه السلام - ، وأربعين وجهًا من الخطأ في عثرة إبليس اللعين ، وربما نورد في هذا التفسير مثل ذلك في موضع آخر ،

---

(١) تاريخ حكماء الإسلام ص ١٤٢ .

(٢) مفاتيح الأسرار ص ٣٤٠ .

وها هنا نذكر الفرق بين الزلتين ، ومصدر العثرتين ، ومآل الحالتين ، ومرجع أصحاب الفرقتين في افتتان إبليس بآدم ، وافتتان آدم بإبليس ، وبالاختبار تظهر خبايا الأسرار . . » [١] وقد تقدمت الإشارة إلى من نسب هذين الكتابين إلى المؤلف .

٣ - ذكر المؤلف في أول الكتاب أنه تلقى التفسير من شيخه أبي القاسم سليمان بن ناصر الأنصاري حيث قال : « ولقد كنت على حداثة سني أسمع تفسير القرآن من مشايخي سماعًا مجردًا ، حتى وفقت فعلقته على أستاذي ناصر السنة أبي القاسم سليمان بن ناصر الأنصاري - رضي الله عنه - تلقفا . . . » [٢] ، وهذا الشيخ ممن صرح المؤلف باسمه وأقر بتتلمذه عليه في كتابه نهاية الإقدام ، حيث قال : « وكثيراً ما كنا نراجع أستاذنا وإمامنا ناصر السنة - صاحب الغنية وشرح الإرشاد - أبا القاسم سليمان بن ناصر الأنصاري . . » [٣] .

فاتفاق الكتابين على التصريح باسم هذا الشيخ مما يعضد صحة نسبة هذا الكتاب إلى الشهرستاني .

٤ - وجود أوجه تشابه بين هذا الكتاب وكتاب الملل والنحل مما يدل على أن مؤلفهما واحد ، ومن جملة تلك الأوجه ما يلي :

(أ) تشابه أسلوب الكتابين .

(ب) تشابه في بعض أوجه المنهج في الكتابين ، نحو ذكر مقدمات

---

(١) المصدر السابق ص٢٥٢ .

(٢) المصدر السابق ص٣ .

(٣) نهاية الإقدام ص٣٨ .

للكتاب ، واتباع منهج التضاد والترتيب وغيرها .

(جـ) توافق وورود بعض المسائل والآراء في كلا الكتابين ؛ وهذا مما يؤكد أن كاتبهما واحد . ومن جملة تلك الآراء والمسائل التي تشابه ورودها في كلا الكتابين ما يلي :

أ - القول بالمراتب الثلاث : المبدأ ، والوسط ، والكمال . وتطبيق ذلك على البشارة بنبوة نبينا محمد ﷺ . وقد كرر المؤلف ذكر هذا المصطلح - المبدأ والوسط والكمال - في أكثر من موضع في كلا الكتابين ، فمما جاء في التفسير : « قال أهل القرآن الذين يتلونه حق تلاوته : إن الأمور التي لها بال فلها مبدأ ووسط وكمال ، وكل ما لا مبدأ له فلا كمال له وكل ما لا كمال له فلا مبدأ له » [١] . وقال في موضع آخر : « وقد ورد في التوراة : جاء الله من طور سيناء ، وظهر بساعير وعلن بفاران ، وحمل ذلك على موسى وعيسى ومحمد - صلوات الله عليهم - ، إذا كان ظهور الشرائع والحقائق بهم، ومراتبهم في الدرجات مراتب المجيء والظهور والإعلان ؛ فالمجيء مبدأ ، والظهور وسط ، والإعلان كمال ، وسيناء معروف باستماع الكلام عليه وساعير - جبال بيت المقدس - معروف بظهور الكلمة به ، وفاران - جبال مكة - معروف بإعلان الكلمات عليه ، والظلل من الغمام هو الستر بعد الستر حتى يأتي الله بأمره ، فقضى الأمر وتمت الكلمات ووضع الكتاب ، وجيء بالنبيين والشهداء ، وقضي بينهم بالحق ، وعند كمال الحال تظهر آيات الرجال ، وتظهر الآيات بالرجال . . » [٢] .

---

(٢) مفاتيح الأسرار ص٦٨ .

(٢) المصدر السابق ص٦٨١ - ٦٨٢ .

ومما جاء في كتابه « الملل » بهذا الشأن ما يلي : « وقد ورد في التوراة : أن الله تعالى جاء من طور سيناء ، وظهر بساعير ، وعلن بفاران . وساعير : جبال بيت المقدس ، التي كانت مظهر عيسى - عليه السلام - ، وفاران : جبال مكة التي كانت مظهر المصطفى ﷺ . ولما كانت الأسرار الإلهية ، والأنوار الربانية في الوحي ، والتنزيل ، والمناجاة ، والتأويل ؛ على مراتب ثلاث : مبدأ ، ووسط ، وكمال ؛ والمجيء أشبه بالمبدأ ، والظهور أشبه بالوسط ، والإعلان أشبه بالكمال ؛ عبرت التوراة عن طلوع صبح الشريعة والتنزيل : بالمجيء من طور سيناء ؛ وعن طلوع الشمس : بالظهور على ساعير ؛ وعن البلوغ إلى درجة الكمال بالاستواء والإعلان على فاران » [(١)] .

ب - القول بأن المراد بالنسخ هو الإكمال والإتمام ، وليس الإبطال والرفع :

وقد أورد المؤلف هذا المعنى في كلا الكتابين ، إضافة إلى كتابه نهاية الإقدام ، فمما قاله في التفسير : « وأما الناسخ والمنسوخ فقد قيل في حد النسخ : إنه رفع الحكم الثابت ، وقيل : إنه انتهاء مدة الحكم . وقد قيل : إنه تكميل بأحكام أخر ، لها مقاصد أشرف وأكمل من الأولى . . . وكل شريعة ناسخة لما قبلها ، أي مكملة لها إلى ما بعدها من كمال آخر . قال الله تعالى : ﴿ **ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها** ﴾ [(٢)] ، فافهم هذه الدقيقة ، ولا تظنن أن شريعة من الشرائع تبطل بشريعة أخرى ، أو ترفع أحكامها بوضع أخرى . . » [(٣)] .

---

(١) الملل والنحل : ١/ ٤٩٩ ، وانظر أيضا ١/ ٥٣ - ٥٤ .

(٢) آية رقم ١٠٦ سورة البقرة .

(٣) مفاتيح الأسرار ص٤١ وانظر ص٤٣٥ -٤٣٦ .

وقال في الملل في معرض حديثه عن تكذيب اليهود والنصارى لما جاء به الرسول ﷺ : « والعجب أن من رأى غيره يصدق ما عنده ، ويكمله ويرقيه من درجة إلى درجة ، كيف يسوغ له تكذيبه ؛ والنسخ في الحقيقة ، ليس إبطالاً ، بل هو تكميل » [١] .

جـ - الزعم بأن كل نبي من أولي العزم قد خص بأمر :

ذكر المؤلف في التفسير « وسر آخر : أن آدم - عليه السلام - كان مخصوصًا بالأسامي ، وأن نوحًا - عليه السلام - كان مخصوصا بمعاني تلك الأسامي ، وأن إبراهيم - عليه السلام - كان مخصوصًا بالجمع بين تلك - الأسامي والمعاني - إتمامًا للكلمات ، ثم إن موسى - عليه السلام - كان مخصوصًا بالتنزيل ، وأن عيسى - عليه السلام - كان مخصوصا بالتأويل ، وأن محمداً - عليه الصلاة والسلام - كان مخصوصا بالجمع بين التنزيل والتأويل ، على ملة أبيكم إبراهيم ، فكان إبراهيم - عليه السلام - مكلفًا بإتمام الكلمات قولاً ، وكان محمد - عليه الصلاة والسلام - بإتمام الشرائع فعلاً » [٢] .

وقال في « الملل » « وقد قيل : خص آدم بالأسماء ، وخص نوح بمعاني تلك الأسماء ، وخص إبراهيم بالجمع بينهما ، ثم خص موسى بالتنزيل ، وخص عيسى بالتأويل ، وخص المصطفى - صلوات الله عليهم أجمعين - بالجمع بينهما ، على ملة أبيكم إبراهيم » [٣] .

---

(١) الملل والنحل ١/ ٥٠١ ، وانظر : أيضا ١/ ٥٠٠ ، وانظر نهاية الإقدام ص٤٩٩ - ٥٠٣ .

(٢) مفاتيح الأسرار ص٤٨١ .

(٣) الملل والنحل ١/ ٤٩ .

د - ادعاء وجود النور الخفي في ذرية إسماعيل - عليه السلام - :

فمما ذكره المؤلف في تفسيره بهذا الشأن عند قوله تعالى : ﴿ **واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئًا ..** ﴾ (١) قال : « وقد تم الكلام على بني إسرائيل الذين اختلفوا في المذاهب ، وهم الفرق الهالكة . وتمت كلمة ربك على بني إسرائيل بما صبروا وهم الفرقة الناجية . وذلك نهاية أقدام أحد الشعبين ، ومطرح أنوار أحد الفريقين الصادرين من صلب الخليل إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - ، وابتدأ الكلام عن الشعب الثاني وهو قوله تعالى : ﴿ **وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن ....** ﴾ (٢) . لما انتهت قصة بني إسرائيل نهايتها (٣) ، وذكرهم الله تعالى نعمه عليهم وحذرهم حلول النقمة بهم ، كما حلت بأسلافهم . ابتدأ بقصة بني إسماعيل وذكر افتتاح ظهورهم ، وأنهم هم الكلمات المشخصة الباقية في عقبه إلى يوم يبعثون ، جمعًا بين النورين ، وبيانًا لمجمع الأمرين ، وإظهارًا لسر الكلمتين ، وإتمامًا لخالصة النعمتين . . . . - إلى أن قال : - وكما قال : « وجعلها كلمة باقية في عقبه » فالإمامة إنما تجري في ذلك العرق الطاهر ، والنطفة المطهرة إنما تجري في أصلاب الطاهرين إلى أرحام الطاهرات ، حتى ختم أحد النورين الطاهرين في أحد الشعبين بعيسى - عليه السلام - كلمة الله وروحه ، وصدقت أمه - عليه السلام - بكلمات ربها وكتبه وكانت من القانتين . وختم النور الثاني المخفي في الشعب الثاني بالمصطفى محمد -صلوات الله عليه وآله - مصدق بكلمات ربه ، يؤمن بالله وكلماته ، فتم

---

(١) آية رقم ٤٨ ، ١٢٣ من سورة البقرة .

(٢) آية رقم ١٢٤ سورة البقرة .

(٣) مفاتيح الأسرار ص٤٧٥ ، ٤٨١ .

لإبراهيم - عليه السلام - بإتمام الله تعالى الكلمات التي ابتلى بها ، وجرت الإمامة في عقبه إلى يوم يبعثون »[١] .

وقال في « الملل » : « ولما تشعب النور الوارد من آدم - عليه السلام - إلى إبراهيم - عليه السلام - ثم الصادر عنه إلى شعبتين : شعبة في بني إسرائيل ، وشعبة في بني إسماعيل ، وكان النور المنحدر منه إلى بني إسرائيل ظاهرًا ، والنور المنحدر إلى بني إسماعيل مخفيًا . . . »[٢] .

هـ - دعوى أن بني إسماعيل خصوا بالعلم اللدني دون بني إسحاق :

قال المؤلف في التفسير : « . . . في مواضع من التوراة إشارة إلى ذرية إسماعيل ، وهو مكتوب في التوراة لم يغير ولم يحرف ، يعرفونه كما يعرفون أبناءهم ، وكان موسى - عليه السلام - يظهر احتياجه إلى بني إسماعيل في تعلم العلوم التي خصهم الله بها من أحكام التقدير ، وقد قيل إن العالم الذي ما صبر موسى معه ، كان واحدًا من عمال بني إسماعيل ، فلو صدقت بنو إسرائيل موسى - عليه السلام - حق التصديق ؛ لأطلعهم على تلك الأنوار ، وأوقفهم على تلك الأسرار ، بل كانوا في حجاب ، ومن لم يجعل الله له نورًا فما له من نور »[٣] .

وذكر في الملل « ومن العجب أن في التوراة : أن الأسباط من بني إسرائيل كانوا يراجعون القبائل من بني إسماعيل ، ويعلمون أن في ذلك الشعب علمًا لدنيًا لم تشتمل التوراة عليه »[٤] .

---

(١) مفاتيح الأسرار ص٤٧٥ ، ٤٨١ .

(٢) الملل والنحل ١/ ٤٨٥ - ٤٨٦ ، وانظر أيضًا ٢/ ١٢٣٩ وما بعدها .

(٣) مفاتيح الأسرار ص ١٩٦ .

(٤) الملل والنحل ١/ ٤٩٧ .

و - القول بأن التوراة تتكون من قسمين : علمي وعملي :

فمما جاء في ذلك في التفسير قوله : « وقد قال الله تعالى : ﴿ **وكتبنا له في الألواح من كل شيء موعظة** ﴾ ، وهو إشارة إلى القسم العملي - ﴿**وتفصيلا لكل شيء**﴾ [1] إشارة إلى القسم العلمي ؛ إذ فيه بيان لكل شيء ، وفرقان كل شيء . . » [2] .

وقال في الملل : « وأنزل عليه أيضًا الألواح ، على شبه مختصر ما في التوراة تشتمل على الأقسام العلمية والعملية ، قال الله تعالى : ﴿ **وكتبنا له في الألواح من شكل شيء موعظة** ﴾ : إشارة إلى تمام القسم العملي ، ﴿**وتفصيلا لكل شيء**﴾ إشارة إلى تمام القسم العملي » [3] .

(ز) القول بتقابل الحنفاء والصابئة تقابل التضاد :

اتفق كلا الكتابين على ذكر مسألة تقابل الحنفاء [4] والصابئة [5] ،

---

(١) آية رقم ١٤٥ سورة الأعراف .

(٢) مفاتيح الأسرار ص ٣٠٥ .

(٣) الملل والنحل ١/ ٤٩٢ .

(٤) الحنفاء : حنف في اللغة : الميل والحنيف هو المائل إلى الدين المستقيم . ذكر المؤلف أن الفرق في زمن إبراهيم ترجع إلى صنفين هما : الصابئة والحنفاء ، وأن الحنفاء مدار مذهبهم هو التعصب للبشر ، ودعوتهم إلى الفطرة . وقيل : هم أولئك الذين رفضوا عبادة الأصنام فلم يكونوا مشركين ، بل كانوا يدينون بالتوحيد الخالص ، ولم يكونوا يهودًا ولا نصارى ، وأن قدوتهم في ذلك إبراهيم عليه السلام .

انظر : المفصل في تاريخ العرب ٦/ ٤٥٥ - ٤٥٦ وقد ذكر المراد بكلمة الحنيفية ، وآراء الباحثين في ذلك ٦/ ٤٤٩ وما بعدها . . ، وانظر معجم مقاييس اللغة ٢/ ١١٠ ، القاموس المحيط ٣/ ١٣٤ ، الملل والنحل ١/ ٥٦٠ .

(٥) الصابئة : صبأ في اللغة الخروج من دين إلى دين ، فالصابئة هم الخارجون من دين إلى دين ، وقد اختلفت أقوال العلماء فيهم إلى عشرة أقوال ذكرها ابن الجوزي في كتابه « تلبيس إبليس » ، =

تقابل التضاد ، وقُررت هذه المسألة فيهما ، مع اتفاقهما على ذكر بعض عقائد وآراء هاتين الطائفتين . فمما ذكر في التفسير قوله : « قال الحنفاء لله : إن الحنفية والصبوة متقابلتان تقابل التضاد . والحنفاء والصابئون كانوا فريقين في أيام إبراهيم - عليه السلام - ، يتقابلان تقابل أصحاب الحديث والخبر وأصحاب الرأي والنظر . فالحنفاء متعصبون للرجال ، يرون الكمال في الأشخاص ، ويتبعون الأنبياء عليهم السلام ، ويسلمون لأحكامهم تسليمًا ويؤثرون الفطرة على الاكتساب ، والإسناد على الاستبداد والنص على الرأي والقياس ، ويفضلون الجسماني على الروحاني ، والنبي على الملك ، والطين على النار ، والبشرية المركبة من الطبائع الأربعة على الملكية البسيطة المفردة المجردة عن المواد والطبائع . وأما الصابئون متعصبون للهياكل العلوية ، والأصنام السفلية ، والروحانيات المدبرات ويؤثرون الاكتساب على الفطرة ، والبصيرة على التقليد والرأي والقياس على النص المخالف للعقل . . . ويفضلون الروحاني على الجسماني ، والملك على النبي ، والبسيط المجرد عن المواد ، والطبائع على المركب منها . . . . ، وكان الخليل - عليه السلام - ينصر مذهب الحنفاء ، ويبطل مذهب الصابئة [1] .

= والمؤلف يذكر أن مدار مذهبهم على التعصب للروحانيين . وذكر ابن القيم أنهم أمة كبيرة ، ومنهم الكافر والمؤمن ، وهم قوم إبراهيم عليه السلام وأهل دعوته . كانوا بحران . وهم منقسمون إلى صابئة حنفاء وصابئة مشركين . والمشركون منهم يعظمون الكواكب السبعة والبروج الاثنى عشر ويصورونها في هياكلهم . . انظر : إغاثة اللهفان ٢/ ٢٤٩ تلبيس إبليس ص٧٣ ، الملل والنحل ٢/ ٦٦٩ تفسير ابن كثير ١/ ١٠٤ المدخل إلى دراسة الأديان والمذاهب ١/ ١١٣ .

(١) مفاتيح الأسرار ٥٠٧ .

وقال في « الملل » « قد ذكرنا - فيما تقدم - أن الصبوة في مقابلة الحنيفية . . . وإنما مدار مذهبهم - أي الصابئة - على التعصب للروحانيين ، كما أن مدار مذهب الحنفاء هو التعصب للبشر الجسمانيين . . »[١] ، وقال : « وكما أراه الله تعالى الحجة على قومه - أي إبراهيم - قال : ﴿ **وكذلك نري إبراهيم ملكوت السموات والأرض وليكون من الموقنين** ﴾[٢] ، فاطلع على ملكوت الكونين والعالمين تشريفا له على الروحانيات وهياكلها ، وترجيحًا لمذهب الحنفاء على مذهب الصابئة ، وتقريرًا أن الكمال في الرجال » ، وقال عن إبراهيم : « قرر مذهب الحنفاء، وأبطل مذاهب الصابئة »[٣] ، بل المؤلف نفسه - كما تقدم - عند الحديث عن الصابئة في كتابه التفسير أحال القارىء إلى كتابه الملل إذ فيه شرح طويل عنهم[٤] .

حـ - مسألة الوصية والإمامة :

وقد أكثر المؤلف الحديث عنها في كتابه التفسير ، وبين منزلتهما وأهميتهما - وسيأتي مزيد حديث عن ذلك إن شاء الله - ، ومما ذكره في تفسيره بشأن الوصية :

قوله عند الحديث عن مسألة السجود وقول حطة : « . . . لكن المفسرين يقولون هو مجرد الانحناء من غير أن يكون فيه توجه إلى أحد ، وذلك أسهل من قول حطة . لا وحقِّ القرآن إنهم ما أخذوا العلم من

---

(١) الملل والنحل ٢/ ٦٦٩ - ٦٧٠ وانظر أيضًا ٢/ ٦٧٦ - ٦٧٨ .

(٢) آية رقم ٧٥ سورة الأنعام .

(٣) الملل ٢/ ٧٧٦ ، ٧٧٨ .

(٤) انظر ص١٣٩ من هذا البحث .

معذبه، وأتوا بيت اليقين من بابه ، إنه لما مات هارون - عليه السلام - منتقلاً إلى رحمة الله تعالى ، وكان له ابنان كريمان كأنهما اللؤلؤ والمرجان ، اسمهما شبير وشبر ، وكان النص يتجلى في هارون - عليه السلام - إذ كان شريكًا لأخيه موسى - عليه السلام - في الرسالة حيث قال ﴿ **وأشركه في أمري** ﴾[1] ، ﴿ **وأخي هارون هو أفصح مني لسانا فأرسله معي ردءًا يصدقني**﴾[2] . وما استخلف على قومه بعد غيبته إلى الميقات إلا هارون ، وكان النور مشتركًا ، والرسالة مشتركة ، والنص عليه قائمًا ، فلا يرجع عنه قهقرى إلى غيره ، أراد موسى - عليه السلام - أن ينصب مستودعًا هو نائبه عليهم ، وبابهم إليه . وتقرر عندهم أن من أراد بيت قدس النبوة ، فليدخل ذلك الباب المعين مطيعا ، سامعا ، والباب رجل من الرجال سمي باب حطة ؛ لأن من دخله حط عنه أوزار الذنوب فليدخله فعلا ، وليقر به قولاً ، فيكون تسليما للأمر قولاً وفعلاً فلم يرضوا بحكمه ، ولم يدخلوا الباب سجداً مطيعين لأمره ، وبدلوا القول يعني النص الوارد عليه تعسفًا وطلبًا للرئاسة ، وكان ذلك ظلمًا منهم على صاحب الحق ، وخروجا عن أمر صاحب الأمر ، فاستوجبوا بذلك الزجر من السماء بما كانوا يفسقون .

ولك أن تطبق الحال على الحال ، وتوازن المقال بالمقال في هذه الأمة وذلك علم الرجال » [3] .

وقال في الملل :

« قالوا : وكان موسى - عليه السلام - قد أفضى بأسرار التوراة

(١) آية رقم ٣٢ سورة طه .

(٢) آية رقم ٣٤ سورة القصص .

(٣) مفاتيح الأسرار ص ٣٢٢ - ٣٢٣ .

والألواح إلى يوشع بن نون وصيه وفتاه والقائم بالأمر من بعده ؛ ليفضي بها إلى أولاد هارون ؛ لأن الأمر كان مشتركًا بينه وبين أخيه هارون - عليه السلام - ، إذ قال تعالى حكاية عن موسى - عليه السلام - في دعائه حين أوحى إليه أولاً : ﴿ **وأشركه في أمري** ﴾ وكان هو الوصي . فلما مات هارون في حال حياة موسى ، انتقلت الوصية إلى يوشع بن نون ، وديعة ليوصلها إلى شبير وشبر ابني هارون قرارًا ؛ وذلك أن الوصية والإمامة بعضها مستقر وبعضها مستودع »[(١)] .

ط - تشابه بعض الجمل والعبارات :

كقوله في التفسير : « ومن غرق في بحر الكونين ، لم يطمع في شط ، ومن تعالى إلى ذروة قاب قوسين لم يخف من حط »[(٢)] ، وقال في الملل : « ومن غرق في بحر المعرفة لم يطمع في شط ، ومن تعلّى إلى ذروة الحقيقة لم يخف من حط »[(٣)] وقال في نهاية الإقدام : « ومن غرق في بحر الحقيقة لم يطمع في شط ، ومن تعالى إلى ذروة الكمال لم يخف من حط »[(٤)] .

إضافة إلى تلك الأوجه ، فالنسخة التي بين أيدينا منسوبة إلى المؤلف نفسه حيث جاء في الصفحة الأولى منها ما يلي : « مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار تصنيف الإمام . . . تاج الملة والدين محمد بن عبد الكريم الشهرستاني » .

---

(١) الملل والنحل ١/ ٤٩٣ .
(٢) مفاتيح الأسرار ص٢٥١ .
(٣) الملل والنحل ١/ ٣٣٥ .
(٤) نهاية الإقدام ص ٢٥٨ .

أيضًا هناك جملة من الباحثين نسبوا الكتاب إليه [١] .

فكل هذه الأوجه دالة على أن صحة نسبة الكتاب إلى المؤلف هو القول الأظهر والأقوى .

---

(١) منهم : بروكلمان في تاريخ الأدب العربي الملحق الأول ص٧٦٢ ، ومولوي محمد شفيع في مجلة أدرينتلي كالج ميكرين مجلد ٨ عدد١ ص٩٥ ، و د. محمد فتح الله بدران في مقدمة كتاب الملل والنحل الطبعة الثانية ص٩ ، ومحمد تقي دانش في مجلة نامة أستان قدس عدد ٤/ ٦١ - ٦٣ ، ود. ذبيح الله صفا في تاريخ أدبيات دير إيران ١/ ٢٥٥ .
انظر : الشهرستاني وآراؤه الكلامية والفلسفية ص٤٣ ، وقالت د. سهير محمد مختار عن الكتاب : « صحيح النسبة للشهرستاني » ، وقد أطالت الكلام عن الكتاب ومحتواه مع إغفالها تنبيه القارىء إلى ما تضمنه الكتاب من التفسير الباطني للآيات كما سيأتي .

المسألة الثانية

التهمة وصلتها بمضمون الكتاب

وفيه ثلاثة نقاط:

الأولى: مضمون الكتاب ومنهج المؤلف فيه.

الثانية: أمثلة لما تضمنه الكتاب من آراء ومسائل باطنية.

الثالثة: تفريق المؤلف بين تفسير الآيات بالتشخيص وتفسيرها على المذهب الباطني.

أولاً - مضمون الكتاب ومنهج المؤلف فيه

بناء على ما سبق من أن القول بصحة نسبة كتاب « مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار » إلى الشهرستاني هو الأظهر ؛ فإن تهمة « الميل إلى الباطنية » الموجهة إلى المؤلف تتأكد وتتوثق بهذا الكتاب ؛ لما احتواه من مسائل وآراء رافضية ، نابعة من التفسير الباطني للآيات القرآنية .

فمن خلال استعراض الكتاب نجد الأدلة الواضحة ، والبراهين الظاهرة الدالة على تأثر المؤلف التأثر الواضح ، والميل الظاهر إلى طائفة الرافضة ، حيث حشد المؤلف في التفسير أقوالاً كثيرة جداً ، وآراء كثيرة مما تقول به وتعتقده تلك الطائفة .

فالتفسير تضمن جانبين :

الأول : التفسير الظاهر وهو ما ذكره المفسرون من أهل السنة على اختلافهم ، وهذا الجانب يذكر فيه ما يتعلق بالآية من حيث اللغة ، والنحو ، والتفسير ، والمعاني .

الثاني : التفسير الباطني ومعظمه منسوب إلى آل البيت - كما زعم - حيث ضمنه أقوالاً كثيرة لأهل الرفض والتشيع ، وهذا الجانب يذكر فيه الأسرار والمعاني المتعلقة بالآية . ويأتي هذا التفسير عقب التفسير الظاهر للآية دائماً ، حيث يختم المؤلف حديثه عن الآية المفسرة بذكر تلك الأسرار . وقد أوضح المؤلف هذا المنهج في كتابه حيث قال :

« وجماعة صنفوا في التفسير ، وهم يعدون من أصحاب المعاني لا من أهل التفسير ، فنحن نخرج على الحواشي بالهمز واللغة والنحو والقراءات والتفسير والمعاني ، ثم نشير إلى الأسرار التي هي مصابيح الأبرار ، وقد سمينا الكتاب بذلك ، والله تعالى نسأل أن يعصمنا من التفسير بالرأي وتسويل النفس ووسواس الشيطان، وأن يهدينا صراطه المستقيم، صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ، وحسن أولئك رفيقًا . وإذا قلت : قال أهل القرآن ، وأصحاب الأسرار ، أو الذي شققت له أسما من معنى الآية فلا أريد به نفسي عياذا بالله ، وإنما أريد الصديقين من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله فهم الواقفون على الأسرار، وهم من المصطفين الأخيار . . » [(١)] .

وقال : « فطلبت العلم من النحو واللغة والتفسير والمعاني من أصحابها ، على ما أوردوه في الكتب نقلاً صريحًا صحيحًا من غير تصرف فيها بزيادة ونقصان ، سوى تفصيل مجمل ، أو تقصير مطول ، وعقبت كل آية بما سمعت فيها من الأسرار ، وتوسمتها من إشارات الأبرار ، ولقد مر على الخوض فيها فصولاً في علم القرآن هي مفاتيح العرفان ، وقد بلغت اثنا عشر فصلاً ، قد اقفرت عنها سائر التفاسير . وسميت التفسير بمفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار : وأستعيذ بالله السميع العليم من القول فيها برأي واستبداد ، دون رواية وإسناد ، والخوض في أسرارها ومعانيها حرامًا وإسرافًا ، دون العرض على ميزان الحق والباطل ، وإقامة الوزن بالقسط . . . » [(٢)] .

---

(١) مفاتيح الأسرار ص٣٦ .

(٢) مفاتيح الأسرار ص٤ .

ثانيًا - أمثلة لما تضمنه الكتاب من الآراء والمسائل الباطنية

ومن جملة الآراء والمسائل التي تضمنها الكتاب ما يلي :

أولا - قوله بوجود مصحف علي كما تزعم الرافضة :

ذكر المؤلف في تفسيره أمورًا خطيرة ، ودعاوي باطلة ، تتعلق - فيما يزعم - بمصحف علي - رضي الله عنه - ، وأثار شبهات حول المصحف الذي جمعه الصحابة - رضوان الله عليهم - في عهد عثمان - رضي الله عنه - ، مما يتفق مع ما تدعيه الرافضة وتزعمه ، وخلاف ما يعتقده أهل السنة والجماعة في تلك المسألة ، ويمكن إجمال ما تضمنه كلام المؤلف في تلك المسألة بالأمور التالية :

أولاً : دعوى أن عليًا هو أولى الصحابة بجمع القرآن ، وذلك لأمور :

أ - أنه كان مكلفا ومأمورًا بذلك من قبل رسول الله ﷺ .

ب - أنه اجتمعت فيه خصال تؤهله وتقدمه على غيره في ذلك، ومنها :

١ - أنه كان أعرب وأكتب الصحابة رضوان الله عليهم .

٢ - كان أقربهم إلى رسول الله ﷺ .

ثانيًا: لمز الصحابة رضوان الله عليهم خاصة ، وأهل السنة عامة ، وذلك في أمور :

أ- أنهم خاضوا في جمع القرآن من غير علم ، ومن غير رجوع إلى آل البيت ، الذين خصوا بالقرآن . بخلاف علي فقد جمعه على منهاج النص والإشارة .

ب- أنهم هجروا القرآن ولم يعملوا به ، بخلاف آل البيت منهم الحافظون له العاملون به .

جـ- أن الصحابة أجمعهم تركوا مصحف علي وردوه عليه ، ولم يقبلوه، واتخذوه مهجورا .

ثالثًا: أثار شبهات حول جمع القرآن وكتابته وذلك بإيراد الروايات الضعيفة في ذلك ، ومنها :

أ- ما روي عن عثمان أنه قال : إن فيه لحنا وستقيمه العرب .

ب- ما روي عن ابن عباس قوله : إن الكاتب كتبه وهو ناعس .

رابعًا: تأول حفظ الله تعالى للقرآن تأويلاً باطلاً .

خامسًا: ذكر دعوى خطيرة وهي : عدم استبعاد وجود نسختين للقرآن لا تختلفان اختلاف التضاد ، وكلاهما كلام الله -عز وجل- . قياسًا على التوراة والإنجيل على حد زعمه ودعواه .

وغير ذلك من الأمور والمسائل الباطلة التي تضمنها كلامه والتي تخالف نصوص الكتاب والسنة ، واعتقاد السلف - رضوان الله عليهم - .

وإليك نص كلامه حيث ذكر في الفصل الثاني كيفية جمع القرآن وأشار

إلى جمع أبي بكر ، وعثمان وذكر بعض الروايات القادحة في جمع عثمان والمنسوبة إلى علي ، وأُبيّ بن كعب ، وابن عباس، ثم قال : « ودع هذا كله كيف لاطلبوا جمع علي بن أبي طالب ، أو ما كان أكتب من زيد بن ثابت ، أو ما كان أعرب من سعيد بن العاص ، أو ما كان أقرب إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله - من الجماعة، بل تركوا بأجمعهم جمعه ، واتخذوه مهجوراً ، ونبذوه ظهريًا ، وجعلوه نسيًا منسيًا ، وهو عليه السلام لما فرغ من تجهيز رسول الله - صلى الله عليه وآله - وغسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه آلى ألاّ يرتدي بردا الجمعة حتى يجمع القرآن . إذ كان مأمورا بذلك أمرًا جزما فجمعه كما أنزل من غير تحريف وتبديل ، وزيادة ونقصان، وقد كان أشار النبي صلى الله عليه وآله إلى مواضع الترتيب والوضع ، والتقديم والتأخير . قال أبو حاتم : إنه وضع كل آية إلى جنب ما يشبهها ، ويروى عن محمد بن سيرين أنه كان كثيرًا ما يتمناه ويقول : لو صادفنا ذلك التأليف لصادفنا فيه علمًا كثيرًا . . . ويروى أنه لما فرغ من جمعه أخرجه هو وغلامه قنبر إلى الناس وهم في المسجد يحملانه ولا يقلانه وقيل إنه كان حمل بعير، وقال لهم : هذا كتاب الله كما أنزله على محمد ﷺ جمعته بين اللوحين فقالوا : ارفع مصحفك ، لا حاجة بنا إليه . فقال : والله لا ترونه بعد هذا أبدًا ، إنما كان عليّ أن أخبركم حين جمعته [1] ، فرجع به إلى بيته ، قائلا : ﴿ **يا رب إن قومي اتخذوا هذا القرآن مهجورا** ﴾ [2] ، وتركهم على ما هم عليه ، كما ترك هارون - عليه السلام - قوم أخيه موسى بعد إلقاء

(١) ذكر نحو هذه الرواية إحسان إلهي ظهير - رحمه الله - في كتابه « الشيعة والسنة » وعزاها إلى الكافي في الأصول ٢/ ٦٣٣ ط طهران ، وهذه الرواية ظاهرة البطلان ، وفيها قدح للصحابة رضوان الله عليهم، وطعن في عدالتهم .

(٢) آية رقم ٣٠ سورة الفرقان .

الحجة عليهم ، واعتذر من أخيه بقوله : ﴿ **إني خشيت أن تقول فرقت بين بني إسرائيل ولم ترقب قولي** ﴾[١] ، وبقوله : ﴿ **يا ابن أم إن القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني فلا تشمت بي الأعداء ولا تجعلني مع القوم الظالمين** ﴾[٢] .

أفترى يا أخي لو أنصفتني أن النبي صلى الله عليه وآله يوحى إليه مثل هذا القرآن ، فيتركه متفرقا في الأكتاف والأوراق ولحاء الشجر وصدور الرجال ، ولا يشير إلى من يثق به إشارة وهو يعلم أن مثل ذلك المتفرق لو لم يجمع ذهب هملاً . . . . . .[٣] ، وتفرق الناس به بعد أن أنزل سببا لجمع الناس به ، واتباع ما فيه ، وقد قال الله تعالى : ﴿ **اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلاً ما تذكرون** ﴾[٤] ، أو أشار وأمر وعرّف كيفية الترتيب من التقديم والتأخير . فمن الذي تولى ذلك على منهاج النص والإشارة ، ومن المعلوم أن الذين تولوا جمعه كيف خاضوا فيه ولم يراجعوا أهل البيت عليهم السلام في حرف ، بعد اتفاقهم على أن القرآن مخصوص بهم ، وأنهم أحد الثقلين في قول النبي - صلى الله عليه وآله - « إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي - وفي رواية أهل بيتي - ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا ، وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض »[٥] ، بلى والله إن

---

(١) آية رقم ٩٤ سورة طه .

(٢) آية رقم ١٥٠ سورة الأعراف .

(٣) كلمة لم أستطع قراءتها .

(٤) آية رقم ٣ سورة الأعراف .

(٥) ورد الحديث بعدة روايات منها ما رواه زيد بن أرقم « . . . وأنا تارك فيكم الثقلين ، أو لهما كتاب الله . . وأهل بيتي ، أذكركم الله في أهل بيتي . . » أخرجه مسلم ٤/ ١٨٧٣ ح٢٤٠٦ ، والطحاوي في مشكل الآثار ٤/ ٣٦٨ والإمام أحمد ٤/ ٣٦٦ ، وابن أبي عاصم ١٥٥٠ ، والطبراني ٥٠٢٦ .

وأخرج أحمد ٤/ ٣٧١ ، والطبري ٥٠٤٠ عن علي بن ربيعة قال : لقينا زيد بن أرقم . . . . =

. . . .

= فقلت له : أسمعت رسول الله ﷺ يقول : إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي . قال : نعم» . قال الألباني : وإسناده صحيح ، رجاله رجال الصحيح . وله شاهد عن أبي سعيد الخدري مرفوعا : « . . . . إني تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا بعدي ، الثقلين ، أحدهما أكبر من الآخر ، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترتي أهل بيتي ، ألا أنهما لن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض » أخرجه أحمد ٣/ ١٤ ، ١٧ ، ٢٦ ، ٥٩ وابن أبي عاصم ٥٥٥٣ و ١٥٥٥ والطبراني ٢٦٧٨ - ٢٦٧٩ ، قال الألباني : وهو إسناد حسن في الشواهد » ، وقد ذكر طرق هذا الحديث مع تخريجها ، وبيّن ضعف قول من ضعف الحديث ولم يصححه ثم قال : «واعلم أيها القارىء الكريم ، أن من المعروف أن الحديث مما يحتج به الشيعة ، ويلهجون بذلك كثيرًا ، حتى يتوهم بعض أهل السنة أنهم مصيبون في ذلك ، وهم جميعًا واهمون في ذلك . وبيانه من وجهين - ومما ذكره مع شيء من الاختصار - :

١ - أن المراد من الحديث بـ « عترتي » أكثر مما يريده الشيعة . . . ألا وهو أن العترة فيه هم أهل بيته ﷺ وقد جاء ذلك موضحًا في بعض طرقه كحديث « وعترتي أهل بيتي » ، وأهل بيته في الأصل هم نساؤه ﷺ . وفيهن الصديقة عائشة ، كما هو صريح قوله تعالى في سورة الأحزاب آية ٣٣ : ﴿**إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرًا**﴾ بدليل الآية التي قبلها والتي بعدها . وتخصيص الشيعة « أهل البيت » في الآية بعلي وفاطمة والحسن والحسين دون نسائه ﷺ ، من تحريفهم لآيات الله تعالى انتصارًا لأهوائهم . . . وقال التوربشتي كما في المرقاة : « ٥/ ٦٠٠ » : « عترة الرجل » : أهل بيته ، ورهطه الأدنون ، ولاستعمالهم « العترة » على أنحاء كثيرة بيّنها رسول الله ﷺ بقوله « أهل بيتي » ليعلم أنه أراد بذلك نسله وعصابته الأدنين وأزواجه » .

٢ - أن المقصود من « أهل البيت » إنما هو العلماء والصالحون منهم ، المتمسكون بالكتاب والسنة . قال الطحاوي : « العترة : هم أهل بيته ﷺ الذين هم على دينه ، وعلى التمسك بأمره » وذكر نحوه الشيخ علي القاريء ، ثم استظهر أن الوجه في تخصيص أهل البيت بالذكر ما أفاده بقوله : « إن أهل البيت غالبًا يكونون أعرف بصاحب البيت وأحواله ، فالمراد بهم أهل العلم منهم المطلعون على سيرته الواقفون على طريقته ، العارفون بحكمه وحكمته ، وبهذا يصلح أن يكون مقابلاً لكتاب الله سبحانه وتعالى كما قال : ﴿ **ويعلمهم الكتاب والحكمة** ﴾ . قال الألباني ومثله قوله تعالى في خطاب أزواجه ﷺ ﴿ **واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة** ﴾ فتبين أن المراد بـ « أهل البيت » المتمسكين منهم بسنته ﷺ فتكون هي المقصود بالذات في الحديث ، ولذلك جعلها أحد « الثقلين » في حديث زيد بن أرقم مقابل للثقل الأول وهو القرآن ، وهو ما =

القرآن محفوظ لقـــوله تعال : ﴿ **إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون** ﴾ (١)، وإنها حفظة تحفظ أهل البيت ، فإنهما لا يفترقان قط ، فلا وصل القول ينقطع ؛ لقوله تعالى : ﴿ **ولقد وصَّلنا لهم القول** ﴾ (٢) ، ولا جمع الثقلين يفترق ؛ لقوله تعالى : ﴿ **إن علينا جمعه وقرآنه** ﴾ (٣) ، فنسخه إن كانت عند قوم مهجورة فهي بحمد الله عند قوم محفوظة مستورة ، بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ ، ولم ينقل عنه عليه السلام إنكار على ما جمعه للصحابة رضوان الله عليهم ، لا كما قال عثمان : أرى فيه لحنًا وستقيمه العرب . ولا كما قال ابن عباس : « إن الكاتب كتبه وهو ناعس » (٤)، بل كان يقرأ

= يشير إليه قول ابن الأثير في النهاية : « سماهم « ثقلين » لأن الأخذ بهما « يعني الكتاب والسنة » والعمل بهما ثقيل ، ويقال لكل خطير ونفيس : « ثقل » ، فسماهما « ثقلين » إعظامًا لقدرهما وتفخيمًا لشأنهما » . . . . وهذا الحديث شاهد قوي لما في الموطأ بلفظ « تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنة رسوله » وهو في المشكاة [١٨٦] . انظر : سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤/ ٣٥٥ - ٣٦١ .

وقد ألف د. علي أحمد السالوس كتاب سماه « حديث الثقلين ، وفقهه » . ، وقد ضعف فيه هذه الرواية . وقد أورد هذه الرواية أيضا صاحب كتابًا المراجعات رقم ٨ ، انظر البينات ص٤٣ وما بعدها ، وانظر منهاج السنة ٧/ ٣٩٣- ٣٩٧ .

(١) آية رقم ٩ سورة الحجر .

(٢) آية رقم ٥١ سورة القصص .

(٣) آية رقم ١٧ سورة القيامة .

(٤) وقد ذكر هذه الشبهات د. عبد الصبور شاهين في كتابه « تاريخ القرآن » ورد عليها ، ومن جملة ما ذكره في نقد ما روى عن عثمان قول أبي عمرو الداني : « هذا الخبر عندنا لا يقوم بمثله حجة ، ولا يصح به دليل من جهتين : إحداهما : أنه مع تخليط في إسناده ، واضطراب في ألفاظه ، مرسل ؛ لأن ابن يعمر ، وعكرمة ؛ لم يسمعا من عثمان شيئا ، ولا رأياه ، وأيضًا فإن ظاهر ألفاظه ينفي وروده عن عثمان - رضي الله عنه - لما فيه من الطعن عليه ، مع محله من الدين ، ومكانه في الإسلام ، وشدة اجتهاده في بذل النصيحة ، وإهتباله بما فيه الصلاح للأمة ، فغير متمكن أن يتولى لهم جمع المصحف مع سائر الصحابة الأخيار الأتقياء الأبرار نظراً لهم ليرتفع=

من المصحف ويكتب بخطه من الإمام ، وكذلك الأئمة من ولده - عليه السلام - يتلون الكتاب على ما يتلون ، ويعلمون أولادهم كذلك ، والله تعالى أكرم وأمجد من أن يدع كتابه الكريم المجيد على لحن حتى تقيمه العرب ، بل له عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون ، ولا يستبعد أن يكون لكتابه المنزل نسختان لا تختلفان اختلاف التضاد ، وكلاهما كلام الله عز وجل ، أليس التوراة كتبها بيده كما ورد به الخبر ، وعنها نسخة في الألواح وهي عند الخاصة من أولاد هارون عليه السلام ، ومع أن اليهود حرفوا الكلم عن مواضعه لم تخرج التوراة عن حرف كلام الله ، وأنت تقرأ في القرآن كيف عظمها ، وأخبر أنها هدى ونور يحكم بها النبيون . وكذلك الإنجيل كتاب الله وهو أربع نسخ جمعها أربعة رجال من الحواريين وفيها من الاختلاف ما لا يحصى ، فليس هي بكليتها كلام الله تعالى وحيا ، بل هي كبعض القرآن من تفسير المفسرين أوردها يوحنا وماروس ولوقا ومتى ، بل فيها فصول هي وحي من الله تعالى، ومع ذلك ذكرها الله تعالى في القرآن على تبجيل وتعظيم قال : ﴿**ومصدقا لما بين يدي من الإنجيل**﴾ [1] ، فالقرآن الذي بين أظهرنا كلام الله بين الدفتين محفوظ بحفظ الله عن التغيير والتبديل ، واللحن والخط ، فلا كاتبه ناعس ، ولا تاليه لاحن ، وله قوم يتلونه حق تلاوته ، ويعرفونه بتأويله وتنزيله ،

= الاختلاف في القرآن بينهم ، ثم يترك لهم فيه مع ذلك لحنًا وخطأ يتولى تغييره من يأتي بعده ، ممن لا شك أنه لا يدرك مداه ، ولا يبلغ غايته ولا غاية من شاهده ، هذا ما لا يجوز لقائل أن يقوله ، ولا يحل لأحد أن يعتقده » ثم ذكر معنىً صحيحًا للرواية على فرض التسليم بصحتها . انظر : المقنع في معرفة رسوم مصاحف أهل الأمصار ص١١٥ - ١١٦ ، وتاريخ القرآن ص١١٨ - ١١٩ ، وانظر تفسير القرطبي ٦/ ١٤ - ١٥ .

(١) وهذا وهم من المؤلف ، فالآية لم ترد بهذا اللفظ ، وإنما هي « من التوراة » وليس « من الإنجيل » .

وينفـون عنه زيـغ الزائغين ، وانتـحـال المبطلين ، **﴿ والراسـخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا ومـا يذكر إلا أولوا الألباب ...[١] ﴾** [٢] ، وكما نلحظ أن آخر الكلام يناقض أوله ، إلا أن يقصد بهذا القرآن النسخة التي يزعم أنها لدى آل البيت فعلى هذا يستقيم الكلام ويزول التناقض . وهذا هو الأظهر ؛ إذ إنه يصف آل البيت في هذا الكتاب بقوله : (الذين يتلونه حق تلاوته) ، (الذين يعرفون تأويله وتنزيله . . .) ونحو ذلك .

ثانيًا – زعمه اختصاص آل البيت بشيء من العلوم :

ومن المسائل التي تضمنها تفسيره – التي تخالف ما عليه أهل السنة والجماعة – زعمه بأن آل البيت قد خصوا بشيء من العلوم دون سائر الناس، ومن ذلك علم القرآن .

فهو – على حد زعمه – خاص بهم لا يمكن لأحد علمه ومعرفته إلا عن طريقهم . وزعم أن هذا الأمر موضع اتفاق بين الصحابة كلهم – رضوان الله عليهم – وقد ذكر مثالين يدلان على أن إتقان التفسير يكون بواسطتهم وهما :

(١) ابن عباس – رضي الله عنهما – فعلمه بالتفسير – كان لتتلمذه على علي – رضي الله عنه – ، الذي فقهه في الدين وعلمه التأويل .

(٢) المؤلف نفسه حيث حصل له علم التفسير بدعاء الله تعالى وتوسله بهم .

وقد تأول بعض الآيات تأويلاً باطلاً يتفق مع ما تعتقده الرافضة ، وفي

---

(١) آية رقم ٧ من سورة آل عمران .

(٢) مفاتيح الأسرار . . . ص٩ – ١١ .

ذلك يقول :

« وخص الكتاب بحملة من عترته الطاهرة ، ونقلة من أصحابه الزاكية الزاهرة ، يتلونه حق تلاوته ويدرسونه حق دراسته ، فالقرآن يزكيه وهم ورثته وهم أحد الثقلين ، وبهم مجمع البحرين ، ولهم قاب قوسين ، وعندهم علم الكونين والعالمون ، وكما كانت الملائكة - عليهم السلام - معقبات له من بين يديه ومن خلفه تنزيلاً ، كذلك كانت الأئمة الهادية والعلماء الصادقة معقبات له من بين يديه ومن خلفه تفسيرًا وتأويلاً ﴿ **إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون** ﴾ [١] ، فتنزيل الذكر بالملائكة المعقبات ، وحفظ الذكر بالعلماء الذين يعرفون تنزيله وتأويله ، ومحكمه ومتشابهه وناسخه ومنسوخه . . . ولقد كانت الصحابة رضي الله عنهم متفقين على أن علم القرآن مخصوص بأهل البيت عليهم السلام إن كانوا يسألون على ابن أبي طالب - رضي الله عنه - « أخصصتم أهل البيت دوننا بشيء سوى القرآن . وكان يقول : لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ، إلا بما في قراب سيفي . . » [٢] ، هذا الخبر فاستثنى القرآن بالتخصيص دليل على إجماعهم

(١) آية رقم ٩ سورة الحجر .

(٢) الحديث ثابت بغير هذه الرواية التي تدل على تخصيص آل البيت بالقرآن دون سائر الصحابة : وإنما دلت الروايات الصحيحة الثابتة أن آل البيت لم يخصوا بشيء ، إلا فهمًا أعطيه رجل مسلم، وما في صحيفة علي . فمن ذلك ما رواه البخاري في صحيحه في تسعة مواضع ، منها : ما رواه عن أبي جحيفة قال : « قلت لعلي : هل عندكم كتاب ؟ قال : لا إلا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم أو ما في الصحيفة . . . . » الفتح ١/ ٢٤٦ وفي رواية « هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله ؟ قال : لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما أعلمه إلا فهمًا يعطيه الله رجلاً في القرآن وما في هذه الصحيفة . . » الفتح ٦/ ١٨٩٣ ، وفي رواية « هل عندكم شيء ما ليس في القرآن ؟ وقال مرة : ما ليس عند الناس " فقال : والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما في القرآن ، إلا فهما يعطي رجل في كتابه ، وما في الصحيفة . . » الفتح ١١/ ٢٥٦ ، =

بأن القرآن وعلم تنزيله وتأويله مخصوص بهم ولقد كان حبر الأمة عبد الله ابن عباس - رضي الله عنه - مصدر تفسير جميع المفسرين ، وقد دعا له رسول الله - صلى الله عليه وآله - بأن قال : « اللهم فقهه في الدين ، وعلمه التأويل »[١] . فتلمذ لعلي - رضي الله عنه - حتى فقهه في الدين وعلمه التأويل »[٢] ، وفي موضع آخر قال : « وقد قيل ليس شيء بأبعد من عقول الرجال من تفسير القرآن ، اللهم إلا رجالاً يؤتيهم الله فهما في القرآن ، هم أوتاد للأرض ، وأمان أهلها ، وورثة الأنبياء ، وأحد الثقلين ، وصفوة الكونين والعالمين ، أولئك آل الله وخاصته وحزبه ومعادن حكمته ، والحكام على خليقته ، نسأل الله تعالى أن يجعلنا بهم متمسكين ، ولهم سامعين مطيعين ، وفي رضاهم ساعين مجتهدين ، وعندهم بالخير مذكورين ، وعلى ولايتهم مقيمين أبد الآبدين آمين رب العالمين »[٣] .

وقال في موضع آخر : « ومن ذا الذي يقدر على الوقوف على هذه

= فهذه الروايات تدل على أن آل البيت لم يخصوا بشيء من الوحي ، ولم يكن القرآن خاصًا بهم، بل رواية مسلم صريحة في هذا ، حيث روى مسلم عن أبي الطفيل قال : سئل علي : أخصكم رسول الله ﷺ بشيء ؟ : فقال : ما خصنا رسول الله ﷺ بشيء لم يعم به الناس كافة إلا ما كان في قراب سيفي هذا . . . الحديث ٣/ ١٥٦٧ ح ١٩٧٨ فهذه الرواية مناقضة لما ذهب إليه المؤلف مما يدل على بطلان دعواه وفسادها .

(١) حديث ابن عباس رواه أحمد ١/ ٣٦٦ ، ٣١٤ ، ٣٢٨ ، ٣٣٥ ، والطبراني في الكبير ١٠/ ٣٢٠ ح ١٠٦١٤ ، ١٠/ ٢٩٣ ح ١٠٥٨٧ ، ورواه في الصغير ١/ ١٩٧ ، والحاكم في المستدرك ٣/ ٥٣٤ وصححه ، ووافقه الذهبي ، وذكره صاحب مجمع الزوائد ، وقال : رجالهما رجال الصحيح ، وقال محقق السير ٣/ ٣٣٧ : إسناده صحيح .

أما ما ذكره المؤلف من تتلمذ ابن عباس على علي : فالثابت عنه أنه روى عنه كما روى عن غيره من الصحابة كعمر ، وأبيٍّ بن كعب ، وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم من الصحابة .

(٢) مفاتيح الأسرار ص٢ ، ٣ .

(٣) مفاتيح الأسرار ص٣٠ .

الأسرار دون هداية من أهل القرآن ، الذين هم أهل الله وخاصته عليهم السلام ، أو يجسر على إيرادها في الكتب دون إجازة واذن منهم ، لكني لما خصصت بالدعاء المأثور « اللهم انفعنا بما علمتنا ، وعلمنا ما تنفعنا به بحق المصطفين من عبادك » ؛ وجدت من نفسي قوة الهداية إلى كلام النبوة ، وعرفت لسان الرسالة ؛ فاهتديت منها إلى أسرار كلمات في القرآن المجيد دون أن أفسر القرآن برأي ، واستعذت بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ، حتى لا يقع في خاطري ولا يجري على قلمي ما اتبوأ[١] مقعدي من النار ، أعاذنا الله - عز وجل - من النار وسعيرها ، وحفظنا عن الزيغ والزلل في تأويل آيات القرآن وتفسيرها . . »[٢] .

ثالثًا - قوله بالوصية والإمامة :

تحدث المؤلف عن الوصية والإمامة في تفسيره وعدّ الوصية في منزلة النبوة من حيث الإقرار والتصديق بها ، فكما أن من لم يؤمن ويصدق بنبوة محمد ﷺ فهو كافر لا ينفعه إقراره وإيمانه بالله - عز وجل - وحده .

كذلك من لم يقر بالوصية ويؤمن بها ، فهو كافر - بزعم المؤلف - لا ينفعه إقراره بالنبوة ، فالإيمان بالوصية - في نظره - مرتبط بالإيمان بالنبوة كارتباط الإيمان بالنبوة بالإيمان بالله عز وجل . بل كأنه يرى أن الوصية والإمامة جزءان متمان للنبوة ، فالدعوة إلى الله - عز وجل - وهي الرسالة التي بعث الأنبياء من أجلها - على حد زعمه - لها مراتب ثلاث ، وتلك المراتب مقدرة على الثلاثة وهم النبي والوصي والإمام ، ولكل واحد منهم مرتبة وعمل يخصه ، وقد تجتمع الثلاث سواء في الزمن أو في الأشخاص،

---

(١) هكذا في الأصل ، وإضافة (به) أظهر .

(٢) مفاتيح الأسرار ص٦٧ .

وقد تفترق سواء في الزمن أو الأشخاص أيضًا . ونص كلامه في ذلك هو :

« وسر آخر كما أن من أقرّ بالتوحيد ولم يقرّ بالنبوة ، أعني من قال لا إله إلا الله ، ولم يقل : محمد رسول الله ؛ فقد ارتد على عقبه كافرًا ولم ينفعه إقراره بالتوحيد ، كذلك من أقرّ بالنبوة ، وقال : محمد رسول الله ولم يقرّ بشريعته ووصيته بعده ؛ فقد ارتد على عقبه كافرا . . »[١] ، وقال في موضع آخر : « وسر آخر إن مراتب الدعوة إلى الله تعالى مقصورة على ثلاث مراتب : التلاوة ، والتزكية ، والتعليم ، ومقدرة على مراتب أصحاب المراتب الثلاث ، كل عمل على شخص ، النبوة والوصية والإمامة ، ومرتبة على أعمال الأشخاص الثلاثة ولكل شخص عمل : الدعوة ، الكسر ، التربية ، وربما تجتمع الخصال الثلاث في شخص ، فيدعو الناس بالتلاوة ، ويكسر مذاهبهم عليهم بالتزكية ، وتربيتهم بتعليم الكتاب والحكمة ، وربما تكون الخصال في ثلاثة أشخاص في زمان واحد ، وربما يكون الأشخاص الثلاثة في أزمنة ثلاث ، ولكل مقام مقال ، ولكل عمل رجال . . »[٢] ، وقد تقدم فيما سبق بعض كلامه في الوصية والإمامة سواء في التفسير أو في الملل[٣] .

رابعًا – القول بتقديم علي – رضي الله عنه – على غيره من الصحابة ، وأنه أحق بالإمامة منهم :

ذكر المؤلف في هذه المسألة أمورًا عجيبة ، وآراء رافضية واضحة ، وقدح في الصحابة جميعًا – رضوان الله عليهم – ، بل ليس الصحابة فقط ،

---

(١) مفاتيح الأسرار ص٤٤٨ .

(٢) المصدر السابق ص٤٩٩ .

(٣) انظر : ص١٤٨ – ١٥٠ من هذا البحث .

بل الأمة جمعاء . كما ذكر تشبيهات باطلة . وتفاسير باطنية . حيث شبه تفضيل علي وتميزه على غيره بتفضيل جهة القبلة وتميزها عن غيرها من الجهات ، فمع أن الجهات كلها متساوية من جانب فأينما يولي المرء وجهه فثم وجه الله ، إلا أن جهة المسجد الحرام فاضلة بكونها الجهة التي تستقبل في الصلاة ، كذلك علي رضي الله عنه - بزعم المؤلف - مع أنه كسائر الصحابة إلا أنه فاضلهم بكونه أعلمهم ، وأنه الإمام المقدم عليهم ، ويقول المؤلف في هذا : « وسر آخر تعيين جهة للقبلة ، كتعين شخص للإمامة ، وكما كانت الجهات متساوية بوجه ، ومتفاضلة بوجه ، كذلك الأشخاص متساوية بوجه ومتفاضلة من وجه ، فمن حيث كون الجهات متساوية **﴿فأينما تولوا فثم وجه الله﴾** [1] ، ومن حيث كون الجهات متفاضلة **﴿ فول وجهك شطر المسجد الحرام﴾** [2] ، كذلك من حيث كون الأشخاص متساوية « اقتلوني فلست بخيركم » ومن حيث كون الأشخاص متفاضلة «سلوني عما تحت الخضراء ، وفوق الغبراء ، لقد علموا أن محلي منها محل القطب من الرحا » [3] .

كذلك شبّه - المؤلف - الصحابة وسائر الأمة بالنسبة لموقفهم تجاه إمامة علي - رضي الله عنه - بموقف بني إسرائيل من دخول بيت المقدس . فقد ذكر في ذلك ما يلي :

أ - زعم أن الله - عز وجل - كما عاقب بني إسرائيل بالتية لامتناعهم من دخول بيت المقدس ، فقد عاقب هذه الأمة بالحيرة في الدين بسبب

---

(١) آية رقم ١٥ سورة البقرة .

(٢) آية رقم ١٤٤ سورة البقرة .

(٣) مفاتيح الأسرار ص ٥٣٠ .

امتناعهم عن تقديم علي - رضي الله عنه - ، وإعطائه الإمامة .

ب - زعم أن فقدان البراهين والبينات وعدم إدراك حجج الله وآياته كان بسبب امتناع الصحابة عن تقديم عليّ وجعله المقدم فيهم ، وعدم الامتثال والطاعة للأمر بذلك .

جـ - ذكر أن بني إسرائيل كانوا أحسن حالاً وأخف عقابًا من هذه الأمة لأن جرمهم - بزعمه - أخف من جرم هذه الأمة ، فعقوبة بني إسرائيل كانت أربعين سنة ، وأما عقوبة هذه الأمة فهي استمرت أكثر من أربعمائة سنة - وهو زمن المؤلف - .

د - أشار إلى أن الحيرة خففت عن هذه الأمة ، والعقوبة هونت عنها ، إذ لم ترفع الشريعة عنهم مطلقا ، ومُنَّ عليهم بالتنزيل والتأويل مع عدم استحقاقهم ذلك ؛ كان ذلك كله بسبب وجود جماعة من أهل الحق المخلصين - بزعمه - بينهم ، فابتلوا ببلاء المجرمين ، فخفف العقاب من أجلهم ، فأصبح أولئك المجرمون متمتعين بكرامة هؤلاء ، ومتنعمين بنعمتهم .

وفي ذلك يقول المؤلف : « قال الذين وقاهم الله تعالى عذاب التيه : إن التيه في بني إسرائيل كالحيرة الواقعة في هذه الأمة ، من امتناعهم دخول بيت المقدس ، مقدس النبوة من باب حطة ، وقد قيل لهم : ادخلوا الباب سجدا سامعين مطيعين ، وقد سمعت في الأخبار : « علي باب حطة » [١] ،

---

(١) رواه الدارقطني في الأفراد عن ابن عباس مرفوعًا ولفظه « علي باب حطة ، من دخل منه كان مؤمنًا ، ومن خرج منه كان كافرًا » انظر كنز العمال ١١/ ٦٠٣ح ٣٢٩/١٠ وقد عقّب الزعبي على الموسوي صاحب كتاب المراجعات عند عزوه هذا الحديث إلى الدارقطني في الأفراد وأحال القارئ إلى الكنز ٦/ ١٥٣ح٢٥٢٨ عقّب الزعبي بقوله : « حديث موضوع ، لا =

« وأنا مدينة العلم وعلى بابها »[1] . فجماعة قالوا : إنا لن ندخلها أبدًا ، وجماعة دخلوا البيت لا من بابه ، وجماعة هدموا الباب وقتلوا باب الأبواب ، فانسدت عليهم الطرق ، وتاهوا في سبيل الله ، وتحيروا في دين الله ، حتى أظلمت عليهم حجج الله وآياته ، وفقدت لديهم براهينه وبيناته ، وقد كان التيه لبني إسرائيل أربعين سنة ، وكان التيه في هذه الأمة قد زاد على أربعمائة سنة ، لأن الجرم ها هنا أعظم ، ومن هدم الأبواب أظلمت عليه الأسباب ، ولكن قد أظلهم الله بغمام الشريعة ظاهرًا حتى عاشوا بها ، ومنَّ عليهم بالمن والسلوى - أعني التنزيل والتأويل - وفتح لهم من الحجر بضرب العصا اثنتي عشرة عينًا ، قد علم كل أناس مشربهم ، وذلك نعمة من الله تعالى لا يستحقونها إلا بكون جماعة من أهل الحق ممتحنين بالتيه لموافقتهم ، مبتلين ببلائهم ، كما كانت أحوال بني إسرائيل ، فإن المجرمين ما استوجبوا أن ينزل عليهم المن والسلوى ، وأن يظلهم الغمام وأن يسقيهم موسى من الحجر ، لكن المخلصين كانوا فيما بينهم مبتلين

= يعرفه أحد من أئمة الحديث ، ولم يخرجوه في شيء من كتبهم ، وقد كذب هذا الرافضي في عزوه الحديث إلى كنز العمال ، إذ تتبعت أحاديث الكنز فلم أجد لهذا الحديث أصلا » !! . والحق أن هذا الحديث رواه الدارقطني كما تقدم . انظر البينات في الرد على أباطيل المراجعات ٢/ ١٠٧ ، ١١٦ .

(١) رواه الحاكم ٣/ ١٢٢٦ عن ابن عباس مرفوعًا ولفظه « أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد المدينة فليأت الباب » والخطيب ٤/ ٣٤٨ ، ٧/ ٤٧٣ ، ١١/ ٨ والطبراني في الكبير ١١/ ٦٦ح ١٦٠٦١ وابن عدي ١/ ١٩٣ عن جابر والعقيلي ٣/ ١٥٠ ، والترمذي ٥/ ٥٩٦ بلفظ « أنا دار الحكمة وعلي بابها » والحديث صححه الحاكم ، وحسنه ابن حجر وأبو سعيد العلائي ، قال البخاري : ليس له وجه صحيح ، وقال ابن تيمية والذهبي وابن دقيق ، وابن الجوزي ، والشوكاني والمعلمي، والألباني : موضوع . انظر : الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص٣٤٨ - ٣٥٤ ، اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١/ ٣٢٨ - ٣٣٦ ، كشف الخفاء ص٢٠٣ - ٢٠٥ ، الأسرار المرفوعة ص١٣٨ أحاديث القصاص ص١٥ ، ضعيف الجامع الصغير ٢/ ١٣ .

ببلائهم وكان المجرمون متمتعين بكرامتهم متنعمين بنعمتهم حتى يقضي الكتاب أجله ، ويمتاز كل فريق عن فريق ، وقيل امتازوا اليوم أيها المجرمون. . . » [١] .

خامسًا – تفسيره للآيات تفسيرًا باطنيًا :

ومن الآراء والأفكار الباطنية التي تضمنها تفسير المؤلف : تفسيره الآيات تفسيرًا باطلاً ، وهو نوع من التفسير الباطني ، سماه المؤلف بـ «تشخيص الآيات » وهو جعل كل شعيرة أو سنة في الإسلام في مقابل رجل أو ولي من المسلمين ، من غير إسقاط حكم تلك الشعيرة أو السنة ، وقد قرر المؤلف هذا التفسير في كتابه ، وعممه على ألفاظ القرآن العامة كلها ، وبيّن إغفال كثير من العلماء له، وأشار إلى منزلته وأهميته وخصوصيته حيث قال : « وما من لفظ عام في القرآن إلا وقد دخله التخصيص وما من تخصيص إلا وقد قارنه التشخيص . . . وأما تشخيص المخصوصات فمما أغفلها كثير من أهل العلم ، فإن الناس قد خصص بالمكلفين ، وقد شخص بجماعة مخصوصين ﴿ **ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس** ﴾ [٢] ، والتكليف بالإفاضة على أناس مخصوصين ، ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس ، وهم قوم غير أولئك المكلفين ، هم الهداة المهديون ، فتخصص منهم شخص واحد هو الناس ﴿ **أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله** ﴾ [٣] ، قيل في التفسير هو محمد – صلى الله عليه وآله – ، وذلك هو تشخيص الخاص ، ونسبته إلى الأشخاص نسبة الخصوص إلى

(١) مفاتيح الأسرار ص٣١٨ – ٣١٩ .

(٢) آية رقم ١٩٩ سورة البقرة .

(٣) آية رقم ٥٤ سورة النساء .

العموم . . . وسيأتي في التفسير إشارات إلى أسرار العموم والخصوص ، وكيفية إضافة الخير والشر إلى القدر إضافة العموم والخصوص ، وذلك هو العلم المكنون والسر المدفون ، لا يعلمها إلا العالمون . . » [١] .

ونلحظ أن هذا التفسير أو التشخيص معظمه إن لم يكن كله يتعلق بالوصية والإمامة ومحاولة إبراز أهميتهما والتأكيد على العناية بهما ، والسعي في رفع شأنهما ، ومقارنتهما بالنبوة والرسالة ، مع التهويل من عدم العناية بهما ، أو التقليل من أهميتهما بزعم أن ذلك يستوجب عقابا ، ويحط من قدر فاعله . وإليك بعض الأمثلة لهذا التفسير :

أ – تشخيص الحج والعمرة بالنبى والوصي ، والصفا والمروءة برجل وامرأة هما زوجان :

قال المؤلف : « قال العارفون . . . : مامن شعيرة من شعائر الإسلام إلا وهي سنة من سنن أنبيائه وأوليائه عليهم السلام . وما من سنة وشعيرة إلا وهي في مقابلة رجل من رجاله ، وشخص من أوليائه ، فالكعبة والطواف بها في مقابلة رجل . والحج والعمرة في مقابلة رجل أورجلين ، كالنبي والوصي . والصفا والمروة من شعائر الله ، أي من أعلام دينه ، على رجل وامرأة هما زوجان ، فمن حج البيت في مقابلة النبي ، واعتمر في مقابلة الوصي ، فلا جناح عليه أن يطوف بالصما والمروة ، في مقابلة شخصين آخرين من أشخاص ولايته . وما من مشعر من مشاعر الحرم إلا وهي شعيرة وعلامة على سر دفين ، فيكون الطواف والسعي والوقوف بعرفات والرمي وأعمال الحج كلها على خلاف المعقول ، وهي بأسرها إذا

---

(٤) مفاتيح الأسرار ص ٣٩ – ٤٠ .

ربطت بأشخاص فهي أعمال أشخاص وأعمالهم أشخاص فهي المعقولات حقًا ، والمحسوسات حقيقة وصدقًا . . » [١]

ب - تشخيص أركان الحج برجل من الرجال الأقطاب بعماله وأعوانه :

وقال في موضع آخر : « وسر آخر الحج بأركانه يضاهي رجلاً من الرجال الأقطاب بعماله وأعوانه ، وفرق بين قولنا : الحج والعمرة رجل ، وبين قولنا : الحج والعمرة يضاهيان رجلين ، كما أن الصلاة والصوم والزكاة تضاهي رجالاً ، وهي من باب تشخيص الأعمال بالأشخاص ، كما قال : - عليه السلام - : « وإن عمر لحسنة من حسنات أبي بكر » فعلى ذلك الرفث والفسوق والجدال رجال تشخصوا بامتثال هذه الخصال وجب تطهير الحج بالتحصن منهم ، كما وجب تطهير الحج بالفعل من خصالهم ، فمن غلب عليه الرفث في القول والفعل فهو الرفث ، ومن غلب عليه الفسوق والمروق عن طاعة أولي الأمر فهو الفسوق ، ومن غلب عليه المجادلة والمخاطبة والمماراة فهو الجدال ، وكما وجب نفي تلك الخصال عن الحج كذلك وجب نفي أولئك الرجال عن الحج . وذم الخصال الثلاث بإثبات أضدادها من الصدق والأمانة وترك ما لا يعنيه ، كما قال - صلى الله عليه وآله - : « المؤمن على ثلاث خصال : صدق الحديث ، وأداء الأمانة ، وترك ما لا يعنيه » [٢] ، فإذا صدق في الحديث فلا رفث ، وإذا أدى الأمانة فلا فسوق ، وإذا ترك ما لا يعنيه فلا جدال . ولهذه الخصال أشخاص ، ولتلك أشخاص ، وتزودوا

---

(١) مفاتيح الأسرار ص٥٥٥ .

(٢) لم أجد من خرجه بهذا اللفظ .

فمتزود خيراً ، ومتزود شراً . . » (١) .

جـ - تشخيص عرفات بالنبوة ، والمشعر الحرام بالولاية :

يقول المؤلف في هذا : « وسر آخر في ذكر الله في المشعر الحرام ﴿**واذكروه كما هداكم**﴾ (٢) الذكر قد يكون باللسان بالتحميد والثناء ، والذكر قد يكون بالقلب وهو أن يذكر شيئا قد نسيه ، والناس قد فطروا على المعرفة فأنساهم الشيطان ذكر الفطــــرة ، فردهم الله تعالى بهداية الأنبياء إلى الفطرة ، ﴿ **وذكّر فإن الذكرى تنفع المؤمنين** (٣) ﴾ وكما هداكم إلى الفطرة بتوسط الأنبياء - عليهم السلام - ، فاذكروه عند المشعر الحرام بتوسط الأولياء - عليهم السلام - فإن المشعر الحرام تلو عرفات، كما أن الولي تلو النبي ، والولاية تلو النبوة ، ولما كانت عرفات تضاهي النبوة ، فالمشعر الحرام يضاهي الولاية ، وذكر الله على الهداية بهما وعندهما على وتيرة واحدة . . . » (٤) .

د - تشخيص الجمع بين صلاتي الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء بالنبي صاحب التنزيل والولي صاحب التأويل ، وكذا الوقوف بعرفات والمبيت بمزدلفة :

قال المؤلف : « وسر آخر في المبيت بالمزدلفة ، والجمع بين صلاتي الظهر والعصر بعرفات ، والجمع بين صلاتي المغرب والعشاء بالمزدلفة ، وتحريم الإفاضة قبل غروب الشمس من عرفات ، وقبل طلوع الشمس من

(١) مفاتيح الأسرار ٦٦١ ، ٦٦٢ .

(٢) آية رقم ١٩٨ سورة البقرة .

(٣) آية رقم ٥٥ سورة الذاريات .

(٤) مفاتيح الأسرار : ٦٦٧ .

المشعر ، ورمي الجمار على الجمرات لما كان الجمع بين التنزيل والتأويل في أول الزمان صادرا عن شخصين مزدوجين ازدواجًا روحانيًا كالنبي والوصي ؛ كان الجمع بين صلاتي الظهر والعصر بعرفات كاجتماع آدم وحواء - عليها السلام - بعرفات ، واجتماع إبراهيم وإسماعيل - عليهما السلام - بها ، واجتماع هاجر وإسماعيل أو إبراهيم وهاجر ، وبالجملة الظهر صلاة النبي خاصة ، والعصر صلاة الوصي خاصة ، والجمع جمع بين صاحب التنزيل وصاحب التأويل ، وكذلك المبيت بالمزدلفة تزدلف بالشخصين وتبيت عندهما وهو المقام بين الموقف بعرفات وبين الموقف بالمشعر الحرام يزدلف بين الموضعين ، ويجمع بين الصلاتين المغرب والعشاء ، ويجمع بين الموقفين ويدفع بالإفاضة عن الموضعين بعد غروب الشمس ، وقبل طلوعها على سنة إبراهيم وإسماعيل - عليهما السلام - وهما النبي والوصي ، صاحب التنزيل وصاحب التأويل ، فالموقفان كالشخصين ، والصلاتان كالشخصين ، وصاحب التنزيل لا يندفع إلا بعد غروب الشمس فإن النهار ، محال التنزيل المكشوف ، وصاحب التأويل لا يندفع إلا قبل طلوع الشمس ، فإن الليل محال التأويل المستور . . . »[1] .

ثالثًا - تفريق المؤلف بين تفسير الآيات بالتشخيص وبين تفسيرها على المذهب الباطني :

ومما ينبغي أن ينتبه إليه أن المؤلف وإن ذهب إلى تفسير الآيات تفسيرًا باطنيًا وتشخيصها بالأشخاص ، إلا أنه يفرق بين ما ذهب إليه وبين ما ذهبت إليه الفرقة الباطنية من حمل الأوامر والنواهي والواجبات والفرائض على

---

(١) مفاتيح الأسرار ص٦٦٧ - ٦٦٨ .

معرفة الرجال والأشخاص ، وتفسير الآيات على ذلك ، بل المؤلف عاب هذا المنهج وانتقد القائلين به في عدة مواضع من هذا الكتاب نفسه ، ومن ذلك ما يلي : فبعد أن ذكر شروط التفسير قال : « ورعاية هذه الشروط في تفسير الآيات المتشابهة وتأويلها عسر جدًا ، ولا يكاد يفي بذلك أكثر المفسرين ، فإنك تجد التفاسير كلها مبنية على المذاهب المحللة ، فالقدري يفسر آيات القدر على ما يوافق مذهبه . والأشعري على ما يوافق مذهبه . والمشبهي يتمسك بالظاهر ويقول : الظاهر معي والتأويل مظنون وإني لا أترك ظاهر اللفظ بأمر مظنون ، وغايتي أن أقول لا أعدل عن الظاهر ولا أعول على التأويل . والمعطل يترك الظاهر ويتأول العبادات كلها على رجال ، والمحظورات على رجال ، والدين معرفة ذلك الرجل . وقد تبرأ منهم الصادق جعفر بن محمد عليه السلام . . »[1] . وقال « . . . وقد كتب إليه - إي إلى الصادق- أن قومًا من شيعته قالوا : إن الصلاة رجل ، والصوم رجل ، والزكاة رجل ، والحج رجل ، فمن عرف ذلك الرجل فقد صلى وصام وزكى وحج ، وكذلك تأولوا المحارم على أشخاص . فقال : من كان يدين الله بهذه الصفة التي سألت عنها فهو عندي مشرك بيّن الشرك . واعلم أن هؤلاء القوم سمعوا ما لم يقفوا على حقيقته ، ولم يعرفوا حدوده ، فوضعوا حدود تلك الأشياء مقايسة برأيهم ، ومنتهى عقولهم ، ولم يضعوها على حدود ما أمروا به ، تكذيبًا وافتراء على الله وعلى رسوله . . . والله تعالى لم يبعث نبيًا يدعو إلى معرفة ليس فيها طاعة ، وإنما يقبل الله - عز وجل - العمل من العباد بالفرائض التي افترضها عليهم ، بعد معرفة من جاء بها من عنده . فأول ذلك معرفة من دعا إليه وهو الله

---

(١) المصدر السابق ص٥٠ - ٥١ .

الذي لا إله إلا هو وتوحيده والإقرار بربوبيته ، ومعرفة الرسول الذي بلغ عنه وقبول ما جاء به ، ثم معرفة الأئمة بعد الرسل الذين افترض طاعتهم في كل عصر وزمان على أهله ، ثم العمل بما افترض الله - عز وجل - على العباد من الطاعات ظاهراً وباطنا ، واجتناب ما حرم الله - عز وجل - عليهم تحريمًا ظاهراً وباطنًا وإنما حرم الظاهر بالباطن ، والباطن بالظاهر معا جميعا ، والأصل والفرع كذلك . . »[1] .

هذه جملة يسيرة ، وأمثلة محدودة لما تضمنه كتاب « مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار » من الآراء والأفكار الرافضية الباطنية ، علمًا بأن ما احتواه الكتاب من هذا النوع أكثر بكثير مما ذكر ، إذ لا تكاد تخلو آية من الآيات المفسرة من هذا الباطل ، حيث يذكر المؤلف ما تضمنته الآية مما يسميه بالأسرار ، والحكم الخفية ، والعلم المكنون .

ومما سبق - وبناء على ثبوت نسبة الكتاب إلى المؤلف - نخلص إلى : أن المؤلف لديه نزعة باطنية بسبب تأثره ببعض الأفكار والآراء الشيعية الباطنية ، وأن ذلك الميل والتأثر يدور في جملته حول ما يتعلق بآل البيت والغلو فيهم .

ومما يؤيد وجود النزعة الباطنية لدى المؤلف - إضافة إلى ما في هذا الكتاب - الأمور التالية :

١ - تضمن كتابه « مجلس الخلق والأمر » علامات باطنية ، حسب ما يذكره محمد تقي دانش كما في قوله : « وفي أيدينا الآن مجلس من هذه المجالس ، ويقال : أنها كانت مثار ضجة حتى إنها كانت تثير دواراً في

(١) المصدر السابق ص٥٢ .

الرأس « حركة باطنية في الفكر » وإثارتها هذه الحركة - كما يذكرون - بسبب ظهور علامات باطنية إسماعيلية فيها . . . »[١] .

٢ - تفسيره سورة يوسف كما ذكر ذلك شيخ الإسلام في قوله : « وقد قيل : إنه صنف تفسيره سورة يوسف على مذهب الإسماعيلية : ملاحدة الشيعة ، وإما ملاحدة الباطنية المنسوبين إلى الصوفية[٢] » .

٣ - صلته الوثيقة بأعيان وكبار الشيعة ، فكما سبق كان من المقربين لنقيب ترمذ أبي القاسم ، وقد أهدى إليه كتابيه « الملل والنحل » و «مصارعة الفلاسفة » .

٤ - وجود بعض الأفكار في كتابه الملل والنحل ، كما سبقت الإشارة إليها[٣] .

٥ - ما تقدم من أقوال بعض المعاصرين له ، والعلماء ؛ من اتهامه بذلك[٤] .

هذا ما يتصل بما يؤيد صحة تلك التهمة الموجهة إلى المؤلف .

ومع ذلك كله فقد ورد في بعض كتبه ما يعارض ما ذكر ويناقضه ، كما سيتضح فيما يأتي .

---

(١) انظر الشهرستاني وآراؤه الكلامية ص٧٢ .

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٥/ ١٧٣ .

(٣) انظر : ص١٣٣ من هذا البحث .

(٤) انظر ص١٢١ من هذا البحث وما بعدها .

الجانب الثاني

ما يعارض تلك التهمة ويضعفها

وفيه أربع مسائل:

أ - موقف المؤلف من الرافضة.

ب - كلام المؤلف في الإمامة.

جـ - كلام المؤلف في الصحابة رضوان الله عليهم.

د - كلام المؤلف في القرآن الكريم.

مع ما تقدم من الأدلة والنصوص الدالة على تأثر المؤلف وميله ، بل القول ببعض الأفكار والآراء الرافضية الباطنية ، إلا أنه في المقابل أيضا ورد في كتابيه « نهاية الإقدام » ، « والملل والنحل » ما يعارض ذلك ويناقضه بل يدل على أن المؤلف يرى خلاف ما ورد في كتابه التفسير .

ويتضح ذلك من خلال بيان موقفه من الرافضة على ضوء ما ذكره عنهم في الكتابين ، وكذلك مسألة الإمامة ، وأيضا موقفه من الصحابة - رضوان الله عليهم - وحديثه عن القرآن الكريم وسأعرض ما اطلعت عليه من كلام المؤلف - مما قد يدل على عدم تأثره بتلك الآراء الباطنية ومعارضته لها - فيما يلي :

أ - موقف المؤلف من الرافضة :

تعرض المؤلف في كتابه نهاية الإقدام إلى بعض آراء الرافضة وأبطل معظم ما ذكره عنهم ورد عليهم ، مما يدل على عدم ميل المؤلف إلى شيء من آرائهم وأفكارهم ، وخاصة فيما يتعلق بالإمامة ، والقول بتعيين إمامة علي بالنص ، كما سيأتي بيانه .

وكذلك في كتابه « الملل والنحل » رد وانتقد عليهم معظم الآراء والمقولات ، ويمكن إجمال موقفه من الشيعة عامة والإمامية خاصة في النقاط التالية ، وذلك من خلال كتابه الملل والنحل :

(١) بيانه براءة أئمة أهل البيت - وخاصة جعفر الصادق - من خصائص مذاهب الشيعة وحماقاتهم ، حيث قال : « وقد تبرأ - أي جعفر الصادق - عما كان ينسب إليه بعض الغلاة ، وبرىء منهم ، ولعنهم ، وبرىء من خصائص مذاهب الرافضة وحماقاتهم : من القول بالغيبة ،

والرجعة ، والبداء والتناسخ ، والحلول ، والتشبيه . لكن الشيعة بعده افترقوا ، وانتحل كل واحد منهم مذهبا وأراد أن يروجه على أصحابه فنسبه إليه وربطه به ، والسيد بريء من ذلك ، ومن الاعتزال والقدر أيضًا. . . » إلى أن قال : « فنذكر الأصناف الذين اختلفوا فيه ، ونعدهم ، لا على أنهم من تفاصيل أشياعه ، بل على أنهم منتسبون إلى أصل شجرته ، وفروع أولاده ، ليعلم ذلك »[١] .

(٢) نقد المؤلف بعض عقائدهم ، وبين معارضتها ، ومخالفتها لما ثبت في الكتاب والسنة وكذلك العقل : كالطعن في الصحابة ، وغيبة المهدي ، وغير ذلك . ولم يكتف بالنقد ، بل تضمنت عباراته تهكمًا وسخرية بتلك العقائد ، والتعجب من كيفية قبولها والاقتناع بها ، بل حذّر القارىء من تصديق بعض الهنات المنقولة عن الصحابة خشية أن تكون من أكاذيب الرافضة وإحداثاتهم ؛ كما في قوله :

« ثم إن الإمامية تخطت عن هذه الدرجة إلى الوقيعة في كبار الصحابة طعنًا وتكفيرًا ، وأقله ظلمًا وعدوانًا . وقد شهدت نصوص القرآن على عدالتهم ، والرضا عن جملتهم » ، وذكر بعض النصوص القرآنية الدالة على عدالة الصحابة والرضا عنهم ، ثم قال :

« وفي ذلك دليل على عظم قدرهم عند الله تعالى ، وكرامتهم ، ودرجتهم عند الرسول ﷺ . فليت شعري كيف يستجيز ذو دين الطعن فيهم ، ونسبة الكفر إليهم ، وقد قال النبي - عليه الصلاة و السلام - :

(١) الملل والنحل ١/ ٣٣٥ - ٣٣٧ .

«عشرة من أصحابي في الجنة . . . »[1] - ثم ذكر أسماء العشرة - إلى غير ذلك من الأخبار الواردة في حق كل واحد منهم على الانفراد . وإن نقلت هنات من بعضهم فليتدبر النقل ، فإن أكاذيب الروافض كثيرة ، وإحداث المحدثين كثيرة . . . »[2] .

(٣) بيانه أنهم وقعوا في غلو وتقصير فيما يجب لله تعالى من حقوق وصفات ، بل وأن غلاتهم اقتبسوا آراءهم وأفكارهم من أديان ومذاهب باطلة ، كما في قوله : « ثم الشيعة - في هذه الشريعة - وقعوا في غلو وتقصير ، أما الغلو فتشبيه بعض أئمتهم بالإله تعالى وتقدس ، وأما التقصير فتشبيه الإله بواحد من الخلق »[3] ، وقال عن الغلاة « فربما شبهوا واحداً من الأئمة بالإله ، وربما شبهوا الإله بالخلق ، وهم على طرفي الغلو والتقصير . وإنما نشأت شبهاتهم من مذاهب الحلولية ، ومذاهب التناسخية ، ومذاهب اليهود النصارى . . »[4] .

(٤) بيان حيرتهم في أصل المسائل وأعظمها - لديهم - وهي « الإمامة » فهم ، مختلفون ومتحيرون في سوقها وخاصة بعد جعفر الصادق . قال المؤلف :

« ثم إن الإمامية لم يثبتوا في تعيين الأئمة بعد الحسن والحسين وعلي بن الحسين - رضي الله عنهم - على رأي واحد ، بل اختلافاتهم أكثر من

(١) رواه الطبراني في الصغير ١/ ٥٩ ح ٦٢ والبغدادي في تاريخ بغداد ٤/ ٩٧ والحميدي في مسنده ١/ ٤٥ ح ٨٤ والبغوي في شرح السنة ١٤/ ١٢٩ ، وصاحب كنز العمال ١١/ ١٤٦ ح ٣٣١٣٧ . بلفظ « عشرة من قريش في الجنة . . ثم ذكر أسماءهم » .

(٢) الملل والنحل ١/ ٣٢٩ - ٣٣٠ .

(٣) المصدر السابق ١/ ١٤٧ .

(٤) المصدر السبق ١/ ٣٦٣ .

اختلافات الفرق كلها ، حتى قال بعضهم : إن نيفًا وسبعين فرقة من الفرق المذكورة في الخبر هو في الشيعة خاصة ، ومن عداهم فهم خارجون عن الأمة ، وهم متفقون في الإمامة وسوقها إلى جعفر بن محمد « الصادق » -رضي الله عنه- ، ومختلفون في المنصوص عليه بعده من أولاده ؛ إذ كانت له خمسة أولاد ، وقيل ستة . . . . » [1] .

(٥) بيان اختلافهم الشديد وتفرقهم في أصول المسائل حتى أصبحوا -كما يذكر- ما بين معتزلة وعيدية أو تفضيلية ، وإخبارية : مشبهة أو سلفية. ثم قال عقب ذلك : « ومن ضل في الطريق وتاه ، لم يبال الله في أي واد أهلكه » [2] .

هذا ما يتعلق بالإمامية ، أما سائر فرق الشيعة الأخرى ، فهي لا تقل عما ذكره عن الإمامية ، إذ إن عباراته قاسية ، وأوصافه لبعضهم جارحة ، بل نص على أن تشويش الدين ، وفتنة الناس مقصورة على الباطنية منهم، كما في قوله « لقد كان في كل أمة من الأمم قوم مثل الإباحية والزنادقة ، والقرامطة ، كان تشويش ذلك الدين منهم ، وفتنة الناس مقصورة عليهم » ، وذكر أن من ألقاب الإسماعيلية : الباطنية ، والقرامطة والمزدكية [3] .

وقد بيّن المؤلف في كتابه الملل بطلان عقائد الباطنية وانتقد آراءها ، وذكر أنها تخالف الاثنتين والسبعين فرقة ، بل قد جرت بينه وبين الباطنية -كما يذكر- مناظرات ومناقشات ، سعى فيها إلى بيان بطلان آرائهم

(١) الملل والنحل ١/ ٣٣١ .
(٢) المصدر السابق ١/ ٣٣٣ .
(٣) المصدر السابق ١/ ٣٦٥ ، ٤٢٧ .

وكشف فسادها وزيفها . كما في قوله : « وكم قد ناظرت القوم على المقدمات المذكورة فلم يتخطوا عن قولهم : أفنحتاج إليك ؟ أو نسمع هذا منك ؟ أو نتعلم عنك ؟ وكم قد ساهلت القوم في الاحتياج ، وقلت : أين المحتاج إليه ؟ وأي شيء يقرر لي في الإلهيات ؟ وماذا يرسم لي في المعقولات ؟ إذ المعلم لا يُعْنى لعينه ، وإنما يعني ليُعلمٍّ ، وقد سددتم باب العلم ، وفتحتم باب التسليم والتقليد . وليس يرضى عاقل بأن يعتقد مذهبًا على غير بصيرة ، وأن يسلك طريقًا من غير بينة . وإن كانت مبادىء الكلام تحكيمات ، وعواقبها تسليمات ﴿ **فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجًا مما قضيت ويسلموا تسليما**[1]﴾[2] ، وغير ذلك مما ذكره مما فيه نقد لعقائدهم ، وسخرية بمبادئهم وأفكارهم ، وإظهار ضعفها وبطلانها ، حيث لا يرتضيها مسلم ، ولا يقبلها عقل ، لمخالفتها الشرع والعقل [3] .

ب - كلام المؤلف في الإمامة :

تحدث المؤلف عن الإمامة بشيء من التفصيل في بعض جوانبها في كتابه « نهاية الإقدام » ، وناقش ما تدعيه الشيعة في ذلك . وحديث المؤلف في كتابه « نهاية الإقدام » يعارض ويناقض ماورد في كتابه التفسير من بيان أهميتها ومنزلتها ، وكذا القول بإمامة علي ، وتقديمه على غيره نصا ، وأنها ثابتة في عقبه ، وغير ذلك مما تقدم . ويمكن إجمال ما ذكره المؤلف في هذه المسألة فيما يلي :

---

(١) آية رقم ٦٥ سورة النساء .

(٢) الملل والنحل ١/ ٤٤٥ - ٤٤٧ .

(٣) انظر : مزيدًا من ذلك في مبحث الباطنية الملل ١/ ٤٢١ - ٤٤٧ .

أولاً – منزلة الإمامة :

بيّن المؤلف منزلتها وأهميتها بقوله : « اعلم أن الإمامة ليست من أصول الاعتقاد ، بحيث يفضي النظر فيها إلى قطع ويقين بالتعين ، ولكن الخطر على من يخطي فيها يزيد على الخطر على من يجهل أصلها ، والتعسف الصادر عن الأهواء المضلة مانع من الاتصاف فيها . . »(١) .

ثانيًا – حكم الإمامة :

ذكر المؤلف أن القول بوجوبها فرضًا من الله تعالى هو قول جمهور أصحاب الحديث من الأشعرية ، والفقهاء ، وجماعة الشيعة ، والمعتزلة ، وأكثر الخوارج . واستدل على وجوبها بالدليل السمعي – الذي وصفه بأنه دليل ساطع – وهو « اتفاق الأمة بأسرهم من الصدر الأول إلى زماننا ، أن الأرض لا يجوز أن تخلو عن إمام قائم بالأمر . . . – ثم ذكر تولية الصدر الأول أبا بكر الخلافة ، ومن بعده عمر ، ثم عثمان ، ثم علي – إلى أن قال : « فدل ذلك كله على أن الصحابة – رضوان الله عليهم وهم الصدر الأول – كانوا على بكرة أبيهم متفقين على أنه لابد من إمام ، ويدل على ذلك إجماعهم على التوقف في الأحكام عند موت الإمام إلى أن يقوم إمام آخر . ومن ذلك الزمان إلى زماننا كانت الإمامة على المنهاج الأول ، عصراً بعد عصر من إمام إلى إمام ، إما بإجماع من الأمة ، أو بعهد ، ووصية ، وإما بهما جميعًا . فلذلك الإجماع على هذا الوجه دليل قاطع وعلى وجوب الإمامة . هذا كلامنا في وجوب الإمامة على الإطلاق . . . »(٢) .

---

(١) نهاية الإقدام : ٤٧٨ .

(٢) المصدر السابق ٤٧٨ – ٤٨٠ .

ثالثًا – صفات الإمام :

ذكر المؤلف الصفات التي يصير بها المرء مستحقًا للإمامة وهي : « أن يكون مسلمًا – قرشيًا ، مجتهدًا في العلم ، بصيرًا بسياسة الرعية ، ذا نجدة وكفاية »[١] .

وكما نرى لم يذكر أنها خاصة بآل البيت ، أو في عقب أولاد علي رضي الله عنه . .

رابعًا – القول بتعين الإمام هل هو ثابت بالنص أو بالإجماع ؟

أشار المؤلف إلى الاختلاف في ذلك ، وعقبه بذكر دليل أهل السنة القائلين بأنها تتعين بالإجماع ، حيث قال : « قال أهل السنة القائلون بالإجماع : الدليل على عدم النص على إمام بعينه ، هو أنه لو ورد نص على إمام بعينه لكانت الأمة بأسرهم مكلفين بطاعته ولا سبيل لهم إلى العلم بعينه بأدلة العقول ، والخبر لو كان تواترا لكان كل مكلف يجد من نفسه العلم بوجوب الطاعة له ، وإلا لزمه دينا ، كما لزمه الصلوات الخمس دينا ، ولما جازوا إلى غيره ببيعة وإجماع . ومن المحال من حيث العادة أن يسمع الجم الغفير كلامًا من رسول ﷺ ثم لا ينقلونه في مظنة الحاجة ، وعصيان الأمة بمخالفته ، والدواعي بالضرورة تتوفر على النقل ، خصوصًا وهم في نأنأة الإسلام ، وطراوة الدين ، وصفوة القلوب ، وخلوص العقائد عن الضغائن والأحقاد ، والتألف المذكور في الكتاب العزيز ﴿ **فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانًا**﴾[٢] ، وإذا كانت الدواعي على النقل موجودة ،

---

(١) المصدر السابق : ٤٩٦ .

(٢) آية رقم ١٠٣ سورة آل عمران .

والصوارف عنه مفقودة ، ولم ينقل ؛ دل على أنه لم يكن في الباب نص أصلاً . وأيضا لو عين شخصا لكان يجب على ذلك الشخص المعين أن يتحدى بالإمامة ، ويخاصم عليها ، ويخوض فيها ، حتى إذا دفع عن حقه سكت ولزم بيته . فيظهر الظالم عليه . ولم ينقل أن أحدًا تصدى للإمامة وادعاها نصًا عليه وتسليمًا إليه . . »[١] .

واقتصار المؤلف على ذكر دليل أصحاب هذا القول مع إشارته إلى بقية الأقوال ؛ مما يدل على ميله إلى هذا القول، ومما يؤكد ذلك أيضًا، رده على الشيعة القائلين أن الإمامة تتعين بالنص كما سيأتي . .

خامسًا – رده على الشبهات :

أجاب المؤلف عن شبهات بعض الخوارج والقدرية في عدم وجوب الإمامة ، وكذلك شبهات الشيعة في وجوبها في الدين عقلا وشرعًا . مصدرًا الإجابة بقوله : « قال أهل السنة »[٢] .

ومن جملة ما رد به على أولئك ما يلي :

أ – أجاب عن شبهة عدم اتفاق الصحابة على بيعة أبي بكر لعدم مبايعة بعض الصحابة له كعلي – رضي الله عنه – ، وما روي عن أبي سفيان والعباس في حث علي على أخذ الإمامة من أبي بكر ، بقوله : « وأما قولهم : إن الاتفاق على إمامة أبي بكر – رضي الله عنه – لم يكن صادرا من جملتهم ، ليس كذلك ، إذ لم يبق أحد من الصحابة إلا كانت له بيعة ، وعلي – كرم الله وجهه – كان مشغولاً في وقت البيعة بمواراة رسول الله

---

(١) نهاية الإقدام : ٤٨٠ – ٤٨١ .

(٢) المصدر السابق : ٤٨٧ .

ﷺ ، محزونا على مفارقته ، لم يخرج إليهم ، حتى لما رأى الناس دخلوا في أمر دخل فيه ، ولم ينقل عنهم إنكار » (1) .

ب - أجاب عن شبهة الشيعة بوجوب الإمامة عقلاً وشرعًا ، بقوله :

« وأما الجواب عن قول الشيعة : أما أن تلقي الواجبات من العقل ، فقد فرغنا منه ، وأما مستند الوجوب في نصب الإمام هو : الإجماع الدال على النص الوارد من الشرع . وقولهم : إن الله تبارك وتعالى أمرنا بطاعة أولي الأمر ، ومتابعة الصادقين . قلنا : هذا مسلم في وجوب طاعة الإمام على الإطلاق . لكن الكلام إنما وقع في التعيين : أهو متعين بتعيين الشارع نصًا ؟ أم يتعين بتعيين أهل الإجماع ؟ والأول لم يثبت إذ لو ثبت لنقل ، ولما تصور سكوت القوم أو سكوت واحد من القوم في موضع اختلاف الناس في تعيين الإمام . أليس لما كان عند أبي بكر - رضي الله عنه - نص في تخصيص قريش بالإمامة ، روى ذلك في حال دعوى الأنصار ، فسكتوا عن الدعوى ، وصارت الإمامة مخصوصة بقريش نصًا ، كذلك لو كان عند أحد نص في تخصيص بني هاشم لنقل ذلك ، حتى يرتفع النزاع فإن منازعة الأنصار قريشًا كمنازعة قريش بني هاشم ومنازعة بني هاشم عليًا . ومن العجب أن خبر التخصيص بقريش لم يكن متواترا ، إذ لو تواتر لما ادعت الأنصار شركة في الأمر ، وهم قد انقادوا لخبر الآحاد فكيف يظن بهم أنهم لا ينقادون للخبر المتواتر . . » (2) .

جـ - أجاب عن الأدلة التي استشهد بها الشيعة على أن إمامة علي كانت

---

(1) نهاية الإقدام ص489

(2) المصدر السابق ص490 ، 491 وما بعدها . .

بالنص نحو حديث يوم غديرخم [١] ، ماثبت مرفوعًا « أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي » [٢]، وحديث « أنا مدينة العلم وعلى بابها . . . » [٣] بقوله : « قل إن اقتنعتم بمثل هذه الأخبار فخذوا منا في حق أبي بكر كذلك . . » [٤] ثم أورد بعض الأدلة التي تدل على تقديم أبي بكر والتي استشهد بها بعض العلماء على اختياره للإمامة [٥] .

ويلحظ على إجابة المؤلف أنه لم يتعرض لجانب التصحيح والتضعيف لها ، وبيان درجة ثبوتها ، ولعل ذلك لعدم معرفته ، إذ إنه لا خبرة له بهذا الفن - كما ذكر شيخ الإسلام - وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله .

جـ - كلام المؤلف في الصحابة رضي الله عنهم :

تقدم بعض أقوال المؤلف التي تبين أنه أنكر على الشيعة موقفهم من الصحابة من الطعن فيهم ، والقدح في عدالتهم . واستنكر أن يستجيز ذو دين الطعن فيهم ، ونسبة الكفر إليهم ، ورد على ما آثاروه من شبهات نحوهم ، وبيّن أنها افتراءات وترهات لا يصلح أن تشحن بها الكتب ، أو يجري بها القلم ، حيث قال : « واعلم أنه لا شبه في المسألة إلا ما ذكرناه . وما تذكره الإمامية من سوء القول في الصحابة - رضي الله عنهم - وافتراء

---

(١) سبق الكلام على هذا الحديث انظر ص١٦٠ من هذا البحث .

(٢) رواه مسلم ٤/ ١٨٧٠ ح ٢٤٠٤ ، والترمذي ٥٩٩ ، وأحمد ١/ ١٧٩ والبخاري بلفظ « أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارن من موسى . . » انظر الفتح ٧/ ١٧ ح ٣٧٠٦ .

(٣) سبق تخرج هذا الحديث انظر ص١٧١ من هذا البحث .

(٤) علما بأن هذه الأحاديث قد ساقها المؤلف في تفسيره على وجه الاحتجاج بها كما تقدم .

(٥) انظر : نهاية الإقدام ٤٩٣ - ٤٩٥ .

الأحاديث على الرسول ، فكل ذلك ترهات لا يصلح أن تشحن بها الكتب، أو يجري بها القلم »[١] ، بل ذكر أن ما روى عن الصحابة مما يقدح في عدالتهم ، ويطعن فيهم ؛ إنما هو كذب وافتراء عليهم، من قبل الرافضة، ونبّه القارىء إلى تدبر النقل والتأكد في ذلك .

كما بيّن أيضا صحة إمامة أبي بكر - رضي الله عنه - وتقديمه على علي - رضي الله عنه - . وغير ذلك مما تضمنته أقواله السابقة ، وهذا مما ينافي ما ذكر في حق الصحابة في كتاب « مفاتيح الأسرار» من لمزهم ، والطعن فيهم، واتهامهم برد وإنكار القرآن الصحيح - كما زعم - وغير ذلك مما تقدم .

د - كلام المؤلف في القرآن الكريم :

تحدث المؤلف في كتابه نهاية الإقدام عن القرآن وذكر أنه الدليل على صدق النبي ﷺ . وبيّن إعجازه سواء من حيث لفظه أو معناه ، فمن حيث اللفظ : بلاغته ، ونظمه ، وفصاحته ، والتحدي بالإتيان بمثله بل بسورة من مثله . ومن حيث المعنى : فما اشتمل عليه القرآن من غرائب الحكم ، وبدائع المعاني ، دليل على إعجازه[٢] . ومع توسعه في الحديث عن القرآن فلم يتضمن أي إشارة مما ذكره في التفسير عن مصحف علي أو ما أثير حول جمع القرآن مما يقدح فيه ، ونحو ذلك .

هذا ما اطلعت عليه مما قد يعارض ما جاء في تفسير المؤلف من الأفكار الباطنية في مسألة الإمامة ، أو الصحابة ، أو الميل إلى الرافضة ، ونحو ذلك .

---

(١) نهاية الإقدام ص٤٨٧ .

(٢) انظر : المصدر السابق ص ٤٤٦ - ٤٦٧ .

الخلاصة

وأخيراً بعد دراسة ما يتعلق بالتهمة الموجهة إلى المؤلف من الميل إلى الباطنية من كلا الجانبين- أي ما يؤيدها أو يعارضها - نخلص من ذلك بالقول :

إن حال المؤلف تجاه ما ذكره لا يخلو من :

(١) وجود التناقض والاضطراب في مواقفه وآرائه ، وعدم استقراره على مذهب أو رأي معين فيذكر في كتاب ما يناقض ما ذكره في كتاب آخر ، ونحو ذلك . وهذه سمة معظم المتكلمين والمتفلسفين .

(٢) أو أن ما كتبه المؤلف في التفسير لم يكن عن اعتقاد وتصديق وإنما مداهنة وتزلفا للرافضة ، ولعله لأحد كبارهم وهو نقيب ترمذ الذي أهدى له كتابه الملل والنحل - كما سبق بيانه - وهذا الوجه أشار إليه شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - بقوله :

« وبالجملة فالشهرستاني يظهر الميل إلى الشيعة ، إما بباطنه ، وإما مداهنة لهم ، فإن هذا الكتاب - كتاب الملل والنحل - صنف لرئيس من رؤسائهم ، وكانت له ولاية ديوانية ، وكان للشهرستاني مقصود في استعطافه له . وكذلك صنف له كتاب « المصارعة » بينه وبين ابن سينا لميله إلى التشيع والفلسفة ، وأحسن أحواله أن يكون من الشيعة ، إن لم يكن من الإسماعيلية، أعني المصنف له، ولهذا تحامل فيه للشيعة تحاملاً بينًا . . »[١] .

(٣) أو رجوع المؤلف واستقراره على أحد المذهبين . ولا يمكن معرفة

---

(١) منهاج السنة ٦/ ٣٠٦ والذي يظهر من كلام شيخ الإسلام أنه لم يطلع على كتابه مفاتيح الأسرار .

أي المذهبين إلا بمعرفة المتأخر من الكتب . وكما سبق فكتاب الملل لا إشكال فيه، فهو متقدم تأليفًا على كتابي : « نهاية الإقدام »، و « مفاتيح الأسرار»، بدليل الإحالة عليه في كلا الكتابين .

أما التفسير ونهاية الإقدام فلم أطلع على ما يدل على المتقدم منهما ، ولذا لا يمكن الجزم في هذا الأمر .

إلا أنه قد يلتمس بعض أوجه الاحتمالات التي قد تدل على تأخير كتاب « نهاية الإقدام » عن كتاب « مفاتيح الأسرار » تأليفا . ومن تلك الأوجه :

١ - أن المؤلف في أول كتاب نهاية الإقدام - كما تقدم - أنشد :

لقد طفت في تلك المعاهد كلها

وسيرت طرفي بين تلك المعالم

فلم أر إلا واضعًا كف حائر

على ذقن أو قارعًا سن نادم[1]

فالبيتان تضمنا ما يدل على تطوفه على المعاهد كلها ، وندمه على ما مضى من عمره ، ولعل من جملة تلك المعاهد التي طاف بها « الباطنية » التي كان لها أثر ظاهر في بعض كتبه كالتفسير .

٢ - أن المؤلف كان مقربًا لدى نقيب ترمذ - وهو رافضي - الذي ألف له كتابي الملل والمصارعة . ولا يستبعد أن يتبع الكتابين بكتاب مفاتيح الأسرار سواء كان ببادرة منه ، أو بطلب من ذلك النقيب .

---

(١) نهاية الإقدام ص٣ .

أما نهاية الإقدام » فقد كتبه بعد بُعده عن ذلك النقيب ، في آخر عمره بعد تطوافه بالمعاهد كلها وإعلان حيرته وندمه على ما سلف من عمره .

هذه هي الأوجه المحتملة لحال المؤلف ، ولا يمكن القطع بأحدها والأخذ به ؛ إذ لا دليل على ذلك - فيما أعلم - إلا أن الاحتمال الثالث هو أقوى الاحتمالات وأرجحها - فيما ظهر لي - لما تقدم بيانه والله أعلم .

الفصل الثاني

كتاب الملل والنحل

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالكتاب.

المبحث الثاني: مصادر المؤلف في الكتاب.

المبحث الثالث: مقارنته ببعض كتب المقالات.

المبحث الأول

التعريف بالكتاب

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: توثيق نسبته إليه وضبط عنوانه.

المطلب الثاني: سبب تأليفه وتاريخه.

المطلب الثالث: أهميته ومنزلته.

المطلب الرابع: طبعات الكتاب.

المطلب الأول
توثيق نسبته إليه وضبط عنوانه

سبق الحديث عن مؤلفات الشهرستاني ، وسأخص هذا المبحث بالحديث عن كتابه « الملل والنحل »، الذي هو موضوع بحثنا في هذه الدراسة .

وكتاب الملل والنحل من أهم كتب المؤلف وأشهرها ، بل يكاد لا يذكر اسم المؤلف إلا مقرونًا بذكر هذا الكتاب . ويمكن القول بأن المؤلف إنما اشتهر وعرف بسبب كتابه هذا ، فما من حديث يدور حول تأريخ الأديان والفرق إلا ويأتي ذكر هذا الكتاب ومؤلفه في أول ما يذكر من مصادر ذلك الفن . فالكتاب عرفه القاصي والداني من أهل العلم ، بل يكاد لا يخلو حديث كل من أتى بعد المؤلف وتعرض لهذا الفن من ذكر هذا الكتاب ، أو الاستفادة منه .

توثيق الكتاب :

بلغ كتاب الملل والنحل حد الشهرة والاستفاضة ، بحيث لا يعتري نسبته إلى الشهرستاني أدنى شك أو تردد فكل من تحدث عن المؤلف - كما سبق - أو ترجم له نسب إليه كتابه هذا ، وكذلك من تحدث عن المؤلفات في تأريخ الأديان والفرق يشير إلى ذلك أيضا . فالكتاب محل اتفاق بين جميع المؤرخين والمترجمين له ، ولعل ما يأتي من بيان ما قيل عن الكتاب يزيد هذا التوثيق توثيقًا .

عنوانه :

وكذلك الشأن في عنوان الكتاب ، إذ لا خلاف في اسمه ، حيث نص المؤلف على اسمه كما في مقدمة الكتاب نفسه [١] ، واتفق المترجمون له على اسمه وهو « الملل والنحل » .

شرح مفردات العنوان :

الملل : جمع مِلَّة بالكسر ، وهي الشريعة أو الدين - كما ذكر ذلك أصحاب المعاجم اللغوية [٢] ، كملة الإسلام ، والنصرانية ، واليهودية ، وهي اسم من أمليت الكتاب ، ثم نقلت إلى أصول الشرائع بالنظر إلى أنها يمليها النبي . والمصطلح يطلق على الملة الصحيحة الحقة ، وعلى الملة الباطلة أيضًا ، كما يقال : الكفر ملة واحدة . قال الراغب الأصبهاني [٣] :

---

(١) انظر : الملل والنحل تحقيق د. محمد بدران ط الأولى ١/ ٥ حيث قال : (وقد سميت هذه التحفة بـ « كتاب الملل والنحل » إذ شملها جميعًا) ، أما ما جاء خلاف هذا العنوان في الطبعات الحديثة فهو من تصرف الناشر واجتهاده كما في نشرة مؤسسة ناصر للثقافة حيث طبع الكتاب بعنوان «موسوعة الملل والنحل » .

(٢) لسان العرب ١١/ ٦٣ ، تاج العروس ٨/ ١١٩ ، ١٢٠ القاموس المحيط ٤/ ٥٣ ، محيط المحيط ٢/ ٢٠٠٧ .

(٣) الحسين بن محمد بن المفضل الأصفهاني (الأصبهاني) أبو القاسم المعروف بالراغب قال الذهبي : «العلامة الماهر . المحقق الباهر . . . كان من أذكياء المتكلمين . قال السيوطي : « كان في ظني أن الراغب معتزلي » ، وذكر أنه اطلع على ما ذكره الرازي في تأسيس التقديس في الأصول أن أباالقاسم الراغب من أئمة السنة - أي الأشاعرة - وقرنه بالغزالي ، ثم قال السيوطي : « وهذه فائدة حسنة فإن كثيرًا من الناس يظنون أنه معتزلي » وقد انفرد السيوطي بتسميته المفضل بن محمد الأصبهاني ، وقد اختلف في تاريخ وفاته ، قيل : في أوائل المائة الخامسة . من مؤلفاته : مفردات غريب القرآن ، الذريعة إلى مكارم الشريعة . انظر : ترجمته في : تاريخ حكماء الإسلام ١١٢ . سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٢٠ روضات الجنات ٢٤٩ ، بغية الوعاة ٢/ ٢٩٧ .

« الملة كالدين ، وهو اسم لما شرع الله تعالى لعباده على لسان الأنبياء ؛ ليتوصلوا به إلى جوار الله . والفرق بينها وبين الدين ؛ أن الملة لا تضاف إلا إلى النبي - عليه السلام - الذي تستند إليه ، نحو :

ملة إبراهيم ، ﴿ واتبعت ملة آبائي ﴾ [1] ، ولا تكاد توجد مضافة إلى الله ولا إلى آحاد أمة النبي ﷺ ولا تستعمل إلا في جملة الشرائع دون آحادها ، لا يقال : ملة الله ، ولا يقال : ملتي ، وملة زيد ، كما يقال : دين الله ، ودين زيد ، ولا يقال : الصلاة ملة الله . وأصل الملة من أمللت الكتاب . . . » [2] .

النحل : جمع نحلة ، وهي الدعوى ، انتحل فلان شعر فلان ، أو قول فلان : إذا ادعى أنه قائله ، وانتحله وتنحله : ادعاه لنفسه وهو لغيره [3] .

وواضح أن مدلول كلمة « نحلة » يعتمد على الكذب والادعاء والانتحال الذي ليس له أساس صحيح ، فالنحل كلها باطلة ، هذا ما تدل عليه كتب اللغة ، وكذلك ما ارتضاه الشهرستاني في كتابه « الملل والنحل » ، حيث قسم أهل العالم جملة إلى قسمين :

١ - أهل الديانات والملل : مثل المجوس ، واليهود .

٢ - أهل الأهواء والنحل : مثل الفلاسفة ، والدهرية ، والصابئة [4]

---

(١) آية رقم ٣٨ سورة يوسف .

(٢) مفردات غريب القرآن ص٤٨٨ .

(٣) انظر : لسان العرب ١١/ ٦٥٠ ، تاج العروس ٨/ ١٢٩ ، القاموس المحيط ٤/ ٥٦ محيط المحيط ٢/ ٣٠٤٩ .

(٤) انظر الملل والنحل ١/ ٦ .

وقد اختصر المؤلف - كما هو منهجه في سائر الكتاب - عنوان الكتاب باقتصاره على كلمتي الملل والنحل ، دون إضافة كلمة الأهواء ، كما هو الشأن لدى ابن حزم في كتابه « الفصل في الملل والأهواء والنحل » .

أما مدلول كلمة النحل عند ابن حزم فإنه قد أشار في مواضع من كتابه إلى أن النحل فيها حق وباطل ، حيث قال :

« قال الفقيه أبو محمد علي بن أحمد بن حزم - رضي الله عنه - : « إذ قد أكملنا بعون الله الكلام في الملل ، فلنبدأ بحول الله - عز وجل - في ذكر نحل أهل الإسلام ، وافتراقهم فيها ، وإيراد ما شغب به من شغب منهم ، فيما غلط منه من نحلته ، وإيراد البراهين الضرورية على إيضاح نحلة الحق من تلك النحل ، كما فعل بالملل ، والحمد لله رب العالمين كثيراً »[١] .

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٢/ ٨٨ ، وانظر ابن حزم ومنهجه في دراسة الأديان ص١٠٣ - ١٠٥ .

المطلب الثاني

سبب تأليف الكتاب

أما سبب تأليف الكتاب فقد وردت عدة روايات عن الشهرستاني - نفسه - يظهر منها اختلاف وتعارض فيما بينها ، ويمكن حصر ما ورد عنه فيما يلي :

(١) أنه كتبه إجابة لسؤال نقيب ترمذ أبي القاسم علي بن جعفر الموسوي [١] وتنفيذاً لطلبه ، وهذا ما صرح به المؤلف في مقدمة كتابه «مصارعة الفلاسفة» ، حيث قال :

« لما أقام على مجلس الأمير ، السيد الأجلّ ، العالم ، مجدد الدين ، عمدة الإسلام ، ملك أمر السادة ، أبي القاسم علي بن جعفر الموسوي

(١) لم أطلع على ترجمة له سوى ما ذكرته د. سهير مختار في مقدمة كتاب : « مصارعة الفلاسفة » ص١٣ و « الشهرستاني وآراؤه الكلامية و الفلسفية » ص٥٨ ، حيث قالت :

« أبو القاسم مجد الدين علي بن فخر الدين جعفر بن علي بن جعفر بن محمد بن موسى بن جعفر بن إبراهيم بن موسى بن إبراهيم بن موسى الكاظم بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، وعمه أبو عبد الله الحسن ، وأبناؤه : المختار نور الدين محمد ، والوزير صدر الدين أبو محمد جعفر . . . كان ينفق الأموال الكثيرة في اتخاذ الآلات الرصدية ، ومعرفة أوساط الكواكب ومقوماتها . . وقد أحضر الفيلسوف عبد الرازق الترك وجماعة من المهندسين من سنة ثلاثين إلى سنة إحدى وأربعين . . . وله شاعر يقال له الإمام أديب صابر ، وقد تولى أبو القاسم علي بن جعفر حكم ترمذ ودعا العلماء إليه من شتى مدن إقليم خراسان ، فكتبوا وألفوا في عدة فنون ، وكان من بينهم . . الشهرستاني الذي دعاه أبو القاسم إلى تأليف كتاب الملل ثم طلب منه أن يؤلف كتاباً في الرد على ابن سينا .

ضاعف الله مجده وجلاله . . . . . ، انتدب أصغر خدمه ، محمد بن عبدالكريم الشهرستاني ، لعرض بضاعته المزجاة على سوق كرمه ، فخدمه بكتاب صنفه في بيان الملل والنحل ، على تردد القلب بين الوجل والخجل ، فأنعم بالقبول ، وأنعم النظر فيه ، وبلغ النهاية في معانيه ، وبالغ في الثناء على أصغر خلص مواليه . . . » [1] .

(٢) أنه كتب لأبي القاسم محمود بن المظفر المروزي [2] ، وهذا ما ذكره المؤلف في مقدمة كتاب الملل والنحل ، كما جاء في إحدى النسخ الخطية للكتاب التي اعتمد عليها د. بدران في تخريجه له [3] .

---

(١) مصارعة الفلاسفة تحقيق سهير محمد مختار ص١٤ . ولايخفى أن هذه الألقاب نحو: السيد الأجل، مجدد الدين، عمدةالإسلام، فيها مبالغة ، إذ هي لاتنطبق على حال ذلك الرجل.

(٢) محمود بن المظفر بن عبد الملك بن أبي توبة المروزي ، الوزير الكبير أبو القاسم من أهل مرو ، ولد سنة ٤٦٦ تفقه على أبي الظفر السمعاني ، قال أبو سعد : وكان مناظرًا ، فحلاً ، فقيهًا ، مدققًا ، نظر في علوم الأوائل ، واشتغل بتحصيل تلك العلوم ، مع كثرة الصلاة والصدقة والمواظبة على الجمعة والجماعة وحضور مجالس الذكر ، ثم ترقت حاله إلى الوزارة ، وهو مع النظر في الوزارة، يناظر الخصوم ويظهر كلامه عليهم ؛ لدقة نظره وحسن إيراده ، ثم عزل عن الوزارة ، وانزوى مدة ، ثم فوض إليه الاستيفاء مدة ، والإشراف مدة ، ثم قبض عليه بنيسابور وحمل إلى مرو ، ومنها إلى الحبس في قلعة بنواحي جيحون ، ومات بها أو خنق في شهر رمضان سنة ٥٣٣ ، وذكر د. بدران أنه سابع من وزر للسلطان سنجر شيخ السلاجقة . انظر ترجمته في : التحبير ٢/٢٨٨ ، المدخل إلى كتاب الملل والنحل ص١٦٤ .

(٣) هذه النسخة تضمنت أمورًا قد تدل على ضعفها ، من ذلك جهل اسم الناسخ ، وجاء في آخرها أنها تمت سنة ١٢٨٢ أواخر القرن الثالث عشر كما ذكر د. بدران ، فهي متأخرة وحديثة ، ومن الأوجه التي قد تضعفها : عدم دقة وضبط الناسخ ، فهو كما وصفه د. بدران : « على أن الناسخ قد يستبدل كلمة بأخرى يظنها المقصود أو الصحيحة ، فيفضح جهله أو يفضحه جهله ومع هذا فهو أمين في النقل من ناحية النسخ المجرد ، إذ يتحرى الأمانة النسخية - إن صح هذا التعبير - فنراه يترك مكان كثير من الكلمات التي لم يستطع قراءتها ، وعلى رغم دقته فقد سبقت أخطاء كثيرة إلى قلمه أو إلى بصره ، إذ نراه يسقط دائمًا كل العبارات التي بين كلمتين =

فقد جاء فيها : « لما أقام على مجلس الصاحب الأجل . . السيد ، العالم العادل ، المؤيد المظفر ، الإمام نصير الدين ، نظام الإسلام والمسلمين صفوة الخلافة ، مغيث الدولة ظهير الملة ، محي العدل ، مجيز الأمة ، سيد الوزراء ، صدر المشرق والمغرب ، أبي القاسم محمود بن المظفر بن عبد الملك ، خالصة أمير المؤمنين - نصر الله لواءه أين يمم - ، . . . فالحمد لله على هذه العارفة التي أسداها إلينا ، والشكر له على هذه العاطفة التي أفاضها علينا ، حمداً يصعد أوله ولا ينفد آخره ، وشكرا تتواصل آحاده ولا ينقطع تواتره ، ومن جملة تلك المواهب ، ما وفق المغتذى بثمرته ، المرتوي من دومته ، طليق كرمه ، وعتيق نعمه ، تاج الدين ، لسان الملوك ، حجة الحق ، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ، لمطالعة مقالات أهل العالم من أرباب الديانات والملل وأهل الأهواء والنحل ، فاطلع على مصادرها ومواردها ، وأمكن من متواليها وشواردها ، وأراد أن يجمع ذلك في مختصر يحوي جميع ما ذهب إليه الذاهبون ، وانتحله المبطلون ، من مبدأ آدم - عليه السلام - إلى منتهى

= متشابهتين ، مما يدل على سرعته مما أدى إلى سبق نظره ، وقد يتعدى سبق النظر هذا إلى الصفحات . . . والصفحات الكثيرة المتوالية . . مثلاً من أفلاطون إلى ديمقراطيس . . . . » . انظر : المدخل إلى كتاب الملل والنحل ص٧٥ - ٧٦ . أيضًا تضمنت المقدمة بعض العبارات التي تضعف صحة نسبة ما جاء فيها إلى الشهرستاني ومن ذلك : « ثناء ومدح للمؤلف ووصفه « بأنه تاج الدين ولسان الملوك وحجة الخلق » وهذا مما لا يقوله المرء عن نفسه ، بل لايصح لأحد أن يطلق «حجة الخلق » على أحد إلا الرسل عليهم الصلاة والسلام فهم الحجة . أيضا جاء فيها : «وأراد أن يجمع ذلك في مختصر من مبدأ آدم عليه السلام إلى منتهى طي العالم . . » وهذه العبارة تخالف واقع الكتاب ومضمونه ، إذ اقتصر فيه المؤلف إلى ما كان في عصره وزمانه فقط ، ولم يتعرض لما بعد ذلك . . .

طي العالم ، . . . . »[١] .

٣ - أنه لم يكتب لأحد ، وإنما ألف رغبة من المؤلف في ذلك ، وهذا وفق ما ورد في مقدمة الكتاب وهي المقدمة المنتشرة والمتداولة في أيدي الباحثين والقراء ، إذ جاء فيها :

« الحمد لله حمد الشاكرين بجميع محامده كلها . . . وبعد : فلما وفقني الله تعالى لمطالعة مقالات أهل العالم من أرباب الديانات والملل وأهل الأهواء والنحل ، والوقوف على مصادرها ومواردها ، واقتناص أوانسها وشواردها ، أردت أن أجمع ذلك في مختصر يحوي جميع ما تدين به المتدينون ، وانتحله المنتحلون ، عبرة لمن استبصر ، واستبصاراً لمن اعتبر . . . »[٢] .

وقد يجمع بين هذه الأسباب بأوجه منها :

(١) أن يكون وقع تصحيف في اسم الشخص الذي أهدى له الكتاب ؛ لوجود شيء من التشابه بين الاسمين .

(٢) أو أن يكون المؤلف قد كتب الكتاب إجابة لطلب الاثنين معا ، وهذا مما يفعله بعض الكتاب والمؤلفين .

(٣) كما يحتمل ضعف وعدم صحة النسختين ، وغير ذلك من

---

(١) انظر الملل والنحل ١/ ٤٣ . وانظر : مجلة الأزهر المجلد الثامن ، عدد ربيع الأول سنة ١٣٦٦ ، مقال للدكتور بدران بعنوان : « على هامش الملل والنحل نص لم يعرف للشهرستاني » ، ص٢٨٩ - ٢٩٦ .

(٢) الملل والنحل ١/ ١ - ٢ .

الاحتمالات [١] .

إلا أنه بعد التأمل لكلام المؤلف في ذلك ، تبين لي وجه آخر ، يمكن به الجمع بين تلك الأسباب ، وهو كالتالي :

أن المؤلف ألف الكتاب إجابة لطلب نقيب ترمذ ، وتحقيقا لرغبته . وهذا موافق لما جاء في مقدمة كتابه مصارعة الفلاسفة ، وعدم الإشارة إلى ذلك في كتاب الملل ، يحمل على أحد وجهين :

أ - إما أن يكون المؤلف أعرض بالكلية عن الإشارة إلى ذلك ، لتكون مقدمة الكتاب عامة للناس جميعًا ، بدون تخصيصها بشخص ما .

ب - وإما أن يكون قد أشار إلى ذلك في النسخة التي أهداها له ، واستنسخ نسخة أخرى ، ولم يشر فيها إلى ذلك . والنسخة المهداة للنقيب لم تصلنا بعد - فيما أعلم - .

ثم بدا للمؤلف بعد إهداء الكتاب للنقيب ، أن يهديه أيضًا للوزير أبي القاسم محمود المروزي ، فقدمه إليه هدية ، ولم يكتب الكتاب من أجله ، أو تحقيقًا لطلبه ، وإنما مجرد إهداء له ، وهذا ما تدل عليه تلك المقدمة ، إذ لم تتضمن الإشارة - فضلا عن التصريح - بأن الكتاب كتب إجابة لسؤال

---

(١) وقد رجحت د. سهير مختار بأن الشهرستاني صنف الكتاب لنقيب ترمذ ، وليس للوزير أبي القاسم محمود المروزي كما ذهب د. بدران ، وعللت سبب ما ذهب إليه د. بدران بـ : أنه وضع فاصلا بين قول الشهرستاني : « الإمام » وقوله نصير الدين ، وبنى على ذلك قوله أن نصير الدين هذا هو الوزير نصير الدين أبو القاسم . . وإنما قول الشهرستاني - كما تذكر - نصير الدين يمكن أن يؤخذ على أنه مدح لنقيب ترمذ ، خاصة أنه في آخر الإهداء ذكر اسم المهدي إليه وهو أبو القاسم محمود بن عبد الملك خالصة أمير المؤمنين أي أنه من سلالة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب . . . » !! .

انظر : الشهرستاني وآراؤه الكلامية والفلسفية ص١١٠ - ١١١ .

الوزير أو تحقيقا لرغبته . بخلاف ما جاء في مقدمة مصارعة الفلاسفة ، وإنما تضمنت - المقدمة - ثناء ومدحًا للوزير ، وشكرًا لله على ما تفضل به من النعم والمواهب ، التي منها توفيقه المؤلف بتأليف هذا الكتاب بعد مطالعة مقالات أهل العالم .

وبهذا يمكن الجمع بين ما جاء في مقدمة مصارعة الفلاسفة ، وبين ما جاء في مقدمة إحدى نسخ الكتاب .

أما ما جاء في مقدمة الكتاب المتداولة في أيدي الباحثين فلا معارضه بين ما جاء فيها وما ورد في هاتين المقدمتين ؛ إذ يحمل - كما تقدم - على أن المؤلف استنسخ نسخة أخرى غير النسخة المهداة ولم يشر فيها إلى الإهداء ، لتكون مقدمة للناس كافة . .

وقد يحمل إهداء المؤلف الكتاب للوزير أبي القاسم محمود المروزي - بعد أن أهداه وكتبه لنقيب ترمذ أبي القاسم علي بن جعفر الموسوي - يحمل على محاولته التقرب من الوزير السني ، كما تقرب للوزير الشيعي ، ومحاولة منه أيضًا في إبعاد مظنة ميله إلى الشيعة دون السنة ؛ ولذا صرح في تلك المقدمة بأن الله حباه من العقائد أصحها وأمتنها ، وأثنى فيها على الوزير المروزي ثناء عاطرًا ، وأطراه إطراء شديدًا ، وبيّن أنه قد أعلى كلمة السنة والجماعة إلى ذروة الكمال ، وقوض دعائم البدعة والفرقة إلى حضيض الإزهاق والإبطال .

تاريخ تأليف الكتاب :

يمكن معرفة تاريخ تأليف الكتاب على ضوء النص الذي صرح المؤلف فيه بالسنة التي كان فيها ، حيث ذكر في ثنايا حديثه عن المانوية ما يلي :

« وزعم أبو سعيد المانوي [١] ، رئيس من رؤسائهم ، أن الذي مضى من المزاج إلى الوقت الذي هو فيه - وهي سنة إحدى وسبعين ومائتين من الهجرة - أحد عشر ألفًا وسبعمائة سنة ، وأن الذي بقي إلى وقت الخلاص ثلاثمائة سنة ، وعلى مذهبه مدة المزاج اثنا عشر ألف سنة ، فيكون قد بقي من المدة خمسون سنة في زماننا هذا ، وهو إحدى وعشرون وخمسمائة هجرية » [٢] .

فهذا النص يدل دلالة قطعية ، على أن المؤلف كان يكتب الكتاب في تلك السنة - وهي سنة إحدى وعشرين وخمسمائة هجرية « ٥٢١ » - بيد أننا لا يمكن أن نجزم بأنه ابتدأ أو انتهى ، أو تجاوز هذه السنة ، أو لا .

إلا أنه يمكننا القول بأن المؤلف فرغ من تأليفه قبل سنة ست وعشرين وخمسمائة هجرية ، وهي السنة التي أبعد فيها الوزير نصير الدين أبوالقاسم محمود المروزي عن وزارته - وهو الذي أهدى له المؤلف الكتاب أيام وزارته - .

كما يمكن القول بأن المؤلف ألف كتابه « الملل والنحل » قبل تأليفه كتاب

---

(١) ذكره النديم في الفهرست باسم أبي علي سعيد المانوي ، من رؤساء المانوية في مذهبهم ، نشأ في الدولة العباسية ، وقد ذكر في طبعة الملل التي بتحقيق محمد أحمد فهمي باسم أبي علي سعيد . انظر : الفهرست ص٤٧٣ ، والملل تحقيق فهمي ٢ / ٢٧٤ .

(٢) الملل والنحل ١/ ٦٣٠ .

«نهاية الإقدام» ، حيث أحال القارىء في كتابه نهاية الإقدام إلى كتابه الملل والنحل في عدة مواضع ، منها :

الموضع الأول : عند الكلام عن آراء الفلاسفة الطبيعيين ، حيث قال : «ولهم تفصيل مذهب في كيفية الإبداع ، واختلاف رأي في المبادىء الأول ، شرحناها في كتابنا الموسوم بالملل والنحل . . »[١] .

الموضع الثاني: عند الحديث عن الإرادة ، حيث قال : « وكذلك أثبت المجوس ، وأصحاب الاثنين للعالم أصلين ، هما منبع الخير والشر ، والنفع والضر ، وهما النور والظلمة - كما سبق ذكر مذاهبهم - وقد استوفيناها في كتابنا الموسوم بالملل والنحل[٢] .

الموضع الثالث : عند الحديث عن هل تتصور الرسالة في الصورة البشرية ، فذكر مذهب كل من الصابئة والحنفاء في ذلك ثم قال : « وفيه فصول كثيرة ذكرناها في كتاب الملل والنحل » [٣] .

فهذه المواضع تدل على أن تأليف الملل والنحل كان قبل تأليف نهاية الإقدام [٤] .

---

(١) نهاية الإقدام ص٥ .

(٢) المصدر السابق ص٢٦٧ .

(٣) المصدر السابق ص٤٢٩ .

(٤) أما ما ذكره بعض الباحثين من أن المؤلف ابتدأ تأليف الجزء الثاني من الملل قبل الجزء الأول ، وكان بينهما ما يقرب من عشر سنوات ألف فيها مؤلفات أخرى منها « نهاية الإقدام » . فهذا القول ضعيف ولا يصح - فيما ظهر لي - ، وقد تكلف قائله تكلفًا واضحًا في قراءة النص ، وحمّل النصوص ما لا تحتمله . ومن أولئك د. سهير مختار في رسالتها « الشهرستاني وآراؤه . . . » ص١١٨ - ١١٩ ، وقد ذهب كل من المستشرق براون في تاريخ الأدب في إيران ص٤٦٠ ، والسيد محمد العزاوي في كتابه فرقة النزارية ص٧٩ ، ود. بدران في المدخل إلى كتاب الملل والنحل ص١٦٥ ، وغيرهم إلى أن الشهرستاني ألف كتاب الملل سنة « ٥٢١ » .

المطلب الثالث
أهمية الكتاب ومنزلته

لا أظن أحدًا من الباحثين يجهل أهمية الكتاب ، والمنزلة العالية التي احتلها بين كتب المقالات ، حيث تبوأ الكتاب مرتبة عظيمة ، ومنزلة رفيعة لدى الباحثين . وقد سد ثغرة مهمة في بابه ، وأصبح مرجعًا متميزًا لكثير من الباحثين والمؤلفين عبر العصور الماضية والحاضرة ، فلا يكاد يستغني عنه باحث أو كاتب في فنه، وقد اعتمد عليه كثيرون ، واقتبسوا منه كثيرًا في بيان مقالات أهل الملل والنحل ، على مختلف مشاربهم وأصنافهم . ولعل مما يبرز أهمية الكتاب ، وينبئ عن منزلته التي اعتلاها ، والقدر العظيم الذي قوبل به ؛ لعل مما يبرز ذلك ذكر بعض ما قيل فيه ، فقد أثنى على الكتاب طائفة من الباحثين ومدحوه وخلعوا عليه عبارات التمجيد ، والإطراء ، حتى فضلوه على غيره من كتب فنه . وهذا الموقف - وإن كان أصحابه يتفاوتون فيه - . . . موقف أكثر الباحثين والعلماء من المتقدمين والمتأخرين ، من العرب وغيرهم ، بل يمكن القول بأن الغربيين تلقوا الكتاب بقبول أكثر مما تلقاه غيرهم ، وخلعوا عليه من الأوصاف والكلمات التي ترفع شأنه وتبرز أهميته وقيمته ، ما لم يفعله غيرهم من الباحثين والكتّاب الشرقيين . ومن جملة من أثنى على الكتاب :

١ - السبكي ، حيث قال : « هو عندي خير كتاب صنف في هذا الباب ، ومصنف ابن حزم وإن كان أبسط منه ، إلا أنه مبدد وليس له

نظام ، ثم فيه من الحط على أئمة السنة ، ونسبة الأشاعرة إلى ما هم بريئون منه ، ما يكثر تعداده ، ثم ابن حزم نفسه لا يدري علم الكلام حق الدراية على طريق أهله . . » [١] .

٢ - شيخ الإسلام ابن تيمية فهو مع نقده للكتاب إلا أنه أثنى عليه بما تميز به عن غيره من كتب المقالات - وهذا هو الانصاف والعدل في التقويم - حيث قال : « مع أن كتابه أجمع من أكثر الكتب المصنفة في المقالات وأجود نقلاً . . . . » [٢] .

٣ - الخوانساري، حيث قال : « إن كتاب ملله المذكور معروف ومشهور، بديع في معناه، مشتمل على ما يطلبه الباحث على المذاهب ويهواه» [٣] .

٤ - نوح بن مصطفى ، حيث قال : « والعلماء - رضوان الله عليهم - قديمًا وحديثًا قد وضعوا كتابه هذا - الملل والنحل - الجليل القدر موضع العناية والاعتبار ، حتى إن كل من ألف في هذا المضمار قد نقل عنه واتخذه مرجعًا . . » [٤] .

٥ - ويقول أيضا أحد علماء الأتراك : « ما من متكلم في تاريخ الفرق الإسلامية إلا وقد عرف شيئًا كثيرًا، أو قليلاً عن كتاب الشهرستاني» [٥] .

---

(١) طبقات الشافعية ٦/ ١٢٨ - ١٢٩ .

(٢) منهاج السنة ٦/ ٣٠٤ .

(٣) روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ص٦٩٦ .

(٤) وهو أحد علماء الأتراك وقد ترجم كتاب الملل والنحل إلى اللغة التركية ، انظر المدخل إلى كتاب الملل والنحل ص١١ .

(٥) وهو محمد بن ثابت الطبخي انظر : الشهرستاني وآراؤه الكلامية . . ص٣٦٥ .

٦ - ويقول جرجي زيدان : « هو جزيل الفائدة » [١] .

٧ - ويقول كيلاني : « إلا أن كتاب الملل والنحل للشهرستاني يمتاز عن غيره من الكتب التي ألفت في هذا الموضوع بميزة جعلته فريداً في بابه ، فهو دائرة معارف مختصرة للأديان والمذاهب والفرق والآراء الفلسفية المتعلقة بما وراء الطبيعة ، التي عرفت في عصر المؤلف . . » [٢] .

أما الغربيون - وما أكثر أقوالهم في ذلك - فمما قالوه :

(١) قال « ألفرد جيوم » : « منذ أن نشر الأستاذ « وليم كيورتن » كتاب الملل والنحل للشهرستاني في جزئين سنة ١٨٤٦م فقد ظل هذا الكتاب موردًا خصبًا لطلاب الديانات والتاريخ ، وظل هو السند الأول الذي يمكن أن يبحث فيه عما يراد معرفته من عقائد وفلسفة الشرق الأدنى ، وبالرغم من أن الكتب الشبيهة التي نشرت بعد ذلك مثل فصل ابن حزم ، والفرق بين الفرق ، قد قللت من أهمية هذا الكتاب شيئًا ما ، ولا سيما بعد أن نشر « هاربروكر » له ترجمة ألمانية سنة ١٨٥٠م ، أقول بالرغم أن هذه الكتب الشبيهة قد قللت من أهميته ، إلا أنه قد ظل الملخص الوافي ، الذي تبوب فيه الملل على اختلافها ، وخصائص ومميزات كل منها ، مما جعله بحثًا لا يمكن الاستغناء عنه في أي زمان . . » [٣] .

(٢) يقول هاربروكر الألماني : « بواسطة الشهرستاني في كتابه الملل والنحل يستطيع الإنسان أن يسد الثغرة في تاريخ الفلسفة بين القديم

---

(١) تاريخ آداب اللغة العربية ص٣/ ١٠٨ .

(٢) مقدمة تحقيق كتاب الملل والنحل ١/ ٤ .

(٣) مقدمة كتاب نهاية الإقدام في علم الكلام « المترجم » ص٤ .

والحديث . . »[1] ، ويقول : « ليس الاهتمام بهذا الكتاب مقصوراً على الشرقيين فقط ، بل اتسعت دائرته في جميع أنحاء العالم . إذ اهتم به جميع المثقفين ، وهو الكتاب الذي يشار إليه باعتباره مرجعًا أساسيًا . . »[2] .

(٣) ويقول « وليم كيورتن » : « إن المثقفين في الشرق مشغوفين به لدرجة عظيمة ، وإن نفوذه لم يقتصر عليهم وحدهم ، بل امتد إلى الغرب أيضًا فترجم عدة ترجمات . . . ولا يمكن الاستغناء عنه في أي زمن »[3] .

(٤) ويقول « البارون كارادري فو » : « إن الشهرستاني بالنسبة لتحليل المذاهب كان دقيقا جدًا، وموضوعيًا للغاية بصفة عامة » . ويقول : « إن مؤلف الشهرستاني في الأديان والمذاهب أحد المستندات الشهيرة في الأدب والفلسفة عند العرب . . . »[4] .

(٥) ويقول المستشرق « ملخ » : « إنه لا شك في صحة ما نسبه الشهرستاني من الأقوال إلى ديمقريطيس ، على الرغم من أنه لم أجد هذه الأقوال محفوظة بين ما نقله كُتَّاب الإغريق عن ديمقريطيس . . »[5] .

(٦) ويقول « براون » : « وقد ظل هذا الكتاب مدة طويلة المرجع الأول والوحيد لجميع الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع الهام . . . »[6] .

(٧) ويقول : « جورج مارطون » : « وإن هذا الكتاب ليس الأول من

(١ ، ٢) انظر المدخل إلى كتاب الملل والنحل ص١٣٨ ، والشهرستاني وآراؤه الكلامية والفلسفية ص٣٦٤ .

(٣) الشهرستاني وآراؤه الكلامية والفلسفية ص٣٦٥ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) المدخل إلى كتاب الملل والنحل ص١٤٥ ، مقدمة كتاب الملل والنحل تحقيق كيلاني ص٤ .

(٦) تاريخ الأدب في إيران ص٤٥٩ .

نوعه باللغة العربية ، إلا أنه أكثر موضوعية من كتاب الفرق بين الفرق للبغدادي ، وأشد تجردًا من كتاب الفصل في الملل والنحل لابن حزم . . . وهو أسبق المحاولات لدراسة تاريخ الأديان في أية لغة » [١] .

(٨) وقال لويس جاروديه وجورج شحاتة : « إن الشهرستاني يواجهنا في الملل والنحل بأهم كتاب وضع في علم الفرق الإسلامية ، وإنما تشعر بالارتياح لدى مطالعته . . . » [٢] .

ويقول أصحاب دائرة المعارف الإسلامية : « رسالته في الملل والنحل من أشهر الوثائق في التأليف الفلسفي عند العرب كتبت » [٣] .

وفي المقابل هناك طائفة من الباحثين والكتاب وقفوا من الكتاب موقف الناقد الذام له ، المظهر لما جاء فيه من هفوات وأخطاء ، وما احتواه من عيوب وملحوظات ، ولكن الذين تبنوا هذا الموقف قليل بالنسبة لأصحاب الموقف الأول ؛ إلا أن قلتهم لا تعني ضعف ما ذكروه ، وكذلك في المقابل لا تدل على أنه صحيح ومسلم به . وسيظهر من خلال الدراسة القادمة صحة تلك الأقوال أو ضعفها . إلا أنه يجدر التنبيه إلى أن هناك من الباحثين من حاول بما يتسطيع من جهد وتمويه أن يضعف تلك الأقوال الناقدة ، ويبيّن مخالفتها وبعدها عن الصواب ، ليظهر الكتاب سليمًا من العيوب والأخطاء : والحق أن وجود بعض الانتقادات والعيوب على الكتاب لا تقلل من أهميته ، فضلاً عن أن تسقط قيمته ، فالعدل مطلوب في كل شيء فلا إفراط ولا تفريط .

(١) الشهرستاني وآراؤه الكلامية والفلسفية ص٣٦٥ .

(٢) المرجع السابق ص٣٦٥ .

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ١٣/ ٤٢٥ .

ومن جملة من انتقد الكتاب حسب اطلاعي :

(١) شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - والشيخ لم ينتقد الكتاب وحده ، بل بيّن بعض الملحوظات والمآخذ على كتب المقالات بوجه عام ، حيث أشار إلى أن ما ينقله كُتّاب المقالات - ومنهم الشهرستاني - عامته مما ينقله بعضهم عن بعض ، مما لم يحرر فيها أقوال المنقول عنهم ، وأنهم لا ينقلون أقوال الصحابة والسلف - رضوان الله عليهم - ، وليس ذلك تعمداً منهم لتركه ، وإنما لأنه هو وأمثاله لا يعرفونها . ونص كلامه هو : « ما ينقله الشهرستاني وأمثاله من المصنفين في الملل والنحل ، عامته مما ينقله بعضهم عن بعض ، وكثير من ذلك لم يحرر فيه أقوال المنقول عنهم ، ولم يذكر الإسناد في عامة ما ينقله . بل هو ينقل من كتب من صنف المقالات قبله ، مثل أبي عيسى الوراق ، وهو من المصنفين للرافضة المتهمين في كثير مما ينقلونه ، ومثل أبي يحيى ، وغيرهما من الشيعة ، وينقل أيضا من كتب بعض الزيدية ، والمعتزلة الطاعنين في كثير من الصحابة ؛ ولهذا تجد نقل الأشعري أصح من نقل هؤلاء ؛ لأنه أعلم بالمقالات ، وأشد احترازا من كذب الكذابين فيها ، مع أنه يوجد في نقله ونقل عامة من ينقل المقالات بغير ألفاظ أصحابها ولا إسناد عنهم من الغلط ما يظهر به الفرق بين قولهم وبين ما نُقل عنهم . . . . ثم إن غالب كتب أهل الكلام الناقلين للمقالات ، ينقلون في أصول الملل والنحل من المقالات ما يطول وصفه ، ونفس ما بعث الله به رسوله وما يقوله أصحابه والتابعون لهم في ذلك الأصل الذي حكوا فيها أقوال الناس لا ينقلونه ، لا تعمداً منهم لتركه ؛ بل لأنهم لم يعرفوه ، بل ولا سمعوه ؛ لقلة خبرتهم بنصوص الرسول وأصحابه والتابعين . . . » ويقول : « والشهرستاني قد نقل في غير موضع

أقوالاً ضعيفة ، يعرفها من يعرف مقالات الناس ، مع أن كتابه أجمع من أكثر الكتب المصنفة في المقالات ، وأجود نقلاً ، لكن هذا الباب وقع فيه ما وقع ، ولهذا لما كان خبيراً بقول الأشعرية وقول ابن سينا ونحوه من الفلاسفة ؛ كان أجود ما نقله قول هاتين الطائفتين . وأما الصحابة والتابعون وأئمة السنة والحديث ، فلا هو ولا أمثاله يعرفون أقوالهم، بل ولا سمعوها على وجهها بنقل أهل العلم لها بالأسانيد المعروفة ، وإنما سمعوا جملاً تشتمل على حق وباطل . . . » [1] .

وممن انتقد الكتاب الفخر الرازي [2] الذي يرى أن كتاب الملل غير معتمد عليه ؛ لأن مؤلفه اعتمد على كتاب البغدادي . وهذا نص كلام الرازي كما حكاه هو بنفسه في كتابه « مناظرات فخر الدين الرازي في بلاد ما وراء النهر . . » :

« المسألة العاشرة : قال : « دخل المسعودي - رحمه الله - عليّ يومًا آخر ، وكان في غاية الفرح والسرور فسألته عن سبب ذلك الفرح ، فقال : وجدت كتبًا نفيسة فاشتريتها ؛ فحصل هذا الفرح لهذا السبب . فقلت وما تلك الكتب ؟ فذكر كثيراً منها ، إلى أن ذكر كتاب الملل والنحل للشهرستاني . فقلت : نعم ، إنه كتاب حكى فيه مذاهب أهل العالم بزعمه، إلا أنه غير معتمد عليه ، لأنه نقل المذاهب الإسلامية من الكتاب

---

(١) منهاج السنة ٦/ ٣٠٠ - ٣٠٤ .

(٢) محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التميمي البكري ، أبو عبد الله الرازي ، ويقال له ابن خطيب الري ، من أئمة الأشاعرة الذين مزجوا المذهب الأشعري بالفلسفة والاعتزال ، ولد سنة ٥٤٣ وتوفي سنة ٦٠٦ من تصانيفه مفاتيح الغيب ، معالم في أصول الدين ، محصل أفكار المتقدمين . . . أساس التقديس ، وغيرها . انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ١/ ٤٧٤ ، طبقات الشافعية ٥/ ٣٣، لسان الميزان ٤/ ٤٢٦ ، الأعلام ٦/ ٣١٣ .

المسمى بالفرق بين الفرق من تصانيف الأستاذ أبي منصور البغدادي ، وهذا الأستاذ كان شديد التعصب على المخالفين ، ولا يكاد ينقل مذهبهم على الوجه الصحيح ، ثم إن الشهرستاني نقل مذاهب الفرق الإسلامية من ذلك الكتاب ، فلهذا السبب وقع الخلل في نقل هذه المذاهب . وأما حكايات أحوال الفلاسفة فالكتاب الوافي بها هو الكتاب المسمى « بصوان الحكمة » ، والشهرستاني نقل شيئًا قليلاً منه . أما أديان العرب فمنقولة من كتاب أديان العرب للجاحظ . نعم ، الذي هو من خواص كتاب الملل والنحل للشهرستاني فقوله في الفصول الأربعة التي رتبها الحسن بن محمد الصباح بالفارسية ونقلها الشهرستاني إلى العربية ، وتكلم في هذيانات تلك الفصول . . » [1] .

وقال القمي في كتابه الكنى والألقاب : « وفيه من الخبط والجهل ما لا يخفى » . . . ثم ذكر ما حكاه الحموي في معجمه . . [2] .

وممن انتقد الكتاب المستشرق « البارون كاراي » مع أنه مدح الكتاب وأثنى على المؤلف - كما سبق - إلا أنه أخذ عليه بعض المآخذ ، كما في

---

(١) مناظرات فخر الدين الرازي في بلاد ما وراء النهر ص٣٩ - ٤٠ . وقد استحسن د . عرفان عبد الحميد صاحب كتاب دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية ص٧ هذا النقد . بل لم ير أفضل من الاستشهاد به - في زعمه - بأن مصادرنا عن الفرق والمذاهب الإسلامية تكاد تنحصر في بعض شيوخ الأشاعرة الذين ترآء لهم أن انتشار مذهبهم لا يكون إلا من خلال نفي غيره وإبطاله ، وذهب إلى هذا أيضًا د . سامي النشار في كتابه نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ٢/ ٣٩١ .

(٣) الكنى والألقاب ٢/ ٣٣٨ . والقمي هو عباس بن محمد رضا القمي ، رافضي ولد بالنجف سنة ١٢٩٤ وتوفي فيها سنة ١٣٥٩ ، عاش مدة طويلة في طهران . من مؤلفاته « هدية الأحباب في ذكر المعروفين بالكنى والألقاب والأنساب » ، الفوائد الرضوية في أحوال علماء المذهب الجعفرية . انظر ترجمته في : الأعلام ٣/ ٢٦٥ .

قوله : « إن الشهرستاني كانت له بعض الهنات ، إذ يبدو في الزمن الحالي جاهلاً تمام الجهل بالفلسفة الإغريقية ، إلا أنه كتب مقالاً جيدًا عن أفلاطون وفيثاغوراس . . . » [١] .

وممن انتقد الكتاب أيضا الأستاذ أحمد أمين حيث قال : « ورأيت مؤلفي العرب كالشهرستاني والقفطي وأمثالهما قد خلطوا حقًا وباطلاً ، فكثيراً ما نسبوا القول إلى غير قائله ، وترجموا حياة الفيلسوف ترجمة لا يقرها التاريخ الصحيح ، وخلعوا عليها من خيالهم الإسلامي ما لا يتفق وحياة الفلاسفة اليونانيين الوثنيين . . . » [٢] .

وكذا حذا حذوه د. محمد غلاب في كتابه الفلسفة الإغريقية في عدة مواضع [٣] ، وكذلك د. أحمد محمود صبحي [٤] ، وهناك غيرهم من الكتَّاب .

وسيظهر من خلال عرض منهج المؤلف في الكتاب مدى صحة هذه الأقوال أوضعفها . .

---

(١) الشهرستاني وآراؤه الكلامية والفلسفية ص٣٦٦ .

(٢) مقدمة كيلاني في ص٤ .

(٣) انظر ص١/ ٤٥ ، ٤٦ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٩٩ ، وغيرها . .

(٤) انظر كتاب « في علم الكلام دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين » ٢/ ٢٣٩ وما بعدها .

المطلب الرابع

طبعات الكتاب

ومما يدل على أهمية الكتاب ، ومنزلته العالية التي تبوءها لدى أكثر الباحثين والمؤلفين ؛ طبعات الكتاب ، عددها ولغاتها ، والتي تدل على تقبل الناس للكتاب وحرصهم على اقتنائه ومطالعته ، ولذا استحسن الإشارة إلى طبعات الكتاب ، فأقول :

إن الكتاب طبع عشرات المرات ، بل إن طبعاته لم تقتصر على لغة واحدة ، فقد طبع بلغات متعددة ، في طبعات متكررة ، ولعلي أقتصر هنا على الإشارة إلى أهم تلك الطبعات ، وأبرزها من غير استقصاء لها ؛ إذ يصعب حصرها ، وخاصة ما كان بغير اللغة العربية ، حيث إن بعض الطبعات تعاد مراراً وتكراراً تصويرها . ومما يؤيد ذلك قول « جوزيف شاخت » : إنه منذ أن ترجم « هاربكر الملل عام ١٨٥٠م بدأ الدارسون الأربيون في طبعه وترجمته عدة سنوات » [١] .

ومن أشهر طبعات الكتاب ما يلي [٢] :

---

(١) الشهرستاني وآراؤه الكلامية والفلسفية ص٣٦٤ .

(٢) انظر هذا المبحث في كل من : تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١/ ٤٢٨ ، ٧٦٢ ، والمدخل إلى كتاب الملل والنحل ص٦٩ ، ومقدمة الطبعة الثانية لكتاب الملل والنحل تحقيق د. بدران ١/ ١٣ ، والشهرستاني وآراؤه الكلامية والفلسفية ص١١١ .

أولاً – الطبعات باللغة العربية :

وقد ألف الكتاب بهذه اللغة ، وطبع عدة مرات ، منها المحقق ومنها ما خلا من التحقيق ، وأشهر تلك الطبعات ما يلي :

طبعة المطبعة العنانية ، وهي قديمة ، ولم يبين تاريخ الطباعة ، كذلك طبع في لندن سنة ١٠٥٩م ، وطبع أيضًا في بمباي بالهند سنة ١٢١٤ ، وطبع أيضا في روما سنة ١٢٢٣ نشرة جبريللي . وطبع أيضا في مصر بطعبة حجرية بدون تحقيق سنة ١٢٦١ . وهذه طبعات قديمة ، لم أطلع عليها سوى طبعة المطبعة العنانية .

ومن الطبعات المتداولة بين القراء : المطبوع على هامش كتاب الفصل لابن حزم ، وقد طبع مرتين :

الأولى : طبعة الخانجي بالمطبعة الأدبية بمصر من سنة ١٣١٧ – ١٣٢٠ ، وجاء الكتاب على هامش الفصل في الأجزاء الثلاثة الأول من الخمسة .

الثانية : طبعة صبيح سنة ١٣٤٧ – ١٣٤٨ وجاء الكتاب في الأجزاء الأربعة من الخمسة .

ثم طبع بتخريج وعناية د. محمد بن فتح الله بدران سنة ١٣٦٥ في جزأين كبيرين مقابلاً على اثنتي عشرة مجموعة [1] ، ثم طبعه مرة أخرى ،

---

(١) وهي ما بين مطبوع ومخطوط ، فأما المطبوع فهو مكون من : ثلاث مجموعات : مطبوعات مصر على هامش الفصل لابن حزم ، ومطبوعات مصر مجردة ، ومطبوعات أوربا ، وكل مجموعة تتكون من طبعتين ، أما المخطوط فهي ثمان مجموعات ، والمجموعة مكونة من مخطوطة واحدة ، وهي : ثلاث مخطوطات بدار الكتب المصرية ، وثلاث أيضا بمكتبة الأزهر ، وثنتان ملك محمود بك المستشار بمصر سابقًا ، وأيضا لديه نسخة من إحدى مخطوطات مكتبة الأزهر ، وواحدة يملكها المحقق « د. بدران » .

وجرد من بيان فوارق النسخ فجاء في جزأين صغيرين .

كما طبع أيضًا سنة ١٣٦٨ بتحقيق الأستاذ محمد أحمد فهمي ، وجاء في ثلاثة أجزاء .

وطبع أيضًا سنة ١٣٨١ بتحقيق محمد سيد كيلاني ، وجاء في جزأين ، ثم أعيدت طباعته أيضًا سنة ١٣٨٧ ، وقد أعيدت طباعته مرارًا ، وهي أكثر الطبعات تداولاً بين القراء - فيما أعلم - .

كما طبع أيضًا سنة ١٣٨٩ بمصر من غير تحقيق .

وطبع أيضا بتحقيق عبد العزيز محمد الوكيل ، وجاء في مجلد واحد من غير إشارة إلى سنة طبع . كما طبعته مؤسسة ناصر للثقافة ، ووضع في هذه الطبعة مقدمة ، وهي مقالة كتبها د. أحمد فؤاد الأهواني في « تراث الإنسانية » ، وجاء في مجلد واحد ، وقد عُنون له باسم « موسوعة الملل والنحل » وهذا العنوان من وضع وتصرف الناشر .

كما طبع أيضًا سنة ١٩٧٧م بتحقق وتقديم د. عبد اللطيف محمد العبد.

كذلك طبع سنة ١٤١٠ بتحقيق عبد الأمير علي مهنا ، وعلي حسن فاعور .

وهناك طبعتان للكتاب باللغة العربية مع مقدمة باللغة الإنجليزية ، وترجمة للكتاب : للمستشرق « وليم كيورتن » الأولى طبع بلندن ، وظهر الجزء الأول سنة ١٢٥٨ ، والثاني سنة ١٢٦٣ ثم طبع طبعة أخرى بـ « ليبزج» سنة ١٣٤٢ ، وهي مماثلة لطبعة لندن .

ثانيا : الطبعات باللغة الفارسية : وأول طبعة ظهرت بأصفهان ، سنة ٨٤٣، وهي مترجمة إلى الفارسية ، بقلم أفضل الدين . ثم تلتها عدة طبعات، منها طبعة في « لاهور » بالهند عام ١٠٢١ ، ترجمه مصطفى خالق واد الهاشمي . ثم طبع أيضًا مع مقدمة فيها إحدى مجالس الشهرستاني قبل عام ١٣٣٥ ، بعناية أثامي محمد جلالي نانيني . ثم أعيدت الطبعة نفسها سنة ١٣٣٥ .

ثالثـًا - الطبعات باللغة التركية : طبع سنة ١٢٣٦ ، بترجمة نوح بن مصطفى، في مصر ثم طبع مرة أخرى باستنبول ، سنة ١٢٧٩ .

رابعـًا - الطبعات باللغة الإنجليزية : طبع بترجمة « وليم كيورتن » ، وقد تقدمت الإشارة إلى سنة الطبعة .

خامسًا - الطبعات باللغة الألمانية : طبع في مدينة « هال » بألمانيا ، ترجمه تيودور هاربروكر » ، سنة ١٢٦٧ .

هذه أهم الطبعات وأشهرها - حسب اطلاعي - باللغات المختلفة .

وتجدر الإشارة إلى أن الطبعة التي كانت بتخريج وعناية د. محمد فتح الله بدران هي من أفضل ، بل هي أفضل طبعة - حسب علمي - للكتاب ، وخدمته له لا تقارنها خدمة أحد ممن عُنِيَ بالكتاب ونشره ، فقد بذل فيه - رحمه الله - غاية جهده ، ووقتًا طويلاً ، فلم يدخر جهدًا ، ولا وقتًا في محاولة إخراجه بأحسن حلة وأجمل صورة .

بيد أن عمل الإنسان لابد أن يعتريه بعض القصور والأخطاء ، والتي يكون بعضها بسبب اختلاف وجهات النظر فيها ، ومما قد يؤخذ على د. بدران في إخراجه للكتاب ، أنه اعتدى على نص الكتاب ومتنه ، فغيّر

بعض عباراته ، وأبدلها ، وأضاف ، وحذف ، وقدم وأخر ، حسب اجتهاده ، وما يراه صوابًا ، وإن خالف في ذلك جميع ما اتفقت عليه مخطوطات الكتاب التي اعتمد عليها ، فهو لا يقتصر في إثبات المتن على ترجيح بعض ما ذكر في بعض النسخ دون بعض ، بل يجتهد من تلقاء نفسه بإضافة بعض الكلمات والعبارات التي يحتم ذكرها سياق المعنى ، وأسلوب الشهرستاني ، أو لا يستقيم ولا يصح المعنى بدونها ، ونحو ذلك من الحجج التي يزعمها ، والتي حملته على تغيير النص ، ونسبة بعض العبارات إلى المؤلف مع عدم ورودها عنه ، وهي في نظر المحقق كما قال - في بعض المواضع - أنها :

« سقطت عن أعين النساخ ، أو من تحت أقلامهم ، أو من داخل أفكارهم ، فلم يستطع أحد إثباتها ، مع أن كلا من التفهم لمذهب بشر ، والفهم لعرض الشهرستاني يحتمها »[١] ، وقال في موضع آخر : « وقد رأيت مع فضيلة الشيخ عبد الحليم البسيوني المصحح بالأزهر - على رغم إجماع النسخ على « مما حرم الله » - أن المعنى لا يستقيم ، بل ولا يصح معها ؛ فاضطررنا إلى استبدال (ما) ، التي نظن الشهرستاني كتبها بخطه أو أرداها بـ(مما) التي أجمع عليها تقصير النساخ ، أو قصور المتعالمين ، وفوق كل ذي علم عليم . . »[٢] وغير ذلك[٣]

---

(١) الملل والنحل ١/ ٩٥ .

(٢) الملل والنحل ١/ ٢٢٠ .

(٣) وقد أحصيت المواضع التي صرح فيها د. بدران بأن ما ذكر في المتن كان وفق ما يراه ، وهو مخالف لجميع ما ورد في النسخ المعتمد عليها في التحقيق ، فبلغت ما يزيد على ثلاثين موضعًا ، هذا فضلاً عن المواضع التي اتفقت فيها معظم النسخ على عبارة ، ورجح د. بدران العبارة المذكورة في النسخة الأخرى ، حتى إنه في بعض المواضع تتفق إحدى عشرة مجموعة - من =

. . . .

= اثنتي عشرة مجموعة اعتمد عليها د. بدران في التحقيق - على عبارة أو جملة إلا أن المحقق يعرض عن ذلك كله ، ويرجح ما ذكرته المجموعة الوحيدة الباقية . وهذه الحالة أكثر من الحالة الأولى ، ومع ذلك فلن أشير إلى شيء من ذلك وسأقتصر على ذكر بعض المواضع التي صرح فيها د. بدران بأن ما أثبته في المتن هو ما رآه صوابًا ، مع إجماع النسخ على عدم ذكره ، أو ذكر ما يغايره ، ومن تلك المواضع :

١/ ٨٣ فرقة النظامية : « زاد الفرية فقال : إن عمر ضرب بطن فاطمة يوم البيعة ، حتى ألقت الجنين من بطنها ، وكان يصيح أحرقوا [دار] ها بمن فيها . . » ، بزيادة ما بين القوسين .

١/ ٩٤ فرقة البشرية في المسألة الثالثة : « ولو فعل (ذلك) كان ظالما إياه » ، بزيادة ما بين القوسين .

١/ ٩٥ فرقة البشرية في المسألة الرابعة : « وأما صفة الفعل فإن أراد بها فعل نفسه في حال إحداثه فهي خلف (به) له » ، بزيادة ما بين القوسين .

١/ ١١٢ فرقة الجاحظية : « منها قوله إن المعارف كلها ضرورية طباع ، وليس شيء من ذلك من أفعال العباد ، وليس (للعبد) كسب سوى الإرادة » . جميع النسخ (للعباد) .

١/ ١٣٣ فرقة الجبرية قوله : « والجبرية المتوسطة (هي التي) تثبت للعبد » ، بزيادة ما بين القوسين .

١/ ١٧٣ فرقة المشبهة : « غير أن جماعة من الشيعة الغالية ، وجماعة من أصحاب الحديث الحشوية . . . وأحمد الهجيمي [وغيرهم من الحشوية] . . . » بزيادة ما بين القوسين .

١/ ١٧٥ فرقة المشبهة : « وكذلك ما ورد في الأخبار من الصورة (وغيرها) في قوله - عليه السلام - » ، بزيادة ما بين القوسين .

١/ ٢٤٩ فرقة اليزيدية من الإباضية « وتولى يزيد من شهد (لمحمد) المصطفى . . » ، بزيادة ما بين القوسين .

١/ ٤٠٤ فرقة النعمانية : أضاف هذا النص وهو من قوله : « قال محمد بن النعمان : إن الله عالم . . . وينشئه بالتقدير» ، هذا النص لم تذكره جميع النسخ المخطوطة ، بيد أن المحقق نقله من كتاب مقالات الإسلاميين للأشعري ووضعه في متن الكتاب لأن - كما يزعم - « الأمانة العلمية في التخريج توجبه ، وروح الشهرستاني في دقته وأسلوبه تفرضه ، وسياق الكلام في عرض المذهب وربط أجزائه يحتمه ، ولعل نسخة الشهرستاني نفسه التي كتبها بخطه ، والتي نرجو أن يتحفنا بها الغد لا تخرج عن هذا . . وفوق كل ذي علم عليم » . =

والمنهج العلمي الدقيق في التحقيق يقتضي إثبات نص الكلام على ما ورد ـ ويستثنى من ذلك النص من القرآن والسنة ـ وخاصة إذا أجمعت نسخ الكتاب - مع تعددها - على ما ذكره، ولا مانع من إيراد وجهة نظر المحقق وما وصل إليه اجتهاده ورأيه في الهامش دون التعدي على نص الكلام ومتنه.

وأما ما يتعلق بالطبعات الأخرى الغربية للكتاب فهي على قسمين :

قسم منها طبع قبل تخريج د. بدران للكتاب ، وفيها أخطاء وأغلاط كثيرة وقد اعتمد أصحابها على نسخ محدودة .

أما القسم الأخر فهي الطبعات التي تلت طبعة د. بدران وجاءت بعده،

= ١/ ٤٨٥ أهل الكتاب : عنوان « أهل الكتاب [والأميون] . . » ، بزيادة ما بين القوسين .

١/ ٥٤٥ النصارى عند الحديث عما أجمعت عليه النصارى قال : « . . . إلا أن الأقنوم (الثاني) الذي هو . . . » ، زيادة ما بين القوسين .

٢/ ٨٣٦ فيثاغورس عند قوله : « يدعي أنه شاهد العوالم (العلوية) . . . . » بزيادة ما بين القوسين .

٢/ ٨٨٦ أفلاطون عند قوله : « وخالفه أيضا في حدوث العالم : « إن أفلاطون يحيل وجود . . . فقد أثبت [سبق] الأزلية . . . » ، بزيادة ما بين القوسين .

٢/ ٩٩١ أفلاطون فعند ذلك (سمي) أفلاطون الأشياء الكلية صورا » ، جميع النسخ [ما سمى] .

٢/ ١٢٢١ آراء العرب : « ثم لما توفي وصيه شيث . . . على الشكل المذكور حذو القذة بالقذة » جميع النسخ إضافة (والنعل بالنعل) إلا أن المحقق حذف ما بين القوسين .

وبقية المواضع هي : ١/ ٥٧ - ٥٨ ، ١٣٨ ، ١٦٤ ، ١٧٢ ، ١٨٣ ، ١٩١ ، ٢٢٠ ، ٢٤١ ، ١٩٨ ، ٤١٠ ، ٤٥١ ، ٤٨٣ .

٢/ ٨٤١ ، ٨٩٩ ، ٩٤٠ ، ٩٦٤ ، ١٠٣٢ .

وغيرها إضافة إلى أن تقسيم الكتاب إلى أقسام وأبواب وفصول ، ومعظم العناوين من وضع المحقق واجتهاده ، وليست من وضع المؤلف .

فقد كان أصحابها - فيما اطلعت عليه - [١] عيالاً عليه ، حيث اعتمدوا على نسخته ، بل اقتصروا على تحقيقه وتخريجه ، دون الرجوع إلى النسخ الخطية للكتاب ، والذي حملني على ذلك عدة أمور ، منها .

(١) أن تلك الطبعات لم يذكر أصحابها النسخ التي اعتمدوا عليها في التحقيق ، إضافة إلى عدم ذكر فوارق النسخ واختلافها .

(٢) أن اجتهادات د. بدران في الكتاب ، والتي خالف فيها ما ورد في النسخ جميعًا - وقد تقدم ذكر بعضها - معظمها ذكر في طبعات الكتاب التي - اطلعت عليها - والتي تلت طبعته ، من غير إشارة أو بيان إلى أنها من اجتهادات د. بدران ، أو من اجتهادات محققي الكتاب [٢] .

بل ذكرت على أنها من متن الكتاب ، وأنها ثابتة في النسخ الخطية للكتاب ، وبناء على هذا فقد نسبوا للشهرستاني ما لم يدّعه ، وقولوه ما لم يقله ، وهذا مما يدل على اعتماد أصحاب تلك الطبعات على تحقيق د. بدران ، والاكتفاء به ، دون أن يصححوا تلك الأخطاء ، أو يعدلوا تلك الاجتهادات ، فالمدعون تحقيق الكتاب الذين جاءوا من بعده لم يكن لهم أي جهد في تحقيق النص ، إنما كان لبعضهم جهد في تحضير ونقل بعض النصوص في الهامش من بعض كتب المقالات لمقارنتها بما قاله الشهرستاني ،

---

(١) وهي : طبعة محمد سيد كيلاني ، وطبعة عبد العزيز الوكيل ، وطبعة مؤسسة ناصر للثقافة ، وطبعة عبد الأمير مهنا ، وعلي فاعور .

(٢) انظر : تلك المواضع التي تقدمت الإشارة إليها مذكورة في تلك الطبعات ؛ إلا أن النص الذي أضافه د. بدران في فرقة النعمانية ، وبيّن سبب نقله نلحظ أن محققي الكتاب من بعده ذكروه أيضا في متن الكتاب - إلا عبد العزيز الوكيل فقد ذكره في الهامش - مع ادعائهم بأن كل واحد منهم قد نقله من كتاب المقالات للأشعري لأن به يستقيم المعنى !! .

أو ترجمة لبعض الأعلام المشهورين فقط ، بل ما كان لبعضهم جهد سوى إعادة طباعة الكتاب مرة أخرى ووضع اسمه عليه مدعيًا تحقيقه أو تخريجه .



المبحث الثاني

مصادر المؤلف في الكتاب

مصادر المؤلف في الكتاب

الحديث عن مصادر المؤلف في هذا الكتاب يتضمن جانبين :

الجانب الأول : من الناحية النظرية :

أشار المولف إلى مصادره بعبارة موجزة مجملة ، هي : « وشرطي على نفسي أن أورد مذهب كل فرقة على ما وجدته في كتبهم » وفي موضع آخر : « ونذكر أربابها وأصحابها ، وننقل مآخذها ومصادرها ، عن كتب طائفة طائفة ، على موجب اصطلاحاتها ، بعد الوقوف على مناهجها ، والفحص الشديد عن مبادئها وعواقبها »[١] . فكلام المؤلف هذا تضمن بيان نوعية مصادره وشرطه فيها ، فهي مصادر أصيلة في بابها ؛ إذ إنها ما كتبته الفرق عن نفسها طائفة طائفة . ويقتضي كلامه هذا كثرة مصادره ، وتعددها ، بسبب ما تضمنه الكتاب من الحديث عن أهل العالم جملة ، إذ تحدث عن معظم الملل والفرق التي كانت في عصره وما قبله ، فما ظنك بمصادر هذه المادة العلمية ، إنها تقتضي مصادر كثيرة كثيرة جداً ، ومتعددة ، تبلغ المئات من الكتب والمؤلفات .

وهذا منهج حسن في غاية الحسن ، إذ به يكون الحديث عن الفرقة حديثًا موضوعيًا ، منصفًا لا حيف فيه ، إذ تؤخذ الآراء والعقائد والمقالات عن أصحابها بماكتبوه عن أنفسهم لا ما كتبه غيرهم عنهم . هذا من الناحية النظرية .

---

(١) الملل والنحل ١/ ١١ ، ٤٤ .

الجانب الآخر : من الناحية التطبيقية :

لا تخلو حكاية المؤلف للآراء والمقالات من الحالات التالية :

أ - حكاية الآراء والمقالات مجردة عن مصادرها غير معزوة ، بل ولا الإشارة إليها ، وهذا كثير ما سلكه في عرضه ، بل إن قيل : إن هذا هو المنهج الذي سلكه في الكتاب بوجه عام فلا يبعد ذلك عن الصواب ، إذ إن معظم الآراء والمقالات التي ذكرها المؤلف لم يشر إلى مصدره فيها .

ب - التصريح بمن نقل عنه ، فيحكي الرأي أو المقالة معزوة إلى مصدره فيها، وهو في هذا : إما أن يصرح باسم الشخص وكتابه . وإما أن يقتصر على ذكر اسم الشخص فقط دون تحديد موضع ذلك النقل ، وهذه الصورة أكثر استعمالاً لديه من الصورة الأخرى .

جـ - حكاية الأقوال والآراء بصيغة البناء للمجهول - صيغة التمريض - نحو : نقل ، حكي ، يحكى، وغيرها وقد أكثر من هذه الحالة في عدة طوائف .

ومما سبق تبين لنا أن المؤلف لا يذكر مصادره في معظم ما حكاه في كتابه، وإنما في مواضع محدودة . وبالنظر لما صرح به المؤلف من مصادر فهي تعد مصادر قليلة ويسيرة بالنظر إلى ما تقتضيه مادة الكتاب من مصادر.

وعليه فلا يمكن تقويم مصادر المؤلف في هذا الكتاب تقويما دقيقًا ؛ إذ لا علم لنا بمعظمها .

بيد أنه يمكن إجراء تقويم لذلك على ضوء ما صرح به من مصادر .

والحديث عن ذلك يتضمن أمورًا :

أولاً: هل يمكن القول بأن من منهج المؤلف في مصادره عدم ذكرها في حالة التزامه بشرطه والتصريح بها عند مخالفته لذلك ؟

بعد دراسة تلك المواضع التي صرح فيها المؤلف بمصادره وتأملها ، تبين لي أن ذلك ليس من منهجه ؛ إذ إنه قد يصرح بمصادره وهي وفق شرطه ، كأن تكون مصادر الطائفة نفسها ، وفي المقابل أورد آراء ومقالات لبعض الطوائف لم يخالفه الصواب في نسبتها إلى أصحابها ولم يصرح بمصادره ، مما يدل على عدم اعتماده على مصادر الطائفة نفسها ، وسيتضح ذلك إن شاء عند الله الحديث عن منهجه في كل فرقة .

ثانيا: من حيث مدى التزام المؤلف بشرطه ووفائه به ؛ فإنه بالرغم من عدم تصريح المؤلف بمعظم مصادره ، إلا أنه بالنظر إلى ما صرح به من مصادر يمكن القول بأنه لم يلتزم بما ألزم به نفسه ، ولم يف بما اشترطه عليها ، إذ لم يعتمد في كثير مما ذكره على مصادر الطائفة نفسها ، وإنما نقل عن غيرهم ، بل من خصومهم ، أيضًا لم يلتزم في بعض الفرق بما ألزم نفسه به من الحديث عن الفرقة على موجب مصطلحاتها ، وبعد معرفة مناهجها ومبادئها وهذا الإخلال ظاهر في حديثه عن الطائفة التي سماها «المشبهة» كما سيتضح عند الحديث عن منهجه فيها .

وعدم الرجوع إلى المصادر الأصلية لكل فرقة ليس خاصا بالمؤلف وحده ، بل معظم مصنفي المقالات شأنهم ذلك ، حيث يعتمد المتأخر منهم على ما ذكره المتقدم ، وينقل عنه . وقد كانت مصنفات المعتزلة في المقالات مصدرًا لما يذكره الأشعري والشهرستاني من بعده وغيرهما في كتبهم ، كما

أشار شيخ الإسلام إلى ذلك حيث قال : « ما ينقله الشهرستاني وأمثاله من المصنفين في الملل والنحل عامته مما ينقله بعضهم عن بعض ، وكثير من ذلك لم يحرر فيه أقوال المنقول عنهم ، ولم يذكر الإسناد في عامة ما ينقله ، بل هو ينقله من كتب من صنف قبله . . . والشهرستاني في أكثر ما ينقله من المقالات من كتب المعتزلة » . وقال في موضع آخر : « والأشعري ينقل هذه المقالات من كتب المعتزلة »[1] ، إلا أنه يؤخذ على المؤلف إلزام نفسه بالنقل من كتب الطائفة نفسها .

ثالثًا : يمكن إلقاء نظرة سريعة مجملة على مصادر المؤلف في كل فرقة؛ لإعطاء مزيد إيضاح عن مصادره فيها :[2] :

- الفرق الإسلامية : معظم ما صرح به كان من غير أتباع الفرقة، خاصة فيمن سماهم « المشبهة » فقد نقل عن غيرهم بل من خصومهم كالمعتزلة ، سواء مباشرة كالكعبي ، أو بواسطة من ينقل عنهم كالأشعري مثلا . ولذا لم يوفق للصواب فيما عرضه عن هذه الطائفة ، كذلك الشأن في « المرجئة » . وفي بعض المواضع لبعض الفرق نقل عن أتباع الفرقة : كالمعتزلة مثلا عن الكعبي ، وجعفر بن حرب ، وفي الكرامية عزا بعض ما أورده عن زعيمهم إلى كتابه « عذاب القبر » ، كذلك في الإسماعيلية ترجم شيئًا من مصنفات الحسن بن الصباح وغير ذلك .

- أهل الكتاب : فهو وإن أشار في المقدمة الثالثة إلى أن أول شبهة وقعت في الخليفة مسطورة في شرح الأناجيل الأربعة لوقا ومارقوس

---

(١) منهاج السنة ٦/ ٣٠٠ ، ٣٠٧ ، ٢/ ٦١٨ .

(٢) يلاحظ أن الاحالة على مواضع ما سيذكر ستأتي إن شاء الله عند الحديث عن كل فرقة .

ويوحنا ومتّى ، ومذكورة في التوراة والإنجيل، إلا أنه في عرضه لعقائدهم وآرائهم لم يصرح خاصة في اليهود بشيء من مصادره . أما النصارى فذكر أنه رأى رسالة فولوس التي كتبها إلى اليونانيين وذكر شيئًا من مضمونها فقط .

– من له شبهة كتاب : عزا بعض ما ذكره عن المجوس إلى تواريخ الهند والعجم ، كذلك في الزرادشتية نقل وتحدث عن كتاب زرادشت « زند استا» ، إضافة إلى نقله عن الجيهاني في مقالاته ، وكذلك أبي حامد الزوزني .

– الصابئة : لم يصرح بشيء من مصادره عنهم .

– الفلاسفة : تميزت هذه الطائفة بميزات فارقت بها سائر الطوائف التي تعرض لها المؤلف في كتابه من جهة مصادرها ، إذ معظم المصادر التي صرح بها كانت متعلقة بهذه الطائفة ، كذلك نوعية تلك المصادر ، وسيأتي مزيد إيضاح لذلك عند الحديث عن منهجه فيهم .

– آراء العرب : صرح بالنقل عن محمد بن السائب الكلبي ، كذلك أشار بعض المؤلفين والكتاب إلى استفادة المؤلف من الجاحظ في كتابه أديان العرب [1] .

– آراء الهند : جدد فيها وأكد على التزامه بشرطه بالنقل من كتبهم المشهورة ، ولم يصرح بشيء من ذلك ، بيد أنه بالمقارنة بين ما ذكره المؤلف ، وما ذكره المقدسي في البدء والتاريخ ، وابن النديم في الفهرست ، يلحظ التشابه الكبير في معظم ما ذكروه عن تلك الأمة .

---

(١) انظر : تاريخ العرب المفصل ٦/ ١٣ ، ومناظرات فخر الدين الرازي في بلاد ما وراء النهر ص٣٩ .

هذا مجمل الحديث عن مصادره في كل طائفة ، وسيأتي إن شاء الله مزيد تفصيل لذلك عند الحديث عن كل طائفة . ويجب أن لا نغفل مصدرين اعتمد عليها المؤلف في كتابه وهما كتاب الله - عز وجل - وسنة رسوله ﷺ فالقرآن اعتمد عليه المؤلف في بعض الطوائف ، كحديثه عن الصابئة وآراء العرب كما سيأتي تفصيله ، كذلك في مقدمة كتابه ، وخاصة فيما يتعلق بأول شبهة وقعت في الخليقة ، وأول شبهة وقعت في الملة الإسلامية ، وغيرها من المواضع .

أما السنة النبوية : فقد اعتمد المؤلف في تقسيم الكتاب ، وحصر الفرق والطوائف الإسلامية ، على ما ورد في السنة النبوية ؛ إذ اعتمد على حديث الافتراق ، وبنى كتابه على هذا الحديث ، إضافة إلى استشهاده ببعض الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ في مواضع متعددة من الكتاب ، كتعيين الفرقة الناجية ، وأول شبهة وقعت في الملة الإسلامية ، وكيفية انشعابها ، وحديثه عن الاختلافات الواقعة في حال مرض رسول الله ﷺ وغيرها من المواضع ، إلا أنه يجدر التنبيه إلى أن المؤلف مع استشهاده ببعض الأحاديث النبوية لم يكن دقيقًا في روايتها [٢] ، مما يدل على ضعفه في هذا الجانب .

رابعًا : أما المصادر التي صرح المؤلف بذكرها فهي على سبيل الإجمال ما يلي :

---

(١) كاستشهاده برواية في حديث الافتراق فيها أن المجوس افترقوا على سبعين فرقة ، كذلك رواية حديث الفرقة الناجية حيث جاء فيها « قيل : ومن الناجية ؟ قال : أهل السنة والجماعة ، قيل وما السنة والجماعة ؟ قال : « ما أنا عليه اليوم وأصحابي . . » فهاتان الروايتان لم أجد من ذكرهما من أصحاب كتب الحديث المعتمدة ، بهذه الزيارات . انظر : الملل ١/ ٧ .

أولاً : أسماء الكتب التي صرح بذكرها :

١ - التوراة .
٢ - الأناجيل وشروحها .
٣ - رسالة الحسن البصري .
٤ - بعض مصنفات ابن النعمان .
٥ - بعض مصنفات الحسن بن محمد بن الصباح .
٦ - رسالة فولوس إلى اليونانيين .
٧ - كتاب « زنداستا » لزرادشت .
٨ - كتاب فاران .
٩ - كتاب راموز .
١٠ - تعليم كليس .
١١ - تعليم كأيس .
١٢ - النواميس [الخمسة الأخيرة لأفلاطون] .
١٣ - كتاب ما بعد الطبيعة .
١٤ - مقالة الألف الكبرى .
١٥ - حرف اللام من كتاب أثولوچيا .
١٦ - الآثار العلوية .
١٧ - السماء والعالم (الخمسة الأخيرة لأرسطو) .
١٨ - كتاب النفس للأسكندر الأفريوسي .
١٩ - شرح كتاب مابعد الطبيعة لثامسطيوس .
٢٠ - رسالة فرفريوس إلى أبانو .
٢١ - توارخ الهند والعجم .
٢٢ - باب الألف من الجبلة .
٢٣ - الشابوقان وكلاهما للحكيم ماني .

ثانيًا : أسماء الأشخاص الذين اكتفى المؤلف بذكر أسمائهم دون التصريح بموضع لنقل عنهم : الكعبي [١] الأشعري [٢] ، الكرابيسي [٣] ،

(١) عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي الخراساني ، أبو القاسم ، أحد أئمة المعتزلة من الطبقة الثامنة و زعيم فرقة منهم ، قال ابن حجر : « له تصنيف في الطعن على المحدثين ، يدل على كثرة اطلاعه وتعصبه » وقال الخطيب : « صنف في الكلام كتبًا كثيرة ، وانتشرت كتبه ببغداد» . من مؤلفاته : التفسير ، ومقالات الإسلاميين طبع جزء منه بعنوان باب « ذكر المعتزلة » وغيرها ، انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ٩/ ٣٨٤ المنتظم ٦/ ٢٣٨ سير أعلام النبلاء ١٤/ ٣١٣ فضل الاعتزال ٤٣ - ٥٦ ، ٢٩٧ لسان الميزان ٣/ ٢٠٥٥ .

(٢) أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق الأشعري البصري ، من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري -رضي الله عنه - وإليه ينسب المذهب الأشعري ، كان معتزليًا ثم رجع إلى مذهب أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات ، ولد سنة ٢٦٠ وقيل سنة ٢٧٩ ، قال الذهبي : « كان عجبا في الذكاء، وقوة في الفهم، ولما برع في الاعتزال، كرهه وتبرأ منه ، وصعد للناس ، فتاب إلى الله تعالى منه ، ثم أخذ يرد على المعتزلة ، ويهتك عوارهم » ، وقال : « رأيت لأبي الحسن أربعة تواليف في الأصول ، يذكر فيها قواعد مذهب السلف في الصفات ، وقال فيها : تمر كما جاءت ، ثم قال : « بذلك أقول وبه أدين ولا تؤول » من مؤلفاته مقالات الإسلاميين ، جمل مقالات الملحدين ، كتاب في الصفات ، قال عنه : هو أكبر كتبنا نقضنا فيه ما كنا ألفناه قديمًا فيها على تصحيح مذهب المعتزلة ، لم يؤلف لهم كتاب مثله ، ثم أبان الله لنا الحق فرجعنا . وقد سرد ابن فورك أسماء مؤلفاته ، وكذلك ابن عساكر ، توفي سنة ٣٢٤ انظر ترجمته في : تبيين كذب المفتري ، سير أعلام النبلاء ١٥/ ٨٥ ، طبقات السبكي ٣/ ٣٤٧ ، الفهرست ص٢٥٧ ، تاريخ بغداد ١١/ ٣٤٦ ، وغيرها .

(٣) الحسين بن علي بن يزيد الكرابيسي أبو علي ، من أصحاب الشافعي ، تفقه عليه وسمع منه ، كان يعد من أعلام الجدل المشهورين ، وكان محدثًا فقيهًا ، قال الخطيب : « حديثه يعز جدًا ، لأن أحمد بن حنبل كان يتكلم فيه بسبب مسألة اللفظ ، وهو أيضا يتكلم في أحمد ، فتجنب الناس الأخذ عنه » ، وذكر السبكي أن الرازي قال : « على كتابه - أي الكرابيسي - في المقالات معول المتكلمين في معرفة مذاهب الخوارج ، وسائر أهل الأهواء » ، توفي سنة ٢٤٥ ، من مؤلفاته كتاب القضاء وكتاب المدلسين ، والفرق بين الفرق . انظر ترجمته في ميزان الاعتدال ١/ ٥٤٤ ، اللسان ٢/ ٣٠٣ ، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٥٩ ، فهرست النديم ٣٥٦ ، طبقات السبكي ١/ ٢٥١ وغيرها .

غسان [١]، الكيال [٢]، ابن الراوندي [٣]، الوراق [٤]،

---

(١) غسان بن أبان الكوفي المرجيء ، ذكر المقريزي أنه تلميذ لمحمد بن الحسن الشيباني ، انظر آراءه في الملل ١/ ٢٦٣ ، الفرق بين الفرق ١٤١ ، الخطط للمقريزي ٣/ ٢٩١ .

(٢) أحمد الكيال كان من أهل البيت ، يقال : إنه كان من الأئمة المستورين ، وكانت الأئمة في الابتداء تعنيه فلما وقفوا على ما أبدعه من مقالات خبيثة وآراء فاسدة ، تبرؤا منه ، ولعنوه ، فلما علم الكيال منهم ذلك ، دعا إلى نفسه ، وادعى أنه الإمام ، ثم ادعى أنه القائم ، وصنف في مقالاته كتبا بالعربية والأعجمية ، أحدث فيها مقالات سخيفة ومذاهب فاسدة .

وقد أفرد د. علي النشار له فصلاً في كتابه نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام : وصل فيه إلى أن الكيال هذا هو الإمام الإسماعيلي المستور أحمد بن عبد الله بن محمد بن إسماعيل المعروف بتضلعه في الفلسفة اليونانية ، واقترح النشار أن يكون اسمه الكبال ، وتكون الفرقة اسمها الكبالية لا الكيالية ، أوالقبالية ، وهي فرقة يهودية صوفية نسبة إلى الكبالا . . !! ، انظر : نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ٢/ ٣٤٨ - ٣٥٥ الوافي بالوفيات ٨/ ٣٠٧ .

(٣) أحمد بن يحيى بن إسحاق الراوندي ، أو ابن الراوندي نسبة إلى راوندا من قرى أصبهان ، قال ابن كثير : أحد مشاهير الزنادقة طلبه السلطان فهرب ولجأ إلى لاوي اليهودي (بالأهواز) ، وصنف له في مدة مقامه عنده كتابه الذي سماه « الدامغ للقرآن » ، وقال ابن حجر : « ابن الراوندي الزنديق الشهير ، كان أولاً من متكلمي المعتزلة ، ثم تزندق واشتهر بالإلحاد » ، قال ابن الجوزي : « أبو الحسن الريوندي ، الملحد الزنديق ، وإنما ذكرته ليعرف قدر كفره ، فإنه معتمد الملاحدة والزنادقة - ثم قال : - وكنت أسمع عنه بالعظائم ، حتى رأيت ما لم يخطر على قلب أن يقوله عاقل . . . . تناقل مترجموه أن له نحو ١١٤ كتابًا منها : فضيحة المعتزلة ، الزمرد، نعت الحكمة ، الدامغ ، وأن كتبه التي ألفها في الطعن على الشريعة اثنا عشر كتابًا مات سنة ٢٩٨ وقيل سنة ٢٤٥ ، وقيل صلبه أحد السلاطين ببغداد، انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ١٤/ ٥٩ لسان الميزان ١/ ٣٢٣ المنتظم ٦/ ٩٩ ، وفيات الأعيان ١/ ٩٤ فضل الاعتزال ص٢٩٩ .

(٤) محمد بن هارون الوراق أبو عيسى كان من أئمة المعتزلة ، ثم أصبح رافضيا ، وكان يبطن الزندقة والقول بالتثنية ، وقال الخياط : « إنه كان أستاذ ابن الراوندي في ذلك ، ذكره النديم ضمن رؤساء المنانية المتكلمين الذين يظهرون الإسلام ويبطنون الزندقة ، وقد تقدم قول شيخ الإسلام فيه ، توفي سنة ٢٤٧ ببغداد ، ذكر العاملي في أعيان الشيعة مصنفاته ، ومنها : كتاب اختلاف الشيعة ، والمقالات ، ثم قال : « وكتاب المقالات هو أشهر كتب الوراق، يذكر فيه تاريخ الملل=

اليمان [١] ، الجيهاني [٢] ، محمد بن شبيب [٣] ، أبو حامد الزوزني [٤] ،

= والنحل ، وشرح آراء وعقائد الفرق المختلفة » ، وهو من أشهر الكتب القديمة وأكثرها اعتبارا في هذا الموضوع ينقل عنه كثير من مؤلفي كتب المقالات : كالمسعودي ، والأشعري والبيروني والشهرستاني والبغدادي وابن أبي الحديد . انظر ترجمته وما ذكر عنه في : لسان الميزان ٥/ ٥٠٤ ، أعيان الشيعة ٤٧ / ١٠٥ ، الرجال للنجاشي ص٢٠٨ ، الانتصار للخياط ١٨٣ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١١١ الفهرست للنديم ص٤٧٣ مروج الذهب ٤/ ١٠٤ الفهرست للطوسي ص٧١ وغيرها انظر : حاشية درء تعارض العقل والنقل ٥/ ٦٨/ ٨/ ٣٠١ ومنهاج السنة ٢/ ٥٠١ .

(١) اليمان بن رباب ، من جلة الخوارج ورؤسائهم ، وكان أولاً ثعلبيًا ثم انتقل إلى قول البيهسية ، وكان نظارًا مصنفا للكتب له كتاب التوحيد ، كتاب الرد على المعتزلة ، كتاب المقالات ، كتاب الرد على المرجئة ، وغير ذلك ، انظر الفهرست ٢٥٨ .

(٢) أحمد بن محمد ، وقيل محمد بن أحمد بن نصر الجيهاني ، أبو عبد الله ، وزير صاحب خراسان كان حيًا سنة ٣٦٧ عده النديم من رؤساء المانوية المتكلمين الذين يظهرون الإسلام ويبطنون الزندقة ، انظر ترجمته في معجم الأدباء ٤/ ١٩٠ الفهرست ١٩٨ ، ٤٧٣ كشف الظنون ١٦٦٤ هدية العارفين ٢/ ٣٦ معجم المؤلفين ٢/ ١٦٥ .

(٣) محمد بن شبيب البصري المرجيء أبو بكر ، من المرجئة القدرية ، ينسب تارة إلى المعتزلة ، وتارة إلى المرجئة ، ذكره ابن المرتضي في الطبقة السابعة من المعتزلة قال : « ومنهم محمد بن شبيب ، وكنيته أبو بكر ، وله كتاب جليل في التوحيد ولما قال بالإرجاء ، تكلم عليه المعتزلة بالنقص ، فقال : إنما وضعت هذا الكتاب في الإرجاء لأجلكم ، فأما غيركم فإني لا أقول ذلك له . . » وهو يعد من أصحاب النظام إلا أنه خالفه في المنزلة بين المنزلتين وفي الوعيد ، ولم يخرج صاحب الكبيرة عن الإيمان » . انظر ترجمته وآراءه في الملل ١/ ٨٦ ، ٢٥٩ ، ٢٦٧ ، المقالات ١/ ٢٠١ والفرق بين الفرق ٢٥ , ٢٠٧ وفضل الاعتزال ، ٧٤ ، ٢٧٩ الخطط ٢/ ٣٥٠ الأنساب ٧/ ٢٨٦ .

(٤) لم أجد ترجمة بهذا الاسم سوى ما ذكره السمعاني في الأنساب ، والسهمي في تاريخ جرجان ، وهو أحمد بن الوليد بن أحمد بن محمد بن الوليد الزوزني ، حدث بجرجان عن أبي القاسم الطبراني وأبي بكر الشافعي بنيسابور ، توفي سنة ٤١٨ ، يحتمل أن يكون هو المقصود هنا والله أعلم . انظر الأنساب ٣/ ١٧٦ تاريخ جرجان ١٢٥ - ١٢٦ .

جـــعـــفـــر بن حـــرب [١] مـــحـــمـــد بن الســائب الكلبي [٢]، أرســـطـوطــالـيــس [٣]، فــلــوطــرخـيــس [٤]، طـيـمــاوس [٥]،

---

(١) جعفر بن حرب الهمداني، أبو الفضل، من أئمة المعتزلة، من الطبقة السابعة منهم، من أهل بغداد كان عابداً من نساك القوم، ولد سنة ١٧٧ أخذ الكلام عن أبي الهذيل بالبصرة، صنف كتبًا، قال الخطيب: «إنها معروفة عند المتكلمين» منها: متشابه القرآن، الرد على أصحاب الطبائع، الاستقصاء» توفي سنة ٢٣٦. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٧/ ١٦٢ سير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٤٩ الفهرست ٢١٣ لسان الميزان ٢/ ١١٣ فضل الاعتزال ٧٤.

(٢) محمد بن السائب بن بشر بن عمرو بن الحارث الكلبي أبو النضر، نسابة، راوية، عالم بالتفسير والأخبار وأيام العرب، من أهل الكوفة، مولده ووفاته فيها، توفي سنة ١٤٦، قال الذهبي عنه: «العلامة الأخباري . . . المفسر وكان أيضًا رأسًا في الأنساب، إلا أنه شيعي متروك الحديث»، وقال النسائي: «حدث عنه ثقات من الناس، ورضوه في التفسير، وأما في الحديث ففيه مناكير». وقيل: كان شيعيًا، من مؤلفاته: كتاب الأصنام، انظر ترجمته في: ميزان الاعتدال ٣/ ٥٥٦ السير ٦/ ٢٤٨ تهذيب التهذيب ٩/ ١٧٨ وفيات الأعيان ١/ ٤٩٣ الفهرست ١٣٩، المعارف لابن قتيبة ٢٣٣.

(٣) أرسطو طاليس بن نيقوماخوس، ولد سنة ٣٨٤ ق. م أعظم فلاسفة اليونان الأقدمين، لما بلغ الثامنة عشرة التحق بأكاديمية أفلاطون في أثينا، وتتلمذ عليه، وعلّم الإسكندر الأكبر «ملك مقدونية»، وهو واضع علم المنطق كله تقريبًا، ومن هنا لقب بالمعلم الأول، وصاحب المنطق، وقد كتب في كل فروع المعرفة تقريبًا، أسس في أثينا مذهباً سمي هو وأتباعه بالمشائيين؛ لأنه كان يعلم ماشيًا فسمي بذلك ومات سنة ٣٢٢ ق. م. من كتبه: الأورغانون في المنطق، كتاب الطبيعة، كتاب أجرام السماء وغيرها. انظر ترجمته في: أخبار الحكماء للقفطي ١٢ - ٢٦ الموسوعة العربية الميسرة ص١١٧، الموسوعة الفلسفية ١/ ٩٨ - ١٣٢، الفلسفة اليونانية ص١٨١.

(٤) فلوطرخيس: مفكر ومؤرخ فلسفة يوناني ولد سنة ٤٦م ومات سنة ١٢٧م، تعلم الفلسفة على يد أمونيوس في أثينا، وصار من أتباع الأفلاطونية، وهي النزعة الغالبة عليه، وكان خصما للرواقية وللأبيقورية، ولكنه مع ذلك متأثر ببعض آراء أرسطو والفيثاغوريين، ينسب له نحو مائتي كتاب ورسالة لكن بعضًا منها منحول. من كتبه: الآراء الطبيعية التي يرضى بها الفلاسفة، المسائل الأفلاطونية، مأدبة الحكماء السبعة، انظر: الموسوعة الفلسفية: ٢/ ١٩٥، الفهرست: ٣٥٥، خريف الفكر اليوناني ٣٧.

(٥) طيماوس لم أجد له ترجمة.

ثاوفرطس [١] ، السجزي [٢] ، ابن سينا [٣] .

وهناك مصادر لم يصرح المؤلف بها ، بيد أنه بالمقارنة بين ما ذكره المؤلف وما ذكرته تلك المصادر سواء أكانت تلك المقارنة مباشرة ، أم بواسطة من صرح بالنقل منها ؛ تبين لي استفادة المؤلف منها وهي كالتالي :

- أديان العرب للجاحظ ، وقد صرح بذلك - كما تقدم - الرازي وغيره [٤] .

---

(١) ثاوفرطس : من أشهر تلاميذ أرسطو ، كان أرسطيا ، مع نقده لأرسطو في بعض المسائل ، وأضاف إضافات إلى مؤلفات أرسطو كالمنطق مثلا . وكان يرى أن جميع الفلاسفة المتقدمين على أنهم مجرد إرهاصات لأرسطو ، كما أقحم أفكارهم إقحامات في إطار أرسطو طاليس . وقد اعتمد عليه كثير من مؤرخي الفلسفة فيما قبل سقراط ، ولد سنة ٣٧٠ ق . م وتوفي سنة ٢٨٦ ق . م تقريبا . وقد فقدت أغلب كتبه وله : كتاب النفس ، الحس والمحسوس ، انظر : الموسوعة الفلسفية المختصرة ١٦٠ - ١٦١ الفهرست ٣٥٣ .

(٢) محمد بن طاهر بن بهرام السجزي ، أبو سليمان ، عالم بالحكمة والفلسفة والمنطق ، سكن بغداد ، وكان عضد الدولة فباخسروا شاهنشاه يكرمه ويضخمه ، لا يعرف له تاريخ ولادة ولا وفاة بالدقة لكن يرجح أنه ولد في العقد الثالث من القرن الرابع وعاش بعد سنة ٣٩١ ، انظر ترجمته في : تاريخ حكماء الإسلام ٨٢ أخبار الحكماء ١٨٥ تتمة صوان الحكمة ٧٤ الموسوعة الفلسفية ١/ ٨٠ .

(٣) الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا البلخي ثم البخاري ، أبو علي ، الفيلسوف الرئيس ولد سنة ٣٧٠ قال الذهبي : « ما أعلمه روى شيئًا من العلم ، ولو روى لما حلت الرواية عنه ، لأنه فلسفي النحلة ضال ، لا رضي الله عنه » . وقال في السير « هو رأس الفلاسفة الإسلامية ، لم يأت بعد الفارابي مثله ، فالحمد لله على الإسلام والسنة ، وله كتاب الشفا ، وغيره ، وأشياء لا تحتمل ، وقد كفره الغزالي في كتاب المنقذ من الضلالُ ، وكفَّر الفارابي » توفي سنة ٤٢٨ ، من كتبه الإشارات والتنبيهات ، القانون . انظر : ترجمته في : السير ١٧/ ٥٣١ ، ميزان الاعتدال ١/ ٥٣٩ لسان الميزان ٢/ ٢٩١ تاريخ حكماء الإسلام ص٥٢ - ٧٢ ، وغيرها .

(٤) انظر : مناظرات الرازي في بلاد ما وراء النهر ص٤٠ وتاريخ العرب المفصل ٦/ ١٣ .

- رسالة في الطبيعيات لابن سينا ، وتفسير كتاب الأثولوجيا من كتاب الإنصاف لابن سينا .
- صوان الحكمة للسجزي ،
- والآراء الطبيعية لفلوطرخيس ، وقد صرح المؤلف بالنقل من المؤلفين الأخيرين دون التصريح بأسماء مؤلفاتهما .

كذلك هناك تشابه واضح في بعض ما يذكره المؤلف وما يذكره كل من المقدسي[١] ، في البدء والتاريخ ، وابن النديم[٢] في الفهرست ، والمسعودي[٣] في مروج الذهب والتنبيه والإشراف ، إلا أنه لا يمكن القطع

---

(١) مطهر بن طاهر المقدسي ، مؤرخ ، نسبته إلى بيت القدس ، وقد دل تحقيق المستشرق كليان هوار على أنه مصنف كتاب البدء والتاريخ ، وكان المعروف أنه من تأليف أبي زيد أحمد بن سهل البلخي ، كما في كشف الظنون ، وخريدة العجائب ، إلا أن البلخي توفي سنة ٣٢٢ ، وكتاب البدء والتاريخ صنف سنة ٣٥٥ ، وقال هوار : كان مطهر في « بست » من بلاد سجستان ، وزاد بروكلمان أنه توفي فيها . انظر : معجم المطبوعات ١٤١ ، كشف الظنون ٢٢٧ ، خريدة العجائب ٢٤٩ ، الأعلام ٧/ ٢٥٣ .

(٢) محمد بن إسحاق بن محمد بن إسحاق أبو الفرج ابن أبي يعقوب النديم وهو بغدادي ، صاحب كتاب الفهرست من أقدم كتب التراجم ، كان معتزليًا متشيعًا ، يدل كتابه على ذلك ، قال ابن حجر : « يسمى أهل السنة حشوية ، ويسمى الأشاعرة المجبرة ، ويسمى كل من لم يكن شيعيا عاميا » . اشتهر بـ (ابن النديم) إلا أن محقق طبعة (الفهرست) في طهران سنة ١٣٩١ رضا تجدّد ، نبه إلى أنه (النديم) لا (ابن النديم) . مات سنة ٤٣٨ . من كتبه : الفهرست والتشبيهات . انظر لسان الميزان ٥/ ٧٢ ، الأعلام ٦/ ٢٩ .

(٣) علي بن الحسين بن علي ، أبو الحسن المسعودي ، مؤرخ من أهل بغداد ، أقام بمصر وتوفي فيها ، وقال ابن حجر : « وكتبه طافحة بأنه كان شيعيًا معتزليًا » من تصانيفه : مروج الذهب ، المقالات في أصول الديانات ، التنبيه والإشراف ، المسائل والعلل في المذاهب والملل ، الإبانة عن أصول الديانة . انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ١٥/ ٥٦٩ لسان الميزان ٤/ ٢٤ ، طبقات السبكي ٢/ ٣٠٧ ، الفهرست ٢١٩ ، الأعلام ٤/ ٢٧٧ .

باستفادة المؤلف منهم ؛ إذ يحتمل اشتراك الجميع في النقل من مصدر آخر متقدم .

خامسًا : نلحظ أن المؤلف حينما يورد بعض مصادره لا يكتفي بمجرد ذكرها والعزو إليها ، بل قد ينقد ذلك المصدر ويبيّن صحة نسبته ، كما فعل في الرسالة المنسوبة إلى الحسن في مسألة القدر .

وكذلك ما حكاه جعفر بن حرب عن جعفر بن عباد ونحو ذلك. كل ذلك حسب علمه واطلاعه، وإلا هناك مصادر اعتمد عليها المؤلف وهي مشكوك في نسبتها إلى أصحابها، بل مقطوع ببطلان تلك النسبة كما في بعض مصادره عن الفلاسفه، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله .

سادسًا : مما يجدر التنبيه إليه أن قول الرازي : إن المؤلف قد اعتمد في نقل المذاهب الإسلامية على كتاب الفرق بين الفرق، كما في قوله: «إنه كتاب حكى فيه مذاهب أهل العالم -بزعمه- إلا أنه غير معتمد عليه: لأنه نقل المذاهب الإسلامية من الكتاب المسمى بالفرق بين الفرق، من تصانيف الأستاذ منصور البغدادي »[١] .

أقول إن هذا القول -حسب ما تبين لي- غير دقيق وفيه تحامل على المؤلف: هناك فوارق كبيرة بين الكتابين، مما يدل على خلاف ما زعمه الرازي، فمن جملة أوجه الفوارق المنهج الذي ارتضاه كل منهما في عرضه للآراء، كذلك تصنيف وترتيب الفرق، بل أيضا ما تضمنه الكتابان فكل منهما تضمن معلومات وبحوثًا لم يتضمنها الكتاب الآخر، مقارنة بين ما ذكراه عن أي فرقة نلحظ الاختلاف في كثير ما ذكراه عنها[٢] ، بل نرى

(١) مناظرات فخر الدين الرازي في بلاد ما وراء النهر ص٣٩ .

(٢) انظر على سبيل المثال فرقة الكيسانية ، الزيدية ، الخوارج وغيرها .

المؤلف يذكر بعض الآراء التي كذب البغدادي نسبتها إلى أشخاص وخطأ من نسبها إليهم، نحو مسألة إجماع الخوارج على تكفير صاحب الكبيرة، وغيرها. والتشابه في بعض ما ذكراه لا يدل دلالة قطعية على استفادة أحدهما من الآخر، بل ربما يعود ذلك التشابه إلى اتحاد مصدرهما في بعض ما يذكرانه، كاعتمادها مثلا على ما حكاه الأشعري في مقالاته، وكذلك غيره كما سبقت الإشارة إليه .

سابعًا : بمناسبة الحديث عن مصادر المؤلف في كتابه : تجدر الإشارة إلى من كان المؤلف مصدرًا له في كتابه، فاستفاد من المؤلف واقتبس منه .

من المعلوم أن المؤلف أصبح مصدرًا هامًا ورئيسًا في هذا الفن لما جاء بعده، حيث اعتمد عليه كثيرون في ذلك، ويمكن تصنيف أولئك إلى صنفين :

الأول : من يستشهد ويوثق قوله بما ذكره المؤلف في الكتاب ويعزو إليه، ممن لم يخص مصنفه في المقالات والفرق، وهؤلاء كثيرون جدًا ممن جاء بعده بمختلف أزمانهم وطبقاتهم .

الثاني : من نقل عن المؤلف واعتمد عليه في كتابه المخصوص في المقالات والفرق، وهؤلاء أيضا طائفتان : المتقدمون : ومن جملتهم : أبو الفداء في مختصر أخبار البشر، وتابعه ابن الوردي في تأريخه، والمقريزي[1]

---

(١) أحمد بن علي بن عبدالقادر، أبو العباس العبيدي، تقي الدين المقريزي، مؤرخ الديار المصرية، أصله من بعلبك، ولد سنة ٧٦٦ في القاهرة، ونشأ ومات فيها سنة ٨٤٠، من تصانيفه : كتاب «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ويعرف بخطط المقريزي، وتجريد التوحيد المفيد، نحل عبر النحل، شارع النجاة في أصول الديانات واختلاف البشر فيها، قال السخاوي : «قرأت بخطه أن تصانيفه زادت على مائتي مجلد كبار» .

انظر ترجمته في : البدر الطالع ١/ ٧٩، آداب اللغة ٣/ ١٧٥، معجم المطبوعات ١٧٧٨، الأعلام ١/ ١٧٧ .

في الخطط والاعتبار، والمقدسي في الرد على الرافضة، السفاريني[1] في لوامع الأنوار، والكرماني[2] في شرح المواقف، ومحمد صديق حسن خان[3] في خبيئة الأكوان في افتراق الأمم على المذاهب والأديان، وهذان الأخيران يكاد يكون ما ذكراه أشبه بالاختصار والتلخيص لما ذكره المؤلف.

هذا ما تبين لي خلال القراءة والبحث ممن كان نقلهم واقتباساتهم واضحة، أو من صرح بالنقل والاستفادة من المؤلف.

أما المعاصرون سواء من المسلمين أو غيرهم ممن تحدثوا عن الفرق، فهؤلاء لا يكاد أحد منهم يستغني عن كتاب الملل، فالكتاب من أوائل مصادر المؤلفين المعاصرين في الملل والنحل وأهمها.

وكما قال مترجم كتاب الملل إلى التركية: «والعلماء -رضوان الله

---

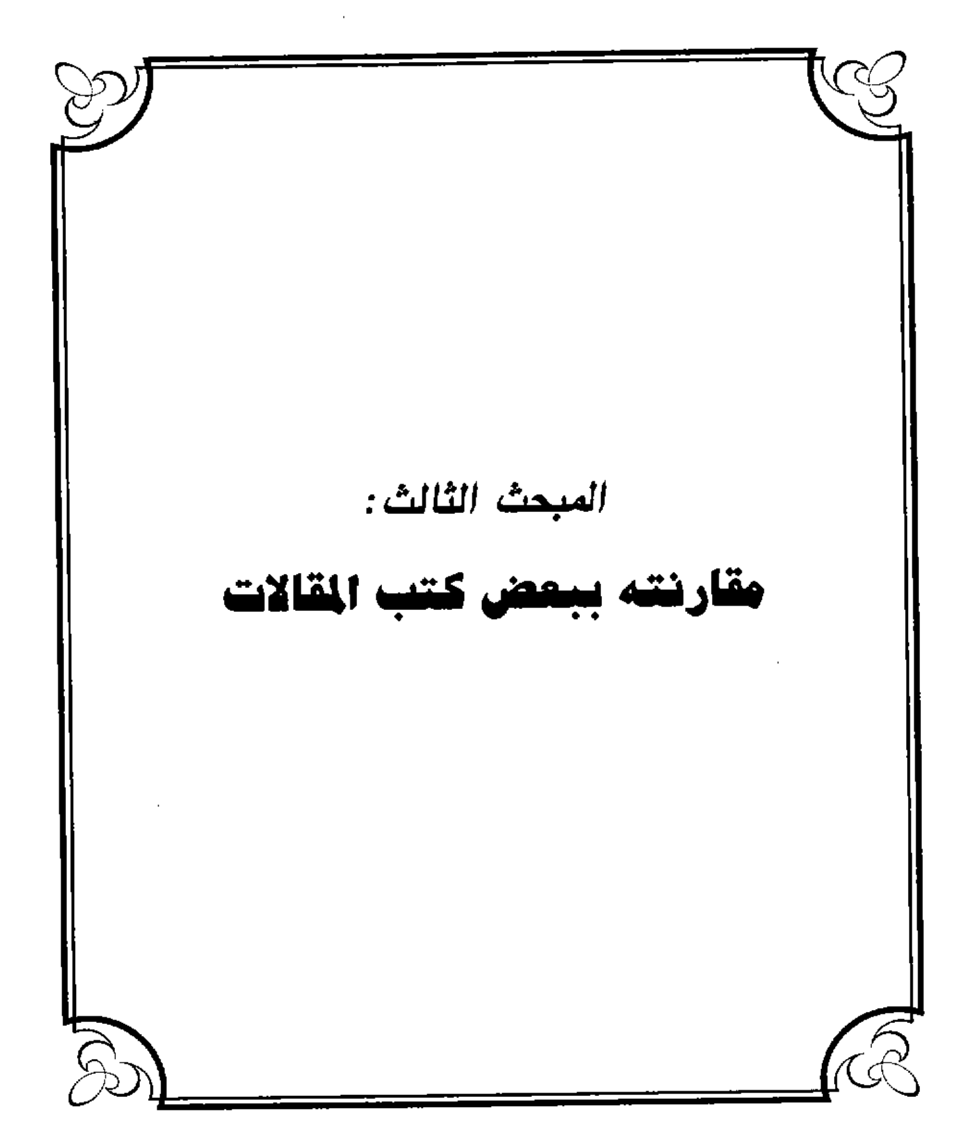
(١) محمد بن أحمد بن سالم السفاريني، شمس الدين أبو العون، عالم بالحديث والأصول والأدب، ولد في سفارين من قرى نابلس سنة ١١١٤، وتوفي في نابلس سنة ١١٨٨ من مؤلفاته: لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية المضيئة في عقد أهل الفرقة المرضية، غذاء الألباب شرح منظومة الآداب وغير ذلك. وانظر ترجمته في: سلك الدرر ٤/ ٣١، معجم المطبوعات ١٠٢٨، والأعلام ٦/ ١٤.

(٢) محمد بن يوسف بن علي الكرماني البغدادي، ولد سنة ٧١٧، تتملذ على أبيه بهاء الدين، وعضد الدين الأيجي، ولازمه ثنتي عشرة سنة، حتى قرأ عليه تصانيفه، قال ابن حجي: تصدى لنشر العلم ببغداد ثلاثين سنة. من مؤلفاته الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، شرح المواقف، ضمائر القرآن، توفي راجعًا من الحج سنة ٧٨٦، انظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٤/ ٣١٠. بغية الوعاة ١٥/ ٢٧٩ الأعلام ٧/ ١٥٣.

(٣) محمد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي، أبو الطيب ولد في فتوح بالهند سنة ١٢٤٨ وتوفي سنة ١٣٠٧، له نيف وستون مصنفًا بالعربية والفارسية والهندوسية منها: حسن الأسوة في ما ثبت عن الله ورسوله في النسوة، أبجد العلوم، عون الباري، خبئه الأكوان... وغيرها. انظر ترجمته في: جلاء العينين ٣٠، آداب اللغة ٤/ ٢٦٤، الأعلام ٦/ ١٦٧.

عليهم- قديمًا وحديثًا قد وضعوا كتابه هذا -أي الملل والنحل للشهرستاني- الجليل القدر موضع العناية والاعتبار، حتى إن كل من ألف هذا المضمار قد نقل عنه واتخذه مرجعًا »[٣]، وقد سبقت الإشارة إلى أهمية الكتاب وقيمته لدى المسلمين وغيرهم .

(١) انظر : المدخل إلى كتاب الملل والنحل ص١١ .



المبحث الثالث:

مقارنته ببعض كتب المقالات

تمهيـــد :

مما لا يخفى أن المصنفات في الفن الواحد يختلف بعضها عن بعض باختلاف مناهج مصنفيها، وباختلاف مشاربهم ومذاهبهم، وتتفاوت منزلة تلك الكتب وأهميتها بتفاوت الميزات والسمات الحسنة التي تضمنها كل واحد منها، ويتجلى ذلك الأمر بمقارنة بعضها بعض .

وهذا ما سوف نتناوله في هذا المبحث، وهو إجراء مقارنة بين بعض كتب المقالات، والتي بها تبرز أهمية وقيمة كتاب الملل، وما تميز به عن غيره من كتب هذا الفن، وفي المقابل أيضًا يظهر بعض جوانب الضعف، والعيب فيه، وقد وقع الاختيار على ثلاثة كتب، هي من أهم ما كتب في المقالات، ومن المصادر الرئيسة في ذلك. والتي لا غنى للباحث في هذا المجال عنها، وهي طبقًا لتسلسلها التاريخي كالتالي :

١ـ مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين[1] لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري « ت ٣٢٤ » .

---

(١) يرى د. عبدالرحمن بدوي ووافقه د. محمد أحمد عبدالقادر، بأن اسم الكتاب كما ورد في ثبت أسماء مؤلفات الأشعري لدى ابن عساكر وغيره «مقالات المسلمين» وأن لفظ «إسلاميين» إنما هو استعمال غير مألوف لا في عصر الأشعري ولا قبله. وأنه ينبغي الأخذ باللفظ الذي استقر عليه الاستعمال في القرآن والسنة : مسلم ومسلمين، وأيضا مما يؤكد ذلك كلام الأشعري نفسه إذ يقول : «وألفنا كتابًا في مقالات المسلمين يستوعب اختلافهم ومقالاتهم» .

انظر : تبيين كذلك المفتري ص١٣١، مذاهب الإسلاميين ١/ ٥٢٧، كتب تاريخ الفرق دراسة نقدية مقارنة ص١٤٢ .

٢ـ الفرق بين الفرق لأبي منصور عبدالقاهر بن طاهر البغدادي[١] «ت٤٢٩» .

٣ـ الفصل في الملل والأهواء والنحل[٢] لأبي محمد علي بن أحمد بن

(١) عبدالقاهر بن طاهر بن محمد التميمي التميمي أبو منصور البغدادي، قال الذهبي «العلامة البارع المتقن الأستاذ. . . صاحب التصانيف البديعة، وأحد أعلام الشافعية . . . كان يدرّس في سبعة عشر فنا، ويضرب به المثل» . قال الصابوني : «كان الأستاذ أبو منصور من أئمة الأصول، وصدور الإسلام بإجماع أهل الفضل، بديع الترتيب، غريب التأليف، إماما مقدما مفخما . . . » توفي سنة ٤٢٩، قال الذهبي : «له تصانيف في النظر والعقليات» انظر ترجمته في السير ١٧/ ٥٧٢، طبقات السبكي ٣/ ٢٣٨ تبيين كذب المفتري ٢٥٣ وفيات الأعيان ٣/ ٣٠٣ .

(٢) اختلف الباحثون في ضبط عنوان هذا الكتاب على قولين : الأولى : أن عنوان الكتاب هو «الفِصَل» -بكسر الفاء وفتح الصاد- وهذا ما جاء في الطبعة الأول للكتاب « ط مصر سنة ١٩١٧، وقد كتب تحت العنوان ما يلي : «الفصل -بكسر ففتح- جمع فَصْلة- بفتح فسكون- كقَصعَة وقِصَع : النخلة المنقولة من محلها إلى محل آخر لتثمر » وممن ذهب إلى هذا أيضًا محمد أبو زهرة في كتابه ابن حزم، وسار على ذلك أناس كثيرون .

الثاني : أن عنوان الكتاب «الفَصْل» -بفتح الفاء وسكون الصاد -واستدل أصحاب هذا القول-ومنهم د. محمود علي حماية - بأدلة منها : (أ) القول بأن « الفصَل » -بكسر الفاء جمع «الفَصْلة » بفتح الفاء -وهي النخلة المنقولة «المحمولة» قول ترده اللغة ؛ لأن «فَصْلة» لا تجمع على «فصَل» وإنما تجمع على «فصال» ، « فَصَلات » كما تذكر كتب اللغة والمعاجم .

ب) جاء في معاجم اللغة : أنّ «الفَصْل» هو الحق من القول، وبه فسر قوله تعالى : ﴿إنه لقول فصل﴾ أي حق، وقيل : فصل قاطع، ويأتي أيضًا بمعنى القضاء بين الحق والباطل. والمعنيان يتفقان مع موضوع الكتاب ومنهج صاحبه، إذ لا يكتفي بالتقرير والعرض، بل يحاول تفنيد العقائد التي يرى تهافتها، ويدحض ما فيها من كذب وبهتان مبينًا الحق من الباطل، قاصداً كشف القناع عن الدين الحق وأهله، والملة الصادقة، فالغرض من تأليف الكتاب هو الفصل بين أهل الملل والأهواء والنحل، وهذا ظاهر عنوان الذي أورده ياقوت في معجم الأدباء، إذ يقول : «ولأبي محمد مع يهود -لعنهم الله- ومع غيرهم من أولي المذاهب المرفوضة من أهل الإسلام مجالس محفوظة، وأخبار مكتوبة، وله مصنفات في ذلك معروفة ، من أشهرها في الجدل كتابه المسمى الفَصْل بين أهل الآراء والنحل» كما ذكر المقري في «نفح الطيب» أن لابن حزم =

حزم الظاهري[1] «ت٤٥٦» .

وستكون المقارنة بين جانبين، الجانب الأول : مقارنة هذه الكتب بعضها ببعض إجمالاً . الثاني مقارنة كل واحد من الكتب الثلاثة مع كتاب الملل على حدة .

المقارنة الإجمالية : ومن عجيب الموافقات في هذه الكتب الثلاثة مع كتاب الشهرستاني أن كثيراً من جوانب التوافق فيها -بوجه عام- ثنائي بين الكتب، ومن تلك الجوانب ما يلي :

١ - منزلة المؤلفين : اثنان منهم كل منهما زعيم مذهب، وهما : الأشعري وابن حزم، فأما الأشعري فأمره ظاهر، وأما ابن حزم وإن سبقه داود بن علي بالمذهب الظاهري، إلاأن ابن حزم يعد المؤسس الثاني للمذهب، وبه اشتهر وانتشر، أما الآخران وهما : البغدادي والشهرستاني، فهما من أتباع المذهب الأشعري .

= كتابًا يسمى الفصل بين أهل الأهواء والنحل» ، ومن هذين النصين يكاد يقطع بأن عنوان الكتاب هو «الفَصْل» بمعنى الحق من القول أو بمعنى القضاء بين الحق والباطل أقوى من حيث المعنى وأكثر دلالة على مضمون الكتاب وجوهره، بخلاف تسميته «الفِصَل» -فإنها لو صحت لغويًا- لم يذكر أنه كان متفرقًا فضم بعضه إلى بعض وإنما كتبه لما اجتمعت لديه العوامل التي أدت إلى كتابته، انظر في ذلك : معجم الأدباء ١٢/ ٢٥١، نفح الطيب ٢/ ٧٩، ابن حزم ومنهجه في دراسة الأديان ص٩٧ـ ١٠٣، ابن حزم لأبي زهرة ٢٥٣ .

(١) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، أبو محمد، الفقيه الحافظ، عالم الأندلس في عصره، ولد سنة ٣٨٤ روي عن ابنه الفضل : أنه اجتمع عنده بخط أبيه من تأليف نحو أربعمائة مجلد، تشتمل على ما يقرب من ثمانين ألف ورقة، وتوفي سنة ٤٥٦، من أشهر مؤلفاته : «الفصل في الملل والأهواء والنحل، المحلى، جمهرة الأنساب، الإحكام في أصول الأحكام»، انظر : ترجمته في السير ١٨/ ١٨٤، لسان الميزان ٤/ ١٩٨ وفيات الأعيان ٣/ ٢٢٥، معجم الأدباء ١٢/ ٢٣٥ الأعلام ٤/ ٢٥٥، ابن حزم حياته وعصره ـ آراؤه وفقهه لأبي زهرة .

٢- مقارنتها من حيث موضوعها : اثنان منهما اقتصرا على عرض مقالات الفرق الإسلامية فقط، وهما : الأشعري والبغدادي، والآخران وهما : ابن حزم والشهرستاني لم يقتصرا على ذلك، فشمل عرضهما بعض الملل والمذاهب الأخرى، إضافة إلى الفرق الإسلامية .

٣- الأساس الذي اعتمد عليه في الكتاب : اثنان منهما اعتمدا في عرضهما على حديث الافتراق، وتكلفا في عد وحصر الفرق الإسلامية وفق العدد المذكور في الحديث، وهما البغدادي، والشهرستاني. أما الآخران وهما الأشعري وابن حزم فلم يعتمدا على ذلك الحديث؛ إنما أحدهما أنكر صحته وهو ابن حزم، والآخر لم يتعرض له أو يشير إليه وهو الأشعري .

٤ - من حيث وضع مقدمات الكتاب : وضع كل من البغدادي والشهرستاني مقدمات لكتابيهما، تضمنت مجمل ما احتواه كتاب كل منهما. وهذا ما لم يفعله الأشعري وابن حزم .

٥ - من حيث منهج عرض المقالات في كل منهما : اثنان منهما تبعا منهج التقرير والنقد، حيث يعرضان الآراء مع مناقشتها ونقدها، وهما البغدادي وابن حزم. أما الآخران فاقتصرا على منهج التقرير فقط دون النقد، فيعرضان الآراء دون مناقشتها أونقدها، وهما : الأشعري والشهرستاني -حسب شرطه- .

٦ - من حيث طريقة العرض : اثنان منهما سلكا في عرضهما طريقة جعل أصحاب المقالات وزعماء الفرق أصولا، ثم أوردا تحت كل منهم آراءه ومقالاته التي اعتنقها، وهما : البغدادي والشهرستاني .

أما الآخران وهما الأشعري وابن حزم فقد سلكا تلك الطريقة، إضافة إلى الطريقة الأخرى، وهي جعل المسائل أصولاً، ثم إيراد ما قيل فيها من آراء، والأشعري أكثروضوحًا من ابن حزم في هذا الجانب .

٧ - من حيث ذكر أصول الفرق : اثنان منهم اتفقا على أصول الفرق الإسلامية، وهما : الأشعري والبغدادي، مع اختلافهما في تحديد عدد الفرق في العدد المذكور في حديث الافتراق كماتقدم، أما الآخران وهما ابن حزم والشهرستاني فلم يتفقا معهما في ذلك، وهما أيضًا مختلفان فيما بينهما .

٨ - تركيز الحديث على طائفة معينة : ركز كل من الأشعري وابن حزم في كتابيهما الحديث عن طائفة معينة، حيث شغلت مقدرًا من العرض أكثر من غيرها، وهي المعتزلة عند الأشعري، وأهل الكتاب عند ابن حزم، أما البغدادي والشهرستاني فلم يركزا الحديث على طائفة معينة، إنما كان عرضهما للفرق متقاربًا في المقدار .

٩ - حسن التنظيم وجودة الترتيب : تميز كل من البغدادي والشهرستاني في كتابيهما بحسن التنظيم وجودة الترتيب، بخلاف الأشعري وابن حزم، اللذين كان ترتيبهما مضطربًا، وتنظيمها مختلاً، وقد عيب عليهما ذلك .

ومن جانب آخر : يلحظ أن ثلاثة من كتب المقارنة -وهي المقالات والفرق والملل- تشترك في سمات لا يشترك معها في ذلك الكتاب الرابع -وهو الفصل-، مع وجود تفاوت ملحوظ بين تلك الكتب الثلاثة في تلك السمات، إلا أنها أقل تفاوتا من كتاب الفصل معها، وأيضًا أقرب مشابهة

بعضها إلى بعض في مشابهة الفصل لأحدها. ومن جملة تلك السمات :

- الإنتساب إلى مذهب واحد وهو المذهب الأشعري، كذلك نشأتهم في ناحية واحدة وهي شرق البلاد الإسلامية، بخلاف ابن حزم فلا ينسب إلى ذلك المذهب، وقد عاش في غرب البلاد الإسلامية .

- بدأ كل من الثلاثة كتابه بالحديث عن الفرق الإسلامية وهذا ما لم يفعله ابن حزم .

- تقسيم الفرق الإسلامية كان متشابهًا -في الجملة- لدى الثلاثة أكثر من مشابهة ابن حزم لأحدهم .

- مصادر الثلاثة -في جملتها- متقاربة أكثر من تقارب مصادر ابن حزم.

هذا ما يتصل بالمقارنة الإجمالية لكتب المقارنة جميعًا .

المقارنة التفصيلية :

مقارنة كل من الكتب الثلاثة بكتاب الملل والنحل، وهذا الجانب يقتضي إعادة بعض ماتقدم من سمات وميزات بشيء من التفصيل والبيان .

أولاً: المقارنة بين كتاب مقالات الإسلاميين وكتاب الملل والنحل.

(١) قصر الأشعري الحديث في كتابه على الفرق الإسلامية، وهذا بخلاف كتاب الملل الذي جمع بين الفرق الإسلامية وملل ومذاهب أخرى، فأصبح أشبه بموسوعة مختصرة في الأديان والمذاهب المختلفة .

(٢) أغفل الأشعري في كتابه ذكر حديث الافتراق، فلم يتعرض له بشيء، فضلاً عن أن يقيم كتابه عليه، وهذا خلاف ما فعله الشهرستاني،

حيث اعتمد الحديث وبنى تقسيمه للفرق على ضوئه، وتكلف في حصر الفرق وتحديدها ليطابق العدد المذكور في ذلك الحديث .

(٣) سلك الأشعري في عرض الآراء المنهج المسمى «المنهج الموضوعي أو المنهج التقريري» وهو عرض آراء ومقالات أصحاب الفرق وتقريرها دون أن يكون للمؤلف أي توجيه في ذلك العرض، فلا تعقيب ولا رد ولانقد، ولا مناقشة لتلك الآراء، وقد التزم الأشعري بهذا المنهج في سائر كتابه، حتى عند حديثه عن الغلاة من الشيعة مثلا، ولذا عُدَّ مصدرًا موثوقًا به في نقل آراء الفرق الأخرى، وخاصة المعتزلة مع أنه يعد من خصومهم .

أما الشهرستاني فهو وإن ألزم نفسه بذلك المنهج واشترطه في أول كتابه كما في قوله :

« وشرطي على نفسي أن أورد مذهب كل فرقة ما وجدته في كتبهم، من غيرتعصب لهم، ولا كسر عليهم، دون أن أبين صحيحه من فاسده وأعين حقه من باطله . . . »[(١)] .

إلا أنه في ثنايا عرضه لم يف بهذا الإلتزام، حيث نلحظ في كثير من الفرق والطوائف مداخلات للمؤلف وتعقيباته، بل ونقده لبعض آرائها ومقالاتها وزعمائها، بعبارات مختصرة دون التفصيل في ذلك .

(٤) تميز كتاب المقالات عن كتاب الملل بالجمع بين الطريقتين في عرض آراء ومقالات الفرق، حيث اقتصر الشهرستاني في طريقة عرضه للآراء والمقالات على جعل أصحاب المقالات وزعماء الفرق أصولاً، ثم إيراد تحت كل منهم آراءه في مسألة مسألة، وقد استحسن المؤلف هذه الطريقة

---

(١) الملل والنحل ١/ ١١ .

واختارها دون الطريقة الأخرى التي أشار إليها، وهي جعل المسائل أصولا، ثم إيراد في كل مسألة مذاهب طائفة وفرقة فرقة، معللاً ذلك بأن الطريقة الأولى أضبط للأقسام، وأليق ببيان الحساب[١]، وقد أصاب في ذلك.

أما الأشعري فقد جمع بين الطريقتين، فالجزء الأول منه معظمه كان وفق الطريقة الأولى، وهي جعل أصحاب المذاهب أصولاً، وهذا الجزء في الجليل من المسائل.

أما الجزء الثاني فهووفق الطريقة الثانية، وهو في الدقيق من المسائل، وقد أكثر من التفريعات والتقسيمات للمسائل في هذا الجزء، بل يمكن القول بأن هذا الجزء تفصيل لما أجمل في الجزء الأول.

بل إنه في الجزء الأول جمع أيضًا بين الطريقتين، فعندما عرض آراء الفرقة وفق الطريقة الأولى، يتبع عقب ذلك بسوق آراء الفرقة وفق الطريقة الثانية[٢]. وتقييم منهج الأشعري هذا من جانبين:

الجانب الأول: يعد منقبة له، حيث أصبح الكتاب بمثابة كتابين مختلفين، ضم أحدهما إلى الآخر، فمن أراد آراء الفرق في مسألة ما، أمكنه ذلك، ومن أراد آراء فرقة ما، أمكنه ذلك.

الجانب الآخر: قد يعد مثلبة للكتاب؛ حيث أحدث ذلك المنهج اضطرابًا في ترتيب الكتاب، واقتضى تكرار بعض آراء الأشخاص في أكثر من موضع، وأيضًا تفريق آراء الشخص في أكثر من موضع.

---

(١) انظر: المصدر السابق ١/ ١٠-١١.

(٢) انظر: على سبيل المثال فرقة الشيعة ١/ ١٠٦ وما بعدها، الخوارج ١/ ٢٠٣ وغير ذلك.

(٥) ومن جوانب الاختلاف بين الكتابين اختلافهما في تحديد أصول الفرق، فالأشعري حصرها في عشر فرق، كما في قوله : اختلف المسلمون عشرة أصناف : الشيع ، والخوارج، والمرجئة، والمعتزلة والجهمية، والضرارية، والحسينية، والبكرية، والعامة، وأصحاب الحديث، والكلابية أصحاب عبدالله بن كلاب القطان »[١] .

أما الشهرستاني فقد حصرها في أربع فرق كبار هي : «القدرية، الصفاتية، الخوارج، الشيعة »[٢] .

ونلحظ أن بعض الفرق التي عدها الأشعري أصولاً، عدّها الشهرستاني فرقًا ضمن تلك الطوائف الكبار، كما سنرى إن شاء الله تفصيل ذلك عند منهجه في تلك الطوائف .

وكما وقع اختلافهما في أصول الفرق، وقع اختلافهما أيضًا في تصنيف تلك الفرق، وبيان الفرق المتفرعة عنها : إذ إن هناك اختلافًا واضحًا في تقسيم الفرق المتفرعة عن تلك الأصول وتصنيفها، نحو ما وقع في طائفة الشيعة، حيث صنفها الأشعري ثلاثة أصناف هي : الأولى : الغالية، والثانية : الإمامية الرافضة، والثالثة : كيسانية، وتحت كل صنف عدد من الفرق المتفرعة عنها[٣] .

أما الشهرستاني فقد صنف الشيعة، خمسة أصناف : الكيسانية،

---

(١) المقالات ١/ ٦٥، وقالا محققا الكتاب : هكذا جاء في الأصول كلها، وأنت إذا عددت الأسماء التي ذكرت وجدتها أحد عشر أسمًا .

(٢) انظر : الملل ١/ ١٠ .

(٣) انظر : المقالات ١/ ٦٥ وما بعدها .

والزيدية، والإمامية، والغالية، والإسماعيلية، وتحت كل صنف فرق متفرعة عنها[١].

(٦) اختلف منهج الأشعري في طائفة المعتزلة عن سائر منهجه في سائر الطوائف من حيث :

أ - عدم تقسيم المعتزلة إلى فرق، كما هو شأن سائر الفرق الأخرى .

ب - وبناء على ذلك اختلفت طريقة عرض آرائهم ، فلم تكن بجعل أصحاب المذاهب أصولاً ، كما هو في سائر الفرق، وإنما عرضها وفق الطريقة الأخرى فقط، وهي جعل المسائل أصولاً .

جـ - التوسع والإطناب في عرض آرائها توسعًا ملحوظًا، وما يقال من أنه استغرق حديثه عنهم ما يقارب ثلثي الكتاب، غير مبالغ فيه، حيث إن ما يقرب من نصف الجزء الأول كان خاصًا بهم، إضافة إلى معظم الجزء الثاني . وهذا ينبي عن سعة علم الأشعري واطلاعه على دقائق آرائهم، ودقة فهمه لمقولاتهم، مما مكنه من الإسهاب في ذلك وإيضاح آرائهم بدقة وأمانة، أما الشهرستاني وإن أطال الحديث عنهم شيئا ما، إلا أن إطالته لا تقارب ما فعله الأشعري، وإنما هي إطالة نسبية محدودة بالنظر لسائر عرضه للفرق الأخرى .

(٧) ذكر الأشعري في أول كتابه مقدمة ضمنها ما وقع الخلاف فيه في أول هذه الأمة، وكان أدق في عرضه، وأصوب من الشهرستاني ؛ إذ اقتصر على ما كان خلافًا حقيقيًا، وما يتعلق بمضمون الكتاب فقط، حيث ذكر أن مما وقع فيه الخلاف ما يلي :

---

(١) انظر : الملل ١/ ٢٧٩ .

أ - الخلافة في الإمامة، وبيّن أن الصحابة اجتمعوا على إمامة أبي بكر، واتفقوا على خلافته، وانقادوا لطاعته، وأشار إلى أنه لم يحدث خلاف غيره في حياة أبي بكر وعمر .

ب - ما حدث في آخر أيام عثمان، وبيّن أنه قتل مظلومًا، وأن المنكرين كانوا فيا نقموا عليه من ذلك مخطئين، وعن سنن المحجة خارجين، وأشار إلى أن ما أنكروه عليه صار اختلافًا إلى اليوم، كذلك اختلف الناس في إمامة علي -رضي الله عنه-، واختلافهم في أمر طلحة والزبير وحربهما لعليّ، وقتال معاوية إياه أيضًا[١] .

أما الشهرستاني فقد توسع في ذكر أمثلة لما وقع الاختلاف فيه، وتساهل في إيرادها، فذكر ما وقع في مرض رسول الله ﷺ الذي مات فيه، وذكر أمثلة مما لا تعد خلافًا حقيقيًا، إضافة إلى ذكر خلافات في مسائل فقهية لا تمت لمضمون الكتاب[٢]، وسيأتي مزيد بيان لذلك إن شاء الله . .

(٨) كذلك كان الأشعري أعلم بالمقالات، وأدق في نقل الأقوال وعزوها إلى قائليها وأكثر تحريًا في ذلك من الشهرستاني، بل من غيره من أصحاب كتب المقالات، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام في عدة مواضع من كتبه، والتي منها قوله :

« والأشعري أعلم بمقالات المختلفين من الشهرستاني؛ ولهذا ذكر عشر طوائف، وذكر مقالات لم يذكرها الشهرستاني، وهو أعلم بمقالات أهل

---

(١) انظر : المقالات ١/ ٣٤-٦٤ .

(٢) انظر : الملل ١/ ١٧-٢٤ .

السنة، وأقرب إليها وأوسع علمًا من الشهرستاني »[١].

وقال: « ولهذا تجد نقل الأشعري أصح من نقل هؤلاء؛ لأنه أعلم بالمقالات، وأشد احترازًا من كذب الكذابين فيها . . »[٢] وقال: « وكتاب المقالات للأشعري أجمع هذه الكتب وأبسطها، وفيه من الأقوال وتحريرها ما لا يوجد في غيرها »[٣].

(٩) بل إن كتاب المقالات أحد مصادر الشهرستاني في كتابه الملل، وقد صرح بالنقل منه والعزو إليه في مواضع متعددة من الكتاب، وقد ذكر محقق المقالات: أن إحدى نسخ الكتاب التي اعتمد عليها في التحقيق لا يستبعد أن يكون صاحبها الشهرستاني، وقد بيّن أوجه ذلك الاحتمال[٤]، بل إن المقالات ليس مصدرًا للملل فقط وإنما هومصدر لمعظم كتب هذا الفن التي ألفت من بعده.

(١٠) تضمن منهج الشهرستاني في كتابه -كما سيأتي- العناية بالأسماء والمصطلحات، فلا يكاد يذكر فرقة في حديثه إلا يسميها، بل قد يذكر أكثرمن اسم لها إن وجد، ويعزو الآراء إلى قائليها، سواء كانوا فرقة أو أفرادًا، بخلاف الأشعري الذي يغفل كثيرًا أسماء أصحاب الآراء، وخاصة في الجزء الثاني من كتابه، فيذكر الرأي دون التصريح باسم صاحبه، كأن يقول: « ذهب بعضهم، زعم بعضهم، قال قائلون . . . » ونحو ذلك.

أيضا مما يلحظ على الأشعري أنه لم يرد في ثنايا كتابه مصطلح «الجبر»،

---

(١) النبرات ص ٢٤٧

(٢) منهاج السنة ٦/ ٣٠١ .

(٣) المصدر السابق ٦/ ٣٠٣ .

(٤) انظر : المقالات تحقيق هلموت رويتر ص : كه-كر .

وخاصة في حديث عن الجهم بن صفوان، بخلاف سائر مصنفي كتب المقالات، إذ أوردوا ذلك المصطلح في ثنايا حديثهم عن الفرق وآرائهم .

(١١) ومما تميز به الشهرستاني عن الأشعري، بل عن غيره من مصنفي كتب المقالات حسن التنظيم، وجودة الترتيب، فالشهرستاني في الملل أجاد ذلك وأحسنه، فجاء كتابه في صورة رائعة، جميلة في التنظيم والتصنيف للفرق وآرائهم وترتيبها، وهذه ميزة واضحة ظاهرة لمن تأمل الكتاب وطالعه، أما الأشعري فقد عيب عليه ترتيبه في كتابه المقالات، حيث وقع اضطراب في ذلك وتكرار كثير، ولعل من أسباب ذلك -كما تقدم- ما سكله في طريقة العرض من العمل بالطريقتين معًا .

(١٢) ومن أوجه الإتفاق بينهما الإيجاز والاختصار في عرض الآراء والمقالات بوجه عام .

ثانيًا : مقارنة بين كتاب الفرق بين الفرق، وكتاب الملل والنحل :

نلحظ من المقارنة الاجمالية السابقة أن البغدادي والشهرستاني في كتابيهما اتفقا في معظم وجوه المقارنة، بل هما أكثر كتب المقارنة اتفاقا، وهذا لا يعني عدم وجود فوارق واختلافات في منهجهما . ومن وجوه الاتفاق بين الكتابين ما يلي :

١ - أن كلا منهما اعتمد في تقسيم الفرق الإسلامية على حديث الافتراق، وسعى في تحديد الفرق طبقًا للعدد المذكور في الحديث .

٢ - طريقتها في عرض آراء الفرق ومقالاتها كانت واحدة، حيث جعلا أصحاب الآراء وزعماء الفرق أصولاً، ثم يوردان آراء كل منهم في كل مسألة .

٣- حسن التنظيم وجوده الترتيب، فقد أجاد كل منهما في ترتيب وتنظيم كتابه، وما تضمنه من مقالات وآراء .

٤- قدم كل منهما قبل الخوض في آراء الفرق بمقدمات، ضمنها ذكر الخلافات الواقعة في أول الأمة -وقد توسعا في ذكرها خلاف الأشعري كما سبق-، وكيف وقع الافتراق، والإشارة إلى فرق الأمة إجمالا، حتى كأنما أجمل كل منهما كتابه في تلك المقدمات .

هذه أبرز أوجه الاتفاق بين الكتابين، أما أوجه الاختلاف فمنها ما يلي :-

(١) اقتصر البغدادي في عرضه على الفرق الإسلامية فقط خلاف الشهرستاني الذي أضاف إليها مللاً ومذاهب أخرى .

(٢) الاختلاف في ترتيب الكتاب وتصنيف الفرق، فالبغدادي عد أصول الفرق عشرة موافقًا للأشعري في مقالاته[1]، بينما الشهرستاني عد أصول الفرق أربعة، كذلك الاختلاف في الفرق المتفرعة عن تلك الفرق. ومن الاختلاف في التصنيف أن البغدادي عدّ بعض الفرق فرقًا خارجة عن الإسلام وإن انتسبت إليه كغلاة الشيعة مثلاً، وصنفهم ضمن الفرق الخارجة عن الإسلام[2]، وهذا ما لم يفعله الشهرستاني، حيث صنف الغلاة ضمن أصناف الشيعة ولم يخرجهم عن دائرة الإسلام .

(٣) عرض البغدادي عقيدة الأشعرية وآراءهم عرضًا يفيد أنها العقيدة الصحيحة التي عليها جمهور أهل السنة والجماعة -في نظره- وهم معظم

---

(١) انظر : الفرق بين الفرق ص٣٨-٢٩ .

(٢) انظر : المصدر السابق ص ٢٣٠ وما بعدها .

المسلمين كما زعم، ولم يعرضها كعقيدة وآراء طائفة من الطوائف، بل لم يدخلها ضمن تصنيفه للفرق الإسلامية. بينما الشهرستاني عرض آراء الأشعرية كآراء أي طائفة من الطوائف -مع اختلاف يسير في ذلك- وصنفها ضمن الفرق الإسلامية، وهذا مما يدل على أن الشهرستاني كان أكثر اعتدالاً ومحايدة في عرضه من البغدادي.

(٤) كان عرض البغدادي للفرقة أكثر شمولاً من عرض الشهرستاني، حيث يعطي القارئ تصوراً عن الفرقة من جوانب متعددة، سواء كانت تاريخية أو فقهية أو غيرها؛ إضافة إلى الآراء العقدية لها، بخلاف الشهرستاني الذي قصر عرضه -غالبًا- على الآراء العقدية كما سنرى إن شاء الله.

وعليه فقد ذكر كل منهما في كتابه زيادات لم يذكرها الآخر.

(٥) ومن ميزات كتاب البغدادي، أنه جاء متكاملاً في موضوعه وفق عقيدة مؤلف، حيث مهد قبل الحديث عن الفرق بمقدمات، ضمنها الحديث عن الافتراق في الأمة، ثم الحديث عن الفرق، إجمالاً وتفصيلاً، والرد على آرائها الباطلة، وختم كتابه بالحديث عن الفرقة الناجية، وتحقيق نجاتها، وبيان محاسن دين الإسلام، فجاء الكتاب متكامل الجوانب في موضوعه؛ بينما اقتصر الشهرستاني على سرد آراء الفرق، دون بيان بطلان عقائدها، والإفصاح عن عقيدة الفرق الناجية وبيانها، ولعل شرط المؤلف على نفسه الحياد في العرض، والالتزام بعدم بيان الصحيح من الفاسد، وعدم تعيين الحق من الباطل، كان سببًا في امتناعه وإعراضه عن بيان ذلك.

(٦) من أبرز أوجه الاختلاف بين الكتابين المنهج الذي سار عليه كل

واحد من المؤلفين في عرض آراء الفرق، فالبغدادي تبعه منهج التقرير والنقد، فكان يعرض آراء الفرق ومقولاتها، ثم يتبع ذلك بمناقشتها، وبيان بطلانها وتهافتها من وجهة نظره، وكانت مناقشاته وتعقيباته تتسم بالشدة، والقسوة، واستخدام أساليب السب والسخرية والشماتة والتهكم بالرأي وصاحبه، كقوله عن الجاحظ : « وهم -أي أتباعه- الذين اغتروا بحسن بيان الجاحظ في كتبه التي لها ترجمة تروق بلا معنى، واسم يهول، ولو عرفوا جهالاته في ضلالاته لاستغفروا الله تعالى على تسميتهم إياه إنسانا، فضلاً عن أن ينسبوا إليه إحسانًا »[١].

بل تشمت به بما ليس مسؤولاً عنه كخلقته، حيث قال: وقول أهل السنة في الجاحظ كقول الشاعر فيه :

لو يمسخ الخنزير مسخًا ثانيًا

ما كان إلا دون قبح الجاحظ

رجل ينوب عن الجحيم بنفسه

وهو القذى في كل طرف لاحظ[٢]

وفضلاً عن ذلك ذكر الإلزامات على الرأي، ومقارنة بعض الآراء الفرقة بالمذاهب والأديان المنحرفة، بل يبلغ نقده لبعضهم حد الاتهام بالأعراض[٣]، بل التكفير والإخراج عن ملة الإسلام، وهذا في مواضع متعددة من كتابه، وخاصة في حديثه عن المعتزلة.

---

(١) الفرق بين الفرق ص١٧٥.

(٢) المصدر السابق ١/ ١٧٧ ـ ١٧٨.

(٣) انظر : المصدر السابق ١٧٣.

وكما هو ظاهر -مما تقدم- نجد أن معظم مناقشات وردود البغدادي لم تكن علمية موضوعية، وإنما هي عاطفية، ولم تكن تعقيباته موضوعية، بل تكاد تكون خصومات ونزاعات عصبية مذهبية، وخلاصة ذلك أن البغدادي كان في كتابه متعصبًا تعصبًا شديداً لمذهبه ومعتقده، وقاسيًا قسوة شديدة على مخالفيه، وخصوصًا من أتباع الفرق الأخرى[(١)].

بينما الشهرستاني اشترط على نفسه الحياد والموضوعية في العرض، وهو منهج التقرير فقط بدون التعقيب أو الرد، وهذا هو المنهج النظري الذي ألزم نفسه، به وسيتبين لنا عند تفصيل الحديث عن منهجه في الفرق مدى التزامه بذلك، ولهذا عد المؤلف أكثر توثيقًا وأمانة في نقل آراء الفرق من البغدادي الذي لم يعتمد عليه في ذلك كالاعتماد على الشهرستاني .

ثالثًا : مقارنة بين كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل وكتاب الملل والنحل :

(١) كتاب الفصل هو الكتاب المتفق مع كتابنا من بين كتب المقارنة في مضمون الكتاب، إذ يشمل كل منهما الحديث عن الملل والنحل معا .

(٢) ركز ابن حزم الحديث عن أهل الكتاب، وألاهم اهتمامًا في عرضه، حتى استغرق ذلك جزءاً كبيراً من كتابه، بينما حديثه عن الفرق الإسلامية كان مختصراً ويسيراً بخلاف الشهرستاني فلم يول أهل الكتاب عناية واهتمامًا في عرضه، ولم يركز حديث على طائفة معينة؛ إذ يكاد يكون حديث عن الفرق متقاربًا في مقداره -بوجه عام- كذلك تحدث ابن

---

(١) انظر : مقدمة الفرق بين الفرق تحقيق محمد عثمان الخشت ص١٠-١٣ .

حزم عن السوفسطائية[١]، وهذا ما لم يفعله الشهرستاني .

(٣) ومن الفوارق بين منهج الكتابين أن ابن حزم لم يعتمد في كتابه على حديث الافتراق، بل ضعّفه وأبطله وأنكر صحته كما في قوله : «هذان حديثان لا يصحان أصلاً من طريق الإسناد، وما كان هكذا فليس حجة عند من يقول بخبر الواحد، فكيف من لا يقول به . . . »[٢].

وفي المقابل نرى الشهرستاني اعتمد على الحديث وبنى تقسيمه للفرق على العدد الوارد فيه .

(٤) كانا متقاربين في تحديد أصول الفرق وتعينها، فابن حزم يرى أن أصول الفرق خمس هي : « المعتزلة، والمرجئة، والشيعة، والخوارج، وأهل السنة » .

والشهرستاني يرى أنها أربع وهي : القدرية، والصفاتية، والخوارج، والشيعة »[٣].

(٥) كذلك من الفوارق في منهج الكتابين : طريقة عرض آراء الفرق،

---

(١) أطلق هذا الإسم على طائفة من اليونانيين ظهرت في القرن الخامس قبل الميلاد، قال عنهم شيخ الإسلام : «إنهم أنكروا الحقائق، ولم يثبتوا حقيقة ولا علمًا بحقيقة، وإن لهم مقدمًا يقال له : «سوفسطا»، كما يذكره فريق من أهل الكلام منهم ابن الجوزي، وزعم آخرون أن هذا القول لا يعرف أن عاقلا قاله، ولا طائفة تسمى بهذا الإسم، وإنما هي كلمة معربة من اللغة اليونانية ومعناها : الحكمة المموهة، يعنون الكلام الباطل الذي قد يشبه الحق» وذكر بعض المؤلفين أن السوفسطائية انقسمت إلى ثلاثة مذاهب هي : « العنادية واللاأدارية، والعندية » . انظر : مجموع الفتاوى ١٩/ ١٣٥، وتلبيس إبليس ص٤٠٠، تاريخ الفلسفة اليونانية ص٥٧ .

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٣/ ١٣٨، ويعني بالحديث الآخر حديث : «أن القدرية والمرجئة مجوس هذه الأمة » .

(٣) المصدر السابق ٢/ ٨٨ .

فابن حزم وافق الأشعري في ذلك، حيث سلك في عرضه الطريقتين معًا، مع استعمال الطريقة الثانية -وهي جعل المسائل أصولاً- أكثر، فهي أوضح وأبين في الكتاب من الطريقة الأخرى التي استعملها في بعض المواضع كحديثه عن الفرق الإسلامية، ولعل ذلك سببًا في إيجاز كلامه عن الفرق الإسلامية، ولم يتوسع في الحديث عنهم، حيث استغنى عن ذلك بإفراد الحديث وتفصيل القول في المسائل التي اختلفت فيها آراء الفرق الإسلامية، وكثر الكلام حولها، نحو مسألة التشبيه، والقدر، والإيمان، والصفات، وجوانب الإعجاز في كلام الله، والاستطاعة، والهدى، والضلال، والتعديل والتجوير، كما يلحظ أيضًا اهتمام ابن حزم بالقضايا الفلسفية كالطفرة، والإحالة، والجوهر، والعرض، وغيرها من المسائل التي خاض فيها الفلاسفة والمتكلمون، حيث أفرد ابن حزم الحديث عنها وأعطى كل مسألة نصيبها[1].

بينما اقتصر الشهرستاني -كما تقدم- على استعمال طريقة جعل الرجال أصولاً، ولم يفرد لمسألة ما حديثًا لتفصيل آراء الفرق فيها .

(٦) وقد اختلف أيضًا منهج ابن حزم في كتابه من حيث عرض الآراء عن منهج الشهرستاني؛ إذ سلك الأول منهج التقرير والنقد -كما هو شأن البغدادي- فلم يقتصر على التقرير فقط، نحو ما اشترطه الشهرستاني على نفسه في كتابه، بل لم يدخر جهدًا في إبطال ونقد كل مذهب ومقالة عرضها تخالف ما يعتقده، وقد كان في نقده ومناقشته لتلك الآراء عنيفًا، شديدًا في عباراته وألفاظه، قويًا في رده، خاصة في مناقشته لأهل الكتاب فيما تضمنه

---

(١) انظر: السكسكي وكتابه البرهان في معرفة عقائد أهل الزمان تحقيق د. علي حسن عسيري ص١٠١.

كتابهم المقدس -بزعمهم- حيث نقده نقداً شديداً، وبيّن تحريفه، وأنه من وضع البشر، وأوضح بطلان نسبة ما تضمنه إلى الله -عز وجل-، إذ تضمن كثيراً من الكذب والتناقض، وكان يستدل على بطلانه بنصوص الكتاب نفسه المتناقضة والمتعارضة، ولذا عُدَّ نقد ابن حزم أول دراسة نقدية للكتاب المقدس[(١)].

وقد استفاد منه من جاء بعده، وأثنى عليه كثيرون في ذلك .

ومع قسوته وعنفه إلا أنه كان أكثر موضوعية واعتدالاً في المناقشة للخصم من البغدادي، إذ كان نقده علميًا لا عاطفيًا حماسيًا، كما يلحظ القارئ من نقاش ابن حزم ونقده ظاهرة التحدي، والاعتداد بالنفس والتعالي واضحة في أسلوبه وعرضه، بخلاف الشهرستاني .

(٧) ومما تميز به كتاب الشهرستاني عن كتاب ابن حزم حسن التنظيم وجودة الترتيب -كما سبق- فكتاب ابن حزم جاء مضطرب الترتيب غير منظم، وقد أصاب السبكي في ذلك عندما قال: «وكتاب الملل والنحل للشهرستاني هو عندي خير كتاب صنف في هذا الباب، مصنف ابن حزم وإن كان أبسط منه، إلا أنه مبدد ليس له نظام . . »[(٢)].

ويظهر ذلك واضحا في حديث عن النصرانية، حيث ابتدأ الحديث عن عقائدهم وفرقهم، ثم استطر إلى الحديث عن عادات القدماء، والنبوات، وتناسخ الأرواح، وتحدث عن اليهود، ثم عاد مرة أخرى إلى النصرانية، فتحدث عن أناجيلهم وماتضمنته من كذب وتناقض، وقد علل أصحاب

---

(١) انظر : في مقارنة الأديان بحوث ودراسات ص٩٠ .

(٢) طبقات الشافعية للسبكي ٤/ ٧٨ .

دائرة المعارف الإسلامية وجود هذا الاضطراب في كتاب ابن حزم بقولهم: «إن الترتيب المنطقي لهذا الكتاب -الفصل- مضطرب إلى حد ما؛ بسبب إدماج رسائل مستقلة فيه . . . »[1].

(١) دائرة المعارف الإسلامية ١/ ٢٥٤ .

الباب الثاني

منهج الشهرستاني في كتاب

« الملل والنحل »

وفيه خمسة فصول :

الفصل الأول : الإطار العام والسمات البارزة في منهج المؤلف في كتابه .

الفصل الثاني : منهجه في عرض الفرق الإسلامية .

الفصل الثالث : منهجه في عرض عقائد أهل الكتاب ومن يلحق لهم .

الفصل الرابع : منهجه في عرض عقائد أهل الأهواء والنحل .

الفصل الخامس : تقويم الكتاب وأثر عقيدته فيه .

الفصل الأول

الإطار العام والسمات البارزة في منهج المؤلف في كتابه

(١) عناية المؤلف بالترتيب والتبويب والتنظيم.

(٢) اهتمامه بالمقدمات والخواتيم غالبًا.

(٣) عنايته بالمصطلحات.

(٤) اعتماده منهج التقابل.

(٥) اعتماده منهج الحياد في إيراد المقولات.

(٦) اعتماده منهج الحصر والاختصار.

(٧) سيره على نهج المتكلمين.

(٨) منهجه في تقسيم الكتاب وترتيبه.

(٩) وقفات نقديه مع بعض ما سلكه في مقدمات الكتاب.

هذا وسأتناول بمشيئة الله تعالى في هذا الفصل الإطار العام ، والسمات البارزة ، في منهج المؤلف في كتابه « الملل والنحل » ، والتي عرض أكثرها في مقدمات الكتاب الخمس ؛ إذ تعد تلك المقدمات خلاصة للكتاب ، فمن تلك السمات ما يلي :

(١) العناية بالتنظيم والترتيب :

إن المطلع على كتاب « الملل والنحل » ليأخذه العجب في حسن التنظيم، وجودة الترتيب ، ويشيد بعقلية المؤلف التي أبدعت ذلك التقسيم والتبويب الحسنين ، إذ يلحظ أن المؤلف سبك الكتاب سبكا حسنا ، ونظمه تنظيمًا تدرجيًا ، يسهل على القارىء الوصول إلى مراده بكل يسر ووضوح . حتى خرج الكتاب بحله رائعة جميلة، وصورة مشرقة وضيئة، نال إعجاب القراء على مختلف أصنافهم وأجناسهم .

ومما يدل على عناية المؤلف واهتمامه بذلك الأمر ، تقسيمه الكتاب على مناهج الحساب ، حيث ذكر أنه اختار من طرق الحساب أحسنها وأحكمها ، وأفرد المقدمة الخامسة في بيان السبب الذي أوجب ترتيب الكتاب على طريق الحساب [١] ، بل نراه أيضا في المقدمة الأولى يختار من أنواع التقاسيم لأهل العالم جملة ، تقسيمهم من حيث الآراء والمذاهب، لأن ذلك يوافق الغرض من تأليف الكتاب [٢]، وهو الحصر والاختصار .

ومما يزيد ذلك تأكيدًا أنه اجتهد وسعى في إيجاد وإبداع قانون ينبنئ عليه تعديد الفرق الإسلامية وضبطها ، إذ لم يستحسن ، بل عاب غيره

(١) انظر : الملل والنحل ١/ ٣٥ .

(٢) انظر : المصدر السابق ١/ ٦ .

على سرد ما تضمنه الكتاب سردًا كيف اتفق ، وعلى الوجه الذي وجد ، ولذا نراه يرسم قبل الشروع في عرض مضمون الكتاب مخططًا ، ويحدد منهجًا يسير عليه أثناء عرض المقالات والآراء ، وقد أفرد المقدمة الثانية لبيان ذلك المنهج وإيضاحه [(١)] .

وعليه يمكن القول بإن الكتاب تميز بهذه الميزة ، وتفرد بهذه السمة التي لم يسبق أحدٌ المؤلف لمثلها حيث نرى غالب المصنفات في المقالات ينقصها هذا التنظيم الحسن ، والترتيب الجيد ، وما وجد منها لا يصل إلى مستواه ، ولعل هذا مما جعل للكتاب رواجًا وقبولاً لدى أكثر الناس ، سواء من العرب أو العجم ، من المسلمين أو غيرهم ، ولذا قال السبكي : « وهو عندي خير كتاب صنف في هذا الباب ، ومصنف ابن حزم وإن كان أبسط منه ، إلا أنه مبدد ليس له نظام . . . » [(٢)] .

إضافة إلى ذلك ، فقد زاد أسلوب المؤلف في الكتابة حسنًا إلى حسن التنظيم والترتيب ، حيث أورد المؤلف الآراء والمقالات التي تضمنها الكتاب بعبارات مركزة مختصرة ، قليلة المبنى كثيرة المعنى ، لا حشو فيها ولا إطناب ، ولا تكرار في ذكرها ، فجاء أسلوبه جزلاً حسنًا .

ومما يدل على ذلك ، حجم الكتاب ، فهو صغير الحجم ؛ إلا أنه كبير المضمون واسعه ، حيث استوعب أغلب مقالات الإسلاميين ، والمهمات من مقالات العالم ، من لدن آدم – عليه السلام – حتى عصر المؤلف . ومما يشهد لذلك أيضًا الجزء الأخير من المقدمة الرابعة ؛ يكاد يكون ملخصًا لما يذكره المؤلف عن الفرق الإسلامية كلها ، حيث تناول فيه نشأتها ، وأهم

---

(١) انظر : المصدر السابق ١/ ٨ – ١١ .

(٢) الطبقات ٤/ ٧٨ .

رجال كل فرقة منها ، وبعض آرائها ومقولاتها بعبارات موجزة [١] .

وسيأتي مزيد إيضاح - إن شاء الله - عن حسن تنظيم المؤلف ، وجودة ترتيبه للكتاب فيما يأتي عند بيان الأساليب والطرق التي سلكها المؤلف في الكتاب .

ومع أن ما وصلنا من مخطوطات الكتاب كانت خالية من التقاسيم ، وعناوين الأبواب والفصول ، كما أشار إلى ذلك د. محمد فتح الله بدران[٢] ، إلا أن القارئ يمكنه أن يدرك ذلك التنظيم والترتيب عند قراءته للكتاب ، بل المؤلف نفسه أشار وألمح في مقدماته الخمس إلى الترتيب الذي سيسلكه في عرض مقولات أهل الملل والنحل [٣] .

(٢) الاهتمام بالمقدمات والخواتيم :

ومما يؤيد ما تقدم ذكره من عناية المؤلف بالتنظيم والترتيب ، ما يلحظه قارئ كتاب الملل والنحل من بروز سمة ظاهرة في الكتاب ، وهي : عناية المؤلف بالمقدمات والخواتيم .

فنراه مثلا يضع في أول كتابه خمس مقدمات ، يودع فيها خلاصة منهجه ، وقد جعل المقدمة الأولى في بيان أقسام أهل العالم جملة [٤] ،

---

(١) انظر : الملل والنحل ١/ ٢٥ - ٣٤ .

(٢) انظر المدخل إلى كتاب الملل والنحل ص٨٠ ، حيث ذكر د. بدران أن جميع المخطوطات التي بين يديه - والتي بلغت تسع مجموعات - خالية من التقسيم الذي وعد المؤلف به في أول كتابه ، وذكر احتمالاً وهو عدم فهم مراد المؤلف من ذلك التقسيم والترتيب ، ولعل هذا يكون له وجها . وقد بذلت ما أمكنني من الإطلاع على ما تيسر من مخطوطات الكتاب لعلي أعثر أو أكشف عن تقسيم المؤلف إلا أنني لم آت بجديد .

(٣) انظر : الملل والنحل ١/ ٦ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٦٠ .

(٤) انظر : المصدر السابق ١/ ٦ .

والثانية في تعيين قانون ينبني عليه تعديد الفرق الإسلامية [١] ، والثالثة في بيان أول شبهة وقعت في الخليقة ، ومن مصدرها ؟ ومن مظهرها ؟ [٢] والرابعة في بيان أول شبهة وقعت في الملة الإسلامية ، وكيفية انشعابها ، ومن مصدرها ؟ ومن مظهرها [٣] والخامسة في بيان السبب الذي أوجب ترتيب هذا الكتاب على طريق الحساب [٤] .

ونراه أيضا قبل الخوض في الفرق الإسلامية ، يورد مقدمة بيّن فيها بعض المصطلحات الواردة في الشرع ، وبيّن كيف تتقابل الفرق الإسلامية تقابل التضاد ، وغير ذلك .

وهكذا أيضا في أهل الكتاب ، ومن له شبهة كتاب [٥] ، وفي أهل الأهواء والنحل ، يورد مقدمات قبل الخوض في الحديث عنهم [٦] .

بل المقدمات ليست قاصرة على الطوائف الكبار ، وأقسام الكتاب فحسب ، بل إنها تكاد تعم كل فرقة ونحلة ذكرت في الكتاب ، من المسلمين وغيرهم [٧] ؛ يذكر فيها سبب تسميتهم ، والمراد بهم حينًا ، وما يعم الفرقة من آراء جملة حينًا ، ونحو ذلك .

وأيضا في المقابل نجد المؤلف يهتم بالخواتيم ، فيضع لأغلب الفرق

---

(١) الملل والنحل ١/ ٨ .

(٢) المصدر السابق ١/ ١٢ .

(٣) المصدر السابق ١/ ١٧ .

(٤) انظر المصدر السابق ١/ ٣٥ .

(٥) انظر : المصدر السابق ٢/ ٦٦٠ .

(٦) انظر : المصدر السابق ٢/ ٦٦٠ .

(٧) انظر : المصدر السابق ١/ ٦٠ - ٦٣ ، ١٣٣ - ١٣٤ ، ١٤٥ - ١٤٨ ، ١٩٥ - ١٩٨ - ٢٥٧ - ٢٥٩ ، ٢٧٧ - ٢٧٩ ، ٤٨٣ - ٤٩٠ - ٥٢١ - ٥٢٧ وغير ذلك .

والطوائف خاتمة ، يذكر فيها ما قد فاته ، أو خلاصة عن تلك الفرقة ، أو ذكراً لبعض رجالها ، فنراه في الشيعة مثلاً يفرد خاتمة يذكر فيها رجال الشيعة ، ومصنفي كتبهم من المحدّثين والمتأخرين [١] . وفي حديثه عن اليهود يختمه بالإشارة إلى ما أجمَعوا عليه [٢] ، وكذا النصارى [٣] ، والمجوس يذكر فيها بيوت النيران التي للمجوس [٤] ، وكذا الشأن في الصابئة [٥] [٦] .

(٣) الاهتمام بالمصطلحات :

إضافة إلى اهتمام المؤلف بالمقدمات والخواتيم ، نلحظ اهتمامه أيضا بالتعريف بالمصطلحات الواردة في الكتاب ، إذ قلما يذكر مصطلحًا دون التعريف به ، وبيان المراد منه ، بل إن المؤلف يحرص أيضا على التعريف بالفرق والطوائف ، وتبيين سبب تسميتهم بتلك المسميات ، سواء كانوا من أهل الديانات ، أو أهل الأهواء والنحل ، ومن أمثلة ذلك :

بيّن معنى كل من المصطلحات التالية : الدين ، الملة ، الشرعة ،

---

(١) انظر : المصدر السابق ١/ ١٣ - ٤١٩ .

(٢) انظر : المصدر السابق ١/ ٥١٨ - ٥١٩ .

(٣) انظر : المصدر السابق ١/ ٥٤٥ - ٥٥٠ .

(٤) انظر : المصدر السابق ١/ ٦٥١ - ٦٥٥ .

(٥) انظر : المصدر السابق ٢/ ٧٨٩ .

(٦) مما ينبغي التنبيه عليه أن القول : إن المؤلف اهتم بذكر المقدمات والخواتيم ، لا يعني ذلك أنه وضع عناوين خاصة بذلك - وقد تقدم بيان سبب ذلك - بل إنما يدرك ذلك بالتأمل في الكتاب ، وما وجد في بعض الطبعات من عناوين للمقدمات والخواتيم ، فإن ذلك من فعل واجتهاد المحقق لا المؤلف ، وأغلب التقاسيم والعناوين الجانبية في الكتاب ، هي من عمل د. محمد بن فتح الله بدران ، إذ من جاء بعده استفاد منه .

المنهاج، الإسلام، الحنيفية، السنة، الجماعة[١]، وأشار إلى أنها «عبارات وردت في التنزيل، ولكل واحدة منها معنى يخصها، وحقيقة توافقها لغة واصطلاحًا»[٢]، ثم بيّن المراد منها، وكذا المراد بـ: الإيمان، والإحسان[٣]، والأصول، والفروع[٤]، والمراد بالأصول المختلف فيها وهي:

التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والسمع والعقل، في نظر المعتزلة وأهل السنة - في اعتقاده - وهم الأشاعرة[٥].

ومن الفرق التي عرفها: المعتزلة، والجبرية، والصفاتية، والشيعة[٦]، وغيرها من أهل القبلة، ومن غيرهم: اليهود، والنصارى، والمجوس[٧].

ومن مصطلحات أهل الأهواء والنحل وفرقهم: الطبائعيون، الدهريون، الفلاسفة، الصابئة، السوفسطائية[٨]، وغير ذلك. وهذه سمة ومنهج حسن، يعطي القارئ إدراكًا للمراد ويعينه على فهم المقصود، ويمضي قدمًا في قراءة الكتاب على بصيرة.. وهذا أيضا مما يزيد الكتاب جمالاً وأهمية وحسنًا، ويمنح المؤلف تقديرًا على جهده، وحسن تصنيفه.

---

(١) انظر: الملل والنحل ١/ ٤٨ - ٤٩.

(٢) المصدر السابق ١/ ٤٨.

(٣) انظر: المصدر السابق ١/ ٥٣ - ٥٥.

(٤) انظر: المصدر السابق ١/ ٥٦.

(٥) انظر: المصدر السابق ١/ ٥٧ - ٥٩.

(٦) انظر: المصدر السابق ١/ ٦١، ١٣٣، ١٤٥، ٢٧٧.

(٧) انظر: المصدر السابق ١/ ٤٩، ٥٢١، ٥٥٩.

(٨) انظر: المصدر السابق ٢/ ٦٦٥.

(٤) عنايته بطريقة التقابل والتضاد :

ومن السمات العامة في منهج المؤلف في كتابه الملل ؛ عنايته بـ « طريقة التقابل والتضاد » ، وهي ذكر الطوائف والفرق التي تتقابل مع بعضها تقابل التضاد ، وهذا المسلك لا يخفى على من اطلع على الكتاب وتأمله ، حيث ذكره المؤلف في مواضع متعددة من كتابه ، ومن ذلك : أنه ذكر تقابل الفرق الإسلامية كما في قوله : « الفريقان من المعتزلة والصفاتية متقابلان تقابل التضاد ، وكذلك القدرية والجبرية ، والمرجئة والوعيدية ، والشيعة والخوارج ، وهذا التضاد بين كل فريق وفريق كان حاصلاً في كل زمان . . . »[١] . كما نرى ذلك المسلك في مقدمة حديثه عن أهل الكتاب ، ومن له شبهة كتاب[٢] ، وأيضا في حديثه عن : الحنفاء والصابئة ، خاصة في ثنايا المناظرة التي أوردها ، حيث نص على ذلك في أكثر من موضع[٣] .

بل يمكن القول بأن تقسيم الكتاب مبني على هذه الطريقة ، إذ إن المؤلف قسم الكتاب إلى قسمين : أحدهما : متضمن أهل الديانات والملل ، والآخر : متضمن أهل الأهواء والنحل ، وهاتان الطائفتان تتقابلان تقابل التضاد ، كما يذكر المؤلف[٤] .

بل عناية المؤلف بهذه الطريقة ليست قاصرة على هذا الكتاب ، بل هي في أكثر من كتاب ، ومن أوضحها كتاب : « مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار » حيث عقد فصلاً في مقدمة الكتاب في تقرير هذه الطريقة في

---

(١) انظر الملل والنحل ١/ ٦٠ .

(٢) انظر : المصدر السابق ١/ ٤٨٣ - ٤٩٠ .

(٣) انظر المصدر السابق ١/ ٤٩ ، ٢/ ٦٦٩ ، ٦٩٨ ، ٧٤٦ ، ٧٥٢ .

(٤) انظر المصدر السابق ١/ ٦٥٩ - ٦٦٠ ، وانظر ١/ ٦ ، ٤٥ - ٤٦ .

القرآن الكريم ، ومما ذكره : أنه ما من قصة ذكرت في القرآن إلا وفيها تقابل الطرفين، وذكر : أنه كما يوجد التضاد في الموجودات يوجد أيضا في الأمريات . . حتى قال : « حتى لو تفحصت كلمات القرآن ، وجدت هذا التضاد في كل كلمة ، إلا ما شاء الله ، وما من آية في حق المؤمنين إلا ويعقبها آية في حق الكافرين ، وما من خصلة من خصال الخير إلا ويذكر عقبها خصلة من خصال الشر . . . »[1] .

(٥) منهج الحياد في إيراد المذاهب :

أما ما يتعلق بموقف المؤلف تجاه الآراء والمذاهب التي يوردها ، فقد تبع في ذلك منهجًا يعد عند بعض الباحثين المنهج العلمي السليم ، الذي يتعين على مؤرخي الأديان سلوكه ، وهو ابتعاد المصنف عن تقويم ما يذكره من أفكار ومبادىء ومقولات ، والتزام الحياد في تقرير وجهة نظر الفرقة وعقائدها ، دون أية محاولة في الرد عليها ، أو إظهار بطلانها ، أو تهافتها بالنسبة لما يدين به المصنف . والمؤلف قد أخذ بهذا المنهج في كتابه الملل ، بل جعله شرطًا على نفسه ، حيث ذكر أنه سيورد الآراء من غير تعصب لأصحابها ، ولا كسر عليهم ، ودون بيان صحيحها من فاسدها ، ودون بيان حقها من باطلها . فهو مجرد ناقل محايد لتلك الآراء والمذاهب ، بل تأكيدًا لتلك المحايدة ، التزم بالتزام آخر ، وهو الأمانة والدقة في النقل ، فلا ينقل إلا من كتب الفرقة نفسها ، فها هو يقول : « وشرطي على نفسي أن أورد مذهب كل فرقة على ما وجدته في كتبهم ، من غير تعصب لهم ، ولا كسر عليهم ، دون أن أبين صحيحه من فاسده ، وأعين حقه من باطله ،

---

(١) انظر مفاتيح الأسرار ص ٤٤ .

وإن كان لا يخفى على الأفهام الذكية في مدارج الدلائل العقلية ، لمحات الحق ونفحات الباطل وبالله التوفيق . . »[١] .

وقال في موضع آخر : « نذكر أربابها – أي المذاهب – وأصحابها ، وننقل مآخذها ومصادرها ، عن كتب طائفة طائفة ، على موجب اصطلاحاتها ، بعد الوقوف على مناهجها ، والفحص الشديد عن مبادئها وعواقبها . . »[٢] .

وهذا المنهج الذي سار عليه المؤلف – أي عدم تقويم المذاهب – وإن كان في نظر البعض منهجًا سليمًا صحيحًا ، وهو عندهم الأولى بالإتباع ، إلا أن هناك من العلماء والباحثين من لا يرتضي هذا المنهج ، بل يعده من المآخذ والانتقادات على المصنف ؛ إذ ليس كل قارئ يمكنه تمييز لمحات الحق ونفحات الباطل ، بل الغالب يخفى عليه ذلك ، ولذا لزم المصنف المسلم أن يبصّر القراء ، ويبين لهم الصحيح من الفاسد ، والحق من الباطل من العقائد والمذاهب ، من غير تعصب للفرقة ، ولا كسر عليها من غير حق ، بل هذا منهج القرآن والسنة وأئمة السلف – رضوان الله عليهم – في كشف العقائد والآراء المنحرفة الباطلة .

أما النقل من كتب الفرقة نفسها ، والرجوع إلى مصادرها الأصلية ، فهذا منهج وشرط حسن ، بل هو في غاية الأمانة والدقة في النقل ، وهو الذي يجب على كل باحث التزامه والتقيد به .

أما عن مدى التزام المؤلف بهذا المنهج الذي اشترطه على نفسه ، فإنه

---

(١) الملل والنحل ١/ ١١ .

(٢) المصدر السابق ١/ ٤٤ .

فيما يتصل بمنهج الحياد ، فيقال : إن أراد بذلك المنهج عدم تفصيل الرد ، والمناقشة للآراء وإيراد الأدلة التفصيلية في ذلك ، كما فعل في كتابه نهاية الإقدام ، فهو بهذا المعنى قد التزم بذلك في كتابه ، وإن أراد بذلك المنهج عدم التعرض للآراء والمقالات بما يفيد نقدها أو القدح بها ، أو بأصحابها ، فهو بهذا المعنى قد أخل بشرطه في بعض المواضع ؛ حيث يقوّم المقالة تارة ، ويبيّن زيفها وبطلانها تارة ، بل ويسخر من صاحبها ويصفه ومقالته بأوصاف لاذعة ، وعبارات ناقدة ، كما هو ظاهر في حديثه عن المعتزلة ، وبعض فرق الشيعة ، وغيرها .

وكذلك الشأن في الالتزام بالنقل من كتب الفرقة نفسها إذ لم يلتزم بذلك ، بل نراه في بعض الفرق ينقل من مصادر خصوم الفرقة ، كما فعله في المعتزلة .

أما طائفة المشبهة - حسب تسميته ومعظمهم في حقيقة الأمر سلف هذه الأمة رضوان الله عليهم - أهل السنة والجماعة ، الذين أثبتوا لله من الأسماء والصفات ما أثبته لنفسه في كتابه ، أو على لسان رسول الله ﷺ ونفوا عنه ما نفاه عن نفسه في كتابه ، أو على لسان رسول الله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل - فهو في هذه الطائفة قد خالف الحياد في موقفه منهم ، وأخل بشرطه عند الحديث عنهم ، سواء كان ذلك في مصادره - كما تقدم - ، أو طريقة عرضه لآرائهم ومقالاتهم ؛ إذ تتضمن نقداً وقدحًا في صحتها ، أو عدم الحديث عنهم على موجب مصطلحاتهم ، وعدم الوقوف على حقيقة مناهجهم ومبادئهم ، بل استخدم مصطلحات المتكلمين ، وسلك مناهجهم في عرض آراء هذه الطائفة [١] .

---

(١) انظر : الحديث عن منهجه في تلك الطوائف من هذا البحث .

(٦) اعتماده منهج الحصر والاختصار :

اعتمد المؤلف في كتابه هذا منهج الحصر والاختصار ، بل كان هذا المنهج هو الغرض من تأليف الكتاب ، كما في قوله : « وكان غرضي من تأليف الكتاب حصر المذاهب مع الاختصار . . »[1] ، ومما يدل على أن المؤلف سلك ذلك ، أنه - كما سنرى - اختار لتقسيم الكتاب التقسيم العقدي المتفق مع هذا الغرض ، بل وضع ضوابط وقواعد يمكن السير بها وفق هذا المنهج .

ومنهج الحصر ظاهر لمن قرأ الكتاب وطالعه ، فالمؤلف قبل الخوض في الحديث عن أي فرقة ، يحصر مسائل الخلاف فيها ، ثم يعرض آراء أتباعها ومقولاتهم في تلك المسائل المحصورة ، سواء كان ذلك في فرق المسلمين ، أو غيرهم ، كأهل الكتاب ، ومن له شبهة كتاب . وكذلك منهج الاختصار أمر يلمسه القارىء أيضا للكتاب ويلحظه ، فالمؤلف لا يعيد أو يكرر المقالة مرة أخرى ، وأن استدعى الأمر تكرارها أشار إلى ذلك سواء فيما سبق أو فيما يلحق من آراء . وكما سبق فالمؤلف في عرضه يختصر العبارات ، ويوجز الآراء والمقالات ، ويقتصر على ذكر الرأي مجردًا عن ملابساته ، حتى يبلغ الأمر أن بعض الآراء يشوبها الغموض والإيهام لمن لم يكن لديه علم وإحاطة سابقة عن الفرقة ، وهذا خلاف غيره ممن يذكر الآراء بشيء من التفصيل متضمنة الملابسات والعوامل التي دعت إلى القول بها .

(٧) السير على منهج المتكلمين :

ومن المنهج الذي سار عليه المؤلف فيما يذكره من تفاسير

---

(١) انظر : الملل والنحل ١/ ٣٥ .

للمصطلحات، وتحديد لبعض المبادىء والأفكار، أو ما يذكره من تقاسيم وآراء في كتابه، فإنه يذكر ذلك وفق منهج المتكلمين عامة، والأشاعرة خاصة، وذلك بناء على عقيدته ومذهبه الذي يسير عليه؛ ولذا فغالب ما يذكره من تلك الأمور والمسائل قد لا توافق منهج أهل السنة والجماعة، بل تعارضه وتخالفه، بل المؤلف أغفل مذهب أهل السنة والجماعة، وما عليه السلف - رضوان الله عليهم - من آراء وعقائد، وهذا الإغفال والإهمال من المؤلف لأهل السنة والجماعة نابع من أحد أمرين:

- إما أنه يجهل مذهبهم، وما يعرف حقيقة ما هم عليه على التفصيل.

- وإما أن يكون ذلك من باب احتقار ذلك المذهب، وأنه لا يعتد به، ولذا فلا يستحق الذكر.

ومن جملة تلك المواضع ما يلي: القواعد والأصول المعتبرة في الاختلاف [١]، المقدمة الرابعة عند الحديث عن موقف السلف من المعتزلة [٢]، المراد بالأصول والفروع، وتحديد المراد بالأصول الأربعة المختلف فيها [٣]، وغير ذلك.

وسأكتفي بهذا التنبيه دون تتبع تلك المواضع ومناقشته فيها؛ إذ يستوجب ذلك طولاً وإطنابًا، وقد لا يستحسن في مثل هذا المقام.

(٨) منهجه في تقسيم وترتيب الكتاب:

سبقت الإشارة إلى حسن تنظيم المؤلف، وجودة ترتيبه للكتاب، ومما

---

(١) انظر: الملل والنحل ١/ ٩ - ١٠.

(٢) انظر: المصدر السابق ١/ ٣٢ - ٣٣.

(٣) انظر: المصدر السابق ١/ ٥٦ - ٥٩.

يؤيد ذلك المنهج الذي سار عليه في تقسيم الكتاب ، والفرق الإسلامية ، ولم يترك للقارئ استخراج ذلك المنهج والطريقة التي سار عليها ، بل أوضحها له وبينها غاية البيان ، فذكر طريقته في تقسيم أهل العالم جملة ، وأشار إلى منهجه في تقسيم الفرق الإسلامية ، وضابط تعدداها ، وقد أفرد لبيان ذلك مقدمتين من مقدمات الكتاب الخمس [١] . وبيان ذلك كالتالي :

أ - التقسيم العقدي لأهل العالم جملة :

اختار المؤلف التقسيم العقدي - أي حسب الآراء والمذاهب - لتقسيم أهل العالم جملة ، من بين سائر التقسيمات التي سلكها غيره من المصنفين ، كالتقسيم الجغرافي ، سواء بحسب الأقاليم السبعة ، أو الأقطار الأربعة ، أو التقسيم العرقي ، ويعلل اختياره ذلك التقسيم بموافقته للغرض من تأليف الكتاب ، وهو حصر المذاهب والآراء ، فالتقسيم قائم - عنده - على قاعدة مذهبية ، وهي انقسام أهل العالم إلى قسمين :

١ - أهل الديانات والملل ، نحو : المجوس ، واليهود ، والنصارى ، والمسلمين .

٢ - أهل الأهواء والنحل ، نحو : الفلاسفة ، والدهرية ، والصابئة ، وعبدة الكواكب والأوثان ، والبراهمة [٢] ، ويشير إلى أن كلا من القسمين يفترق إلى عدة فرق ، لكن الفارق بينهما أن القسم الثاني وهم أهل الأهواء والنحل لا تنضبط ولا تنحصر مقالتهم في عدد محدود معلوم ، أما القسم الأول وهم أهل الديانات والملل فقد انحصرت مذاهبهم بحكم الحديث

---

(١) انظر : الملل والنحل ١/ ٦ - ١١ .

(٢) انظر : المصدر السابق ١/ ٦ - ٧ .

الوارد عن رسول ﷺ في الافتراق [١] .

إذًا فقد صح حديث الافتراق عند المؤلف ، واعتمده في تقسيم أهل الديانات ، والتزم بأنه يستوفي الفرق الإسلامية الثلاث وسبعين فرقة ، أما أقسام الفرق الخارجة عن الملة الحنيفية ، فسيقتصر على ما هو أشهر وأعرف أصلاً . حيث قال : « ونستوفي أقسام الفرق الإسلامية ثلاث وسبعين فرقة، ونقتصر في أقسام الفرق الخارجة عن الملة الحنيفية على ما هو أشهر وأعرف أصلاً وقاعدة ، فنقدم ماهو أولى بالتقديم ، ونؤخر ما هو أجدر بالتأخير . . » [٢] .

هذا هو التقسيم الذي سار عليه في كتابه ، وقد أشار مع ذلك في ثنايا كتابه إلى تقسيمات أخرى لأهل العالم ، وهي مقاربة لهذا التقسيم ، كالتقسيم الدائر بين النفي والإثبات [٣] ، والتقسيم بحسب المحسوس والمعقول ، والأديان وشرائعها [٤] ، وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على حسن عقلية المؤلف المنهجية التنظيمية ، التي ظهرت في دقة تبويب الكتاب وتقسيمه ، وحسن ذلك ، حتى كاد أن ينفرد بهذه السمة والميزة عن غيره .

(١) انظر : المصدر السابق ١/ ٧ مع التنبه إلى أن المؤلف ألمح إلى أن الحديث ذكر أن المجوس افترقوا على سبعين فرقة ، ولم أجد - حسب اطلاعي - رواية تذكر هذه الزيادة ؛ إذ روايات الحديث تقتصر على بيان افتراق اليهود والنصارى والمسلمين فقط دون المجوس ، كذلك أورد رواية في الافتراق ، لم أر من ذكرها أو أشار إليها فيما اطلعت عليه من مصادر ، والرواية هي « ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة ، الناجية منها واحدة ، والباقون هلكى ، قيل : ومن الناجية ؟ قال : أهل السنة والجماعة . قيل وما السنة والجماعة ؟ قال : ما أنا عليه اليوم وأصحابي » الملل ١/ ٧ وهذا مما يدل على ضعف المؤلف في جانب الحديث وقلة بضاعته فيه .

(٢) الملل والنحل ١/ ٤١ .

(٣) انظر : المصدر السابق ١/ ٤٥ .

(٤) انظر : المصدر السابق ٢/ ٦٦٥ ، وانظر ١/ ٦٦١ - ٦٦٤ ، ومفاتيح الأسرار . . ص١١٧ حيث ذكر فيه هذا التقسيم .

(ب) إيجاد ضابط لتعديد الفرق الإسلامية :

ابتكر المؤلف ضابطًا يمكن به حصر الفرق الإسلامية وعدها ، بناء على تحديد وحصر المسائل التي يكون الاختلاف فيها اختلافا يعتبر مقالة ، ويعد صاحبه صاحب مقالة ، وهذا الابتكار لم يسبقه أحد - كما ذكر ذلك بنفسه - بل عاب من سبقه من المصنفين في عدم العناية بتقرير هذا الضابط ، حيث استرسلوا في إيراد مذاهب الأمة كيف اتفق ، وعلى الوجه الذي وجد ، لا على قانون مستقر ، ولا أصل مستمر »[١] ، ولذا - كما قال المؤلف - : «فما وجدت مصنفين متفقين على منهاج واحد في تعديد الفرق »[٢] فاجتهد في حصر تلك المسائل ، فجاءت في أربع قواعد هي :

الأولى : الصفات والتوحيد فيها .

الثانية : القدر والعدل فيه .

الثالثة : الوعد والوعيد والأسماء والأحكام . الرابعة : : السمع والعقل والرسالة والإمامة [٣] .

والضابط في التعداد هو - كما قال المؤلف - : « إذا وجدنا انفراد واحد من أئمة الأمة بمقالة من هذه القواعد عددنا مقالته مذهبًا ، وجماعته فرقة ،

(١) الملل والنحل ١/ ٨ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر : المصدر السابق ١/ ٩ ويلاحظ أن تلك القواعد تدخل في باب الاصطلاح ، ولا مشاحة في الاصطلاح ، وهي وفق منهج المتكلمين وليس منهج أهل السنة ، إذ هناك مسائل وفرق لم تذكر في ذلك التقسيم ، حيث اقتصر المؤلف على ذكر مسائل محدودة ، وفرق معدودة تحت كل قاعدة ، وقد أغفل في ذلك التقسيم مسائل ، كالشفاعة ، والرؤية ، وغيرها ، ومذاهب فرق في تلك القواعد ، كمذهب السلف - رضوان الله عليهم - وهو مذهب أهل السنة والجماعة ، وكذلك مذهب الجهمية وغيرهم .

وإن وجدنا واحدًا انفرد بمسألة فلا نجعل مقالته مذهبًا ، وجماعته فرقة ، بل نجعله مندرجًا تحت واحد ممن وافق سواها مقالته ، ورددنا باقي مقالاته إلى الفروع التي لا تعد مذهبًا مفردًا ، فلا تذهب المقالات إلى غير نهاية . فإذا تعينت المسائل التي هي قواعد الخلاف ، تبينت أقسام الفرق الإسلامية ، وانحصرت كبارها في أربع بعد أن تداخل بعضها في بعض وهي : القدرية، الصفاتية ، الخوارج ، الشيعة . ثم يتركب بعضها مع بعض ويتشعب عن كل فرقة أصناف ، فتصل إلى ثلاث وسبعين فرقة . . . »[1].

جـ - منهجه في ترتيب الكتاب :

رتب المؤلف كتابه وفق المنهج التالي :

أولاً - من حيث إيراد المذاهب والمقالات ، فقد تبع فيه منهجا يمكن الاصطلاح عليه بالمنهج أو التصنيف التاريخي ، إذ يعتمد على صاحب المقالة ، لا المقالة نفسها في الترتيب ، أي أنه يجعل أصحاب المقالات أصولاً ، ثم يورد مذاهبهم مسألة مسألة ، فلا يجعل المسألة أصلا ، ثم يورد آراء أصحاب المقالات فيها ، كما سار عليها بعض مصنفي كتب المقالات[2] ، وهذا المنهج والطريقة هي أليق بباب الحساب ، وأضبط للأقسام - كما يراه المؤلف -[3] .

ثانيا - من حيث ترتيب الملل ، فالذي ظهر لي من منهجه أنه رتبها حسب بعدها عن الإسلام ، وليس حسب الظهور التاريخي ، فلو اتبع

---

(١) انظر : الملل والنحل ١/ ١٠ .

(٢) كالأشعري في المقالات في الجزء الأخير منه .

(٣) انظر : الملل والنحل ١/ ١١ .

المؤلف المنهج التاريخي التطوري ، لكان ينبغي عليه أن يبدأ بالحنيفية ملة إبراهيم ، ثم باليهودية ، ثم النصرانية ، ويتبع ذلك بالإسلام ، لكنه عُنِيَ بالإسلام أكثر من غيره من الملل ، فابتدأ به ، وتوسع في الكلام على فرقه ، ثم ذكر أهل الكتاب ، ثم أتبع ذلك بأصحاب الكتب المنزلة ، سواء المشكوك فيها ، أو الباطلة ، من المجوسية والثنوية ، ثم بعد هؤلاء ذكر الصابئة عبدة النجوم ، ثم رجع إلى أهل الشرك ، فأفرد مقالات لأئمة فلاسفة الإغريق وحكمائهم ، ثم مشركي العرب ، وختم كتابه بديانات أهل الهند .

وكذلك الشأن في الفرق الإسلامية ، فلم يراع تطورها التاريخي ، بل راعى الموضوعات الكلامية ، وهي : التوحيد والصفات ، والقدر والعدل ، والوعد والوعيد ، والإمامة ، ولذلك بدأ بالمعتزلة والجبرية ، ثم الصفاتية ، ثم الخوارج ، والمرجئة ، ثم الشيعة ، وأخيراً أهل الفروع من المجتهدين [1] .

(٩) وقفات مع بعض ما سلكه في مقدمات الكتاب :

أ - تعيين الفرق الوارد عددها في حديث الافتراق :

اعتمد المؤلف في ذكر فرق المسلمين على الحديث الوارد في الافتراق ، وبنى تقسيم الفرق عليه ، والمؤلف لم يكن بدعًا من المؤلفين في الأخذ بهذا الحديث ، والاعتماد عليه في تقسيم الكتاب ؛ إذ سبقه غيره وعمل به من جاء بعده [2] ، يقول صاحب كتاب الحوادث والبدع : « اعلم أن هذا

---

(١) انظر : تراث الإنسانية ٤/ ١٥٠ .

(٢) ومن سار على هذا المنهج : الملطي في كتابه : التنبه والرد على أهل الأهواء والبدع ، والبغدادي في كتابه : الفرق بين الفرق ، والإسفراييني في كتابه : التبصير في الدين ، والسكسكي في كتابه : البرهان ، والجيلي في كتابه الغنية ، وابن الجوزي في كتابه : تلبيس إبليس ، والمقريزي=

الحديث قد طاشت فيه أحلام الخلق ، وفي معرفة هذه الفرق ، وهل كملوا بعد أم لا ؟ » [١] .

والحديث على القول الصحيح ، ثابت عن رسول الله ﷺ ، بل لا يشك من اطلع على رواياته وطرقها في صدور ذلك الخبر عن رسول الله ﷺ ، فقد رواه جمع من الصحابة بلغ عدد رواياته خمسة عشر حديثًا ، في معظمها ذكر الفرقة الناجية بعد ذكر الاختلاف ، وفي بعضها ذكر الاختلاف دون الإشارة للفرقة الناجية [٢] . والوقفة في هذا تتعلق بأمرين :

الأمر الأول : تعيين تلك الفرق وفق العدد الوارد في الحديث ، وهذا الأمر يرد عليه بعض الاعتراضات والتي منها :

= في كتابه : الخطط ، وأبو محمد عثمان العراقي في كتابه : الفرق المتفرقة بين أهل الزيغ والزندقة ، وأبو المعالي محمد الحسيني العلوي في كتابه : بيان الأديان ، والإيجي في كتابه المواقف ، وتبعه الكرماني في شرحه .

(١) كتاب الحوادث والبدع لأبي بكر محمد الطرطوشي ص٢٧ .

(٢) انظر : صفة الغرباء للشيخ سلمان العودة ص٢٠ - ٥١ ، فقد استقصى تخريج هذا الحديث ، وذكر طرقه ، ودرس أسانيده ، وقد خرج الحديث أيضا كل من : العلامة المحدث الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ١/ ٣/ ١٢ ح ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، والزيعلي في تخريج أحاديث الكشاف ، كذلك سليم بن عيد الهلالي في كتابه نصح الأمة في فهم أحاديث افتراق هذه الأمة ، وانظر : أيضا كتاب حقيقة الفرقة الناجية لسقاف علي الكاف . وفي المقابل هناك من أنكر صحة هذا الحديث وضعفه ، منهم : ابن حزم في الفصل ٣/ ١٣٨ ، وذكر محقق مختصر الفرق بين الفرق أن أول من اشتبه بصحة الحديث هو الرازي في تفسيره ٤/ ١٩٣ ، انظر مختصر الفرق بين الفرق ص١٥ ، ومن المعاصرين د. عبد الرحمن بدوي في كتابه مذاهب الإسلاميين ، بل حكم عليه بالوضع ، وذكر أسباب ذلك الحكم ، وهي أسباب واهية هزيلة لا اعتبار لها في ميزان النقد الحديثي . وكذلك د. بدران في المدخل إلى كتاب الملل والنحل ص ٢٠٥ حيث عدّ اعتماد الشهرستاني على الحديث من الهنات التي أخذت عليه ، وقد مال د. أحمد محمود صبحي في كتابه : في علم الكلام - ٢/ ٢٣٩ - ٢٤٠ إلى القول بعدم صحة الحديث .

(١) أن ذلك التعيين لا يخلو من التكلف في عد الفرق من أجل موافقة العدد الوارد ، فيحمل ذلك كثيرًا من المصنفين على تفريق الفرقة الواحدة مع أن أصولها واحدة ، أو الاقتصار على بعض فئات الفرقة ، إذ لو توسع بعضهم في عد فئات فرقة واحدة كالشيعة مثلاً لأربت على السبعين .

(٢) أن الله - سبحانه وتعالى - لم يكلفنا بالبحث في تحديد هذه الفرق الضالة بأعدادها وأعيانها ، وقد برز في هذه المسألة فقه الصحابة - رضوان الله عليهم - ، إذ سألوا رسول الله ﷺ بعد إخبارهم بذلك ، سألوه عن الفرقة الناجية ، بخلاف كثير من المتأخرين الذين انشغلوا بالفرق الهالكة الضالة ، يعددونها ويدونون مقالاتها أكثر من انشغالهم بتعيين الفرقة الناجية ، وبيان خصائصها والتمسك بها ، وهذا لا يعني إهمال معرفة تلك الفرق الهالكة والحذر منها ، بل قد أمرنا بمعرفة سبيل المجرمين ، لكن بشرط ألا يطغى ذلك على الأصل ، وهو معرفة منهج الأنبياء والمرسلين والتابعين لهم بإحسان .

(٣) أن سلوك هذه الطريقة أوقع المصنفين في التناقض الواضح ، والاختلاف البين ، سواء في أسماء الفرق ، أو عددها ، أو من ينتسب إليها .

(٤) أن رسول الله ﷺ المخبر عن هذا الافتراق لم يحدد الزمان الذي ستظهر فيه هذه الفرق ، ولم يحصر ظهورها جميعا في فترة زمنية محددة ، فقد يكون من الجائز أن تظل الفرق تظهر في تاريخ المسلمين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، ولا يعلم غيب الله إلا هو سبحانه .

وها نحن نرى عددًا من الفرق يظهر بين المسلمين [1] بعدما انتهى بعض

---

(١) ومن جملة تلك الفرق التي ظرت متأخرة : القاديانية ، والبهائية ، وغيرها .

العلماء من تعداد الفرق ، وأوصلها إلى ثنتين وسبعين فرقة [(١)] ، وفي هذه المسألة يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « وأما تعيين هذه الفرق فقد صنف الناس فيهم مصنفات ذكروهم في كتب المقالات ، لكن الجزم بأن هذه الفرقة الموصوفة هي إحدى الثنتين والسبعين لابد له من دليل ، فإن الله حرم القول بلا علم عموما ، وحرم القول عليه بلا علم خصوصا . . . » [(٢)] .

الأمر الثاني : بيان حال المؤلف في عد الفرق وحصرها وفق العدد المذكور في الحديث :

لم يخل حال المؤلف من التكلف في حصر الفرق الإسلامية وعدها ، لتطابق الثلاث وسبعين فرقة المذكورة في حديث الافتراق ، وهذا التكلف أوقعه في شيء من الاضطراب والتناقض - كما هو ظاهر عرضه - والحديث عن هذا الأمر له جانبان :

الجانب الأول : عد كبار الفرق الإسلامية : وظاهر كلام المؤلف في هذا الجانب فيه اضطراب ، إذ إنه في موضع يذكر أن كبار الفرق أربع ، وهي : القدرية والصفاتية والخوارج والشيعة [(٣)] وفي موضع آخر يذكر أنها ثمان فرق ، كما في قوله : « الفريقان من المعتزلة

---

(١) انظر : الغرباء لسلمان العودة ص٥١ - ٦١ وللتوسع في هذه المسألة انظر : الاعتصام للشاطبي فقد عقد فصلا في تعيين هذه الفرق ٢/ ٢٠٦ والموافقات ٤/ ١٧٧ - ١٨٩ ، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ٣/ ٣٤٦ وما بعدها ، والبدع والحوادث للطرطوشي ص٢٧ وما بعدها ، والعلم الشامخ للمقبلي ص٥١٢ ، وتأملات في التراث العقدي للفرق الكلامية ص٥٤ ، وما بعدها ، دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين « الخوارج . الشيعة » ص٢٣ - ٢٥ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٣/ ٣٤٦ .

(٣) انظر الملل والنحل ١/ ١٠ .

والصفاتية متقابلان تقابل التضاد ، وكذلك القدرية والجبرية ، والمرجئة والوعيدية ، والشيعة والخوارج »[١] ، وإذا تصفحنا كتاب الملل نجد أن كبار الفرق ست، وهي : المعتزلة ، والجبرية، والصفاتية ، والخوارج ، والمرجئة ، والشيعة[٢] .

الجانب الثاني : مطابقة عدد الفرق التي ذكرها المؤلف مع ما ذكر في حديث الافتراق .

إن المتأمل في الفرق الإسلامية التي ذكرها المؤلف يجد مشقة وتكلفا في مطابقة تقسيم المؤلف للفرق على العدد الوارد في حديث الافتراق ، الذي بنى المؤلف تقسيمه للفرق عليه -كما تقدم بيانه ، بل لا يمكن ذلك، إلا

---

(١) المصدر السابق ١/ ٦٠ .

(٢) وقد يلتمس وجهًا ، لا يخلو من التكلف في بعض جوانبه ، يمكن أن يزيل ظاهر ذلك الاضطراب، وهو أن يقال : إنه لا تعارض بين ما ذكر في الموضع الثاني وما ذكر في ثنايا الكتاب، إذ إن الموضع الثاني فيه تكرار في ذكر بعض الفرق بمسميات أخر ، فالقدرية هم المعتزلة ، والوعيدية هم الخوارج ، وبهذا تكون حقيقة الفرق في الموضع الثاني ستًا ، وهذا موافق لما جاء في ثنايا الكتاب .
أما الاضطراب والتناقض بين ما ذكر في الموضع الأول وبين ما جاء في ثنايا الكتاب وهو زيادة فرقتي الجبرية والمرجئة ، فإن ذلك لا يعد اضطرابًا أو تناقضًا إذا حمل على أحد الوجهين التاليين :
الوجه الأول : أن كلاً من الطائفتين في حقيقتها ظاهرة ، وليست فرقة ذات كيان مستقل، وزعيم واحد ، بخلاف الفرق الأخرى ، ولذا لم يعدهما المؤلف من كبار الفرق .
الوجه الثاني : أن كبار الفرق الأربع التي ذكرت في الموضع الأول ، قد تضمنت الفرق المضادة لها ، فالقدرية تشمل قدرية النفاة ، وقدرية الجبرية ، وكذا الخوارج وهم الوعيدية تشمل المرجئة أيضا ، ولعل مما يؤكد هذا الوجه أن المؤلف عند ذكر كبار الفرق قال : «وانحصرت كبارها في أربع ، بعد أن تداخل بعضها في بعض » ، وكذلك مما يؤكد ذلك أننا نجد المؤلف يذكر الجبرية بعد المعتزلة مباشرة ، وكذا المرجئة بعد الخوارج .

بضرب من التكلف والتعسف. وهذا مما يؤخذ على المؤلف، ويعد اضطرابا منه [(١)].

ب - الاعتماد على مناظرة إبليس مع الملائكة :

أفرد المؤلف المقدمة الثالثة من مقدمات الكتاب الخمس لبيان أول شبهة وقعت في الخليقة ، ومن مصدرها في الأول ومن مظهرها في الآخر ، وذكر فيها ما يلي :

١ - إن أول شبهة هي شبهة إبليس اللعين ، وقد تشعبت إلى سبع شبهات .

٢ - إن تلك الشبهات السبع هي منشأ كل شبهة وقعت لبني آدم فيما بعد ، وإنه لا يجوز أن تعدو شبهات فرق الزيغ والكفر والضلال تلك الشبهات ، فهي محصورة في سبع ، وإن اختلفت العبارات ، وتباينت الطرق .

٣ - قرر أن الشبهات التي تقع في آخر الزمان هي بعينها تلك الشبهات التي وقعت في أوله ، بل قرر أيضا في المقدمة الرابعة أن الشبهات التي تقع في آخر عهد كل نبي هي ناشئة عن شبهات خصماء أول العهد ، ثم سعى في تطبيق ما قرره سواء على الأمم السالفة ، أو هذه الأمة [(٣)] .

---

(١) وقد يلتمس للمؤلف احتمال لذلك الاضطراب ، وهو أن تقسيمه للكتاب - كما ذكره في مقدماته - لم يصلنا ، أو لم يفهم ، اذ إن التقسيم القائم اليوم هو من اجتهاد بعض المحققين من خلال نظرتهم لهذه الفرق ، ولذا وقع اختلاف فيما بينهم ، كالاختلاف في فرقة الخوارج وغيرها كما سيأتي .

(٢) انظر : الملل والنحل ١/ ١٢ - ١٨ وقد أشار إليها أيضا الرازي في تفسيره ٢/ ٢٥٦ وتطبيق المؤلف ما قرره في ذلك على الفرق والمذاهب المخالفة لمعتقده ، فيه نوع من المخالفة للحياد الذي التزمه =

ولي وقفة مع ما ذكره :

اعتمد المؤلف في كل ما سبق على قصة مناظرة إبليس للملائكة ؛ وهذه القصة لم تثبت بدليل صحيح ، بل ليس لها أسانيد توثقها . ومصدر المؤلف فيها هو التوراة وشروح الأناجيل [(١)] ، كما أخبر بذلك ، ومعلوم مدى مصداقية وصحة تلك الكتب بعد مبعث رسول الله ﷺ ؛ إذ لم تبق على ما أنزلت، بل حرفت وغيرت ، ولذا أمرنا رسول الله ﷺ بالتوقف فيما حدثنا به أصحاب تلك الكتب . وقد بيّن شيخ الإسلام [(٢)] وتلميذه ابن القيم [(٣)] - رحمهما الله - بطلان هذه القصة ، وعدم صحتها . قال شيخ الإسلام : «وأيضا هذه الشبهة التي حكاها الشهرستاني في أول كتاب الملل والنحل عن إبليس في مناظرته للملائكة ، لا تعلم إلا بالنقل ، وهو لم يذكر لها إسنادًا ، بل لا إسناد لها أصلاً ؛ فإن هذه لم تنقل عن النبي ﷺ ، ولا عن أحد من

= واشترطه على نفسه في كتابه ، إذ إن رد جميع المذاهب والآراء المخالفة إلى معصية إبليس ، وتقرير أن منشأها هو تلك الشبهات الإبليسية ، هو من باب تعيين الحق من الباطل ، وتبيين الصحيح من الفاسد ، وكسر على أصحاب تلك المذاهب .

(١) وقد بحثت عن هذه المناظرة في - ما يسمى بـ« الكتاب المقدس » - بعهديه - فلم أظفر بها .

(٢) أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني الحنبلي ، أبو العباس ، تقي الدين ابن تيمية ، شيخ الإسلام ، الإمام ، العلامة ، الحافظ ، الناقد ، الفقيه ، الزاهد ، المشهور له برسوخ القدم في علوم النقل والعقل ، ولد في حران سنة ٦٦١ ، وتوفي سنة ٧٢٨ ، صاحب التصانيف الجليلة الكثيرة . انظر ترجمته في : العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية لابن عبد الهادي ، تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٩٦ ، شذرات الذهب ٦/ ٨٠ ، الأعلام ١٤٤ .

(٣) محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي ، أبو عبد الله بن قيم الجوزية ، الفقيه ، الأصولي ، المفسر ، النحوي ، كان من العلماء الجهابذة ، ذو عبادة وتهجد ، تتلمذ لابن تيمية - رحمهم الله - ، له تصانيف كثيرة نافعة ، منها : الصواعق المرسلة ، إعلام الموقعين ، وغيرها . ألف في ترجمته جمع ، منهم : عبد العظيم شرف الدين، بكر أبو زيد ، انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ٢/ ٤٤٧ ، الدرر الكامنة ٤/ ٢١ ، شذرات الذهب ٦/ ١٦٨ ، الأعلام ٦/ ٥٦ .

الصحابة ، ولا عن أئمة المسلمين المشهورين ، ولا هي أيضا مما هو معلوم عند أهل الكتاب ، وهذه لا تعلم إلا بالنقل عن الأنبياء ، وإنما توجد في شيء من كتب المقالات ، وبعض كتب النصارى ، والشهرستاني أكثر ما ينقله من المقالات من كتب المعتزلة ، وهم يكذبون بالقدر ، فيشبه - والله أعلم - أن يكون بعض المكذبين بالقدر وضع هذه الحكاية ليجعلها حجة على المثبتين للقدر، كما يضعون شعراً على لسان يهودي ، وغير ذلك ، فإنا رأينا كثيراً من القدرية يضعون على لسان الكفار مافيه حجة على الله ، ومقصودهم بذلك التكذيب بالقدر ، وأن من صدق به فقد جعل للخلق حجة على الخالق . . »[١] ، وقال في موضع آخر : « فأما شبهة إبليس فلا يعرف لها أثر إسناد كما تقدم ، والكذب ظاهر عليها »[٢] . وقال : « وقد ذكر طائفة من أهل الكتاب وبعض المصنفين في المقالات أنه - أي إبليس - ناظر الملائكة في ذلك معارضًا لله تعالى في خلقه وأمره ، لكن هذه المناظرة بين إبليس والملائكة التي ذكرها الشهرستاني في أول المقالات ، ونقلها عن بعض أهل الكتاب ؛ ليس لها إسناد يعتمد عليه ، ولو وجدناها في كتب أهل الكتاب لم يجز أن نصدقها لمجرد ذلك ، فإن النبي ﷺ ثبت عنه في الصحيح أنه قال : إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم ، فإما أن يحدثوكم بحق فتكذبونه ، وإما أن يحدثوكم بباطل فتصدقونه »[٣] ، ويشبه - والله أعلم - أن تكون تلك المناظرة من وضع

---

(١) منهاج السنة النبوية ٦/ ٣٠٧ - ٣٠٨ .

(٢) المصدر السابق ٦/ ٣١١ .

(٣) أخرجه البخاري بمعناه ، انظر فتح الباري ٨/ ٢٠ ، كتاب التفسير ، باب (قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا) ، و١٣/ ٣٤٥ ، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب قول النبي ﷺ : « لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء » .

بعض المكذبين بالقدر ، إما من أهل الكتاب ، وإما من المسلمين ، والشهرستاني نقلها من كتب المقالات ، والمصنفون في المقالات ينقلون كثيراً من المقالات عن كتب المعتزلة . . . . . فإنهم من أكثر الطوائف وأولها تصنيفا في هذا الباب »[(١)] .

وقال ابن القيم - رحمه الله - في بيان بطلان هذه القصة : « فهذه القصة والمناظرة هي من نقل أهل الكتاب ، ونحن لا نصدقها ولا نكذبها ، وكأنها والله أعلم مناظرة وضعت على لسان إبليس ، وعلى كل فلا بد من الجواب عنها ، سواء صدرت منه أو قيلت على لسانه فلا ريب أنها من كيده . . » ثم قال بعد كلام « فأول ذلك أنه علم أن هذه الأسئلة ليست من كلام الله الذي أنزله على موسى وعيسى مخبراً بها عن عدوه ، كما أخبر عنه في القرآن بكثير من أقواله وأفعاله ، وإدخال بعض أهل الكتاب لها في تفسير التوراة والإنجيل ، هو كما تجد في المسلمين - وما بالعهد من قدم - من يدخل في تفسير القرآن كثيراً من الأحاديث والأخبار التي لا أصل لها ، والقصص المعلوم كذبها . وإذا كان هذا في هذه الأمة التي هي أكمل الأمم علومًا ومعارف وعقولاً ، فما الظن بأهل الكتاب »[(٢)] . وعليه فكل ما بنى على هذه القصة الباطلة فهو باطل غير صحيح ، فحصر البدع في سبع ، وتأصيل المتأخر منها بالمتقدم ، أمر ظاهر التكلف والتعنت ، فلا يصح ولا يثبت .

---

(١) مجموعة الرسائل والمسائل ٤ - ٥ / ٣١٢ - ٣١٣ .

(٢) الصواعق المرسلة ٤ / ١٥٤٥ وما بعدها وقد أجاب عن تلك الشبهات بخمسة عشر وجها ، انظرها في ذلك الموضع .

جـ - الخلافات الواقعة بين الصحابة رضي الله عنهم :

أورد المؤلف الخلافات التي وقعت بين الصحابة - رضوان الله عليهم - منذ مرض رسول الله ﷺ إلى خلافة علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وقد حصرها في عشرة خلافات [(١)] .

وقد تفرد المؤلف بذكر وتفصيل القول في أكثر هذه الخلافات ، إذ غيره من مصنفي كتب المقالات لم يذكروا إلا شيئًا يسيرًا منها [(٢)] ، ولعل علة ذلك راجعة إلى أن أكثر ما أورده المؤلف من خلافات ، لا يسلم له بها ؛ إذ إنها لا تعد خلافًا حقيقيًا ، وقد ناقش شيخ الإسلام - رحمه الله - تلك الخلافات مناقشة مفصلة ، وبيّن وجه الحق فيها ، وفند كثيرًا من الدعاوى الباطلة ، كدعوى أن الخلاف في الإمامة أعظم خلاف بين الأمة ؛ إذ ما سل سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سل على الإمامة في كل زمان ، وبيّن أن الصحابة - رضوان الله عليهم - لم يختلفوا في الإمامة قولاً ، فضلاً عن اختلافهم فيها قتالاً [(٣)] . وأشار خلال مناقشته إلى اعتماد المؤلف على بعض الروايات الضعيفة بل المختلقة .

ومن جانب آخر فإنه من خلال عرض المؤلف تلك الخلافات ، يظهر للقارىء ميل المؤلف إلى بعض أفكار الشيعة الرافضة ، كالإمامة ، والغلو في حق علي - رضي الله عنه - ، والتحامل الشديد على بني أمية ، وغير ذلك مما تقدم بيانه .

---

(١) انظر : كتاب الملل ١/ ١٨ - ٢٥ .

(٢) انظر على سبيل المثال : الأشعري في المقالات ١/ ٣٤ - ٦٤ ، والبغدادي في الفرق ، ص١٤ - ٢٠ والإسفراييني في التبصير في الدين ص١٩ - ٢٢ .

(٣) انظر : منهاج السنة النبوية ٦/ ٣٠٠ - ٣٨٢ .

الفصل الثاني

منهجه في عرض الفرق الإسلامية

وفيه تمهيد وستة مباحث:

المبحث الأول: منهجه في فرقة المعتزلة.

المبحث الثاني: منهجه في فرقة الجبرية.

المبحث الثالث: منهجه في فرقة الصفاتية.

المبحث الرابع: منهجه في فرقة الخوارج.

المبحث الخامس: منهجه في فرقة المرجئة.

المبحث السادس: منهجه في فرقة الشيعة.

تمهيـــد :

تقدم الحديث عن السمات العامة ، والخطوط العريضة ، التي تبين منهج المؤلف في عرضه لما تضمنه كتابه الملل والنحل ، وهي التي أشار إليها في مقدمات كتابه .

وفي هذا الفصل - إن شاء الله - سيختص الحديث ببيان منهجه في الفرق الإسلامية ، والحديث فيه قد يكون عبارة عن تفصيل لما سبقت الإشارة إليه ، والوقوف بشكل خاص على منهجه في كل فرقة على حدة ، ومنهجه في ذلك يختلف في بعض جوانبه وتفصيلاته باختلاف الفرقة ، مع اتفاق بعض الجوانب في الفرق جميعا .

فمن سمات منهجه في الفرق الإسلامية ما يلي :

(١) الإيجاز والاختصار في حكاية الآراء ، ونقل الأقوال والروايات ، والاقتصار في معظمها على موطن الشاهد منها ، دون سردها كاملة ، بل قد يشير إلى الرواية أو الحادثة أشارة دون ذكرها ، كما يظهر ذلك في طائفة : الأشعرية ، والخوارج ، والشيعة .

(٢) العناية بتعريف بعض أسماء الفرق ، كالخوارج ، والمرجئة ، والشيعة ، وغيرها ، فقد عرّف تلك الأسماء ، وبيّن المراد بها .

(٣) التعقيب على الآراء في بعض الفرق نحو : المعتزلة ، والشيعة ، والكرامية ، وغيرها . فلم يقتصر دور المؤلف في تلك الطوائف على العرض فقط ، بل عقّب على الآراء بما يراه ويعتقده ، سواء كان نقدا ، أو مناقشة ، أو بيان ما يلزم منها ، أو مقارنتها بغيرها من آراء الطوائف

الأخرى، بل الأديان والمذاهب المنحرفة ، والإشارة إلى أنها مصدر بعض تلك الآراء ، وغير ذلك من التعقيبات ، وهذا مما قد يعد إخلالا بالمنهج والشرط الذي ألزم نفسه به - كما تقدم - .

(٤) ذكر ما يجمع الطائفة الواحدة من مسائل وآراء ، قبل الخوض في تفصيل آراء كل فرقة منها، وهذا في بعض الطوائف : كالمعتزلة ، والشيعة .

(٥) الاقتصار - غالبا - في إيراد الآراء على ما تفردت به الطائفة ، وتميزت به عن غيرها ، فيورد آراء أتباعها في تلك المسائل ، نحو الجبرية في مسائل أفعال العباد ، والصفاتية في مسائل الصفات ، والخوارج والشيعة في مسائل الإمامة وما يتعلق بها ، والمرجئة في مسائل الإيمان ، ونحو ذلك، وهذا المنهج سار عليه في الجملة ، وقد يسترسل حينا في بعض الطوائف ، فيورد آراء أتباعها في غير تلك المسائل ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى بيانه .

(٦) حين يورد أدلة طائفة ما ، يقدم الأدلة المقدمة لدى الطائفة نفسها ، فالمعتزلة مثلا الأدلة العقلية ، والمشبهة - في رأيه - الأدلة السمعية ، والأشعرية ماثبت بالعقل بذكر الأدلة العقلية ، وما ثبت بالسمع بذكر الأدلة النقلية ، ونحو ذلك .

وأخيرًا هذه سمات منهج المؤلف في هذا الفصل بوجه عام ، وقد يخالف أو يغاير بعضها في بعض الطوائف ، أما منهجه التفصيلي في كل فرقة من الفرق الإسلامية فهو كما يلي :

المبحث الأول

منهجه في فرقة المعتزلة

وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول: منهجه في التعريف بفرقة المعتزلة .

المطلب الثاني: منهجه في تعداد فرق المعتزلة .

المطلب الثالث: منهجه في عرض آراء المعتزلة .

المطلب الرابع: مصادره في هذه الفرقة .

تمهيـــد :

المعتزلة[١] ، من أخطر الفرق التي تكونت في تاريخ الأمة الإسلامية ، إذ أحدث خروجها وافتراقها دويا في الأمة ، وشرخًا في كيانها ، ولعبت دورًا عظيمًا في مرحلة من مراحله ، إذ بلغت منزلة القيادة والتوجيه ، إلا أن الله سبحانه الذي تكفل بحفظ الدين أخزاهم ، وقلب الدائرة عليهم ، وأيد أهل السنة ونصرهم ، فرجعت إليهم منزلتهم القيادية ، وريادتهم للأمة الإسلامية .

إلا أن آثار هذه الفرقة لا زالت تسري في كيان وفكر الأمة الإسلامية إلى يومنا هذا ، فما زال المسلمون يعانون مما أحدثته المعتزلة ، وما جلبته إليهم من أفكار من خارج ثقافتهم ومنابعهم الأصلية . وفكر المعتزلة ومذهبها لم يقم في طور واحد ، بل في أطوار متعددة ، فلم يكتف المتأخر بنقل ما قاله المتقدم منهم ، بل نجده ينقض ويبطل ما قاله المتقدم ، بل يكفره في بعض ما قاله ، بناء على ما وصل إليه عقله في تلك المسألة ، فهم قد أطلقوا العنان لعقولهم ، وأسندوا الحكم إليها ، فهي الميزان لكل الأمور – حتى المسائل الغيبية العقدية – ؛ لذا تشعبت آراؤهم ، وتفرعت مسائلهم .

---

(١) الاعتزال لغة مأخوذ من اعتزل الشيء وتعزله بمعنى تنحى عنه ، ومنه قوله تعالى : ﴿**وإن لم تؤمنوا لي فاعتزلون**﴾ أراد إن لم تؤمنوا بي فلا تكونوا علي ولا معي ، وعلى ذلك فالاعتزال معناه : الانفصال والتنحي ، والمعتزلة هم المنفصلون . هذا في اللغة ، وفي الاصطلاح : المعتزلة اسم يطلق على فرقة ظهرت في أوائل القرن الثاني ، وسلكت منهجًا عقليا مغاليًا في بحث المسائل العقدية ، ومن زعمائهم واصل بن عطاء ، الذي اعتزل مجلس الحسن البصري ، انظر : القاموس المحيط ٤/ ١٥ ، لسان العرب ١١/ ٤٤٠ ، دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية ص٨٣ ، المعتزلة وأصولهم الخمسة ص١٣٠ .

ولعل ذلك كـان دافـعًا للمـؤلف لأن يطيل النفس قليـلاً في الحـديث عنهم، وهذا ما لم يفعله مع غيرهم ، عدا الشيعة .

وكان حديثه عن المعتزلة وفق المنهج التالي :

المطلب الأول
منهجه في التعريف بالفرقة

تناول المؤلف في حديثه عن هذه الفرقة التعريف بها على وجه العموم ، ثم عرف بكل طائفة متفرعة عنها .

وحديثه عنها على وجه العموم جاء وفق ما يلي :

بدأ حديثه عنهم بذكر بعض الأسماء التي أطلقت عليهم - من غير استقصاء لها ، ويلحظ أن منهجه في ذلك ، هو تسمية الفرقة بما ترتضيه لنفسها ، مما فيه شيء من الصواب والواقعية ، فقد أطلق على هذه الفرقة اسم « المعتزلة » ، دون غيره من الأسماء التي اطلقت عليهم [١] .

وهذا الاسم مع رضا الفرقة نفسها بالتسمى به [٢] ، كذلك خصومهم قد ارتضوا ذلك ، إضافة إلى اشتهار الفرقة بهذا أكثر من غيره .

---

(١) ومن تلك الأسماء التي أطلقت عليهم : الموحدة ، الوعيدية ، والوعدية ، المنازلة ، النفاة ، الجهمية ، المعطلة ، مخانيث الخوارج . . وذكر المقريزي بعض الأسماء لبعض فرقهم نحو : الحرفية ، المغنية ، الواقفية ، اللفظية ، الملتزمة ، القبرية وغيرها . انظر : الخطط والآثار ٤/١٦٩ ، المعتزلة : زهدي الجار الله ص ١ - ١٢ ، المنية والأمل ص٤ ، تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام ص١٦٠ ، المعتزلة وأصولهم الخمسة ص٢٢ - ٢٦ .

(٢) وذلك لما رأوا أنه لا خلاص لهم من هذا الاسم ، أخذوا يبرهنون على فضله ، ويؤولون المراد به : اعتزال المحدثات والأقوال المبتدعة . وذكر الرازي عن القاضي عبد الجبار أنه قال : « كل ما ورد في القران من لفظ الاعتزال فإن المراد فيه الاعتزال من الباطل » وهذا دليل على تحسينهم هذه التسمية ، وأنها مدح ومفخرة . انظر المنية والأمل ص٦ ، المعتزلة زهدي الجار الله ص٤ ، المعتزلة وأصولهم الخمسة ص٢٥ ، فضل الاعتزال ص ٢٦ .

وهذا المنهج - أعني تسمية الفرقة بما ترتضيه لنفسها - يؤكده - كما سيأتي - تسمية الرافضة بـ « الشيعة » ، والباطنية بـ « الإسماعيلية » ، ومما يؤكد هذا أيضًا عدم إطلاق اسم « القدرية » عليهم، مع أن المؤلف يرى أنهم أولى به من غيرهم ، حيث قال « إذ كيف يطلق لفظ الضد ، وقد قال النبي ﷺ : « القدرية خصماء الله في القدر »[(١)] ، والخصومة في القدر ، وانقسام الخير والشر على فعل الله وفعل العبد لن يتصور على مذهب من يقول بالتسليم والتوكل ، وإحالة الأحوال كلها على القدر المحتوم والحكم المحكوم »[(٢)] .

وقد ذكر ذلك بعد بيانه تدافع المعتزلة هذه التسمية ، وتهربهم منها ، بل يصمون بها خصومهم ، إذ يطلقونه على من يقول بالقدر خيره وشره من الله - وهم أهل السنة والجماعة - .

أما تعليل التسمية بالمعتزلة ، فمع تعدد الروايات واختلاف الآراء فيها[(٣)] ؛ إلا أن المؤلف أعرض عن الإشارة إلى ذلك الاختلاف ، واقتصر على إحدى الروايات ، ضاربًا صفحًا عن بقيتها . وهذا مسلك سار عليه في كثير من المسائل المختلف فيها، المذكورة في عرضه، ولعل ذلك طلبا للاختصار والإيجاز. وقد أرجع سبب الإطلاق إلى اعتزال واصل بن

---

(١) لم أجد من خرج هذا الحديث بهذا اللفظ .

(٢) الملل والنحل ١/ ٦١ .

(٣) انظر تفصيل تلك الآراء في : فضل الاعتزال ص١٢ - ٢٥ ، المنية والأمل ص ٤ - ٦ اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص٣٤ - ٣٦، الحور العين ص٢٠٥- ٢٠٦، التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية ص١٧٣ - ٢١٧ ، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ١/ ٣٧٣ - ٣٨٠ ، تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام ص١٥٨ - ١٦١ ، دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية ص ١٠٣ وما بعدها، المعتزلة وأصولهم الخمسة ص١٤ -٢١، المعتزلة لزهدي الجار الله ص٢ - ٥ .

عطاء[١] حلقة الحسن البصري[٢]، بسبب قوله بالمنزلة بين المنزلتين، وقد تفرد المؤلف بذكر تفاصيل تلك الواقعة التي حدثت في حلقة الحسن[٣]، إذ لم يشاركه أحد بذكر تلك التفاصيل - حسب اطلاعي -، إلا من نقل عنه، أو اقتصر على الإشارة إليها.

وقد أجاد المؤلف بعدم ذكر القول المنسوب للحسن في المسألة، والاقتصار على ذكر قول واصل، إذ بعض مصنفي المقالات نسب إلى الحسن بأنه يرى أن صاحب الكبيرة منافق[٤]، ولعل عدم ثبوت صحة ذلك القول عن الحسن كان الدافع لعدم ذكر المؤلف إياه، ومما يشهد بهذا أن السلف -رحمهم الله- لا يقولون بأن صاحب الكبيرة منافق، والمؤلف ذكر أن الحسن ما كان ممن يخالف السلف[٥].

وبناء على سبب التسمية فإن المؤلف يرى أن نشأتهم كانت في زمن

---

(١) واصل بن عطاء البصري المعتزلي، أبو حذيفة المخزومي مولاهم، ولد في المدينة سنة ٨٠، ويعد هو وعمرو بن عبيد رأسا الاعتزال، وإليه تنسب فرقة الواصلية من المعتزلة، وكانت له قدرة بيانية حيث كان يتجنب لثغة في لسانه، تتلمذ على الحسن البصري، وقرأ عليه العلوم والأخبار، نسب إليه ابن النديم كتاب في التوحيد، وكتاب منزلة بين المنزلتين، ومعاني القرآن، توفي سنة ١٣١، انظر ترجمته في: معجم الأدباء ١٩/ ٢٤٣، وفيات الأعيان ٦/ ٧، ميزان الاعتدال ٤/ ٣٢٩، لسان الميزان ٦/ ٢١٤، السير ٥/ ٤٦٤، فضل الاعتزال ص٦٤، ٢٢٩.

(٢) الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، أبو سعيد، من خيار التابعين، كان إمام أهل البصرة وحبر الأمة في زمنه، وهو أحد العلماء الفقهاء، ولد سنة ٢١ سكن البصرة، وعظمت هيبته في القلوب، لا يخاف في الحق لومة لائم، توفي سنة ١١٠، انظر ترجمته في: ميزان الاعتدال ١/ ٢٥٤، السير ٤/ ٥٦٣، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٦٣، الأعلام ٢/ ٢٢٦.

(٣) انظر: الملل والنحل ١/ ٦٨.

(٤) انظر: الانتصار للخياط ص٢٣٧، ونشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ١/ ٣٨٩.

(٥) انظر: الملل والنحل ٦٧.

الحسن البصري . وهذا خلاف ما يراه أصحاب الفرقة نفسها ، إذ ينسبون مذهبهم إلى السلف ، بل يسندون ذلك إلى الرسول ﷺ ، ويدّعون أن كبار الصحابة أمثال : الخلفاء الأربعة ، وابن مسعود ، وابن عمر ، هم الطبقة الأولى من رجالهم [1] ، ولا يخفى بطلان هذه الدعوى وتهافتها . وصحة ما ذهب إليه المؤلف .

ومما سلكه المؤلف في التعريف بهذه الفرقة الإشارة إلى شيء من تاريخهم ، وذكر بعض سلسلة رجالهم وطبقاتهم ، وأهم ما تميزت به كل طبقة ، سواء بالرجال ، أو الآراء - على وجه الإجمال - فمما ذكره في ذلك : أن نشأتهم كانت في زمن الحسن باعتزال واصل حلقة الحسن ، وقد نسج واصل على منوال ما كان عليه معبد الجهني [2] ، وغيلان الدمشقي [3] ، ويونس الأسواري [4] ؛ من بدعة القول بالقدر ، وإنكار إضافة الخير والشر إلى القدر ، وذلك في آخر أيام الصحابة - رضوان الله عليهم - فواصل

---

(١) انظر : المنية والأمل ص١٧ ، فضل الاعتزال ص٢١٤ .

(٢) معبد بن عبد الله بن عكيم الجهني البصري ، أول من تكلم بالقدر في زمن الصحابة ، سمع الحديث من ابن عباس وابن عمر وغيرهما ، قال الذهبي : « كان من علماء الوقت على بدعته » ، توفي سنة ٨٠ . انظر ترجمته في : السير ٤/ ١٨٥ ، ميزان الاعتدال ٤/ ١٤١ ، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٢٥ ، فضل الاعتزال ص٨٩ ، ٣٣٤ .

(٣) غيلان بن مسلم - وقيل يونس ، وقيل مروان - الدمشقي ، أبو مروان ، ثاني من تكلم بالقدر ودعا إليه ، لم يسبقه سوى معبد ، أفتى الأوزاعي بقتله ، فصلب بدمشق في عهد هشام بن عبد الملك بعد سنة ١٠٥ ، انظر ترجمته في : لسان الميزان ٤/ ٤٢٤ ، فضل الاعتزال ص ٢٢٩ ، العقد الفريد ٢/ ٣٧٧ - ٣٨٠ ، الفهرست ١٧١ .

(٤) لم أجد له ترجمة سوى ما ذكره المقريزي « أبو يونس سنسويه ويعرف بالأسواري لما عظمت الفتنة به عذبه الحجاج ، وصلبه بأمر عبد الملك بن مروان » انظر : الخطط ٣/ ٣٠٢ .

سلك مسلكهم في القدر ، وتأثر بهم ، وتبعه بعد ذلك عمرو بن عبيد [(١)] ، وكان المذهب غير نضيج في بعض مسائله ، مثل نفي الصفات عن الله تعالى ؛ إذ كان القول فيها مبنى على أقوال ظاهرة ، وفي أيام المأمون نشرت كتب الفلسفة وترجمت ، فأخذ شيوخ المعتزلة في مطالعتها ، وقراءتها ، فتأثروا بها في تقعيد مذهبهم وآرائهم ، فخلطوا مناهج الفلسفة بمناهج الكلام ، وأفردوها فنًا من فنون العلم ، وسموها باسم الكلام . وكان شيخهم الأكبر : أبو الهذيل العلاف [(٢)] ، الذي ظهرت آراؤه متأثرة بالفلسفة ، ثم جاء من بعده « النظام » [(٣)] ، في أيام المعتصم [(٤)] ، الذي غلا

---

(١) عمرو بن عبيد بن باب التميمي بالولاء ، أبو عثمان البصري ، الزاهد العابد المعتزلي القدري شيخ المعتزلة وفقيهها ، وأحد الزهاد المشهورين ، ولد سنة ٨٠ ، من تلاميذه عثمان الطويل ، والعلاف ، توفي سنة ١٤٤ ، له كتاب في الرد على القدرية - يعني بهم السنة كما ذكر الذهبي . انظر ترجمته في : السير ٦/ ١٠٤ ، الميزان ٣/ ٢٧٣ ، التهذيب ٨/ ٧٠ ، فضل الاعتزال ٦٨ ، ٩٠ ، ٢٢٩ ، تاريخ بغداد ١٢/ ١٦٦ .

(٢) محمد بن الهذيل البصري العلاف ، أبو الهذيل ، شيخ المعتزلة ، مقدم الطائفة ، ومقرر الطريقة ، وزعيم طائفة الهذلية ولد سنة ١٣٥ ، أخذ الاعتزال عن عثمان الطويل ، كف بصره في آخر عمره ، قال الذهبي : « طال عمر أبي الهذيل وجاوز التسعين ، وانقلع في سنة ٢٢٧ ، ويقال بقي إلى سنة خمس وثلاثين ، تصانيفه كثيرة لكنها لا توجد » . من الطبقة السادسة من المعتزلة . انظر ترجمته في : السير ١٠/ ٥٤٢ ، ١١/ ١٧٣ ، فضل الاعتزال ص٦٩ ، ٢٥٤ ، تاريخ بغداد ٣/ ٣٦٦ ، اللسان ٥/ ٤١٣ .

(٣) أبو إسحاق إبراهيم بن يسار بن هانيء البصري النظام ، من أئمة المعتزلة ، وزعيم طائفة النظامية ، وهو شيخ الجاحظ ، قال الذهبي : « ولم يكن النظام ممن تفقه العلم والفهم ، وقد كفره جماعة ، وقال بعضهم : كان النظام على دين البراهمة المنكرين للنبوة والبعث ويخفي ذلك . . . . ورد أنه سقط في غرفة وهو سكران فمات سنة بضع وعشرن ومائتين ، له كتاب الطفرة ، والنبوة ، والجواهر والأعراض » من الطبقة السادسة . انظر ترجمته في : السير ١/ ٥٤١ ، اللسان ١/ ٦٧ ، فضل الاعتزال ص٧٠ ، ٢٦٤ ، تاريخ بغداد ٦/ ٩٧ ، الفهرست ٢٠٥ .

(٤) محمد بن هارون الرشيد بن المهدي بن المنصور ، أبو إسحاق ، المعتصم بالله ، خليفة من =

في تقرير مذهب الفلاسفة . ثم من بعده بشر بن المعتمر [١] ، الذي أظهر بدعته بالتولد والافراط فيه ، وغير ذلك ، وكان من تلامذته أبو موسى المردار [٢] ، وفي أيامه جرت أكثر التشديدات على السلف ، لقولهم بقدم القرآن ، وتلمذ له الجعفران [٣] ، وأبو زفر [٤] ، ثم جاء بعد ذلك كثير من رجالهم ، انفرد كل منهم بمسائل وآراء عمن سبقه - فصّل المؤلف ذكرها في حديثه عن فرقهم - وكان من متأخري

= أعاظم الخلفاء ، ولد سنة ١٧٩ ، وبويع له بالخلافة سنة ٢١٨ ، أول من أضاف إلى اسمه اسم الله تعالى من الخلفاء ، فقيل : المعتصم بالله ، كانت خلافته ٨ سنين ، و٨ أشهر ، وخلف ٨ بنين ، و ٨ بنات ، وعمره ٤٨ سنة . انظر ترجمته في : السير ١٨/ ١٥٩٢ ، تاريخ ابن الأثير ٦/ ١٤٨ ، تاريخ بغداد ٣/ ٣٤٢ .

(١) بشر بن المعتمر ، أبو سهل الكوفي ثم البغدادي المعتزلي ، من الطبقة السادسة منهم ، زعيم طائفة البشرية ، قال الذهبي : « كان من القرامي الكبار ، إخباريًا ، شاعرًا ، متكلمًا ، وكان أبرص ذكيا فطنا ، لم يؤت الهدى ، طال عمره فما ارعوى ، وكان يقع في أبي الهذيل العلاف ، وينسبه إلى النفاق ، وله كتاب تأويل المتشابه ، الرد على الجهال ، العدل ، وأشياء لم نرها ولله الحمد » انظر ترجمته في : السير ١٠/ ٢٠٣ ، اللسان ٢/ ٣٣ ، الأنساب ٢/ ٢٣١ ، والفهرست ١٨٤ ، فضل الاعتزال ص٢٦٥ .

(٢) عيسى بن صبيح ، المكني بأبي موسى ، الملقب بـ « المردار » البصري من كبار المعتزلة ، من الطبقة السابعة ، وقد تتلمذ لبشر بن المعتمر وأخذ العلم منه ، وتزهد ويسمى زاهد المعتزلة ، توفي سنة ٢٢٦ . انظر ترجمته في السير ١٠/ ٥٤٨ ، الفهرست ٢٠٦ ، فضل الاعتزال ص٧٤ ، ٢٧٧ .

(٣) والمراد بهما جعفر بن حرب الهمداني البغدادي ، وقد تقدمت ترجمته ، انظر ص٢٤٣ من هذا البحث ، والآخر : جعفر بن مبشر بن أحمد الثقفي ، أبو محمد البغداي « الفقيه البليغ ، كان مع بدعته يوصف بالزهد وتأله وعفة ، وله تصانيف جمة ، وتبحر في العلوم» ، من الطبقة السابعة من المعتزلة ، توفي سنة ٢٣٤ ، انظر ترجمته في : السير ١٠/ ٥٤٩ ، اللسان ٢/ ١٢١ ، تاريخ بغداد ٧/ ١٦٢ ، فضل الاعتزال ٧٤ ، ٢٨٣ .

(٤) محمد بن على المكي ، أبو زفر ، قال أبو القاسم البلخي : « هو إمام نيسابور ، وكان يرجع إلى فضله ودرايته» من الطبقة الثامنة من المعتزلة ، انظر ترجمته في : فضل الاعتزال ص٧٤ ، ٣٠٢ .

المعتزلة أبو علي الجبائي [١] ، وابنه أبو هاشم [٢] ، والقاضي عبد الجبار، [٣] وأبو الحسين البصري [٤] ، وقد لخصوا طرق أصحابهم مع تفردهم عنهم بمسائل ، ثم قال : «فرونق الكلام كان ابتداؤه أيام خلافة هارون الرشيد [٥] ، والمأمون ، والمعتصم ،

---

(١) محمد بن عبد الوهاب الجبائي البصري ، أبو علي ، زعيم طائفة الجبائية من المعتزلة ، من الطبقة الثامنة منهم ، قال الذهبي : « أخذ عن أبي يعقوب الشحام ، وعاش ثمان وستين سنة ، ومات فخلفه ابنه العلامة أبو هاشم الجبائي ، وأخذ عنه فنَّ الكلام أيضا أبو الحسن الأشعري ، ثم خالفه ونابذه وتسنن ، وكان أبو علي على بدعته متوسعًا في العلم، سيال الذهن ، وهو الذي ذلل الكلام وسهله ، ويسر ما صعب منه ، كان يقف في أبي بكر وعلي أيهما أفضل ، له التعديل والتجوير ، والأسماء والصفات ، والرد على ابن كلاب» توفي سنة ٣٠٣ ، انظر ترجمته في : السير ١٤/ ١٨٣ ، اللسان ٥/ ٢٧١ ، فضل الاعتزال ٧٤، ٢٨٧ ، شذرات الذهب ٢/ ٢٤١ ، الجبائيان أبو علي وأبو هاشم . . تأليف علي فهمي خشيم .

(٢) عبد السلام بن أبي علي محمد بن عبد الوهاب ، أبو هاشم الجبائي ، زعيم طائفة البهشمية من المعتزلة ، من الطبقة التاسعة منهم ، توفي سنة ٣٢١ . انظر ترجمته في السير ١٥/ ٦٣ ، تاريخ بغداد ١١/ ٥٥ فضل الاعتزال ص٣٠٤ ، الجبائيان . . لعلي خشيم .

(٣) القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني ، أبو الحسين ، المتكلم شيخ المعتزلة في عصره ، ويلقبه المعتزلة بـ« قاضي القضاة » ، من الطبقة الثانية عشرة من المعتزلة ، ومن كبار فقهاء الشافعية ، توفي سنة ٤١٥ ، من مؤلفاته : المغني في العدل والتوحيد ، شرح الأصول الخمسة ، تثبيت دلائل النبوة ، وغيرها ، انظر ترجمته في : السير ١٧/ ٢٤٤ ، اللسان ٣/ ٣٨٦، طبقات السبكي ٥/ ٩٧ ، تاريخ بغداد ١١/ ١١٣ ، فضل الاعتزال ٣٨٢ ، كتاب قاضي القضاة عبد الجبار الهمداني تأليف د. عبد الكريم عثمان .

(٤) محمد بن علي بن الطيب البصري . أبو الحسين ، من متأخري المعتزلة وأئمتهم ، من الطبقة الثانية عشر منهم ، كان فصيحًا بليغًا ، ولد بالبصرة وتتلمذ على يد القاضي عبد الجبار ، وتوفي سنة ٤٣٦ ، من مؤلفاته : المعتمد في أصول الفقه ، تصفح الأدلة ، انظر ترجمته في : السير ١٧/ ٥٨٧ ، اللسان ٥/ ٢٩٨ ، تاريخ الحكماء ٢٩٣ ، تاريخ بغداد ٣/ ١١٠ ، فضل الاعتزال ٣٨٧ .

(٥) هارون بن المهدي محمد بن المنصور ، أبو جعفر الرشيد ، الخليفة العباسي ، ولد سنة ١٤٨ ، وتوفي سنة ١٩٣ ، انظر ترجمته في : السير ٩/ ٢٨٦ ، تاريخ الطبري ٨/ ٢٣٠ ، تاريخ بغداد ١٤/ ٥ .

والواثق[١]، والمتوكل [٢]، وكان انتهاؤه من الصاحب ابن عباد [٣]، وجماعة من الديالمة [٤].

وقد أشار إلى انقسام مدرسة الاعتزال إلى مدرستين : بغدادية، وبصرية [٥]، وذكر بعض رجال المدرستين. وعقد مقارنة يسيرة بين آرائهم

---

(١) هارون بن المعتصم بالله بن الرشيد، أبو جعفر وأبو القاسم، الواثق بالله الخليفة العباسي، ولد سنة ١٩٦ تولى الخلافة بعد أبيه سنة ٢٢٧، قال الخطيب: «استولى أحمد بن أبي داود على الواثق، وحمله على التشدد في المحنة، والدعاء إلى خلق القرآن»، وقيل: إنه رجع عن ذلك قبيل موته، مات سنة ٢٣٢، انظر ترجمته في: السير ١٠/٣٠٦ تاريخ بغداد ١٤/١٥، تاريخ الخلفاء ٣٤٠.

(٢) جعفر بن محمد المعتصم بالله بن هارون الرشيد، أبو الفضل المتوكل على الله الخليفة العباسي، ولد ببغداد سنة ٢٠٦، وبويع بالخلافة سنة ٢٣٢، لما استخلف كتب إلى أهل بغداد كتاب قُرِىء على المنبر بترك الجدل في القرآن، وأن الذمة برئية ممن يقول بخلقه أو غير خلقه، توفي سنة ٢٤٧، انظر ترجمته في: تاريخ الطبري ١١/٢٦، ٦٢، وتاريخ بغداد ٧/ ١٦٥، وغيرهما.

(٣) إسماعيل بن أبي الحسن عباد بن العباس الطلقاني الأصفهاني، الوزير أبو القاسم، المعروف بالصاحب، قال الذهبي: «كان شيعيًا، معتزليًا مبتدعًا، تياهًا، صلفًا، جبارًا، قيل إنه ذكر له البخاري، فقال: ومن البخاري؟ حشوي لا يعول عليه». وقال ابن حجر: «كان صدوقًا إلا أنه اشتهر بمذهب المعتزلة داعية إليه... وكان مع اعتزاله شافعي المذهب - وقيل حنفي - شيعي النحلة..» ولد سنة ٣٢٦ وتوفي بالري سنة ٣٨٥، عُدَّ من الطبقة الحادية عشر من المعتزلة، من مؤلفاته: المحيط في اللغة، عنوان المعارف في التاريخ. انظر ترجمته في السير: ١٦/ ٥١١، اللسان ١/ ٤١٣، معجم الأدباء ٦/ ١٦٨، فضل الاعتزال ٣٨١.

(٤) انظر الملل والنحل ١/ ٢٩ - ٣٢.

(٥) مدرسة الاعتزال انقسمت إلى قسمين، وكان ذلك في الطبقة الثالثة من رجالها، مدرسة بالبصرة، وأخرى ببغداد، وكانت مدرسة البصرة هي الأول ظهورًا، ومنها نشأ الاعتزال بمجيء واصل إليها، واستقراره فيها، بعد قدومه من المدينة النبوية، أما مدرسة بغداد الاعتزالية فإنها نشأت في زمن بشر بن المعتمر الذي يعد رئيس المعتزلة بغداد، وقد تلقى الاعتزال من بشر بن سعيد، وأبي عثمان الزعفراني، صاحبي واصل بن عطاء وكانا في البصرة، فحمله إلى بغداد ودعا الناس إليه. وبين المدرستين خلاف كبير في الآراء، زادت عن ألف مسألة، ولكل =

في النبوة والإمامة [١] .

وأما حديثه عن طوائفها المتفرعة عنها ، والمنتسبة إليها ، فغالبًا ما يكون وفق المنهج التالي :

- ذكر من تنتسب إليه الطائفة .

- وصف زعيم الطائفة وصفًا مختصراً ، متضمنًا حينًا نقدًا أو قدحًا فيه ، ومن جملة ذلك، قوله عن الهذيلية « أصحاب أبي هذيل حمدان بن هذيل العلاف ، شيخ المعتزلة ، ومقدم الطائفة ، ومقرر الطريقة ، والمناظر عليها » [٢] ، وعن الثمامة قال : « أصحاب ثمامة ابن أشرس النميري [٣] ، كان جامعًا بين سخافة الدين ، وخلاعة النفس، مع اعتقاده بأن الفاسق يخلد في النار إذا مات على فسقه من غير توبة ، وهو في حال حياته كان في منزلة بين المنزلتين » [٤]، وعن الجاحظية قال :

= مدرسة رجال في مختلف العصور يقررون مذهبهم ، وينافحون عنه ، ويبطلون ما عارضه من الآراء ، ومن أشهر رجال مدرسة البصرة : واصل ، وعمرو بن عبيد ، والعلاف ، والنظام ، ومعمر بن عباد، والفوطي ، والجاحظ ، و الشحام ، وأبو علي الجبائي ، وابنه أبو هاشم . ومن مدرسة بغداد : بشر بن المعتمر ، وأبو موسى المردار ، وجعفر بن حرب ، وجعفر بن مبشر ، وثمامة ، بن أشرس ، والخياط ، والكعبي ، والإسكافي وغيرهم . . والمدرسة البصرية عنيت أساس بمسألة الصفات الإلهية ، ومدرسة بغداد دارت المناقشات فيها حول معنى الشيء الموجود أي اهتمت بالبحث حول ما هية الشيء . انظر تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام ١٨٦ - ١٨٧ .

(١) انظر الملل والنحل ١/ ١٣٠ .

(٢) المصدر السابق ١/ ٧١ .

(٣) ثمامة بن أشرس ، أبو معن النميري البصري المتكلم ، من رؤوس المعتزلة القائلين بخلق القرآن ، وزعيم فرقة الثمامية ، ومن الطبقة السابعة منهم . انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ٧/ ١٤٥ ، السير ١٠/ ٢٠٣ ، اللسان ٢/ ٨٣ فضل الاعتزال ص٧٢ .

(٤) الملل والنحل ١/ ١٠٥ .

«أصحاب عمرو بن بحر أبي عثمان الجاحظ [(١)] ، كان من فضلاء المعتزلة والمصنفين لهم ، وقد طالع كثيراً من كتب الفلاسفة ، وخلط وروج كثيراً من مقالاتهم بعباراته البليغة وحسن براعته اللطيفة » [(٢)] .

- الإشارة إلى واحد من أبرز شيوخ الزعيم ، لا يزيد عليه إلا نادراً، وقد يذكر بعض تلاميذه ، ومن صحبه ، أو وافقه على آرائه ، كقوله عن واصل : « كان تلميذاً للحسن البصري» [(٣)] ، وعن العلاف : « أخذ الاعتزال عن عثمان الطويل [(٤)] عن واصل » [(٥)] و«صحبه أبو يعقوب الشحام [(٦)] ،

---

(١) عمرو بن بحر بن محبوب البصري ، أبو عثمان الجاحظ ، من أئمة المعتزلة ، وزعيم فرقة الجاحظية ، ومن الطبقة السابعة منهم ، أخذ عن النظام . قال الذهبي : « العلامة المتبحر، ذو الفنون . . . وكان أحد الأذكياء . . كان ماجنًا قليل الدين ، له نوادر » ، من مؤلفاته الرد على أصحاب الإلهام ، والرد على المشبهة ، والرد على النصارى ، وغيرها، روى عن الجاحظ أنه قال : « نسيت كنيتي ثلاثة أيام حتى عرفني أهلي . . . » انظر ترجمته في : السير ١١/ ٥٢٦ ، تاريخ بغداد ١٢/ ٢١٢ ، معجم الأدباء ١٦/ ٧٤ ، اللسان ٤/ ٣٥٥ .

(٢) الملل والنحل ١/ ١١٢ .

(٣) المصدر السابق ١/ ٦٤ .

(٤) عثمان بن خالد الطويل ، أبو عمر ، أستاذ العلاف ، كان تاجراً ، وأحد تلامذة الحسن ثم انقطع عنه وانضم إلى واصل ، بعثه واصل إلى أرمنية داعية له ، فأجابه خلق ، من الطبقة الخامسة ، قال العلاف : « سمعت عثمان الطويل يقول : ما كنا نرى أي منا على أنفسنا ملكًا حياة واصل حتى مات، لقوله للواحد منا : اخرج إلى بلد كذا ، فما يراده » . انظر ترجمته في : فضل الاعتزال ص٢٣٧ ، ٣٥١ ، الحور العين ٢٠٨ ، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ١/ ٢٨ .

(٥) الملل والنحل ١/ ٧١ .

(٦) يوسف بن عبيد الله البصري ، أبو يعقوب الشحام ، صاحب أبي العلاف ، وعنه أخذ أبو علي الجبائي ، كان رئيس المعتزلة في زمانه ، من الطبقة السابعة منهم ، مات سنة ٢٨٠ وله من العمر ثمانون سنة ، من مؤلفاته : الرد على المجبرة ، كتاب الإرادة ، كتاب الاستطاعة . انظر ترجمته في : السير ١٠/ ٥٥٢ ، فضل الاعتزال ص٢٨٠ .

والآدمي [١]، وهما على مقالته » [٢]، وقال عن موسى المردار : « وقد تلمذ على بشر بن المعتمر ، وأخذ العلم عنه » [٣] ونحو ذلك .

- الإشارة إلى عصر صاحب المقالة ، كقوله عن واصل والحسن : إنهما « كانا في أيام عبد الملك بن مروان [٤] وهشام ابن عبد الملك [٥] » [٦] ، وعن الجاحظ قال : « كان في أيام المعتصم والمتوكل » [٧] وقال عن ثمامة : « كان في أيام المأمون ، وكان عنده بمكان . . . » [٨] ، وقال عن العلاف : « كان سنه مائة سنة ، توفي في أول خلافة المتوكل سنة خمس وثلاثين ومائتين . . » [٩] .

- عدم الاقتصار على تاريخ الطائفة الأول ، بل يشير إلى تاريخهم المعاصر له - أي المؤلف - كأن يشير إلى حال المتأخرين منهم ، أو الإشارة

---

(١) إسماعيل بن إبراهيم ، أبو عثمان الآدمي ، ذكر ابن المرتضي والجشمي أنه كان عالماً فاضلاً ، زاهداً ، جدلاً ، حاذقاً في أساليب الكلام ، من الطبقة السادسة من المعتزلة . انظر ترجمته في فضل الاعتزال ص٧٤ ، ٢٦٨ .

(٢) الملل والنحل ١/ ٧٦ .

(٣) المصدر السابق ١/ ١٠٢ .

(٤) عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي القرشي ، أبو الوليد ، من أعاظم الخلفاء ودهاتهم ، ولد سنة ٢٦ ، قال الشعبي : « ما ذاكرت أحدا إلا وجدت لي الفضل عليه ، إلا عبد الملك فما ذاكرته حديثًا ولا شعرًا إلا زادني فيه » ، توفي سنة ٨٦ بدمشق . انظر ترجمته في : السير ٤/ ٢٤٦ ، تاريخ بغداد ١٠/ ٣٨٨ ، التهذيب ٦/ ٤٢٢ .

(٥) هشام بن عبد الملك بن مروان أبو الوليد ، الخليفة الأموي ، ولد بعد السبعين تولى الخلافة بعد أخيه ، قال الذهبي : « كان حريصًا جماعًا للمال ، عاقلاً حازمًا سائسًا ، فيه ظلم مع عدل » مات سنة ١٢٥ ، انظر ترجمته في : السير ٥/ ٣٥١ ، تاريخ الخلفاء ٢٤٧ .

(٦) الملل والنحل ١/ ٦٤ .

(٧) الملل والنحل ١/ ١١٢ .

(٨) المصدر السابق ١/ ١٠٧ .

(٩) المصدر السابق ١/ ٧٦ .

إلى مكان وجود أتباعهم في عصره كقوله : « والمتأخرون من المعتزلة مثل القاضي عبد الجبار ، وغيره ، انتهجوا طريقة أبي هاشم »[(١)] ، وقد أشار البغدادي إلى ذلك ، حيث ذكر في معرض حديثه عن أبي علي الجبائي ، أن معتزلة البصرة في زمانه كانوا على مذهبه ، ثم انتقلوا بعده إلى مذهب ابنه أبي هاشم ، ثم قال عن أتباع أبي هاشم : « وأكثر معتزلة عصرنا على مذهبه، لدعوة ابن عباد وزير آل بويه إليه . . »[(٢)] ، وقال عن الواصلية : «وبالمغرب الآن - أي في عصره - منهم شرذمة قليلة في بلد إدريس بن عبد الله الحسني[(٣)] ، الذي خرج بالمغرب ، في أيام جعفر المنصور[(٤)]»[(٥)] ، ويؤيد هذا قول أبي الهذيل : « بعث - أي واصل - عبد الله بن الحارث[(٦)] ، إلى المغرب فأجابه خلق كثير . . . »[(٧)] .

(١) المصدر السابق ١/ ١٣٠ .

(٢) الفرق بين الفرق ص١٨٤ .

(٣) إدريس بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، مؤسس دولة الأدارسة في المغرب ، وهو أول من دخل المغرب من الطالبيين ، توفي سنة ١٧٧ ، وقيل ١٧٥ ، انظر ترجمته في : تاريخ ابن خلدون ٤/ ١٢ وانظر فضل الاعتزال وفيه : إشارة إلى وجود المعتزلة في المغرب من ذرية إدريس ص١١٠ ، ١١٩ .

(٤) عبد الله بن محمد بن علي الهاشمي ، أبو جعفر المنصور ، الخليفة العباسي ، ولد سنة ٩٥ ، قال الذهبي : «كان فحل بني العباس ، هيبة وشجاعة ، ورأيًا وحزمًا ، ودهاءً وجبروتًا ، وكان جماعًا للمال ، حريصًا ، مشاركًا للهو واللعب ، كامل العقل ، بعيد الغور ، حسن المشاركة في الفقه والأدب والعلم ، أباد جماعة كباراً حتى توطد له الملك ، ودانت له الأمم على ظلم فيه وقوة نفس ، ولكنه يرجع إلى صحة إسلام وتدين في الجملة وتصون وصلاة وخير . . » مات سنة ١٥٨ ، وهو محرم بالحج . انظر ترجمته في : السير ٧/ ٨٣ ، تاريخ بغداد ١٠/ ٥٣ ، تاريخ الطبري ٧/ ٤٦٩ .

(٥) الملل والنحل ١/ ٦٤ .

(٦) لم أجد له ترجمة .

(٧) انظر : المنية والأمل ص١٩ ، ضحى الإسلام ٣/ ٩٠ ، مذاهب الإسلاميين ١/ ١١ .

المطلب الثاني

منهجه في تعداد فرق المعتزلة

حصر فرق المعتزلة من المسائل الشاقة ، إذ الخلاف بينهم شديد ، حيث لا تكاد مسألة تخلو من اختلاف آرائهم فيها ، وذلك بناء على اعتمادهم على العقل ، والإعراض عن الشرع .

وقد تمكن المؤلف من حصر طوائفهم بعدد أقل مما ذكره غيره من مصنفي كتب المقالات [١] ، وذلك أنه ضم بعض الفرق إلى بعض ، وعدها فرقة واحدة - وقد سبق في الفصل الأول بيان منهجه في تقسيم الفرق وعدها - وقد بلغت طوائف المعتزلة لديه اثنتي عشرة طائفة [٢] ، وكان منهجه في ترتيبها - فيما ظهر لي - حسب تقدمهم التاريخي ، ولم يكن لانقسام مدرسة الاعتزال أثر في تعداد ، أو ترتيب الطوائف .

---

(١) حيث بلغت ثمان عشرة ونحوها عند كل من : البغدادي ، والإسفراييني ، والرازي ، والسكسكي ، و اليافعي ، انظر الفرق ص ١١٤ - ١١١ ، التبصير في الدين ٦٧ ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ٣٨ - ٤٩ . البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان ص٤٩ - ٦٥ ، ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين المخالفة للسنة والمبتدعين ص٤٩-٧٠ .

(٢) وهي كالتالي :

١ - الواصلية - ادخل العمروية فيها . ٢ - الهذيلية .

٣ - النظامية وأدخل الأسوارية والجعفرية والإسكافية فيها .

٤ - الخابطية والحدثية وأشار فيها إلى شيخ المعتزلة أحمد بن أيوب بن مانوس .

٥ - البشرية . ٦ - المعمرية . ٧ - المردارية .

٨ - الثمامية . ٩ - الهشامية . ١٠ - الجاحظية .

١١ - الخياطية والكعبية .

١٢ - الجبائية والبهشمية ، وضم إليها الحديث عن متأخري المعتزلة أمثال القاضي عبد الجبار وأبي الحسين البصري .

المطلب الثالث
منهجه في عرض آراء المعتزلة

عرض المؤلف آراء المعتزلة عرضا يشعر القارئ فيه بتفاعل المؤلف مع ما يذكره عنهم ، و ذلك من خلال المنهج الذي سار عليه ، والذي من أهم معالمه ما يلي :

- ذكر ما يجمعهم من آراء ، وما يعمهم من اعتقاد ، وذلك قبل الخوض في ذكر ما تفرد به كل منهم من آراء . وهذا المنهج سنلحظه في بعض ما يأتي من فرق ، وقد حصر المؤلف ما يجمع المعتزلة في أربعة أمور هي :

١ - نفي الصفات عن الله تعالى ، وأن أخص وصف له القدم ، وأن كلام الله محدث ، والسمع والبصر والإرادة ليست معاني قائمة بذاته . مع نفي الرؤية ، والتشبيه ، ويسمون ذلك « توحيداً » .

٢ - نسبة أفعال العباد لأنفسهم ، وأنهم هم الخالقون لها ، ونفي إضافتها إلى الله - سبحانه وتعالى - . ويوجبون على الله فعل الصلاح والخير للعباد ، ويسمون ذلك « عدلاً » .

٣ - وجوب استحقاق الثواب للمؤمن ، والخلود في النار لصاحب الكبيرة مات من غير توبة ، ويسمون ذلك « وعداً ووعيداً » .

٤ - السمع والعقل ، فأصول المعرفة وشكر النعمة تجب قبل السمع ،

وكذا الحسن والتقبيح يعرفان بالعقل وجوبًا مع اعتقاد الحسن واجتناب القبيح [١] .

والحق أن هذا التعميم غير دقيق ؛ إذ إن رجال المعتزلة عددهم كبير ولكل منهم آراء يتفرد بها عن غيره .

ثم بعد ذكر ما يعمهم من اعتقاد ، شرع في عرض ما تفردت به كل طائفة من آراء ، ويطلق عليها إما « مسائل » ، أو «قواعد» ، وهذا غالبًا ، أو « بدع » وذلك إذا شذت ، وهو نادر [٢] . وترتيب الآراء - كما تقدم - كان وفق المنهج الموضوعي ، إذ يذكر ما يتصل بالتوحيد أولاً ، ثم القدر ، ثم المنزلة بين المنزلتين . بينما لو كان منهجه وفق المنهج التاريخي ، لذكر قاعدة المنزلة بين المنزلتين أولاً [٣] .

والمؤلف حين يعرض آراء الطائفة ، يعرضها - غالبًا - مجردة عن أدلتها ، وحين يسوق أدلة بعض الآراء - فغالبا - ما يذكر الدليل العقلي لها ، أما السمعي فنادر ما يذكره .

ولعل علة ذلك عائدة على الطائفة نفسها ، إذ اعتمادها على العقل أكبر من السمع ، وقد يشير إلى أن صاحب المقالة استدل بآيات على قوله من غير ذكرها ، كقوله عن واصل في مسألة القدر : « إنه استدل بآيات على هذه

---

(١) انظر الملل والنحل ١/ ٦٢ - ٦٣ .

(٢) انظر المصدر السابق على سبيل المثال ١/ ٧٧، ٩٣ ، ٩٧ ، ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١١٢ ، ١١٨، ٦٤ ، ٧١ ، ٨٨، ١٠٩ .

(٣) انظر : تراث الإنسانية ٤/ ١٥٣ ، مقدمة كتاب الملل والنحل ص : و ، طبعة مؤسسة ناصر للثقافة .

الكلمات » ، وذكر المؤلف وجه تقرير واصل لتلك المسألة [١] .

وحكايته للقول أو الرأي لا تخلو - غالبًا - من :

إما أن يكون القول ثابتًا عن صاحبه ، فيحكيه المؤلف بصيغة الجزم ، وإما أن يكون مختلفًا في ثبوته نسبته إلى صاحبه ، أو شذوذه ؛ فيحكيه بصيغة التمريض والتضعيف [٢] ، أو يبين مصدره في ذلك [٣] .

ومن منهجه : إجراء مقارنة بين بعض الآراء - وهذا المنهج كما سبق سار عليه في معظم الكتاب- فالمؤلف بتلك المقارنة يظهر صلة بعض الآراء ببعض ، ويرجع بعضها إلى منابعها ومصادرها الأولى .

ومقارنة آراء المعتزلة تكون إما مع الفلاسفة ، أو النصارى ، أو بعض الفرق الإسلامية ، أو بعض رجال الفرقة نفسها . ويخص المؤلف الفلاسفة في مقارنته أكثر من غيرهم ، مما يدل على أن المؤلف يرى أن المعتزلة تأثرت تأثيرًا كبيرًا بهم ، بل إن الفلسفة مصدر من مصادرهم التي منها استقوا آراءهم ومقولاتهم . وتتجلى المقارنة في مواضع كثيرة ، في نحو آراء : العلاف [٤]، معمر [٥] ،

(١) انظر الملل والنحل ١/ ٦٦ .

(٢) انظر المصدر السابق على سبيل المثال ١/ ٧١ ، ١٠٠ .

(٣) انظر المصدر السابق على سبيل المثال ١/ ٨٠ ، ٨٧ .

(٤) انظر المصدر السابق ١/ ٧١ .

(٥) انظر المصدر السابق ١/ ١١٠ - ١٠١ ومعمر هو : معمر بن عباد البصري السلمي ، أبو المعتمر المعتزلي ، زعيم فرقة المعمرية ومن الطبقة السادسة ، وكان أعظم القدرية غلوًا ، من تلامذته بشر ابن المعتمر ، وهشام بن عمرو ، وكانت بينه وبين النظام مناظرات ومنازعات ، مات سنة ٢١٥ . انظر ترجمته في : السير ١٠/ ٥٤٦ ، اللسان ٦/ ٧١ ، فضل الاعتزال ٧١ ، ٢٦٦ ، الأعلام ٧/ ٢٧٢ .

الجاحظ [١]، وبصورة أوضح في آراء النظام ، إذ يصرح المؤلف باستفادة النظام من الفلاسفة، حيث قال : « طالع كثيراً من كتبهم وخلط كلامهم بكلام المعتزلة » [٢] ومن جملة الآراء التي اقتبسها رجال المعتزلة من الفلاسفة - كما ذكر المؤلف - ما يلي :

أ - العلاف : مسألة نفي الصفات [٣] .

ب - النظام : مسألة وجوب فعل الصلاح من الله لعباده ، ونفي قدرته في فعل ما ليس فيه صلاح لعباده ، سواء في الدنيا أو الآخرة ، مسألة نفي الجزء الذي لا يتجزأ ، مسألة أفعال العباد ، مسألة الظهور والكمون [٤] .

جـ - معمر بن عباد : مسألة حقيقة الإنسان وفعله وإرادته [٥] .

د - الجاحظ : مسألة نفي الصفات [٦] .

والمؤلف حينما يذكر هذه المقارنة ؛ لا يذكرها جزافًا من غير علم وبصيرة ، بل يذكرها عن علم ومعرفة تامة ، يشهد لهذا :

- بيانه أوجه الاقتباس أو الاتفاق بين الآراء ، كقوله عن النظام في مسألة وجوب فعل الصلاح على الله لعباده . . . : إنه « أخذ هذه المقالة من قدماء الفلاسفة حيث قضوا بأن الجواد لا يجوز أن يدخر شيئا لا يفعله ، فما

---

(١) انظر الملل والنحل ١١٢ ، ١١٣ .
(٢) المصدر السابق ١/ ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨١ .
(٣) انظر : المصدر السابق١/ ٧١ .
(٤) انظر : المصدر السابق ١/ ٧٨ .
(٥) انظر : المصدر السابق ١/ ٩٩ .
(٦) انظر : المصدر السابق ١/ ١١٥ .

أبدعه وأوجده هو المقدور ، ولو كان في علمه تعالى ومقدوره ما هو أحسن وأكمل مما أبدعه نظامًا وترتيبًا وصلاحًا لفعله . . » [١] .

- بيانه أوجه الاختلاف بين رأي المعتزلي ورأي الفيلسوف ، مع ذكر استفادة الأول من الثاني ، كتفرقته بين قول القائل عالم بذاته لا بعلم - وهو قول الفلاسفة - وبين قول القائل عالم بعلم هو ذاته - وهو قول أبي الهذيل - أن الأول : نفي الصفة ، والثاني إثبات ذات هو بعينه صفة ، وإثبات صفة هي بعينها ذات [٢] .

- إشارته إلى عدم تمكن صاحب المقالة من إدراك مذهب الفلاسفة إدراكًا تامًا [٣] .

- إشارته إلى أن صاحب المقالة يميل إلى طائفة من الفلاسفة دون الأخرى [٤] .

- كذلك إشارته إلى أن النظام يستفيد من آراء الفلاسفة ما يناسبه ، ثم يصوغه بما يراه مع اختلاف في بعض جوانب المسألة [٥] .

ومقارنة المؤلف هذه تدل على تمكنه من معرفة آراء الفلاسفة والمعتزلة معرفة تامة ، وفهم دقيق . ولعل ما بين طائفتي الأشاعرة والمعتزلة من خلاف وخصومة كان دافعًا للمؤلف في إيراد هذه المقارنة والإكثار منها في

---

(١) انظر : المصدر السابق ١/ ٧٨ .

(٢) انظر : المصد السابق ١/ ٧١ - ٧٢ .

(٣) انظر : المصدر السابق ١/ ٨٠ .

(٤) انظر المصدر السابق ١/ ٨٠ ، ٨٢ ، ١١٥ .

(٥) انظر المصدر السابق ١/ ٨٠ .

المعتزلة ، دون سائر الفرق الأخرى ، والتي يفهم منها القدح والنقد لآراء المعتزلة ، مع أن ذلك لا يمنع من أن المؤلف محق فيما ذكره في ذلك .

والمؤلف إذ يذكر تلك المقارنة ، ويبين استفادة المعتزلة من الفلاسفة ؛ لا ينفرد وحده بذلك ، بل شاركه كثير من مصنفي كتب المقالات ، ووافقوه فيما ذهب إليه ، من وجود الصلة بين آراء المعتزلة وآراء الفلاسفة ، وممن يبين ذلك الأشعري ، إذ يقرر في كتابه « المقالات » أن المعتزلة أخذوا مقولتهم في نفي الصفات عن إخوانهم من المتفلسفة حيث قال : « وهذا قول أخذوه عن إخوانهم من المتفلسفة الذين يزعمون أن للعالم صانعا لم يزل ليس بعالم ، ولا قادر . . . غير أن هؤلاء الذين وصفنا قولهم من المعتزلة في الصفات ، لم يستطيعوا أن يظهروا من ذلك ما كانت الفلاسفة تظهره ، فأظهروا معناه بنفيهم أن يكون للباري علم ، وقدرة ، وحياة ، وسمع ، وبصر ، ولولا الخوف لأظهروا ما كانت الفلاسفة تظهره من ذلك ، ولأفصحوا به ؛ غير أن خوف السيف يمنعهم عن إظهاره [(١)] .

وذكر البغدادي « أن النظام كان في زمن شبابه قد عاشر قومًا من الثنوية [(٢)] وقومًا من السمنية [(٣)] القائلين بتكافؤ الأدلة ، وخالط بعد كبره

---

(١) مقالات الإسلاميين ٢/ ١٧٧ .

(٢) الثنوية فرقة من الفرق القديمة ، سموا بذلك لأنهم قالوا بإثبات أصلين اثنين ، هما النور والظلمة - وبالفارسية يزدان وأهر من - وأنهما أزليان قديمان - بخلاف المجوس الذين قالوا إن الظلمة حادثة ومخلوقة - وأنهما يقتسمان الخير والشر . انظر الملل ١/ ٦١٨ ، اعتقادات فرق المسلمين . . . ص١٢١ ، الفهرست ٤٤٢ .

(٣) السمنية : قيل نسبة إلى « سمنى » أو سومنات » وهم من القائلين بقدم العالم وبتناسخ الأرواح ، وينفون النظر والاستدلال ، ويزعمون أن لا معلوم إلا من جهة الحواس الخمس . . انظر الموسوعة الفلسفية ص٢٤٧ ، التبصير في الدين ص١٤٩ .

قومًا من ملاحدة الفلاسفة . . . فدون مذاهب الوثنية وبدع الفلاسفة وشبه الملاحدة في دين الإسلام »[١] .

وذكر أن جعفر بن يحيى البرمكي[٢] ذكر أرسطاليس ، فقال النظام : قد نقضت عليه كتابه . فقال جعفر : كيف وأنت لا تحسن أن تقرأه ؟ فقال : أيهما أحب إليك أن أقرأه من أوله أم من آخره ؟ ثم اندفع يقرأ شيئًا فشيئًا وينقض عليه . . . . . »[٣] .

وتارة يقارن المؤلف بين آراء المعتزلة وأقوال النصارى، كما فعل مع العلاف في نفي الصفات[٤] ، والخابطية[٥] ، والحدثية[٦] ، في إثبات حكم من أحكام الإلهية في المسيح[٧] ، بل كأنه يعتبر النصرانية من المصادر التي استفادت منها المعتزلة ، وذلك بإشارته إلى أن بدعة واصل في القدر كانت مما تأثر به واصل من بعض النصارى ، كغيلان الدمشقي ويونس

---

(١) الفرق بين الفرق ص١٣٠ .

(٢) جعفر بن يحيى بن خالد البرمكي ، أبو الفضل ، وزير الرشيد ألقي إليه الوزير أزمة الملك، وكان يدعوه : أخي ، إلى أن نقم الرشيد على البرامكة نقمته المشهورة ، فقتله في مقدمتهم سنة ١٨٧ ، وكان مولده سنة ١٥٠ . انظر : السير ٩/ ٥٩ ، وفيات الأعيان ١/ ٣٢٨ ، تاريخ بغداد ٧/ ١٥٥ ، الأعلام ٢/ ١٣٠ .

(٣) للتوسع في تأثر المعتزلة بالفلاسفة انظر كتاب أبو الهذيل العلاف للغرابي .

(٤) انظر الملل والنحل ١/ ٧٢ .

(٥) الخابطية : أصحاب أحمد بن خابط وقيل حائط انظر آراءه في : الملل ١/ ٨٨ ، الفرق بين الفرق ٢٧٧ ، البرهان ٥٩ ، ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين . . ص٦٥ .

(٦) الحدثية : أصحاب الفضل الحدثي ، وكان هو وابن خابط من أصحاب النظام ، وآراؤه مقاربة لآراء ابن خابط ، انظر المصادر السابقة .

(٧) انظر الملل والنحل ١/ ٨٨ .

الأسواري [١] ، وكلاهما نصرانيان ، بل غيلان يعرف بـ « غيلان القبطي »[٢] ، أما معبد الجهني فقد أخذ بدعته من يونس الأسواري ، وعليه فالمعتزلة في بعض أصولها متأثرة بالنصارى .

- وتارة يقارن بين آراء المعتزلة وآراء بعض رجال الفرق الإسلامية ، كالجهمية في مسألة انقطاع حركات أهل الخلدين [٣] ، أو الشيعة [٤] ، وغيرهم .

- وتارة يقارن بين آراء رجال المعتزلة بعضهم ببعض وهذا كثير ، كما ذكر ذلك عن النظام [٥] ، والعلاف [٦] ، وما أخذه الكعبي عن النظام في الإرادة [٧] ، وموافقة الأصم [٨] للجاحظ في رأيه بالقرآن . . . [٩] ، وغير ذلك .

- ومن منهج المؤلف أنه لا يقتصر على حكاية القول ، بل قد يعقب

---

(١) انظر المصدر السابق ١/ ٢٩ ، ٦٦ .

(٢) انظر الخطط والآثار ٤/ ١٨١ ، المعارف ص١٦٦/ ٢٠٧ .

(٣) النظر الملل والنحل ١/ ٧٣ .

(٤) انظر المصدر السابق ١/ ٨٢ .

(٥) انظر المصدر السابق ١/ ٨٥ - ٨٧ .

(٦) انظر المصدر السابق ١/ ٧٦ .

(٧) انظر المصدر السابق ١/ ٧٩ .

(٨) عبد الرحمن بن كيسان المعتزلي ، أبو بكر الأصم ، قال القاضي : كان أفصح الناس ، وأفقههم ، وأورعهم ، كان جليل القدر . . . والذي نقم عليه أصحابنا بعد نفي الأعراض ، ازوراره عن علي - رضي الله عنه - وكان أصحابنا يقولون : بلي بمناظرة هشام بن الحكم ، فيغلوه هذا ويغلوه هذا » وهو من الطبقة السادسة من المعتزلة ، انظر ترجمته في : ميزان الاعتدال ٢/ ٦٠٢ ، لسان الميزان ٣/ ٤٢٧ ، فضل الاعتزال ص٢٦٧ .

(٩) انظر الملل والنحل ١/ ١١٥ .

عليه توضيحًا أو تصحيحًا أو مناقشة ، حيث نراه قد يتوقف عند بعض المقولات يبين صحة النقل ، نحو فعله تجاه الرسالة التي نسبت إلى الحسن البصري ، التي وجهها إلى عبد الملك بن مروان ، وقد سأله عبد الملك عن القول بالقدر والجبر ، فأجابه فيها بما يوافق مذهب القدرية [(١)] ، والرسالة هذه لها أهمية كبرى ، ومنزلة عظمى لدى المعتزلة ، ولذا لا يكاد يخلو كتاب من كتبهم من ذكرها ، أو شرحها وتوضيحها ، حيث تعد من المصادر والوثائق الهامة التي اعتمد عليها في تقرير صحة مذهبهم في القدر ، وربطه بالسلف . والمؤلف توقف عند ذكر هذه الرسالة بل شكك في صحة نسبة ذلك ، وقال بعد إشارته إلى اطلاعه عليها : « ولعلها لواصل بن عطاء» ، وعلل ذلك بقوله : « بأن الحسن ما كان ممن يخالف السلف في أن القدر خيره وشره من الله تعالى ، فإن هذا كالمجمع عليه عندهم » [(٢)] ، فالمؤلف تعرض في وقفته هذه لمسألتين :

الأولى : التشكيك في صحة نسبة هذه الرسالة إلى الحسن البصري .

الثانية : دفاعه عن الحسن وتبرئته من الانتساب لمذهب القدرية ، وتبيينه بأن الحسن كان موافقًا للسلف في الاعتقاد [(٣)] .

إلا أن افتراضه بأن الرسالة لواصل بن عطاء مما يضعفه التاريخ ، بل

---

(١) انظر الرسالة في كتاب فضل الاعتزال ص٢١٥ وما بعدها .

(٢) انظر الملل والنحل ١/ ٦٦/ ٦٧ .

(٣) انظر تاريخ الإسلام ٤/ ١٠٤ - ١٠٦ فيه مبحث في ذكر غلط من نسب الحسن إلى القدر ، وانظر أيضًا في هذه المسألة كتاب قضية الخير والشر في الفكر الإسلامي ص٧٧ - ٨٣ ، وكتاب الفرق الإسلامية في بلاد الشام في العصر الأموي ص٥٦ .

يرده، وذلك أن واصلاً كان مولده سنة ٨٠ ، وتوفي عبد الملك سنة ٨٦ ، ولا يعقل أن يكون واصل قد كتب هذه الرسالة إلى أمير المؤمنين عبد الملك وهو في هذه السن ، ولكن لعلها لأحد تلاميذ الحسن [1] .

وفي موضع آخر نجد المؤلف يشكك في صحة النقل عن معمر بن عباد في مسألة علم الله ، وأنه كان يقول : « إن الله محال أن يعلم نفسه ، لأنه يؤدي إلى أن يكون العالم والمعلوم واحدًا ، ومحال أن يعلم غيره ، كما يقال محال أن يقدر على الموجود من حيث هو موجود » ، وقد حمل المؤلف هذا الكلام على أحد أمرين :

١ - عدم صحة النقل : « لعل فيه خللاً ، إذ لا يمكن لعاقل ما أن يتكلم بمثل هذا غير المعقول » .

٢ - أو يحمل على موافقة مذهب الفلاسفة - علما بأن معمر عرف بميله إليهم - إذ إن مذهبهم في علم الله قريب ومشابه لما ذكره ابن عباد [2] .

ونجد الخياط [3] في كتابه « الانتصار » يؤيد صحة الاحتمال الأول ،

---

(١) انظر كتاب قضية الخير والشر في الفكر الإسلامي ص٨٢ - ٨٣ ، وقد قام د. إحسان عباس بدراسة خطاب عبد الملك وجواب الحسن عنه ، وخرج بعدم الاطمئنان إليهما ، وأن كتاب الحسن من عمل أحد تلامذته الأولين كعمرو بن عبيد، وأنه موجه إلى أبي جعفر المنصور ، انظر كتاب الفرق الإسلامية في بلاد الشام في العصر الأموي ص٥٦ - ٥٧ ، وكتاب الحسن البصري د. إحسان عباس ص١٧٢ - ١٧٥ .

(٢) انظر الملل والنحل ١/ ١٠٠ - ١٠١ .

(٣) عبد الرحيم بن محمد بن عثمان ، أبو الحسين الخياط ، قال الذهبي : « شيخ المعتزلة البغداديين ، له الذكاء المفرط ، والتصانيف المهذبة . . . . وكان من بحور العلم ، له جلالة عجيبة عند =

إذ ينكر نسبة هذا المذهب إلى معمر ، ويدلل على ذلك « بأنه كيف يصح هذا الإنكار مع أن معمر يثبت أن الإنسان قد يعلم نفسه ، وليست غيره ، فكيف يحيل أن يكون الله - عز وجل - يعلم نفسه ، لأن نفسه ليست غيره ؟ »(١) .

وتارة نرى المؤلف يعقب بعد ذكر الرأي بذكر وجه تقريره ، كوجه تقرير القول بالقدر عند واصل ، والقول بالمنزلة بين المنزلتين أيضا ، حيث قال : «إن الإيمان عبارة عن خصال خير ، إذا اجتمعت سمي المرء مؤمنًا ، وهو اسم مدح ، والفاسق لم يستجمع خصال الخير ، ولا يستحق اسم المدح ، فلا يسمى مؤمنًا ، وليس هو بكافر مطلقًا أيضًا ، لأن الشهادة وسائر أعمال الخير موجودة فيه لا وجه لإنكارها ، ولكنه إذا خرج من الدنيا على كبيرة من غير توبة ، فهو من أهل النار خالد فيها ، إذ ليس في الآخرة إلا فريقان : فريق في الجنة ، وفريق في السعير ، لكنه يخفف عنه العذاب ، وتكون دركته فوق دركة الكفار »(٢) .

وكثيراً ما يشير المؤلف بعد ذكر الرأي إلى الإلزامات عليه ، وحينما يذكر ذلك يذكره تارة على أنها من آراء صاحب المقالة ، بينما هي في الحقيقة إلزام من خصمه ، ومن المعلوم أن الإلزام لا يمكن اعتباره رأيًا ما لم يلتزمه

= المعتزلة ، وهو من نظراء الجبائي » ، من الطبقة الثامنة من المعتزلة ، وزعيم فرقة الخياطية ، من مؤلفاته : الانتصار وهو رد على كتاب فضيحة المعتزلة لابن الراوندي ، الرد على من قال بالأسباب . . . توفي نحو سنة ٣٠٠ . انظر ترجمته في : السير ١٤/ ٢٢٠ ، المنية والأمل ص٧٢ ، تاريخ بغداد ١١/ ٨٧ ، الفهرست ٢٢١ ، اللسان ١/ ٣٢٤ .

(١) الانتصار للخياط ص٩٩ .

(٢) الملل والنحل ١/ ٦٨ .

صاحب المقالة . قال شيخ الإسلام - رحمه الله - : « وما كل من قال قولاً التزم لوازمه، بل عامة الخلق لا يلتزمون لوازم أقوالهم . فالحاكي يجعل ما يظنه من لوازم قوله هو أيضًا من قوله ، لا سيما إذا لم ينف القائل ما يظنه الحاكي لازمًا ؛ فإنه يجعله قولاً له بطريق أولى» [١] .

وتارة قد يذكر الإلزام ويبين إنه إلزام ، وقد يشير إلى موقف صاحب المقالة من ذلك الإلزام ، كأن يلتزمه مثلا ، كأبي الهذيل في رأيه بانقطاع حركات أهل الخلدين [٢] ، وصفة الكلام عند الجبائي [٣] ، أو أن يعارضه مثلاً كموقف النظّام نحو ما يلزمه من قوله : في وجوب فعل الصلاح على الله لعباده ، وعدم قدرته على فعل ما ليس فيه صلاحهم [٤] .

- وقد يعقب المؤلف بعد ذكر الرأي بمناقشة لطيفة للرأي ، يتبين فيها تناقض الرأي أو بطلانه ، كفعله عند إيراد قول معمر بن عباد في مسألة خلق الأجسام والأعراض ، حيث ذكر المؤلف أن معمراً قال : « إن الله تعالى لم يخلق شيئًا غير الأجسام ، فأما الأعراض فإنها من اختراعات الأجسام ، إما طبعا . . أو اختيارا . . . ثم قال المؤلف : « والعجب أن حدوث الجسم وفناءه عنده عرضان ، فكيف يقول إنهما من فعل الأجسام ؟ وإذا لم يحدث الباري تعالى عرضًا فلم يحدث الجسم وفناءه ، فيلزمه أن لا يكون لله فعل أصلاً ثم ألزم أن كلام الباري تعالى إما عرض أو جسم ، فإن قال : هو

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢/ ٣١١ - ٣١٢ .

(٢) انظر الملل والنحل ١/ ٧٣ .

(٣) انظر المصدر السابق ١/ ١١٩ .

(٤) انظر المصدر السابق ١/ ٧٨ .

عرض ، فقد أحدثه الباري ، فإن المتكلم على أصله هو من فعل الكلام ، أو يلزمه ألا يكون لله تعالى كلام هو عرض ، وإن قال : هو جسم ، فقد أبطل قوله إنه أحدثه في محل ، فإن الجسم لا يقوم بالجسم ، فإذا لم يقل هو بإثبات الصفات الأزلية ، ولا قال بخلق الأعراض ، فلا يكون لله تعالى كلام يتكلم به ، على مقتضى مذهبه ، وإذا لم يكن له كلام لم يكن آمرًا أو ناهيًا ، وإذا لم يكن أمر ونهي لم تكن شريعة أصلاً ، فأدى مذهبه إلى خزي عظيم . . »[١] .

وكذلك في مسألة المعدوم لدى البهشمية[٢] .

وتارة يشير إلى فساد القول أو بطلانه بعبارات موجزة تتضمن نقدا له ، كأن يقول : « وهذا كلام متناقض »[٣] ، « ولهم في مسائل هذا الباب خبط طويل »[٤] « والرجل فلسفي المذهب ، إلا أنه روج كلامه على المعتزلة في معرض الكلام ، فراج عليهم لقلة معرفتهم بمسالك المذهب »[٥] .

وهذه العبارات التي تتضمن نقدًا وطعنًا للرأي ، أو صاحبه ، نجدها في فرقة المعتزلة أكثر من غيرها من الفرق ، وهذا يدل على تغير أسلوب المؤلف في هذه الفرقة ؛ إذ الملاحظ أن عباراته تقسو وحدته تشتد . وإظهار ضعف بعض الآراء وبطلانها يكثر في هذه الفرقة ، وكما سبق فإن ما بين عقيدة المؤلف وبين المعتزلة من تنافر وخصام له أثر في ذلك .

---

(١) المصدر السابق ١/ ٩٧ - ٩٨ .

(٢) انظر المصدر السابق ١/ ١٢٤ - ١٢٥ .

(٣) المصدر السابق ١/ ٩٤ .

(٤) المصدر السابق ١/ ١٢٩ .

(٥) المصدر السابق ١/ ١٣١ .

ومما تحسن الإشارة إليه أنه مع كثرة عبارات النقد والطعن التي يذكرها لإظهار ضعف الرأي ؛ إلا أنه نادرا ما يشير إلى ضعفه أو بطلانه بسبب تعارضه مع ما جاء في الكتاب والسنة .

المطلب الرابع
مصادره في هذه الطائفة

لا يصرح المؤلف - غالبًا - بمصادره خلال عرضه آراء الطائفة ، بل ولا يفيد عن اطلاعه على كتب الفرقة نفسها ، بخلاف غيره كالبغدادي مثلا ؛ إذ إنه كثيراً ما يصرح في كتابه باطلاعه أو قراءته بعض كتبهم ، بل نقضها والرد عليها [١] .

ويمكن القول إن المؤلف قد اعتمد في بعض نقولاته على ما كتبه بعض مصنفي كتب المقالات سبقوه من غير إشارة إليهم ، ومما يؤيد ذلك أنه صرح بمصادر من غير أتباع الفرقة ، كابن الراوندي ، والأشعري [٢] ، كذلك ذكر بعض الآراء التي ينكرها المعتزلة أنفسهم ، ويكذبون نسبتها إليهم كقول الإسكافي [٣] « إن الله تعالى لا يقدر على ظلم العقلاء ، وإنما يوصف بالقدرة على ظلم الأطفال والمجانين » [٤] ، « وقول المردار : في القدر والتولد [٥] ، وقول ثمامة في أن غير المسلمين يصيرون يوم القيامة ترابًا وإن

---

(١) انظر الفرق بين الفرق ص : ١٢٠ ، ١٣٣ ، ١٣٨ ، ١٤٧ ، ١٧٧ ، ١٨٢ ، وغيرها .

(٢) انظر الملل والنحل ١/ ١٠٧ ، ١١١ .

(٣) محمد بن عبد الله السمرقندي ثم الإسكافي ، أبو جعفر ، معتزلي مشهور ، وكان يتشيع صحة جعفر بن حرب إليه لتعليمه ، فتلمذ عليه حتى برع في الكلام ، قال الذهبي : « كان أعجوبة في الذكاء وسعة المعرفة ، مع الدين والتصوف والنزاهة ، له نقص كتاب حسين النجار ، الرد على من أنكر خلق القرآن . . » مات سنة ٢٤٠ ، وهو من الطبقة السابعة من المعتزلة . . انظر ترجمته في : السير ١٠ ٥٥٠ ، فضل الاعتزال ٨٤ ، ٨٥ ، الفهرست ٢١٣ ، الأنساب ١/ ١٥٠ .

(٤) الملل والنحل ١/ ١٦ .

(٥) انظر المصدر السابق ١/ ١٠٥ .

العالم فعل الله بطباعه[١]، وموقف الفوطي[٢] من المخالفين له[٣]، وقول الجاحظ في أهل النار[٤]، وغير ذلك. فهذه جملة أقوال أنكرها الخياط وكذب ابن الراوندي في نسبتها إلى أولئك الأشخاص[٥]. ونجد المؤلف ذكرها منسوبة إليهم من غير إشارة إلى صحة تلك النسبة أو بطلانها.

---

(١) انظر المصدر السابق ١/ ١٠٥ - ١٠٦.

(٢) هشام بن عمرو، أبو محمد الفوطي الكوفي، أحد أئمة المعتزلة قال الذهبي: «صاحب ذكاء وجدال، وبدعة ووبال» أخذ عنه عباد بن سليمان وغيره، من الطبقة السادسة من المعتزلة انظر ترجمته في: السير ١٠/ ٥٤٧، فضل الاعتزال ص٧١، ٢٧١، الفهرست ٢١٤.

(٣) انظر الملل والنحل ١/ ١١١.

(٤) انظر المصدر السابق ١/ ١١٣.

(٥) انظر الانتصار للخياط ص١١٨، ١٢٩، ١٣٩، ١٤٣، ١٤٥ وغيرها.



المبحث الثاني

منهجه في فرقة الجبرية

تمهيد وأربعة مطالب :

المطلب الأول : منهجه في تصنيف الجبرية .

المطلب الثاني: منهجه في التعريف بفرق الجبرية .

المطلب الثالث: منهجه في عرض آراء الجبرية .

المطلب الرابع : وقفات عند بعض ما ذكره عن الجبرية .

تمهيـــد :

قبل الخوض في بيان منهج المؤلف في هذه الفرقة ، أشير إلى ما قد يظهر من أن إفراد المؤلف هذه الفرقة ، وعدّها فرقة مستقلة يخل بحصره - السابق - للطوائف في أربع فرق كبار ، حيث لم يدرج هذه الفرقة ضمنها .

إلا أن هذا الاضطراب ، واختلال الحصر ، يزول بحمل فعل المؤلف - كما سبق - على القول :

بأن مسمى « القدرية » وهي إحدى الفرق الأربع الكبار ، تتضمن كلا الطائفتين المعتزلة وفي مقابلتها الجبرية ، ولعل هذا مراد المؤلف بدليل :

١ - أنه لم يجعل « القدرية » فرقة مستقلة ، وإنما تحدث من نفاة القدر تحت مسمى المعتزلة .

٢ - أن لفظ « القدرية » و « الجبرية » متنازع فيهما ، وكل من الطائفتين تتهم الأخرى به ، بل قد يطلق كلا الأسمين على أحدهما . وقد نص المؤلف نفسه على ذلك بقوله :

« وكثيراً ما نقول من نفي قول الله فقد نفى الفعل ، فصار من أوحش الجبرية ، أعني أثبت جبراً على الله تعالى ، وجبراً على العبد . ومن نفي إكساب العباد ، فقد نفى قول الله ، فصار من أوحش القدرية ، أعني قدراً على الله وقدراً على العبد ، والقدرية جبرية من حيث نفي الكلام والقول والأمر ، والجبرية قدرية من حيث نفي الفعل والكسب المأمور به فلينتبه لهذه الدقيقة » (١) .

---

(١) نهاية الإقدام ص٣٨٦ .

وقال ابن أبي العز الحنفي [(١)] : « وقد تسمى الجبرية قدرية لأنهم غلوا في إثبات القدر » [(٢)] ، وقال الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبابطين : [(٣)] ، والسلف يسمون الجبرية قدرية لخوضهم في القدر ، ولهذا ترجم الخلال [(٤)] في كتابه السنة فقال : « الرد على القدرية وقولهم إن الله جبر العباد على المعاصي » [(٥)] ، قال شيخ الإسلام : «ومعلوم عند كل من يؤمن بالله ورسوله أن المعتزلة والشيعة القدرية المثبتين للأمر والنهي ، والوعد والوعيد ، خير ممن يسوي بين المؤمن والكافر ، والبر والفاجر ، والنبي الصادق والمتنبئ الكاذب ، وأولياء الله وأعدائه ، ويجعلون هذا غاية التحقيق . ونهاية

---

(١) علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي الدمشقي ، فقيه ، امتحن بسبب اعتراضه على قصيدة لابن آيبك الدمشقي ، يمدح فيها رسول الله ﷺ ، ولد سنة ٧٣١ ، وتوفي سنة ٧٩٢ ، من مصنفاته : التنبيه على مشكلات الهداية ، شرح العقيدة الطحاوية . انظر ترجمته في الدرر الكامنة ٢/ ٨٣ ، شذرات الذهب ٦/ ٣٢٦ ، الأعلام ٤/ ٢١٣ .

(٢) شرح الطحاوية ٢/ ٨٩٧ .

(٣) عبد الله بن عبد الرحمن أبابطين ، فقيه الديار النجدية في عصره ، ولد سنة ١١٩٤ ، له مجموعة رسائل وفتاوى ، منها : تأسيس التقديس في كشف شبهات ابن جرجيس ، مختصر بدائع الفوائد . انظر ترجمته في هدية العارفين ١/ ٤٩١ ، الأعلام ٤/ ٩٧ .

(٤) أحمد بن محمد بن هارون الخلال الحنبلي أبو بكر شيخ الحنابلة وعالمهم ، ولد سنة ٢٣٤ ، قال البغدادي : « جمع الخلال علوم أحمد وتطلبها ، وسافر لأجلها ، وكتبها ، وصنفها كتبًا ، لم يكن - فيمن ينتحل مذهب أحمد - أحد أجمع لذلك منه » توفي سنة ٣٣١ ، من مؤلفاته كتاب « السنة وألفاظ أحمد والدليل على ذلك من الأحاديث » في ثلاث مجلدات ، وكتاب « العلل » ، والجامع في الفقه من كلام الإمام ، يكون في عشرين مجلدًا قال الذهبي بعد ذكر مؤلفاته : « تدل على إمامته وسعة علمه ، ولم يكن قبله للإمام مذهب مستقل ، حتى تتبع هو نصوص أحمد ، ودونها ، وبرهنها بعد الثلاث مائة » انظر ترجمته في : السير ١٤/ ٢٩٧ ، تاريخ بغداد ٥/ ١١٢ ، طبقات الحنابلة ٢/ ١٢ .

(٥) الدرر السنية ١/ ١٧٦ ، وانظر درء : تعارض العقل والنقل ١/ ٦٦ - ٧٢ ، وانظر قول الخلال في كتابه السنة ص٥٤٩ .

التوحيد، وهؤلاء يدخلون في مسمى القدرية الذين ذمهم السلف، بل هم أحق بالذم من المعتزلة ونحوهم كما قال: أبو بكر الخلال في كتابه السنة: الرد على القدرية وقولهم إن الله أجبر العباد على المعاصي»[١] .

وبهذا يتبين أن مسمى « القدرية » يشمل كلتا الطائفتين .

وذكر المؤلف فرقة الجبرية عقب ذكره فرقة المعتزلة لأوجه منها :

١ - اشتراك كلتا الفرقتين في مسمى « القدرية » .

٢ - أن فرق الجبرية التي أوردها المؤلف وهي « الجهمية النجارية والضرارية » ، كانت في أصلها من المعتزلة - كما يراه المؤلف - حيث أشار إلى ذلك بقوله : « ونحن سمعنا إقرارهم - أي المعتزلة - على أصحابهم من النجارية والضرارية فعددناهم من الجبرية »[٢] .

ولذا ناسب ذكرهم عقب المعتزلة ، وبذلك أيضًا يعلل تقارب منهج

---

(١) الملل والنحل ١/ ١٣٤ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٨/ ١٠٣ ، وانظر منهاج السنة ٣/ ٧٦-٧٧.

المطلب الأول
منهجه في تصنيف الجبرية

ويتسم منهجه بأمرين :

١ - التصنيف حسب إنكار قدرة العبد وإثباتها .

٢ - التكلف والتحامل في إدراج بعض الطوائف في مسمى الجبرية ، أو إخراجها عنه .

وإيضاح هذين الأمرين كما يلي :

حدد المؤلف المراد بالجبر بقوله : « نفي الفعل حقيقة عن العبد[1] ،

---

(١) الملل والنحل ١/ ١٣٣ هذا المراد به اصطلاحًا ، وهو في اللغة خلاف الكسر ، وأجبرته على الأمر أكرهته عليه ، وأجبرته أيضا : نسبته إلى الجبر كما في الصحاح ٢/ ٦٠٨ .
وقال اللحياني جبره لغة تميم وحدها وقال : وعامة العرب يقولون أجبره ، قال : فهما لغتان جيدتان جبرته وأجبرته غير أن النحويين استحبوا أن يجعلوا جبرت لجبر العظم بعد كسره .. وأن يكون الإجبار مقصورًا على الإكراه . لسان العرب مادة جبر ٤/ ١١٦ ، وقال في القاموس : والجبرية بالتحريك خلاف القدرية ، والتسكين لحن أو هو الصواب، والتحريك للازدواج » القاموس المحيط ١/ ٣٩٩ قال ابن القيم : والجبر يرجع في اللغة إلى ثلاثة أصول : الأول : أن يغني الرجل من فقر أو بجبر عظمه من كسر ، وهذا من الاصطلاح ، وهذا الأصل يستعمل لازمًا ومتعديًا ، يقول : جبرت العظم وجبر . الثاني : الاكراه والقهر ، وأكثر ما يستعمل هذا على أفعل ، يقال أجبرته على كذا إذا أكرهته عليه ولا يكاد يجئ جبرته عليه إلا قليلا . الثالث : من العزو والامتناع ومنه نخلة جبارة ، قال الجوهري : والجبار من النخل ما طال وفاق اليد» شفاء العليل ص١٧٢ .
ولفظ الجبر لفظ محدث مبتدع ، فيه إجمال حيث يتناول حقًا وباطلاً ، فيراد به : =

حدد المؤلف المراد بالجبر بقوله : « نفي الفعل حقيقة عن العبد [١] ، وإضافتة إلى الرب تعالى »

وبما أن التعريف شامل للجبر بأنواعه فقد صنف الجبرية على حسب إنكارهم قدرة العبدر إلى صنفين هما :

الأول : جبرية خالصة وهي التي لا تثبت للعبد فعلاً ولا قدرة مؤثرة أصلاً .

الثاني : جبرية متوسطة وهي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة

---

١ - إكراه الفاعل على الفعل بدون رضاه ، كما يقال : إن الأب يجبر المرأة على النكاح ، وجبر الوالي الرجل على بيع ما له لوفاء دينه . والله أجل وأعظم أن يكون مجبرا بهذا التفسير ، فالله إذا جعل في قلب العبد إرادة للفعل ومحبة له حتى يفعله لم يكن هذا جبراً بهذا التفسير .

٢ - وقد يستعمل لفظ الجبر في أعم من ذلك ، بحيث يتناول كل من قهر غيره وقدر عليه ، فيجعله فاعلاً لما يشاء منه وإن كان هو المحدث لإرداته وقدرته عليه . والجبر من الله بهذا الاعتبار معناه القهر والقدرة وأنه يقدر أن يفعل ما يشاء ويجبر على ذلك ويقهر عليه، فليس كالمخلوق العاجز الذي يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء، ومن جبره وقهره وقدرته أن يجعل العباد مريدين لما يشاء منهم ، إما مختارين له طوعًا ، وإما مريدين له مع كراهيتهم له ، ويجعلهم فاعلين له ، وهذا الجبر الذي هو قهر بقدرته لا يقدر عليه غيره . ولما كان لفظ الجبر مجملاً أنكره أئمة السنة كالأوزاعي، والثوري ، وابن مهدي ، والإمام أحمد ، وغيرهم ونهوا عن إطلاقه نفيًا أو إثباتًا ، وليس له أصل لا في الكتاب ولا في السنة ، وروى الخلال في كتاب السنة عن بقية : « قال سألت الزبيري والأوزاعي عن الجبر ، فقال الزبيري : « أمر الله أعظم وقدرته أعظم من أن يجبر أو يعضل ، ولكن يقضي ويقدر ويخلق ويجبل عبده على ما أوجب . وقال الأوزاعي : ما أعرف للجبر أصلاً من القرآن ولا السنة ، فأهاب أن أقول ذلك ، ولكن القضاء والقدر والجبل والخلق، فهذا يعرف من القرآن والحديث . . . » قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله- : «فهذان الجوابان اللذان ذكرهما هذان الإمامان في عصر تابع التابعين من أحسن الأجوبه » .

انظر : درء تعارض العقل والنقل ١/ ٢٥٤ - ٢٥٦ ، الدرر السنية في الأجوبة النجدية ١/ ١٧٦ .

(١) انظر : الملل والنحل ١/ ١٣٣ .

ويلاحظ أن الصنف الثاني هو في حقيقته يعود إلى الأول ؛ إذ إن وجود قدره لا تأثير لها في الفعل كعدمها فيكون جبراً محضًا . قال شيخ الإسلام : « فإن القدرة إذا لم يكن لها تأثير أصلاً في الفعل كان وجودها كعدمها ، ولم تكن قدرة ، بل كان اقترانها بالفعل كاقتران سائر الصفات الفعل في طوله وعرضه ولونه »[1] .

وبما أن هذا التصنيف تندرج فيه طائفة الأشاعرة تحت مسمى «الجبرية»، وهذا ذم لها ، فقد سعى بما يستطيع وتكلف تكلفًا شديدًا وواضحًا في محاولة إخراج طائفته من هذا المسمى ، حتى وإن فرق بين متماثلين . ولذا نراه يضيف ضابطًا آخر يخرج الأشاعرة من الجبر ، وهو أن « من أثبت للقدرة الحادثة أثرًا ما في الفعل ، وسمى ذلك كسبًا فليس بجبري »[2] ، وبهذا لا تندرج الأشاعرة تحت مسمى الجبرية، بل به أيضا تخرج طائفتي النجارية[3] والضرارية[4] ، من الجبر لتماثل قولهما مع الأشعرية بتسمية تلك القدرة كسبًا .

وقد أشار المؤلف - نفسه - إلى ذلك في كتابه هذا عندما حكى عن

---

(١) مجموع الفتاوى ٨/ ٤٦٧ .

(٢) الملل والنحل ١/ ١٣٣ ، وانظر : منهج علماء الحديث والسنة في أصول الدين ص١٨٢ - ١٨٣ .

(٣) النجارية : أصحاب الحسين بن محمد النجار ، وهم جبرية في الأفعال ، معطلة في الصفات، مرجئة في الإيمان ، وأهم فرقهم ثلاث : برغوثية ، زعفرانية ، مستدركة . انظر آراءها في الملل ١/ ١٣٨ ، المقالات ١/ ١٩٩ ، الفرق بين الفرق ٢٠٧ .

(٤) الضرارية : أصحاب ضرار بن عمرو الكوفي ، وهم يشابهون النجارية في كثير من أقوالهم وقد عدها المؤلف - كما نرى - ضمن الجبرية ، وعدها كل من ابن حزم ، والسكسكي ضمن المعتزلة، وعدها الأشعري ، والبغدادي فرقة مستقلة . انظر آراءها في : الملل ١/ ١٤٢ ، الفرق بين الفرق ص٢١٣ ، البرهان ص٣٩ .

النجار [١] أنه قال :

« هو - أي الله - خالق أعمال العباد خيرها وشرها ، حسنها وقبيحها ، والعبد مكتسب لها ، وأثبت تأثيرا للقدرة الحادثة ، وسمى ذلك « كسبًا » على حسب ما يثبته الأشعري . . . » [٢] ، وقال عن ضرار[٣] ، وحفص [٤] أنهما قالا : « أفعال العباد مخلوقة للباري تعالى حقيقة ، والعبد مكتسبها حقيقة » [٥] .

ومع ذلك فقد أدرجها المؤلف ضمن فرق الجبرية ، وعدهما من فرقها ،

---

(١) الحسين بن محمد بن عبد الله النجار البصري أبو عبد الله أحد كبار المتكلمين ، زعيم فرقة النجارية ، قال ابن النديم : كان حائكًا ، وقيل كان يعمل الموازين ، له مناظرة مع النظام فأغضب النظام فرفسه ، ويقال مات منها بعد تعلل ، من مصنفاته : إثبات الرسل ، القضاء والقدر . انظر ترجمته في : السير ١٠/ ٥٥٤ الفهرست .

(٢) الملل والنحل ١/ ١٣٩ .

(٣) ضرار بن عمرو الكوفي ، زعيم فرقة الضرارية ، قال الإمام أحمد : « شهدت على ضرار بن عمرو عند سعيد بن عبد الرحمن فأمر بضرب عنقه فهرب » وقال ابن حزم : « كان ينكر عذاب القبر » ، وقيل : « أخفاه يحيي بن خالد البرمكي حتى مات . وهذا يدل على أن موته كان في عهد الرشيد انظر ترجمته في : السير ١٠/ ٥٤٤ ، اللسان ٣/ ٢٠٣ ، فضل الاعتزال ٣٩١ ، الفهرست ٢١٤ .

(٤) حفص الفرد البصري المصري ، أبو عمرو أو أبو يحيي ، من أصحاب أبي يوسف ، ومن أتباع ضرار بن عمرو ، قال ابن النديم : « كان من أهل مصر قدم البصرة فسمع بأبي الهذيل ، واجتمع معه وناظره فقطعه أبو الهذيل كان أولاً معتزليًا ، ثم قال بخلق الأفعال» . قال ابن حجر : «مبتدع، وقال النسائي ، صاحب كلام ، لا يكتب حديثه ، كفره الشافعي في مناظرته » انظر ترجمته في : ميزان الاعتدال ١/ ٥٦٤ ، اللسان ٢/ ٣٣٠ ، الفهرست ٢٥٥ ، درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٥٤ وانظر آراءه في : الملل ١/ ١٤٢ ، المقالات ١/ ٢٨١ ، الفرق بين الفرق ١٢٩ .

(٥) الملل والنحل ١/ ١٤٣ .

وعلل فعله هذا ـ الذي ظاهر فيه التحامل على الطائفتين والتكلف البين - بقوله « والمصنفون في المقالات - أي المعتزلة - عدوا النجارية والضرارية من الجبرية ، وكذلك جماعة من الكلابية (١) من الصفاتية الأشعرية سموهم تارة حشوية (٢) ، وتارة جبرية ، ونحن سمعنا إقرارهم على أصحابهم من النجارية والضرارية ، فعددناهم من الجبرية ، ولم نسمع إقرارهم على غيرهم فعددناهم من الصفاتية » (٣) .

كما أنه ردّ تعريف الجبرية عند المعتزلة ، الذي بموجبه تدخل الأشاعرة في مسمى الجبر (٤) .

وبعد ما قرر خروج الأشاعرة من طائفة الجبرية ، واندراج النجارية والضرارية فيها انتقل إلى تفصيل القول في آراء طوائف الجبرية ، وهي : الجهمية من الخالصة ، والنجارية والضرارية من المتوسطة .

---

(١) الكلابية ، هم أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب من آرائهم : أن أسماء الله وصفاته لذاته لا هي الله ولا هي غيره ، وأنها قائمة بالله ، ولا يجوز أن تقوم بالصفات صفات . وأن الصفات لا تتغاير ، وأن العلم لا هو القدرة ولا غيرها ، وكذلك سائر الصفات ، وأن الإيمان لا يتفاضل بمعنى أنه شيء واحد لا يزيد ولا ينقص . وأن القرآن معنى قائم بالنفس لا يتعلق بالقدرة والمشيئة، وأنه لازم لذات الله . . انظر تفصيل آرائهم في المقالات ١/ ٢٤٩ - ٢٥٣ ، ٢/ ٢٢٥ - ٢٢٧ ، نهاية الإقدام ص١٨١ ، أصول الدين ص ٥٠ .

(٢) قال التهانوري في كشاف اصطلاحات الفنون ١/ ١١٠ الحشوية بسكون الشين وفتحها وهم قوم تمسكوا بالظواهر فذهبوا إلى التجسيم وغيره ، وهم من الفرق الضالة . . » . وقد أطلق هذا اللقب على أهل السنة والجماعة ، وسيأتي - إن شاء الله - في مبحث المشبهة مزيد إيضاح لهذا اللقب .

(٣) الملل والنحل ١/ ١٣٤ .

(٤) المصدر السابق ١/ ١٣٣ .

المطلب الثاني
منهجه في التعريف بطوائف الجبرية

من منهج المؤلف في معظم الفرق الإسلامية ، التعريف بالفرق التي يعرض آراءها ومقولاتها ، وفي هذه الفرقة اتبع ذلك المنهج حيث تضمن تعريفه لطوائف الجبرية ما يلي :

- ذكر من تنتسب إليه الطائفة ، إذ يذكر زعيمها ومؤسسها مع إشارة مختصرة عن سيرته ، كقوله عن الجهمية « أصحاب جهم بن صفوان [١] ، وهو من الجبرية الخالصة ، الذي ظهرت بدعته بترمذ ، وقتله سالم بن أحوز المازني [٢] بمرو ، في آخر ملك بني أمية » [٣] .

- الإشارة إلى أماكن انتشار الطائفة كقوله عن الجهم : « ظهرت بدعته بترمذ » [٤] وقال عن النجار : « أكثر معتزلة الري وما حواليها على مذهبه . . » [٥] ، وكما سبق فإن المؤلف لم يول عناية بالجانب التاريخي للطائفة .

---

(١) جهم بن صفوان ، أبو محرز الراسبي مولاهم السمرقندي قال الذهبي « أس الضلالة ورأس الجهمية كان صاحب ذكاء وجدال وقال : « وما علمته روى شيئًا ، لكنه زرع شرًا عظيمًا » قتله سلم بن أحوز سنة ١٢٨ ، لإنكاره أن الله كلم موسى . انظر ترجمته في السير ٦/ ٢٦ ، الميزان ١/ ٤٢٦ ، اللسان ٢/ ١٤٢ ، تاريخ الجهمية والمعتزلة ص١٠ .

(٢) سالم بن أحوز بن أربد بن محرز المازني صاحب شرطة نصرين سيار ، وهو قاتل يحيى بن زيد بن علي بن الحسين بالجوزجان ، وهو أيضًا قاتل جهم بن صفوان بمرو ، انظر : رسالة في الرد على الرافضة ص١٦٨ ، جمهرة أنساب العرب ٢١٢ .

(٣) الملل والنحل ١/ ١٣٥ .

(٤) المصدر السابق ١/ ١٣٥ .

(٥) المصدر السابق ١/ ١٣٨ .

المطلب الثالث

منهجه في عرض آراء فرق الجبرية

أورد المؤلف في عرضه لفرق الجبرية جملة من آرائهم في معظم مسائل العقيدة، سواء كانت في الصفات، أو أفعال العباد، أو غيرها ... وقد اتفق مع غيره من مصنفي كتب المقالات في معظم ما أوردوه من آراء ومقالات الجبرية، إلا أنه في مسألة أفعال العباد لدى الجهم، أورد الأشعري نصًا يبدو لأول وهلة أنه مخالف لما ذكره المؤلف وغيره [(١)] عن الجهم حيث عدّ المؤلف الجهم من الجبرية الخالصة، وما أورده الأشعري ظاهره ليس كذلك؛ إذ الجهم يفرق بين الإنسان وسائر الجمادات في الفعل، لما خلق الله له من قوة وإرادة واختيار، ونص ما ذكره الأشعري هو: أن الجهم يرى «أنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا الله وحده، وأنه هو الفاعل، وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز، كما يقال تحركت الشجرة، ودرات الفلك، وزالت الشمس: وإنما فعل ذلك بالشجرة، والفلك، والشمس الله. إلا أنه خلق للإنسان قوة كان بها الفعل، وخلق له إرادة للفعل واختيارًا له منفردًا بذلك، كما خلق له طولاً كان به طويلاً ولونًا كان به متلونًا» [(٢)].

إلا أن المتأمل في النص والمتدبر له، لا يرى ذلك، بل يرى أن الجهم

---

(١) أمثال البغدادي في الفرق بين الفرق، وابن حزم في الفصل، الاسفراييني في التبصير في الدين.

(٢) مقالات الإسلاميين ١/ ٣١٢.

ساوى بين الإنسان وسائر الجمادات ، وذلك أن آخر النص يوضح المراد بالقوة والإرادة والاختيار المذكورة ، فقد جعلها كاللون والطول ، وعلى هذا فالقوة والإرادة والاختيار لا أثر لها في فعل الإنسان ، كما أن الإنسان لا قوة له ولا إرادة في طوله ولونه ، فهو لو أراد أن لا يريد لما أمكنه ذلك ، وكان كما لو أراد أن يكون طوله وقصره ولونه على غير ما هو عليه . وعلى هذا فالجهم من الجبرية الخالصة ، التي لا تثبت للإنسان أي قوة وإرادة واختيار لها أثر في الفعل ، وهذا النص يدل على دقة الأشعري في عرض الأقوال ، وأنه أدق من غيره ممن كتب في مقالات الفرق [١] .

والمؤلف حين يعرض آراء تلك الطوائف ، فإنه يسوقها تارة مجردة عن أدلتها وتعليلاتها الشرعية والعقلية - وهذا مسلكه في معظم الآراء - وتارة يسوق الرأي مقرونًا بأدلته الشرعية أو العقلية ، كإيراد المؤلف دليل الجهم في انقطاع حركات أهل الخالدين ، وفناء الجنة والنار ، وهو قوله تعالى : ﴿ **خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك**﴾ [٢] ، ثم أعقب المؤلف ذلك ببيان وجه الاستشهاد من الآية ، وهو اشتمالها على شريطة واستثناء ، والخلود والتأبيد لا شروط فيه ولا استثناء » [٣] .

وأيضا بيانه وجه تقرير الجهم في إثبات علوم حادثة للباري لا في محل بقوله : « قال : « لا يجوز أن يعلم الشيء قبل خلقه ، لأنه لو علم ثم خلق ، أفيبقى علمه على ما كان أم لم يبق ؟ فإن بقى فهو جهل ، فإن العلم بأن

---

(١) انظر شفاء العليل ص٢٣٤ ، وكتاب القضاء والقدر في الإسلام ٢/ ١٣٨ -١٣٩ ، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ١/ ٣٤٥ - ٣٤٦ .

(٢) آية رقم ١٠٨ سورة هود .

(٣) انظر الملل والنحل ١/ ١٣٦ - ١٣٧ .

سيوجد غير العلم بأنه قد وجد وإن لم يبق فقد تغير ، والمتغير مخلوق ليس بقديم ، وإذا ثبت حدوث العلم فليس يخلو : إما أن يحدث في ذاته تعالى ، وذلك يؤدي إلى التغير في ذاته ، وأن يكون محلاً للحوادث ، وإما أن يحدث في محل ، فيكون المحل موصوفًا به لا الباري تعالى ، فتعين أنه لا محل له »[١] .

وقد يقارن المؤلف بين الآراء ، وخاصة مع المعتزلة ، ولعل نظرة المؤلف إلى الجبرية أنهم أصحاب للمعتزلة - كما تقدم - ، جعلته يقتصر في ذكر المسائل على الإشارة إلى موافقتهم للمعتزلة فيها ، كقوله عن الجهم : « وهو أيضا موافق للمعتزلة في نفي الرؤية ، وإثبات الكلام ، وإيجاب المعارف بالعقل قبل ورود السمع »[٢] ، وقوله عن النجار : «وأكثر معتزلة الري وما حواليها على مذهبه »[٣] ، وقال عن النجارية : « وافقوا المعتزلة في نفي الصفات من ، العلم ، والارادة ، والقدرة، والحياة ، والسمع ، والبصر ، ووافقوا الصفاتية في خلق الأعمال . . . »[٤] ، وقد خلا عرضه من النقد ، أو القدح ، سواء للمقالة أو لصاحبها ، بخلاف ما كان عليه في المعتزلة .

---

(١) المصدر السابق ١/ ١٣٦ .

(٢) المصدر السابق ١/ ١٣٧ .

(٣) المصدر السابق ١/ ١٣٨ .

(٤) المصدر السابق الصفحة نفسها .

المطلب الرابع
وقفات عند بعض ما ذكره عن الجبرية

وأخيرًا لابد من الوقوف عند بعض ما ذكره المؤلف عن الجبرية ، وهي خمس وقفات :

الوقفة الأولى : إن المتأمل في عرض المؤلف ، وتصنيفه للجبرية ، يستنتج أن المؤلف لولا أن يلزمه الجبر - لأشعريته - عند التصريح بأن من أثبت قدرة غير مؤثرة أنه جبري لصرح بذلك . يشهد لهذا تصريحه بأن النجارية والضرارية جبرية دون الأشعرية ، مع تقارب آرائهم في ذلك ، ولو قال قائل إن المؤلف بحكمه على النجارية والضرارية أنهم جبرية ؛ قد حكم على الأشعرية بالجبر أيضًا ، لم يكن بعيدًا عن الصواب [(١)] .

الوقفة الثانية : إن المتأمل بعين الإنصاف في قول المؤلف : « أن من سمي تلك القدرة كسبًا ليس بجبري » ، يرى أنه غير صحيح ؛ إذ لا فرق بين هذا ، وبين الصنف الثاني إلا مجرد التسمية ، ولا مشاحة في الاصطلاح ؛ إذ النتيجة واحدة .

ونظرية الكسب هي عبارة عن شكل جديد في التعبير عن الجبر بتغيير بعض الألفاظ ، وأما حقيقتها فهي الجبر بعينه ، وقد « اعترف الأشاعرة أنفسهم بعدم وجود فرق بين مذهبهم ومذهب الجبرية ، ولهذا التزم بعضهم القول بالجبر ، كما فعل الإيجي [(٢)] حين قال عند مناقشته للمعتزلة في

---

(١) انظر القضاء والقدر في الإسلام ٢/ ١٤٤ .

(٢) عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي ، أبو الفضل ، ولد سنة ٦٨٠ وقيل غير ذلك ، من أهل « أيج » بفارس ، من تلاميذه شمس الدين الكرماني ، وسعد الدين =

موضوع الحسن والقبح العقليين : « لنا أن الحسن والقبح ليسا عقليين وجهان : الأول : أن العبد مجبور في أفعاله . . . . »[١] .

وقال المقبلي اليماني[٢] « فإنه - أي الرازي - لا يتحاشى من تسمية أصحابه جبرية ، ومذهبهم جبرًا »[٣] ، وقال أيضًا : « والذي في كتب الأشعرية - وهم أخص به أن فعل العبد يخلقه الله تعالى ابتداء ، ويخلق الله له قدرة حال الفعل لا قبله ، ولا أثر لها ، ولذا جزموا أن مذهبه الجبر المحض ، كما صرح به غير واحد كإمام الحرمين[٤] ، والرازي، والسمرقندي[٥] ، وشارح الطوالع ، وغيرهم ، وكذا

= التفتازاني ، من مؤلفاته : المواقف في علم الكلام ، العقائد العضدية . . . وغيره، توفي سنة ٧٥٦ . انظر ترجمته في الدرر الكامنة ٢/ ٣٢٢ ، طبقات السبكي ٦/ ٣٤٢ بغية الوعاة ٢٩٦ .

(١) المواقف ص٣٢٤ .

(٢) صالح بن مهدي بن علي المقبلي ثم الصنعاني ثم المكي ، كان على مذهب الإمام زيد ، فنبذ التقليد ، وناظره بعض المشايخ في صنعاء ، فأدت المناظرة إلى المنافرة ، فرحل إلى مكة سنة ١٠٨٠ ، وكان مولده سنة ١٠٤٧ ، وكان لا يبالي إذا تمسك بالدليل بمن يخالفه كائنًا من كان ، من مصنفاته : العلم الشامخ في إثبات الحق على الآباء والمشايخ ، الأبحاث المسددة في مسائل متعددة . انظر ترجمته في : البدر الطالع ١/ ٢٨٨ ، الأعلام ٣/ ١٩٧ .

(٣) العلم الشامخ ص٢٦٤ .

(٤) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني النيسابوري ، أبو المعالي ، ضياء الدين الملقب بإمام الحرمين ، شيخ الشافعية ، ومن أعظم أئمة الأشاعرة ، تتلمذ عليه الغزالي ، ولد بنيسابور سنة ٤١٩ ، وتوفي فيها سنة ٤٧٨ ، من أقواله : « يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي ما بلغ ما اشتغلت به » ، وقال : « اشهدوا عليّ أني قد رجعت عن كل مقالة تخالف السنة ، وأني أموت على ما يموت عليه عجائز نيسابور » ، وله مصنفات كثيرة منها : العقيدة النظامية ، البرهان في أصول الفقه ، الشامل في أصول الدين . انظر ترجمته في : السير ١٨/ ٤٦٨ ، طبقات السبكي ٣/ ٢٤٩ ، وفيات الأعيان ٣/ ١٦٧ وغيرها .

(٥) نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي أبو الليث ، من أئمة الحنفية ، من الزهاد ، توفي سنة ٣٧٥ ، من مؤلفاته تفسير القرآن ، عمدة العقائد ، رسالة في أصول الدين، وغيرها . انظر ترجمته في : السير ١٦/ ٣٢٢ ، الجواهر المضيئة ٢/ ١٩٦ ، الأعلام ٨/ ٢٧ .

البياضي [١] من الماتريدية [٢] ، وذكر أن القول بإيجاب القدرة مذهب الفلاسفة ، وهو يسمي الأشعرية وأصحابه : أهل الجبر المتوسط وقول جهم الجبر المحض»[٣] .

وهذا النص صريح بأن هناك من أئمة الأشاعرة أمثال إمام الحرمين ، والرازي ، وغيرهما ، صرحوا بأن مذهب الأشعري هو الجبر ، وقال الجرجاني [٤] ، بعد تعريفه الجبر : « والجبرية اثنان : متوسطة تثبت للعبد كسبًا في الفعل كالأشعرية ، وخالصة لا تثبت كالجهمية » [٥] ، وقال صاحب كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : « وأما أهل السنة والجماعة - أي الأشاعرة ـ وكذا النجارية والضرارية فجبرية متوسطة » [٦] ، قال شيخ الإسلام : « وكثير من المتأخرين من المثبتين للقدر من أهل الكلام

---

(١) أحمد بن حسن بن سنان الدين البياضي ، توفي سنة ١٠٩٨ وقيل ١٠٨٢ ، من مؤلفاته : إشارات المرام من عبارات الإمام ، سوانح العلوم ، وغيرها . انظر ترجمته في : الأعلام ١/ ١١٢ وأبو منصور الماتريدي : حياته - وآراؤه العقدية .

(٢) الماتريدية نسبة إلى أبي منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي ، نسبة إلى ماتريد : « محلة بسمرقندي » فيما وراء النهر ، وهو من أئمة علم الكلام ، توفي سنة ٣٣٣ ، له مؤلفات منها : تأويلات أهل السنة ، بيان وهم المعتزلة ، وغيرها ، انظر ترجمته في مفتاح السعادة ٢/ ٩٦ ، الأعلام ٧/ ٢٤٢ ، معجم المؤلفين ١١/ ٣٠٠ ، أبو منصور الماتريدي : حياته وآراؤه العقدية ، وغيرها .

(٣) العلم الشامخ ص٢٨٢ .

(٤) التعريفات ص٧٧ ، والجرجاني هو : علي بن محمد بن علي المعروف بالشريف الجرجاني ، ولد سنة ٧٤٠ ، فيلسوف ومن كبار العلماء بالعربية ، توفي سنة ٨١٦ ، من مؤلفاته : التعريفات ، شرح مواقف الإيجي ، مقاليد العلوم ، انظر ترجمته في : الأعلام ٥/ ٧ ، الضوء اللامع ٥/ ٣٢٨ ، آداب اللغة ٣/ ٢٣٥ .

(٥) التعريفات ص٧٧ .

(٦) كشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٢٢٠ .

ومن وافقهم ، سلكوا مسلك جهم في كثير من مسائل هذا الباب ، وإن خالفوه في ذلك إما نزاعًا لفظيًا ، وإما نزاعًا لا يعقل ، وإما نزاعًا معنويًا ، وذلك كقول من زعم أن العبد كاسب ليس بفاعل حقيقة ، وجعل الكسب مقدورًا للعبد ، وأثبت له قدرة لا تأثير لها في المقدور ، ولهذا قال جمهور العقلاء : إن هذا الكلام متناقض غير معقول ، فإن القدرة إذا لم يكن لها تأثير أصلاً في الفعل كان وجودها كعدمها ، ولم تكن قدرة ، بل كان اقترانها بالفعل كاقتران سائر صفات الفاعل في طوله وعرضه ولونه »[(١)] ، ويؤيد هذا قول الجويني : « وأما نفي القدرة والاستطاعة فمما يأباه العقل والحس ، وإن إثبات قدرة لا أثر لها بوجه فهو كنفي القدرة أصلاً »[(٢)] ، وبانتفاء فائدة هذه القدرة يصبح مذهب الأشعري في جوهره هو مذهب الجبرية ، وكما قال شيخ الإسلام - رحمه الله - : « ولا يقول - أي الأشعري - أن العبد فاعل في الحقيقة بل كاسب ، ولم يذكروا بين الكسب والفعل فرقا معقولا . بل حقيقة قولهم قول جهم أن العبد لا قدرة له ولا فعل ولا كسب »[(٣)] ، وبهذا يتبين أن مآل مذهب القائلين بالكسب هو الجبر ، ومن ثمَّ لا يصح إخراجهم عن طائفة الجبرية .

الوقفة الثالثة - إن تصنيف النجارية والضرارية مع الجبرية[(٤)] ، لا يتفق

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٨ / ٤٦٦ - ٤٦٧ .

(٢) الملل والنحل ١ / ١٥٩ .

(٣) النبوات ص١٦٦ .

(٤) ومن لطيف ما قيل من الشعر في جبرية النجار ، ما قاله سعيد بن حميد :

قالت اكتم هواي وأكن عن اسمي ... بالعزيز المهيمن الجبار

قلت لا أستطيع ذلك قالت ... صرت بعدي تقول بالإجبار

وتخليت عن مقالة بشر بن غياث ... لمذهب النجاري

انظر ضحى الإسلام ٣ / ٣٥٣ .

مع تعريف المؤلف للجبرية ، سواء الخالصة أو المتوسطة ، حيث أثبتوا للقدرة الحادثة أثرًا ما في الفعل وسموا ذلك كسبًا ، كما حكاه المؤلف نفسه عنهم ، لذا يمكن القول بأن المؤلف جانبه الصواب في ذلك ، ولذا اعتذر عن ذلك بقوله : « والمصنفون عدوا النجارية والضرارية من الجبرية . . . ونحن سمعنا إقرارهم على أصحابهم من النجارية والضرارية فعددناهم من الجبرية »(١) .

الوقفة الرابعة : تعليله عد النجارية والضرارية جبرية دون الأشعرية – مع تقارب آرائهم في ذلك – بناء على تسمية المعتزلة لهم بذلك، وعده إقرار منهم على أصحابهم ، غير مسلم به لأمور :

أ – إن المعتزلة تبرأت من النجارية والضرارية فليسوا أصحابًا لهم ، مع أن النجارية والضرارية قد وافقوا المعتزلة في كثير من المسائل – كماسبق بيان ذلك – قال القاضي عبد الجبار : « وكان من جملة من يختلف إليه – أي واصل – ويأخذ منه – ضرار بن عمرو ، ثم خذل من بعد ، واعتقد الجبر ، ومنه نشأ هذا المذهب ، وفشا في الناس ، فصنف وصنف أصحابه ، ولما ذكرناه أخذ ابن الراوندي يشنع على أصحابنا بذكر مذاهب اختص بها ضرار بن عمرو ، من حيث اختلط بأصحابنا على ما ذكرناه »(٢) .

وقال الخياط رادًا على ابن الراوندي عندما قال : « فأما القول بالماهية فقد قال به شيخا المعتزلة ضرار وحفص » ، قال الخياط : « أما ضرار وحفص فليسا من المعتزلة ، لأنهما مشبهان ، لقولهما بالماهية ولقولهما بالمخلوق ، وفي الانتفاء منهما ومن أصحابهما يقول بشر بن المعتمر :

(١) انظر القضاء والقدر في الإسلام ٢/ ١٤٣ .

(٢) فضل الاعتزال ص١٦٣ .

فنحن لا ننفك نلقى عاراً

نفر من ذكرهم فراراً

ننفيهم عنا ولسنا منهم

ولا هم منا ولا نرضاهم

إمامهم جهم وما لجهم

وصحب عمرو ذي التقى والعلم [١]

وقال الحاكم الجشمي المعتزلي [٢]: «حتى إن من خالفهم -أي المعتزلة- أخذ عنهم، فتمنى رئاسة لم يدركها، فخالفهم، فطردتهم المعتزلة، فصاروا رؤساء في غيرهم، فأذناب المعتزلة ومن دونهم، رؤساء سائر الفرق، كضرار بن عمرو، أخذ عنهم ثم خالفهم فكفروه وطروده، ومن عده من المعتزلة فقد أخطأ، لأنا نتبرأ منه، فهو من المجبرة، وكحفص الفرد أخذ عنهم ثم خالفهم، وصار من المجبرة فصار رئيسا في النجارية [٣].

وقال البلخي في معرض حديثه عمن تلزمه سمة الاعتزال: «الاعتزال... هو القول بالمنزلة بين المنزلتين، فقد صار في يومنا هذا سمة لمن قال بالتوحيد والعدل، ولم يعتقد من سائر المقالات ما يزيل الولاية ويوجب العداوة، وزال عمن خالف التوحيد والعدل، وإن قال بالمنزلة بين المنزلتين. هذا ضرار وأصحابه يقولون ذلك، وليس تلزمهم سمة الاعتزال

---

(١) الانتصار ص٩٨.

(٢) المحسن بن محمد بن كرامة الجشمي البيهقي المعتزلي ثم الزيدي، ولد سنة ٤١٣ وتوفي سنة ٤٩٤ من مؤلفاته: كتاب العيون وشرحه في علم الكلام، والتأثير والمؤثر في علم الكلام. انظر فضل الاعتزال ص٣٥٣ - ٣٥٨.

(٣) المصدر السابق ص ٣٩١ - ٣٩٢.

ولا يقبلهم أهله . . »[١] .

ب - هذا إخلال بشرطه على نفسه في كتابه ، « بإيراد مذهب كل فرقة على ما وجده في كتبهم »[٢] ، حيث اعتمد على تسمية المعتزلة ، دون الرجوع إلى كتب أهل الفرقة نفسها .

جـ - أنه مع التسليم بأن النجارية والضرارية أصحاب للمعتزلة ، إلا أن التعليل لا يمكن الاعتماد عليه ، واعتباره فرقًا ، حيث لا يقوى منهجيًا ولا يصح علميًا ، إذ إن فيه تكلف ظاهر ، وحيف واضح ، وتفرقة بين متماثلين من غير اعتبار سائغ ، بل المؤلف نفسه نص صراحة على موافقة النجارية الصفاتية في خلق الأعمال ، حيث حكى عن النجار « أنه قال : إن الله خالق أعمال العباد . . والعبد مكتسب لها ، وأثبت تأثيرًا للقدرة الحادثة وسمى ذلك كسبًا على حسب ما يثبته الأشعرى »[٣] ، وحكى عن ضرار بن عمرو وحفص الفرد أنهما قالا « أفعال العباد مخلوقة للباري تعالى حقيقة ، والعبد مكتسبها حقيقة »[٤]، وإلى ذلك أيضا أشار الأشعري[٥]، والبغدادي[٦]، والإسفرايني[٧]،

---

(١) المصدر السابق ص٧٥ ، وانظر : ابن حزم في الفصل ٢/ ١١١ ، ١١٧ ، وكذلك شيخ الإسلام في الدرء ٤/ ١٧٧ ؛ حيث ذكرا أن النجار ليس من المعتزلة .

(٢) الملل والنحل ١/ ١١ .

(٣) المصدر السابق ١/ ١٣٩ .

(٤) المصدر السابق ١/ ١٤٣ .

(٥) انظر مقالات الإسلاميين ١/ ٣٣٩/ ٣٤٠ .

(٦) الفرق بين الفرق ص٢٠٧ - ٢٠٨ .

(٧) انظر التبصير في الدين . . ص١٠٥ ، الإسفراييني هو : طاهر بن محمد الإسفراييني ثم الطوسي الشافعي ، الشهير بشهفور، أبو المظفر ، قال الذهبي : « العلامة المفتي . . صاحب التفسير الكبير ، كان أحد الأعلام . . . صاهر الأستاذ أبا منصور البغدادي » توفي بطوس في سنة =

والكرماني[١]، وقال القاضي عبد الجبار: « وقال جهم إنه لا فعل للعبد، وتبعه ضرار في المعنى، وإن أضاف الفعل إلى العبد وجعله كسبًا له وفعلاً، وإن كان خلقًا لله عنده »[٢].

بل إن النجارية والضرارية أقرب إلى أهل السنة من الأشاعرة في المسألة، كما يظهر من أقوالهم، قال شيخ الإسلام:

« بل هو - أي ضرار - في القدر أقرب إلى قول أهل الحديث والفقهاء وسائر أهل السنة وأعدل من قول الأشعري . . . »[٣]، وقال: « وكان الأشعري أعظم مباينة لهم - أي المعتزلة - في ذلك من الضرارية، حتى مال إلى قول جهم في ذلك، ولكن عنده من الانتساب إلى السنة وأئمة السنة كالإمام أحمد وغيره، ونصرة ما ظهر من أقوالهم ما ليس عند أولئك الطوائف »[٤].

الوقفة الخامسة - إن المؤلف في فعله هذا خالف كثيرًا من أصحاب كتب المقالات كالأشعري، والبغدادي، والإسفراييني وغيرهم بعدم إدراج النجارية ضمن الجبرية، فالبغدادي مثلاً ذكرهم بعد المرجئة، وقبل الجهمية، وهذا حسن.

= ٤٧١ . من مؤلفاته: تفسير القرآن الكريم بالفارسية وهو مطبوع، والتبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، وغيرها، انظر ترجمته في: السير ١٨/ ٤٠١، تبيين كذب المفتري ٢٧٦، طبقات السبكي ٥/ ١١ .

(١) انظر الفرق الإسلامية للكرماني ص٨٧، والخطط والآثار ٤/ ١٧٢ .

(٢) المغني ٨/ ٣٢، وانظر شرح الأصول الخمسة ص٣٦٣ .

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٧/ ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٤) درء تعارض العقل والنقل ٧/ ٤٦٢ .

الوقفة السادسة – إن النجارية والضرارية قالوا بالإرجاء ، فكان ذكرهم مع المرجئة أولى من الجبرية ؛ لظهور إرجائهم أكثر من جبريتهم .

لكن يلتمس للمؤلف في عدّ النجارية والضرارية ضمن الجبرية دون المرجئة : أنه اقتصر في حديثه عن المرجئة على المرجئة الخالصة فقط دون مرجئة : القدرية ، أو الجبرية ، أو الخوارج .

فذكر النجارية والضرارية مع الجبرية تحاشيًا أمورًا هي :

١ – أنه بذكرهم مع المرجئة يلزمه ذكر بقية أنواع المرجئة : القدرية ، والخوارج ، وهذا يحصل معه التكرار ، والإطالة ، وعدم ضبط العدد .

٢ – إفرادهم بفرقة مستقلة يخرم تقسيمه للفرق بأنها أربع فرق كبار ، وكذلك لا ينضبط العدد معه . فناسب ذكرهم في الجبرية لا أنهم من الجبرية الخالصة ، بل لقرب قولهم في أفعال العباد من قول الجبرية .

المبحث الثالث

منهجه في فرقة الصفاتية

وفيه تمهيد وثلاثة مباحث:

المطلب الأول: منهجه في طائفة الأشعرية .

المطلب الثاني: منهجه في طائفة المشبهة .

المطلب الثالث: منهجه في طائفة الكرامية .

تمهيــــد :

اصطلح المؤلف على إطلاق مسمى « الصفاتية » على الطوائف المثبتة للصفات ، وهم - على حد تعبيره - « الأشعرية ، والمشبهة ، والكرامية»[١] ، وبناء على هذا الاصطلاح فإن فرقة الصفاتية تعد من أكبر الفرق الإسلامية ، وتختلف عن بقية الفرق ؛ إذ إن غيرها يجتمع المنتمون إليها تحت مسمى واحد ، وفكر واحد ، مما له الأثر الكبير في قيام كيانها واستقلالها ، أما الصفاتية - على حسب مصطلح المؤلف - فهي تضم طوائف متعددة مختلفة في آرائها ومقولاتها اختلافًا لا يمكن الالتقاء معه ، ولا يجمعها إلا مجرد تسمية ، لا أثر له في واقعها ، وهو « إثبات الصفات»، وهذا الجامع لتلك الطوائف جمع أيضا بين الإفراط والتفريط والوسط في ذلك الإثبات ، أعني أن إثبات الصفات التي تجمع تلك الطوائف الثلاث فيه تحت مسمى الصفاتية لا يخلو من :

أ - المبالغة في الإثبات إلى حد وصف الله - تعالى - بصفات لم يصف بها نفسه ، أو يصفه بها رسوله ﷺ ، بل هي من الصفات غير اللائقة به - جلّ وعلا - .

ب - أو مجرد ادعاء إثبات الصفات مع تأويل بعضها أو كلها .

جـ - أو التوسط في ذلك وهو إثبات ما أثبته الله - عز وجل - لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ كما يليق به - عز وجل - من غير تأويل ولا تعطيل ولا تمثيل ولا تشبيه .

---

(١) انظر الملل والنحل ١/ ١٤٨ .

وتصنيف المؤلف هذا - أعني جمعه الطوائف الثلاث تحت مسمى الصفاتية - مما تفرد به - فيما علمت - ، بل مما خالفه فيه كثير من مصنفي كتب المقالات ؛ إذ أفردوا كل فرقة على حدة ، ولعل حصر المؤلف كبار الفرق في أربع ، ومحاولة حصر الفرق في العدد المذكور في الحديث ، كان دافعًا لفعل المؤلف هذا ، مع تباين الطوائف في آرائها تباينًا شديدًا .

وذكر المؤلف هذه الفرقة بعد القدرية كان تبعًا للترتيب الموضوعي الذي سلكه في ذكر الفرق ، ومنهج التقابل الذي سار عليه في معظم كتابه ، فالقدرية والصفاتية متقابلتان تقابل التضاد من جهة إثبات الصفات ونفيها ، فالقدرية معظمها نفاة للصفات ، والصفاتية مثبتة للصفات فناسب ذكرها بعد القدرية .

منهجه في ترتيب طوائف الصفاتية :

يمكن أن نلحظ من ترتيب المؤلف لطوائف الصفاتية - الأشعرية ثم المشبهة ثم الكرامية - أنها رتبت تدريجيًا حسب الإثبات ؛ فالأشعرية مثبتة للصفات أولاً ، ثم المشبهة التي تجاوزت الإثبات إلى حد التشبيه ، ثم الكرامية التي انتهى أمرها إلى التشبيه والتجسيم - حسب رأي المؤلف - فالترتيب تدريجيا من الاعتدال إلى الغلو . وكذلك كان أسلوب المؤلف تدريجيًا ، من الميل إلى الطائفة والاعتدال فيها ، وعدم انتقادها ، إلى التدخل في آراء الطائفة ، وتوجيه الانتقادات ، والهجوم على الاتباع ، ففي الأشعرية نجد أسلوب المولف تميز بالحسن والهدوء ، وعدم التعرض للآراء بانتقاد إن لم يكن ثناء ومدحًا ، ثم نجده في المشبهة يقسو شيئًا ما ، وتكون العبارات الناقدة عامة ، دون تخصيص الطعن على أحد بعينه ثم نجده في الكرامية يزداد حدة ، فترى الأوصاف القادحة والعبارات الناقدة ، التي

تتضمن السخرية والاستهزاء الموجه للأتباع بأعيانهم أو لآرائهم . وسر ذلك ظاهر - كما يبدو - للقارىء فالأشعرية مذهبه ومعتقده ، فأنى له القدح في اعتقاده ، أما المشبهة فهم مخالفوه ، ويعني بهم السلف ولذا لم يجرؤ على التصريح بنقدهم ، أو الطعن في أعيانهم وآرائهم ، فذكر ذلك بصيغ العموم. أما الكرامية فهي فرقة مستقلة ، لم يكن لها من الأتباع ما يخشى منهم ، وقد جرت خصومة ونزاع بينهم وبين الأشعرية ، وقد نال الأشعرية الأذى والاضطهاد بسببهم ، حتى لعنوا على المنابر ، كل ذلك دفع المؤلف إلى توجيه النقد والقدح لأفرادها وآرائهم وإظهار خصومته لهم .

وبعد هذا أنتقل إلى بيان منهج المؤلف في كل طائفة من هذه الطوائف الثلاث .

المطلب الأول

منهجه في فرقة الأشعرية

وفيه تمهيد وأربعة أمور:

الأمر الأول: منهجه في التعريف بالأشعرية.

الأمر الثاني: منهجه في عرض آراء الأشعرية.

الأمر الثالث: مصادره في هذه الطائفة.

الأمر الرابع: وقفات عند بعض ما ذكره عن الأشعرية.

تمهيد :

تميزت هذه الطائفة من خلال عرض المؤلف بميزات لم تكن في غيرها من الطوائف والفرق الأخرى التي تناولها المؤلف في كتابه هذا ، سواء كان ذلك التميز في حسن العرض وخلوه مما يقدح فيما ضمّنه من آراء وأفكار لهذه الطائفة ، أو شموليته لمعظم الجوانب العقدية لها ، وغير ذلك مما سنراه خلال العرض التالي إن شاء الله .

ولا يخفى سر هذا التميز لهذه الطائفة ، إذ إنها طائفة المؤلف التي ينتمي إليها ، ومذهبه الاعتقادي الذي يدين به - كما سبق بيانه - .

وإليك منهجه في عرض هذه الطائفة :

الأمر الأول
منهجه في التعريف بالأشعرية

يتضمن تعريف المؤلف لطائفة الأشعرية جانبين :

الجانب الأول : التعريف بزعيم الطائفة .

الجانب الثاني : التعريف بالطائفة نفسها .

أما الأول فيتمثل في ثلاثة أمور :

الأول : بيان نسبه وصلته بالصحابي أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - .

الثاني : الإشارة إلى مراحل حياة أبي الحسن الأشعري .

الثالث : محاولة توثيق الصلة بين آراء أبي الحسن وآراء الصحابة - رضوان الله عليهم - ، وإيضاح ذلك كالتالي :

بيّن المؤلف أن الفرقة - الأشعرية - تنتسب إلى زعيمها أبي الحسن علي ابن إسماعيل الأشعري ، الذي يتصل نسبه بالصحابي الجليل أبي موسى الأشعري [(١)] ، وقد أعرض المؤلف عن الإطناب في تفاصيل النسب ، أو الخوض في ذكر أسماء سلسلة النسب ، كما فعله غيره ممن ترجم لأبي الحسن [(٢)] .

---

(١) انظر الملل والنحل ١/ ١٤٩ .

(٢) انظر على سبيل المثال تبيين كذب المفتري ص ٣٤ ، طبقات السبكي ٢/ ٢٤٥ ، وغيرهما .

وإرجاع نسب أبي الحسن إلى الصحابي أبي موسى لم يتفرد به المؤلف ، بل ذكره جمع ممن تعرضوا للحديث عنه - رحمه الله - [(١)] .

ولم يغفل المؤلف الإشارة إلى المراحل التي مر بها أبو الحسن خلال حياته ، والتي تنقل فيها من مذهب إلى آخر ، وهذا لا خلاف فيه بين المترجمين لحياته ، إلا أن الخلاف بينهم قائم في عدد تلك المراحل . وقد ارتضى المؤلف القول بأن أبا الحسن مر بمرحلتين هما :

المرحلة الأولى : كان تبعًا لمذهب الاعتزال .

المرحلة الثانية : كان تبعًا لمذهب ابن كلاب [(٢)] .

وهذا الرأي الذي ارتضاه المؤلف خالفه فيه كثير ممن ترجم لأبي الحسن ، حيث ذكروا مرحلة ثالثة ، وهي أنه كان تبعًا لمذهب السلف . على خلاف بينهم على أيهما استقر أبو الحسن الثانية أم الثالثة [(٣)] .

---

(١) انظر المصدرين السابقين ، والسير ١٥/ ٨ ، وتاريخ بغداد ١١/ ٣٤٦ ، وغيرها .

(٢) انظر الملل والنحل ١/ ١٤٨ .

(٣) وهؤلاء :

أ - منهم من قال : إن أبا الحسن انتقل من الاعتزال إلى مذهب السلف أولاً ، ثم انتقل إلى الطور الأخير الذي توسط فيه ، ومن القائلين بذلك : الكوثري في تعليقه على تبيين كذب المفتري ص٣٩٢ ، عرفان عبد الحميد في كتابه دراسات في الفرق . . ١٤٨ ، وجلال موسى في نشأة الأشعرية ص١٩٤ ، وأحمد صبحي في كتابه عن الأشاعرة ص٤٥ ، وغيرهم .

ب - ومنهم من قال : إن أبا الحسن كان آخر أطواره الثلاثة هو الرجوع إلى مذهب السلف ، ومن القائلين بذلك شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى ٦/ ٥٣ ، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية ص٢٨٦ ، وابن كثير كما نقل عنه الزبيدي في إتحاف السادة المتقين ٢/ ٤ ، ومحب الدين الخطيب في حاشيته على الروض الباسم ١٧٤ ، ومعارج القبول ١/ ٣٤٦ ، والمنتقي ص٤١ ، وأبو طامي في العقائد السلفية ١/ ١٤٣ ، ونعمان الآلوسي في جلاء العينين ص٢١٣ ، ومحمود الألوسي في غاية الأماني في الرد على النبهاني ٢/ ٤٠٨ وابن عثيمين =

ويمكن تعليل فعل المؤلف : أنه يرى أن مذهب ابن كلاب هو مذهب السلف الذي آل إليه أخيراً ، وأصبحت النسبة إليه ، ولذا فالمرحلتان - الثانية والثالثة - التي عند غيره ، مرحلة واحدة في نظره .

أما سبب تنقل أبي الحسن من الاعتزال إلى مذهب ابن كلاب ، فهو أيضًا مما اختلفت فيه الأقوال ، وتباينت فيه الآراء [(١)] ، ومنهج المؤلف في هذا هو الإعراض عن الخوض في ذلك ، والاقتصار على ما ترجح لديه ، وهو مناظرة أبي الحسن لأستاذه أبي علي الجبائي في مسألة الصلاح والأصلح ، مكتفيًا بالإشارة إليها دون سرد تفاصيلها [(٢)] .

والحق أنه لم يثبت عن الأشعري - سواء في كتبه أو بطريق صحيح عنه فيما اطلعت عليه - سببٌ في رجوعه ، مما يدل على ضعف تلك الروايات وعدم صحتها ، إلا أن السبب الذي ذكره المؤلف مقارنًا بغيره من الأسباب التي ذكرت نجده أوجهها وأقواها ، لبعده عما احتوته تلك الأسباب ، إما من المبالغة والإطراء والمدح ومحاولة إصباغ المذهب بالصبغة الشرعية ، وادعاء أنه مطابق للسنة النبوية كالمنامات التي ذكرت ، وإما من التحامل والافتراء الذي يقصد به التشنيع بأبي الحسن ، مما أطلقه أعداؤه عليه ؛ فهذه

= في القواعد المثلى ص٨٠ ، و د . مصطفي حلمي في : ابن تيمية والتصوف ص١٦ ، وفي قواعد المنهج السلفي ص٣٠ وغيرهم ، انظر موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٢/ ٤٠٨ - ٤٠٩ ، شعبة العقيدة بين أبي الحسن والمنتسبين إليه ص٤٧ - ٤٨ .

(١) انظر على سبيل المثال : تفصيل تلك الآراء والروايات في تبيين كذب المفتري ص٣٨ ، وما بعدها ، وطبقات السبكي ٢/ ٢٤٦ ، وفيات الأعيان ٤/ ٢٦٧ ، موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٢/ ٤٠١ ، ٤٠٦ ، علم الكلام ومدارسه ٢٤٦ - ٢٤٧ .

(٢) انظر الملل والنحل ١/ ١٤٨ .

الأسباب لا تثبت علميًا ولا تقوى منهجيًا [١] .

أما توثيق آراء أبي الحسن بآراء الصحابة ، فقد أشرت فيما سبق إلى أن المؤلف أعرض عن ذكر بعض الروايات الضعيفة التي لم تثبت أو تصح نسبتها إلى صاحبها ، سواء تضمنت غلوًا أو تقصيرًا . إلا أن هذا المنهج غاب في حديثه عن أبي الحسن ؛ إذ أورد رواية لم تثبت بسند صحيح ، ولم أجد من ذكرها - فيما اطلعت عليه من مصادر - وهي الحادثة التى جرت بين أبي موسى وعمرو بن العاص في مسألة القدر ، وفيها إشارة إلى اتفاق رأي أبي الحسن مع ما قرره أبو موسى في ذلك [٢] .

وسياق هذه الرواية محاولة من المؤلف في ربط رأي الأشعري بآراء الصحابة- رضوان الله عليهم - ليؤكد على توافق آراء الأشعري مع آراء الصحابة ؛ مما يضفي على المذهب سمة التوثيق لآرائه ومعتقداته ، ويشعر بصحتها ، مما يستدعي تقبل الناس لهذا المذهب وآرائه .

الجانب الثاني : تعريفه للفرقة نفسها ويتمثل فيما يلي :

١ - ادعاء الصلة بين السلف وبين الأشاعرة :

سعى المؤلف في مقدمة حديثه عن الصفاتية إلى ربط مذهبه الأشعري بالسلف - رضوان الله عليهم- ، وقرر في نهاية حديثه بأن المذهب الأشعري هو مذهب السلف ، وذلك عندما بين أن الصفاتية ، وهو أحد المسميات -كما ذكر هو-التي أطلقت على السلف في مقابل المعتزلة النفاة ، مرت بمراحل ثلاث :

---

(١) انظر المصادر المذكورة في هامش رقم١ من ص ٣٧٨ .

(٢) انظر الملل ١/ ١٤٩ .

الأولى : مـذهب السلف : وهو - على زعم المؤلف -عدم مباشرة الكلام، أو التعرض للتأويل .

الثانية : مذهب الكلابي [(١)] وأتباعه : وهم الذين باشروا علم الكلام ، واعتمدوا على العقل في الحجج والبراهين .

الثالثة - مذهب الأشعري ، وقد سلك مسلك الكلابي بتأييد مذهبه بالمناهج الكلامية ، وعليه انتقلت سمة الصفاتية إلى الأشعرى ، فأصبح مذهبه مذهبًا لأهل السنة والجماعة [(٢)] ، - على حد تعبير المؤلف - ، وهكذا صور لنا المؤلف أن مذهب السلف آل أخيرًا إلى المذهب الأشعري ؛ إذ حرص على توجيه المسار التاريخي للصفاتية التي ابتدأت بالسلف لتنتهي بمعتقد أبي الحسن ومذهبه . وتقرير هذا الأمر يضفي على المذهب الصبغة الشرعية ، ويدل على صحة هذا المعتقد وتوثيق آرائه وأفكاره ، وليس المؤلف وحده الذي سعى في تقرير هذا الأمر ، بل سعى كل صاحب نحلة -

---

(١) عبد الله بن سعيد بن محمد بن كلاب «بضم الكاف وتشديد اللام» القطان البصري، أبو محمد، رأس المتكلمين بالبصرة في زمانه ، وزعيم فرقة الكلابية ، قال الذهبي : «صاحب التصانيف في الرد على المعتزلة ، وربما وافقهم ، أخذ عنه الكلام دواد الظاهري . . . وكان يلقب كلابًا لأنه كان يجر الخصم إلى نفسه ببيانه وبلاغته ، وأصحابه هم الكلابية . . وقال بعض من لا يعلم : إنه ابتدع ما ابتدعه ليدس دين النصارى في ملتنا ، وإنه أرضى أخته بذلك ، وهذا باطل ، والرجل أقرب المتكلمين إلى السنة ، بل هو في مناظريهم . . » قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « ومن قال : إنه ابتدع ما ابتدع ليظهر دين النصارى في المسلمين ، كما يذكره طائفة في مثالبه ، ويذكرون أنه أوصى أخته بذلك ؛ فهذا كذب عليه ، وإنما افترى هذا عليه المعتزلة والجهمية الذين رد عليهم ، فإنهم يزعمون أن من أثبت الصفات ، فقد قال بقول النصارى . . » . توفي سنة ٢٤٥ . انظر ترجمته في السير : ١١/ ١٧٤ ، اللسان ٣/ ٢٩٠ ، فضل الاعتزال ص٢٨٦ ، طبقات السبكي ٢/ ٥١ ، الفهرست ٢٥٧ ، مقالات الإسلاميين ١/ ١٤٩ ، ٢/ ٢٢٥ ، وانظر شرح حديث النزول لابن تيمية تحقيق د. محمد الخميّس، ص : ٤٣٣ .

(٢) انظر الملل والنحل ١/ ١٤٧ - ١٤٨ .

تدعي الإسلام - في تقرير ذلك لنحلته ومعتقده . ومحاولة المؤلف لم تخل من التكلف الظاهر والتعصب الواضح للمذهب . وإلا فالمذهب الأشعري في معظم مسائله بعيد كل البعد عن مذهب السلف - رضوان الله عليهم - .

٢ - زعمه أصالة الأشعرية ، وإنكار حدوثها أو افتراقها عن السلف :

سعى المؤلف في عرضه للفرق الإسلامية إلى إظهارها بمظهر الفرق المبتدعة المستحدثة ، الناشئة عن اختلاف بينها وبين السلف ، وافتراقهم عنهم ، فأصحاب الفرق - في نظره من خلال عرضه - ذو عقائد وآراء مخالفة لما عليه السلف ، ولذا خرجوا عليهم وافترقوا عنهم .

واستثنى من تلك الفرق فرقة الأشاعرة - مذهبه المؤلف ومعتقده - فإن عرضه لآرائها وعقائدها لا يشعر بذلك ، بل يدل على أنها لم تنشأ عن اختلاف بينها وبين السلف ، ولم تفترق عنهم - كما هو شأن الفرق الأخرى، بل هي المرحلة الأخيرة - في نظره كما سبق - التي استقر عليها مذهب السلف ، فالأئمة : كمالك ، وأحمد ، والثوري ، وغيرهم ، هم المرحلة الأولى لذلك المذهب ، ثم تلاهم ابن كلاب وأتباعه ، حتى إذا انحاز إليهم الأشعري ، وأيد مقالتهم ، انتقلت النسبة إليه ، وأصبح مذهبه مذهبًا لأهل السنة والجماعة - كما يرى المؤلف - [١] .

٣ - إغفال الحديث عن حال الأشاعرة بعد الأشعري :

أغفل المؤلف الحديث عما آل إليه المذهب الأشعري ؛ إذ لم يشر إلى شيء من ذلك ، فهل ينبئ ذلك أن المذهب استقر على ما كان عليه زعيمه ؟ واستمر على حالة واحدة منذ نشأته ؟ فلم يصبه ما أصاب غيره من تغيير أو

(١) انظر المصدر السابق ١/ ١٤٧ ، ١٧١ .

تطوير ؟! ، لا أظن أن أحدًا يوافق على ذلك ، فالفرقة مرت بتغيرات كبيرة خلال تاريخها ، بل التغيرات لم تكن من قبل الأتباع فقط ، بل كانت في حياة الزعيم والمؤسس أيضًا ، فهو قد مر بمراحل خلال حياته ، تغيرت فيها آراؤه ومقولاته ، والحق أن ما أصاب مذهب السلف - على حد زعمه - من التغيير والتنقل من مرحلة إلى أخرى ، كذلك أصاب المذهب الأشعري ، فالمذهب لم يستقر على ما كان عليه زعيمه ، ولم يستمر على حالة واحدة ، بل أصابه التغير والتبدل ، وأدخل فيه بدع وفلسفات أبعدته عن مذهب السلف ، وأخرجته إلى مذهب النفاة المعطلة .

الأمر الثاني

منهجه في عرض آراء الأشعرية

ويتسم منهجه في ذلك بما يلي :

١ - الاقتصار على رأي صاحب الطائفة :

اقتصر المؤلف في عرض آراء الطائفة على ذكر آراء الزعيم وحده دون غيره ، فأعرض عن ذكر ما أحدثه واستجده أتباع الفرقة من آراء ومقولات، خاصة كبارهم والمقدمين فيهم ، باستثناء مسائل محدودة ، وفعل المؤلف هذا لا اعتراض عليه ؛ لو عم به سائر الفرق ، بيد أنه لم يسلك ذلك في سائر الفرق ، إذ إنه فيها لم يقتصر على إيراد آراء ومقالات المؤسس ، بل أورد آراءه وآراء أتباعه ومقولاتهم ، وبين خلافهم في ذلك ، وتباين آرائهم في بعض المسائل ، كما هو الشأن في المعتزلة وغيرها ، ومسلك المؤلف في هذه الفرقة يعطي القارئ ، انطباعًا بأن الفرقة سائرة على منهج زعيمها وآرائه ، ولم تختلف عليه في شيء من ذلك . وهذا خلاف الواقع كما تقدم بيانه .

وقد يلتمس للمؤلف وجه لفعله ، وهو أن واقع فرقة الأشعرية مغاير لواقع الفرق الأخرى ؛ إذ إنها - الأشعرية - مع اختلاف آرائها ، وتباين مقالات رجالها في بعض المسائل - فهي لم تزل طائفة واحدة، لم تفترق إلى طوائف متعددة ، ينتسبون إلى رجل واحد ، بخلاف الفرق الأخرى - كالمعتزلة مثلاً- التي تفرق أتباعها ، وتعددت طوائفها ، فهي تنتسب إلى عدة رجال ، ولعل هذا مما حمل المؤلف على الاقتصار على رأي أبي الحسن وحده .

٢ - الاقتصار على رأي واحد للأشعري ، وإغفال بقية آرائه :

كما أن المؤلف اقتصر في عرضه على رأي صاحب الفرقة ، دون المجددين في الآراء من أتباعه ، كذلك اقتصر على إيراد رأي واحد لأبي الحسن في المسألة التي تعددت آراؤه فيها وغالبًا ما تكون آراؤه التي في المرحلة الثانية ، عندما كان تبعًا لابن كلاب ، والوارد معظمها في كتابه اللمع ، وأعرض عن بقية آرائه المخالفة لذلك ، والوارد معظمها في كتابه الإبانة - وهو متأخر عن اللمع تدوينا [1] ، فهل كان وراء ذلك رأي المؤلف في أن أبا الحسن لم يمر إلا بمرحلة واحدة بعد رجوعه عن الاعتزال ، وهي اتباع ابن كلاب ؟

وأيضًا من المعلوم أن أبا الحسن وافق ابن كلاب في بعض أصول مذهبه، وخالفه في بعض آرائه وأقواله ، إلا أن القارئ يشعر من حديث المؤلف عن أبي الحسن وانحيازه لابن كلاب بأنه موافق له في آرائه ، ولم يخالفه في شيء من ذلك ، فهو أحد أتباع مدرسته ، وقد أيد مقالتهم بالمناهج الكلامية ، ولم يشر المؤلف إلى وجود أي خلاف بينهما في الآراء والأفكار ، وهذا الصنيع من المؤلف فيه إيهام للقارىء .

٣ - إهمال ذكر ابن كلاب وآرائه :

من منهج المؤلف فيما مضى من فرق ، أنه غالبًا ينسب الرأي إلى صاحبه الأول ، ويشير بعد ذلك إلى من وافقه وتابعه عليه . إلا أنه في هذه الطائفة لم يسلك هذا المنهج ، بل سلك منهجًا آخر ، حيث نسب الآراء لأبي الحسن دون ابن كلاب ، مع تقريره بأن ابن كلاب زعيم المدرسة ،

---

(١) انظر موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٢/ ٤١١ ، ٤١٥ .

ورئيس الطائفة التي انتمى إليها أبو الحسن بعد رجوعه من الاعتزال ؛ فأبو الحسن أحد أفراد وأتباع ابن كلاب .

وقرر أيضًا أن أصول مذهب الأشعري نابعة من تلك المدرسة ، فكثير من آرائه موافقة لآراء ابن كلاب [١] ، ومع ذلك كله أغفل ذكر ابن كلاب ، ولم ينسب إليه تلك الآراء ، مع أنه في معظمها صاحبها الأول .

وقد يلتمس للمؤلف في ذلك وجه ، وهو أنه كما تنسب الآراء إلى أصحابها الأول أحيانًا ، فهي تنسب أيضًا إلى من اشتهرت عنهم ، وإن سبقهم إليها من قبلهم ، كما هو الحال في مسألة التعطيل ، نسبت إلى الجهم دون الجعد ، وكذلك الشأن في ابن كلاب والأشعري ، فمن المعلوم أن فرقة الكلابية تقلص وجودها ، وضعف شأنها ، بعد مرور الزمن عليها ، وانضم معظم أتباعها إلى طائفة الأشاعرة ، وحلت الأشاعرة محلها ، بل أطلق عليها اسم الأشعرية غالبا [٢] ، مما أدى إلى اشتهار الأشعري وبروزه ومعرفته أكثر من ابن كلاب ، وهذا مما حمل المؤلف أن ينسب الآراء اليه .

٤ - عرض مجمل عقيدة الأشعري :

ومما اختلف فيه منهج المؤلف في هذه الفرقة عن سائر الفرق الأخرى ، ما عرضه من آرائها ومقولاتها ، حيث عرض عقيدة الأشعري في الجملة ، فأورد رأيه في معظم المسائل العقدية التي على ضوئها يمكن استخلاص مجمل عقيدته . وهذا ما لم يفعله في الفرق الأخرى ، التي غالبًا ما يقتصر في عرضه لآرائها على ما تفرد به صاحب المقالة من آراء ، مما حمله على

---

(١) انظر الملل والنحل ١/ ١٤٨ .

(٢) موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٢/ ٤٧٣ .

الاقتصار على ذكر مسألة أو مسألتين فقط في بعض الفرق [١] .

ويمكن إجمال المسائل التي أورد المؤلف رأي الأشعري فيها - علمًا بأنه لم يتفرد بها حيث سبقه إلى القول ببعضها غيره ، إما ابن كلاب ، أو أحد السلف رحمهم الله - فيما يلي :

إثبات وجود الله ، صفات الله الذاتية والخبرية وما يتعلق بها من أحكام، أفعال العباد ، تكليف ما لا يطاق ، التحسين والتقبيح ، فعل الصلاح والأصلح ، الإيمان ، أحكام التوبة وصاحب الكبيرة ، النبوة والمعجزة والكرامة ، السمعيات والغيبيات الماضية والمستقبلة ، إعجاز القرآن ، الإمامة ، الصحابة [٢] .

وعرضه لرأي الأشعري في تلك المسائل لا يخلو من :

(١) إما أن تكون تلك المسائل مما اتفق فيها الأشعري مع السلف ، كمسائل السمعيات والإمامة والصحابة فيكتفي المؤلف بالإشارة إلى المسائل إجمالاً ، دون تفصيل رأي الأشعري فيها [٣] .

(٢) وإما أن تكون المسائل مما خالف الأشعري فيها السلف ، فيفصل القول فيها بأحد أمرين :

(أ) إما أن يعرض رأي الأشعري وحده ، مع بيان دليله ، أو بيان بطلان قول المخالف له .

(ب) وإما أن يقرن برأي الأشعري آراء غيره ممن خالفه من أتباعه ،

---

(١) كفرقة المشبهة مثلا .

(٢) انظر الملل والنحل ١/ ١٥٠ - ١٧٠ .

(٣) انظر المصدر السابق ١/ ١٦٩ - ١٧٠ .

وهذه الحالة قليلة جداً ، وهي في مسائل محدودة لا تتجاوز ثلاث مسائل هي :

أ - مسألة إثبات الأحوال ونفيها في الصفات : ذكر أن الباقلاني ينفي الأحوال - خلافًا للأشعري وذلك بعد تردد قوله بين النفي والإثبات (١) .

ب - مسألة أخص وصف للباري : ذكر أن الأشعري يرى أنه « القدرة على الاختراع » بينما الإسفراييني يرى أنه « كون » وعند بعضهم التوقف في معرفة ذلك (٢) .

جـ - مسألة فعل العبد وأثر القدرة الحادثة : والتي تسمى مسألة الكسب(٣) ، وهي من أشهر المسائل في المذهب الأشعري ، وأصعبها فهما ، وأغمضها معنى . ولم يأل علماء المذهب جهداً في محاولة بيانها ، وإيضاحها ، إلا أنهم لم يتمكنوا من ذلك ، فنادى بعضهم بوجوب التسليم بقبولها من غير إدراك لمعناها (٤) ، ولذا تنبه أكابر علمائهم في أول أمرهم

---

(١) انظر المصدر السابق ١/ ١٥١ .

(٢) انظر المصدر السابق ١/ ١٦٣ .

(٣) مسألة الكسب مما طعن فيها أكثر الناس ، وقالوا عجائب الكلام ثلاثة : طفرة النظام ، وأحوال أبي هاشم ، وكسب الأشعري ، وأنشد في ذلك :

مما يقال ولا حقيقة تحته معقولة تدنوا إلى الأفهام

الكسب عند الأشعري والحال عند البهشمي وطفرة النظام

(٤) ذكر ابن السبكي عن والده أنه قال : « إن الكسب لا تكليف بمعرفته لصعوبته » ، وقال بعضهم : « لا يمكن الاطلاع على حقيقة الكسب بالعقل » ولكن بالكشف » وفي رسالة للشعراني قال : « لا يمكن الاطلاع على حقيقة الكسب لا بالعقل ولا بالشرع ولا بالكشف ، لا في الدنيا ولا في الآخرة على أي حال من الأحوال ، بل الاطلاع عليه والعلم بحقيقته محال » . وقال المقبلي : « لا أرى لهذا الكلام وصدوره عن ذي مسكة من العقل وجهًا سوى أن عقله بفطرته السليمة وبديهته القويمة أدرك بطلان الكسب إذ تنفيه القسمة القطعية . . » انظر العلم الشامخ ص٣٢٥ - ٣٢٦ .

لهذه المسألة ، وسعوا في تعديلها وإصلاحها ، ولذلك عرض المؤلف تلك الخطوات التي بذلها علماء الأشاعرة في إصلاح هذه النظرية وتهذيبها . فبعد أن ذكر رأي الأشعري فيها ، وأنه لا أثر للقدرة الحادثة في الإحداث ، عرض الخطوة الأولى في تعديل النظرية ، والتي كانت على يد عالمهم القاضي الباقلاني [(١)] ، حيث رأى أن فعل العبد واقع بمجموع القدرتين : قدرة الله ، وقدرة العبد إلا أن قدرة الله تتعلق بأصل الفعل وقدرة العبد بصفته ، فأثبت لقدرة العبد تأثيراً من جهة الصفة ، بكونه طاعة ومعصية يترتب عليه الثواب والعقاب .

ثم بيّن الخطوة الثانية في هذا التعديل ، حيث ذكر أن الجويني لم يكتف بتعديل الباقلاني ، بل ساوى بينه وبين من نفى التأثير الذي قال به الأشعري ، لذا خطا خطوة أكبر - وقرب من قول الحق - حيث أقر قيام نسبة حقيقية بين فعل العبد وقدرته ، لكن في غير أمور الإحداث والخلق ، وهذه النسبة تطرد من فعل إلى سببه ، حتى تصل إلى مسبب الأسباب - وهو الله عز وجل - الذي هو العلة النهائية ، فأثبت تأثيراً لقدرة العبد [(٢)] .

---

(١) محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر البصري ثم البغدادي القاضي أبو بكر الباقلاني ، ولد في البصرة سنة ٣٣٨ ، وسكن بغداد وتوفي فيها سنة ٤٠٣ ، انتهت إليه الرئاسة في مذهب الأشاعرة ، قال الذهبي : « كان ثقة ، إماماً ، بارعاً صنف في الرد على الرافضة ، والمعتزلة ، والخوارج ، والجهمية ، والكرامية ، وانتصر لطريقه أبي الحسن الأشعري ، وقد يخالفه في مضائق ، فإنه من نظرائه » ، من كتبه : إعجاز القرآن ، الإنصاف ، الملل والنحل ، وغيرها . . انظر ترجمته في : السير ١٧/ ١٩٠ ، وفيات الأعيان ٤/ ٢٦٦ ، تاريخ بغداد ٥/ ٣٧٩ ، تبيين كذب المفتري ٢١٧ - ٢٢٦ .

(٢) انظر الملل والنحل ١/ ١٥٥ - ١٦٠ ، الإرشاد ص١٨٧ ، وهناك من نفى عن الجويني هذا القول . انظر : النشر الطيب ١/ ٤٦٤ .

والذي ظهر لي - خلال البحث أن سبب اقتصار المؤلف على هذه المسائل الثلاث في بيان آراء أتباع الفرقة المخالفة لرأي الأشعري ، دون المسائل الأخرى ، والتي وقع فيها خلاف أيضًا ؛ هو أن هذه المسائل يميل المؤلف فيها إلى غير قول الأشعري ، مما دعاه إلى تفصيل رأي فرقة الأشعرية فيها . فمثلاً مسألة تأثير القدرة الحادثة ، يميل المؤلف إلى رأي الباقلاني ، ولذا لم يشنع عليه ولم يقدح في رأيه ، بل سكت عنه[1] ، بل إنه في «نهاية الإقدام» صرح بأن القاضي ما خالف الأصحاب تلك المخالفة البعيدة ، وذكر أنه لا فرق بين قول الأشعري والإسفراييني وبين قول القاضي «إلا أن ما سمياه وجهًا واعتبارا سماه القاضي صفة وحالاً[2] ، بخلاف مقالة الجويني وما وصفها به[3] ، وستأتي الإشارة إلى ذلك .

٥ - أسلوب المؤلف في عرض آراء الأشعري :

وقد كان أسلوب المؤلف في عرض معتقد الأشعري يتمثل فيما يلي :

أ - أسلوب المؤمن بتلك الآراء ، المقتنع بصحتها ، المصدق لها ، حيث أظهر المؤلف تلك الآراء بمظهر الآراء الصحيحة المقبولة ، السليمة من النقد أو الطعن .

ب - خلا عرضه من العبارات التي تدل على توهين الرأي ، أو إضعافه ، أو استهجانه ، فضلاً عن الطعن أو القدح فيه .

---

(١) انظر الملل والنحل ١/ ١٥٧ .

(٢) انظر : نهاية الإقدام ص٧٨ ، وانظر : أيضا مسألة الأحوال في نهاية الإقدام ص١٣١ والنشر الطيب ١/ ٤٦٤ - ٤٦٥ .

(٣) انظر : الملل والنحل ١/ ١٦٠ .

جـ - بل وصف تلك الآراء بقوة الحجة ، وإفحام المخالف ، مما فيه مدح وإطراء لها ، كقوله عن إلزام الأشعري لمنكر الصفات بأنه « إلزام لا محيص لهم عنه »[١] ، وهذا الأسلوب لا نجده في سائر الفرق الأخرى ، مما يدل على تعاطف المؤلف مع مذهبه .

د - لم يكتف المؤلف بذلك ، بل هاجم القول المخالف ، وشنع عليه ، ورماه بعبارات الاستهجان ، والتأثر بالفلسفات الأخرى ، كماكان يفعله في المعتزلة ، فيصف رأي الجويني في أفعال العباد بأن مصدره ومنبعه من الحكماء الإلهيين ، وليس من مذاهب الإسلاميين ، بل يزيد في ذلك ويبين أن المحققين من الحكماء لا يقولون بذلك ، بل يخالفونه وينفون تأثير الجسم في إيجاد الجسم[٢] .

وما ذاك إلا لأن الجويني في رأيه هذا اقترب من رأي المعتزلة - على حد زعمه - ، وابتعد عن رأي الأشعري ، فاستحق أن يوصف بما وصف به المعتزلة .

هـ - وقد يقارن المؤلف بعض آراء الأشعري بآراء غيره ، إما لبعض أتباعه - كما سبقت الإشارة إليه - ، أو لآراء بعض الفرق الأخرى ، كالمعتزلة ، و - من سماهم - الحشوية ، في مسألة الكلام مثلاً ، فبين مخالفة الأشعري للحشوية في الحروف والأصوات[٣] ، ومخالفته للمعتزلة في المراد بالمتكلم[٤] .

---

(١) انظر : المصدر السابق ١/ ١٥١ .

(٢) انظر : المصدر السابق ١/ ١٦٠ - ١٦١ .

(٣) انظر : المصدر السابق ١/ ١٥٤ .

(٤) انظر المصدر السابق ١/ ١٥٤ .

وكذلك مسألة « الوعد والوعيد » ، والأسماء والأحكام ، والسمع والعقل ، ذكر مخالفته لهم من كل وجه . . . [١] .

(٦) أما الأدلة : فمن خلال تأمل ما عرضه المؤلف من أدلة لبعض آراء الأشعري ، يمكن القول بأن منهجه في ذلك كالتالي :

- في المسائل التي ثبتت بالسمع ، يورد الأدلة النقلية عليها ، كمسألة الرؤية حيث أورد المؤلف الدليل السمعي لها ، مع استشهاد الأشعري بالدليل العقلي ، وسبب ذلك كما أوضحه في كتابه « نهاية الإقدام » : أن الدليل العقلي غير مسلم بصحته ، ورجح أن المسألة سمعية [٢] .

- أما المسائل التي ثبتت بالعقل فيكتفي المؤلف بإيراد الدليل العقلي فيها، وإن استدل الأشعري بالدليل النقلي ، كما هو الشأن في مسألة إثبات الصفات السبع - لله عز وجل - ، وأنها صفات زائدة عن الذات [٣] . . وغيرها .

ويسوق الدليل بعبارة سهلة واضحة ، يمكن للقارىء فهمه واستيعابه ، وقد يصفه بما يشعر بقوته ، كقوله في مسألة إثبات أن الصفات زائدة عن الذات قال : « وألزم - أي الأشعري - منكري الصفات إلزامًا لا محيص لهم عنه » [٤] .

---

(١) انظر المصدر السابق ١/ ١٦٥ .

(٢) انظر نهاية الإقدام ص٢٦٩ ، الملل والنحل ١/ ١٦٤ ، ١٦٦ .

(٣) انظر الملل والنحل ١/ ١٥٠ ، ١٥٢ - ١٥٣ وانظر الإبانة ، رسالة إلى أهل الثغر ، وغيرهما من مؤلفات الأشعري

(٤) الملل والنحل ١/ ١٥١ .

الأمر الثالث

مصادره في هذه الطائفة

لم يشر المؤلف في هذه الفرقة إلى أي مصدر من مصادره ، سواء كان بواسطة من أتباع الفرقة أو من الخصوم - كما كان يفعله في بعض الفرق الأخرى - ، أو بدون واسطة .

ولا يقدح ما ذكره بعض الباحثين المعاصرين من أن المؤلف أورد بعض المسائل عن أبي الحسن مما لم يجده أولئك في كتبه المتداولة اليوم [(١)] .

ولعل هذا مما يقوي القول بأن المؤلف قد اعتمد على مؤلفات أبي الحسن نفسه في عرضه ، واستقى منها تلك النقول والمقالات مباشرة دون وساطة أحد . ولا غرابة في ذلك ، فأبو الحسن إمام المؤلف وشيخه في العقيدة ، وصاحب فرقته ، ومؤسس مذهبه ، إضافة إلى تقدم عصر المؤلف ، فلا يبعد إذاً أن يطلع المؤلف على مؤلفات الأشعري التي لم تصل إلينا . . .

---

(١) انظر مذاهب الإسلاميين ١/ ٤٥٧ ، وانظر موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٢/ ٤٥٥ .

الأمر الرابع
وقفات عند بعض ما ذكره عن الأشعرية

عرض المؤلف آراء الأشعري عرضا تميز بالحسن عن غيره من آراء الفرق، إذ أتى على مسائل العقيدة في الجملة، وقد أجاد في تحرير قول الأشعري في الجملة بعبارات سهلة يسيرة. إلا أنه وقعت منه بعض الهفوات في نسبة بعض الآراء إلى الأشعري، إما لعدم ثبوتها عنه، أو إهمال بعض الأقوال التي رويت عنه في كتبه المتداولة. كقوله في الإيمان مثلاً، فقد اختلف قوله في: «الإبانة»، «ورسالة إلى أهل الثغر» عن قوله في «اللمع»، إذ الأول عرفه بأنه قول وعمل يزيد وينقص[1]. وفي الثاني عرفه بأنه التصديق - بالله عز وجل -[2]، وهو المشهور عنه الذي نصره الأشاعرة واستقر مذهبهم عليه، فذكره المؤلف دون الأول[3].

وكذلك ما ذكره المؤلف من أن للأشعري قولين في الصفات الخبرية، الأول الإقرار بها كما وردت مع ترك التعرض للتأويل، وهذا ما يميل إليه، والثاني في جواز التأويل[4].

والحق أن القول الثاني لم يثبت عنه، بل لم يثبت أيضًا عن المتقدمين من

---

(١) انظر الإبانة عن أصول الديانة ص١٨، رسالة إلى أهل الثغر ص٢٧٢.

(٢) انظر اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع ص٧٥.

(٣) انظر الملل والنحل ١/ ١٦٥.

(٤) انظر المصدر السابق ١/ ١٦٥.

الأشاعرة ، فأول من اشتهر عنه التأويل أبو المعالي الجويني ، أما أبو الحسن وأئمة أصحابه فإنهم على إثبات الصفات الخبرية والرد على من تأولها ، ولم يختلف قولهم في ذلك ، قال شيخ الإسلام :

« وأما الأشعري نفسه وأئمة أصحابه فلم يختلف قولهم في إثبات الصفات الخبرية ، وفي الرد على من يتأولها ، كأن يقول : استوى بمعنى استولى ، وهذا مذكور في كتبه كلها كالموجز الكبير ، والمقالات الصغيرة ، والكبيرة ، والإبانة ، وغير ذلك ، وهكذا نقل سائر الناس عنه ، حتى المتأخرين كالرازي ، والآمدي ، ينقلون عنه إثبات الصفات الخبرية ، ولا يحكون عنه في ذلك قولين ، فمن قال إن الأشعري كان ينفيها ، وإن له في تأويلها قولين ، فقد افترى عليه ، ولكن هذا فعل طائفة من متأخري أصحابه كأبي المعالي ونحوه ، فإن هؤلاء أدخلوا في مذهبه أشياء من أصول المعتزلة » (١) وهناك بعض الآراء التي شارك المؤلف في نسبتها إلى الأشعري غيره ، كابن فورك ، والجويني ، وغيرهم مع عدم العثور عليها في كتبه الموجودة ، كقوله في مسألة الكلام : « إن كلام الله واحد ، وأنه معنى قائم بذات الله ، وأنه لم يزل متصفًا بكونه أمرًا ونهيًا وخبرًا » (٢) .

وهذا ربما يدل على أن المؤلف - كما سبق - قد اطلع على بعض مؤلفات الأشعري التي لم تصل إلينا .

ومما يجدر التنبيه إليه أن ما ادعاه المؤلف من أن الأشعرية هم ورثة مذهب السلف - أهل السنة والجماعة - ، وهم المرحلة الأخيرة لذاك المذهب ، إذ سمة الصفاتية انتقلت إليهم .

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٢/ ٢٠٣ .

(٢) انظر موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٢/ ٤٥٥ .

أن ذلك مجرد ادعاء لا يسلم له به ، حيث إن المتكلمين من هؤلاء غيروا منهج السلف وسلكوا طريقا آخر . وقد صرح المؤلف بذلك كما في قوله : « وأما السلف الذين لم يتعرضوا للتأويل ، ولا تهدفوا للتشبيه ، فمنهم مالك . . ، حتى انتهى الزمان إلى عبد الله بن سعيد الكلاب ، وأبي العباس القلانسي ، والحارث بن أسد المحاسبي ، وهؤلاء كانوا من جملة السلف ، إلا أنهم باشروا علم الكلام ، وأيدوا عقائد السلف بحجج كلامية وبراهين أصولية . . . وانحاز الأشعري إلى هذه الطائفة فأيد مقامتهم بمناهج كلامية ، وصار ذلك مذهباً لأهل السنة والجماعة ، وانتقلت سمة الصفاتية إلى الأشعرية . . » [1] .

أيضًا إذا قورن ما كان عليه السلف من عقائد بما عليه الأشاعرة ، لم يكن هناك وجه تشابه إلا في القليل من المسائل [2] ، بل الإمام أحمد انتقد طريقه أسلاف الأشعرية ، خاصة المحاسبي ، وأمر بهجرانه لقوله بقول ابن كلاب ونحوه ، فكيف بعد ذلك تكون الأشعرية هم السلف وأهل السنة والجماعة [3] .

---

(١) الملل والنحل ١/ ١٤٧ - ١٤٨ .

(٢) انظر منهج الأشاعرة في العقيدة ص١٦ .

(٣) انظر تاريخ الفكر الفلسفي ص٢٠٩ - ٢١٦ .

المطلب الثاني

منهجه في طائفة المشبهة

وفيه تمهيد وسبعة أمور:

الأمر الأول: الإجمال في عرض آراءالمشهبة.

الأمر الثاني: إغفال التعريف ببعض المصطلحات والمسميات.

الأمر الثالث: منهجه في عرض آراء المشهبة.

الأمر الرابع: إرجاع الآراء والمقولات إلى أصولها.

الأمر الخامس: تقريره بعض الآراء.

الأمر السادس: مصادره في هذه الطائفة.

الأمر السابع: الشهرستاني ومدى علمه بمذهب السلف.

المشبهة

تمهيد :

عرض المؤلف في حديثه عن هذه الطائفة إلى السلف - رضوان الله عليهم - ، وأشار إلى بعض آرائهم ومقالاتهم ، ولم يخل حديث المؤلف من لبس في بعض المسائل ، وخلط في نسبة بعض الآراء والمقالات إلى السلف وهم بريئون منها ، ولذا سأعرض ما ذكره المؤلف في هذه الطائفة ، ثم أتبع ذلك ببيان ما كان الحق على خلاف ما ذكره المؤلف - حسب ما تبين لي - فإن أصبت فمن الله وحده ، وإن كانت الأخرى فأستغفر الله العظيم[١] .

---

(١) يلاحظ أني سأذكر الفرقة بالمسمى الذي أطلقه المؤلف عليها ، ولا يدل ذلك على صحة هذه التسمية ، أو التسليم بها ، بل المؤلف أدخل فيها من ليس من أهلها ، كما سيتبين خلال هذا المبحث إن شاء الله .

الأمر الأول
الإجمال في الحديث عن المشبهة

أجمل المؤلف حديثه عن فرق المشبهة ، فلم يفصل في ذلك ، بل قصر حديثه على بعضها ، حيث ذكر طائفتين منها ، وهما : جماعة من الشيعة الغالية ، وجماعة من أصحاب الحديث الحشوية [(١)] - على حد تعبيره - وهذه الطائفة على ضوء ما عرضه المؤلف تتضمن صنفين هما :

أ - من أثبت حقيقة الصفات كما يليق بالله عز وجل .

ب - من شبه الله بخلقه ، أو وصفه بما لم يصف به نفسه أو يصفه رسول الله ﷺ .

ويلحظ على تصنيف المؤلف لفرق المشبهة ما يلي :

١ - أنه نسب التشبيه إلى طوائف من السلف ، وهم ليسوا كذلك ، بل هم مثبتو الصفات حقيقة على الوجه اللائق بالله - عز وجل - ، كما في قوله : « ثم إن جماعة من المتأخرين زادوا على ما قاله السلف ، فقالوا لابد من إجرائها على ظاهرها ، والقول بتفسيرها كما وردت من غير تعرض للتأويل ، ولا توقف في الظاهر ، فوقعوا في التشبيه الصرف ، وذلك على خلاف ما اعتقده السلف . . . » [(٢)] .

٢ - عدم تضمنه جميع فرق المشبهة ، وخاصة التي ذكر المؤلف - نفسه

---

(١) انظر الملل ١/ ١٧٣ .

(٢) المصدر السابق ١/ ١٤٦ .

فضلاً عن غيره من مصنفي المقالات - وقوعها في التشبيه ، نحو فرقة : الخابطية من المعتزلة ، والعبيدية من المرجئة ، والكرامية وغيرهم .

وقد اقتصر المؤلف في حديثه على عرض آراء - من سماهم - أصحاب الحديث الحشوية دون الطائفة الأخرى وهم الشيعة الغالية ، حيث اكتفى بما سيذكر عنهم في حديثه عن الغالية من الشيعة ، ولعل ذلك خشية التكرار والإطالة ، وكذلك محاولة حصر الفرق في العدد المذكور في الحديث ، وهذا المنهج - أعني عدم ذكر الفرقة في أكثر من موضع - منهج سار عليه المؤلف في كتابه كما هو في الجبرية ، والمرجئة ، والكرامية ، وأديان الهند ، وغير ذلك .

الأمر الثاني

إغفال التعريف ببعض المصطلحات والمسميات

تقدم في الفصل الأول أن المؤلف أولى عناية بإيضاح ما يرد من مصطلحات ، وتعريفها ، وتحديد المراد منها ، إلا أنه في هذه الطائفة أغفل هذا المنهج ، إذ لم يعرّف ببعض الألفاظ والمصطلحات الواردة في عرضه ، وهي ألفاظ مجملة تحتمل معنًا صحيحًا وآخر فاسدًا ، ومن ذلك لفظ «التشبيه» الذي مدار الحديث عليه .

وربما يقال إنه لم يعرّف « التشبيه » لأنه لا يحتاج إلى بيان أو إيضاح . والحق أن هذه مغالطة ، لأنه من المعلوم أن لفظ التشبيه من الألفاظ المجملة المشتركة ، فقد يراد به المعنى الصحيح ، وهو أن خصائص الله تعالى لا يوصف بها شيء من المخلوقات ولا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من صفاته . وقد يراد به معنى باطلاً - وخاصة حين خاضت الفرق في ذلك - وهو أن لا يُثْبتَ لله شيءٌ من الصفات ، فلا يقال له قدرة ، ولا علم ، ولا حياة ، لأن العبد موصوف بهذه الصفات [١] .

ومن ذلك كان على المؤلف أن يفصح عن مراده بهذا اللفظ ، ويعرف القارئ به ، بعبارة موجزة ، تفض النزاع والاختلاف في ذلك [٢] .

وكذلك من جملة المصطلحات التي استعملها دون التعريف بها : التأويل ، الحشوية ، وغيرها وسيأتي مزيد حديث عن هذه المصطلحات - إن شاء الله - .

---

(١) انظر شرح الطحاوية ١ / ٥٧ .

(٢) سيأتي إن شاء الله بيان أن التشبيه الذي يقصده المؤلف ليس مسلمًا به على الإطلاق .

الأمر الثالث
منهجه في عرض آراء المشبهة

أولاً - المسائل التي عرض آراءهم فيها :

دار عرض المؤلف لآراء هذه الطائفة حول مسألتين ، بيّن آراءهم فيها بإجمال ، وهذا خلاف ما سلكه في بعض الطوائف كالأشعرية مثلاً ؛ إذ عرض آراءهم في مجمل مسائل العقيدة - كما تقدم - والمسألتان هما :

(١) قدم القرآن [١] .

(٢) مسألة التشبيه . وتضمن حديثه عن هذه المسألة : الإشارة إلى أنواعه [٢] ، وسبب نشأة هذه البدعة ، وزعم أن السلف وقعوا في الحيرة في تقرير مذهب أهل السنة والجماعة في المتشابهات من الآيات والأحاديث ، وذلك عندما توغل المعتزلة في علم الكلام ومخالفة السنة [٣] ، وذكر أن موقف السلف من المتشابهات إما :

- الوقوع في التشبيه ، والبعد عنه ، وذلك باتباع مسلك السلامة ، وهو مجرد الإيمان بها ، دون التعرض لتفسيرها أو تأويلها ، مع القطع بأن الله لا يشبه شيئًا من المخلوقات . بل احترز هؤلاء - كما يزعم المؤلف - من التشبيه ، حتى منعوا تحريك اليد ، أو

---

(١) انظر الملل والنحل ١/ ١٧٦ - ١٧٩ .

(٢) انظر المصدر السابق ١/ ١٤٧ .

(٣) انظر المصدر السابق ١/ ١٧١ .

الإصبع، عند ذكر الأدلة التي تثبت تلك الصفات، بل أوجبوا قطعها عند تحريكها. وزعم أن من جملة من ذهب إلى هذا: الإمام أحمد[١]، ومالك[٢]، وداود من علي[٣]، مقاتل بن سليمان[٤].

---

(١) الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد الله الشيباني، أحد الأئمة الأربعة، وإليه تنتسب الحنابلة، قال الذهبي: «هو الإمام حقا، وشيخ الإسلام صدقًا» ولد سنة ١٦٤، وتوفي سنة ٢٤١. انظر ترجمته في: السير ١١/ ١٧٧ - ٣٥٨، تاريخ بغداد ٤/ ٤١٢، وغيرها.

(٢) الإمام مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري، أبو عبد الله، إمام دار الهجرة وأحد الأئمة الأربعة، إليه تنتسب المالكية، ولد بالمدينة سنة ٩٣، وتوفي فيها سنة ١٧٩. انظر ترجمته في: السير ٨/ ٤٨ - ١٣٥، تهذيب التهذيب ١٠/ ٥، حلية الأولياء ٦/ ٣١٦، وغيرها.

(٣) داود بن علي بن خلف الأصبهاني، أبو سليمان الملقب بالظاهري، أحد الأئمة الفقهاء، تنسب إليه الطائفة الظاهرية، ولد في الكوفة سنة ٢٠١، وتوفي ببغداد سنة ٢٧٠، وكان ممن يقول بحدوث القرآن، قال الذهبي: «الإمام البحر الحافظ العلامة عالم الوقت.. مولى أمير المؤمنين المهدي، رئيس أهل الظاهر»، وقال في آخر ترجمته: «وفي الجملة فداود بن علي بصير بالفقه، عالم بالقرآن، حافظ للأثر، رأس في معرفة الخلاف، من أوعية العلم، له ذكاء خارق، وفيه دين متين». انظر ترجمته في: السير ١٣/ ٩٧، تاريخ بغداد ٨/ ٣٦٩، طبقات السبكي ٢/ ٤٢، لسان الميزان ٢/ ٤٢٢، وغيرها.

(٤) مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي أبو الحسن، من أعلام المفسرين، توفي سنة ١٥٠، وقد اختلفت أقوال العلماء في بيان حاله، ويمكن إجمال ذلك فيما يلي: في الحديث: اتفق العلماء على تضعيفه بل كذبه بعضهم. وفي التفسير: قال بعض العلماء بإمامته في ذلك، كما نقل عن الشافعي أنه قال: «الناس كلهم عيال على ثلاثة: على مقاتل بن سليمان في التفسير ...»، وفي الصفات: اختلفت الآراء في ذلك، وتكاد تتفق كتب المقالات والفرق - التي تذكره - على اتهامه بالتجسيم، وأنه كان يقول: «إن الله جسم، وأن له جمة، وأنه على صورة الإنسان لحم ودم وشعر وعظم .... الخ»، وكذلك رماه بالتجسيم جمع من العلماء منهم: أبو حنيفة، وأبو يوسف، وابن حبان، وخارجة بن مصعب، وأحمد بن يسار، وقال ابن حجر في التقريب: رمي التجسيم، أما الشهرستاني فموقفه مضطرب، إذ إنه تارة يذكره مع السلف الذين سلكوا طريق السلامة - كما يزعم - ولم يقعوا في التشبيه أمثال: مالك، =

= وأحمد، وداود بن علي ، وغيرهم . وتارة يذكره مع المشبهة أمثال محمد بن النعمان الملقب بشيطان الطاق .

ومع ذلك كله فهناك أوجه وملابسات إذا تؤملت قد تضعف هذه التهمة ، ومنها :

١ - أن هذا القول - أي أن الله لحم ودم . . . - المنسوب إلى مقاتل انفردت كتب المقالات والفرق بنسبته إليه ، ولم ينسب إليه في أي كتاب من كتب التراجم والتاريخ ، كما يذكر ذلك د. عبد الله شحاته .

٢ - أن المعتزلة نفاة الصفات مصدر ومرجع لمعظم كتب المقالات والفرق ، فهم من أوائل من كتب في هذا الفن - وقد تقدم قول شيخ الإسلام في ذلك - فالأشعري والشهرستاني وغيرهما ، اعتمدوا في حكاية الآراء على ما ذكرته المعتزلة ، وقد صرحوا بذلك في مواضع كثيرة من كتبهم .

٣ - أنه وقعت بين مقاتل بن سليمان وزعيم المعطلة وإمامهم جهم بن صفوان خصومة شديدة وعداء كبير ، حتى ألف كل منهما كتاب ينقض فيه آراء الآخر ويرد عليه ، بل بلغ الأمر أن منع جهم من التحديث في المسجد ، بل نفي إلى ترمذ .

٤ - أن بعض علماء السنة : منهم من أثنى على مقاتل كالشافعي مثلاً - في قوله السابق - وكذلك الملطي حكى في عدة مواضع من كتابه عن مقاتل في تفسير بعض الآيات ، دون أن يشير ولو إشارة يسيرة : إلى التهمة ، خاصة أن كتابه هذا في الفرق والمقالات ، كذلك من طعن في مقاتل من أئمة السلف نجد معظمه مما يتعلق بحفظه وروايته للحديث ، من غير تعرض للتهمة ، مما يدل ذلك كله على عدم ثبوتها لدى هؤلاء ، وإلا لصرحوا بذلك ، وحذروا الأمة منه كما حذروا من غيره .

٥ - وردت بعض الروايات عن مقاتل مما تعارض هذه التهمة ، نحو ما ذكره علي بن يونس «أن الخليفة سأل مقاتلاً، فقال : بلغني أنك تشبه . فقال : أنا أقول قل هو الله أحد ، الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد . فمن قال غير ذلك فقد كذب » كذلك حمل إبراهيم الحربي طعن الناس على مقاتل ، أنه حسداً منهم لمقاتل .

٦ - أن د. عبد الله محمود شحاته محقق كتاب الأشباه والنظائر في القرآن لمقاتل ، وكتابه التفسير أيضًا ، ذكر أن كتب مقاتل قد خلت خلواً تامًا من القول باللحم والدم المنسوب إليه في كتب المقالات ، بل إن ما ثبت عنه في الاستواء ، والفوقية ، وصفة العرش ، والكرسي ، والعين ، والساق ، هي أقوال يشترك فيها مع السلف .

وبناء على هذا فلا يستبعد أن يكون ما نسب إلى مقاتل مما أطلقته المعتزلة - خصومه - عليه ، سواء كان ذلك تقولاً عليه وافتراء ، أو من باب ما يلزم من إثبات الصفات - على حد زعمهم - ، حيث إنهم يطلقون على مخالفيهم من مثبتي الصفات لقب : التشبيه ، والتجسيم ، والتمثيل . =

هذا مجمل ما ذكره المؤلف في مسألة التشبيه عن هذه الطائفة [(١)] .

ولم يغفل المؤلف إيراد الأدلة التي استدل بها هؤلاء على ما ذهبوا إليه .

ونلحظ أن منهجه في إيرادها متفق مع منهجه العام في إيراد أدلة الطوائف - الذي تقدم بيانه - ، حيث نراه يورد في هذه الطائفة جملة من الأدلة الشرعية [(٢)] ، ما لم يورده في الطوائف الأخرى ، مع عدم إغفاله

= وقد اطلعت على كلام لشيخ الإسلام - رحمه الله - ، وقد كان مُنْصفًا في قوله ، معتدلاً في حكمه ، فهو مع عدم تحقق صحة هذه التهمة عنده ، حيث فوض العلم بحقيقة حال مقاتل إلى الله سبحانه ، إلا أنه مال إلى استبعاد أن يصح ذلك عن مقاتل ، كما في قوله : « وأما مقاتل فالله أعلم بحقيقة حاله ، والأشعري ينقل هذه المقالات من كتب المعتزلة ، وفيهم انحراف على مقاتل ابن سليمان ، فلعلهم زادوا في النقل عنه ، أو نقلوا عنه ، أو نقلوا من غير ثقة . وإلا فما أظنه يصل إلى هذا الحد ، وقد قال الشافعي : من أراد التفسير فهو عيال على مقاتل ، ومن أراد الفقه فهو عيال على أبي حنيفة . ومقاتل بن سليمان وإن لم يكن ممن يحتج به في الحديث - بخلاف مقاتل بن حيان فإنه ثقة - لكن لا ريب في علمه بالتفسير وغيره واطلاعه ، كما أن أبا حنيفة وإن كان الناس خالفوه في أشياء ، وأنكروه عليه فلا يستريب أحد في فقهه وفهمه وعلمه ، وقد نقلوا عنه أشياء يقصدون بها الشناعة عليه ، وهي كذب عليه قطعًا ، مثل مسألة الخنزير البري ، ونحوها ، وما يبعد أن يكون النقل عن مقاتل من هذا الباب . . » .

انظر ترجمة مقاتل والأقوال فيه في :

السير ٧/ ٢٠١ ، وفيات الأعيان ٥/ ٢٥٥ ، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٧٩ ، تاريخ الإسلام ، ٦/ ٣٠٢ ، ميزان الاعتدال ٤/ ١٧٣ ، تاريخ بغداد ، ١٣/ ١٦٠ ، شذرات الذهب ١/ ٢٢٧ ، الجرح والتعديل ٨/ ٣٥٤ ، المجروحين والضعفاء ٣/ ١٤ ، طبقات المفسرين ٢/ ٣٣٠ ، البدء والتاريخ ٥/ ١٤١ ، المقالات ١/ ١٣٣ ، ٢٨٣ ، الملل والنحل ١/ ١٧١ ، ٤٠٥ ، نهاية الإقدام ١٠٣ - ١٠٤ ، التنبيه والرد ص٦ ، ٧٢ - ٨٠ ، منهاج السنة ٢/ ٦١٨ - ٦٢٠ نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ١/ ٢٨٨ - ٢٩١ ، ٣٣٤ ، الأشباه والنظائر لمقاتل بن سليمان تحقيق د. عبد الله شحاته ص ٥٠ - ٥٣ ، وغيرها .

(١) انظر : الملل والنحل ١/ ١٧١ - ١٧٣ .

(٢) انظر : المصدر السابق ١/ ١٧٢ - ١٧٣ ، ١٧٥ - ١٧٩ .

للأدلة الأخرى ، كالعقلية ، أو الإجماع مثلاً ، حيث أشار إلى استدلالهم بذلك في بعض المسائل [(١)] .

وقبل بيان أسلوبه في عرض آرائهم ، يجدر التنبيه على بعض ما ذكره المؤلف في هذه المسائل ، ومن ذلك :

(١) إشارته إلى حيرة السلف - رضوان الله عليهم - في تقرير مذهب أهل السنة والجماعة ، عندما خاض المعتزلة في الآيات المتشابهات - على حسب رأيه - .

والحق أن السلف - رحمهم الله - لم يقعوا في الحيرة ، أو الشك في تقرير مذهب أهل السنة والجماعة ، بل كان واضحًا جليًا منذ عهد الرسول ﷺ وأصحابه ، سار عليه الأسلاف وأوضحوه لمن بعدهم ، ولم يزل بحمد الله إلى اليوم واضحًا لا يعتري أهله ومعتنقيه حيرة أو ارتياب ، ولذا لم يحفظ عن أحد من السلف أنه أعلن حيرته أو اضطرابه في عقيدته ، وإنما حفظ ذلك عن جمع من علماء الكلام ، حيث أعلن بعضهم على الملأ حيرته واضطرابه وشكه في بعض مسائل العقيدة . وكما قال الغزالي : « أكثر الناس شكا عند الموت أهل الكلام » [(٢)] ، ولذا نرى كثيراً منهم يعترفون في آخر حياتهم بالحيرة والاضطراب ، بل ببطلان ما كانوا عليه ، أمثال : الرازي ، والجويني ، والشهرستاني [(٣)] ، وغيرهم ويقول شيخ الإسلام في ذلك : « ولو جمعت ما بلغني في هذا الباب عن أعيان

---

(١) انظر : المصدر السابق ١/ ١٧٣ ، ١٧٧ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٤/ ٢٨ ، نقض المنطق ص٢٥ - ٢٦ .

(٣) انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٤/ ٧٢ - ٧٣ ، حيث أورد اعترافات هؤلاء بالحيرة والندم على الاشتغال بعلم الكلام ، وانظر شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٢٤٢ - ٢٤٨ .

هؤلاء كفلان وفلان لكان شيئًا كثيراً ، وما لم يبلغني من حيرتهم وشكهم أكثر وأكثر . . »[١] . وقد بيّن - رحمه الله - حيرة أهل الكلام في عدة مواضع من كتبه ومن جملة ذلك قوله : « ومثل هذا النظر - وهو تعارض الأدلة التي يظن صاحبها أنها أدلة عقلية - يوجب الحيرة والشك والتوقف ، وبهذا صرح طائفة من هؤلاء بالتوقف والحيرة في مسائل الصفات ، وهذا شأن الرازي والآمدي وغيرهما في مسائل لهم ، وهو منتهى نظر أهل النظر والكلام المذموم في الشرع ، فإنه ينتهي بهم إلى الحيرة والشك . . . فإن من تدبر كلام كثير منهم الثابت عنهم ، وجد منتهى أمرهم إلى الشك والتوقف ، كما وجد في كلام الرازي وغيره ، فإنه واقف في مسألة الجوهر الفرد ، ومسألة الصفات والأفعال ، وغير ذلك ، كما هو أخبر عن نفسه ، وكما يوجد في كتبه ، كذلك أبو حامد الغزالي واقف في كثير من المسائل . وكذلك أبو المعالي حصل له التوقف قبل أن يموت في الصفات الخبرية كالاستواء ، وفي قيام الأمور الاختيارية »[٢] .

(٢) ادعاؤه أن الأئمة من السلف أمثال : أحمد ، ومالك ، وغيرهما ، سلكوا مسلك السلامة في الصفات[٣] ، ويعني بذلك مذهب التفويض ، وهذا باطل ، فالسلف - رضوان الله عليهم - جميعا أثبتوا الصفات لله - عز وجل - حقيقة كما يليق بجلاله وعظمته ، مع إدراك معانيها ، وجهل كيفيتها، كما سيأتي تفصيل ذلك خلال هذا المبحث .

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٦٦ .

(٢) الأصفهانية تحقيق د. محمد السعوي ص٧١ - ٨٢ ، وانظر شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٢٤٢ - ٢٤٧ ، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة حيث عقد مبحثًا في هذه المسألة ٣/ ٩٤٣ - ٩٤٨ .

(٣) انظر الملل والنحل ١/ ١٤٧ ، ١٧١ .

(٣) مبالغته في بعض ما ذكره عن السلف كزعمه أنهم أوجبوا قطع يد من حركها عند ذكر آيات أو أحاديث تلك الصفات ، أو قلع أصبعه إذا أشار به في تلك الحالة [١] ، وهذا لم يثبت عن أحد من السلف القول به - فيما أعلم - .

ثانيًا - أسلوب المؤلف في عرض آرائهم :

اختلف أسلوب المؤلف في هذه الطائفة عن غيرها من الطوائف الأخرى، وذلك من حيث :

(١) خلو عرضه من النقد المباشر ، أو التعقيب على الآراء ، سواء مدحًا أو ذمًا ، كذلك سلم عرضه من عبارات التجريح أو القدح .

(٢) صاغ آراء هذه الطائفة صياغة تشعر أنها -أي الآراء- مخالفة لما عليه السلف الصالح - على حد زعمه - ، وعلى وجه لا يحتمل إلا التشبيه ،بل قرر ذلك، وهذا كاف في قدح الآراء، لما يثيره هذا الأسلوب من استهجان النفوس لها واستكراهها، إذ إن التشبيه بذاته مذموم لدى الطوائف جميعًا .

(٣) استخدام الأساليب الموهمة : سلك المؤلف في عرضه آراء هذه الطائفة أسلوبًا حصل به لبس في الحقائق ، وعدم تمييز صحيح القول من فاسده ، وذلك أنه :

أ - أورد عبارات مجملة ، تحتمل معان مختلفة ، لا يمكن نفيها أو إثباتها مطلقًا ، وأقل ما فيها - مع صحة المعنى المراد منها - أن استعمالها من الأمور المبتدعة المحدثة ، التي لم يقل السلف بها ، بل نهوا عنها .

---

(١) انظر المصدر السابق ١/ ١٧٢ .

ب - أنه في معرض بيانه للصفات التي زعم أن المشبهة نسبتها إلى الله - عز وجل - ، أورد جملة من الصفات التي منها ما صح إثباته ، ومنها ما لم يصح ، أو لم يصح نفيه أو إثباته ، دون تفريق بين ذلك . وهذا مما يلتبس على القارئ معرفته ، فيعتقد أن ما ذكر حكمه واحد ، والحق على خلاف ذلك ، إذ لابد من التفصيل فيه [١] .

جـ - كذلك الشأن في أحاديث الصفات ، حيث أورد جملة من ذلك ، منها ما صح ، ومنها ما لم يصح ، إما لكونه ضعيفًا أو موضوعًا [٢] .

د - نتيجة ذلك وثمرته : أنه جمع بطريقة تلفيقية بين مثبتي حقيقة الصفات كما يليق - بالله عز وجل - وبين المشبهة الصرحاء ، الذين وصفوا الله بصفات البشر ، وجعلهما طائفة واحدة ، متحدة المعتقد .

٤ - استعمال جملة من المصطلحات المجملة البدعية : فقد استخدم المؤلف في هذا المبحث - كغيره من المتكلمين - بعض المسميات المجملة البدعية ، التي لم ترد لا في الكتاب ولا في السنة ، ولا عن أحد من السلف . وأطلق تلك المسميات على بعض الطوائف . والمنهج السديد في إطلاق المسميات ، هو الاقتصار على على ما ورد في الكتاب أو السنة أو عن سلف الأمة وعدم تجاوز ذلك .

وقد ذكر شيخ الإسلام - رحمه الله - قاعدة جليلة في الأسماء التي تعلق بها الشريعة المدح والذم ، الحب والبغض ، وبيّن أن تلك الأسماء هي ما ورد في الكتاب والسنة وإجماع الأمة ، أما ما سوى

---

(١) انظر الملل والنحل ١/ ١٧٤ - ١٧٥ .

(٢) انظر المصدر السابق ١/ ١٧٥ - ١٧٦ .

ذلك فلا يعلق بها شيء من تلك الأحكام فهي ترد للتعريف فقط، ولا يجوز تعليق الأحكام الشرعية بها وأن ذلك من فعل أهل الأهواء [١]، ومن جملة ما أورده المؤلف من تلك المسميات ما يلي: «المشبهة»، «التشبيه»، «الحشوية»، ونحو ذلك [٢] - ولفظ «المشبهة» كما قال شيخ الإسلام: «ليس له ذكر بذم في الكتاب والسنة، ولا كلام أحد من الصحابة والتابعين؛ ولكن تكلم طائفة من السلف مثل عبد الرحمن بن مهدي [٣]، ويزيد بن هارون [٤]، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه [٥]، ونعيم بن حماد [٦] وغيرهم، بذم المشبهة، وبينوا المشبهة الذين

---

(١) انظر تلبيس الجهمية ١/ ١٠٩، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٤/ ١٤٤ - ١٤٧.

(٢) انظر الملل والنحل ١/ ١٤٦ - ١٤٧، ١٧١ - ١٧٣.

(٣) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري البصري، أبو سعيد، من كبار حفاظ الحديث، وله فيه تصانيف، ولد بالبصرة سنة ١٣٥ وتوفي فيها سنة ١٩٨، قال الشافعي: «لا أعرف له نظير في الدنيا»، انظر ترجمته في السير ٩/ ١٩٢، تاريخ بغداد ١٠/ ٢٤٠، الأعلام ٣/ ٣٢٩.

(٤) يزيد بن هارون بن زاذي الواسطي، أبو خالد السلمي، شيخ الإسلام، الإمام، القدوة، الحافظ، سمع من شعبة وحميد الطويل، وحدث عنه ابن المديني وأحمد بن حنبل، ولد سنة ١١٨ وتوفي سنة ٢٠٦، كان رأسًا في العلم والعمل، ثقة، حجة، كبير الشأن، انظر ترجمته في: السير ٩/ ٣٥٨، تاريخ بغداد ٩/ ٣٥٨، تهذيب التهذيب ١١/ ٣٦٦.

(٥) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد المروزي، أبو يعقوب بن راهويه، الإمام الكبير، شيخ المشرق، سيد الحفاظ، سمع من ابن المبارك والفضيل بن عياض، وحدث عنه أحمد بن حنبل والبخاري ومسلم، ولد سنة ١٦١ وتوفي سنة ٢٣٨، قيل في سبب تلقيبه «ابن راهويه» إن أباه ولد في طريق مكة، فقال أهل مرو «راهويه» أي ولد في الطريق. انظر ترجمته في: السير ١١/ ٣٥٨، تاريخ بغداد ٦/ ٣٤٥، تهذيب التهذيب ١/ ٢١٦، الأعلام ١/ ٢٩٢.

(٦) نعيم بن حماد بن معاوية الخزاعي المروزي، أبو عبد الله، الإمام العلامة الحافظ، قال عن نفسه: أنا كنت جهميًا فلذلك عرفت كلامهم، فلما طلبت الحديث، عرفت أن أمرهم يرجع إلى التعطيل»، قال أحمد: «كان نعيم كاتبًا لأبي عصمة - يعني نوحًا - وكان شديد الرد على الجهمية وأهل الأهواء، ومنه تعلم نعيم»، مات سنة ٢٢٨ محبوسًا لامتناعه عن القول بخلق =

ذموهم أنهم الذين يمثلون صفات الله بصفات خلقه ، فكان ذمهم لما في قولهم من مخالفة الكتاب والسنة ، إذ دخلوا في التمثيل ، إذ لفظ التشبيه فيه إجمال واشتراك وإيهام ؛ بخلاف لفظ التمثيل الذي دل عليه القرآن ، ونفى بموجبه عن الله عز وجل »[(١)] .

- وأما إطلاق مسمى « الحشوية » على جماعة من أصحاب الحديث[(٢)] ، فهذا أيضًا من الأمور المبتدعة غير المسَلّم بها ، حيث أن أصحاب الحديث هم - كما عرفهم المؤلف - : « أصحاب الأئمة مالك والشافعي[(٣)] ، وسفيان الثوري[(٤)] ، وأحمد ، ودواد بن علي الظاهري»[(٥)] .

ولفظ « الحشوية » من الألفاظ التي ليس لها معنى معين في الشرع ، ولا في اللغة ، ولا في العرف العام . وأصل ذلك أنه كان يطلق على العامة

= القران ، فجر بأقياده في حفرة ولم يكفن ولم يصل عليه ، فعل به ذلك صاحب ابن أبي دواد . انظر ترجمته في : السير ١٠/ ٥٩٥ ، تاريخ بغداد ١٣/ ٣٠٦ ، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٥٨ وغيرها .

(١) تلبيس الجهمية ١/ ١٠٩ .

(٢) انظر الملل والنحل ١/ ١٧٣ .

(٣) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان الشافعي القرشي المطلبي ، أبو عبد الله أحد الأئمة الأربعة، وإليه تنسب الشافعية . قال الذهبي : « الإمام عالم العصر ، ناصر الحديث ، فقيه الملة»، ولد سنة ١٥٠ بغزة وتوفي سنة ٢٠٤ . انظر ترجمته في : السير ١٠/ ٥ - ٩٩ ، تاريخ بغداد ٢/ ٥٦ ، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٥ ، وغيرها .

(٤) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله ، أمير المؤمنين في الحديث ، كان سيد زمانه في علوم الدين والتقوى ، ولد في الكوفة سنة ٩٧ ونشأ بها ، وتوفي بالبصرة سنة ١٦١ ، انظر ترجمته في : السير ٧/ ٢٢٩ ، تاريخ بغداد ٩/ ١٥١ ، وفيات الأعيان ١/ ٢١٠ .

(٥) انظر الملل والنحل ١/ ٤٧٦ .

والجمهور ، وأول من عرف أنه تكلم في الإسلام بهذا اللقب ، إمام المعتزلة وفقيههم وزاهدهم عمرو بن عبيد ، لما ذكر له عن ابن عمر شيء يخالف قوله، فقال « كان ابن عمر حشويًا » ، نسبة إلى الحشو وهم العامة والجمهور، ثم صارت الفرق التي تنزع إلى التعطيل أو التأويل تطلقه على المثبتة . وفي ذلك يقول شيخ الإسلام : « والمعتزلة تعني بذلك - أي لفظ الحشوية - كل من قال بالصفات وأثبت القدر ، وأخذ ذلك عن المعتزلة تلامذتهم من الأشعرية ، فسموا من أقر بما ينكرونه من الصفات ، ومن يذم ما دخلوا فيه من بدع أهل الكلام والجهمية والإرجاء حشويًا »[١] ، وقد بيّن رحمه الله بطلان هذه التسمية ضمن رده على صاحب منهاج الكرامة ، حيث قال : « هذه المقالات لا تعرف عن أحد من المعروفين بمذهب أهل السنة والجماعة ، لا من أئمة أصحاب أبي حنيفة[٢] ، ولا مالك ولا الشافعي ولا أحمد بن حنبل : ولا من أهل الحديث ، ولا من أهل الرأي ، فلا يعرف في هؤلاء من قال : إن الله جسم طويل عريض عميق ، وأنه يجوز عليه المصافحة ، وأن الصالحين من المسلمين يعاينونه في الدنيا . فإن كان مقصوده بجماعة الحشوية والمشبهة بعض هؤلاء فهذا كذب ظاهر عليهم، و هذه كتب هذه الطوائف ورجالهم الأحياء والأموات لا يعرف عن أحد منهم شيء من ذلك ، بل أئمة هؤلاء الطوائف المعروفون بالعلم فيهم متفقون على أن الله لا يرى في الدنيا بالعيون ، وإنما يرى في الآخرة،

---

(١) انظر تلبيس الجهمية ١/ ٢٤٢ - ٢٤٥ ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٦/ ١٧٦ - ١٧٧ .

(٢) النعمان بن ثابت بن التميمي الكوفي ، أبو حنيفة ، الإمام فقيه الملة عالم العراق ، أحد الأئمة الأربعة وإليه تنتسب الحنفية ، رأى أنس بن مالك ، ولم يرو عن أحد من الصحابة ، ولد سنة ٨٠ وتوفي سنة ١٥٠ . انظر ترجمته في السير ٦/ ٣٩٠ ، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٤٩ ، تاريخ بغداد ١٣/ ٣١٣ وغيرها .

كما ثبت في الصحيح مرفوعًا عن النبي ﷺ « واعلموا أن أحدًا منكم لن يرى ربه حتى يموت »[(١)] . والمذهب الشائع الظاهر فيهم مذهب أهل السنة والجماعة : إن الله تعالى يرى في الآخرة بالأبصار ، ومن أنكر ذلك كان مبتدعًا عندهم ، وإن كان من المنتسبين إليه من يقول ذلك ، فليس هو قول أئمتهم ولا الذين يفتى بقولهم . . . .

فإن كان مراده بالحشوية طائفة من أصحاب الأئمة الأربعة دون غيرهم ، فمن المعلوم أن هذه المقالات لا توجد فيهم أصلاً ، بل هم يكفرون من يقولها ، ولو قدر أن بعضها وجد في بعضهم ، فليس ذلك من خصائصهم ، بل كما يوجد مثل ذلك في سائر الطوائف .

وإن كان مراده بالحشوية أهل الحديث على الإطلاق : سواء كانوا أصحاب هذا أو هذا ، فاعتقاد أهل الحديث هو السنة المحضة ، لأنه هو الاعتقاد الثابت عن النبي ﷺ ، وليس في اعتقاد أحد من أهل الحديث شيء من هذا ، والكتب شاهدة بذلك .

وإن كان مراده بالحشوية عموم أهل السنة والجماعة مطلقًا ، فهذه الأقوال لا تعرف في عموم المسلمين وأهل السنة ، وجمهور المسلمين لا يظنون أن أحدًا قال هذا ، وإذا كان في بعض الجهال العامة من يقول هذا أو أكثر من هذا ، لم يجز أن يجعل هذا اعتقادًا لأهل السنة والجماعة يعابون به ، وإنما العيب فيما قالته رجال الطائفة وعلماؤها . . . »[(٢)] .

بل إن بعض السلف ذكر أن إطلاق تلك الألفاظ من علامات التجهم

---

(١) رواه مسلم ٤/ ٢٢٤٥ ، كتاب الفتن وأشراط الساعة ، باب ذكر ابن الصياد .

(٢) منهاج السنة النبوية ٢/ ٥١٦ - ٥١٨ ، ٥٢١ - ٥٢٢ .

والاعتزال ، كما قال أبو حاتم [(١)] : « علامة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبهة ، وعلامة القدرية تسميتهم أهل السنة مجبرة، وعلامة المرجئة تسميتهم أهل السنة نقصانية ، وعلامة المعتزلة تسميتهم أهل السنة حشوية ، وعلامة الرافضة تسميتهم أهل السنة نابتة . . » [(٢)] وقال شيخ الإسلام أبو عثمان الصابوني [(٣)] : « وعلامة أهل البدع شدة معاداتهم لحملة أخبار النبي ﷺ واحتقارهم لهم وتسميتهم إياهم حشوية، وجهلة ، وظاهرية ، ومشبهة » [(٤)] ، وقال شيخ الإسلام - رحمه الله - : « فأما هذه الألفاظ الثلاثة - التشبيه والتجسيم والحشو - فليست في كتاب الله ، ولا في حديث رسول الله ﷺ ، ولا نطق بها أحد من سلف الأمة وأئمتها ، لا نفيا ولا إثباتًا ، وأول من ابتدع الذم بها المعتزلة الذين فارقوا جماعة المسلمين ، فاتباع سبيل المعتزلة دون سبيل سلف الأمة ترك للقول السديد الواجب في الدين ، واتباع سبيل المبتدعة الضالين . وليس فيها ما يوجد عن بعض

---

(١) محمد بن إدريس بن المنذر الرازي ، أبو حاتم ، قال الذهبي : « كان من بحور العلم ، طوف البلاد ، وبرع في المتن والإسناد ، وجمع وصنف ، وجرح وعدل ، وصحح وعلل» ولد سنة ١٩٥ ، توفي بالري سنة ٢٧٧ وقيل ٢٧٩ ، انظر ترجمته في السير ١٣/ ٢٤٨ ، تهذيب التهذيب ٩/ ٣١ .

(٢) شرح أصول الاعتقاد ٣/ ٥٣ .

(٣) إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد بن إسماعيل النيسابوري الصابوني ، أبو عثمان ، الإمام ، العلامة ، القدوة المفسر ، المذكر ، المحدث ، شيخ الإسلام ، قال البيهقي : « حدثنا إمام المسلمين حقًا ، وشيخ الإسلام صدقاً أبو عثمان» وقال الذهبي : « لقد كان من أئمة الأثر ، له مصنف في السنة واعتقاد السلف ، ما رآه مصنف إلا واعترف له » . ولد سنة ٣٧٣ وتوفي سنة ٤٤٩ ، انظر ترجمته في السير ١٨/ ٤٠ ، طبقات السبكي ٤/ ٢٧١ ، معجم الأدباء ٧/ ١٦ وغيرها .

(٤) تلبيس الجهمية ١/ ١٠٦ .

السلف ذمه إلا لفظ « التشبيه » فلو اقتصر عليه لكان له قدوة من السلف الصالح ، ولو ذكر الأسماء التي نفاه الله في القرآن مثل لفظ « الكفؤ » و « الند » و « السمي » ، وقال : منهم من لا يتحاشى من التمثيل ونحوه ، لكان قد ذم بقول نفاه الله في كتابه ، ودل القرآن على ذم قائله »[(١)] .

- ومما ذكره المؤلف من المصطلحات المجملة «التأويل» ، في بيانه موقف السلف من تأويل الآيات. ولفظ التأويل من الألفاظ المجملة التي تحمل عدة معاني ، فله عند السلف معنى يغاير المعنى الذي عند المتكلمين ، كالمؤلف وأمثاله .

وقد أوضح ابن القيم - رحمه الله - حقيقة هذا اللفظ غاية الإيضاح ، حيث بيّن أن التأويل في الاصطلاح له ثلاث معاني فقال « التأويل في كلام الله - سبحانه وتعالى - المراد به : حقيقة المعنى الذي يؤول اللفظ إليه ، وهي الحقيقة الموجودة في الخارج ، فإن الكلام نوعان : خبر ، وطلب . فتأويل الخبر هو الحقيقة ، وتأويل الوعد والوعيد هو نفس الموعود والمتوعد به ، وتأويل ما أخبر الله به من صفاته وأفعاله ، نفس ما هو عليه سبحانه وما هو موصوف به من الصفات العلى ، وتأويل الأمر هو نفس الأفعال المأمور بها ، قالت عائشة : (كان رسول الله ﷺ يقول في ركوعه وسجوده «سبحانك اللهم ربنا وبحمدك» يتأول القرآن)[(٢)] ، فهذا التأويل هو نفس فعل المأمور به . فهذا التأويل في كلام الله ورسوله .

وأما التأويل في اصطلاح أهل التفسير والسلف من أهل الفقه

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٤/ ١٤٦ .

(٢) رواه مسلم ١/ ٣٥٠ ح ٢١٧ ، كتاب الصلاة باب ما يقال في الركوع والسجود .

والحديث، فمرادهم به معنى التفسير والبيان ، ومنه قول ابن جرير وغيره : القول في تأويل قوله تعالى كذا وكذا ، يريد تفسيره . ومنه قول الإمام أحمد في كتابه في الرد على الجهمية : « فيما تأولته من القرآن على غير تأويله . . » فأبطل تلك التأويلات التي ذكروها ، وهي تفسيرها المراد بها ، وهو تأويلها عنده ، فهذا التأويل يرجع إلى فهم المعنى وتحصيله في الذهن ، والأول يعود إلى وقوع حقيقته في الخارج .

وأما المعتزلة والجهمية وغيرهم من فرق المتكلمين فمرادهم بالتأويل ، صرف اللفظ عن ظاهره وحقيقته إلى مجازه وما يخالف ظاهره ، وهذا هو الشائع في عرف المتأخرين من أهل الأصول ، والفقه ، ولهذا يقولون : التأويل على خلاف الأصل ، والتأويل يحتاج إلى دليل . . . . . وهو الذي حُكِيَ عن غير واحد إجماع السلف على عدم القول به »[(١)] .

وعلى هذا فإن التأويل الذي يذكره المتكلمون ويشيرون إليه في حديثهم، هو تأويل مغاير تمام المغايرة لما يذكره السلف ويعنونه .

وكما يذكر شيخ الإسلام أن تخصيص لفظ التأويل بهذا المعنى - أي المعنى الثالث - إنما يوجد في كلام بعض المتأخرين ، فأما الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين كالأربعة فلا يخصون لفظ التأويل بهذا المعنى ، بل يريدون بالتأويل المعنى الأول والثاني ، ولهذا ظن طائفة من المتأخرين أن لفظ التأويل في القرآن والحديث في مثل قوله تعالى : ﴿ **وما يعلم تأويله إلا الله** ﴾[(٢)] . أريد به هذا المعنى الاصطلاحي الخاص ،

---

(١) الصواعق المرسلة ١/ ١٧٧ - ١٨٠ .

(٢) سورة آل عمران آية رقم ٧ .

واعتقدوا أن الوقف في الآية عند قوله تعالى : ﴿ **وما يعلم تأويله إلا الله** ﴾، لزم من ذلك أن يعتقدوا أن لهذه الآيات والأحاديث معاني تخالف مدلولها المفهوم فيها، وأن ذلك المعنى المراد بها لا يعلمه إلا الله [1] .

---

(١) انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٤/ ٦٨ - ٧١ .

الأمر الرابع
إرجاع الآراء والمقولات إلى أصولها التي نشأت عنها

سلك المؤلف في هذه الطائفة مسلكًا حسنًا ، وخاصة في حديثه عن مسألة التشبيه ، حيث أرجع هذه البدعة إلى منبعها الأول ، ومن جملة ما ذكره في ذلك ما يلي :

(١) أن مسألة التشبية مسألة دخيلة على الأمة الإسلامية ، ليست نابعة من دينهم ، ولم تكن من ثقافتهم ، بل هي صادرة عن الأمة اليهودية الضالة المنحرفة . حيث قال : « ولقد كان التشبيه خالصًا في اليهود »[(١)] ، بل كان دقيقًا في حكمه ، ونسبته هذا الأمر ، فلم يعم اليهود بهذا ، بل خص طائفة منهم بقوله : « لا في كلهم ، بل في القرائين منهم »[(١)] ، وذلك - كما زعم - بسبب امتلاء التوراة بألفاظ كثيرة تدل على ذلك .

(٢) لم يقتصر دور اليهود على ذلك ، بل كانوا أيضًا منبع الأحاديث المكذوبة ، الدالة على التشبيه التي اقتبسها منهم المشبهة - على زعم المؤلف - ونسبوها إلى رسول الله ﷺ[(٢)] .

(٣) أن الشيعة كانوا هم الواسطة في نقل هذه البدعة من اليهود إلى المسلمين[(٣)] .

---

(١) الملل والنحل ١/ ١٤٦ .
(٢) المصدر السابق ١٧٦ .
(٣) انظر المصدر السابق ١/ ١٤٧ .

وقد أجاد المؤلف وأحسن في الإشارة إلى هذه الحقيقة ، التي تؤيدها الحقائق التاريخية ، وينص عليها كثير من الباحثين .

(٤) أن انتقال التشبيه إلى السلف كان بسبب تخطي بعضهم إلى التفسير الظاهر ، وذلك بعد ظهور المعتزلة والمتكلمين [١] .

وبهذا يكون المؤلف قد أرجع مسألة التشبيه إلى منبعها الأول ، وبيّن السبيل الذي انتقلت به إلى المسلمين ، وفي الجملة لقد أحسن المؤلف في عرضه وربطه هذه المسألة ، بيد أنه لا يسلم له بإطلاق بعض ما ذكره ، ومن ذلك :

(١) ما ذكره المؤلف من أن علة التشبيه لدى اليهود هي : وجود ألفاظ كثيرة في التوراة تدل على ذلك [٢] ، وهذه العلة مجملة تحتاج إلى تفصيل وبيان ، حيث تشتمل على ما حرف من ألفاظ التوراة ، وما لم يحرف .

ومعلوم أن التوراة الصحيحة مملؤة بذكر صفات الباري التي تتفق مع ما جاء في الكتاب والسنة النبوية ، ولا يقتضي إثباتها تشبيهًا أو تجسيمًا وإنما تثبت كما يليق بالله - عز وجل - ، قال شيخ الإسلام - رحمه الله - : «فقد علم أنه ﷺ قد ذم أهل الكتاب على ما حرفوه وبدلوه ، ومعلوم أن التوراة ، مملوءة من ذكر الصفات ، فلو كان هذا مما بدل وحرف لكان إنكار ذلك عليهم أولى » [٣] وقال : « إن التوراة مملوءة من الصفات المطابقة للصفات المذكورة في القرآن والحديث » [٤] .

---

(٤) انظر : المصدر السابق ١/ ١٤٧ .

(١) انظر : المصدر السابق ١/ ١٤٦ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٥/ ٣٤ .

(٤) المصدر السابق .

وقد يقال إن مراد المؤلف الاقتصار على ما حرفه اليهود وأضافوه من قبل أنفسهم ، مما لا يليق بالله - عز وجل - . إلا أن هذا القول يضعف إن لم يبطل حينما أفصح المؤلف عن بعض تلك الصفات كما في قوله : « أما التشبيه فلأنهم وجدوا التوراة ملئت من المتشابهات مثل : الصورة ، والمشافهة ، والتكليم جهراً ، والنزول على طور سيناء انتقالاً ، والاستواء استقراراً ، وجواز الرؤية فوقاً وغير ذلك »[1] .

فكلام المؤلف هذا تضمن :

- صفات ثابتة لله - عز وجل - في كتابه وسنة رسوله ﷺ ، نحو صفة : الكلام ، والنزول ، والاستواء والرؤية ، فلا يسلم للمؤلف بأنها من المتشابهات التي يقتضي إثباتها تشبيها .

- كما تضمن كلامه عبارات مجملة زائدة عما ثبت لله - عز وجل - نحو : المشافهة ، والجهر ، والانتقال ، والاستقرار . . فهذه ألفاظ مجملة لم ترد في الكتاب ولا في السنة ، وظاهر سياق المؤلف يدل على أن هذه الألفاظ من قبله ، وهي مما يلزم مثبت تلك الصفات - حسب ما يراه المؤلف- .

وقد أخبرنا القرآن ببعض ما وصف اليهود به الله - عز وجل - من الصفات البشرية التي لا تليق به - سبحانه وتعالى - ، نحو : صفة : الأكل ، والتعب ، والراحة ، والبخل ، والندم ، والظهور بصوة البشر ، وغيرها مما هو مذكور في التوراة المحرفة .

ولو اقتصر المؤلف على ذكر ما ذكره القرآن من الصفات البشرية ، التي

---

(١) الملل والنحل ١/ ٤٩٤ .

أطلقها اليهود على الله - عز وجل - ، لأحسن وأجاد وسلم له بذلك .

٢ - الوقفة الأخرى : هي ما ذكره من أن انتقال التشبيه إلى أهل السنة كان بسبب تخطي بعضهم إلى القول بالتفسير الظاهر ، معارضة لما تدعو إليه المعتزلة والمتكلمون من السلف . وهذا السبب فيه إجمال أيضًا ، فما المراد بالتفسير الظاهر ؟ إذ إن لفظ الظاهر فيه اشتراك وإجمال ، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله .

الأمر الخامس
تقريـره لبعـض الآراء

وقد تضمن عرض المؤلف للمشبهة تقرير بعض الآراء والمسائل، تصريحًا أو تلميحًا : مما يستدعي الوقوف عند بعضها، لبيان وجه الصواب فيها، ومن جملة ما قرره ما يلي :

(١) قوله بأن آيات الصفات من المتشابه .

(٢) دعواه أن إجراء النصوص على ظاهرها يلزم منه التشبيه .

(٣) دعواه أن مذهب السلف في الصفات التفويض .

(٤) دعواه أن طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم .

وسأعرض ما ذكره المؤلف في هذه المسائل، ثم أتبعه بأقوال العلماء فيها.

(١) قوله بأن آيات الصفات من المتشابه ، ومناقشته :

ومما قرره المؤلف في هذا المبحث : أن آيات الصفات الواردة في القرآن الكريم من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله - عز وجل - وزعم أن هذا ما ذهب إليه السلف - رحمهم الله - [١] ، وذكر أن دليلهم على التوقف في تفسير الآية وتأويلها هو قوله تعالى : ﴿ **فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم**

(١) انظر الملل والنحل ١/ ١٧٢ .

يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الألباب ..﴾ [١] ، فقالوا : - كما يذكر المؤلف - فنحن نحترز عن الزيغ .

ثم يذكر أنهم قالوا : « بل نقول كما قال الراسخون في العلم « كل من عند ربنا » ، آمنا بظاهره، وصدقنا بباطنه ، ووكلنا علمه إلى الله ، ولسنا بمكلفين بمعرفة ذلك ، إذ ليس ذلك من شرائط الإيمان وأركانه . . . » [٢] .

وذكر أن بعضهم قال : « عرفنا بمقتضى العقل أن الله تعالى ليس كمثله شيء ، فلا يشبه شيئًا من المخلوقات ، ولا يشبهه شيء منها ، وقطعنا بذلك؛ إلا أنا لا نعرف معنى اللفظ الوارد فيه ، مثل قوله تعالى : ﴿ **الرحمن على العرش استوى** ﴾ [٣] ، وقوله ﴿ **وجاء ربك** ﴾ [٤] ، وقوله : ﴿ **وكلم الله موسى تكليما** ﴾ [٥] ، إلى غير ذلك ، ولسنا مكلفين بمعرفة تفسير هذه الآيات وتأويلها ، بل التكليف قد ورد بالاعتقاد بأنه لا شريك له ، وليس كمثله شيء ، وذلك قد أثبتناه يقينا » [٦] .

والحق أن السلف كانوا على خلاف ذلك بل إن الآية التي ذكر المؤلف أنه يستدل بها على أن الصفات من المتشابهات نجد أن إمام المفسرين ابن جرير [٧] ، - رحمه الله - قد تطرق في تفسيره عند هذه الآية إلى بيان المراد

---

(١) سورة آل عمران آية رقم ٧

(٢) الملل والنحل ١/ ١٧٣ .

(٣) سورة طه آية رقم ٥ .

(٤) سورة الفجر آية رقم ٢٢ .

(٥) سورة النساء آية رقم ١٦٤ .

(٦) انظر الملل والنحل ١/ ١٤٦ .

(٧) محمد بن جرير بن يزيد الطبري أبو جعفر ، المؤرخ المفسر الإمام العالم المجتهد عالم العصر ، قال الذهبي : « أكثر الترحال ، ولقى نبلاء الرجال ، وكان من أفراد الدهر علمًا وذكاء ، وكثرة =

بالمتشابه ، وذكر أقوال السلف ولم يذكر أن أحداً منهم قال بدخول آيات الصفات في المتشابه [١] . والآية المذكورة فيها قراءتان وكلاهما حق :

الأولى : الوقف على قوله « إلا الله » . والثانية : عدم الوقف على ذلك .

ويراد بالأولى : المتشابه في نفسه الذي استأثر الله بعلم تأويله . ويراد بالثانية : المتشابه الإضافي الذي عرف الراسخون تفسيره وهو تأويله .

ولا يصح على القراءة الأولى أن يكون التأويل بمعنى التفسير للمعنى ؛ لأنه يلزم من ذلك أمراً باطلاً ، وهو أن يكون الله أنزل على رسوله كلاما لا يعلم معناه جميع الأمة ولا الرسول ﷺ ، ويتساوى الراسخون في العلم بغيرهم من عوام المسلمين في معرفة معنى الآيات . والواجب أن يمتاز الراسخون عن غيرهم في ذلك [٢] .

فالسلف - رحمهم الله - لا يدخلون أسماء الله وصفاته الواردة في الكتاب والسنة في المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله ؛ بل نجد أنهم تكلموا في آيات الصفات التي تسمى لدى الجهمية بالمتشابهات ، وفسروها بما يوافق معناها ودلالتها ، أمثال ابن مسعود ، وابن عباس ، وابن جرير ، وغيرهم من أئمة السلف المفسرين ، فلم يتوقفوا أو يسكتوا عن بيان معنى ودلالة آية

= تصانيف ، قلّ أنْ ترى العيون مثله » ، وقال : « ثقة صادق فيه تشيع يسير ، وموالاة لا تضر . . » ، وقال : « من كبار أئمة الإسلام المعتمدين » ولد في طبرستان سنة ٢٢٤ وتوفي ببغداد سنة ٣١٠ ، من مصنفاته : أخبار الرسل والملوك . . ويعرف بتاريخ الطبري ، جامع البيان في تفسير القرآن ويعرف بتفسير الطبري . انظر ترجمته في السير ١٤/ ٢٦٧ ، تاريخ بغداد ٢/ ١٦٢ ، طبقات السبكي ٢/ ١٣٥ ، ميزان الاعتدال ٣/ ٤٩٨ ، وغيرها .

(١) انظر تفسير الطبري ٣/ ١٧٢ وما بعدها .

(٢) انظر شرح الطحاوية ١/ ٢٥٣ - ٢٥٤ .

ما . ويقول شيخ الإسلام في ذلك : « إني ما أعلم عن أحد من سلف هذه الأمة ، ولا من الأئمة ، لا أحمد بن حنبل ، ولا غيره ، أنه جعل ذلك من المتشابه الداخل في هذه الآية ونفى أن يعلم أحد معناه ، وجعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يفهم »[١] ، وذكر أيضًا أن الإمام أحمد فسر النصوص التي يسميها الجهمية متشابهات فبيّن معانيها آية آية ، وحديثًا حديثًا ، ولم يتوقف في شيء منها ، هو ولا الأئمة قبله ، مما يدل على أن التوقف عن بيان معاني آيات الصفات ، وصرف الألفاظ عن ظواهرها ، لم يكن مذهب لأئمة السنة وهم أعرف بمذهب السنة ، وإنما مذهب السلف إجراء معاني آيات الصفات على ظاهرها ، بإثبات الصفات له حقيقة ، وعندهم قراءة الآية والحديث تفسيرها ، وتمر كلما جاءت دالة على المعاني لا تحرف ولا يلحد فيها[٢] .

وقد فصّل الإمام ابن القيم - رحمه الله - الجواب عن هذه المسألة تفصيلاً حسنًا ، حيث قال - في معرض رده على من زعم أن آيات الصفات متشابهة ، وآيات الأمر والنهي محكمة - قال : « التشابه والإحكام نوعان :

١ - تشابه وإحكام يعم الكتاب كله .

٢ - تشابه وإحكام يخص بعضه دون بعض .

الأول : كقوله تعالى : ﴿ **الله نزّل أحسن الحديث كتابا متشابها** ﴾[٣] ،

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٣/ ٢٩٤ - ٢٩٥ ، الإكليل في المتشابه والتأويل ص٣٢ - ٣٣ .

(٢) انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٣/ ٢٩٥ الإكليل في المتشابه والتأويل ص٣٣ ، ٤٨ . علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين ص٧٤ - ٧٥ .

(٣) آية رقم ٢٣ سورة الزمر .

وقوله ﴿ **كتاب أحكمت آياته** ﴾ [١] . وقوله ﴿ **يس والقرآن الحكيم** ﴾[٢] .

والثاني : مثل قوله ﴿ **هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ...** ﴾ [٣] ، فإن أردتم بتشابه آيات الصفات النوع الأول ، فنعم هي متشابهة غير متناقضة يشبه بعضها بعضا ، وكذلك آيات الإحكام ، وإن أردتم أنه يشتبه المراد بها بغير المراد ، فهذا وإن كان يعرض لبعض الناس ، فهو أمر نسبي إضافي ، فيكون متشابها بالنسبة إليه دون غيره .

ولا فرق في هذا بين آيات الأحكام وآيات الصفات فإن المراد قد يشتبه فيها بغيره على بعض الناس دون بعض ، وقد تنازع الناس في المحكم والمتشابه تنازعًا كثيراً ، ولم يعرف عن أحد من الصحابة قط أن المتشابهات آيات الصفات ، بل المنقول عنهم يدل على خلاف ذلك . فكيف تكون آيات الصفات متشابهة عندهم ، وهم لا يتنازعون في شيء منها ، وآيات الأحكام هي المحكمة وقد وقع بينهم النزاع في بعضها ؟ وإنما هذا قول بعض المتأخرين » [٤] .

ولعل سبب وقوع كثير من المتكلمين وغيرهم في هذا الخطأ ، هو الخلط وعدم التفريق بين معنى الآية الذي خوطبنا به وبين تأويلها الذي هو حقيقتها وكنهها المحجوب عنا . فزعم أولئك أن السلف حين نهوا عن الخوض في

---

(١) آية رقم ١ سورة هود . .

(٢) آية رقم ١ ، ٢ سورة يس .

(٣) آية رقم ٧ سورة آل عمران .

(٤) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ١/ ٢١٢ - ٢١٤ .

هذه الآيات أن مرادهم من النهي البحث عن معاني الآيات لأنها من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله ، والحق خلاف ذلك كما سبق بيانه . .

(٢) دعوى أن إجراء النصوص على ظاهرها يلزم منه التشبيه ، ومناقشتها :

ومن جملة ما تضمنه حديث المؤلف في هذه الطائفة دعوى : أن إجراء النصوص على ظاهرها يقتضي التشبيه والتجسيم ، حيث قال : « وتخطت جماعة من السلف إلى التفسير الظاهر فوقعت في التشبيه » [١] .

وقوله : « فقالوا لابد من إجرائها على ظاهرها ، والقول بتفسيرها كما وردت ، من غير تعرض للتأويل ولا توقف في الظاهر ، فوقعوا في التشبيه الصرف . . » [٢] ، وقال : « فأجروها أي الصفات الخبرية كالاستواء ، واليدين ، والوجه ، والمجيء ، والفوقية ، على ظاهرها ، أعني ما يفهم عند الإطلاق على الأجسام » [٣] ، وقال : « أجروها أي أحاديث الصفات - على ما يتعارف في صفات الأجسام » [٤] .

والحق أنه لا يلزم من الأخذ بظاهر النصوص التشبيه والتجسيم . . وقد أوضح شيخ الإسلام بطلان ما ذكره المؤلف بقوله : « لفظ الظاهر فيه إجمال واشتراك ، إن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين أو ما هو من خصائصهم فلا ريب أن هذا غير مراد ، ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهراً ، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفراً وباطلاً ، والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي

---

(١) الملل والنحل ١/ ١٤٧ .

(٢) المصدر السابق ١/ ١٤٦ .

(٣) المصدر السابق ١/ ١٧٥ .

(٤) المصدر السابق ١/ ١٧٦ .

وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر وضلال . . [(١)]» وقال : « ومن قال : إن مذهب السلف : إن هذا غير مراد ، فقد أصاب المعنى ، ولكن أخطأ في إطلاق القول بأن هذا ظاهر الآيات والأحاديث ، فإن هذا المحال ليس هو الظاهر . . . وإن كان الناقل عن السلف أراد بقوله : الظاهر غير مراد عندهم ، إن المعاني التي تظهر من هذه الآيات والأحاديث مما يليق بجلال الله وعظمته ، ولا تختص بصفات المخلوقين بل هي واجبة لله أو جائزة عليه جوازاً ذهنياً، أو جوازاً خارجياً غير مراد ، فهذا قد أخطأ فيما نقله عن السلف ، أو تعمد الكذب ، فما يمكن أحد أن ينقل عن واحد من السلف ما يدل لا نصًا ولا ظاهرًا أنهم كانوا يعتقدون أن الله ليس فوق العرش ، ولا أنه ليس له سمع ولا بصر ، ولا يد حقيقه . . »[(٢)] .

وقد ناقش شيخ الإسلام - رحمه الله - الذين يثبتون صفات المعاني ، ولا يثبتون الصفات الخبرية بحجة أن إثباتها يقتضي التجسيم والتشبيه ، فقال لهم : إنكم تثبتون صفات المعاني على ظاهرها ولم يقتض هذا عندكم التجسيم والتشبيه لأنكم تثبتونها على الوجه اللائق بجلال الله ، وإذن فهي ثابتة لله تعالى عندكم على وجه يخالف ثبوتها للمخلوقين . قال : «فإذا كان الله موصوفًا عند عامة أهل الإثبات بأن له علمًا وقدرة وكلاماً ومشيئة ، ولم يكن ذلك عرضًا يجوز عليه ما يجوز على صفات المخلوقين ، جاز أن يكون وجه الله ويده ليست أجسامًا يجوز عليها مايجوز على صفات المخلوقين . . . فكما أن ذات الله ثابتة حقيقة من غير أن تكون من جنس المخلوقات ، فمن قال لا أعقل علمًا ويداً إلا من جنس العلم واليد

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٣/ ٤٣ .

(٢) المصدر السابق ٥/ ١٠٨ ـ ١٠٩ ومجموع الرسائل الكبرى ١/ ٤٦٩ - ٤٧٠ .

المعهودتين ، قيل له فكيف تعقل ذات من غير ذات المخلوقين؟ ومن المعلوم أن صفات كل موصوف تناسب ذاته ، وتلائم حقيقته ، فمن لم يفهم من صفات الرب الذي ليس كمثله شيء إلا ما يناسب المخلوق فقد ضل في عقله ودينه » [١] .

(٣) دعواه أن مذهب السلف في الصفات : التفويض ، ومناقشتها :

ذهب المؤلف إلى أن التفويض هو مذهب السلف - رضوان الله عليهم - في آيات الصفات ، حيث زعم أنهم لم يتعرضوا للتأويل ، ولا تهدفوا للتشبيه ، وسلكوا طريق السلامة [٢] .

وحقيقة مذهب التفويض هو نفي حقيقة الصفات ، والإيمان بألفاظ مجردة جوفاء لا معنى لها ، والشهرستاني - كغيره من المتكلمين - ممن وقعوا في هذه المدحضة ، وهي نسبة مذهب التفويض إلى السلف جهلا منهم ، وعدم إدراك حقيقة مذهب السلف ، ولذا انبرى كثير من علماء السلف وبينوا زلل هؤلاء المتكلمين ، وكشفوا الزيف الذي نسبوه إلى السلف .

ولعل سبب وقوع هؤلاء المتكلمين - ومنهم الشهرستاني - في هذا الخطأ ، هو الاطلاع على بعض عبارات السلف ، وفهمها على غير المراد . ومن جملة تلك العبارات التي استدل بها المتكلمون على أن مذهب السلف هو التفويض :

---

(١) المصدر السابق ١/ ٤٧٣ - ٤٧٤ ، وانظر مختصر الصواعق المرسلة ١/ ٢٣ ، شرح الطحاوية ١/ ٦٠ .

(٢) انظر الملل ١/ ١٤٧ .

أ - ما روى عن مالك لما سئل عن الاستواء قال : « الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة »[١] .

ب - ما روي عن بعض السلف أنه قال في آيات الصفات : «أمروها كما جاءت بلا كيف »[٢] .

والحق أن هذه العبارات على خلاف ما استشهد بها المتكلمون ؛ إذ إنها دالة على إثبات حقيقة الصفات ، وأن السلف يعلمون ما تتضمنه تلك الصفات من معاني تليق بالله - عز وجل - ، حسب ما تدل عليه لغة العرب . وإنما كانوا ينفون علم كيفية تلك الصفات ، فالكيفية مجهولة غير معقولة لنا ، بخلاف المعنى فإنه معلوم غير مجهول ، وقد أوضح شيخ الإسلام - رحمه الله - حقيقة تلك العبارات غاية الإيضاح ، وبيّن أنها على خلاف ما فهمه أولئك المتكلمون ، حيث قال : « فقول ربيعة[٣] ، ومالك : الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب . موافق لقول الباقين : أمروها كما جاءت بلا كيف ، فإنما نفوا علم الكيفية ولم ينفوا حقيقة الصفة ، ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه - على ما يليق بالله - لما قالوا : الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، ولما قالوا : أمروها كما جاءت بلا كيف ، فإن الاستواء حينئذ لا يكون معلومًا ، بل مجهولاً بمنزلة حروف المعجم ، وأيضا

---

(١) انظر الملل والنحل ١/ ١٤٧ ورويت عن أم سلمة ، وربيعة الرأي ، انظر أقاويل الثقات ص١٢٠ .

(٢) رويت هذه العبارةعن مالك ، والأوزاعي ، والليث ، والثوري . انظر : الاعتقاد للبيهقي ص١٠٨ ، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٢/ ٥٧٥ .

(٣) ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ القرشي التيمي مولاهم ، أبو عثمان ، المشهور بربيعة الرأي ، مفتي الحديث ، وعالم الوقت ، أحد أئمة الاجتهاد ، توفي سنة ١٣٦ بالمدينة . انظر ترجمته في : السير ٦/ ٨٩ ، تاريخ بغداد ٨/ ٤٢٠ ، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٤ تهذيب التهذيب ٢/ ٢٥٨ .

فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم عن اللفظ معنى ؛ وإنما يحتاج إلى نفي الكيفية إذا أثبتت الصفات ، وأيضًا فإن من ينفي الصفات الخبرية أو الصفات مطلقا لا يحتاج أن يقول بلا كيف ، فمن قال : إن الله ليس على العرش لا يحتاج أن يقول بلا كيف ، فلو كان مذهب السلف نفي الصفات في نفس الأمر لما قالوا بلا كيف ، وأيضا قولهم : أمروها كما جاءت ، يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه ، فإنها جاءت ألفاظا دالة على معانى ، فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال : أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد ؛ أو أمروا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة . وحينئذ فلا تكون قد أمرت كما جاءت ، ولا يقال حينئذ بلا كيف ، لأن نفي الكيف عما ليس بثابت لغو من القول . . »(١) .

وقال ابن القيم - رحمه الله - « ولم يتنازعوا - أي الصحابة - في تأويل آيات الصفات وأخبارها في موضع واحد ، بل اتفقت كلمتهم ، وكلمة التابعين بعدهم ، على إقرارها وإمرارها مع فهم معانيها وإثبات حقائقها » (٢) .

(٤) دعواه ، أن طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم ، ومناقشتها :

أشار المؤلف في حديثه عن المشبهة إلى العبارة المشهورة عند بعض المتكلمين وهي : « إن طريقة السلف أسلم ، وطريقة الخلف أعلم

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٤١ - ٤٢ .

(٢) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ١/ ٢٠ .

وأحكم»[١] ، وقال : « فأما أحمد بن حنبل وداود بن علي ، وجماعة من أئمة السلف فجروا على منهاج السلف المتقدمين عليهم من أصحاب الحديث ، مثل مالك بن أنس ، ومقاتل بن سليمان وسلكوا طريقة السلامة . . »[٢] ، وكذلك لما ذكر أن طائفة من السلف كانوا يحترزون من التشبيه غاية الاحتراز ويحتاطون منه غاية الاحتياط ، قال : « فهذا طريق السلامة وليس هو من التشبيه في شيء »[٣] .

وإشارة المؤلف إلى تلك المقالة مبنية على اعتقاده بأن مذهب السلف هو التفويض ، وهذا أحد أسباب نشأة هذه المقالة - التي بيّن العلماء بطلانها ، وأوضحوا ما تتضمنه من جهل وكذب وضلال - حيث عزا شيخ الإسلام ذلك إلى أمرين هما :

١ - الاعتقاد بأن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والسنة من غير فقه لذلك ، ولا إثبات معنى لها ، وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات . .

وعلى هذا فالسلف يثبتون ألفاظًا جوفاء ليس لها معنى ، والخلف يثبتون معاني النصوص .

٢ - اعتقاد القائل - بسبب ما عنده من الشبهات الفاسدة - أن الله - تعالى - ليس له في نفس الأمر حقيقة دلت عليها هذه النصوص . . ثم قال - رحمه الله - :

(١) انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٥ / ٨ ، ٩ .
(٢) الملل والنحل ١ / ١٧١ .
(٣) المصدر السابق ١ / ١٧٢ .

« فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالة التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر ، وقد كذبوا على طريقة السلف ، وضلوا في تصويب طريقة الخلف ، فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم ، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف . وسبب ذلك اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص بالشبهات الفاسدة التي شاركوا فيها إخوانهم من الكافرين ، فلما اعتقدوا انتفاء الصفات في نفس الأمر ، وكان مع ذلك لابد للنصوص من معنى ، بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى - وهي التي يسمونها طريقة السلف - ، وبين صرف اللفظ إلى معان بنوع تكلف - وهي التي يسمونها طريقة الخلف - ، فصار هذا الباطل مركبًا من فساد العقل ، والكفر بالسمع ، فإن النفي إنما اعتمدوا فيه على أمور عقلية ظنوها بينات وهي شبهات ، والسمع حرفوا فيه الكلم عن مواضعه . فلما ابتنى أمرهم على هاتين المقدمتين الكفريتين كانت النتيجة استجهال السابقين الأولين ، واستبلاههم ، واعتقاد أنهم كانوا قومًا أميين بمنزلة الصالحين من العامة لم يتبحروا في حقائق العلم بالله ، ولم يتفطنوا لدقائق العلم الإلهي ، وأن الخلف الفضلاء حازوا قصب السبق في هذا كله ، . . إلى أن قال : ثم كيف يكون خير قرون الأمة أنقص في العلم والحكمة ، لا سيما العلم بالله وأحكام أسمائه وآياته من هؤلاء الأصاغر بالنسبة إليهم ؟! أم كيف يكون أفراخ المتفلسفة ، وأتباع الهند واليونان وورثة المجوس ، والمشركين ، وضلال اليهود والنصارى والصابئين ، وأشكالهم وأشباههم أعلم بالله من ورثة الأنبياء وأهل القرآن والإيمان . . »[1] .

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٥/ ٩ - ١٢ ، وانظر أيضًا ٤/ ١٥٧ ، ١١/ ٣٦٦ - ٢٧٣ ، وفتح رب البرية بتلخيص الحموية ص١٨ ، والصواعق المرسلة على الجهمية المعطلة ١/ ١٦٢ .

الأمر السادس
مصادره في هذه الطائفة

ومما يؤخذ على المؤلف في هذا المبحث مصادره التي اعتمد عليها في نقل آراء هذه الطائفة ، حيث لم يعتمد على كتب الطائفة نفسها ، كما ألزم نفسه بذلك في أول كتابه [١] ، بل اعتمد على ما كتبه خصوم الطائفة من المعتزلة نفاة الصفات ونحوهم ، سواء كان النقل مباشرة كالنقل عن الكعبي [٢] ، مثلا ، أو بواسطة كالنقل عن الأشعري [٣] ، الذي ينقل عن المعتزلة [٤] .

ومن المعلوم أن ما كتبه الخصم عن خصمه لا يصح الاعتماد عليه علميًا ؛ لمظنه المبالغة ، أو الافتراء عليه ، أو إلزامه ما لا يلزمه ، أو جعل اللازم رأيًا أو قولاً له من غير أن يلتزم به .

ونتيجة لهذا ، نجد أن المؤلف وقعت منه هفوات فيما حكاه عن هذه الطائفة ، إما مبالغة في بعض الآراء [٥] ، وإما أن ينسب إليهم ما لم يثبت عنهم .

ولعل ذلك لم يقع من المؤلف عمدًا ، وإنما يرجع لعدم تحري الدقة في

---

(١) انظر الملل والنحل ١/ ١١ ، ٤٤ .

(٢) انظر المصدر السابق ١/ ١٧٥ .

(٣) انظر المصدر السابق ١/ ١٧٤ .

(٤) انظر : منهاج السنة ٢/ ١١٨ .

(٥) كقوله عن السلف : وجوب قلع الإصبع ، وقطع اليد عند تحريكها عند ذكر آيات الصفات ، ١/ ١٧٢ .

النقل ، أو بسبب نقله من الخصم الذي قد يتعمد ذلك .

وبهذا يمكن القول : إن المؤلف قد قصر في مطالعة كتب السلف - رحمهم الله - ، ولم ينقل آراءهم منها مباشرة مع أنه عاش بعد استقرار الآراء ، وتميز كل فرقة بأقوالها ومعتقداتها ، وانتشار كتب السلف وتداولها .

---

(١) نحو مسألة القول في القرآن ١/ ١٧٦ ، وانظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٢/ ١٦٧ - ١١٩ ، ٣٨٠ - ٣٨١ ، ٥٦٧ - ٥٦٨ .

الأمر السابع
الشهرستاني ومدى علمه بمذهب السلف

ومما مضى يتبين أن المؤلف - رحمه الله - قد زل قلمه في كثير مما ذكره في هذا المبحث ما لم يقع له في غيره من بقية مباحث الكتاب ، ولعل السر في ذلك كامن في عدم معرفة المؤلف آراء وأقوال السلف - رحمهم الله - حق المعرفة ، وعدم الاطلاع عليها من مظانها الصحيحة ، والاكتفاء بنقل ما وجد في كتب المقالات ونحوها ، وشيخ الإسلام - رحمه الله - أكد هذه الحقيقة في عدة مواضع من كتبه ، والتي منها قوله :

« والشهرستاني قد نقل في غير موضع أقوالاً ضعيفة ، يعرفها من يعرف مقالات الناس ، مع أن كتابه أجمع من أكثر الكتب المصنفة في المقالات ، وأجود نقلاً ، لكن هذا الباب وقع فيه ما وقع . ولهذا لما كان خبيراً بقول الأشعرية وقول ابن سينا ونحوه من الفلاسفة ، كان أجود ما نقله قول هاتين الطائفتين ، وأما الصحابة والتابعون ، وأئمة السنة والحديث فلا هو ولا أمثاله يعرفون أقوالهم ، بل ولا سمعوها على وجهها بنقل أهل العلم لها بالأسانيد المعروفة ، وإنما سمعوا جملاً تشتمل على حق وباطل . . »[1] .

وقال : « الشهرستاني لا خبرة له بالحديث وآثار الصحابة والتابعين ، ولهذا نقل في كتابه هذا ما ينقله من اختلاف غير المسلمين ، واختلاف المسلمين ، ولم ينقل مع هذا مذهب الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين في

(١) منهاج السنة النبوية ٦/ ٣٠٤ .

أصول الكبار ، لأنه لم يكن يعرف هذا هو وأمثاله من أهل الكلام ، وإنما ينقلون ما يجدونه في كتب المقالات ، وتلك فيها أكاذيب كثيرة من جنس ما في التواريخ . . »[١] .

وقال : « ولكون خبرته في الكلام أكثر من خبرته بالحديث ومقالات السلف وأئمة السنة ، قد ذكر في غير موضع عنهم أقوالاً في النفي والإثبات لا تنقل عن أحد منهم أصلاً ، مثل ذلك الإطلاق لا لفظا ولا معنى ، بل المنقول الثابت عنهم يكون فيه تفصيل في نفي ذلك اللفظ ، والمعنى المراد وإثباته ، وهم منكرون الإطلاق الذي أطلقه من نقل عنهم ، ومنكرون لبعض المعنى الذي أراده بالنفي والإثبات . . . »[٢] .

---

(١) المصدر السابق ٦/ ٣١٩ـ ٣٢٠

(٢) منهاج السنة النبوية ٦/ ٣٠٤ وانظر درء تعارض العقل والنقل ٢/ ٣٠٧ - ٣٠٨ ، ٩/ ٦٧ ، النبوات ص١٤٩ منهاج السنة ٣/ ٦٨ ، ٢٠٨ .

المطلب الثالث

منهجه في طائفة الكرامية

وفيه تمهيد وأربعة أمور :

الأمـر الأول : منهجه في التعريف بالكرامية .

الأمر الثانـي : منهجه في عرض آراء الكرامية .

الأمر الثالـث : مصادره في هذه الطائفة .

الأمـر الرابع : وقـفـات عند بعض مـا ذكـره عن الكرامية .

الكـراميــــة

تمهيـــــد :

الكرامية هي الطائفة الثالثة من طوائف الصفاتية بعد الأشعرية والمشبهة - حسب تصنيف المؤلف - وقد أدرجها ضمن الصفاتية دون المرجئة ، بينما نجد آخرين من مصنفي كتب المقالات أدرجوها ضمن طوائف المرجئة [١] ، لقولها : إن الإيمان هو الإقرار باللسان . ويمكن تعليل تصنيف المؤلف هذا بأمرين :

الأول : أن المؤلف خص حديثه عن المرجئة بالمرجئة الخالصة فقط ، والكرامية ليست كذلك ، وقد تقدم إيضاح مثل هذا عند الحديث عن فرقة النجارية .

الثاني : أن الكرامية كما اشتهرت بالإرجاء اشتهرت أيضًا بالإثبات ، بل تجاوزت - بزعم المؤلف- حد الإثبات إلى الوقوع في التشبيه والتجسيم، فذكرها في الصفاتية أولى .

أما منهجه في هذه الطائفة فهو كما يلي :

---

(١) انظر على سبيل المثال : الأشعري في المقالات : ١/ ٢٢٣ ، السكسكي في البرهان ص٣٥ ، اليافعي في ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين . . . ص ١٣٦ وغيرهم .

الأمر الأول
منهجه في التعريف بالكرامية

ويتمثل في النقاط التالية :

أولاً – التعريف بصاحب الفرقة : ويتضمن جانبين :

الأول ذكر نسبه ونشأته : ذكر أنه محمد بن كرام [١] المكنى بأبي عبد الله أصله من بلاد سجستان فينسب إليها فيقال : « السجستاني » [٢] .

الجانب الثاني : وصفه واتهامه بما يقدح في شخصيته : تضمن حديث المؤلف عن ابن كرام بعض الاتهامات التي تقدح فيه وتضعف قوله ، وتوهن مذهبه الذي يدعو إليه ، ومما ذكره عنه ما يلي :

أ – اتهامه بالظهور بمظهر الزهد والتعبد ؛ كي يخدع الناس في ترويج بدعته بين العامة ورعاع الناس ؛ والتلبيس عليهم ، يقول المؤلف في ذلك :

---

(١) محمد بن كرام بن عراق بن حزابة أبو عبد الله السجستاني ، إمام الكرامية ، اختلف العلماء في ضبط كرام ، والأكثرون على أنه بفتح الكاف وتشديد الراء ، ولد في سجستان وتوفي في القدس سنة ٢٥٥ ، قال الذهبي : « المبتدع شيخ الكرامية ، كان زاهداً عابداً ، بعيد الصيت ، كثير الأصحاب ، ولكنه يروي الواهيات كما قال ابن حبان : خذل حتى التقط من المذاهب أردها ، ومن الأحاديث أوهاها » ، وقال السكسكي : « أحد شيوخهم ومصنفي كتبهم مع أنه كان عاميًا لا يقرأ ولا يكتب ، بل كان يملي ذلك على أصحابه افتراء من بنات فكره ، وهم يكتبون عنه ما يسمعون منه . . »، وانظر لسان العرب ٥/ ٣٥٣ ، البرهان ٣٥ ، الأنساب ٣/ ٣٢ ، التجسيم عند المسلمين ص٤٥ – ٦٦ .

(٢) انظر الملل والنحل ١/ ٣٣ ، ١٨٠ .

« ونبغ رجل متنمس بالزهد . . . وروجه على أغتام غرجه ، وغوار ، وسواد بلاد خراسان [١] . . . » [٢] .

ب - وصفه أيضا بقلة العلم ، وأن مذهبه وآراءه قائمة على ما جمعه من آراء ضعيفة واهية من مذاهب شتى ، ضمّنها كتابه . كما في قوله : « . . . قليل العلم ، قد قمش من كل مذهب ضغثًا ، وأثبته في كتابه » [٣] ، وهذه الإشارة من المؤلف في نقده واتهامه لها آثارها على القارىء ، حيث ينطبع لديه أن المذهب لم يقم على أسس صحيحة ، وركائز قوية مبنية على علم ومعرفة ، وإنما هي مجرد آراء مجمعة ملفقة من مذاهب شتى ، ونقد المؤلف لصاحب الفرقة في الجانب العلمي لم نره في غير هذه الطائفة .

ثانيًا - الإشارة إلى تطور المذهب بعد زعيمه ، وتفرق الطائفة من بعده :

بيّن المؤلف في ثنايا حديثه عن هذه الطائفة أن مذهبها لم يستمر على ما كان عليه زعيمها ، بل سعى أتباعه من بعده - من أجل نشره بين الناس - إلى تهذيب ألفاظه ، وإصلاح بعض آرائه التي كانت مثار التشنيع عليهم ، وأوضح تطورٍ وأبينه ما قام به ابن الهيصم [٤] من تعديل وتبديل لبعض

---

(١) أغتام الذين لا يفصحون ، قال في اللسان : « الغتمة : عجمة في المنطق . ورجل أغتم وغتمي لا يفصح شيئاً ، وقوم غتم وأغتام ، غرجه وفي بعض نسخ الكتاب : « غزنة : مدينة عظيمة في طرف خراسان . غور : بضم أوله وسكون ثانية وآخره راء : جبال وولاية بين هراة وغزنة . سواد : البلاد الآهلة التي بها الزروع والأشجار والنخيل ، والعرب تسمى الأخضر سواد ، والسواد أخضر ، كما في معجم البلدان ، انظر معجم البلدان ٣/ ٢٧٢ ، ٤ / ٢٠١ ، ٢١٨ لسان العرب ١٢/ ٤٣٣ - ٤٣٤ .

(٢) الملل والنحل ١/ ٣٣ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) محمد بن الهيصم أبو عبد الله من رؤوس الكرامية ، زعيم فرقة الهيصمية وشيخهم وعالمهم =

الألفاظ والآراء ، حتى قربه إلى الصحة ، وجعله أدعى للقبول - حسب نظر المؤلف - ولذا سمي بالمقارب ، وأتباعه بالمقاربة [(١)] .

ونشأ عن هذا التهذيب والتغيير تفرق الطائفة إلى فرق متعددة ، حسب اجتهادات زعمائها ، واختلافاتهم فيما بينهم في بعض الآراء .

وذكر المؤلف أن عددها بلغ اثنتي عشرة فرقة ، لكنها ترجع في أصولها إلى ست فرق [(٢)] .

وقد خالف المؤلف غيره من أصحاب كتب المقالات في ذكر فرق الطائفة ، بل الخلاف بين أصحاب كتب المقالات قائم بينهم جميعًا ، سواء في عددها ، أو أسمائها [(٣)] ، وقل أن يتفق اثنان منهم على ذلك ، ولعل

= في وقته ، أخذ عن محمد بن جعفر ، وأخذ هو عن المازني ، وقيل إنه قرأ بالبصرة على أبي حسين الأجدب ، وهو معتزلي من أصحاب أبي القاسم ، كان يقول بتكافوء الأدلة . قال الصفدي : « ليس في الكرامية مثله في الكلام والمناظرة » ، عاش في القرن الخامس ، وقد دارت بينه وبين ابن فورك مناظرات ، وكذلك بينه وبين أبي إسحاق الإسفراييني . وقد نفى عنه ابن أبي الحديد ما نسب إليه من التجسيم والفوقية . انظر ترجمته وآراءه في : الملل والنحل : ١/ ٨٨ ، وانظر الملل تحقيق أحمد محمد فهمي ١/ ١٠٠ هامش رقم ١ ، نهاية الإقدام : ١٠٥ ، ١١٢ ، ١١٤ ، الوافي بالوفيات : ٥/ ١٧٥ ، تاريخ ابن خلدون : ٣/ ٢٣٠ . شرح نهج البلاغة ١/ ٢٩٦ ، التجسيم عند المسلمين ص٨٧ - ٩٣ .

(١) انظر الملل والنحل ١/ ٣٤ ، ١٨٢ .

(٢) وهي : العابدية ، التونية ، الزرينية ، الإسحاقية ، الواحدية ، الهيصمية ، انظر الملل والنحل ١/ ١٨٠ .

(٣) فالبغدادي ذكر أنهم ثلاث : الإسحاقية والحقائقية ، والطرائقية ، وكذا تبعه الإسفراييني . والرازي ذكر أنهم سبع فرق هي الإسحاقية ، والحماقية ، والطرايقة ، والعابدية ، والهيصمية ، واليونانية ، والسورمية ، وذكر المقدسي أنهم ثلاث فرق : الصواكية ، المعية ، والذمية . وذكر الجشمي : العابدية ، والتونية والزرانية والهيصمية ، والحيدرية ، والمهاجرية . انظر الفرق =

ذلك الاختلاف عائد على الفرق ذاتها ، حيث لم تكن فرقًا مستقلة بكيانها ، متميزة بآرائها ، وإنما هي فرق صغيرة لم يكن الخلاف بينها شديداً ، وإنما في مسائل يسيرة لا أثر لها على المذهب ، ولذا لم تتميز بعضها عن بعض ، بينما نجد الفرقة التي تميزت بآرائها وكان لها أثر على مذهبها ، اتفق معظم مصنفي المقالات على ذكرها كالهيصمية[1] مثلاً .

وهذا التعليل قريب مما علل به البغدادي اعتباره تلك الفرق طائفة واحدة، حيث قال : « إن هذه الفرق الثلاث لا يكفر بعضها بعضًا ، وإن أكفرها سائر الفرق ، فلهذا عددناها فرقة واحدة »[2] ، وهذا التعليل من البغدادي أقرب إلى المنهج العلمي من تعليل المؤلف الذي ينبئ عن سخريته واحتقاره لتلك الفرق ، وقدحه لها باعتبار أصحابها سفهاء جاهلين ، لا يفصحون عما يقولون ، حيث قال « ولكل واحد منهم رأي ، إلا أنه لما لم يصدر ذلك عن علماء معتبرين ، بل عن سفهاء أغتام جاهلين ، لم نفردها مذهبا . . »[3] .

وهذا تحامل من المؤلف على الكرامية وحيف عليهم ، وبعيد عن المنهج العلمي ، إذ لم يؤيد دعواه بالأدلة والبراهين التي تشهد بذلك ، فما يذكره مجرد دعوى وتهمة يمكن للجميع أن يوجهها لخصمه .

= ص ٢١٥ ، التبصير في الدين ٦٥ ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص٨٨ البدء والتاريخ ٤/ ١٤٥ ، وانظر التجسيم عند المسلمين ص٧٠ - ٧٥ .

(١) أتباع أبي عبد الله محمد بن الهيصم - وقد تقدمت ترجمته - وكما يذكر المؤلف أنه كان مقاربًا ، ويطلق على فرقته المقاربة . انظر آراء الفرقة في الملل ١/ ١٨٨ - ١٩١ ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص٨٨ ، رسالة في الرد على الرافضة ص١٦٣ - ١٦٤ وغيرها .

(٢) انظر الفرق بين الفرق ص٢١٥ .

(٣) الملل والنحل ١/ ١٨٠ - ١٨١ .

الأمر الثاني
منهجه في عرض آراء الكرامية

ويمكن إيجاز منهجه في عرض آراء الطائفة بالنقاط التالية :

١ - اعتبر الطائفة فرقة واحدة مع اعترافه بتفرقها إلى فرق متعددة .

٢ - لم يذكر آراء كل فرقة ، بل اقتصر على رأي ابن كرام وحده ، ويشير أحيانًا إلى ما يتفرع منه ، وقد صرح بهذا المنهج بقوله : « أوردنا مذهب صاحب المقالة وأشرنا إلى ما يتفرع منه » [(١)] .

٣ - لم يأت في عرض المؤلف للآراء أي ذكر لبعض الفرق ، وكان جل ما ذكر لابن الهيصم وحده .

٤ - لم يعرّف تلك الفرق أو يذكر زعماءها ، وما ذكره عن ابن الهيصم عبارة عن بعض ما اختلف فيه مع ابن كرام من مسائل .

أما ما يتعلق بالمسائل التي أورد الآراء فيها : فهي تتعلق بالمسائل العقدية فقط ، بخلاف غيره من مصنفي كتب المقالات الذين أتبعوا الآراء العقدية بالآراء الفقهية وغيرها . وفيما يلي المسائل التي أورد المؤلف آراء الطائفة فيها ، مع الوقوف عند بعضها .

١ - مسألة حلول الحوادث : وهذه المسألة من أهم المسائل وأكبرها ، وهي أصل من أصول مذهبهم ، وأمر مجمع عليه عندهم - كما ذكره

---

(١) الملل والنحل ١/ ١٨١ .

المؤلف [١] - ، وبها تميزت عن سائر الفرق ، وهي - كما عبر المؤلف - من أشنع المحالات عقلا ، ولذا فصل الحديث عنها ، وأورد آراءهم فيها ، وفي المسائل الجزئية المتعلقة بها [٢] .

٢ - مسألة إطلاق لفظ الجوهر والجسم على الله - عز وجل - ، ولم ينص المؤلف على أن ابن كرام أطلق ذلك ، بل ذكر أنه من قبل أكثرهم [٣] ، وهذا خلاف ما ذكره أصحاب كتب المقالات الأخرى الذين نصوا على أن ابن كرام أطلق لفظ الجسم على الله تعالى [٤] .

٣ - مسألة إثبات الصفات : من المسلم به أن الكرامية من مثبتي الصفات ، ولذا أدرجهم المؤلف ضمن طائفة الصفاتية ، إلا أن عرض المؤلف لا يشعر بإثباتهم جميع الصفات ؛ إذ أشار إلى أنهم مجمعون على إثبات بعضها وهي : الحياة ، والعلم ، والقدوة ، والمشيئة ، وأنها قديمة أزلية ، قائمة بذات الله ، كذلك الرؤية من جهة فوق ، وصفتا النزول والاستواء ، وما يتعلق بها من مسائل : كمماسة العرش ، والحد والنهاية . أما السمع ، والبصر ، واليد ، والوجه ، فهم مختلفون فيها ، ولذا عبر بقوله : « وربما زادوا » بل ذكر تأويل وتحريف بعضهم لهذه الصفات [٥] .

ومما أشار إليه المؤلف إثباتهم صفتي التنقل والتحول [٦] ، ولم أر من

---

(١) انظر المصدر السابق ١/ ١٨٦ - ١٨٧ .

(٢) انظر المصدر السابق ١/ ١٨١ - ١٨٨ .

(٣) انظر المصدر السابق ١/ ١٨٢ .

(٤) انظر على سبيل المثال الفرق بين الفرق ص : ٢١٦ ، التبصير في الدين ص٦٥ ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص٨٨ .

(٥) انظل الملل والنحل ١/ ١٨٩ - ١٩٠ ، ١٨٦ .

(٦) انظر المصدر السابق ١٨١ .

نسب ذلك إليهم - فيما اطلعت عليه - غير المؤلف . وقد ذكر ابن أبي الحديد [١] إثباتهم صفة الإتيان والمجيء والصعود والنزول [٢]، وفرق بين الحكايتين ، فما ذكره ابن أبي الحديد هي من الألفاظ الشرعية الثابتة بالنص ، وما ذكره المؤلف هي من الألفاظ المحدثة البدعية التي لا أصل لها في الشرع ، ولعل المؤلف ذكره من باب الإلزامات التي تلزم هذا المذهب حسب رأيه .

٤ - مسألة القدر وأفعال العباد [٣] .

٥ - مسألة التحسين والتقبيح العقليين : وقد اتفق مصنفو كتب المقالات على ذهاب الكرامية إلى أن العقل يحسن ويقبح قبل الشرع ، وأن معرفة الله تجب بالعقل [٤] .

إلا أنهم - أي مصنفي كتب المقالات - اختلفوا في رأي الكرامية في مسألة فعل الصلاح والأصلح في حق الله ، فالمؤلف ذكر أن الكرامية « لا يثبتون دعاية الصلاح والأصلح عقلاً ، كما قالت المعتزلة » [٥] ، بينما البغدادي يؤكد على إثباتهم وموافقتهم للمعتزلة في ذلك ، وكذا تبعه

---

(١) عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد ، أبو حامد ، قال ابن تيمية : « وكان من فضلاء الشيعة المعتزلة المتفلسفة » ، ولد في المدائن سنة ٥٨٦ وتوفي ببغداد سنة ٦٥٦ ، من مؤلفاته : شرح نهج البلاغة والفلك الدائر على المثل السائر ، القصائد السبع العلويات . انظر ترجمته في فوات الوفيات ١/ ٢٤٨ ، آداب اللغة ٣/ ٤٢ ، الأعلام ٣/ ٢٨٩ ، ودرء تعارض العقل والنقل ١/ ١٦١ .

(٢) انظر شرح نهج البلاغة ١/ ٢٩٦ .

(٣) انظر الملل والنحل ١/ ١٩١ .

(٤) انظر على سبيل المثال ، الفرق بين الفرق ص٢٢٠ ، التبصير في الدين ص١١٤ .

(٥) انظر الملل والنحل ١/ ١٩٢ .

الإسفراييني [١] ، ونحن إذا نظرنا إلى آرائهم في التحسين والتقبيح والسير بمقتضى موجبات العقول ؛ صح منهم القول بالصلاح والأصلح ، أي أنه يجب على الله أشياء ويحظر عليه أخرى . . » [٢] .

٦ - ومسألة الإيمان : ذكر المؤلف أنهم يرون أن الإيمان هو الإقرار باللسان فقط ، وأن المنافق مؤمن في الدنيا ، مستحق العقاب الأبدي في الآخرة [٣] .

وهذا هو الصواب فيما روى عنهم ، لا كما ذكر ابن حزم وغيره [٤] ، من أنهم يرون أن المنافق عندهم يدخل الجنة ، وقد نص السفاريني على أن هذا كذب وافتراء عليهم [٥] .

٧ - مسألة الإمامة وفيها أمران :

أ - أنها تثبت بإجماع الأمة دون النص والتعيين .

ب- جواز عقد البيعة لإمامين في قطرين [٦] .

ويعلل المؤلف ذلك بأنه من أجل إثبات إمامة معاوية ، وتصويبه في قتاله علي ، واستقلاله ببيت المال ؛ إذ إن من مذهبهم - في نظر المؤلف - تخطئة علي - رضي الله عنه - واتهامه في الصبر على ما جرى مع عثمان

---

(١) انظر الفرق بين الفرق ص٢٢١ ، والتبصير في الدين ص١١٤ .

(٢) انظر التجسيم لدى المسلمين ص٢٦٢ .

(٣) انظر الملل والنحل ١/ ١٩٢ .

(٤) انظر الفصل في الملل والأهواء والنحل ٣/ ٢٢٧ .

(٥) انظر لوامع الأنوار ١/ ٤٢١ .

(٦) انظر الملل والنحل ١/ ١٩٢ - ١٩٣ .

والسكوت عنه [١] .

وهذا التعليل من المؤلف فيه تكلف ظاهر ، وتحامل بيّن على الطائفة . إذ لم يظهر منهم ما يقوي هذا الرأي ويصوبه ، وليس ثمة عوامل تحمل الكرامية على هذا القول ، بل ما يحكى عنهم في هذه المسألة يناقض هذا التعليل ، حيث ذكر أنهم يثبتون إمامة علي على وفق السنة ، وإمامة معاوية على خلاف السنة [٢] ، كما أن الحكم بجواز البيعة لإمامين ، ليس قاصراً على علي ومعاوية - رضي الله عنهما - ، فيحمل ذلك على ما ذكره المؤلف، بل هو عام لجميع الأمة ، وذلك إذا لم يجتمع على إمام واحد . وهذا - في نظرهم - مما تدعو الحاجة إليه . ولعل ما بين الكرامية والأشعرية من نزاع وخصومة - كما سيأتي - أثر في هذا التحامل والاتهام .

ولم يخل عرض المؤلف لآراء الكرامية من الطعن فيها وانتقادها ، فبالمقارنة بين ما ذكره عنهم وبين ما ذكره عن الفرق الأخرى السابقة ، نجد أنه كان قاسيًا عنيفًا في بعض أوصافه لهذه الطائفة ، حيث هاجم الكرامية ووصف رجالها بأوصاف ذميمة ، وأخلاق رديئة ، مما يقدح في عدالتهم ، ويزلزل الثقة بهم ، وينفر الناس عن قبول دعوتهم .

وقد تقدم ذكر بعض تلك الأوصاف ، ومما قاله أيضًا عنهم : «وقد اجتهد ابن الهيصم في إرمام مقالة أبي عبد الله في كل مسألة ، حتى ردها من المحال الفاحش إلى نوع يفهم فيما بين العقلاء . . . غير مسألة محل الحوادث ، فإنها لم تقبل المرمة ، فالتزمها كما ذكرنا ، وهي من

---

(١) انظر المصدر السابق ١٩٢ - ١٩٣ .

(٢) انظر الفرق بين الفرق ص٢٢٣ .

أشنع المحالات عقلاً »[١] .

إلا أن هذا النقد والتجريح من المؤلف يعد يسيرًا إذا قورن بما ذكره بعض مصنفي كتب المقالات عنهم ، أمثال البغدادي والإسفراييني ، حيث وصفا ابن كرام بأشد مما وصفه المؤلف به ، كذلك أتباعه وآراءه ، ويتمثل انتقادهم وطعنهم في صور شتى منها :

- وصفهم بأوصاف تحمل التهكم والسخرية بهم وتضليل آرائهم، حيث قال البغدادي : « وضلالات أتباعه - ابن كرام - اليوم متنوعة أنواعًا لا تعدها أرباعًا ولا أسباعا ، لكنها تزيد على الآلاف آلافًا ، ونذكر منها المشهور الذي هو بالقبح مذكور . . » ، وقال « وفضائح الكرامية على الأعداد كثيرة الأمداد . . »[٢]، وقال في مسألة مقدورات الله : « وهذه بدعة لم يسبقوا إليها »[٣] .

والإسفراييني كان أشد وأعنف حيث قال : وقولهم بالخالقية والعالمية إحداث لفظ لم يتكلم به عربي ولا عجمي ، ولا تعجب منهم أن يحدثوا مثل هذه العبارة ، وقد تكلم زعيمهم في كتاب القبر مماهو أعجب منه فقال: باب كيفوفية الله ، فلا يدري العاقل مما يتعجب من لفظه الذي أطلقه، أو من حسن معرفته بمواضع العربية ، وليت شعري كيف أطلق الكيفية عليه ! ولعله أراد أن يخترع من نفسه عبارة لم يسبق إليها تليق بعقله . . . وهذا الكتاب الملقب بعذاب القبر أصل مذهبهم ، وحكمه في

---

(١) الملل ١/ ١٨٨ - ١٨٩ .
(٢) الفرق بين الفرق ص٢١٦ ، ٢٢٥ .
(٣) المصدر السابق ص٢٢٠ .

الوصف والمعنى كما ذكرت لك . . »[١] .

وقال الرازي : « ومدار أمرهم على المخرقة والتزوير ، وإظهار التزهد ، ولأبي عبد الله بن كرام تصانيف كثيرة ، إلا أن كلامه في غاية الركة والسقوط »[٢] .

بل إن البغدادي لم يقتصر على الطعن والانتقاد للآراء ، حيث تجاوز ذلك إلى الكفر ، فحكم بكفرهم وضلالهم[٣] .

- مقارنة آرائهم بآراء غيرهم من طوائف الضلال والإلحاد : سعى المؤلف في بعض الطوائف المخالفة لمذهبه أن يقرر ويبين أن أصول آراء تلك الطوائف نابعة من فرق منحرفة وأديان باطلة ، وذلك بإجراء مقارنة يسيرة بينها ، وربط بعضها ببعض ، وقد سلك هذا المنهج في هذه الطائفة في مواضع محدودة ومسائل معدودة ، نحو مسألة إثبات البينونة غير المتناهية وربطه بأقوال الفلاسفة في مسألة الخلاء ، كذلك قارنهم بالمعتزلة في مسألة التحسين والتقبيح[٤] .

ويعد هذا أيضا يسيراً بالنسبة لما ذكره بعض مصنفي كتب المقالات - أمثال البغدادي والإسفراييني - حيث حرص بعضهم كل الحرص على تقرير أن آراء الكرامية مستقاة من الأديان الوثنية ، والفلسفات الإغريقية ، ولم يدخر جهداً في محاولة إرجاع كل رأي من آرائهم إلى تلك الأديان والفرق الضالة، وإظهارهم بمظهر المذهب الملفق من أديان وآراء شتى . ومما ذكراه في ذلك أن رأي الكرامية في:

---

(١) التبصير في الدين ص٦٧ - ٦٨ .

(٢) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص٨٨ .

(٣) انظر الفرق بين الفرق ص٢١١ .

(٤) انظر الملل والنحل ١/١٨٩ - ١٩٢ .

أ - مسألة تناهي الله من جهة السفل ، أي من الجهة التي منها يلاقي العرش ، مستقى من قول الثنوية : بأن النور يناهي من الجهة التي يلاقي منها الظلام .

ب - ومسألة جواز إطلاق لفظ الجوهر على الله، مستقى من قول النصارى : إن الله تعالى جوهر .

جـ - مسألة إعدام الحوادث في ذات الله ، كقول أصحاب الهيولى .

د - مسألة جواز العدم على أجسام العالم ، كقول الفلاسفة والدهرية .

هـ - مسألة الواجبات العقلية ، ومقدورات الله ، كقول القدرية المعتزلة .

و - مسألة حلول الحوادث في ذات الله ، كقول المجوس[1] . وغير ذلك من المسائل .

---

(١) انظر المسائل السابقة في الفرق بين الفرق ص٢١٦ - ٢٢٥ التبصير في الدين ص٦٥ - ٦٨ .

الأمر الثالث
مصادره في هذه الطائفة

لقد أهمل المؤلف كعادته ذكر مصادره في هذه الفرقة ، فلم يذكر سوى إشارة إلى أحدها ، وهو كتاب لزعيم الفرقة - ابن كرام - المسمى بـ« عذاب القبر » ، والذي تداول ذكره جميع من كتب عنهم [(١)] ، والمؤلف حينما ذكر ذلك الكتاب اقتبس منه نصًا يدل على أن ابن كرام أطلق على الله لفظ الجوهر ، وأنه مماس للعرش [(٢)] . من غير إشارة إلى موضع ذلك من الكتاب .

بينما نجد أن البغدادي - المتقدم عليه - يحدد موضع ذلك النص ، ويشير إلى أنه في خطبة الكتاب ، ولا يكتفي بذلك - كما فعل المؤلف - بل ينقل نصًا آخر في المراد بالإنفطار في قوله تعالى: ﴿إذا السماء انفطرت﴾[(٣)] .

وكذلك الإسفراييني تبعه في ذلك ، ويذكر أنه بسبب ما تضمنه الكتاب استبدل أتباع ابن كرام الكتاب بكتاب آخر باسم « عذاب القبر » وأخفوا الكتاب الأول حياء من إظهاره [(٤)] . بل إن البغدادي لا يقتصر على هذا المصدر ، حيث ذكر مصدرًا آخر ، وهو رجال الفرقة نفسها ، فقد عاصر

---

(١) انظر على سبيل المثال الفرق بين الفرق ص٢١٦ والتبصير ص٦٥ .

(٢) انظر الملل والنحل ١/ ١٨١ .

(٣) انظر الفرق بين الفرق ص١٦ ، ٢١٨ ، ٢١٩ .

(٤) انظر التبصير في الدين ٦٥ ، ٦٨ .

بعض كبارهم ، ووقعت بينهم مناظرات في بعض المسائل [١] . واقتصار المؤلف على ذكر ذلك المصدر وحده ؛ مما قد يثير احتمالاً بعدم اطلاع المؤلف على الكتاب والوقوف عليه ؛ إذ إن الكتاب - كما سبق - تداولت كتب المقالات - خاصة المتقدم على الملل - ذكره ، ونصت على ذلك الموضع الذي أشار إليه المؤلف ، ومع ذلك فإن هذا يبقى مجرد احتمال لا يمكن القطع به ، إذ إن من منهجه - كما سبق - عدم ذكر مصادره إلا نادراً .

كما يجب على القارئ الحذر الشديد فيما يُذكر عن الكرامية من آراء ، إذ لم يصل إلينا شيء من كتبهم ، وإنما وصلنا عن طريق خصومهم ، والخصم غالبًا ما يغالي في عرض آراء خصمه ، ويورد الإلزامات المتعددة عليه [٢] .

---

(١) انظر الفرق بين الفرق ٢١٩ .

(٢) انظر التجسيم عند المسلمين ص٩١ .

الأمـر الرابـــع
وقفات عند بعض ما ذكره المؤلف عن الكرامية

١ - ذكر المؤلف أن السلطان « محمود بن سبكتكين [١] ، صب البلاء على أصحاب الحديث والشيعة من جهتهم » [٢] ، وهذا مما لا يسلم له بإطلاق ، وذلك كالتالي :

أما الشيعة : فقد كان شديدًا على أهل البدع ، ولا سيما الرافضة والقرامطة والإسماعيلية ، فقد قال الذهبي : « وكان إلبًا على القرامطة والإسماعيلية وعلى المتكلمين » [٣] ، وقال شيخ الإسلام : « وكان من أشد الناس قيامًا على أهل البدع ، لا سيما الرافضة فإنه كان قد أمر بلعنتهم ولعنة أمثالهم في بلاده ، وكان الحاكم العبيدي بمصر كتب إليه يدعوه ،

---

(١) أبو القاسم محمود بن سيد الأمراء ناصر الدولة سبكتكين التركي ، صاحب خراسان والهند ، عظم ملكه ودانت له الأمم ، وفرض على نفسه غزو الهند كل سنة ، فافتتح منه بلادًا واسعة ، وكان ذا عزم وصدق في الجهاد . قال الفارسي : « كان صادق النية في إعلاء كلمة الله تعالى ، مظفرًا في غزواته ، وكان ذكيًا بعيد الغور ، موفق الرأي ، وكان مجلسه مورد العلماء ، وذكر الجويني في مغيث الخلق : « أنه كان على مذهب أبي حنيفة وكان مولعا بعلماء الحديث ، وكانوا يسمعون الحديث من الشيوخ بين يديه وهو يسمع ، ثم تحول فصار شافعيًا » ، وقال ابن العماد : « ومناقبه كثيرة ، وسيرته أحسن السير ، ولد ليلة عاشوراء سنة ٣٦١ ، وتوفي بغزنة في جمادي الأولى سنة ٤٢١ . وكان على رأي الكرامية في الاعتقاد . انظر ترجمته في السير ١٧/ ٤٨٣ ، المنتظم ٨/ ٥٢ ، وفيات الأعيان ٥/ ١٧٥ ، معجم الأدباء ٦/ ٢٥٩ ، شذرات الذهب ٣/ ٢٢٠ وغيرها .

(٢) انظر الملل والنحل ١/ ٣٤ .

(٣) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٤٨٤ .

فأحرق كتابه على رأس رسوله ، ونصر أهل السنة نصراً معروفًا عنه »[١] .

أما أهل الحديث فإنه على خلاف ما ذكر المؤلف ، فقد كان مائلاً إليهم يحبهم ويقربهم في مجالسه قال ابن كثير : « وكان مع هذا في غاية الديانة والصيانة ، وكراهة المعاصي وأهلها ، لا يحب منها شيئًا ولا يألفه ، ولا أن يسمع بها ، ولا يجسر أحد أن يظهر معصية ولا خمراً في مملكته ، ولا غير ذلك ، ولا يحب الملاهي ولا أهلها ، وكان يحب العلماء والمحدثين ويكرمهم ، ويجالسهم ، ويحب أهل الخير في الدين والصلاح ، ويحسن إليهم . . »[٢] ، وقال الذهبي - رحمه الله - « وكان السلطان مائلاً إلى الأثر ، إلا أنه من الكرامية »[٣] ، بل إن إمام الحرمين ذكر : أنه كان مولعًا بعلم الحديث ، وكانوا يسمعون الحديث من الشيوخ بين يديه وهو يسمع ، وكان يستفسر الأحاديث[٤] ، وقال شيخ الإسلام نقلاً عن الكرخي[٥] : «وتناظر عنده فقهاء الحديث من أصحاب الشافعي وغيرهم ، وفقهاء الرأي، فرأى قوة أهل الحديث فرجحه . . . »[٦] . ومن كان هذا شأنه كيف يصب البلاء على أهل الحديث .

ولكن الحق أن البلاء صب على أهل البدع والمتكلمين ، ونال الأشاعرة

---

(١) منهاج السنة ٣/ ٤٢٩ - ٤٣٠ .

(٢) البداية والنهاية ١٢/ ٣٠ .

(٣) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٤٨٣ .

(٤) انظر : سير أعلام النبلاء ١٧/ ٤٨٦ ، وكذا وفيات الأعيان ٥/ ١٨٠ .

(٥) لم أجد له ترجمة سوى ما ذكره شيخ الإسلام في درء تعارض العقل والنقل ٦/ ٢٥٢ : « أبو أحمد الكرخي ، الإمام المشهور في أثناء المائة الرابعة . وقد كتب للخليفة القادر بالله عقيدة ذكر أنها اعتقاد أهل السنة والجماعة » .

(٦) درء تعارض العقل والنقل ٦/ ٢٥٣ .

شيئًا من ذلك ، فقد جرت بين يدي السلطان مناظرات بين الأشعرية والكرامية ، وكانت الكرامية أقوى حجة ، فمال إلى قولهم . وذكر شيخ الإسلام نقلاً عن الكرخي : « وأظهر السلطان محمود بن سبكتكين لعنة أهل البدع على المنابر ، وأظهر السنة ، وتناظر عنده ابن الهيصم وابن فورك في مسألة العلو ، فرأى قوة كلام ابن الهيصم فرجح ذلك . ويقال إنه قال لابن فورك : فلو أردت أن تصف المعدوم كيف كنت تصفه بأكثر من هذا ؟ وقال : فرق لي بين هذا الرب الذي تصفه وبين المعدوم . وأن ابن فورك كتب إلى أبي إسحاق الإسفراييني يطلب الجواب عن ذلك ، فلم يكن الجواب إلا أنه لو كان فوق العرش للزم أن يكون جسمًا ، ومن الناس من يقول إن السلطان لما ظهر له فساد قول ابن فورك سقاه السم حتى قتله . . . »[1] ، وأشار إلى ذلك ابن كثير أيضًا[2] .

بل إن الذهبي ذكر أن ابن فورك دخل على السلطان محمود فقال : لا يجوز أن يوصف الله بالفوقية ، لأنه لازم ذلك وصفه بالتحتية ، فمن جاز أن يكون له فوق جاز أن يكون له تحت ، فقال السلطان : ما أنا وصفته حتى يلزمني ، بل هو وصف نفسه . فبهت ابن فورك ، فلما خرج من عنده مات ، فيقال انشقت مرارته[3] .

بل بلغ الأمر بالسلطان في كراهيته لأهل البدع ومنهم الأشاعرة ، أن أمر بلعن أهل البدع ، وكذا لعن الأشاعرة على المنابر[4] .

---

(١) المصدر السابق ٦/ ٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٢) انظر : البداية والنهاية ١٢/ ٣٠ .

(٣) انظر : سير أعلام النبلاء ١٧/ ٤٨٧ .

(٤) نقض تأسيس الجهمية ٢/ ٣٣٢ .

الوقفة الثانية : زعم المؤلف أن الكرامية قالت بالتشبيه ، وقد مر فيما سبق ما ذكره المؤلف عنهم في الصفات ، وليس فيه ما يدل على ذلك ، بل المنقول عنهم أنهم ينفون التشبيه ، فقد قال ابن كرام وأتباعه : « لكنه - الله - موصوف بالصفات وإن قيل : إنها أعراض ، وموصوف بالأفعال القائمة بنفسه وإن كانت حادثة ، ولما قيل لهم هذا يقتضي أن يكون جسمًا ، قالوا : نعم هو جسم كالأجسام ، وليس ذلك ممتنعًا ، وإنما الممتنع أن يشابه المخلوقات فيما يجب ويجوز ويمتنع . ومنهم من قال : أطلق لفظ الجسم لا معناه »[1] .

وابن الهيصم الذي يعد الرجل الثاني في الفرقة ينفي أيضًا ذلك صراحة، ويتبرأ من المشبهة والمجسمة - كما سيأتي - ، نعم هناك بعض الألفاظ المبتدعة المحدثة التي تحمل معاني متعددة : منها الصحيح ، ومنها ما ليس كذلك . كلفظ : المماسة ، والجهة ، والجسم ، ونحوها . وهذه الألفاظ لا يقطع بأن قائلها مشبه أو مجسم حتى يعلم مراده منها ، فإن أراد بها المعنى الباطل فهو كذلك ، وإلا فإنه يكون مصيب الحق ، لكنه أخطأ في إطلاقه تلك الألفاظ ، فهو مبتدع ، فاللفظ إذا احتمل المعنى الحق والباطل لم يطلق ، بل يجب أن يكون اللفظ مثبتًا للحق نافيًا للباطل[2] . والمؤلف قد صرح بأن مرادهم بالجسم : « القائم بذاته »[3] ، وهذا معنى صحيح لكن أخطأوا في إطلاقهم ذلك اللفظ .

إلا أن يكون مراد المؤلف بالتشبيه والتجسيم ما تطلقه الأشاعرة - وقد تقدم إيضاح ذلك - فهذا صحيح ؛ إذ إنهم يطلقون ذلك على من يثبت ما ينفونه من الصفات ، كالصفات الفعلية ونحوها .

---

(١) مجموع فتاوى الإسلام ٦/ ٣٦ .

(٢) انظر منهاج السنة ٢/ ٥٤٨ .

(٣) انظر الملل والنحل ١/ ١٨٨ .

والمؤلف مع نسبته التشبيه والتجسيم إلى ابن كرام وأتباعه ، فهو ينقل أيضا عن ابن الهيصم التبرؤ من ذلك ، فيحكي عنه قائلاً : « وزعم ابن الهيصم أن الذي أطلقه المشبهة على الله - عز وجل - من الهيئة والصورة والجوف والاستدارة والوفرة والمصافحة والمعانقة ونحو ذلك - لا يشبه سائر ما أطلقه الكرامية من : أنه خلق آدم بيده ، وأنه استوى على عرشه ، وأنه يجيء يوم القيامه لمحاسبة الخلق ، وذلك أنَّا لا نعتقد من ذلك شيئًا على معنى فاسد من جارحتين وعضوين تفسيراً لليدين ، ولا مطابقة للمكان واستقلال العرش بالرحمن تفسيراً للاستواء ، ولا تردداً في الأماكن التي تحيط به تفسيراً للمجيء ، وإنما ذهبنا في ذلك إلى إطلاق ما أطلقه القرآن فقط من غير تكييف وتشبيه ، ومالم يرد به القرآن والخبر ، فلا نطلقه كما أطلقه سائر المشبهة والمجسمة »[(١)] .

وهذا فيه تعارض مع ما ذكره المؤلف من أن أمرهم انتهى إلى التشبيه والتجسيم .

إلا أن يكون مراد المؤلف بذلك : ابن كرام وأتباعه ، أما ابن الهيصم فلا يدخل في ذلك ، حيث إنه نفى ذلك التشبيه والتجسيم - على رأي المؤلف - فحمل الفوقية على العلو ، والجسم على القائم بذاته ، والاستواء نفي المجاورة والمماسة والتمكن بالذات . . .[(٢)] ، ونحو ذلك ، ولذا سمي هو وأتباعه بـ« المقاربة » ؛ فيزول الإشكال ، ويسقط ظاهر التعارض في كلام المؤلف .

---

(١) الملل والنحل ١/ ١٩٠ ، وانظر الوافي بالوفيات ٥/ ١٧١ ذكر عن ابن الهيصم نحو ما ذكره المؤلف .

(٢) انظر الملل والنحل ١/ ١٨٩ .

المبحث الرابع

منهجه في فرقة الخوارج

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: منهجه في التعريف بالخوارج.

المطلب الثاني: منهجه في ذكر فرق الخوارج.

المطلب الثالث: منهجه في عرض آراء الخوارج.

المطلب الرابع: مصادره في هذه الفرقة.

المطلب الخامس: وقفات عند بعض ما ذكره عن الخوارج.

المطلب الأول

منهجه في التعريف بالخوارج

سبقت الإشارة إلى أن من منهج المؤلف في كتابه : الاهتمام بتعريف المصطلحات والأعلام الواردة في ثنايا عرضه. ويتأكد هذا المنهج في هذه الطائفة ، حيث بيّن المؤلف أن لفظ « الخوارج » له إطلاقان: أحدهما : عام لا يخص زمناً معين ، أو طائفة محددة ، وهو كما في قول المؤلف : « كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه . . سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين ، أو كان بعدهم على التابعين بإحسان ، والأئمة في كل زمان . . »(١) .

والآخر : خاص بطائفة معينة ذات كيان مستقل وهي : « من خرج على علي ممن كان معه في حرب صفين »(٢) .

ومما تميز به منهج المؤلف في هذه الطائفة أن عرضه كان شاملاً لمعظم جوانب الحديث عنهم ، حيث أشار في عرضه إلى نشأة الخوارج ، وأنها لم تكن في زمن علي ، بل كان لها جذور سابقة في عهد عثمان - رضي الله عنه -(٣) ، بل في عهد رسول الله ﷺ(٤) ، إلا أنها لم تكن لها معالم

---

(١) الملل والنحل ١/ ١٩٥ .

(٢) انظر المصدر السابق ١/ ١٩١ « ولهذه الطائفة ألقاب أخرى نحو : الشراة ، المارقة ، الحرورية » وغيرها انظر الملل ١/ ١٩٧ ، والبرهان . . ص١٧ - ١٨ .

(٣) انظر الملل والنحل ١/ ١٩٧ .

(٤) انظر المصدر السابق ١/ ١٧ .

بارزة، ومبادىء واضحة تدعو إليها إلا في عهد علي - رضي الله عنه - ، كما أشار إلى سبب خروجهم [(١)] وتفرقهم بعد أن كانوا طائفة واحدة [(٢)] .

كما أشار أيضًا إلى أماكن انتشار بعض الفرق كما هو الشأن في الأزارقة [(٣)] ، والنجدات [(٤)] ، [(٥)] وفضلاً عن تعريف المؤلف بزعماء فرق الخوارج ، وذكر بعض صفاتهم التي تميزهم عن غيرهم ، لم يغفل أيضًا الإشارة إلى حال الخوارج ، وأنهم كانوا أهل عبادة ، كما في قوله : إنهم « أهل صلاة وصوم » [(٦)] ، وساق مثالاً لذلك وهو عروة بن أدية [(٧)] ، وهذا الوصف من المؤلف نقيض ما وصف به ابن كرام - كما تقدم - .

---

(١) انظر المصدر السابق ١/ ١٩٧ .

(٢) انظر المصدر السابق ١/ ١٩٨ .

(٣) الأزارقة : نسبة إلى نافع بن الأزرق الحنفي وكان أول خروجه بالبصرة في عهد عبد الله بن الزبير، اشتدت شوكته وكثر أتباعه سنة ٦٥ ، من آرائهم : أنهم كفروا القعدة ، وأباحوا قتل أطفال المخالفين ، وأسقطوا الرجم عن الزاني إذ لم يرد ذكره في القرآن . انظر آراءهم في الملل والنحل ١/ ٢٠٧ - ٢١١ ، المقالات ١/ ١٦٨ - ١٧٤ ، الفرق بين الفرق ص٨٢ - ٨٦ .

(٤) النجدات : أصحاب نجدة بن عامر الحنفي ، في سنة ست وستين قويت شوكتهم ، واستولى على اليمامة ، وقتله أصحابه سنة تسع وستين ، من آرائهم : أنه لا حاجة للناس إلى إمام قط ، أن التقية جائزة في القول والعمل كله وإن كان في قتل النفوس ، انظر الملل والنحل ١/ ٢١٢ - ٢١٨، المقالات ١/ ١٧٤ ، الفرق بين الفرق ص٨٧ .

(٥) انظر الملل والنحل ١/ ٢٠٧ ، ٢١٢ .

(٦) المصدر السابق ١/ ١٩٩ .

(٧) انظر المصدر السابق ١/ ٢٠٦ وقد اختلف في ضبط اسم عروة : فالمؤلف ذكر أنه عروة بن أدية في موضع ، وعروة بن جرير في موضع آخر كما في طبعة العثمانية ، وفي تحقيق بدران : عروة بن جرير ، وعروة بن أذينة ، وفي تحقيق فهمي عروة بن جدير ، وعروة بن أدية . أما تحقيق كيلاني والوكيل فهو عروة بن جرير وعروة بن حدير ، وذكر الأشعري أنه عروة بن بلال بن مرداس . =

وقد توسع المؤلف في هذه الطائفة بذكر بعض رجالها ، حيث ذكر أسماء أوائلهم [(١)] ، كما ختم حديثه عنهم بسرد جملة من رجالهم [(٢)] ، وهذا خلاف الطوائف السابقة حيث يقتصر على ذكر من كان له أثر في افتراق الطائفة وانقسامها [(٣)] .

إضافة إلى ذلك أورد في ثنايا عرضه جملة من الحوادث والوقائع التي كانت بين الخوارج أنفسهم ، أو مع مخالفيهم ، وهذا وإن لم يفعله في الطوائف الأخرى ؛ إلا أنه لم يخرج في ذلك عن منهجه ؛ إذ إن ما ذكره من حوادث ووقائع كان مما يقتضيه العرض لتعلقها بظهور بعض الأفكار والآراء ، حيث كانت بعض تلك الحوادث سببًا في انقسام الخوارج وافتراقهم . وكان ذكره تلك الأحداث على وجه الإيجاز والاختصار ، فلم يطنب أو يسترسل في ذكرها ، ويظهر ذلك جليًا بمقارنة ما ذكره مع ما ذكره

= أما البغدادي والإسفراييني فذكرا أنه عروة بن حدير ، والصحيح - فيما ظهر لي - أنه عروة بن حدير أو عروة بن أدية ، فحدير أبوه ، وقيل جده ، وأدية جدته في الجاهلية ، وقيل مرضعته ، كذا نص عليه المبرد في الكامل . أما ما وقع خلاف ذلك فهو إما تصحيف أو خطأ . انظر باب الخوارج من الكامل للمبرد ص٢٢ ، لسان الميزان ٤/ ١٦٣ ، الملل والنحل للبغدادي ص٥٨ ، والملل والنحل ١/ ٢٠٣ ، ٢٠٥ .

(١) انظر الملل والنحل ١/ ١٩٦ ، ١٩٩ ،

(٢) انظر المصدر السابق ١/ ٢٥٢ - ٢٥٥ وقد ذكر الأشعري جملة من هؤلاء الرجال لكنه كان أكثر تحرزًا وأدق عبارة من المؤلف في نسبة هؤلاء إلى الخوارج ؛ إذ صدر قوله : بصيغة تفيد التضعيف حيث قال : « والخوارج تدعى من السلف : عكرمة ، وجابر بن زيد . . » المقالات ١/ ٢٠٠ والمؤلف أوردهم بصيغة الجزم كأن الأمر لا خلاف فيه ، وحقيقة الأمر خلاف ذلك ، حيث إن ضعف تلك النسبة وعدم صحتها في بعض الرجال وخاصة المتقدمين منهم قد يكون أقوى وأرجح من ثبوته .

(٣) وهذا المذهب سنراه في طائفة المرجئة والشيعة .

غيره من مصنفي كتب المقالات عن هذه الفرقة [٤] .

(١) قارن مثلاً بين ما ذكره المؤلف وما ذكره كل من الأشعري أو البغدادي في المسائل التالية : ما جرى بين علي والمحكمة الأولى ومناظرته لهم ، قتال الأزارقة ومصيرهم الذي آل أمرهم إليه بعد ذلك، قصة شبيب بن يزيد وهجومه على الكوفة ، مقتل علي - رضي الله عنه - ، فتنة فرقة الحمزية وقتالهم للمخالفين ، قصة التحكيم وغيرها .

المطلب الثاني
منهجه في ذكر فرق الخوارج

فرق الخوارج كثيرة جداً ، وهذا مما اتفق عليه مصنفو المقالات ، بيد أنهم لم يتفقوا على عددها وتحديدها [١] .

ولم يكن لديهم ضابط ظاهر في تمييز فرق الخوارج وحصرها ولذا اختلفت مناهجهم في ذلك [٢] .

وقد كان منهج المؤلف في حصرها هو : إرجاع معظم فرق الخوارج إلى ستة فرق ، اعتبرها كبار فرقهم وأصولها التي تفرعت منها سائر الفرق [٣] ،

---

(١) فالمؤلف مثلا ذكر ٢٣ فرقة ، والأشعري ذكر ما يزيد على الثلاثين فرقة ، والبغدادي ذكر ما يقرب من اثنتين وعشرين فرقة ، والرازي ذكر احدى وعشرين فرقة ، والإسفراييني ذكر أكثر من اثنتين وعشرين فرقة ، والمقدسي ذكر إحدى وعشرين فرقة ، والمقريزي ذكر عشرين فرقة ، وابن فارس ذكر سبع وعشرين فرقة ، والعراقي ذكر اثنتين عشرة فرقة ، والملطي ذكر في أحد المواضع ست عشرة فرقة، وفي موضع آخر ذكر خمس عشرة فرقة والسككي ذكر ثمان عشرة فرقة . انظر المقالات ص ١٦٧ - ٢١١ ، الفرق بين الفرق ص٧٢ ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين - ٤٩ - ٥٨ التبصير في الدين ص ٤٥ - ٦٢ ، البدء والتاريخ ١٣٤ - ١٣٥ ، الخطط ٣/ ٢٩٩ ، الحور العين ص١٧ - ١٧٨ ، التنبية والرد١٦٧ - ١٧٤ ، ٥١ - ٥٨ ، البرهان ص١٧ - ٣٢ ، الفرق المفترقة بين أهل الزيغ والزندقة ص ١١ .

(٢) فمنهم من سردها سرداً من غير تمييز لأصولها وفروعها ، كالبغدادي والمقدسي والعراقي والرازي والمقريزي وغيرهم ومنهم من صنفها فرقا رئيسة عدها أصولاً ، وإلى فرق متفرعة عن تلك الأصول مع اختلاف هؤلاء في تحديد تلك الفرق الرئيسة ، فالمؤلف ذكر أنها ست ، والإسفراييني ذكر أنها سبع ، وكذا الكرماني ، وابن فارس ذكر أنها تسع ، ومنهجي الأشعري والمؤلف أكثر المناهج تقاربًا واتفاقًا فيما بينهما ، مع وجود بعض الفوارق بينها .

(٣) علمًا بأن نسخ الكتاب المطبوعة اختلفت في سرد هذه الفرقة على وجهين : =

وتضمن حديثه شيئًا من التفصيل بذكر تلك الفرق المتفرعة ، مع ضم بعض الفرق إلى بعض في حديث واحد .

وقد كان مسلكه في ترتيب تلك الفرق - في الجملة - من أجود مسالك مصنفي كتب المقالات في ذلك ؛ إذ راعى فيه ترابط الفرق بعضها ببعض ، وتتابعها من حيث التفرق والنشأة ، بل نراه في فرق العجاردة يضع منهجًا في إيرادهم - لم يسبق للمؤلف الإشارة إليه في كتابه - ، وهو إيراد فرقهم على « حكم التفصيل بالجدول والضلع »[(١)] . إلا أن هذا المنهج حال دون معرفته وتفسيره : اختلاف نسخ الكتاب الخطية ، واضطرابها في ترتيب تلك الفرق[(٢)] .

= الأول : ينص على أن كبار الفرق ست هي : الأزارقة والنجدات والصفرية والعجاردة والإباضية والثعالبة ، والباقي فروع لها ، والثاني : يذكر أن كبار الفرق ثمانية بزيادة المحكمة والبيهسية مع تقديم وتأخير في ذكر بعض الفرق ، وهذا الاختلاف لم يكن من قبل المؤلف ، بل لم يكن من قبل نساخ الكتاب ؛ إذ مخطوطات الكتاب جميعها تذكر الوجه الأول، سوى مخطوطة واحد فقط ذكرت الوجه الثاني في الهامش وليس في المتن . وإنما صدر الاختلاف من أحد محققي الكتاب وهو د. محمد فتح الله بدران ؛ « إذ هو أول من أثبت الوجه الثاني في متن الكتاب - فيما أعلم - ولم يكن ذلك عن جهل أو سهو منه ، بل عن علم واجتهاد ، وعلل فعله ذلك بأن الوجه الأول يخالف ما ذكره المؤلف في تفصيل الحديث عنهم ، مع أن المخطوطات جميعها نصت عليه ، بينما الوجه الثاني - الذي لم يذكر في أي مخطوطة للكتاب في المتن - هو المتفق مع ما ذكره المؤلف عنهم ، ثم ذكر بدران أنه اضطر لذلك التحريف « ليستقيم الكلام ويتضح المعنى = ويساوق الإجمال التفصيل . ونحن هنا لا نناقش أي الوجهين متفق مع ما ذكره المؤلف ، بيد أننا نشير إلى أن فعل المحقق هذا تجن وتعد على متن الكتاب ، وكان الأولى ببدران أن يشير إلى ذلك في الهامش دون تغيير متن الكتاب الذي اجتمعت المخطوطات عليه - إذا رأى أنه لابد من التغيير - . ونتيجة لفعله هذا فقد اعتمد ذلك الوجه - الثاني - كل من حقق الكتاب بعده - فيما اطلعت عليه - وجعله من صميم كلام المؤلف ونسبه إليه وهو لم يقله . انظر الملل ١/ ١٩٨ هامش رقم (١).

(١) انظر الملل والنحل ١/ ٢٢٦ .

(٢) وبناء على اختلاف نسخ الكتاب في ذلك وقع اختلاف أيضا في طبعات الكتاب في =

المطلب الثالث

منهجه في عرض آراء الخوارج

سبقت الإشارة إلى أن المؤلف اهتم بذكر المقدمات ، وجعل ذلك من منهجه في معظم كتابه ، ويؤيد ذلك ما سلكه في هذه الطائفة ؛ إذ قدم قبل الخوض في آراء فرقها بمقدمة ضمنها ما أجمعت الخوارج عليه من آراء - في نظره - ، وحصر ذلك في ثلاث مسائل هما كما في قوله :

« التبرؤ من عثمان وعلي - رضي الله عنهما - ، ويقدمون ذلك على كل طاعة . . .

- يكفرون أصحاب الكبائر .

- يرون الخروج على الإمام إذا خالف السنة حقا واجبًا »[(١)] .

أما منهجه في إيراد الآراء فهو تارة يحيل القارئ في بعض الفرق كلية أو في مسألة ما إلى فرقة أخرى توافقها في ذلك[(٢)] .

وكما سبق فالمؤلف يقصر عرضه لآراء الفرقة - غالبًا - على المسائل التي تميزت بها عن غيرها من الفرق ، وكانت سببًا في افتراقها ، فالخوارج مثلاً تدور مسائلهم حول الإمام والإيمان وما يتصل بهما من مسائل وقد

= ترتيب أصناف العجاردة ، وكان الترتيب الذي اختاره د. بدران هو الترتيب الأجود والأحسن الذي يساوق المعنى ويطابق المضمون ، فالقارئ يجد التسلسل بين الفرق ظاهرًا ، والترابط بين المتقدم والمتأخر منها واضحًا فضلاً أن ذلك الترتيب ذكر في بعض النسخ الخطية .

(١) الملل والنحل ١/ ١٩٨ .

(٢) انظر المصدر السابق على سبيل المثال ١/ ٢٥٢ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٤١ وغيرها .

يورد بعض الآراء الفقهية - كما هو الشأن في هذه الفرقة - ، إما لأنها سبب في افتراق ونشأة طائفة منهم ، أو كون الرأي شاذاً [١] ، ومن جملة المسائل التي عرض المؤلف آراء الخوارج فيها : الإمامة ، الإيمان ، صاحب الكبيرة ، حكم المخالفين لهم ، حكم قتالهم وأموالهم وأعراضهم ، والموالاة والمعاداة ، التقية ، القدر ، أفعال العباد .

وقد تحرى المؤلف الدقة في صياغة المقولات والآراء ، ونسبتها إلى أصحابها [٢] ، فتارة يسند المقالة إلى من حكاها عنه ليسلم من عهدتها ، وتارة يصدر القول بصيغة التمريض ، كأن يقول : حكى ، قيل ، نقل ، مما فيه إشارة إلى ضعف تلك المقالة ، أو عدم تحقق المؤلف من صحة نسبتها .

وقد خلا عرضه لآراء الخوارج - في الجملة - من ذكر الإلزامات على الرأي ، والعبارات الجارحة للرأي أو صاحبه ، وكذلك من التعقيبات ، أو الاستدركات التي تقدح في الرأي ، وتنبئ عن ضعفه وبطلانه [٣] ، كما عند البغدادي مثلاً [٤] ، وكما اشتهرت الخوارج بكثرة الخلاف وشدته فيما

---

(١) انظر المصدر السابق على سبيل المثال ١/ ٢٢٥ ، ٢٢٨ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

(٢) وقد شهد له بذلك « علي يحيى معمر » وهو أحد أتباع الإباضية المتعصبين ، فمع أنه في كتابه « الإباضية = بين الفرق الإسلامية » ، نقد جمعًا من مصنفي المقالات وطعن في مناهجهم ، وسعى في إبطال ما أوردوه عن فرقته ، إلا أنه لم يفعل ذلك مع الشهرستاني ، بل أثنى عليه ومدحه وذكر « أنه أكثر دقة واجتهاداً وتحرياً من سابقيه ، وخالفهم في عدد من المواقف تقدر له وقال : « ذكره - أي الشهرستاني - تلك المقالات كان يتسم بدقة الملاحظة والمعرفة لآراء الفرق . . » انظر الإباضية بين الفرق الإسلامية ص ٦١ .

(٣) يستثني من ذلك أنه - وهو قليل يصدر الرأي بلفظ زعم ، وأبدع ، وناقش المحكمة ورد عليهم في قولهم أخطاء علي في التحكيم ؛ إذ حكم الرجال ولا حكم إلا الله .

(٤) انظر الفرق بين الفرق على سبيل المثال : ص٨٤ ، ٨٩ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٦ .

بينهم، كذلك كان الاختلاف بين أصحاب كتب المقالات في الحديث عنهم. فهناك فوارق وتضارب بين ما يذكره مصنفي كتب المقالات عنهم، سواء في ضبط أسماء رجالهم، أو تحديد زعماء فرقهم ورؤسائهم [(١)]، وغير ذلك، والمؤلف من جملة هؤلاء المصنفين، ولم يشر في عرضه إلى هذا الاختلاف، وذلك وفق منهجه - كما تقدم -. وقد كان الصواب حليفه في بعض ما ذكره، وجانبه في البعض الآخر كما سيأتي بيانه.

ولم يول المؤلف عناية بإيراد أدلة الطائفة على آرائها، إذ أغلب ما أورده

---

(١) من الأمثلة على ذلك: فرقة الصفرية لم يقع خلاف بشأن صاحب فرقة من الخوارج كما وقع للصفرية فالخلاف أولاً في سبب التسمية هل هي نسبة إلى اصفرار وجوههم من كثرة العبادة، أو نسبة إلى زعيمهم؟ على قولين. والقائلون بالقول الثاني اختلفوا في اسم الزعيم، فالمبرد يذكر أنه ابن صفار. والمؤلف والأشعري والإيجي ذكروا أنه زياد بن الأصفر، والمقريزي ذكر أنه النعمان بن أصفر، ويعقب بقوله وقيل عبد الله بن صفار. والملطي ذكر أنه المهلب بن أبي صفرة، والراجح - فيما ظهر لي - أنه عبد الله بن صفار التميمي أحد بني سعد الذي كان مع ابن الأزرق وابن إباض ثم اختلفوا. انظر الكامل للمبرد باب الخوارج ص١٠٥، الملل ١/ ٢٥٠، المقالات ١/ ١٨٢، المواقف في علم الكلام ٤٢٤ الخطط ص ، التنبيه والرد ص٥٦، دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين ص٧٢، والخوارج في العصر الأموي ص٢٣٤ وأيضا من فرق الخوارج التي اختلف في زعيمها: الميمونية، المكرمية، الثعالبة، واسم أبي بهيس وقد سبقت الإشارة إلى الاختلاف في اسم عروة بن أدية. ومما وقع فيه الاختلاف. الاختلاف، في فرقة الإباضية، وذلك بين أتباعها وبين مصنفي كتب المقالات من غيرهم، حيث اختلفوا في هل الإباضية من الخوارج أم لا؟ إضافة إلى اختلافهم في تحديد زعيم الفرقة، وفرقهم، وبعض آرائهم، وغير ذلك. بيد أن ما ذهب إليه المؤلف وغيره من مصنفي المقالات هو القول الصحيح الذي يؤيده التاريخ، كما يشهد له أيضاً ما ورد في رسالة ابن إباض - التي اعترف أتباعه بصحتها - إلى عبد الملك بن مروان، والتي جاء فيها إقراره بموالاة الخوارج، ومعاداة معاديهم، انظر الإباضية بين الفرق الإسلامية ص ، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٨، حلية الأولياء ٣/ ٨٩، دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين ص٨١ - ٨٢، نشأة الحركة الإباضية وغيرها.

من آراء كانت مجردة من أدلتها ، مع العلم أن الخوارج ، كانوا شديدي التمسك بالقرآن ، ويعتمدون عليه في الاستشهاد بصحة آرائهم ومقولاتهم كما فعل نافع [١] في رسالته للآخرين ، أو مخاطبته أتباعه [٢] .

وقد أشار المؤلف إلى نوعين من الأدلة التي اعتمدوا عليها ، وهي القرآن كما في قصة التحكيم ، وإسقاط حد الرجم ، والقذف على المحصن من الرجال دون النساء ، لعدم ثبوته في القرآن [٣] ، وكذلك القياس كما قال عن المحكمة الأولى بأنهم : « أشد الناس قولا بالقياس » [٤] .

---

(١) نافع بن الأزرق بن قيس الحنفي البكري الوائلي ، من أهل البصرة ، يكنى بأبي راشد ، كان قائدًا شجاعًا قويًا ، قاتل قواد عبد الله بن الزبير وعماله ، وقواد الأمويين وعمالهم تسع عشرة سنة ، قتل بالأهواز سنة ٦٥ ، قتلة مسلم بن عبيس فارس أهل البصرة ، صحب في أول أمره عبد الله ابن العباس ، قيل إن أباه كان رجلا سنيًا صالحًا ، فلما مات لم يصل نافع عليه فحبسه زيادة بن أبي سفيان . إليه تنسب فرقة الأزارقة من الخوارج ، انظر ترجمته في : تاريخ الطبري ٧/ ٦٥ ، الخطط ٣/ ٢٩٩ ، لسان الميزان ٦/ ١٤٤ ، ديوان الخوارج ص٢٠٧ ، الأعلام ٧/ ٣٥١ .

(٢) انظر رسالته في باب الخوارج من كتاب الكامل ص١١٥ - ١١٨ ، وانظر ص٥٩ - ٦٧ .

(٣) انظر الملل والنحل ١/ ٢١٠ ، ٢١٠ .

(٤) المصدر السابق ١/ ٢٠٠ .

المطلب الرابع
مصادره في هذه الطائفة

تختلف الخوارج عن بقية الفرق من حيث المصادر ؛ إذ لا يعلم للخوارج كتب ومؤلفات دونت من قبل أتباعهم ، وما وصلنا عنهم كان عن طريق غيرهم من مصنفي كتب المقالات ، بل ممن يعدون من خصومهم . قال شيخ الإسلام - رحمه الله - : « وأقوال الخوارج إنما عرفناها من نقل الناس عنهم ، لم نقف لهم على كتاب مصنف ، كما وقفنا على كتب المعتزلة ، والرافضة ، والزيدية ، والكرامية ، والأشعرية ، والسالمية ، وأهل المذاهب الأربعة ، والظاهرية ، ومذاهب أهل الحديث ، والفلاسفة ، والصوفية »(١) .

والمؤلف في عرضه أشار إلى بعض مصادره في هذه الطائفة ، وغالبها من غير أتباعها ، نحو : الأشعري ، والكعبي ، والكرابيسي(٢) ، حيث نقل عنهم بعض الآراء والمقولات ، علمًا بأن الأشعري - الذي اعتمد عليه المؤلف في هذه الطائفة - صرح أيضا بالنقل عن هؤلاء ، بل أيضا عن «اليمان» - وهو أحد رجال الخوارج - الذي عزا إليه المؤلف بعض المقالات(٣) .

وبالمقارنة بين ما ذكره المؤلف وبين ما ذكره بعض مصنفي كتب المقالات، نجد التوافق الكبير في كثير مما يذكرونه عن الخوارج . هذا مما

---

(١) مجموعة الرسائل الكبرى ١/ ٣٧ .

(٢) انظر الملل ١/ ٢١٦ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ وغيرها .

(٣) انظر المصدر السابق ١/ ٢٢٤ .

يتصل بالخوارج عامة .

أما ما يتعلق بالإباضية على وجه الخصوص ، فإن أتباع الفرقة يدعون أن مصنفي كتب المقالات لم يعتمدوا على مصادر الفرقة ذاتها ، التي يزعم كُتّاب الإباضية أنها موجودة في العصور المتقدمة ، إلا أن التعصب المذهبي والسياسي - بزعمهم - أدى بالمصنفين إلى إغفالها والاعتماد على غيرها ، ولذا طعنوا في صحة ما ذكره أولئك المصنفون وأنكروه [١] .

والحق أن ما ادعاه كُتّاب الإباضية لأنفسهم ، وما رموا به غيرهم من مصنفي كتب المقالات ، إنما هو مجرد دعاوى مزاعم لا تستقيم علميًا ولا يمكن التسليم بها ، إذ إنها عارية من التوثيق والبراهين بل مخالفة لما تذكره المصادر المعتمدة ، وإنما سعوا في ذلك لإضفاء الصبغة الشرعية على طائفتهم ، وتدعيم مذهبهم ، وإلا فما كتبوه تفوح منه رائحة التعصب المذهبي .

واختم حديثي عن المصادر بالقول إنه بالرغم من أن آراء الخوارج ومقولاتهم نقلت عن طريق غيرهم ، إلا أننا لا يمكن أن نطعن فيما ذكروه في ذلك ، أو إهمال ما سجله أولئك ؛ إذ لا يعرف عن أحد منهم أنه جرت خصومة بينه وبين الطائفة ، سواء خصومة فكرية ، أو عقائدية ، فضلا عن أن معظمهم عرف عنه تحري الدقة والتثبت فيما يذكره ويورده [٢] .

---

(١) استعرض الكاتب الإباضي المعاصر : علي يحيى معمر جمع من المصادر التي تعرضت للإباضية وبين ما فيها - وحسب زعمه - من خلل ونقدها - بمنظاره - واتهمها بما يتهم ويرمي به الخصم خصمه - غالبًا - من التهم والانتقادات التي يظن أنها تقلل من قيمة الكتاب وتقدح في صحة ما ذكر فيه وذلك في كتابه ، وممن تعرض لهم : الأشعري ، والبغدادي وابن حزم والإسفراييني ، وكذا الشهرستاني ، من المتقدمين ، وكذلك تعرض لبعض المعاصرين مع ثنائه على بعضهم في بعض ما ذكروه - كما تقدم - . انظر : الإباضية بين الفرق الإسلامية ص١٩ وما بعدها .

(٢) انظر كتاب الإباضية « عقيدة ومذهبا » ص٤٨ .

المطلب الخامس

وقفات عند بعض ما ذكره عن الخوارج

وأخيراً أشير إلى بعض ما كان الصواب فيه خلاف ما ذكره المؤلف - فيماتبين لي - :

(١) تحديد عصر ابن إباض[١] : ذكر المؤلف أنه خرج أيام مروان بن محمد ، وقد ووافقه على ذلك بعض مصنفي كتب المقالات[٢] ، وهذا

---

(١) اختلف أصحاب كتب المقالات الذين ينسبون الإباضية إلى ابن إباض في ضبط اسمه : فالملطي ذكر أنه إباض بن عمرو ، وفي موضع آخر ذكر أنه عبد الله بن إباض ، وعلق الكوثري أن التحقيق في اسمه عبد الله بن يحيى بن إباض ، أما المؤلف والأشعري والبغدادي والمقريزي فذكروا أنه عبد الله بن إباض وذكر المقريزي اسماً آخر له وهو الحارث بن عمرو ، ووافقه المقدسي والسمعان والصحيح أن الفرقة تنتسب إلى عبد الله بن إباض بن ثعلبة بن مرة بن عبيد بن مقاعس ، وهذا ما ذكره المبرد ، والطبري ، وابن الأثير . أما ما ذكره المقريزي ومن وافقه من أنه الحارث فإن ذلك زعيم إحدى فرق الإباضية لا الطائفة نفسها . ولا أدري من أين أتى الكوثري بذلك التحقيق ، ولعله خلط بينه وبين أحد رجالهم المذكور أعلاه . انظر التنبيه والرد ص٥٥ ، ١٦٨ ، الملل ١/ ٢٤٤ ، المقالات ١/ ١٨٢ ، الفرق بين الفرق ١٠٣ ، الخطط والآثار ٣/ ٢ ، ٨٠ ، البدء والتاريخ ٥/ ١٣٨ ، الأنساب ٨٧ ، باب الخوارج من الكامل للمبرد ص١٠٥ ، تاريخ الطبري ٥/ ٥٦٦ ، تاريخ ابن الأثير . وانظر الخوارج في العصر الأموي ص ٢٣٨ ، وآراء الخوارج الكلامية ١/ ١٩٤ - ١٩٥ ، والإباضية عقيدة ومذهباً « ص٤٣ - ٤٦ ،

وابن اباض هو : عبد الله بن أباض التميمي ، رأس الإباضية من الخوارج ، قال ابن حجر : « وكان هو فيما قيل رجع عن بدعته ، فتبرأ أصحابه منه ، واستمرت نسبتهم إليه » قال أبو قاسم البلخي : « حكى أصحابنا أن عبد الله بن إباض لم يمت حتى ترك قوله أجمع ، ورجع إلى الاعتزال ، والقول بالحق . قال : والذي يدل على ذلك أن أصحابه لا يعظمون أمره ، انظر ترجمته في الحور العين ص١٧٣ ، المعارف ٦٢٢ ، لسان الميزان ٣/ ٢٤٨ ، الأعلام ٤/ ١٨٤ .

وهم ؛ إذ الراجح والذي اعتمده بعض المؤلفين [١] ، وأيده الإباضية أنفسهم ؛ أنه عاش في عهد معاوية ، وتوفي في عهد عبد الملك بن مروان . وقد عُلل ذلك الوهم بأنه وقع اللبس والاشتباه برجل آخر يقال له : «عبدالله بن يحيي الكندي الإباضي طالب الحق» ، خرج في عهد مروان بن محمد [٢] ، وكان قائدًا عظيما ، قويت شوكته ، وعظم خطره على الدولة الأموية ، وعلا شأنه واشتهر أمره ، وأصبح من كبار دعاة المذهب ورؤسائه ، حتى أنه طغى على أسلافه شهرة [٣] .

إلا أنه وإن صح هذا التعليل لغير المؤلف ، فإنه لا يصح له ، إذ إن المؤلف كان مميزًا بينهما ، لم يلتبس عليه أمرهما ، بدليل قوله : « إن عبدالله ابن يحي الإباضي كان رفيقًا له - أي لابن إباض - في جميع أحواله وأقواله» [٤] .

(٢) ومن المسائل التي لم يحالف المؤلف فيها الصواب مسألة « تكفير صاحب الكبيرة » ، فقد ذكر أنها مما أجمعوا عليه [٥] . والحق أنهم لم

---

(١) ومنهم الأصبهاني في الأغاني ٧/ ٢٣٠ والمقريزي في الخطط .

(٢) ومنهم الطبري في تاريخه ٥/ ٥٦٦ - ٥٦٧ ، وانظر دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين ص٧٠ - ٧٥ .

(٣) مروان بن محمد بن عبد الملك بن مروان الحكم الخليفة الأموي يعرف بمروان الحمار ، ومروان الجعد ، نسبة إلى مؤدبه الجعد بن درهم ، كان بطلاً شجاعًا داهية رزينًا جبارًا يصل السير بالسرى ، ولا يجف له لبد ، دوخ الخوارج بالجزيرة ، ولد سنة ٧٢ وتوفي سنة ١٣٢ ، انظر ترجمته في السير ٦/ ٧٤ ، تاريخ الإسلام ٥/ ٩٢٢ ، البداية والنهاية ١٠/ ٢٢ ، ٤٢ ، ٤٦ ، المجروحين الضعفاء ٣/ ١٤ .

(٤) انظر الأعلام ٤/ ١٢ ، آراء الخوارج الكلامية ١/ ١٩٦ ، وهذا ما أوقع الكوثري - كما تقدم - ، في زعمه بأن التحقيق في اسم زعيم الفرقة هو عبد الله بن يحيي بن إباض .

(٥) الملل والنحل ١/ ٢٤٤ .

يجمعوا عليها ، فالنجدات منهم « لا يكفرون أصحاب الحدود من موافقيهم» [١] ، وكذلك من الصفرية [٢] من يقول : « إن ما كان من الأعمال عليه حد واقع فلا يتعدى بأهله الاسم الذي لزمه به الحد كالزنا ، والسرقة ، والقذف ، فيسمى زانيًا ، وسارقًا ، لا كافرًا مشركًا وما كان من الكبائر مما ليس فيه حد لعظم قدره مثل ترك الصلاة والفرار من الزحف فإن يكفر بذلك » [٣] ، بل حكى المؤلف عن الكعبي أنه قال عن الإباضية [٤] : إنهم « أجمعوا على أن مرتكب كبيرة - من الكبائر - كفر كفر نعمة ، لا كفر الملة [٥] .

---

(١) انظر المصدر السابق ١/ ١٩٨ .

(٢) انظر المصدر السابق ١/ ٢١٤ .

(٣) الصفرية : أتباع زياد بن الأصفر - وقد تقدم بيان الخلاف في اسمه - ويقال لها : الزيادية أو الصفرية والزيادية ، وهي إحدى فرق الخوارج . من آرائهم : عدم تكفير القعدة عن القتال إذا كانوا موافقين في الدين والاعتقاد ، ولم يسقطوا الرجم . . انظر آراءهم في الملل ١/ ٢٥٠ - ٢٥١ ، المقالات ١/ ١٦٩ ، الفرق بين الفرق ص١٦٧ .

(٤) الملل والنحل ١/ ٢٥٠ - ٢٥١ .

(٥) الإباضية : اتباع عبد الله بن إباض وهي إحدى فرق الخوارج . وهم فرق من آرائهم : القول بأن مخالفيهم من أهل القبلة كفار غير مشركين وأن مناكحتهم جائزة ، موارثتهم حلال ، وهم أطول فرق الخوارج عمرا حيث لم تزل موجودة ، ولها أتباع في عُمان ، وشمال إفريقيا ، انظر الملل والنحل ١/ ٢٤٤ - ٢٤٩ ، الفرق بين الفرق ١٠٣ ، ١٠٩ ، مختصر تاريخ الإباضية ، الإباضية عقيدة ومذهبا .

(٦) انظر الملل والنحل ١/ ٢٤٥ ، وانظر دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية . عرفان عبد الحميد ص٩٩ وقد خطّأ البغداديُ الكعبي بذلك - أي القول بأن مما يجمعهم تكفير صاحب الكبيرة - وصوّب ما حكاه الأشعري ، من أن الذي يجمعهم أمران : تكفير عثمان وعلي وأصحاب الجمل ومن رضي بالتحكيم أو صوب الحكمين أو أحدهما ، والخروج على السلطان الجائر ، هكذا ذكره البغدادي عن الأشعري . وبعد الرجوع إلى الأشعري في مقالاته لم أجد ذلك النص وإنما ذكر قوله : « أجمعت الخوارج على إكفار علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - أن حكّم، =

(٣) ومما يؤخذ على المؤلف أنه في فرقة « الميمونية » ذكر إنكارها كون سورة يوسف من القرآن، ونسب ذلك إلى الأشعري والكعبي [١] ،

وبالرجوع إلى الأشعري نجد أنه لم يحك ذلك بإطلاق ، بل شكك في صحة ثبوت ذلك عنهم حيث قال : « وحكي لنا ما لم نتحققه أنهم يزعمون . . » [٢] ، والمؤلف لم يشر إلى ذلك .

= وهم مختلفون هل كفره شرك أم لا ؟ وأجمعوا على أن كل كبيرة كفر إلا النجدات ، وأجمعوا على أن الله سبحانه يعذب أصحاب الكبائر عذابًا أليمًا إلا النجدات أصحاب نجدة» ، ولعل البغدادي اطلع على مؤلف آخر ذكر ذلك . انظر مقالات الأشعري ١ / ١٦٨ ، والفرق بين الفرق ٧٣ - ٧٤ .

(١) انظر الملل والنحل ١ / ٢٢٩ .

(٢) انظر مقالات الإسلاميين ١ / ١٧٨ .

المبحث الخامس

منهجه في فرقة المرجئة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهجه في التعريف بالإرجاء وتصنيف المرجئة.

المطلب الثاني: منهجه في التعريف بفرق المرجئة وعرض آرائها ومصادره فيها.

المطلب الثالث: وقفات عند بعض ما ذكره عن المرجئة.

المطلب الأول

منهجه في التعريف بالإجاء وتصنيف المرجئة

منهجه في تعريف الإرجاء :

مما تميز به المؤلف في هذه الطائفة عن بعض مصنفي كتب المقالات ما ذكره من معاني الإرجاء المختلفة باختلاف مشارب مطليقيها ، إذ من المعلوم أن لقب الإرجاء تأول الناس فيه تأويلات عدة كل طائفة تتنصل منه وتلزمه غيرها ، ومن معاني الإرجاء التي ذكرها المؤلف ما يلي :

الأول : بمعنى التأخير .

والثاني : إعطاء الرجاء .

الثالث : تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة .

الرابع : تأخير علي رضي الله عنه عن الدرجة الأولى إلى الرابعة[(١)] .

والمؤلف وإن لم يصرح بترجيح أحد المعاني التي ذكرها أو ببطلان بعضها - بخلاف البغدادي الذي رجح أن سبب التسمية هو « تأخير العمل عن الإيمان » وخطّأ الكعبي حين زعم في « مقالاته » أنهم سموا بذلك لتركهم القطع على عقاب من لم يتب عن كبيرة حتى مات [(٢)] - إلا أنه يمكننا استنتاج ذلك من خلال عرض المؤلف تلك المعاني ، حيث يظهر من عرضه

---

(١) انظر الملل والنحل ١/ ٢٥٧ - ٢٥٨ نلاحظ أن المعنى الثالث لدى المعتزلة ، والرابع لدى الرافضة .

(٢) انظر الملل والنحل للبغدادي ص٢٣٩ .

أن المعنيين الأخيرين لديه أضعف مما قبلهما ، وذلك لأمور :

١ - حصره أولاً معنى الإجاء على المعنيين الأولين كما ذكر ذلك في أول حديثه .

٢ - ذكر المعنيين الأخيرين بصيغة التمريض .

٣ - الإشارة إلى أنه على المعنى الرابع تكون المرجئة والشيعة فرقتان متقابلتان ، وهذا يخالف ما ذهب إليه في أول كتابه من أن المرجئة والوعيدية تتقابلان تقابل التضاد ، أما الشيعة فهي تتقابل مع الخوارج [(١)] .

٤ - عدم بيان وجه الصلة بين المرجئة وبين المعنيين الأخيرين بخلاف المعنيين الأولين حيث أوضح وجه الصلة بين المرجئة وهذين المعنيين[(٢)] ، وبناء على هذه الأمور يمكن القول بأن المؤلف يميل إلى عدم صحة المعنيين الأخيرين ، وضعفهما ، ولعل ذكره لهما من باب الإشارة إلى معاني الإرجاء .

ويظهر أيضا من عرض المؤلف أنه يميل إلى أن المعنى الأول هو الأقوى والأشهر ؛ لقوله عنه أن إطلاقه على المرجئة « صحيح ، أما الثاني فقال عنه أنه « ظاهر » [(٣)] .

وهذا يتفق مع تعريف المتقدمين من السلف للإرجاء وهو شامل لكل من أخر أحد أركان الإيمان وقال : إن الإيمان يتم بدونه .

منهجه في تصنيف المرجئة :

وقد كان منهجه في تصنيف فرق المرجئة حسب ما لدى الفرق من بدع

---

(١) انظر الملل والنحل ١/ ٦٠ .

(٢) انظر : المصدر السابق ١/ ٢٥٨ .

(٣) انظر : المصدر السابق ١/ ١٥٨ .

وآراء، إذ لا يخلو حال القائلين بالإرجاء من إما :

(١) أن يجمعوا مع الإرجاء بدعًا أخرى، وهؤلاء هم المرجئة غير الخالصة .

وهم ثلاثة أصناف - كما ذكر المؤلف : مرجئة الخوارج [(١)] ، ومرجئة القدرية [(٢)] ، ومرجئة الجبرية [(٣)] .

(٢) وإما أن لا يجمعوا مع الإرجاء بدعًا أخرى، وهؤلاء هم المرجئة الخالصة [(٤)] .

ويلحظ على تصنيف المؤلف هذا أنه لم يكن لمرجئة السنة [(٥)] - أو الفقهاء - ذكر، فكأنه لا يقر ذلك ولا يرتضيه، وأن الإرجاء لا يلحق أهل السنة - في نظره - إنما هو يلحق أهل البدع فقط، ومما يشهد

---

(١) نحو فرقة الشبيبية من الخوارج انظر ، الملل والنحل ١/ ٢٢٤ ، المقالات ١/ ٢٠٢، ٢١٨، الفرق بين الفرق ص١٠٩ .

(٢) نحو فرقة : الغيلانية ، الصالحية ، الشمرية ، الخالدية وغيرهم انظر المقالات ١/ ٢٠٢، ٢١٨، الفرق بين الفرق ص٢٠٦-٢٠٧ ، الملل والنحل ١/ ٢٧٢ - ٢٧٥ .

(٣) نحو فرقة : الجهمية ، المريسية ، النجارية ، الأشاعرة ، انظر المقالات ١/ ٢١٣، ٢١٦، ٢٢٢، ٣٤٠، الفرق بين الفرق ص٢٠٤، ٢٠٧، ٢١١ .

(٤) انظر المصدر السابق ١/ ٢٥٩ وقد صار على منهج المؤلف جمع من أصحاب كتب المقالات نحو البغدادي في الفرق بين الفرق ص٢٠٢ ، والاسفرايني في التبصير ص٩٧، والمقريزي في الخطط . إلا أن المؤلف تفرد بذكر « مرجئة الخوارج » إذ لم يشاركه أحد في ذكرها - فيما أعلم - وهناك من سرد فرق المرجئة سردا، ولم يصنفها ذلك التصنيف، ومن هؤلاء الأشعري في المقالات ١/ ١٢٣، الملطي في التنبيه والرد ص٤٧ ، والسكسكي في البرهان ٣٣ ، والمقدسي في البدء والتاريخ ٥/ ١٤٤ ، واليافعي في ذكر مذاهب الفرق اثنتين وسبعين ص١٣٢ .
وفرق المرجئة الخالصة - حسب ما ذكره المؤلف - الثوبانية ، واليونسية ، ، التومينة ، الغسانية ، العبيدية .

(٥) نحو إرجاء أبي حنيفة رحمه الله وأصحابه . انظر المقالات ١/ ٢١٩، الفرق بين الفرق ص٢٠٣ .

بـذلك عدم ذكره مرجئة السنة ، مع علمه بها حيث أشار إليها في حديثه عن إرجاء أبي حنيفة [١] .

وقد ذكر المؤلف أنه سيقصر عرضه لآراء المرجئة على ذكر مقالات المرجئة الخالصة دون المرجئة غير الخالصة كما في قوله « ونحن إنما تعد مقالات المرجئة الخالصة منهم » [٢] .

ولعل ذلك يحمل على : خشية التكرار والإطالة ، والاكتفاء بما يذكره عنهم في فرقهم الخاصة . كذلك محاولة حصر الفرق في العدد المذكور في حديث الافتراق .

وتصنيف المؤلف هذا حسن وجيد من جهة الحصر والإيجاز وعدم التكرار، وربط الفرقة بعضها ببعض، وذكر آرائها في موضع واحد؛ إلا أنه غير مستوف لجميع فرق الارجاء - كما سيأتي بيانه - ويجدر التنبيه إلى أن ذكر المؤلف رجال المرجئة كان أكثر دقة وتحريا مما كان عليه في رجال الخوارج، إذ أشار هنا إلى أن ذكره لأولئك الأعلام إنما هو حسب ما نقل[٣] . وهذا مما يعطي القاريء شعورا بعدم اطمئنان المؤلف بإطلاق إلى صحة ما يذكر في ذلك ، وهذا ما لم يفعله في رجال الخوارج .

---

(١) انظر الملل والنحل ١/ ٢٦٤ .

(٢) المصدر السابق ١/ ٢٥٩ .

(٣) انظر : المصدر السابق ١/ ٢٧٦ .

المطلب الثاني

منهجه في التعريف بفرقة المرجئة وعرض آرائها ومصادره فيها

سلك المؤلف في هذه الطائفة - في الجملة - المنهج الذي سار عليه في الطوائف الأخرى المتقدمة ، فلم يك ثمة اختلاف بيّن وكبير .

فالتعريف بالفرق ولمن تنسب كان قريبا مما فعله في الفرق الأخرى ، إلا أن قلة المعلومات عن بعضها أعاق المؤلف عن التعريف بها ، وهذا شأن معظم مصنفي كتب المقالات .

وقد كان عرضه لآراء الطائفة عرض واضحا مختصرا خاليا من التعقيب الذي يشعر بذم الرأي ، وانتقاده ، سوى أنه يصدر ذكر الرأي حينا بلفظ «زعم» (١) ، كما نراه أحيانًا أخرى يبين المراد من بعض المقولات التي قد يفهم منها غير المراد (٢) .

وقد خلا عرضه - أيضا - من ذكر الأدلة بنوعيها السمعي والعقلي ، وبطرفيها أعني الأدلة التي تؤيد آراء الطائفة ، أو التي تعارضها وتبطلها . كما أعرض أيضا عن ذكر ما روى من آثار في ذم المرجئة بخلاف بعض مصنفي كتب المقالات (٣) ، ولعل ضعفها وعدم صحتها حمل المؤلف على عدم ذكرها .

---

(١) انظر : المصدر السابق ١/ ٢٦٠ ، ٢٧٣ ، ٢٦٦ ، ٢٧٠ ، ٢٧٣ .

(٢) انظر : المصدر السابق ١/ ٢٦٤ .

(٣) نحو : البغدادي في الفرق بين الفرق ص٢٠٢ ، والاسفرائيني في التبصير في الدين ص٩٧ والمقريزي في الخطط ، وغيرهم .

أما مصادره عن هذه الطائفة فقد كان شأنها كشأن مصادره في الطوائف الأخرى ، حيث لم يصرح بها في غالب ما يحكيه من آراء ومقالات ، وما صرح بذكرها فنلحظ منها أنه لم يعتمد على مصادر الطائفة نفسها ، وإنما نقل عن غيرهم .

بل إنه حكى بعض المقولات عن بعض خصومهم ممن ألف في الرد عليهم نحو اليمان بن رباب [(١)] .

وقد صدر بعض ما يذكره من آراء بصيغة التمريض ، نحو : حكى ، ويحكي ، نقل ، قيل وغيرها . . [(٢)] .

بينما نجد غير المؤلف من أصحاب كتب المقالات كالأشعري والبغدادي مثلا ، قد اعتمدا في حكاية بعض أقوال الفرقة على شيء من مصادرها الخاصة بها [(٣)] .

ونتيجة لاعتماد المؤلف على غير مصادر الفرقة نفسها حصل له في حكاية الأقوال ما يستغرب حدوثه عن مثله كما سيأتي بيانه .

---

(١) انظر الملل والنحل ١/ ٢٦٢ .

(٢) انظر : المصدر السابق ١/ ٢٦٢ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ وغيرها .

(٣) انظر المقالات ١/ ٢١٥ ، ٢١٧ ، والفرق بين الفرق ص٢٠٣ ، ٢٠٦ .

المطلب الثالث

وقفات عند بعض ما ذكره عن المرجئة

لقد صدرت عن المؤلف في هذه الطائفة - ما لم يصدر عنه في الطوائف السابقة - بضع المآخذ التي احتسبت عليه إذ إنه في هذه الفرقة - بوجه عام - لم يكن دقيقا في حكاية الأقوال عن أصحابها ، حيث زل قلمه في كثير مما ذكره عنها ، مما فيه مخالفة لما ذكره غيره من مصنفي كتب المقالات .

ولأهمية التنبيه على ذلك ، رأيت إفراد ماوقع للمؤلف في ذلك من خلال عرضه حسب ما ظهر لي - بعد مقارنته ببعض كتب المقالات- ، وحيث إنه لا يوجد مصدر للطائفة نفسها يفصل فيما اختلف فيه بشأنه ؛ فقد ترجح لي تقديم قول الأشعري على قول المؤلف فيما وقع الاختلاف فيه بشأن هذه الفرقة ، وذلك لأمور :

١ - أن الأشعري متقدم على المؤلف عصرا .

٢ - أن الأشعري اشتهر أكثر من المؤلف بدقة النقل وتحري الصحة فيما يذكره من آراء .

٣ - موافقة البغدادي للأشعري فيما خالف فيه المؤلف .

٤ - أن كتاب « المقالات » للأشعري - كما تقدم - أحد مصادر المؤلف - نفسه - في كتابه هذا حيث صرح المؤلف بذلك في عدة مواضع منه .

ومما وقع الاختلاف فيه ما يلي :

(١) فرقة « اليونسية » [(١)] ، « والشمرية » [(٢)] ، وقد حصل فيها بعض المآخذ على المؤلف وهي كالتالي :

١ - أن ما ذكره المؤلف عن « يونس » في قوله ، وانما هو لقوم من أصحابه ، حسب ما نص عليه الأشعري .

٢ - أن الأشعري والبغدادي نسبا لـ « يونس » في الإيمان ما نسبه المؤلف لـ « أبي شمر » .

٣ - أن ما ذكره المؤلف عن أبي شمر ليس قوله ، وإنما هو قول أصحابه، وأيضا قول يونس كما ذكره الأشعري .

٤ - أن الأشعري والبغدادي نسبا لأبي شمر قولاً آخر غير الذي ذكره المؤلف عنه .

٥ - أغفل المؤلف ذكر رأي أبي شمر من زيادة الإيمان ونقصانه ، وقوله

---

(١) اليونسية : أتباع يونس بن عون النميري إحدى فرق المرجئة الخالصة ، من آرائهم : أن الإيمان في القلب واللسان، وهو المعرفة بالله والخضوع له والمحبة له بالقلب وترك الاستكبار عليه ، وأنه واحد ليس كمثله شيء، فمن اجتمعت فيه هذه الخصال فهو مؤمن . وقد اختلف في ضبط اسم زعيمها فقيل النميري وقيل السمري والقيل البري وقيل الشمري ، والأقرب أنه النميري لأن بين الألفاظ تقارب في الشكل فيمكن أن يكون الخطأ تصحيفا . ولم تتطرق إليه كتب التراجم والرجال - حسب اطلاعي - سوى كتب الفرق التي لم تذكر الا نبذاً من آرائه . انظر الملل والنحل ١/ ٢٦٠ ، والمقالات ١/ ٢١٤ - ٢١٥ ، الفرق بين الفرق ص٢٠٢ ، والمواقف ص٤٢٧ ، المرجئة وموقف أهل السنة منهم ص١٩٥ .

(٢) الشمرية أتباع أبي شمر سالم بن مشمر الحنفي، عُدَّ من الطبقة السادسة من المعتزلة، وقال المرتضى : كان يخالف في شيء من الإرجاء ، ناظره النظام وهو من أصحابه، قال الجاحظ : كان أبو شمر يكلم متبعيه ، فلما كلمه النظام أخرجه من طبعه ، والفرقة من فرق المرجئة القدرية، حيث جمعوا بين الإرجاء والقدر . انظر آراءهم في الملل والنحل ١/ ٢٦٧ ، ٢٧٣ ، المقالات ١/ ٢١٥ ، فضل الاعتزال ص٢٦٨ ، الفرق بين الفرق ص٢٠٥ ، ٢٠٦ .

في الفاسق الملي ، مع صلة ذلك بمسألة الإيمان ، وقد ذكر ذلك كل من الأشعري والبغدادي [١] .

(٢) فرقة « الغسانية » [٢] : ومما حصل للمؤلف فيها :

١ - أن ما ذكره المؤلف عن غسان في الإيمان ليس قوله ، وإنما هو قول أبي حنيفة ، كما ذكر ذلك الأشعري والبغدادي .

٢ - أن الأشعري والبغدادي نسبا إلى غسان قولاً آخر مغايراً لما يذكره المؤلف عنه .

٣ - ما ذكره المؤلف عن غسان « من أنه زعم أن قائلا لو قال : أعلم أن الله . . . . إلخ » مخالف لما ذكره الأشعري إذ نسب ذلك لأبي حنيفة ، وليس لغسان .

٤ - أن ما ذكره المؤلف عن أبي حنيفة في الإيمان مخالف لما ذكره الأشعري والبغدادي ، مع إضافتهما رأيه في تفاضل الناس في الإيمان ، وهذا لم يذكره المؤلف عنه مع صلته بالإيمان [٣] .

(٣) فرقة « الثوبانية » [٤] : ذكر أن الثوبانية زعموا أن « الإيمان هو المعرفة

---

(١) انظر الملل والنحل ١/ ٢٦٠ ، ٢٧٣ ، المقالات ١/ ٢١٤ - ٢١٥ ، الفرق بين الفرق ص٢٠٢ - ٢٠٣ ، ٢٠٦ .

(٢) الغسانية : أتباع غسان بن أبان الكوفي المرجيء، ذكر المقريزي أنه تلمذ لمحمد بن الحسن الشيباني، وجعله الأشعري من أصحاب أبي حنيفة ، والفرقة من المرجئة الخالصة . انظر آراءهم في الملل ١/ ٢٦٣ ، المقالات ١/ ٢٢١ ، الفرق بين الفرق ص٢٠٣ ، الخطط ٣/ ٢٩١ .

(٣) انظر الملل ١/ ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، المقالات ١/ ٢٢١ ، الفرق بين الفرق ص٢٠٣ .

(٤) الثوبانية : أتباع أبي ثوبان وقد اختلفت المصادر في ذكر اسمه فمنها من يذكره بكنيته . =

والإقرار بالله تعالى وبرسله -عليهم السلام- ، وبكل ما لا يجوز في العقل أن يفعله ، وما جاز في العقل تركه فليس من الإيمان » وهذا مشكل . أما الأشعري فذكر أن الإيمان هو الإقرار بالله وبرسله . . . وما كان لا يجوز في العقل إلا أن يفعله ، وما كان جائزا في العقل إلا يفعله فليس ذلك من الإيمان ، والبغدادي وافقه إذ قال « . . . وبكل ما يجب في العقل فعله . . . » . ولا يقال إن ما حصل للمؤلف هو خطأ من النساخ ؛ إذ أجمعت نسخ الكتاب الخطية على ذلك - حسب مقارنة د . بدران - ولعل هذا سبق قلم من المؤلف .

٢ - أشار المؤلف بعد ذكر قول أبي ثوبان في الإيمان إلى القائلين بمقالته وذكر منهم غيلان وأبي شمر ، ومحمد بن شبيب ، أما غيلان وأبي شمر فقد ذكر المؤلف نفسه أن لكل منهما قولاً في الإيمان فيه مفارقات عن قول أبي ثوبان ، فكيف يكونا على مقالة أبي ثوبان . أما محمد بن شبيب فإن له قولاً مغايراً لقول أبي ثوبان - حسب ما يذكره الأشعري والبغدادي [١] .

(٤) فرقة « التومنية » [٢] ، وهناك فوارق فيما ذكره المؤلف عن صاحب

= « أبو ثوبان » كالشهرستاني والبغدادي والإسفراييني وبعضهم جعل ثوبان اسما له ، وينسب إليه الفرقة « الثوبانية » أتباع ثوبان . كالرازي والإيجي والمقريزي ، ولعل الأقرب هو « أبو ثوبان » لأن الأقدمين اتفقوا عليه ، كما أن السكسكي أفصح عن اسمه بقوله « محمد بن ثوبان أحد شيوخهم » قال المقريزي : « اتباع ثوبان المرجيء ثم الخارجي المعتزلي ، وكان يقال له : جامع النقائض ، وهاجر الخصائص » والفرقة عدها المؤلف من المرجئة الخالصة ، انظر آراءهم في الملل ١/ ٢٦٦ ، المقالات ١/ ٢١٦ ، الفرق بين الفرق ص٢٠٤ ، ٢٠٧ ، الخطط ٣/ ٢٩١ ، البرهان ص٤٤ ، المرجئة ص١٩١ .

(١) انظر الملل والنحل ١/ ٢٦٦ - ٢٦٧ ، ٢٧٣-٢٧٤ ، المقالات ١/ ٢١٦-٢١٨ ، الفرق بين الفرق ص٢٠٤ ، ٢٠٧ .

(٢) التومنية نسبه إلى زعيمها أبي معاذ التومني ، وهي من فرق المرجئة الخالصة كما ذكرها المؤلف . انظر آراءهم في الملل والنحل ١/ ٢٧٠ ، المقالات ١/ ٢٢١ ، الفرق بين الفرق ص٢٠٣ - ٢٠٤ .

الفرقة في مسألة «من يوصف بالفسق ولا يسمى به» ، وبين ما ذكره الأشعري والبغدادي عنه في ذلك، وكذلك في مسألة حكم تارك الفرائض(١) ، ولعل ما حصل للمؤلف كان سببه الإيجاز ومحاولة الاختصار .

(٥) فرقة « الصالحية » (٢) ، وقد اتفق كل من الأشعري والبغدادي والمؤلف فيما ذكروه عنها .

ويظهر في هذه الفرقة تكلف المؤلف في تصنيف الفرق لتتفق مع العدد المذكور في حديث الافتراق ، إذ ظاهر مسمى الفرقة أنها فرقة واحد، بينما في حقيقة عرض المؤلف لها أنها ثلاث فرق هي : الصالحية ، والشمرية ، والغيلانية ، ولا رابطة بين الثلاث إلا الاشتراك في بدعتي الإرجاء والقدر ، فلا صلة للتسمية بالرابطة . كذلك غيلان وأبو شمر ليسا من أتباع الصالحي ، بل كل منهما زعيم فرقة ، وهما أقدم منه زمانا .

(٦) فرقة « العبيدية » (٣) ، انفرد المؤلف بذكر هذه الفرقة ولم يشاركه غيره إلا الإيجي متابعة (٤) ، بيد أن الأشعري أشار إلى قولهم فيما

---

(١) قارن بين ما ذكر في الملل ١/ ٧٠ ، والمقالات ١/ ٢٢١ - ٢٢٢ ، والفرق بين الفرق ص٢٠٣ ، ٢٠٤ .

(٢) الصالحية : نسبة إلى أبي الحسين الصالحي، واسمه صالح بن عمرو الصالحي، أحد رؤوساء القدرية، ومن شيوخ المعتزلة ،والفرقة من المرجئة القدرية ، انظر آراءهم في الملل والنحل ١/ ٢٧٢ ، المقالات ١/ ٢١٤ ، الفرق بين الفرق ص٢٠٧ .

(٣) العبيدية : أتباع عبيد المكتئب ، وعند الإيجي المكذب، ولعله تصحيف، وكما ذكر أعلاه لم يصرح بذكرها سوى المؤلف والإيجي في المواقف، وقد عدها المؤلف من المرجئة الخالصة، مع أنه ذكر بعض آرائها التي تخرجها عن ذلك ، انظر الملل والنحل ١/ ٢٦٢ ، المواقف ٤٢٧ .

(٤) انظر المواقف ص٤٢٧ .

دون الشرك ، مع عدم تسمية من قال بذلك [(١)] .

والمؤلف في هذه الفرقة صرح بمصدر من مصادره ، إلا أنه أحد خصوم المرجئة وهو اليمان بن رباب ، وقد ألف كتابا في الرد عليهم [(٢)] .

(٧) أبو حنيفة والإرجاء : وقد حصل للمؤلف في ذلك بعض الهفوات المستغربة عن مثله وهي :

١ - أنه نسب إلى أبي حنيفة أن الإيمان هو « التصديق بالقلب ، وهو لا يزيد ولا ينقص » [(٣)] ، وهذا ما خالف لما ثبت عنه ، ولما ذكره غير المؤلف من أصحاب كتب المقالات [(٤)] .

٢ - اتهم المؤلف غسان بالكذب على أبي حنيفة ، وذلك أنه « كان يحكي عن أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ مثل مذهبه ويعد من المرجئة » [(٥)] ، وهذه المسألة فيها أمران :

الأول : أن غسان كان يحكي عن أبي حنيفة مثل مذهبه . وهذا ثابت عنه وقد أشار إليه الأشعري ، وصرح البغدادي به وذكر أنه نقل ذلك من كتاب غسان [(٦)] .

الثاني : أن غسان عدّ أبا حنيفة من المرجئة . وهذا مما تفرد المؤلف بذكره ، وهو محل نظر ؛ إذ يلزم غسان أن يعد نفسه من المرجئة ، وهذا مما

---

(١) انظر المقالات ١/ ٢٠٩ ، والمرجئة وموقف أهل السنة منهم ص٢٠٥ .

(٢) انظر الملل والنحل ١/ ٢٦٢ .

(٣) انظر المصدر السابق ١/ ٢٦٤ .

(٤) انظر على سبيل المثال : المقالات ١/ ٢٢١ ، الفرق بين الفرق ص٢٠٣ ، الخطط ٣/ ٢٩١ .

(٥) انظر الملل والنحل ١/ ٢٦٤ .

(٦) انظر المقالات ١/ ٢٢١ ، الفرق بين الفرق ص٢٠٣ .

يستبعد على غسان قوله ، إذ إن الإرجاء من الألقاب المكروهة المذمومة ، لما ورد فيه من آثار في ذمه ، ولذها لم يعرف عن أحد - فيما أعلم - أنه ادعى الإرجاء لنفسه .

حـ - حاول المؤلف نفي الإرجاء عن أبي حنيفة ، معللاً الاتهام أنه صادر من من قبل خصومه من الخوارج والمعتزلة الذين يرمون بذلك اللقب من خالفهم في القدر [١] .

وهذا مخالف لكثير ممن تعرض لذكر الإرجاء ، إذ نسب إلى أبي حنيفة الإرجاء، وعده من المرجئة ، مع عدم مساواته بفرق المرجئة [٢] .

د - نفى المؤلف الإرجاء عمن قال «الإيمان هو التصديق بالقلب » ، وهذا يتضمن الدفاع عن أبي حنيفة ، وتبرئته من الإرجاء - كما هو الظاهر ، ويتضمن أيضا الدفاع عن المؤلف وأصحابه الأشاعرة ، وتبرئتهم من ذلك . كما سيأتي إيضاحه .

(٨) مقاتل بن سليمان : وقد صحح المؤلف النقل عن مقاتل - وهذا من منهجه في بعض ما يذكره - إذ ضعف ما يحكى عنه من أن المعصية لا تضر

---

(١) انظر الملل والنحل ١/ ١٦٥ .

(٢) اختلف موقف الباحثين من إرجاء أبي حنيفة : فمنهم من رماه بالإرجاء، وجعله من عامة المرجئة ، كالأشعري ١/ ٢٠٢ ، والخطيب البغدادي ١٣/ ٢٧٢ ، ومنهم من نفى عنه الإرجاء، كالمؤلف ١/ ٢٦٤ ، والجرجاني في شرح المواقف ٨/ ٢٩٧ ، والهيتمي في الخيرات الحسان في مناقب أبي حنيفة النعمان ص٦٦ ، وغيرهم . ومنهم من أقر بإرجاء أبي حنيفة، وهؤلاء قسمان: أتباعه ومن قال بقوله ، وهؤلاء يرون أن إرجاءه إرجاء سنة وهو عين الصواب في زعمهم، والقسم الآخر : السلف الصالح، قالوا : بإرجاء أبي حنيفة لكن لم يفسقوه ولم يخرجوه من حظيرتهم، وهو أقرب لأهل السنة من سائر المرجئة . انظر المرجئة وموقف أهل السنة منهم ص٢٣٩ .

الموحد المؤمن ، ولا يدخل النار مؤمن . وذكر أن الصحيح عنه هو أن «المؤمن العاصي ربه يعذب يوم القيامة على الصراط وهو على متن جهنم يصيبه لفح النار وحرها ولهيبها فيتألم لذلك على قدر معصيته ، ثم يدخل الجنة » [١] .

وحقيقة هذا النقل لا يعارض الجزء الأخير من النقل الأول إذ الكل متفق على أن المؤمن لا يدخل النار . علما بأن الأشعري قد حكى نحو القول الأول ونسبه إلى مقاتل [٢] ، وقد اطلعت على كلام لشيخ الإسلام -رحمه الله- يلمح منه تأييد للمؤلف فيما ذهب الله، حيث قال -رحمه الله- «والقول أن أحداً لا يدخل النار من أهل التوحيد ما أعلمه ثابتا عن شخص معين فأحكيه عنه ، لكن حكي عن مقاتل بن سليمان [٣] .

(٩) الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب [٤] ، والإرجاء :

ذكر المؤلف أن أول من قال بالإجاء هو الحسن بن محمد بن علي، وهذا يتفق مع ما ذكره بعض الباحثين [٥] .

---

(١) انظر الملل والنحل ١/ ٢٦٨ .

(٢) انظر المقالات ١/ ٢٣١ .

(٣) الفتاوى ١٦/ ١٩٦ .

(٤) الحسن بن محمد بن الحنفية أبو محمد الهاشمي، حدث عن أبيه وابن عباس، وعنه الزهري وعمرو بن دينار، قال الذهبي « كان من علماء أهل البيت، وناهيك أن عمرو بن دينار يقول : ما رأيت أحداً أعلم بما اختلف فيه الناس من الحسن بن محمد ، ما كان زهريكم إلا غلام من غلمانه» مات سنة ١١٠ ، وقيل قبل ذلك . انظر ترجمته في السير ٤/ ١٣٠ ، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٢٠ ، شذرات الذهب ١/ ١٢١ وغيرها .

(٥) انظر على سبيل المثال: رسالة في الرد على الرافضة ص١٧٦ ، خبيئة الأكوان لصديق خان ص٢٧ ، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ١/ ٢٣٠ .

وبيّن المؤلف أن الإرجاء الذي قال به الحسن لم يكن الإرجاء البدعي، الذي هو تأخير العمل عن الإيمان، كما هو الشأن لدى عامة المرجئة، وإنما هو تأخير الحكم على صاحب الكبيرة بعدم تكفيره، لأن فعل الطاعات وترك المعاصي ليست من أصل الإيمان، حتى يزول الإيمان بزوالها، هذا ما قرره المؤلف عن إرجاء الحسن [(١)].

وفي هذا وقفات:

١ - أصاب المؤلف رحمه الله وأحسن بنفي الإرجاء البدعي عن الحسن ابن محمد، وتبرئته من ذلك.

٢ - إلا أنه لم يوفق في بيان حقيقة الإرجاء الذي نسب إلى الحسن بن محمد، إذ ذكر أن إرجاءه متعلق بالإيمان، بينما الحسن بن محمد لم يعرج في كتابه -الذي أرسله إلى الأمصار ليقرأ على الناس- على الإرجاء المتعلق بالإيمان بتاتًا.

٣ - إن مسألة القول بأن صاحب الكبيرة لا يكفر ليس خاصا بالحسن، بل هي عقيدة أهل السنة جميعا. وعليه يمكن القول بأن المؤلف يشير إلى أن اتهام الحسن بالإرجاء صادر من الخوارج والوعيدية، إذ يرمون بالإرجاء كل من أخر حكم صاحب الكبيرة.

٤ - إن الإرجاء المذكور في كتاب الحسن هو عدم القطع على إحدى الطائفتين المقتتلتين في الفتنة بكونه مخطئا أو مصيبا، وكان يرى إرجاء الأمر فيها، وهذا ما ذكره ابن حجر في ترجمته، وأشار إلى أنه اطلع على كتاب

---

(١) انظر الملل والنحل ١/ ٢٦٩.

الحسن المذكور [(١)] .

هـ- ومما سبق لا يصح بتاتا القول بأن الحسن أول من قال بالإرجاء ، إذ لا يتفق ذلك مع حقيقة قوله ، بل هو بريء من الإرجاء المتعلق بالإيمان كله .

(١٠) ومما قد يؤخذ على المؤلف في عرضه لفرق المرجئة وجود شيء من الاستطراد في بعض الفرق إذ يذكر ما لا صلة له بالفرقة ، ولا مناسبة ظاهرة لذكره في ذلك الموضع ، ومن ذلك :

أنه مثلا في فرقة الثوبانية ذكر قول غيلان في القدر ، والإمامة ، وانتقده في ذلك . كذلك استطرد وذكر ما يحكى عن مقاتل بن سليمان في أن المعصية لا تضر الموحد ، وصحح النقل عنه ، وذكر أيضا ما نقل عن بشر المريسي [(٢)] في أصحاب الكبائر ، والتخليد في النار ، وأخيراً ذكر ما قيل

---

(١) انظر تهذيب التهذيب ٢/ ٣٢٠ ، وقد ذكر الحافظ محمد بن يحيى العدني نص الكتاب المذكور ، وجاء فيه : « ونرضى من أئمتنا بأبي بكر وعمر ، ونرضى أن يطاعا ، ونسخط أن يعصيا ، ونعادي لهما من عاداهما ، ونرجى منهم أهل الفرقة الأولى ، ونجاهد في أبي بكر وعمر الولاية ، فإن أبا بكر وعمر لم تقتتل فيهما الأمة ، ولم تختلف فيهما ، ولم يشك في أمرهما ، وإنما الإرجاء ممن عاب الرجال ، ولم يشهده ، ثم عاب علينا الإرجاء من الأمة ، وقال متى كان الإرجاء . كان على عهد موسى نبي الله ، إذ قال له فرعون ﴿ **ما بال القرون الأولى** ﴾ قال موسى وهو ينزل عليه الوحي : حتى قال : ﴿ **علمها عند ربي في كتاب لا يضل ربي ولا ينسى » فلم يعنف بمثل حجة موسى ..** ﴾ انظر كتاب الإيمان محمد بن يحيى العدني ص١٤٨ .

(٢) بشر بن غياث بن أبي كريمة العدوي مولاهم البغدادي المريسي ، أبو عبد الرحمن ، قال الذهبي عنه « المتكلم المناظر البارع . . . كان بشر من كبار الفقهاء . . . ونظر في الكلام فغلب عليه ، وانسلخ من الورع والتقوى ، وجرد القول بخلق القرآن ، ودعا إليه ، حتى كان عين الجهمية في عصره وعالمهم ، فمقته أهل العلم ، وكفره عدة ، ولم يدرك جهم بن صفوان ، بل تلقف مقالاته من أتباعه » ، قيل كان والد بشر يهوديًا . وله تصانيف جمة مات سنة ٢١٨ ، وقد قارب الثمانين ، انظر ترجمته في السير ١٠/ ١٩٩ ، تاريخ بغداد ٧/ ٥٦ ، معجم البلدان ٥/ ١١٨ ، وفيات الأعيان ١/ ٢٧٧ ، لسان الميزان ٢/ ٢٩ .

عن الحسن بن محمد بأنه أول من قال بالإرجاء ، وبين حقيقة قوله [١] .

كل ذلك في فرقة الثوبانية ، ولم تظهر لي مناسبة في ذكر ذلك في هذا الموضع ، ولو ذكرت في آخر الحديث عن المرجئة لكانت المناسبة في ذلك أظهر وأوضح من هذا الموضع .

وكذلك الشأن في فرقة الصالحية فقد ذكر قول أبي شمر ، ثم أعاد الحديث مرة أخرى عن غيلان فذكر قوله في الإيمان [٢] - مع إهمال رأيه في زيادة الإيمان ونقصانه وتفاضل الناس فيه [٣] ، وكان الأولى أن يجمع ما يتعلق بغيلان في موضع واحد .

ومن خلال ما عرضه المؤلف في ثنايا حديثه عن المرجئةالخالصة يمكن القول بأنه لم يقصر الحديث على فرق المرجئة الخالصة، بل شمل حديثه الحديث عن مرجئة القدرية ، فقد ذكر قول غيلان ، وأبي شمر ، والمريسي ، والصالحي ، وهؤلاء قدرية ، وكذا ابن الراوندي . وعلى هذا فلم يكن حديث المؤلف خاصًا بالمرجئة الخالصة ، بل أدرج معها مقالات مرجئة القدرية ، نحو ما فعله غيره من مصنفي كتب المقالات .

بيد أنه لم يجعل لمرجئة القدريه فرقًا مستقلة وإنما ضمن الحديث عنها في حديثه عن المرجئة الخالصة ، ولعل دافع ذلك محاولته حصر عدد الفرق في العدد المذكور في حديث الافتراق .

وقد يحمل ذكر المؤلف لأقوال مرجئة القدرية في الإيمان دون سائر أصناف المرجئة غير الخالصة على أن هذه الطائفة - أعني مرجئة القدرية - لم يسبق للمؤلف ذكر قولهم في الإيمان أو الإشارة إليه ، سواء في المعتزلة

---

(١) انظر الملل والنحل ١/ ٢٦٧ - ٢٦٩ .

(٢) انظر المصدر السابق ١/ ٢٧٣ - ٢٧٤ .

(٣) انظر المقالات ١/ ٢١٧ ، الفرق بين الفرق ص٢٠٧ .

أو غيرهم، بخلاف مرجئة الجبرية ، ومرجئة الخوارج فقد تقدمت الإشارة إلى ذكر أقوالهم في ذلك عند الحديث عن فرقهم الخاصة بهم .

(١١) مما يجدر التنبيه إليه أن المؤلف لم يعد فرقة المرجئة ضمن كبار الفرق الأربع التي ذكر أن منها تفرعت سائر الفرق [١] ، ولم يشر أيضا إلى أي من الفرق تلك تفرعت المرجئة ، وعليه قد يكون هذا إخلالاً بحصر المؤلف للفرق وتصنيفه لها . وقد يزول ذلك الإخلال بحمل فعل المؤلف على بعض الأوجه التي تقدم ذكرها [٢] .

أما مناسبة ذكر المؤلف المرجئة عقب الخوارج ، فلأن الفرقتين متقابلتان تقابل التضاد -وكما ذكر ذلك في أول كتابه- .

(١٢) سبقت الإشارة إلى أن تصنيف المؤلف للمرجئة لم يكن مستوفيا لفرقة الإرجاء جميعها ، إذ إن هناك فرق لم يتضمنها ذاك الحصر والتصنيف مع قولها بالإرجاء .

وهذا مما يعيب تقسيم المؤلف، وكان الأولى أن يتم تصنيف القائلين بالإرجاء حسب قولهم في «الإيمان» الذي هو مدار البحث وموضع الاختلاف [٣] ، لا أن يكون حسب معتقداتهم وبدعهم، وبهذا التصنيف-

(١) انظر الملل والنحل ١/ ١٠ .

(٢) انظر ص٢٩٩ من هذا البحث .

(٣) وهذا ما عمله شيخ الإسلام رحمه الله ، إذ صنف المرجئة حسب قولهم في الإيمان ، فجاء تصنيفه جامعا لفرق المرجئة كلها من غير إهمال أي فرقة منها ، سواء تفردت بالإرجاء أو ضمت إليه بدعًا أخرى . حيث ذكر -رحمه الله- أن المرجئة ثلاثة أصناف : الأول: الذين يقولون : الإيمان مجرد ما في القلب ، ثم من هؤلاء من : يدخل فيه أعمال القلوب وهم أكثر فرق المرجئة ، ومنهم من لا يدخلها، كجهم ومن تبعه كالصالحي ، وهذا الذي نصره الأشعري وأكثر أصحابه . القول الثاني من يقول هو مجرد قول اللسان ، وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية . الثالث - من يقول هو تصديق القلب وقول اللسان ، وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم » =

أعني حسب قولهم في «الإيمان» يمكن حصر الفرق جميعها ، وتتضح الرؤية الكاملة عنهم جميعا من غير تفريط أو إهمال لأي منها ، ومن جملة الطوائف التي أغفل المؤلف الإشارة إليها ما يلي :

أ - مرجئة الفقهاء -ويراد بهم أبو حنيفة وأصحابه- : بل المؤلف لم يقتصر على الإعراض عن ذكرهم ، أو الإشارة إليهم ، بل نفى وبرأ أبا حنيفة من ذلك[(١)] .

ب - الكرامية : مع أن قولهم ظاهر الإرجاء ، إلا أنه لم يدخلهم ضمن فرق الإرجاء أو يشير إليهم في التصنيف الذي ذكره .

ولعل المؤلف اكتفى بذكر رأيهم في الايمان عند الحديث عنهم في فرقة الصفاتية[(٢)] ، إلا أن هذا لا يعفيه من الإشارة إلى إرجائهم .

جـ - الأشاعرة - وإليها ينتسب المؤلف في العقيدة - : لم يذكرهم المؤلف ضمن المرجئة مع أنهم لم يدخلوا العمل في مسمى الإيمان ، بل أخروه عن ذلك ، وقالوا : الإيمان هو تصديق القلب . وقد قال بذلك

= انظر الإيمان ص ١٨٤ ، وهناك تقسيم آخر مقارب لذلك ذكره السفاريني في لوامع الأنوار ١/ ٤٢٦ ، حيث قال : « أقوال الناس في الإيمان خمسة منها ثلاث بسيطة واثنان مركب ؛ فأما البسيطة : فالتصديق وحده ، أو القول وحده ، أو العمل وحده ؛ الأول مذهب الجهم ومن وافقه سن الأشاعرة وغيرهم ، والثاني قول الكرامية ، والثالث عزاها الكرماني في شرح البخاري للمعتزلة ، ولعله لبعضهم . أما المركب فقسمان : ثنائي وهو قول الحنفية ومن وافقهم ، فإنهم قالوا إنه مركب من التصديق والقول ، وثلاثي : « والتصديق بالجنان والإقرار باللسان ، والعمل بالأركان ، وهذا مذهب سلف الأمة .

(١) انظر الملل والنحل ١/ ٢٦٤ - ٢٦٥ .

(٢) انظر : المصدر السابق ص١/ ١٩٢ .

كبارهم أمثال : الأشعري في أحد قوليه ، وهو المشهور، عنه والذي نصره أتباعه من بعده [١] ، والمؤلف [٢] ، والبغدادي [٣] ، والجويني [٤] ، وغيرهم من رجال الأشاعرة ، ولذا عدهم ابن حزم من المرجئة في مواضع من كتابه الفصل ، بل ذكر أنهم من غلاتهم [٥] ، وقد ذكر شيخ الإسلام أن حقيقة قولهم في الإيمان مماثل لقول جهم في ذلك، حيث قال: « والقاضي أبوبكر الباقلاني نصر قول جهم في مسألة الإيمان متابعة لأبي الحسن الأشعري ، وكذلك أكثر أصحابه» [٦] .

وبناء على هذا وبمقتضى تعريف الإرجاء - الذي مال إليه المؤلف - تدخل طائفة الأشاعرة في مسمى المرجئة ، وكان على المؤلف أن يشير إلى ذلك ولو مجرد إشارة ؛ لأن إغفاله ذلك خلاف الصواب ولا يتفق مع تعريف الإرجاء - الذي مال إليه - من أنه بمعنى « التأخير وليس بمعنى الترك » وفرق بينهما .

---

(١) انظر اللمع ص١٢٣ ولأبي الحسن قول آخر وهو الذي استقر عليه في آخر حياته إلا أنه لم يشتهر عنه وهو موافقة أهل السنة في ذلك، انظر الإبانة ص٢٤ ، ومقالات الإسلاميين ١/ ٣٢٥ ، حيث قال: « وبكل ما ذكرنا من قولهم - أي أهل الحديث - نقول وإليه نذهب» .

(٢) وقد سبق بيان ذلك عند الحديث عن عقيدته انظر ص١١١ من هذا البحث .

(٣) انظر أصول الدين ص٢٤٧ .

(٤) انظر الإرشاد ص٢٩٧ .

(٥) انظر الفصل ٢/ ٢٦٥-٢٦٦ حيث ذكر أن قول جهم والأشعري في الإيمان سواء، وقد ذكر شيخ الإسلام أن أهل المقالات عدوا الأشاعرة من المرجئة ، انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٧/ ٥٠٩ .

(٦) الإيمان ص١٠٣ ، وانظر: ص ١١٥ .

المبحث السادس

منهجه في فرقة الشيعة

وفيـه ستة مطالـب :

المطلـب الأول : منهجه في التعريف بالشيعة .

المطلب الثانـي : منهجه في ذكر فرق الشيعة .

المطلب الثالـث : منهجـه في آراء الشيعـة .

المطلب الرابـع : مصـادره في هـذه الفرقـة .

المطلب الخامس : وقفات عند بعض ما ذكره عن الشيعة .

المطلب السادس : موقفه من الشيعة وزعمائها .

المطلب الأول
منهجه في التعريف بالشيعة [(١)]

تميز عرض المؤلف لهذه الطائفة بشيء من التفصيل ، وقد استغرق عرضه جزءًا كبيرًا من كتابه لا يماثله أي عرض للطوائف السابقة ، ولعل ذلك عائد على الطائفة نفسها ، إذ إنها من أكبر الفرق ، وأكثرها تشعبا ، وأوسعها انتشارا ، وأطولها بقاءًا ، ولذا أطال المؤلف الحديث عنها ، وفصّل القول في تفرقهم واختلافهم ، وسعى في إيضاح ذلك وبيانه . ومن منهج المؤلف - كما سبق - العناية بالأسماء والمصطلحات الواردة في ثنايا العرض ، والتعريف بها ، ويظهر هذا المنهج في هذه الطائفة بوضوح ، وذلك أنه :

- عرف مصطلح « الشيعة» بتعريف أكثر دقة من التعريفات التي أطلقها غيره ، فقد كان تعريفه شاملاً لجميع الشيعة ، وفق المرحلة المتأخرة لهم ، ولم يكن وفق ما كان معروفا في زمن علي - رضي الله عنه - [(٢)] .

---

(١) الشيعة : لغة : شيعة الرجل - بكسر الشين - أتباعه وأنصاره ، وكل قوم اجتمعوا على أمر فهم شيعة . قال الأزهري : ومعنى شيعة : الذين يتبعون بعضهم بعضًا وليس كلهم متفقين . وأصل الشيعة الفرقة من الناس ، ويقع على الواحد والاثنين والجمع ، والمذكر والمؤنث ، بلفظ واحد ، ومعنى واحد . أما في الاصطلاح فكما قال المؤلف : هم : « الذي شايعوا عليًا - رضي الله عنه - على الخصوص ، وقالوا : بإمامته وخلافته نصًا ووصية ، إما جليًا وإما خفيًا ، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده ، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره ، أو بتقية من عنده . . . » انظر لسان العرب ٨/ ١٨٨ - ١٨٩ . القاموس المحيط ٣/ ٤٩ ، والملل والنحل ١/ ٢٧٧ - ٢٧٨ .

(٢) انظر الملل والنحل ١/ ٢٧٧ - ٢٧٨ .

- كذلك صدر ذكر كل فرقة منها بالأسماء التي أطلقت عليها وإن تعددت، مع بيان سبب الإطلاق والمراد به أحيانًا[١]، فلا تكاد تخلو فرقة وإن صغرت إلا ويذكر المؤلف اسمًا أو لقبًا لها، وعندما لا تعرف بشيء من ذلك، فإنه يشير إلى هذا، كما في قوله: « وأما الذين قالوا بإمامة الحسن فافترقوا بعد موته إحدى عشرة فرقة، وليست لهم ألقاب مشهورة، لكننا نذكر أقاويلهم »[٢].

ومن منهجه - كما تقدم - في إطلاق أسماء الفرق وألقابها، التقيد بما ترتضيه الفرقة لنفسها، ومما يؤيد هذا المنهج ما يلي:

- طائفة الإسماعيلية[٣]: أُطلق عليها عدة ألقاب، من أشهرها: لقب « الباطنية » وقد ذكر ذلك المؤلف نفسه[٤]؛ بيد أنه سمى تلك الفرقة بـ «الإسماعيلية»، فآثر ذكر هذا اللقب، دون بقية الألقاب لارتضاء الفرقة به، كما ذكر ذلك عنهم بقوله: « وهم يقولون: نحن إسماعيلية؛ لأنا تميزنا عن فرقة الشيعة بهذا الاسم وهذا الشخص »[٥].

---

(١) انظر المصدر السابق على سبيل المثال ١/ ٢٨٠، ٣٠٢، ٣٢٤، ٣٦٥، ٤٢٦ - ٤٢٧.

(٢) انظر المصدر السابق ١/ ٣٥٢.

(٣) الإسماعيلية: هم القائلون بإمامة إسماعيل بن جعفر بعد أبيه الصادق، ومن بعده ابنه محمد، وهو الإمام السابع عندهم، ولذا سميت بالسبعية تمييزا لها عن الاثنى عشرية، وهم من غلاة الشيعة، بل أشهر ألقابهم « الباطنية »، وقد أفردهم المؤلف بحديث مستقل، وبيّن أنهم ينقسمون إلى أقسام، ومذهبهم يدور على تأويل النصوص الظاهرة وتفسيرها تفسيراً باطنيًا، بعيدًا عن مقاصد الشرع. وقال الغزالي: « القول الوجيز أنهم لما عجزوا عن صرف الخلق عن القرآن والسنة، صرفوهم عن المراد بهما إلى مخاريق زخرفوها واستعاروها ... »، انظر الملل والنحل ١/ ٤٣١، فضائح الباطنية ص٥٥، تلبيس إبليس ص١٠٢، المدخل إلى دراسة الأديان والمذاهب ٣/ ٦.

(٤) انظر الملل والنحل ١/ ٤٢٦.

(٥) المصدر السابق ١/ ٤٢٧.

- أيضًا لم يطلق لقب « الرافضة » على طائفة الشيعة ، مع اشتهارها بذلك ، وتداول ذكر ذلك اللقب بين مصنفي كتب المقالات ، و المؤلف لم يكن جاهلاً به ، وإنما كان على علم واطلاع عليه ، حيث ذكره في ثنايا حديثه ، كما في قوله : « وإن نقلت هفوات من بعضهم - أي الصحابة - فليتدبر النقل ، فإن أكاذيب الروافض كثيرة ، وأحداث المحدثين كثيرة » (١) .

وقال عن سليمان بن جرير (٢) : « أنه طعن في الرافضة فقال : إن أئمة الرافضة قد وضعوا مقالتين لشيعتهم لا يظهر أحد قط عليهم . . . » (٣) ، بل يذكر أن سبب إطلاق اللقب في حديثه عن الزيدية هو أنه « لما سمعت شيعة الكوفة هذه المقالة منه - أي زيد - ، وعرفوا أنه لا يتبرأ من الشيخين رفضوه ، حتى أتى قدره عليه ، فسميت رافضة » (٤) ، ومع ذلك فالمؤلف عدل عن هذا اللقب، وأطلق عليهم لقب الشيعة .

---

(١) المصدر السابق ١/ ٣٣١ .

(٢) سليمان بن جرير الزيدي ، زعيم فرقة السليمانية من الزيدية ، وتسمى الفرقة أيضًا بـ : «الجريرية» ، وقد جمع البغدادي بينهما ، خالف السكسكي غيره من المصنفين ، فذكر أنه « جرير بن سليمان الرقي » ، وذكر أنه أحد شيوخهم ، ومصنفي كتبهم . انظر آراء الفرقة في : الملل ١/ ٣١٥ ، المقالات ١/ ١٤٣ ، الفرق بين الفرق ٣٢ ، لسان الميزان ٣/ ٧٩ ، البرهان ص٧٤ .

(٣) الملل والنحل ١/ ٣١٦ .

(٤) المصدر لسابق ١/ ٣٠٦ .

المطلب الثاني
منهجه في ذكر فرق الشيعة

أشار المؤلف إلى شدة اختلاف الشيعة فيما بينهم ، وكثرة افترقهم في قوله : « بل إن اختلافاتهم أكثر من اختلافات الفرق كلها ، حتى قال بعضهم : إن نيفًا وسبعين فرقة من الفرق المذكورة في الخبر ، هو في الشيعة خاصة ، ومن عداها فهم خارجون عن الأمة . . » [(١)] .

وقد كان منهج المؤلف إزاء ذلك الافتراق يتمثل فيما يلي :

أولاً - محاولة استيفاء جميع مذاهب الشيعة ومقالاتهم ، والحرص على استيعابها كلها ، وهذا يظهر فيما ذكره من فرقهم ؛ إذ إنه يذكر صغار الفرق وما يتفرع عنها من فرق [(٢)] ، بل صرح ونص على محاولة استيفاء ذلك ، كما في قوله أثناء حديثه عن الاثني عشرية - « إلا أن الاختلافات التي وقعت في حال كل واحد من هؤلاء الاثني عشرية ، والمنازعات التي جرت بينهم وبين إخوتهم وبني أعمامهم وجب ذكرها ، لئلا يشذ عنا مذهب لم نذكره ، ومقالة لم نوردها » [(٣)] ، وهذامما يدل على إحاطة المؤلف بفرقهم على كثرتها واختلافها الشديد .

---

(١) الملل والنحل ١/ ٣٣١ وذكر محمد صديق خان في كتابه « خبيئة الأكوان » ص٢٩ : « أن الشيعة اختلفوا في الإمامة اختلافًا كثيرًا ، حتى بلغت فرقهم ثلاثمائة فرقة ، والمشهور منها عشرون فرقة» .

(٢) انظر المصدر السابق على سبيل المثال ١/ ٢٩٢ - ٢٩٣ ، ٣٥٢ وما بعدها .

(٣) المصدر السابق ١/ ٣٤٨ .

ثانيا - العمل بمناهج التصنيف والتقسيم ، وهو في هذا المنهج لا يتبع غيره بل يبدع ، وقد حصر فرق الشيعة بخمس فرق كبار ، منها تفرعت جميع فرقهم - كما يذكر - وهي : الكيسانية [١] ، وزيدية [٢] ، وإمامية[٣] ، وغلاة [٤] ، وإسماعيلية [٥] ، وهذا التصنيف يعد من أوسع تقسيمات

---

(١) الكيسانية اختلف المؤرخون في هذه الطائفة ، هل هي والمختارية فرقة واحدة أم أنهما فرقتان مستقلتان ؟ ذهب المؤلف إلى أنهما فرقتان ، الثانية متفرعة عن الأولى وبعض المؤرخين كالأشعري والبغدادي يرون أنهما فرقة واحدة ، زعيمها المختار بن أبي عبيد . ولعل الاختلاف عائد على شخصية كيسان نفسه ، حيث اختلف فيه فقيل : هو مولى لعلي - رضي الله عنه - وقيل هو المختار ومن رجح الأول اعتبرهما فرقتين مستقلتين ، ومن رجح الثاني عدهما فرقة واحدة ، والذي ظهر لي أنهما فرقة واحدة ، سواء كان المراد بكيسان مولى علي أو المختار نفسه ؛ وذلك أنه على قول إن كيسان هو المختار فالأمر ظاهر ، وعلى القول الثاني فإن النسبة جاءت لتتلمذ المختار على كيسان مولى علي ، فنسبت الفرقة إلى الأستاذ مع أنه - أي مولى علي - لا يعرف عنه أنه كان صاحب دعوة كما عرف عن المختار ، ولذا لم يذكر المؤلف شيئًا من سيرته أو نشاطه في دعوته بخلاف المختار . انظر الملل والنحل ١/ ٢٨٠ - ٢٨٣ ، المقالات ١/ ٩١ ، الفرق بين الفرق ص٣٨ ، البدء والتاريخ ٥/ ١٣١ ، وقد نسب السكسكي الكيسانية إلى « أبي عبد الرحمن بن كيسان » ص٧٠ .

(٢) الزيدية : إحدى فرق الشيعة وهم أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وهم طوائف . انظر آراءهم في الملل ١/ ٣٠٣ ، المقالات ١/ ١٤٠ ، الفرق بين الفرق ص٢٩ .

(٣) الإمامية : إحدى فرق الشيعة ، وهم القائلون بإمامة علي - رضي الله عنه - بعد النبي ﷺ نصًا ظاهرًا ، وتعينًا صادقًا من غير تعريض بالوصف . . وهم فرق متعددة ، وهم غالب الشيعة اليوم، انظر آراءهم في الملل ١/ ٣٢٤، المقالات ١/ ٨ ، الفرق بين الفرق ص٥٣ .

(٤) الغلاة : هم - كما عرفهم المؤلف - « الذين غلوا في حق أئمتهم حتى أخرجوهم من حدود الخليقة وحكموا فيهم بأحكام الإلهية ، فربما شبهوا واحدًا من الأئمة بالإله ، وربما شبهوا الإله بالخلق ، وهم على طرفي الغلو والتقصير ، انظر الملل والنحل ١/ ٣٦٣ ، والمقالات ١/ ٦٦ ، الفرق ص٢٣٠ .

(٥) انظر الملل والنحل ١/ ٢٧٩ .

مصنفي كتب المقالات ؛ إذ إن غيره ممن سلك هذا المنهج حصرها في ثلاث ، أو أربع ، بل منهم من جعلها صنفين [(١)] .

وهذا الاختلاف من باب الاختلاف في المصطلحات الذي لا مشاحة فيه ، والذي لا يمس جوهر الأمر وحقيقته .

وكما خالف المؤلف غيره في حصر كبار فرق الشيعة ، كذلك خالف بعضهم في تعداد بعض الفرق ، كفرق مستقلة أو ضمن فرق أخرى ، ومن أوضح الأمثلة على ذلك . فرقة الكيسانية ، وهي لدى الأشعري إحدى فرق الإمامية ، وتتكون من إحدى عشرة فرقة ، ذكر أكثرها من غير أسماء لها - بينما هي لدى المؤلف إحدى الفرق الكبار ، التي تشعبت عنها فرق شيعية أخرى ، وتتكون من أربع فرق فقط ، والأربع متضمنة لجميع ما ذكره الأشعري من إحدى عشرة فرقة [(٢)] ، وهذا يدل على اختصار المؤلف ، ومحاولة حصر الفرق بأقل عدد ، كما نوه بذلك في مقدمة كتابه .

- كذلك فرقة القرامطة [(٣)] ، وهي فرقة مشهورة ذات كيان مستقل كما

---

(١) انظر المقالات ١/ ٦٥ ، الفرق بين الفرق ص٢٩ ، التبصير في الدين ص٢٧ ، الغنية ١/ ٨٧ ، فرقة الشيعة ص١٨ ، لوامع الأنوار ١/ ٨٦ .

(٢) انظر المقالات ١/ ٩٢ وما بعدها ، الملل والنحل ١/ ٢٨٠ - ٣٠١ .

(٣) القرامطة : أتباع حمدان القرمطي ، من سواد الكوفة ، قال المقريزي : « حمدان الأشعث ، المعروف بقرمط ، من أجل قامته ، وقصر رجليه ، وتقارب خطوه - وقيل نسبة إلى قرمط إحدى قرى واسط - صار إليه أحد دعاة الباطنية ، ودعاه إلى معتقدهم ، فقبل الدعوة ، ثم صار يدعو الناس إليها ، وضل بسببه خلق كثير ، وهم طائفة من طوائف الإسماعيلية الباطنية كان ظهورهم في سنة ٢٨١ ، وقيل سنة ٢٧٨ ، ودخلوا مكة سنة ٣١٧ ، وقتلوا من كان في الطواف ، واقتلعوا الحجر وحملوه إلى البحرين ، ثم رد منها إلى الكوفة ، ومنها إلى مكة ، على يد أبي إسحاق إبراهيم بن محمد النيسابوري سنة ٣٣٩ . انظر تلبيس إبليس ١٠٢ ، الفصل في الملل والأهواء والنحل ٤/ ١٨٧ ، الخطط ٢/ ٣٥٧ ، المدخل إلى دراسة الأديان والمذاهب ٣/ ١٦ .

هو الشأن عند معظم مصنفي كتب المقالات ، بينما المؤلف أشار إليها ضمن حديثه عن الباطنية ، مما يدل على أنه يراهما فرقة واحدة ، حيث عد لقب «القرامطة » أحد الألقاب التي أطلقت على الباطنية [١] .

وهذا التعداد والتصنيف مبني على اجتهاد المؤلف وعلمه ، وربما كان محاولة حصر الفرق في عدد معين له أثر في ذلك .

ويجدر التنبيه إلى أن المؤلف لم يصنف أي من الفرق خارج دائرة الإسلام ، ولم يصرح بخروج أي منها عنه ، سوى أنه ألمح في حديثه عن الإسماعيلية إلى ذلك دون التصريح ، حيث قال بعد أن أشار إلى اختلاف مصنفي كتب المقالات في أمرهم قال : « وبالجملة هم قوم يخالفون الاثنتين والسبعين فرقة » [٢] . وهذا خلاف ما فعله البغدادي حيث أخرج بعض الفرق عن دائرة الإسلام مع انتسابها إليه [٣] .

ومن منهجه في ذكر فرق الشيعة : ذكر الأطوار التي مرت بها الفرقة ، والإشارة إلى مخالفة بعضها ، وتغيرها عما كان عليه أسلافها في أول أمرهم ، كأن يصف مثلاً حال المتأخرين من الفرقة من تمكن الاعتزال ، أو التشبيه ، أو الفلسفة ، والمذاهب الأخرى ، في أفكارهم ومبادئهم ، أو الغلو في الطعن في الصحابة ، مما لم يكن عليه المتقدمين منهم ، بل مغاير ومخالف لما هم عليه ، كإشارته إلى أن الزيدية آل أمرهم إلى الاعتزال [٤] ، والإمامية إما إلى الاعتزال أو التشبيه [٥] ، والباطنية خالف متأخرهم ما كان

---

(١) انظر الملل والنحل ١/ ٤٠٧ ، ومن ذلك أيضًا : فرقة الحارثية ، والجناحية ، والمباركية .

(٢) الملل والنحل ١/ ٤١٢ .

(٣) انظر الفرق بين الفرق ص٢٣٠ وما بعدها .

(٤) انظر الملل والنحل ١/ ٣٠٤ ، ٣٢٢ .

(٥) انظر المصدر السابق ١/ ٣٣٣ .

عليه أسلافهم [١] ، ونحو ذلك ، مما يؤكد تمكنه وإجادته لأحوال هذه الطائفة .

كما عُنيَ بذكر رجالهم ، ففضلاً عن ذكرهم في ثنايا عرضه لآرائهم . فقد عقد مباحث خاصة سرد فيها جملة من أسماء رجالهم ، نحو ما ذكره في نهاية حديثه عن الزيدية ، تحت عنوان « رجال الزيدية » [٢] ، وكذلك في نهاية حديثه عن الشيعة وقبل الإسماعيلية ، تحت عنوان « رجال الشيعة ومصنفو كتبهم من المُحَدِّثين » وقد قسم هؤلاء إلى أربعة أصناف :

رجال الزيدية ، الإمامية وسائر أصناف الشيعة ، مصنفي كتبهم ، المتأخرين [٣] ، إضافة إلى ذلك ختم حديثه عن الإمامية بسرد أسماء الأئمة الاثني عشر - عندهم - في موضع واحد [٤] .

---

(١) انظر المصدر السابق ١/ ٤٣٥ - ٤٣٦ .

(٢) انظر المصدر السابق ١/ ٣٢٣ .

(٣) انظر المصدر السابق ١/ ٤١٣ - ٤١٩ .

(٤) انظر المصدر السابق ١/ ٤٦٢ .

المطلب الثالث
منهجه في عرض آراء الشيعة

من منهج المؤلف في عرض آراء هذه الشيعة ما يلي :

- أنه يبدأ حديثه - غالبًا - في عرض آراء الطائفة بذكر ما يجمع تلك الفرق من آراء ، فيوردها بعبارات موجزة ، نحو ذكره : ما يجمع الشيعة عامة من آراء [١] ، ما يجمع الكيسانية من آراء [٢] ، ونحوها ، ثم يعرض آراء كل فرقة وحدها .

وكما تقدم يقصر المؤلف - غالبًا - عرضه لآراء طائفة ما ، على المسائل التي تميزت بها . فالشيعة مثلا قصر عرضه على ذكر آرائهم في مسائل الإمامة وما يتعلق بها ، وقد يشير - وهو قليل - إلى غيرها من المسائل .

ومع أن هذا المنهج هو الغالب في كتابه ، إلا أننا نجده يغيب في بعض فرق الشيعة ، نحو الهشامية [٣] مثلاً ، حيث عرض آراءهم وأقوالهم في مسألة التشبيه وصفات الله - عز وجل - [٤] ، مغفلاً الحديث عن آرائهم في الإمامة وما يتعلق بها .

---

(١) انظر الملل والنحل ١/ ٢٧٨ - ٢٧٩ .

(٢) انظر المصدر السابق ١/ ٢٨١ .

(٣) الهشامية أصحاب الهشامين : هشام بن الحكم ، وهشام بن سالم الجواليقي ، وهي إحدى فرق الشيعة الغالية المشبهة ، انظر آراءها في الملل والنحل ١/ ٣٩٦ ، الفرق بين الفرق ص٦٥ ، التبصير في الدين ص٣٩ .

(٤) انظر الملل والنحل ١/ ٣٩٦ وما بعدها .

ويورد المؤلف الآراء والمقالات بعبارات مختصرة موجزة - غالبا - ، وقد يوردها كاملة نحو : مقالة الكيالية [(١)] ، والفصول التي ترجمها من كتاب ابن الصباح [(٢)] ونحو ذلك .

كما أنه يصدر بعض الآراء بلفظ « زعم » ، أو « من بدعه » وغالبا ما تكون تلك الآراء بها شطط كبير وبعد عن الحق [(٣)] ، أو يصدرها بصيغ التمريض ، نحو : يحكي ، ونقل ، وقيل ، وغيرها ، وبالتأمل في تلك المواضع ندرك أن معظمها كان لعلة ، وهي إما عدم صحة المقالة لمن نسبت إليه [(٤)] ، أو مختلف في نسبتها ، نحو مقالة « جواز المعصية للأنبياء ، أو عصمة الأئمة » فقد نسبها المؤلف لهشام بن سالم [(٥)] ، وغيره نسبها إلى

(١) انظر المصدر السابق ١/ ٣٨٨ - ٣٩٥ ، الكيالية : أصحاب أحمد الكيال ، وهي إحدى فرق الشيعة الغالية ، انظر آراءها في الملل والنحل ١/ ٣٨٦ ، اعتقادات فرق المسلمين ص٧٦ ، البدء والتاريخ ٥/ ٢٤ ، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ٢/ ٣٤٨ .

(٢) انظر الملل والنحل ١/ ٤٣٨ - ٤٤٣ .

(٣) انظر المصدر السابق على سبيل المثال : ١/ ٣٧٤ - ٣٧٨ ، ٣٨٠ ، ٣١٤ .

(٤) انظر المصدر السابق ١/ ٣٩٧ ، ٤٠٥ .

(٥) هشام بن سالم الجواليقي الجعفي ، مولى بشر بن مروان ، ويكنى بـ : أبي محمد ، وأبي الحكم ، الكوفي ، يقال له هشام الجواليقي ثم صار علافا ، من شيوخ الرافضة ، إليه وإلى هشام بن الحكم تنسب فرقة الهشامية من الغلاة المشبهة ، قال النجاشي في رجاله : « إنه كان من سبي الجوزجان ، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن » وقد عده الطوسي في رجاله تارة من أصحاب الصادق ، وأخرى من أصحاب الكاظم ، انظر ترجمته في الملل ١/ ٣٩٦ ، رجال الطوسي ص٣٢٩ ، ٣٦٣ ، الفهرست ٢٥٢ ، الفرق بين الفرق ص٦٥ ، المقالات والفرق للقمي ص٢٢٥ ، الحور العين ١٦٥ .

هشام بن الحكم[١] [٢] .

ومن منهجه في عرض الآراء التفاعل مع ما يعرضه ، فلم يقتصر دوره على مجرد النقل والعرض ، بل كان أوسع من ذلك ، كأن يشير إلى صحة النقل أو بطلانه نحو نسبة التشبية إلى محمد بن النعمان - المعروف بشيطان الطاق -[٣] ، حيث أبطل المؤلف نسبة ذلك إليه بقوله : « وما يحكى عنه في التشبيه فهو غير صحيح »[٤] .

أو أن يبين أصول بعض الآراء ومنابعها الأساسية ، أو بيان تأثر بعض فرق الشيعة بغيرها ، سواء من فرق شيعية أو إسلامية أخرى ، بل من الأديان والمذاهب الأخرى ، فعلى سبيل المثال :

---

(١) هشام بن الحكم الكوفي الرافضي المشبه ، أبو محمد ، وأبو الحكم ، من كبار الرافضة ومشاهيريهم ، يقال : إنه كان في أول أمره من أصحاب الجهم بين صفوان ، ثم انتقل إلى القول بالإمامة بالدلائل والنظر ، وقد كانت له مناظرات مع المعتزلة ، قال ابن النديم : « هو من أصحاب جعفر الصادق هذب المذهب ، وفتق الكلام في الإمامة ، وكان حاذقا ، حاضر الجواب » ، ثم سرد أسماء كتبه ، مات سنة ١٩٠ وقيل سنة ١٩٩ ، انظر ترجمته في السير ١٠/ ٥٤٣ ، الفهرست ٢٢٣ ، لسان الميزان ٦/ ١٩٤ ، رجال الطوسي ٣٢٩ ، ٣٦٢ ، الفرق بين الفرق ص٦٥ .

(٢) انظر الملل والنحل ١/ ٣٩٩ .

(٣) محمد بن النعمان بن أبي طريفة البجلي الكوفي الأحول ، أبو جعفر ، يعرف بشيطان الطاق ، وتلقبه الشيعة بمؤمن الطاق ، وأطلق عليه هذا اللقب لأنه كان يجلس في سوق طاق المحامل بالكوفة للصرف ، عاش في زمان الصادق الذي توفي عام ١٤٨ ، وقد قيل إن شيطان الطاق توفي بعده بمدة ، عده الطوسي من أصحاب الصادق تارة ، وأخرى من أصحاب الكاظم ، من مؤلفاته : كتاب الإمامة ، المعرفة ، الرد على المعتزلة ، انظر ترجمته في السير ١٠/ ٥٥٣ ، رجال الطوسي ص٣٠٢ ، ٣٥٩ ، الفهرست للطوسي ص١٣١ ، الفهرست ص٢٥٠ والتكملة ص٨ ، المقالات والفرق للقمي ص٢٢٧ ، لسان الميزان ٥/ ٣٠٠ ، فرق الشيعة للنوبختي ص١٠٠ .

(٤) الملل والنحل ١/ ٤٠٣ .

ذكر أن الغلاة جميعهم متأثرون ومتشعبون من السبئية [(١)] ، [(٢)] ، وأشار إلى أن الكيسانية تأثرت بالسبئية أيضا في عقيدة الرجعة والغيبة [(٣)] ، وأشار إلى تأثر الزيدية بالإمامية في الطعن في الصحابة - رضوان الله عليهم - [(٤)] ، بل ذكر أن الزيدية تأثروا تأثرًا كبيرًا بآراء المعتزلة ، حتى آل أمرهم إلى الاعتزال [(٥)] ، وكذلك بعض الإمامية [(٦)] .

كما أشار إلى تأثر الشيعة بالأديان والعقائد الأخرى ، وخاصة الغلاة منهم والإسماعيلية ، حيث تأثروا بالمذاهب التي كانت منتشرة في بلاد فارس - موطن التشيع ومحل انتشاره - ومما جاورها من البلاد ، فمن جملة الأديان والمذاهب التي أشار المؤلف إلى تأثر الشيعة بها ما يلي : اليهودية ، النصرانية ، براهمة الهند ، الفلاسفة ، المجوس ، المزدكية [(٧)] ،

---

(١) السبئية : أصحاب عبد الله بن سبأ ، ابن السوداء ، نسبة إلى أمه واسمها السوداء ، غلا في علي - رضي الله عنه - حتى أمر علي بإحراقهم في النار لما ادعوا أنه الإله ، وكما قال المؤلف : هو أول من أظهر القول بالنص بإمامة علي - رضي الله عنه - ، وأول من قال : بالتوقف ، والغيبة ، والرجعة ، انظر آراءهم في الملل ١/ ٣٦٥ ، المقالات ١/ ٨٦ ، المقالات والفرق ص١٦١ .

(٢) انظر الملل والنحل ١/ ٣٦٦ .

(٣) انظر المصدر السابق ١/ ٢٨٥ .

(٤) انظر المصدر السابق ١/ ٣١٠ .

(٥) انظر المصدر السابق ١/ ٣٠٤ ، ٣٢٢ .

(٦) انظر المصدر السابق ١/ ٣٣٣ .

(٧) المزدكية : أتباع مزدك بن نامذان ، الذي ظهر في فارس ، في زمن قباذ بن فيروز ، وقد ادعى النبوة ، وأظهر دين الإباحة ، ولما أمر مزدكُ قباذَ أن يرسل امرأته ليتمتع بها غيره ، قام قباذ بقتله هو وأتباعه سنة ٥٢٣م ، انظر : اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص١٢٤ ، الملل والنحل ١/ ٦٣١ ، التنبية والرد ص٩١ .

الخرمية[(١)] ، الحلولية [(٢)] ، التناسخية [(٣)] ، الصابئة [(٤)] ، وعلى هذا فالمؤلف يرى أن الشيعة لم تتأثر بجهة واحدة ، بل بعدة جهات ، حتى أصبحت كأنها خليطة لأديان ومذاهب مختلفة .

ومن تفاعل المؤلف أيضا في عرضه : التعقيب على بعض الآراء ، وتقييمها بعبارات وجيزة ، تدل على ضعف الرأي أو بطلانه ، وقد يصف بعضهم بما يدل على اضطرابهم وحيرتهم ، بل قد يسفه - حينًا

---

(١) الخرمية : قيل إنها مشتقة من كلمة « خرم » الأعجمية ، وهي كلمة تنبىء عن الشيء المستلذ المستطاب ، وقيل من مدينة خرم إحدى مدن بلاد ميديا وقيل نسبة إلى « خرما » امرأة مزدك التي نشرت تعاليم زوجها بعد موته ، وكانت هذه الفرقة سرّية ، عملت في فارس قبل الإسلام ، وبعده اتخذت التشيع ملجأ لها ، وقد قوي نشاطها في العهد العباسي ، حيث ادعى بابك الخرمي الألوهية ، وتم القضاء عليه وعلى أتباعه سنة ٢٢٠ في عهد المعتصم بالله ، قال الغزالي عن الخرمية : إنها « طي بساط التكليف ، وحط أعباء الشرع عن المتعبدين ، وتسليط الناس على اتباع اللذات وطلب الشهوات ، وقضاء الوطر من المباحات والمحرمات ، حتى صار الأمر إلى الحد الذي لم يعد الرجل يعرف ولده ، ولا المولود يعرف أباه . . » ، التجسيم عند المسلمين ٣٣ - ٣٤ ، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ١/ ٢٠٥ ، ٢/ ٢٦٣ ، المدخل إلى دراسة الأديان والمذاهب ١/ ٤٨ .

(٢) الحلولية : قوم يزعمون أن الله يحل بذاته في أجسام المخلوقات ، وهو مذهب قديم في معظم الديانات ، والملل السابقة ، ومن القائلين به في هذه الأمة : الغلاة من الشيعة : وكذلك بعض الصوفية . انظر الملل والنحل ١/ ٣٦٩ ، المدخل إلى دراسة الأديان والمذاهب ٢/ ٦٢ ، الغلو والفرق الغالية ص١٢٦ .

(٣) التناسخية : هم القائلون بتناسخ الأرواح في الأجساد ، والانتقال من شخص إلى شخص ، وما يلقى من الراحة والتعب ، والنصب والدعة ؛ فمرتب على ما أسلفه قبل ، وهو في بدن آخر ، جزاء على ذلك . وكما ذكر المؤلف ما من ملة من الملل إلا وللتناسخ فيها قدم راسخ ، وإنما تختلف طرقهم في تقرير ذلك ، انظر الملل والنحل ١/ ٨٩ ، ٣٦٩ ، ٦٤٩ ، الغلو والفرق الغالية ١٢٩ ، المدخل إلى دراسة الأديان والمذاهب ٢/ ٦٣ - ٦٥ .

(٤) انظر الملل والنحل ١/ ٢٩٩ ، ٢٦٣ ، ٣٦٦ ، ٣٦٩ ، ٣٧٩ ، ٤٢٧ .

- بعض آرائهم ، ومن ذلك :

قوله عن الكيسانية : « وكلهم حيارى متقطعون . . . ونعوذ بالله من الحيرة ، والحور بعد الكور » [(١)] ، وقال عن عبد الله بن معاوية [(٢)] : «وعبده شيعته الحمقى » [(٣)] ، وقال عن الإمامية بعد ذكر اختلافهم وافتراقهم : « ومن ضل الطريق تاه ، لم يبال الله في أي واد أهلكه » [(٤)] ، ووصفهم بالحيرة والتيه [(٥)] ، بل ختم حديثه عن الإمامية بذكر البيتين :

لقد طفت في تلك المعاهد كلها

وسيرت طرفي بين تلك المعالم

فلم أر إلا واضعًا كف حائر

على ذقن أو قارعًا سن نادم [(٦)]

وقال عن الخطابية [(٧)] : « فإن القوم كلهم حيارى ، ضالون ،

---

(١) انظر المصدر السابق ١/ ٢٨٢ .

(٢) عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ، طلب الخلافة في أواخر دولة بني أمية ، سنة ١٢٧ بالكوفة ، وبايع له بعض أهلها ، واستفحل أمره ، فسيّر أمير العراق « ابن هبيرة » الجيوش لقتاله ، فصبر لها ثم انهزم إلى شيراز ، ومنها إلى هراة فقبض عليه عاملها وقتله بأمر أبي مسلم الخراساني خنقا سنة ١٢٩ ، وقيل مات بالسجن سنة ١٣١ ، وله البيت المشهور :

وعين الرضا عن كل عيب كليلة ولكنّ عين السخط تبدي المساويا

انظر ترجمته في تاريخ ابن الأثير ٤/ ٢٨٤ ، وما بعدها ، الأعلام ٤/ ١٣٩ .

(٣) انظر الملل والنحل ١/ ٢٩٣ .

(٤) انظر المصدر السابق ١/ ٣٣٣ .

(٥) انظر المصدر السابق ١/ ٣٦٠ .

(٦) انظر المصدر السابق ١/ ٣٦١ .

(٧) الخطابية : أصحاب أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي ، الأجدع مولى بني أسد ، وهي إحدى فرق الشيعة الغالية ، وهم طوائف . انظر آراءهم في الملل ١/ ٣٨٠ ، المقالات ١/ ٧٦ ، الفرق بين الفرق ص٢٥٥ ، الحور العين ص١٦٦ .

جاهلـون بحـال الأئمـة ، تائهون [١] ، وقال عن ابن كيال : « ولعله سمع كلمات علمية فخلطها برأيه الفائل ، وفكره العاطل ، وأبدع مقالة في كل باب علمي على قاعدة غير مسموعة ولا معقولة ، وربما عاند الحس في بعض المواضع . . . » [٢] ، وقال عـن مقالتـه : « وهي مزخرفـة مـردودة عقـلاً وشـرعًا » وقـال أيضـا : « والمقابلة كما سمعتها من أخس المقالات، وأوهي المقابلات ، بحيث لا يستجيز عاقل أن يسمعها ، فكيف يرضى أن يعتقدها » . كذلك رد عليه في دعواه بالتفرد بمقابلاته التي ذكرها ، فبين المؤلف أن تلك الدعوي غير صحيحة ، حيث سبقه كثير من أهل العلم بتقرير ذلك ، لا على الوجه المزيف الذي قرره الكيال [٣] ، كما أنه عقب بعد ذكر طعن الإمامية في الصحابة ، ببيان تعارض ذلك ومخالفته لما ورد من الأدلة الشرعية - الكتاب والسنة - ، الشاهدة على عدالتهم ، والرضا عن جملتهم ، وساق بعض الأدلة على ذلك ، والتي تدل على عظم قدرهم عند الله ، وكرامتهم ، ودرجتهم عند رسول الله ﷺ [٤] ، كذلك ناقشهم في دعوى غيبة المهدي ، وبيّن بطلانها وعدم صحتها [٥] .

كذلك أشار إلى مناظرته للباطنية فيما ذكره عنهم ، وذكر أنهم لم يستطيعوا مناقشته ، فلم يتخطوا - كما قال - عن قولهم : أفنحتاج اليك ؟ أو نسمع هذا منك ؟ أو نتعلم عنك » [٦] ، ومناقشته لاولئك القوم ومناظرته

(١) انظر الملل والنحل ١/ ٣٨٥ .

(٢) انظر المصدر السابق ١/ ٣٨٦ - ٣٨٧ .

(٣) انظر المصدر السابق ١/ ٣٩٤ - ٣٩٥ .

(٤) انظر المصدر السابق ١/ ٣٢٩ - ٣٣٠ .

(٥) انظر المصدر السابق ١/ ٣٥٩ ويلمح من كلامه : أنه يرى أن الخضر لا يزال حيًا ، ويؤكد هذا ما ذكره أثناء حديثه عن آراء الهند كما سيأتي إن شاء الله .

(٦) الملل والنحل ١/ ٤٤٥ .

إياهم ، تدل على سعة اطلاعه ، ومعرفته الدقيقة لحقيقة هذه الطائفة ، وتفاصيل أحوالها .

ومما يؤكد هذا تفرده بذكر بعض آرائهم ومقالاتهم ، حيث لم يشاركه أحد في ذكرها - فيما أعلم - ومن جملة ذلك مقالة الكيال ، وما نقله من فصول عن كتاب الحسن بن محمد بن صباح [(١)] ، بل يعد من أقدم من تحدث عن فرقة النصيرية [(٢)] .

---

(١) الحسن بن محمد بن جعفر بن صباح الحميري ، مؤسس فرقة الحشاشين ، وصاحب الدعوة النزارية من فرقة الإسماعيلية ، قال الذهبي : «كان من كبار الزنادقة ، ومن دهاة العالم ... أصله من مرو ، وقد أكثر التطواف ما بين مصر إلى بلد كاشغر ، يغوي الخلق ، ويضل الجهلة ، إلى أن صار منه ما صار ، وكان قوي الشوكة في الفلسفة والهندسة ، كثير المكر والحيل ، بعيد الغور ، لا بارك الله فيه» ولد سنة ٤٢٨ ، واستولى على قلعة الألموت سنة ٤٨٣ ، وجعلها مركز لدعوته ، حتى استولى عليها هولاكو ، وهدمها مع سائر قلاعهم سنة ٦٥٤ ، وتوفي سنة ٥١٨ ، انظر الملل والنحل ١/ ٤٣١ ، ميزان الاعتدال ١/ ٥٠٠ ، لسان الميزان ٢/ ٢١٤ ، الفهرست ٣٨٦.

(٢) انظر دراسات عن الفرق في تاريخ المسلمين ص٤١٣ - ٤١٤ .

المطلب الرابع
مصادر المؤلف في هذه الفرقة

صرح المؤلف في هذه الفرقة بذكر بعض مصادره ، وممن ذكرهم :

ابن الراوندي ، والكعبي ، والوراق ، وأبو حامد الزوزني [١] ، ونلحظ أن معظم هؤلاء هم الذين استفاد منهم في الفرق السابقة ، وخاصة المعتزلة .

وبالنظر إلى حال المؤلف ، والبيئة التي عاش فيها ، يمكن القول : إنه اعتمد على مصادر أخرى غير التي ذكرها مما كتبه أتباع الفرقة نفسها ومما يؤكد هذا القول ما يلي :

١ - أن المؤلف عاش في موطن التشيع وموضع انتشاره وهو بلاد فارس وما جاورها مما ييسر عليه الاطلاع على كتبهم ومولفاتهم .

٢ - أن المؤلف عاصر بعض رجالهم ، بل ناظرهم وجادلهم [٢] في بعض عقائدهم ، وهذا مما ينبيء عن اطلاعه على ما كتبوه عن أنفسهم ؛ لكي تكون حجته أقوى وأحكم .

٣ - ذكر بعض مؤلفات رجالهم ، وتحدث عن بعضها بما يشعر أنه مطلع عليها ، نحو ما ذكره عن محمد بن النعمان [٣] .

---

(١) انظر الملل ١/ ٣٣٨ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ .

(٢) انظر المصدر السابق ١/ ٤٤٥ - ٤٤٦ .

(٣) انظر المصدر السابق ١/ ٤٠٥ - ٤٠٦ .

٤ - صرح في بعض المواضع باطلاعه على كتبهم الخاصة بهم ، بل نقل نصوصا وفصولاً مهمة منها ، وترجمها من اللغة الفارسية إلى العربية ودونها في كتاب الملل[1] ، ويعد بذلك المصدر الوحيد في اللغة العربية لتلك الفصول ، مما أعطى كتابه قيمة وأهمية لما احتوى عليه من وثائق مهمة وفريدة .

(١) انظر المصدر السابق ١/ ٤٣٨ - ٤٤٣ .

المطلب الخامس
وقفات عند بعض ما ذكره عن الشيعة

وبمقارنة ما ذكره المؤلف عن الشيعة من آراء ومقالات بما ذكره غيره من أصحاب كتب المقالات من الشيعة أنفسهم، أو من غيرهم - فيما اتفقوا على ذكره - نخرج من تلك المقارنة بأن المؤلف كان - بوجه عام - دقيقًا في نقله، مصيبًا فيما نسبه عنهم، متفقًا مع غيره من الشيعة وغيرهم في إيراد تلك المقولات. بيد أن عمل البشر لابد أن يعتريه سهو وتقصير، وقد كان للمؤلف في ذلك نصيب يسير جدًا، حيث خالف الصواب في بعض المسائل التي ذكرها، وهي محدودة، ومن ذلك:

أولاً - ما ذكره عن المغيرة بن سعيد البجلي [(١)] من أنه ادعى بأن النفس الزكية - محمد بن عبد الله - [(٢)]، حي لم يمت، وادعى الإمامة لنفسه من بعده [(٣)]. وهذا لا يمكن؛ إذ إن التاريخ لا يؤيده في ذلك، بل يناقضه، حيث ثبت أن المغيرة توفي سنة ١١٩، والنفس الزكية توفى سنة ١٤٥،

---

(١) المغيرة بن سعيد البجلي، أبو عبد الله الكوفي، زعيم فرقة المغيرية من غلاة الشيعة، كان مولى لخالد بن عبد الله القسري، ولما ادعى النبوة لنفسه قتله خالد وصلبه وأحرقه سنة ١١٩، وقد ذكره الذهبي: بأنه الرافضي الكذاب. انظر ترجمته في لسان الميزان ٦/ ٧٥، المعارف ص٦٢٣، الملل ١/ ٣٧٣، البدء والتاريخ ٥/ ١٤، المقالات ١/ ٦٩.

(٢) محمد بن عبد الله بن حسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، الملقب بـ «النفس الزكية» خرج على المنصور هو وأخوه إبراهيم، قتل سنة ١٤٥، وعمره ٥٣ سنة، انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٩/ ٢٥٢، السير ٦/ ٢١٠، شذرات الذهب ١/ ٢١٣، الوافي بالوفيات ٣/ ٢٩٧.

(٣) انظر الملل والنحل ١/ ٣٧٣.

وهذا لا يتفق مع ما ذكره المؤلف [(١)] .

ثانيا – ما ذكره المؤلف عن زيد بن علي [(٢)] – رحمه الله – في مسألة جواز إمامة المفضول مع قيام الأفضل ، حيث ذكر أنه قال : « كان علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – أفضل الصحابة ، إلا أن الخلافة فوضت إلى أبي بكر لمصلحة رأوها ، وقاعدة دينية راعوها من تسكين ثائرة الفتنة ، وتطييب قلوب العامة . فإن عهد الحروب التي جرت في أيام النبوة كان قريبا ، وسيف أمير المؤمنين علي عن دماء المشركين من قريش وغيرهم لم يجف بعد ، والضغائن في صدور القوم من طلب الثأر كما هي ، . . فما كانت القلوب تميل إليه كل الميل ، ولا تنقاد له الرقاب كل الانقياد ، فكانت المصلحة أن يكون القائم بهذا الشأن من عرفوه باللين ، والتؤده ، والتقدم بالسن ، والسبق في الإسلام ، والقرب من رسول الله ﷺ . . . » [(٣)] .

والحق أن نسبة هذا الأمر إلى زيد محل نظر ، إذ يتضمن ذلك أن زيداً يقول بأفضلية علي على كل الصحابة بعد الرسول ﷺ ، وهذا لا يتفق مع ما عرف عن زيد من اعترافه بفضل الخلفاء الراشدين الذين سبقوا عليا . كما أن هذا الرأي المنسوب إلى زيد يوحي بأن الصحابة كان ولاؤهم لأقاربهم

---

(١) انظر هامش المقالات ١/ ٦٩ – ٧٢ .

(٢) زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، أبو الحسين ، أخو أبي جعفر الباقر ، قال الذهبي : « كان ذا علم وجلالة وصلاح ، هفا وخرج فاستشهد ، خرج متأولاً وقتل شهيداً ، وليته لم يخرج » ، قال عيسى بن يونس : جاءت الرافضة زيداً ، فقالوا تبرأ من أبي بكر وعمر حتى ننصرك . قال : بل أتولاهما ، قالوا : إذاً نرفضك . فمن ثمّ قيل لهم الرافضة ، وأما الزيدية فقالوا بقوله وحاربوا معه . قتل سنة ١٢٢ . انظر ترجمته في السير ٥/ ٣٨٩ ، وفيات الأعيان ٥/ ١٢٢ ، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٢٠ ، شذرات الذهب ١/ ١٥٨ .

(٣) انظر الملل والنحل ١/ ٣٠٤ – ٣٠٥ .

من الكافرين أشد من ولائهم للإسلام ، ولذا كان موقفهم هذا من علي لأنه قتل أقاربهم ، وهذا ظن سيء بالصحابة يربأ زيد أن يقول به ، وهو العارف بأن الصحابة زكاهم القرآن وشهدت لهم مواقفهم بأنهم ضحوا بأقاربهم ، وقاتلوهم حينما عارضوا الإسلام ، ووقفوا في وجه دعوته (١) ، وقد نسب شيخ الإسلام - رحمه الله - هذا القول إلى الزيدية (٢) لا إلى زيد ، وهو أقرب إلى الصواب ، وقد ذكر أيضا : « أن النقل الثابت عن جميع علماء أهل البيت من بني هاشم من التابعين وتابعيهم من ولد الحسين بن علي وولد الحسن وغيرهما أنهم كانوا يقولون : أبا بكر وعمر ، وكانوا يفضلونهما على علي ، والنقول عنهم ثابتة ومتواترة » (٣) .

ثالثا : مسألة تتلمذ زيد بن علي على يد واصل بن عطاء ، وأخذ المذهب عنه (٤) .

وهذه دعوى ضعيفة لا تثبت ، لافتقارها إلى أدلة تؤيد ذلك ، بل الدلائل تشير إلى خلاف ذلك ، ومنها :

(١) عرف عن أئمة أهل البيت موافقة السلف من الصحابة والتابعين في مسائل العقيدة ، وعدم مخالفتهم في ذلك من الميل إلى المذاهب المنحرفة كالاعتزال وغيره . وقد نص شيخ الإسلام - رحمه الله- على ذلك في مواضع متعددة من كتبه (٥) .

---

(١) انظر دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين ص٢٥٢ .

(٢) انظر منهاج السنة ٦/ ٣٣١ .

(٣) المصدر السابق ٧/ ٣٩٦ .

(٤) انظر الملل والنحل ١/ ٣٠٣ . وانظر هذه المسألة في كتاب : الإمام زيد : حياته وعصره . . . ص٣٩ ، والإمام زيد المفترى عليه ١٤٧ ، ٤٠٢ ، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ٢/ ٢٢١ ، دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين ص٢٥٤ .

(٥) انظر منهاج السنة ٢/ ١٠٠ ، ٢٦٣ ، ٢٦٧ - ٢٦٩ .

٢ - أن زيدًا كان في قمة نضجه العلمي حين لقائه بواصل ولم يكن في مقام التلميذ له ، ولذا فملاقاته لا تدل على تتلمذه عليه .

٣ - أن زيدًا كان ثقة عند علماء الجرح والتعديل ، ولم يتهم بالميل إلى الاعتزال ، ولو كان فيه شبهة لأشار إلى ذلك علماء الحديث .

٤ - لم ترد نصوص صريحة عن زيد تثبت أنه تبنى رأيًا من آراء المعتزلة . بخلاف أتباعه من الزيدية الذين انساقوا وراء آراء المعتزلة (١) .

وعليه فلعل دعوى نسبة زيد إلى الاعتزال جاءت من أتباعه من جهة ، ومن المعتزلة من جهة أخرى ، فالأتباع أرادوا تبرير تأثرهم بعقائد المعتزلة بادعاء أن ذلك كان من قِبَل إمامهم وقدوتهم زيد ، وليس من قِبَل أنفسهم ، أما المعتزلة فإن ذلك من السعي في محاولة إضفاء الصبغة الشرعية على عقائدهم بادعاء أن آل البيت من معتنقي هذا المذهب ، بل قد أدرجوا ضمن رجالهم - كما سبق - بعض الصحابة ، نحو : علي ، والحسن ، والحسين، وغيرهم ، وجعلوهم أوائل طبقات رجالهم (٢) .

رابعًا - ومما يؤخذ على المؤلف : تساهله في ذكر رجال الشيعة، حيث أدخل فيهم من ليس منهم ؛ إذ صنف بعض العلماء الأجلاء ضمن رجال الشيعة ، مع أن ذلك لا يتفق مع ما عرف من سيرهم ، وما حكاه المترجمون عنهم ، ومن هؤلاء العلماء الذين ذكرهم : الإمام أبو حنيفة

---

(١) انظر دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين ص٢٥٣ .

(٢) كذلك مما نسبه إلى زيد مسألة : حصر الإمامة في أولاد فاطمة ، واشتراط الخروج لصحة الإمامة، وجواز البيعة لإمامين في أقليمين مختلفين . انظر بيان ذلك في : الملل والنحل ١/ ٣٠٢، ٣٠٣ ، ٣٠٧ ، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ٢/ ٢٢١ . ودراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين ص٢٤٩ - ٢٥٣ .

وشعبة بن الحجاج [١] ، ووكيع بن الجراح [٢]، والفضل بن دكين [٣] ، وأبو إسحاق السبيعي [٤] ، وطاووس [٥] ، والشعبي [٦]، وعلقمة

(١) شعبة بن الحجاج بن الورد ، الإمام الحافظ ، أمير المؤمنين في الحديث ، أبو بسطام الأزدي العتكي مولاهم ، عالم البصرة وشيخها ، رأى الحسن وأخذ عنه مسائل ، روى عنه الثوري وابن المبارك ، توفي سنة ١٦٠ . انظر ترجمته في السير ٧/ ٢٠٢ ، تاريخ بغداد ٩/ ٢٥٥ ، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٣٨ .

(٢) وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي الرؤاسي ، أبو سفيان الكوفي ، الإمام الحافظ محدث العراق، قال الإمام أحمد : « ما رأيت أحداً أوعى للعلم ولا أحفظ من وكيع » ، ولد سنة ١٢٩ ، قال الذهبي : « والظاهر أن وكيعًا فيه تشيع يسير لا يضره إن شاء الله فإنه كوفي في الجملة ، وقد صنف كتاب فضائل الصحابة ، سمعناه قدم فيه باب مناقب علي على مناقب عثمان - رضي الله عنهما - » قال ابن معين : « رأيت عند مروان بن معاوية لوحًا فيه أسماء شيوخ : فلان رافضي ، وفلان كذا ، ووكيع رافضي . فقلت لمروان : وكيع خير منك . قال : مني ؟ قلت : نعم . فسكت ، ولو قال لي شيئًا ، لوثب أصحاب الحديث عليه » قال : فبلغ ذلك وكيعا فقال : يحيا صاحبنا ، وكان بعد ذلك يعرف لي ، ويرحب » توفي سنة ١٩٧ ، انظر ترجمته في السيرة ٩/ ١٤٠ ، تاريخ بغداد ١٣/ ٤٦٦ ، تهذيب التهذيب ١١/ ١٢٣ .

(٣) الفضل بن دكين : هذا لقب واسمه عمرو بن حماد بن زهير الكوفي الأحول ، الحافظ الكبير شيخ الإسلام ، سمع الثوري وشعبة ، وعنه البخاري وأحمد ، قال الذهبي : « كان في أبي نعيم تشيع خفيف » ، توفي سنة ٢١٨ . انظر ترجمته في السير ١٠/ ١٤٢ ، تاريخ بغداد ١٢/ ٢٤٦ ، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٧٠ .

(٤) أبو إسحاق السبيعي : عمرو بن عبد الله بن ذي يحمر ، وقيل عمرو بن عبد الله بن علي الهمداني الكوفي ، الحافظ شيخ الكوفية وعالمها ومحدثها ، روى عن معاوية وابن عباس ، وعنه ابن سيرين والزهري ، ولد سنة ٣٤ ، وتوفي سنة ١٢٧ ، قال الذهبي : « كان رحمه الله من العلماء العاملين ، ومن جملة التابعين » ، انظر ترجمته في السير ٥/ ٢٩٢ ، تهذيب التهذيب ٨/ ٦٣ ، شذرات الذهب ١/ ١٧٤ .

(٥) طاووس بن كيسان ، الفقيه القدوة ، عالم اليمن ، أبو عبد الرحمن الفارسي ثم اليمني ، الحافظ، سمع من زيد بن ثابت وعائشة ، وروى عنه عطاء ومجاهد ، قال سفيان : « كان طاووس يتشيع » . توفي سنة ١٠٦ ، انظر ترجمته في : السير ٥/ ٣٨ ، تهذيب التهذيب ٥/ ٨ ، شذرات الذهب ١/ ١٣٣ .

(٦) عامر بن شراحيل بن عبد الله بن ذي كبار - و « ذو كِبَار » قيل من أقيال اليمن - الهمداني ثم =

النخعي[(١)] ، . . . . وغيرهم[(٢)] .

والمؤلف قد ذكر هؤلاء مع الغلاة من الشيعة ، أمثال الحارث بن عبد الله الأعور[(٣)] ، والمغيرة بن سعيد البجلي ، وهشام بن الحكم ، وجابر الجعفي[(٤)] . . .[(٥)] ، من غير تفرقة أو تمييز بينهم ، مما يوهم القارىء أنهم سواء في التشيع والمنزلة ، والأمر نقيض ذلك .

ولا يعفي المؤلف ما ذكر عن بعضهم من أن لديه تشيع . وذلك من عدة أوجه :

= الشعبي ، أبو عمرو قال الذهبي : « الإمام علامة العصر . . كوفي تابعي جليل ، وافر العلم ، رأي علي وصلى خلفه ، وسمع من عدة من كبراء الصحابة ، روى عنه أبو حنيفة وعطاء » . ولد سنة ٢١ ، وتوفي سنة ١٠٤ ، انظر ترجمته في السير ٤/ ٢٩٥ ، تهذيب التهذيب ٥/ ٦٥ ، تذكرة الحفاظ ١/ ٧٤ .

(١) علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي أبو شبل فقيه الكوفة وعالمها ومُقرئُها ، الإمام الحافظ المجود المجتهد الكبير ، ولد في أيام الرسالة المحمدية وعداده في المخضرمين ، لازم ابن مسعود في الكوفة ، حتى رأس في العلم والعمل ، وتفقه به العلماء ، وبعد صيته ، كان يشبه ابن مسعود في هديه ودله وسمته ، توفي سنة ٦١ . انظر ترجمته في السير ٤/ ٥٣ ، تاريخ بغداد ١٢/ ٢٩٦ ، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٦٧ .

(٢) انظر الملل والنحل ١/ ٤١٤ - ٤١٧ .

(٣) الحارث بن عبد الله بن كعب الهمداني الكوفي الأعور ، صاحب علي وابن مسعود ، قال الذهبي : « كان فقيها كثير العلم ، على لين في حديثه ، حدث عنه الشعبي وعطاء » ، وقال : «قد كان الحارث من أوعية العلم ، ومن الشيعة الأول » ، قال الخزرجي : « أحد كبار الشيعة » ، قال ابن حبان : « كان الحارث غاليًا في التشيع ، واهيًا في الحديث » توفي سنة ٦٥ . انظر ترجمته في السير ٤/ ١٥٢ ، ميزان الاعتدال ١/ ٤٣٥ ، تهذيب التهذيب ٢/ ١٤٥ .

(٤) جابر بن يزيد بن الحارث بن عبد يغوث الجعفي ، أبو عبد الله الكوفي ، تابعي رافضي ، أحد علماء الشيعة من أهل الكوفة ، توفي فيها سنة ١٢٨ . انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٢/ ٤٦ ، ميزان الاعتدال ١/ ٣٧٩ ، الأعلام ٢/ ١٠٥ .

(٥) انظر الملل والنحل ١/ ٤١٣ - ٤١٩ .

أولاً - أن التشيع الذي لدى بعضهم يسير .

ثانيا : أن تشيع هؤلاء مغاير تمام المغايرة لما هو عليه الغلاة من التشيع ، ومن المعلوم أن لقب التشيع مر بمراحل متعددة ومتفاوتة ، فكان في أول الأمر يطلق على من يفضل عليًا على عثمان فقط ، وهذا التشيع لا يمنع من قبول رواية صاحبه ، ولذا لم يفاصل السلف هؤلاء ، أو يعتزلوهم ، بل عد منهم أئمة في الحديث ، ثم تدرج إطلاق اللقب ، حتى أصبح يطلق على من فضل عليًا على سائر الناس ، وادعى أنه فيه جزء إلهي (١) .

والعلماء المذكورون من الصنف الأول المقبولي الرواية .

ثالثًا : أن ذكر هؤلاء العلماء لا يتفق مع تعريف المؤلف للشيعة ، حيث يرى أن الشيعة هم الذين قالوا بإمامة علي وخلافته نصًا ووصية ، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده (٢) ، وهؤلاء العلماء الأجلاء لم يقولوا بذلك ، وأنما عرف عن بعضهم الميل إلى تفضيل علي على عثمان .

فكان الأولى بالمؤلف أن يشير إلى أن رجال الشيعة على درجات ، ويميز بينهم حسب درجات التشيع كما صنفهم حسب فرقهم ، وميز مصنفي كتبهم .

(١) انظر التشيع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسي ص٩ .

(٢) انظر الملل والنحل ١/ ٢٧٧ - ٢٧٨ .

المطلب السادس
موقفه من الشيعة وزعمائها

أولاً- موقفه من الشيعة :

تقدم في مبحث سابق بيان موقف المؤلف من الشيعة على ضوء عرضه لآرائهم في هذا الكتاب ، ويمكن إجمال ما تقدم بالقول : إن المؤلف انتقد بعض آرائهم وعقائدهم ، وبيّن مخالفتها للكتاب والسنة ، بل أشار إلى أنها مقتبسة من مذاهب وأديان باطلة ، كما أشار إلى حيرتهم واضطرابهم في أعظم المسائل - لديهم - وهي مسألة الإمامة ، حيث إنهم مختلفون في سوقها اختلافا شديدا . كما بيّن أيضا براءة أئمة آل البيت من خصائص مذهبهم وحماقاتهم، وغير ذلك مما سبق تفصيل القول فيه [١] .

ثانيًا : موقفه من زعماء الشيعة ، وهذا يتضمن جانبين :

الأول : أئمة آل البيت : وكان موقفه تجاههم : الإطراء الشديد إلى الحد الذي يوحي بأنه يخرجهم عن طبيعة وقدرة البشر . أمثال : علي ، وابن الحنفية ، والصادق ، فقد قال عن ابن الحنفية : « والسيد محمد بن الحنفية كان كثير العلم ، غزير المعرفة ، وقاد الفكر ، مصيب الخاطر في العواقب ، قد أخبره أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه - من أحوال الملاحم ، وأطلعه على مدارج المعالم ، وقد اختار العزلة ، فآثر الخمول على الشهرة ، وقيل : كان مستودعًا علم الإمامة ، حتى سلم الأمانة إلى

---

(١) انظر ص ١٨٣ ـ ١٨٧ من هذا البحث .

أهلها ، وما فارق الدنيا إلا وقد أقرها في مستقرها »[١] ، وقال عن الصادق : « وقد وصل إليه - أي إلى يحيى بن زيد[٢] - الخبر عن الصادق جعفر بن محمد ، بأنه يقتل كما قتل أبوه ، ويصلب كما صلب أبوه ، فجرى عليه الأمر كما أخبر »[٣] .

وقال عنه : « وأخبرهم - أي إبراهيم[٤] ومحمد ابني عبد الله - الصادق بجميع ما تم عليهم ، وعرّفهم أن آباءه - رضي الله عنهم - أخبروه بذلك كله ، وأن بني أمية يتطاولون على الناس ، حتى لو طاولتهم الجبال لطالوا عليها ، وهم يستشعرون بغض أهل البيت ، ولا يجوز أن يخرج واحد من أهل البيت حتى يأذن الله - تعالى - بزوال ملكهم ، وكان يشير إلى أبي العباس[٥] ، وإلى أبي جعفر ابني محمد بن علي بن عبد الله بن العباس »[٦] .

---

(١) انظر الملل والنحل ١/ ٢٨٨ .

(٢) يحيى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي ، لما قتل أبوه هرب إلى خراسان ، وما زال مختفيا حتى مات هشام بن عبد الملك ، فخرج في عهد الوليد بن يزيد ، وكما قتل أبوه قتل ، وكما صلب الأب صلب الابن أيضا ، وذلك سنة ١٢٥ ، انظر البداية والنهاية ١٠/ ٥ ، شذرات الذهب ١/ ١٦٧ ، نشأة الفكر الفلسفي ٢/ ١٣٨ .

(٣) انظر الملل والنحل ١/ ٣٠٧ .

(٤) إبراهيم بن عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب ، خرج بالبصرة زمن خروج أخيه محمد - النفس الزكية - بالمدينة ، قال الذهبي : « جرت له ألوان في اختفائه ، وربما يظفر به بعض الأعوان ، فيطلقه لما يعلم من ظلم عدوه » قتل في ذي القعدة سنة ١٤٥ ، انظر ترجمته في : السير ٦/ ٢١٨ ، تاريخ خليفة بن خياط ص٤٢١ - ٤٢٢ ، الوافي بالوفيات ٦/ ٣١ .

(٥) عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس الهاشمي ، أبو العباس السفاح ، أول خلفاء بن العباس ، ولد سنة ١٠٨ ، واستخلف سنة ١٣٢ ، وتوفي سنة ١٣٦ ، انظر ترجمته في السير ٦/ ٧٧ ، تاريخ الخلفاء ص٢٥٦ ، تاريخ بغداد ١٠/ ٥٣ .

(٦) انظر الملل والنحل ١/ ٣٠٨ .

وقـال عنه أيضًا - : « وهو ذو علم غـزير في الدين ، وأدب كـامل في الحكمة ، وزهد بالغ في الدنيا ، وورع تام عن الشهوات ، وقد أقام بالمدينة مدة يفيد الشيعة المنتمين إليه ، ويفيض على الموالين له أسرار العلوم » [(١)] .

نعم هؤلاء الأئمة مشهود لهم بالصلاح والعلم والثقة ، وهم من خيار الناس وصالحيهم كما شهد بذلك السلف - رحمهم الله - ؛ إلا أن هذا الإطراء الشديد ، والغلو في المدح من المؤلف لا يوافق عليه، ولا يقول به أحد من أهل السنة ، وإنما هو من جملة عبارات وأحاديث الرافضة الذين يغالون في أئمتهم ويرفعونهم فوق مرتبة البشر ، بادعاء أنهم يعلمون الأمور قبل وقوعها . ولعل المؤلف بسبب محبتة لأولئك الأئمة اغتر ببعض ما ذكر عنهم ، وانساق وراء ما ادعته الرافضة لأئمتهم ، وقبله من غير تدقيق أو تمحيص .

الثاني : زعماء فرق الشيعة :

وهؤلاء وقف المؤلف منهم موقفًا شديدًا ، حيث هتك سترهم ، وعراهم عما ادعوه لأنفسهم من انتسابهم إلى آل البيت ، وكذبهم في ذلك، فبصّر القارئ بأمرهم ، وكشف زيفهم ، وحذّره من الانخداع بهم . وكان بيانه حقيقة هؤلاء : تارة يكون بذكر تحذير أئمة آل البيت منهم ، وتبرئهم منهم ، نحو ما حكاه عن ابن الحنيفة وموقفه من المختار [(٢)] ، وكذلك ما ذكره عن الصادق في أبي الخطاب « فلما وقف الصادق على

---

(١) انظر المصدر السابق ١/ ٣٣٤ .

(٢) انظر المصدر السابق ١/ ٢٨٤ - ٢٨٦ ، المختار بن أبي عبيد بن مسعود الثقفي الكذاب ، أبو إسحاق تنسب إليه فرقة المختارية ، وكان يلقب بكيسان ، وقد ذكر صاحب بحار الأنوار : أن المختار لزمه ذلك اللقب لقول علي - رضي الله عنه - له : « كيّس كيّس » بعد أن مسح =

غلوه الباطل في حقه تبرأ منه ، ولعنه ، وأمر أصحابه بالبرأة منه ، وشدد القول في ذلك وبالغ في التبريء منه ، واللعن عليه . . . . »[(١)] .

وتارة يكون بيانه بالإشارة إلى أن أكثر هؤلاء أدعياء ، انتحل كل واحد مذهبًا ، ونسبه إلى أحد الأئمة لترويجه بين أصحابه ، وآل البيت بريئون من ذلك ، كقوله : « لكن الشيعة بعده - أي الصادق- افترقوا ، وانتحل كل منهم مذهبًا أراد أن يروجه على أصحابه ، فنسبه إليه ، وربطه به ، والسيد بريء من ذلك »[(٢)] ، وقال : « فنذكر الأصناف الذين اختلفوا فيه ونعدهم، لا على أنهم من تفاصيل أشياعه ، بل على أنهم منتسبون إلى أصل شجرته ، وفروع أولاده ، ليعلم ذلك »[(٣)] ، وهذا موقف حسن من المؤلف تجاه هؤلاء الأدعياء ؛ إذ إن معظم ما نسب إلى آل البيت ، وخاصة الأئمة منهم المشهود لهم بالثقة والصلاح ، غير صحيح ، وإنما هو مختلق عليهم من قبل المنتسبين إليهم لترويج بدعهم وخرافاتهم .

= على رأسه وهو طفل » ولذا نسبت إليه فرقة الكيسانية أيضا ، وقيل بل أخذ مقالته عن مولى لعلي - رضي الله عنه - كان اسمه كيسان . وقد تقدم بيان اختلاف المؤرخين في ذلك ، قال الذهبي : « ونشا المختار فكان من كبراء ثقيف ، وذوي الرأي والفصاحة والشجاعة ، والدّهاء ، وقلة الدين، وقد قال النبي ﷺ : « يكون في ثقيف كذاب ومبير ، فكان الكذاب هذا ، ادعى أن الوحي يأتيه ، وأنه يعلم الغيب ، وكان المبير الحجاج - قبحهما الله - . . . » ، مات سنة ٦٧ ، انظر ترجمته في : السير ٣/ ٥٣٨ ،مروج الذهب ٣/ ٢٧٢ ، شذرات الذهب ١/ ٧٤ ، وغيرها .

(١) انظر الملل والنحل ١/ ٣٨٠ .

(٢) انظر المصدر السابق ١/ ٣٣٦ .

(٣) انظر المصدر السابق ١/ ٣٣٧ .

الفصل الثالث

منهجه في عرض عقائد أهل الكتاب ومن يلحق بهم

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: منهجه في عرض عقائد أهل الكتاب (اليهود والنصارى).

المبحث الثاني: منهجه في عرض عقائد من له شبهة كتاب (المجوس والثنوية).

المبحث الأول

منهجه في عرض عقائد أهل الكتاب « اليهود والنصارى »

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: العمل بمنهج التقابل .

المطلب الثاني: منهجه في عرض فرق أهل الكتاب .

المطلب الثالث: منهجه في عرض آراء أهل الكتاب .

المطلب الرابع: مصادره في هذه الطائفة .

المطلب الأول

العمـل بمنهـج التقابـل

نلحظ من خلال حديث المؤلف عن هذه الطائفة ظهور بعض ما تقدم بيانه من سمات منهجه في الكتاب ، ومن ذلك :

أ - التعريف بالمسميات نحو : أهل الكتاب ، من له شبه كتاب ، الأميين ، اليهود ، النصارى (١) ، كذلك فرق اليهود والنصارى .

ب - ذكر مقدمات قبل عرض آراء الطائفة ، كما ختم حديثه عنها بذكر ما أجمعوا عليه من آراء (٢) .

جـ - العمل بمنهج التقابل ، حيث أجرى مقارنة بين هذه الطائفة وما يقابلها ، سواء من أضدادها ، أو بعضها مع بعض - وهي ما تضمنته تلك المقدمات - ومن ذلك : أنه قارن وقابل بين :

(١) أهل الكتاب ومن له شبهة كتاب (٣) .

(٢) أهل الكتاب والأميين (٤) .

---

(١) انظر الملل والنحل ١/ ٤٨٣ ، ٤٨٥ ، ٤٩١ ، ٥٢١ .

(٢) انظر المصدر السابق ١/ ٤٨٣ - ٤٩١ ، ٥١٨ ، ٥٢١ ، ٥٤٥ .

(٣) انظر المصدر السابق ١/ ٤٨٣ ، ومراد المؤلف بأهل الكتاب : اليهود والنصارى ، حيث إن لهم كتاب سماوي محقق . ومراده بمن له شبهة كتاب : المجوس والمانوية ، حيث إن الصحف التي أنزلت على إبراهيم - عليه السلام - كما يرى المؤلف قد رفعت إلى السماء ، لأحداث أحدثها المجوس .

(٤) انظر الملل والنحل ١/ ٤٨٥ ، والأميون جمع أمي وهو - كما يذكر المؤلف - : الذي لا يعرف الكتابة ، ويفهم من كلام المؤلف أن المراد بهم بنو إسماعيل ، وقد وصف الله - عز وجل - العرب بأنهم أميون - كما في سورة الجمعة وغيرها .

(٣) اليهود والنصارى [(١)] .

وقد كانت تلك المقارنة والمقابلة لطيفة وحسنة ؛ إلا أن بعض ما ذكره فيها قد لا يسلم له به ، ومن ذلك :

أولاً : ذكر المؤلف في ثنايا تعريفه بأهل الكتاب ومن له شبهة كتاب بعض المسائل ، نحو : القول بأن للمجوس [(٢)] ، كتاب سماوي ، وأن الكتاب هو صحف إبراهيم - عليه السلام - وأنها رفعت لأحداث أحدثوها[(٣)] ، وهذا القول محل نظر ، وبيان ذلك كالتالي :

مسألة أن للمجوس كتاب سماوي ، مسألة للعلماء فيها قولان ، والراجح منهما - فيما ظهر لي بعد استعراض أدلة الطائفتين - القول بأن المجوس ليس لهم كتاب منزل ، وما استدل به المخالف فهي أدلة ضعيفة لا يحتج بها [(٤)] ، ولا ضير على المؤلف بأن يرى القول الآخر ، فقد قال به

---

(١) انظر الملل والنحل ١/ ٤٨٧ ، اليهود هم أمة موسى - عليه السلام - كما أن النصارى أمة عيسى - عليه السلام - ، وانظر سبب تسميتهم بذلك الدر المنثور ١/ ٧٤ ، روح المعاني ١/ ٢٧٨ ، تفسير القرطبي ١/ ٤٣٢ ، المدخل إلى دراسة الأديان والمذاهب ١/ ٢٠١ ، الملل والنحل ١/ ٤٩١ ، ٥٢١ وغيرها .

(٢) المجوس هم الذين أثبتوا أصلين للعالم ، هما النور والظلمة ، وأن النور أزلي والظلمة محدثة ، ثم لهم اختلاف في سبب حدوثها ، ومن عقائدهم : عبادة النار ، السجود للشمس إذا طلعت ، استحلال نكاح الأمهات والبنات والأخوات وسائر المحرمات ، وقد ذكر المؤلف أن المجوسية يقال لها : « الدين الأكبر والملة العظمى . . » ، وقد ذكرها المؤلف ممن لهم شبه كتاب ، انظر الملل والنحل ١/ ٥٥٩ ، اعتقادات فرق المسلمين . . ص ١٢٠ ، البرهان ص ٩٠ ، إغاثة اللهفان ٢/ ٢٣٧ ، تلبيس إبليس ص٧٥ ، رسالة في الرد على الرافضة ص١٣٤ .

(٣) انظر الملل والنحل ١/ ٤٨٣ .

(٤) انظر أحكام أهل الذمة ١/ ٢ ، ٩٩ ، ٢/ ٤٣٤ - ٤٣٥ ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٣٢/ ١٨٧ ، ١٩٠ ، البرهان ص٩٠ - ٩١ ، المجوسية ص٨٤ .

غيره ممن تقدمه [(١)] ، بيد أن القول بأن ذلك الكتاب هو صحف إبراهيم - عليه السلام - ، وأنها رفعت لأحداث أحدثوها ، فهذا مما لا يسلم للمؤلف به ؛ إذ لا دليل على ذلك ، ولم أر من العلماء ممن تعرض لهذه المسألة قال بمثل قول المؤلف ، وكذلك القول برفعها يحتاج إلى دليل يشهد بذلك ؛ إذ إن مآل غالب الكتب المنزلة التحريف والاندراس ، أما الرفع إلى السماء فإن ذلك أمر غيبي ، لابد له من دليل ، ولا دليل - فيما أعلم - على أن صحف إبراهيم قد رفعت إلى السماء بعد نزولها ؛ ولذا فإن المرء إذا لم يقل بعدم رفعها ، فلا يزيد على التوقف في ذلك ، حيث لا دليل في المسألة .

ثانيًا : ذكر المؤلف أن أهل الكتاب - اليهود والنصارى - يتقابلون تقابل التضاد مع الأميين - بني إسماعيل - وذلك في : المكان ، المذهب ، نور النبوة ، القبلة ، الشريعة ، الخصماء [(٢)] ، ومما ذكره في ذلك القول بالنور الخفي المنحدر من إبراهيم - عليه السلام - إلى بني إسماعيل ، والذي كان يستدل عليه « بإبانة المناسك والعلامات ، وستر الحال في الأشخاص» [(٣)] .

ولعل هذا القول من المؤلف يدل على النزعة الباطنية عنده ، ومما تأثر به من الأفكار والتفاسير الباطنية ، التي تغلو في حق آل البيت غلوًا مفرطًا ، يخرج عن حدود ما رسمه الشرع لنا .

ثالثًا : قارن المؤلف بين اليهود والنصارى ، ومما ذكره في ذلك : أن

---

(١) ولعل ذلك بناء على مذهبه الفقهي ، حيث إنه رواية عن الشافعي .

(٢) انظر الملل والنحل ٤٨٥ - ٤٨٦ .

(٣) انظر المصدر السابق ١/ ٤٨٦ .

«الأمة اليهودية أكبر»[(١)] ، وهذا غير مسلم به ؛ إذ إن الأمة النصرانية أكبر من اليهودية ، وذلك راجع إلى أن النصارى :

يسعون في نشر دينهم ، ويدعون الناس إلى اعتناقه ، بخلاف اليهود . وأيضا أن النصرانية اعتنقها ملوك وحكام ساعدوا على نشرها في أنحاء البلاد ، بجعلها الدين الرسمي للدولة ، بخلاف اليهود ، إذ كانوا أمة مضطهدة مشردة ، يتعاقبها الحكام بالقتل والتشريد والاضطهاد ، حتى أصبح ذلك سمة لها ، مما أدى إلى ضعفها ، وقلة عدد أفرادها ، وتقلص وجودهم ، والتاريخ شاهد بذلك ، فمثلا زمن مبعث رسول الله ﷺ كان للنصارى دولة وشأن في : مصر ، والحبشة ، والروم ، واليمن ، وغيرها من البلاد ، أما اليهود فكانوا على خلاف ذلك لا دولة لهم ولا شأن لهم ، ووجودهم محصور في أماكن محدودة .

إلا أن يحمل مراد المؤلف من مقولته تلك بالنظر إلى أصل الديانة وأول عهدها ، فيسلم له بذلك ، حيث إن اليهود كانت لهم مملكة وجمع عظيم مع موسى وبعده، وكان فيهم أنبياء كثر حتى عهد سليمان، ثم ضعف شأنهم ، وتلفت دولتهم . بخلاف النصارى ، إذ لا خلاف في أنه لم يؤمن بالمسيح في حياته إلا عدد قليل على خفية من أمرهم ، ولا يمكن لأحد أن يجهر بدعوته ، ويعلن إيمانه ؛ إذ الإيذاء والقتل - بأساليبه وأنواعه المختلفة - جزاؤه ، ومكثوا على هذه الحال لا دولة لهم ولا شأن مدة تزيد على الثلاثمائة سنة من بعد رفع المسيح -عليه السلام- ، حتى قامت لهم دولة ، وأصبحت لهم شوكة[(٢)] .

(١) انظر الملل والنحل للشهرستاني ١/ ٤٨٧ .

(٢) انظر محاضرات في النصرانية ص٢٩ - ٤١ .

وأيضًا مما ذكره في هذه المقارنة : « أن « الإنجيل النازل على المسيح - عليه السلام - لا يتضمن أحكامًا ، ولا يستبطن حلالاً ولا حرامًا ، ولكنه رموز وأمثال ، ومواعظ ومزاجر ، وما سواها من الشرائع والأحكام فمحالة على التوراة »[١] . وهذا مخالف لما ذكره القرآن عن الإنجيل من أنه متضمن لأحكام وشرائع ، كقوله تعالى على لسان عيسى - عليه السلام - : ﴿**ومصدقا لما بين يدي من التوراة ولأحل لكم بعض الذي حرم عليكم ...**﴾[٢] .

---

(١) الملل والنحل ١/ ٤٨٧ - ٤٨٨ .

(٢) آية رقم ٥٠ سورة آل عمران .

المطلب الثاني

منهجه في عرض فرق أهل الكتاب

من المعلوم أن اليهود افترقوا على إحدى وسبعين فرقة ، والنصارى بزيادة فرقة ؛ كما جاء في حديث الافتراق الذي اعتمده المؤلف وأخذ به - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - وقد سلك المؤلف في تعداد تلك الفرق مسلكًا يقارب مسلكه في الفرق الإسلامية ، وهو اتباع منهج الحصر والتأصيل ، إذ يحصر فرق الطائفة بأشهرها وأكبرها وعدها أصولاً لسائر الفرق ، وهذا منهج حسن ، به يمكن حصر الفرق بعدد أقل ، وإعادة الفرق المتعددة إلى أصولها ومنابعها الأول . والمؤلف لم يراع في ذكر الفرق وترتيبها الترتيب التاريخي .

وقد حصر فرق اليهود بأربعة فرق عدها أشهر فرقهم ، وأظهرها ، وأكبرها ، ومنها تشعبت سائر فرقهم ، وهي : العنانية [(١)] ، العيسوية [(٢)] ،

---

(١) العنانية : نسبة إلى عنان بن داود ، رأس الجالوت اليهودي ، إحدى فرق اليهود ، نشأت في أيام المنصور وهي لا تؤمن بالتلمود ، وقد ذكر عنان في تفسيره للتوراة أحكاما جديدة من اجتهاده ، انظر مزيد إيضاح عنهم : الملل والنحل ١/ ٥٠٣ ، الأسفار المقدسة ص٦١ ، الخطط ٤/ ٣٦٩ ، رسالة في الرد على الرافضة ص١٤٤ ، الفكر الديني اليهودي ص٢٤٨ .

(٢) العيسوية : أصحاب أبي عيسى إسحاق بن يعقوب الأصفهاني ، وقيل اسمه « عوبديا » ، كان في زمن المنصور ، وقد بدأ دعوته أيام مروان بن محمد ، وادعى أنه نبي وأنه المسيح المنتظر ، وكان يعترف بالتلمود ، ويقول بنبوة عيسى ومحمد إلى العرب ، وقد قتل بالري مع أصحابه من قبل جنود المنصور ، انظر الملل ١/ ٥٠٦ ، الفصل ١/ ١٧٩ ، الأسفار المقدسة ٦٣ ، رسالة في الرد على الرافضة ص١٤٤ ، الفكر الديني اليهودي ص٢٤٤ .

المقاربة واليودجانية [١] ، السامرة [٢] ، [٣] .

وحصر فرق النصرانية بثلاث ، هي :

الملكانية [٤] ، واليعقوبية [٥] ، والنسطورية [٦] ، [٧] .

ويلحظ على تصنيف المؤلف ما يلي :

---

(١) المقاربة واليودجانية : نسبة إلى يودجان الهمداني ، وقيل كان اسمه « يهودا » ، وهو تلميذ أبي عيسى الأصفهاني وخلفه بعد موته ، انظر الملل ١/ ٥٠٩ ، رسالة في الرد على الرافضة ص١٤٤ ، الفكر الديني اليهودي ص٢٤٤ ، المدخل إلى دراسة الأديان والمذاهب ١/ ١٨٦ .

(٢) السامرة : اختلف الباحثون في أصل السامرة وتاريخهم اختلافًا شديد ، فقيل : إنه نسبة إلى بلدة السامرة ، وقيل غير ذلك ، وبينهم وبين اليهود عداء شديد ، و لا يؤمنون إلا بالتوراة التي بين أيديهم ، وهي مغايرة لما عند اليهود، ولا يرون لبيت المقدس حرمة ولا تعظيما ، وغالب آرائهم وعقائدهم مخالفة لعقائد اليهود ، انظر الملل والنحل ١/ ٥١٤ ، الفكر الديني اليهودي ص٢٠٥ ، المدخل إلى دراسة الأديان والمذاهب ١/ ١٨٨ .

(٣) انظر الملل والنحل ١/ ٥٠٣ - ٥١٤ ، الفكر الديني اليهودي ص٢٠٥ .

(٤) الملكانية وتسمى « الملكائية» نسبة إلى الملك، حيث إنهم أيدوا القرار الذي اتخذه مجمع خلقدونيه عام ٤٥١م ، فلقبوا بالملكيين ، ازدراء بهم لوقوفهم في صف الملك مرقيانوس الذي كان يعاضد المجمع ، ومنهم طائفة الكاثوليك ، انظر الموسوعة العربية الميسرة ٢/ ١٧٤٢ ، الفصل ١/ ١١٠ .

(٥) اليعقوبية : نسبة إلى يعقوب البراذعي ، ونسبوا إليه لأنه كان من أنشط الدعاة إلى المذهب ، لا أنه مبتدعه ومنشؤه ، حيث إن بطريرك الإسكندرية سبق يعقوب إلى ذلك المذهب في منتصف القرن الخامس الميلادي ، انظر : الملل النحل ١/ ٥٤١ ، الفصل ١/ ١١١ ، الجواب الصحيح ٣/ ٤٠٨ ، تلبيس إبليس ص٧٧ وغيرها .

(٦) النسطورية : نسبة إلى نسطور الذي كان بطريرك القسطنطينية عام ٤٣١م ويقال له : نسطور الحكيم، وقد تصرف في الأناجيل بحكم رأيه وأضاف إليها ، وذكر شيخ الإسلام أن النسطورية خالفوا وانحرفوا عن مبادىء نسطور ، انظر : الملل والنحل ١/ ٥٣٥ ، الفصل ١/ ١١١ ، الجواب الصحيح ٣/ ٣٢ ، محاضرات في النصرانية ص١٨٨ ، المدخل إلى دراسة الأديان والمذاهب ١/ ٢٣٧ .

(٧) انظر الملل والنحل ١/ ٥٢٧ .

أولاً - الفرق اليهودية :

زعم أن ما ذكره من فرق اليهود هي أشهر فرقهم وأظهرها ، والتي منها انشعبت سائر الفرق ، وهذا غير مسلم به لوجوه :

(١) هناك فرق يهودية أخرى أشهر وأقدم تاريخيًا من الفرق التي ذكرها المؤلف ، نحو فرقة الصدوقيين (١) ، والفريسيين (٢) ، والأسيين (٣) ، والربانيين (٤) ، والقرائيين (٥) ، وغيرهم .

(٢) أنه بعد تأمل الفرق التي ذكرها المؤلف نجد أن بعضها تفرع من

---

(١) الصدوقيون : اختلف في سبب تسميتهم بذلك ، فقيل : نسبة إلى صادوق الكاهن الأعظم في عهد سليمان ، وقيل : إنها من نوع التسمية المضادة ، لأنهم عرفوا بالإنكار فسماهم أعداؤهم «الصدوقيين» ، وهم يؤمنون بالعهد القديم ولا يؤمنون بالتلمود ، وبينهم وبين الفريسيين عداء شديد جدًا . انظر : الفصل ١/ ١٧٨ ، الفكر الديني اليهودي ص٢١٤ ، اليهودية ص٢٢١ .

(٢) الفريسيون : ومعناه : المنعزلون والمنشقون ، وهم طائفة من علماء اليهود ، وكانت لهم الكلمة في قومهم ، وكانوا من أشد خصوم المسيح ، ويؤمنون بقدسية التوراة والتلمود . انظر : الفكر الديني اليهودي ص ٢١٠ ، اليهودية ص٢١٨ .

(٣) الآسيون أو الأسينيون ، وهي من أهم فرق اليهود ، وأكثرها نشاطا ، وكانت على أيام ظهور المسيح - عليه السلام - ، وقد اختلف في أصل التسمية وسبب إطلاقه ، فقيل : إن معناه الأطباء ، وقيل الأبرار أو الأتقياء ، وقيل غير ذلك ، من آرائهم ضرورة التمسك بأحكام التوراة ولو جر ذلك إلى القتل ، تحريم الرق ، التقشف والزهد ، تحريم ذبح الحيوانات ، وغير ذلك ، انظر : الفكر الديني اليهود ص٢٢١ ، المدخل إلى دراسة الأديان والمذاهب ١/ ١٩١ .

(٤) هم القائلون بأقوال الأحبار ومذاهبهم ، وسموا بذلك لإيمانهم بالأسفار التي ألفها الربانيون ، وهم أحبار اليهود وفقهاؤهم ، وهم جمهور اليهود ، انظر : الفصل ١/ ١٧٨ ، الأسفار المقدسة ص٩٦ ، رسالة في الرد على الرافضة ص١٤٤ ، المدخل إلى دراسة الأديان والمذاهب ١/ ١٩١ .

(٥) القراؤون وقيل في سبب تسميتهم : اقتصارهم على الإيمان بـ « المقْرَا » وهو التوراة : الشفوية وهي التلمود وهم يمثلون القلة بين اليهود ، وقد انضم الفريسيون إليهم بعد ضعف شأنهم . انظر : الفكر الديني اليهودي ص٢٤٧ ، اليهودية ص٢٢٣ .

بعض ، وانضم بعضها إلى بعض ، حيث آل أمرها من أربع إلى فرقتين ، هما : السامرة والعنانية ، وذلك أن فرقتي العيسوية واليودجانية هما فرقة واحدة ؛ إذ إن يودجان زعيم فرقة اليودجانية تولى زعامة الرئاسة بعد هلاك أستاذه وشيخه أبي عيسى الأصبهاني زعيم العيسوية ، وقد سار التلميذ على منوال وآراء أستاذه ، ثم آل أمر فرقة العيسوية إلى الضعف والانحسار فقل عددها ، وتقلص وجودها ، حتى إذا ما نشأت فرقة العنانية انضم من بقي منهم إلى الفرقة الناشئة الجديدة[1] .

(٣) أن ثلاثاً من الفرق التي ذكرها المؤلف نشأت في ظل الدولة الإسلامية[2] ، بل في عهد الخلافة العباسية ، كما أشار المؤلف نفسه إلى ذلك في بعضها ، بل إنها نشأت أيضا في موطن واحد تقريبًا -بالقرب من موطن المؤلف - وهو بلاد العراق وما جاوره ، فكيف تكون تلك الفرق من أشهر فرق اليهود والتي منها انشعبت سائر فرقهم ؟!

إذ يلزم من ذلك أن افتراق اليهود إلى إحدى وسبعين فرقة كان بعد منشأ هذه الفرق ، وهذا خلاف ما أخبر به رسول ﷺ من أنهم افترقوا .

ولو لم يذكر المؤلف أن تلك الفرق انشعبت منها سائر فرق اليهود ، لأمكن القول بأنه اقتصر على الفرق الموجودة في زمانه ، والمنتشرة في منطقته .

وبهذا يتبين أن المؤلف لم يوفق في ذكر أصول فرق اليهود وكبارها التي انشعبت منهاباقي فرقهم.

ثانياً -الفرق النصرانية : [3] لم يحالف المؤلف الصواب في نسبة بعض

---

(١) انظر الفكر الديني اليهودي ص٢٤٤ وما بعدها .

(٢) وهي : العنانية، والعيسوية والمقاربة .

(٣) انظر الملل والنحل ١/ ٥٢٩ .

الفرق النصرانية ، نحو :

أ - الملكانية حيث نسبهم إلى « ملكا » الذي ظهر بأرض الروم واستولى عليها [١] ، والصواب أنها نسبة إلى الملك - أي الأمبراطور - وليس إلى شخص اسمه « ملكا » وذلك لتأييد قرار مجمع خلقدونيه الذي يعضده إمبراطور الروم [٢] .

ب - النسطورية ذكر أنهم أصحاب « نسطور الحكيم » الذي ظهر في زمان المأمون [٣] ، والصواب أن الفرقة كانت قبل الإسلام بقرون ، فقد نشأت منذ القرن الخامس الميلادي ، بعد انعقاد مجمع أفسس الأول سنة ٤٣١م ، والفرقة تنسب إلى « نسطور » الذي ولد في الربع الأخير من القرن الرابع ومات سنة ٤٥١م ، وقد طرد ولعن من قبل ذلك المجمع [٤] .

ولعل ما أشار إليه المؤلف هو أحد الذين جددوا هذا المذهب في زمن المأمون ، لا أنه المؤسس والزعيم الأول للفرقة . كما هو شأن اليعقوبية ، حيث نسبوا إلى « يعقوب البراذعي » ، وهو أحد أتباع الفرقة الذين سعوا في نشر المذهب والدعوة إليه ، مع أنه ليس هو المؤسس الأول للمذهب ؛ إذ إن أول من قال به هو بطريرك الإسكندرية . . [٥] .

---

(١) انظر الملل والنحل ١/ ٥٢٩ .

(٢) انظر الموسوعة العربية الميسرة ٢/ ١٧٤٢ ، الفصل في الملل ١/ ١١٠ .

(٣) انظر الملل والنحل ١/ ٥٣٥ .

(٤) انظر نشأة الفكر الفلسفي ١/ ٩٦ ، محاضرات في النصرانية ص١٩١ ، قال ابن الأثير : « ومن العجائب أن الشهرستاني مصنف كتاب « نهاية الإقدام » في الأصول ، وكتاب « الملل والنحل » في ذكر المذاهب والآراء القديمة والجديدة ، ذكر فيه : أن نسطور كان في أيام المأمون . وهذا تفرد منه لا أعلم له في ذلك موافقًا » تاريخ ابن الأثير ١/ ١٩٠ - ١٩١ .

(٥) محاضرات في النصرانية ص١٧٥ .

(٢) أورد المؤلف جملة من الفرق النصرانية وزعم أنها انشعبت من كبار فرقهم الثلاث [١] ، ولا يسلم للمؤلف بعض ما ذكره ، إذ إن بعض تلك الفرق أقدم وجودًا ونشأة من تلك الفرق الكبار ، ومن جملة تلك الفرق : الأليانية [٢] ، والمقدانوسية [٣] .

(١) انظر الملل والنحل ١/ ٥٢٧ - ٥٢٨ .

(٢) الأليانية نسبة إلى أليان الذي ظهر قبل مجمع نيقيه « سنة ٣٢٥م » ، وذكر المؤلف أنهم من اليعقوبية وهم بالشام واليمن وأرمينية ، انظر الملل ١/ ٥٤٧ ، محاضرات في النصرانية ١٨٨ .

(٣) نسبة إلى مقدونيوس بطريرك القسطنطينية ، ومن أجل مقالته « أن روح القدس مخلوقة » انعقد مجمع القسطنطينية سنة ٣٨١م . انظر الملل والنحل ١/ ٥٤٩ ، محاضرات في النصرانية ص١٩٠ .

المطلب الثالث

منهجه في عرض آراء ومسائل أهل الكتاب

(١) سبقت الإشارة إلى أن المؤلف اعتمد في كتابه هذا على منهج الحصر والاختصار ، وقد سلكه في هذه الطائفة كما سلكه فيما مضى من فرق ، حيث قصر المؤلف عرضه على المسائل التي يرى أن خلاف القوم يدور فيها .

وأغفل كثيراً من المسائل والآراء التي تميز بها اليهود ، واشتهروا بها دون سائر الأمم ، سواء مما يتعلق بالله - عز وجل - ، أو رسله ، أو الكتب المنزلة من عند الله ، وغير ذلك مما انحرفوا وضلوا فيه ضلالاً بعيداً . وقد حصر المؤلف المسائل المتنازع فيها ، والتي يدور خلافهم حولها في أربع هي :

جواز النسخ ومنعه ، والتشبيه ونفيه ، والقول بالقدر والجبر ، وتجويز الرجعة واستحالتها [١] . وعرض آراء اليهود ومقولاتهم في تلك المسائل بشيء من الاختصار والإيجاز ، وخاصة فيما يتعلق بمسألة القدر والجبر ، وكذلك التشبيه ونفيه [٢] ، ووقف عند مسألة جواز النسخ ومنعه ، ناقش

---

(١) انظر الملل والنحل ١/ ٤٩٤ وتلحظ أن معظم هذه المسائل هي ما وقع الاختلاف فيها بين طوائف المسلمين ، فهل ذلك يعني أن المؤلف أراد الإشارة إلى وجود تشابه في المسائل المختلف فيها بين طوائف الشرائع السماوية ؟!

(٢) ذكر المؤلف أن سبب وقوع اليهود في التشبيه هو أن التوراة ملئت بالمتشابهات ، ثم أورد جملة من تلك الصفات التي زعم أنها موهمة التشبيه ، ولا يسلم له جميع ما ذكره من صفات ؛ إذ إن بعضها حق ثابت في الكتاب والسنة ، وقد تقدم تفصيل هذا الأمر عند الحديث عن منهجه في فرقة المشبهة .

فيها اليهود مناقشة يسيرة ، بيّن فيها جواز وقوعه ، وبطلان منعه [١] .

وكذلك الشأن في النصارى حيث قصر عرضه على المسائل التي وقع فيها اختلاف بينهم ،وهي مسألتان تتعلقان بالمسيح - عليه السلام - وهما خوضهم في :

(١) كيفية نزوله ، واتصاله بأمه وتجسد الكلمة .

(٢) كيفية صعوده ، واتصاله بالملائكة وتوحد الكلمة [٢] .

أما ما يتعلق بالكتاب المنزل عليهم وما آل إليه من التحريف والتبديل ، والبدع التي أحدثت في دينهم ، وغير ذلك من المسائل المتعلقة بهم فقد ضرب صفحا عن ذكرها .

وهذا المنهج - أعني الاقتصار على ما اختلف فيه - منهجا حسنًا يتميز بالجودة والدقة من جانب، ومن جانب آخر قد ينتقد لما يشوبه من نقص في عرض كثير من المسائل ، مما لا يعطي إيضاح بحقيقة الطائفة في كثير من جوانبها .

---

(١) انظر الملل والنحل ١/ ٤٩٤ ، ٥٠١ ، وقد ذهب المؤلف إلى أن المراد بالنسخ : الإكمال والإتمام ، وليس الإبطال ، وقد أوضح ذلك في مناقشته لليهود ، كما أنه أفصح عن ذلك في تفسيره ، حيث ذكر في مواضع متعددة منه أن النسخ : إكمال وليس إبطالاً ، فالشرائع - كما يذكر - من لدن آدم حتى نبينا محمد ﷺ مكمل بعضها لبعض ، فالمتأخر مكمل ومتمم للمتقدم منها وليس مبطلاً لها ، وشبه الشرائع بمراحل خلق الإنسان : نطفة ، ثم علقة ، ثم مضغة ، إلى المرتبة السابعة التي هي آخر الخلق . ثم ذكر أن النطفة لو بطلت ، وارتفعت لم تصل إلى المرتبة الثانية والثالثة ، بل انتهت نهايتها من الإتمام ، وليس صورة أخرى من الكمال مع استيفاء ذاتها ، وكذلك شأن الشريعة الأولى . وقد تقدم ذكر نص كلامه في هذه المسألة عند الحديث عن إتهامه بالميل إلى الباطنية ، انظر الملل والنحل ١/ ٥٠١ مفاتيح الأسرار ص٤١ ، ٤٣٥ - ٤٣٦ ، وانظر ص١٤٢ من هذا البحث .

(٢) انظر الملل والنحل ١/ ٥٢٢ .

كما أنه اقتصر على ذكر آراء كبار الفرق في تلك المسائل ، وأغفل ذكر ما عداها من فرق ، وذلك في حديثه عن اليهود ، أما النصارى فقد عرض آراء بعض الفرق المتفرعة - في نظره - عن تلك الفرق الكبار التي ذكرها .

(٢) أسلوب عرضه :

لم يخل عرض المؤلف من مناقشة بعض معتقداتهم ، وإظهار ضعفها ، وبطلان ما ذهبوا إليه ، إلا أنها كانت مناقشة بأسلوب هادي ، بعيد عن النقد الجارح ، والعبارات الساخرة ، بخلاف بعض الفرق الإسلامية كما تقدم .

كما خلا عرضه أيضًا من الإشارة وبيان التناقض والتحريف اللذان ملئت بهما كتب أهل الكتاب المقدسة - بزعمهم - وعقائدهم الباطلة ، ولعل هذا يكشف لنا سر إعجاب المستشرقين من النصارى وغيرهم بهذا الكتاب ، وقبول ما جاء فيه ، والسعي في نشره ، ومدحه وإطرائه إطراء شديداً ، يضعه في قمة السلم العلمي ، وتقديمه وإيثاره على كثير من المؤلفات في هذا الفن ، وخصوصا كتاب ابن حزم - رحمه الله - « الفصل في الملل والأهواء والنحل » ، وذلك أن كتاب الملل لم يحمل في طياته ومضامينه ما يجرح شعور أولئك القوم ، أو يسخر من عقائدهم وآرائهم الباطلة ، أو إنكار ما هم عليه من باطل ، وإنما تناول في عرضه بعض ما اختلفوا فيه - مما يقرون به - فبيّن ما ذهبت إليه كل طائفة منهم، بل يشير حينا إلى مشابهة واقتباس بعض طوائف المسلمين من بعض فرقهم في بعض الآراء ، كالمعتزلة - وخصوصا أبي هاشم - من المسلمين والنسطورية من النصارى[١] ، وقد تلقى كثير من القراء هذا الإطراء والثناء بالقبول

(١) انظر الملل والنحل ١/ ٥٣٦ .

والتسليم، واغتر أولئك بما قاله المستشرقون - الذين ما عهدنا عن أكثرهم إلا الكيد للإسلام، ومحاولة إفساده وتشويهه بأسلوب ماكر مخادع .

(٣) مقارنة بعض الآراء ببعض :

ومن منهج المؤلف في العرض مقارنة بعض الآراء ببعض، ومن ذلك :

(أ) قارن المؤلف في حديثه عن النصارى بين ثلاث طوائف - هي المعتزلة، والنسطورية، والفلاسفة - في بعض آرائها نحو : أن قول النسطورية في الأقانيم يشابه قول أبي هاشم من المعتزلة في الأحوال [١] ، وأن منتهى كلام نسطور في الإله كقول الفلاسفة فيه [٢] ، وغير ذلك .

فكأن المؤلف يقرر وجود تشابه وتماثل وترابط بين هذه الطوائف في بعض الآراء والمقولات .

(ب) كذلك قارن المؤلف بين بعض فرق اليهود وبعض طوائف المسلمين في تأويل بعض ما ورد من صفات الله - عز وجل - على أن المراد بها ملك من الملائكة [٣] .

(٤) ظهور النزعة الباطنية في ذكر بعض المسائل :

ذكر المؤلف في ثنايا حديثه عن أهل الكتاب بعض المسائل والآراء المتأثرة ببعض الأفكار الباطنية - وقد تقدم تفصيل الحديث عن مسألة ميل المؤلف وتأثره بذلك - ويمكن إجمال ما ذكره المؤلف من تلك المسائل والآراء بما يلي :

---

(١) انظر المصدر السابق ١/ ٥٣٦ .

(٢) انظر المصدر السابق ١/ ٥٣٧ .

(٣) المصدر السابق ١/ ٥١٠ - ٥١٣ .

١ - مسألة إثبات نور النبوة في بني إسماعيل ، وأنه كان مخفيًا ، بخلاف نور بني إسرائيل الذي كان ظاهرًا ، والإشارة إلى الاستدلالات على ذلك النور ، والخروج على أنهما متقابلان [١] .

٢ - محاولة إثبات تفضيل آل إسماعيل على آل إسرائيل من وجهين :

أ - ما زعمه من اختصاص بني إسماعيل بالعلم اللدني - الذي لم تشتمل التوراة عليه - دون بني إسرائيل .

بل ذكر أن بني إسرائيل مقرين بذلك الفضل ، وكانوا يراجعون بني إسماعيل لما يعلمونه من اختصاصهم بذلك العلم .

ب - ما زعمه من أن بني إسماعيل كانوا يسمون : آل الله ، وأهل الله، أما بني إسرائيل فإنهم يسمون آل يعقوب ، وآل موسى ، وآل هارون، وعدّ المؤلف ذلك كسر عظيم على بني إسرائيل [٢] .

والحق أن هذا التفضيل يتعارض مع ماأخبرنا الله - عز وجل - به من أنه فضّل بني إسرائيل على أهل زمانهم ، وكذلك يتعارض مع ما عرف من موقف بني إسرائيل من آل إسماعيل من احتقارهم وانتقاصهم ، فضلاً عن مساواتهم ومماثلتهم لهم ، فكيف بالإقرار أنهم أفضل وأعلا شأنًا منهم بتميزهم بذلك العلم .

٣ - تقرير مسألة الوصية والإمامة : زعم المؤلف أن اليهود قالوا : إن موسى - عليه السلام - أفضى بأسرار التوراة والألواح إلى يوشع بن نون ، وصيه والقائم بالأمر من بعده ، ليفضي بها إلى أولاد هارون « شبير وشبر »

---

(١) انظر المصدر السابق ١/ ٤٨٦ .

(٢) انظر المصدر السابق ١/ ٤٩٧ ، وانظر مفاتيح الأسرار ص٢٠٣ .

قرارًا، وذلك أن الوصية والإمامة بعضها مستقر، وبعضها مستودع [١] .

وكذلك في النصرانية أشار إلى مسألة الوصية ، حيث ذكر أن عيسى أوصى إلى شمعون الصفا [٢] قبل رفعه ، فأصبح شمعون وصي عيسى - عليه السلام - [٣] .

٤ - تفسير البشارة الواردة في التوراة بمبعث رسول الله ﷺ بمصطلحات وألفاظ تقارب وتشابه مصطلحات أهل التأويل الباطني [٤] .

٥ - وكذلك مسألة السبت وما المراد بها [٥] .

وقد يقال : إن المؤلف في عرضه تلك الآراء يحكي ما قيل في ذلك ، فهو مجرد ناقل لها .

وهذا القول يضعف ، بل يزول عندما نعلم :

١ - أن عرضه لتلك الأفكار جاء بصيغة أشبه وأقرب إلى التقرير والتسليم بها ؛ إذ لم يعقب عليها بما يدل على مخالفته لها وإنكاره لتلك الأفكار ، ولو بكلمة أو عبارة واحدة ، كما فعل في مسألة النسخ وغيرها من المسائل التي تخالف ما يراه ويعتقده .

---

(١) انظر الملل والنحل ١/ ٤٩٣ .

(٢) شمعون الصفا بن توما ، ويلقب بـ« بطرس » كان صيادا ، دعاه المسيح إلى التبشير وجال بعده ، حيث ذهب إلى أنطاكية وروما سنة ٦٥م ، وقبض عليه في روما وصلب منكسا في زمن نيرون ، وكان ينكر ألوهية المسيح ، وكان رئيس الحواريين ، وأستاذ مرقس الهاروني صاحب الإنجيل ، ويقال : إن شمعون هو الذي ألفه ثم نسبه إلى تلميذه مرقس . محاضرات في النصرانية ص٥٦ الموسوعة العربية الميسرة ١/ ٣٧٨ .

(٣) انظر الملل والنحل ١/ ٥٢٥ .

(٤) انظر المصدر السابق ١/ ٤٩٨ - ٤٩٩ .

(٥) انظر المصدر السابق ١/ ٥٠١ .

٢ - أن هذه الأفكار والمسائل - كما تقدم - أوردها في تفسيره ، وساقها على أنها من أسرار القرآن ، وعلومه الخفية ، التي لم يطلع عليها إلا الخواص من أهل البيت ، أهل القرآن وخاصته .

وخاصة مسألة الوصية والإمامة فقد أكثر من إيرداها وتكرار تقريرها في كثير من المواضع كما تقدم بيانه .

المطلب الرابع
مصادره في هذه الطائفة

بناء على ما تقدم يمكن القول بأن المؤلف اعتمد فيما ذكره في مقدمات حديثه عن أهل الكتاب على مصادر متأثرة بأفكار باطنية ، إن لم تكن مصادر باطنية ، وهذا القول يعضده ما ذكره المؤلف في تفسيره ، حيث يسند تلك الآراء والمسائل إلى ما استنبطه - من سماهم - « أهل القرآن ، أصحاب الأسرار القرآنية » .

وهذا لا يعني أن مصادر المؤلف عن أهل الكتاب قاصرة على ذلك ، بل ذكر في ثنايا حديثه بعض مصادرهم التي يزعمون أنها مقدسة ، نحو : التوراة [١] ، الإنجيل [٢] ، كإنجيل متى [٣] ، ويوحنا [٤] ، وقد

---

(١) انظر الملل والنحل ١/ ٤٩٢ ، ٤٩٥ ، ٤٩٨ .

(٢) انظر المصدر السابق ١/ ٥٠٠ ، ٥٢٦ - ٥٢٧ ، ٥٣٢ .

(٣) متى : ويدعي لاوي بن حلفى ، وكان من « جباة العشور » للدولة الرومانية ، وقد اختاره المسيح تلميذاً له ، ولما رفع المسيح جال في بلاد كثيرة يبشر بالدين النصراني ، حتى قتل في أثيوبيا سنة ٦٢م ، وقيل سنة ٧٠م .

(٤) مرقس : اسمه يوحنا ولقبه مرقس ، ولم يكن من الحواريين الاثني عشر ، وأصله من اليهود ، وهو من أوائل من أجابوا دعوة المسيح ، فاختاره المسيح من بين السبعين الذين يزعم النصارى أن روح القدس نزل عليهم ، وتذكر المصادر النصرانية أن المسيح كان يتردد على بيته ، وقد جال في كثير من البلاد يدعو إلى دينه ، حتى قتل سنة ٦٢م في مصر ، وعلى يديه دخل الدين النصراني مصر . انظر محاضرات في النصرانية ص٥٥ ، في مقارنة الأديان بحوث ودراسات ص١٦١ .

استشهد ببعض نصوصها ، وكذلك رسالة « فولوس »[(١)] التي كتبها إلى اليونانيين[(٢)] .

(١) فولوس : ولعل المراد به « بولس » كما يفهم من حديث المؤلف عنه ، وبولس من كبار رجال التاريخ النصراني ، وهو يهودي من فرقة الفريسيين ، واسمه قبل تنصره « شاول » بالغ في عداوة الدين النصراني ، ثم فجأة تحول إليه وأصبح داعية سنة (٣٣م) ، وإليه تنسب النصرانية الراهنة أكثر مما تنسب إلى أحد سواه ، وقد أدخل في الدين كثير من البدع والخرفات ، انظر الموسوعة العربية الميسرة ١/ ٤٤٠ ، الموسوعة الفلسفية ص١١٩ ، محاضرات في النصرانية ص٨٥ ، في مقارنة الأديان بحوث ودراسات ص١٥٢ .

(٢) انظر الملل والنحل ١/ ٥٢٥ .

المبحث الثاني

منهجه في عرض عقائد من له شبهة كتاب « المجوس والثنوية »

وفيه تمهيد ومطلبان :

المطلب الأول: منهجه في ذكر فرق من له شبهة كتاب .

المطلب الثاني : منهجه في عرض آراء من له شبهة كتاب .

تمهيد :

منهج المؤلف في هذه الطائفة لا يخرج في إطاره عن منهجه فيما سبق من فرق وطوائف ، وخاصة طائفة أهل الكتاب ؛ إذ إن منهجه فيهما متقارب في كثير من جوانبه فمن ذلك :

(أ) عناية المؤلف بالمقدمات والخواتيم . أمر يلحظه القارىء ، حيث بدأ حديثه عن المجوس ببيان حقيقة صحف إبراهيم وما اشتملت عليه ، وكذلك تحدث عن إبراهيم - عليه السلام - ودعوته لقومه ، وإقامته الحجة والمحجة عليهم ، وعن الفرق في عهده [(١)] .

كذلك ختم حديثه عن هذه الطائفة بذكر بيوت النار للمجوس ، فذكر أسماءها ، و مواطنها ، وزمن إنشائها ، سواء في فارس وهي تزيد على العشرة ، أو في بلاد الروم ، أو الهند ، أو الصين ، أو لدى اليونانيين [(٢)] .

(ب) اتباع منهج الحصر والاختصار ، وذلك بذكر المسائل التي يدور خلافهم فيها . وذكر أنها اثنتان هما :

الأولى : بيان سبب امتزاج النور بالظلمة .

والثانية : بيان سبب خلاص « النور » من الظلمة .

وجعلوا الامتزاج مبدأ ، والخلاص معاداً [(٣)] . ثم أورد مقالات المجوس والثنوية في هاتين المسألتين .

---

(١) انظر الملل والنحل ١/ ٥٥٥ - ٥٦٦ .

(٢) انظر المصدر السابق ١/ ٦٥١ - ٦٥٥ .

(٣) انظر المصدر السابق ١/ ٥٦٦ - ٥٦٧ .

المطلب الأول

منهجه في ذكر فرق « من له شبهة كتاب »

لقد ذكر المؤلف فرق هذه الطائفة وفق المنهج التالي :

(١) عدم بيان أصول فرقهم وكبارها التي تتفرع منها سائر الفرق ، حيث سرد ما ذكره من فرق سردًا دون تميز لأصولها وكبارها ، سوى أنه ذكر أن « من له شبهة كتاب » : صنفان ، وقابل بينهما ، وهما : المجوس والثنوية(١) ، وذكر تحت كل طائفة بعض الفرق(٢) ، وهذا المنهج مخالف لما سلكه في فرق أهل الكتاب ، والفرق الإسلامية . حيث ذكر كبار فرقهم التي منها تتفرع سائر الفرق .

(٢) لم يستقص المؤلف ذكر فرق المجوس ، وإنما اقتصر على ذكر بعضها ، وهي أشهرها عنده . وهذا المنهج وفق ما سلكه في فرق أهل الكتاب ، ومخالف لما سلكه في الفرق الإسلامية ، بيد أنه متفق مع منهجه في ذكر الفرق الخارجة عن الإسلام ، حيث التزم تجاهها بذكر أشهرها

---

(١) الثنوية : فرقة من الفرق القديمة ، سموا بذلك لقولهم : بإثبات أصلين اثنين هما النور والظلمة - وبالفارسية « يزدان وأهرمن » - وأنهما أزليان قديمان ، بخلاف المجوس الذين قالوا : إن الظلمة حادثة مخلوقة ، انظر الملل والنحل ١/ ٦١٨ ، اعتقادات فرق المسلمين ص١٢١ ، الفهرست ٤٤٢ .

(٢) انظر الملل والنحل ١/ ٥٧٢ - ٧٩٥ ، ٦١٩ ، ٦٣١ - ٦٥٠ ، والفرق التي ذكر هي :
من المجوس : الكيومرثية ، الزروانية، المسخية ، الخرمدينية، الزرادشتية «ومن فرقها : السيسانية ، والبهافريدية » . ومن الثنوية : المانوية ، المزدكية ، « وهي فرق : الكوذية ، أبو مسلمية ، الماهانية ، الأسبيد خامكية » . الديصانية ، المرقيونية ، الكينونية ، والصيامية ، والتناسخية .

وأعرفها ، كما ذكر ذلك في أول كتابه [١] .

وقد كان حديثه عن الفرقة التي ذكرها مختصراً وموجزاً فلم يفصّل القول في آرائها ، كما لم يفصل القول في فرقها المتفرعة عنها .

(١) انظر الملل والنحل ١/ ٤١ .

المطلب الثاني

منهجه في عرض آراء من له شبهة كتاب

لم يخل عرض المؤلف لآراء هذه الطائفة من التعقيب على بعضها بذكر رأيه فيها نحو :

استبعاده أن يعتقد عاقل بالمقالة التي ذكرت عن الزروانية (١) في مسألة الصراع بين الرب وإبليس (٢) ، وكتعقيبه على ادعاء الزرادشتية (٣) المعجزة لبعض تصرفات زعيمهم (٤) ، وغير ذلك . كما أن المؤلف استخدم منهج المقارنة والمقابلة في عرضه حيث قابل بين المجوس والثنوية ، وذكر جوانب الاتفاق والاختلاف بينهما (٥) ، كما قارن بين آراء ومقالات بعض

(١) الزروانية من الديانات التي كانت شائعة في إيران القديمة ، ومما عاشت فترة بعد ظهور الإسلام ، واشتق اسمها من لفظ زروان ، ومعناها الزمان اللامتناهي ، أو إله العالم الأزلي ، انظر الملل والنحل ١/ ٥٧٥ ، دائرة معارف القرن العشرين ٨/ ٤٥٠ .

(٢) انظر الملل والنحل ١/ ٥٧٩ .

(٣) الزرادشتية : أتباع زرداشت ، قيل إن ظهوره كان في القرن التاسع قبل الميلاد ، وقيل : في القرن السادس ، وقيل غير ذلك ، ولد في أذربيجان ثم انتقل إلى فلسطين فسمع من بعض أنبياء بني إسرائيل ، ثم عاد إلى أذربيجان ، ولم تطمئن نفسه إلى اليهودية ، فبدأ يدرس الأديان الفارسية ، ولما بلغ الثلاثين ادعى أن الله بعثه رسولا ، ونسبت إليه معجزات ، وأهم كتبه المنسوبة إليه « الأفستا » والفرقة إحدى فرق المجوس ، انظر الملل والنحل ١/ ٥٨٣ ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ١٢٠ - ١٢١ ، الموسوعة الفلسفية ص٢٢٤ ، مروج الذهب ١/ ٢٢٩ ، وانظر تعليق د. بدران على الملل ١/ ٥٨٣ - ٥٨٤ في ضبط اسم « زرادشت » حيث ذكر ثمان لغات في ضبطه ، هي : زَرْدَشْتْ ، زَرْتَشْت ، زَرْدُهَشْت ، سپيتما مازَرْدُشْتُرا ، زَرْدُثرا ، زُورُوَسْترا ، زُورُبُودَتْ يُونُسْ ، زَرَادَشْت . وصحح اللفظ الأول ، وقال : هو المعروف بإيران .

(٤) انظر الملل والنحل ١/ ٥٩٢ .

(٥) انظر المصدر السابق ١/ ٦١٨ .

فرقهما[١] ، وقد خلا عرضه - في الجملة - من العبارات الجارحة أو الكلمات الناقدة ، سوى أنه صدّر ذكر بعض الآراء بلفظ « زعم » و « تدعي » ، كما كان عرضه لآرائهم عرضًا مختصرًا ، فلم يسهب في ذكر تفاصيل ذلك ، ويظهر هذا فيما ذكره في مسألة حماية زردشت في المهد من قبل الوحوش والدواب [٢] ، ومسألة كيفية منشأ البشر [٣]، ومسألة حدوث هرمز وأهرمن لدى الزروانية [٤] ، وغيرها .

وما ذكره المؤلف عن هذه الطائفة مماثل - في الجملة - وموافق لما ذكره غيره ممن كتب عنهم [٥] ، ولم أر اختلافًا أو تناقضًا بين ما ذكره المؤلف وغيره عنهم ، سوى مسألتين فقط هما : مسألة كيفية منشأ البشرية والحيوانات عند « الكيومرثية » [٦] ، ومسألة ذكر الأنبياء الذين أقر بهم « ماني [٧] » [٨] .

---

(١) انظر المصدر السابق ١/ ٦٣١ - ٦٣٢ ، ٦٤٥ ، ٦٥٠ .
(٢) انظر المصدر السابق ١/ ٥٨٨ .
(٣) انظر المصدر السابق ١/ ٥٧٣ .
(٤) انظر المصدر السابق ١/ ٥٧٥ .
(٥) كالمسعودي في مروج الذهب ، والبيروني في الآثار الباقية ، وأبي الفداء في مختصر أخبار البشر ، وغيرهم .
(٦) انظر الملل والنحل ١/ ٥٧٣ ، مروج الذهب ١/ ٢٢٢ ، والكيومرثية هي : أصحاب كيومرث - أي الحي الناطق- من فرق المجوس ، تزعم الكيومرثية أن كيومرث هو آدم - عليه السلام - وقد أثبتوا أصلين : يزدان « النور » وهو أزلي قديم ، وأهرمن « الظلمة » وهو محدث مخلوق ، انظر الملل والنحل ١/ ٥٧٢ ، التجسيم عند المسلمين ص١٢١ ، وانظر الاختلاف في كيومرث في مروج الذهب ١/ ٢٢٠ .
(٧) ماني بن فاتك الثنوي مؤسس المانوية ، ولد ببابل نحو سنة ٢١٦م ، وربما كان فارسي الأصل ، ادعى النبوة في الرابعة والعشرين ، وشرع يدعو للمانوية ، وقصد الهند ، لكن لما ارتقى شابور ابن أردشير عرش فارس سنة ٢٤١م استدعاه ، لكن دعوته لاقت معارضة شديدة من كهنة الزرداشتية ، فلما نصب بهرام بن شابور ملكا قضى بإعدامه سنة ٢٧٢م . انظر الملل والنحل ١/ ٦١٩ ، الفهرست ص٤٥٦ ، تاريخ ابن خلدون ١/ ٢٥٦ ، الموسوعة الفلسفية ص٤١٧ .
(٨) انظر الملل والنحل ١/ ٦٣٠ ، الآثار الباقية ص٢٠٧ .

والمؤلف يعد من المصادر الهامة في هذه الطائفة حيث إنه :

أولاً : اعتمد في حكاية آراء الطائفة على بعض المصادر المعتمدة ، كالوراق الذي كان مجوسيًا في أول أمره ، وكذا بعض كتب زرادشت ، وغير ذلك مما صرح بذكره .

ثانيًا : احتوى عرض المؤلف على ذكر بعض الآراء والمقالات التي تعد أجزاء من كتب تعد اليوم في عداد المفقودات ، نحو كتب الوراق ، والزوزني ، والجيهاني ، وخاصة مقالة زرادشت [1] التي ذكر بعض الباحثين أن المؤلف تفرد بذكرها .

---

(١) انظر المقالة في الملل والنحل ١/ ٦٠١ - ٦١٦ .

الفصل الرابع

منهجه في عرض عقائد أهل الأهواء والنحل

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : منهجه في طائفة الصابئة .

المبحث الثاني : منهجه في طائفة الفلاسفة .

المبحث الثالث : منهجه في الحديث عن آراء العرب في الجاهلية .

المبحث الرابع : منهجه في الحديث عن آراء الهند .

المبحث الأول

طائفة في طائفة الصابئة

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : منهجه في ذكر فرق الصابئة .

المطلب الثاني : منهجه في عرض آراء الصابئة .

بهذه الطائفة يبتدئ القسم الثاني والأخير من أقسام الكتاب ، وقد تقدم أن المؤلف قسم كتابه إلى قسمين متقابلين تقابل التضاد هما : أرباب الديانات والملل ، وأهل الأهواء والنحل .

ومنهج المؤلف في القسمين يتفقان في كثير من سماته ، مع وجود اختلاف يسير في بعض الجوانب ، كما سيتضح من خلال بيان منهجه في الطوائف التالية .

المطلب الأول

منهجه في ذكر فرق الصابئة

أجمل المؤلف الحديث عن فرق الصابئة ، كما أنه لم يسلك فيها مسلك حصر الفرق ، الذي سلكه في الفرق الإسلامية ، وفرق أهل الكتاب ، ومسلكه هذا متفق مع منهجه الذي بيّنه في أول كتابه ، وهو الاقتصار في ذكر فرق الطوائف الخارجة عن الإسلام على أشهرها وأعرفها ، دون حصرها أو استقصائها .

والصابئة - من خلال حديث المؤلف عنها - طائفتان ، إحداهما تتضمن فرقتين وهي :

(١) أصحاب الروحانيات ، وقد افترقوا فرقتين : أصحاب الهياكل وهم : عبدة الكواكب ، وأصحاب الأشخاص وهم : عبدة الأوثان .

(٢) الحرانيون .

وبهذا يكون المؤلف فرق بين الوثنيين والحرانيين من الصابئة . وقد خلا

حديثه في هذه الطوائف من ذكر زعمائها ، أو بعض أتباعها . وهذا خلاف ما فعله فيما تقدم من الطوائف ، وقد كان عرضه لآراء وعقائد الحرانيين أشمل وأوسع من عرضه لعقائد وآراء الطائفة الأخرى ، كما سيأتي بيانه إن شاء الله .

المطلب الثاني

منهجه في عرض آراء الصابئة

- يمكن إجمال منهجه في عرض آراء ومقالات هذه الطائفة بالنقاط التالية :

- الاقتباس من القرآن :

مما تميز به عرض المؤلف في هذه الطائفة : إيراد جملة من الآيات : استشهادًا ، واقتباسًا ، لما يذكره عنهم من الآراء والعقائد . ففي أكثر من موضع من عرضه اقتبس آيات من القرآن ، تشير إلى مقالتهم واعتقادهم[١] ، كما استشهد بالآيات على ما يذكره ، سواء فيما حكاه في المناظرة على لسانهم ، أو ما عرضه من آرائهم ، ولذا جاء عرضه لهذه الطائفة موصولاً بالقرآن الكريم [٢] ، ومن أمثلة ذلك : المناظرة بين إبراهيم - عليه السلام - وبين قومه ، حيث اعتمد المؤلف في عرضه على ما جاء في القرآن ، مقتصراً على ذلك ، معرضًا عن غيره من المصادر ، فذكر ما قصه الله عز وجل - لنا في القرآن عما جرى بين إبراهيم وقومه ، وإقامة إبراهيم الحجة عليهم ، وقد تضمن عرض المؤلف تلك المناظرة بعض تعليقاته التوضيحية والبيانية لما أورده [٣] .

(١) انظر الملل والنحل على سبيل المثال ٢/ ٦٧٥ ، ٦٧٨ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٢٣ ، ٧٣٠ ، ٧٣٢ ، ٧٣٤ .

(٢) انظر المصدر السابق على سبيل المثال : ٢/ ٦٩١ ، ٧٠٠ ، ٧١٣ ، ٧٣٢ - ٧٣٥ .

(٣) انظر المصدر السابق ٧٧٤ - ٤٧٩ .

وهـذا مما لم يسلكه في الفـرق السابقـة حيـث يقل استشهـاد المؤلـف بالقرآن في عرضه للفرق .

- العناية بالجانب اللغوي :

أولى المؤلف عناية بالجانب اللغوي لبعض المسميات والمصطلحات في هذه الطائفة ، مما لم يكن في غيرها ، نحو ما ذكره في مسـمى « الصابئة » ، و « الروحـاني » ، حيث أشار إلى أصل اشتقاقها في اللغة ، وضبط نطقها ، وذكر اللغات فيها [(١)] . كـما تضـمن عرضـه بعض الحكم ، والأمـثال ، والعبارات الأدبية البليغة ، التي زادت أسلوب عرضه جمالاً وبلاغة ، نحو ما جاء في مواضع من المناظرات [(٢)] .

- إغفال منهج الحصر :

ومن السمات البارزة في عرض المؤلف لآراء هذه الطائفة ، إغفال منهج حصـر الآراء والمسائل ، وهذه السـمة ليست خاصة في هذه الطائفة ، بل تشمل معظم هذا القسم من الكتاب . وإغفال هذا المنهج خلاف ما سلكه في عرض آراء الفرق الإسلامية ، وكذا أهل الكتاب ، ومن له شبهة كتاب - كما تقدم بيانه - بل المؤلف لم يشر إلى اختلاف الطائفة في أي مسألة من المسائل التي عرض آراءهم فيها .

- الإسهاب النسبي في حديثه عنهم :

عرض المؤلف جملة من عقائد الفرقة إلا أن ما عرضه يعد شيئًا يسيراً مقارنة بما لم يذكره من عقائدهم وآرائهم ، حيث اقتصر عرضه على ذكر

(١) انظر المصدر السابق ٢/ ٦٦٩ ، ٦٧٢ .

(٢) انظر المصدر السابق على سبيل المثال ٢/ ٤٤٧ ، ٦٨٣ ، ٦٨٥ ، ٧٠٣ ، ٧٤٣ ، ٧٥١ ، ٧٧٧ .

مسائل محدودة جدًا ، خاصة في حديثه عن أصحاب الروحانيات والهياكل والأشخاص ، حيث قصر عرضه على ذكر آرائهم في الروحانيات ، وموقفهم تجاهها ، وضمّن حديثه مناظرة طويلة بين الحنفاء والصابئة في المفاضلة بين الروحاني المحض وبين البشرية النبوية ، قرر فيها تفضيل مذاهب الحنفاء على الصابئة . أما الحرانيون فقد ذكر جملة من معتقداتهم وآرائهم : كعقيدتهم في الصانع ، ويوم القيامة ، والحلول ، والتناسخ ، والجزاء والحساب ، والأنبياء ، والخير والشر ، وغير ذلك .

ومع أن ما ذكره يعد يسيرًا مقارنة بما لم يذكره من عقائدهم ؛ إلا أنه يعد وافرًا بالنظر لما ذكره وكتبه غيره من مؤرخي الأديان ، حيث إن المؤلف من أكبر وأوسع من تحدث عن هذه الفرقة - خاصة أن ذلك قبل ظهور كتب ومصادر الطائفة نفسها - ولذا عللت صاحبة كتاب « مفاهيم صابئة مندائية » - وهي من معتنقي هذه الديانة - عللت سبب اختيارها كتابي الملل والفهرست مصدرين لهذه الفرقة بقولها « هو احتواء كل منهما على حديث مسهب حول عقائد الصابئة »[1] ، وفي موضع آخر قالت : « أما الكتاب الآخر الذي تحدث كاتبه بإسهاب عن الصابئة ، فهو كتاب الملل والنحل للشهرستاني . . »[2] ، ويؤكد هذا أيضًا ما جاء في دائرة المعارف الإسلامية : « وقد أفرد الشهرستاني لهم وشرح أقوالهم فصلا مسهبا غاية الإسهاب »[3] ، ولعل مما يؤكد هذا أيضًا عدم مشاركة أحد المؤلف - حسب اطلاعي - في كثير مما حكاه عنهم من الآراء والمقولات ،

---

(١) مفاهيم صابئة مندائية ص٨٠ .

(٢) المصدر السابق ص٨٥ .

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ١٣/ ٨٩ .

ولا يقدح في صحتها تفرده بذكرها ، إذ إنه وثق وصدق ما ذكره من قبل بعض أتباع تلك الديانة - كما سيأتي بيانه - .

ومن هنا تبرز أهمية الكتاب وقيمته العلمية لما احتواه من مقالات وآراء لم يحتويها كتاب آخر متداول بين القراء كتداول هذا الكتاب عدة قرون ، حتى ظهرت بعض مصادر الفرقة ذاتها وكشفت عن شيء من تاريخهم ، وعاداتهم ، وعقائدهم ، التي لا تخالف في جملتها ما ذكره المؤلف .

ولعل سبب قلة ما ذكره المؤرخون - ومنهم المؤلف - عن هذه الطائفة هو ندرة المصادر عن هذه الفرقة ، وتكتم أتباعها على معتقداتهم ، وحرص زعماء الديانة على عدم إفشائها أو البوح بها ، حتى لمعتنقي الديانة أنفسهم ، فضلاً عن غيرهم ، فالطائفة من أشد الطوائف سرية وتكتما على معتقداتهم وآرائهم ، بل ذلك من عقائدهم .

وعلى ضوء المقابلة والمقارنة بين ما ذكره المؤلف عن هذه الفرقة ، وما ذكره غيره ممن تحدث عنها ، تبين لي التشابه الكبير بين ما أورده كل من المؤلف والمسعودي في مروج الذهب ، بل إنهما اتفقا في ذكر بعض الفقرات حرفيا [١] ، وهذا يدل على استفادة المؤلف من المسعودي ، أو اتفاقهما في النقل من مصدر واحد .

- استخدام أسلوب الحوار والمناظرة :

استخدم المؤلف في عرض آراء هذه الطائفة أسلوب الحوار والمناظرة - وهذا مما لم يسلكه في عرض عقائد الطوائف السابقة - وقد أورد المؤلف مناظرتين :

---

(١) انظر على سبيل المثال ، الملل والنحل ٢/ ٧٩٠ ومروج الذهب للمسعودي ٢/ ٢٤٧ عن الهياكل .

إحداهما : ما جرى بين نبي الله إبراهيم - عليه السلام - وبين قومه من أصحاب الهياكل والأشخاص ، وفيها أقام الحجة عليهم وأبطل مذهبهم[(١)] .

الأخرى : مناظرة بين الحنفاء والصابئة :

وقد شغلت حيزاً كبيراً يزيد على النصف مما خص لهذه الطائفة ، أشار المؤلف فيها إلى أهمية ما تضمنته ، وذكر أنها احتوت على فوائد لا تحصى ، وأكد فيها على الأخذ بما قرر فيها[(٢)] ، وهذا يدل على اطمئنانه الكامل لما ورد فيها ، وأنها متفقة مع ما يذهب إليه .

وخلاصة المناظرة تدور حول مسألة المفاضلة بين الأرواح العلوية والأنبياء ، سعى المؤلف فيها إلى إثبات أفضلية الأنبياء ، وأن كونهم وسائط أولى من كون الأرواح العلوية وسائط .

وقد نبه شيخ الإسلام - رحمه الله - إلى خطأ المؤلف فيما قرره في هذه المناظرة ، حيث قال : « ولهذا كانت مناظرة كثير من أهل الكلام لهم - للفلاسفة - مناظرة قاصرة ، حيث لم يعرف أولئك حقيقة ما بعث الله به رسله وأنزل به كتبه ، وما ذمه من الشرك ، ثم يكشفون ما عند هؤلاء من الضلال ، كما ناظرهم الشهرستاني في كتاب الملل والنحل ، لما ذكر فصلا في المناظرة بين الحنفاء وبين الصابئة المشركين ، فإن الحنفاء يقولون : بتوسط البشر ، وأولئك يقولون : بتوسط العلويات ، فأخذ يبيّن أن القول بتوسط البشر أولى من القول بتوسط العلويات . ومعلوم أنه إذا أخذ التوسط على

---

(١) انظر الملل والنحل ٢/ ٧٧٤ - ٧٧٩ .

(٢) انظر المصدر السابق على سبيل المثال : ٢/ ٦٧٩ ، ٦٩٢ ، ٧٤٧ ، ٧٥١ ، ٧٥٦ .

ما يعتقدونه في العلويات . كان قولهم أظهر ، فكان رده عليهم ضعيفًا ، لضعف العلم بحقيقة دين الإسلام . فإن الحنفاء ليس منهم من يقول : بإثبات البشر وسائط في : الخلق ، والتدبير ، والرزق ، والإحياء ، والإماتة، وسماع الدعاء ، وإجابة الداعي ، بل الرسل كلهم وأتباع الرسل متفقون على أنه لا يعبد إلا الله وحده ، فهو الذي يُسأل ، ويُعبد ، وله يصلى ويسجد . . . - إلى أن قال : - فمن جعل ما يثبته الحنفاء من توسط البشر ، أو توسط الملائكة من جنس ما يثبته المشركون ، وأخذ يفاضل بين البشر والملائكة ؛ لم يكن عارفًا بدين الإسلام . . . »[١] .

وهذه المناظرة افترضها المؤلف ولم تكن حقيقة ، أراد أن يعبر فيها عن هذه الآراء والمسائل عن طريق الحوار والنقاش ، وهو ضرب من أساليب التأليف ، ويشهد لهذا قول المؤلف في آخر المناظرة : « وكان في الخاطر بعد زوايا نريد نمليها ، وفي القلم خفايا أكاد أخفيها »[٢] .

وبهذا أيضًا يتبين أن المتحدث باسم الحنفاء هو المؤلف نفسه ، كما يدل عليه قوله السابق ، وكذلك تأكيده على الأخذ بما قرر فيها ، وتضمنها بعض الأفكار التي ذكرها المؤلف في بعض كتبه ، نحو مسألة التقابل والتضاد ، حيث أكثر من ذكرها في المناظرة ، وقد بنى عليها تقسيم كتابه الملل - كما تقدم بيانه - ، وغير ذلك .

- الأمانة والدقة في عرض آراء الطائفة :

مع أن المؤلف لم يذكر مصادره في هذه الطائفة - كعادته في غالب ما

---

(١) الرد على المنطقيين ص٥٣٦ - ٥٣٧ ، ٥٤٤ ، وانظر أيضًا ص١٠٥ .

(٢) الملل والنحل ٢/٧٥٦ .

يذكره من آراء - إلا أن عرضه لآراء هذه الطائفة كان متسما بالدقة والأمانة، مع أنه قد سعى في كسر مذاهبهم وإبطال عقائدهم، إلا أن ذلك لم يحمله على الافتراء عليهم، أو أن ينسب إليهم ما ليس من قولهم أو عقيدتهم. وهذا التوثيق لما ذكره المؤلف، والثناء عليه، والشهادة له بالأمانة، وتحري الدقة، صادر من قبل باحثين ومؤلفين من أتباع الطائفة نفسها، حيث شهدت صاحبة كتاب «مفاهيم صابئة مندائية» بذلك في معرض تقويمها لمصادر تحدثت عن ديانتها وطائفتها، ومنها كتاب الملل والنحل، فقالت: «إن الشهرستاني وابن النديم والمصادر العربية الإسلامية الأخرى - كما رأينا - لتتسم بالأمانة، من حيث كتابتها الآراء والمقولات المختلفة التي عرفها كل كاتب في زمانه..»[1] وقالت: «إلا أن أمانة هؤلاء الكتّاب واجتهادهم بنقل جميع الروايات التي سمعوها، والمقالات المكتوبة التي اطلعوا عليها، كل ذلك يسّر أمام الباحث سبل الإفادة مما كتبوا، واستخلاص آراء قيّمة مطابقة لما هو وارد في الكتابات المندائية من جهة، ولما أقرته الدراسات الأوربية الحديثة من جهة أخرى»[2].

ووصف صاحب كتاب «الصابئون - حرانيين ومندائيين» الشهرستاني: بأنه أفضل وأدق ممن كتبوا في هذا الموضوع، - أي أصول الدين عند المندائيين - من علماء الملل والنحل ومؤرخي الأديان الأخرى[3].

- الإخلال بشرطه:

وقد أخل المؤلف بشرطه الذي اشترطه على نفسه في أول كتابه، وهو

---

(١) مفاهيم صابئة مندائية ص٨٩.

(٢) المصدر السابق ص٧٩.

(٣) انظر الصائبون حرانيين ومندائيين ص٩٤.

إيراد مذهب كل فرقة على ما وجده في كتبهم ، من غير تعصب لهم أو كسر عليهم [١] . وهذا الإخلال متمثل في المناظرة التي أوردها المؤلف بين الحنفاء والصابئة ، حيث إنها في جملتها رد وإبطال لآراء الصابئة وعقائدهم ، من تعظيم الروحانيات وتقديمها على الجسمانيات . كذلك تصريحه في أكثر من موضع بقوله « تقرير مذهب الحنفاء وكسر مذاهب الصابئة » وخاصة في مناظرة إبراهيم - عليه السلام - لأصحاب الهياكل والأشخاص [٢] ، وغير ذلك .

إلا أنه مع سعيه في إبطال ورد مذهب الصابئة كان عرضه خاليًا من العبارات الجارحة ، والألفاظ الناقدة ، سواء للآراء ، أو لأصحابها ، فقد كان الإبطال والرد بالحجة ، والنقاش الهادي غير المفتعل ، وبأسلوب متأدب .

---

(١) انظر الملل والنحل ١/ ١١ .

(٢) انظر المصدر السابق على سبيل المثال ٢/ ٧٥٦ ، ٧٧٤ ، ٧٧٦ ، ٧٧٨ .

المبحث الثاني

منهجه في طائفة الفلاسفة

وفيه تمهيد وخمس مطالب وخاتمة :

تمهيـــد :

إن منهج المؤلف في هذه الطائفة يشابه منهجه في الفرق الإسلامية - خاصة المعتزلة - ، حيث يتشابه المنهجان في كثير من الجوانب ، ومن ذلك :

التعريف بزعماء وكبار الطائفة ، ذكر ما تفرد به أحدهم من آراء ومقالات ، تصنيف الطائفة حسب الأشخاص لا الآراء والمسائل ، ذكر الإلزامات على بعض الآراء ، مقارنة بعض الآراء ببعض ، وغير ذلك .

ومع وجود أوجه تشابه بين المنهجين فهناك أيضًا أوجه اختلاف بينهما ، ومن أظهر ذلك وأبينه أن عرض المؤلف للمعتزلة كان يتسم بالنقد والتجريح ، سواء للآراء أو للأشخاص أنفسهم ، ومحاولة إظهار آرائها بمظهر الضعف والتناقض فيما بينها ، وأن معظم آرائها مقتبس من منابع غريبة دخيلة على الإسلام ، من الملل والطوائف الملحدة الكافرة - وقد تقدم تفصيل ذلك في مبحث الفرق الإسلامية - . أما الفلاسفة : فالأمر على خلاف ذلك ، إذ إن المؤلف سعى في إظهارهم بمظهر الحكماء العظماء ، ذوي الآراء الصائبة ، والأقوال الحكيمة ، وادعى أن ما جاءوا به من آراء معظمها استقى من مشكاة النبوة ، ومقتبس من كلام الأنبياء والصالحين . فهم - بزعمه - موحدون عارفون بالله - عز وجل - ، مؤمنون بوجوده ، مقدسون عظمته . كما أن عرضه خلا - كما سيأتي - من النقد أو التجريح ، سواء للأشخاص أو الآراء - في الجملة - .

المطلب الأول
منهجه في الحديث عن الفلاسفة

تحدث المؤلف في هذا المبحث عن الفلاسفة وآرائهم ، وأطال في ذلك ، وقد اتسم حديثه عنهم بسمات يكاد يتفرد ببعضها ، ويمكن بيان منهجه في ذلك بما يلي :

(١) التعريف بهم :

جرت عادة المؤلف - كما تقدم - في معظم الطوائف السابقة : أنه يعرف ببعض زعمائهم ورؤسائهم ، وقد سلك هذا المسلك في هذه الطائفة ، حيث إنه - غالبًا - يبدأ حديثه عن الفيلسوف بمقدمة تتضمن :

تعريفا موجزًا به ، وهي لا تخلو من أن تكون : إما نبذة مختصرة عن حياته ، وإما ذكر شيء من صفاته ومناقبه ، وقد يجتمع الأمران في أحدهم . ومن أمثلة ذلك ما يلي :

قوله عن أرسطوطاليس : « رأي أرسطو طاليس بن نيقوماخوس من أهل أسطا خرا ، وهو المقدم المشهور ، والمعلم الأول ، والحكيم المطلق عندهم ، وكان مولده في أول سنة من ملك أردشير بن دارا ، فلما أتت عليه سبع عشرة سنة أسلمه أبوه إلى المؤدب أفلاطن ، فمكث عنده نيفا وعشرين سنة . . »[١] .

وقال عن الإسكندر الررمي : « وهو ذو القرنين الملك ، وليس هو

(١) الملل والنحل ٢/ ٩٦٣ .

المذكور في القرآن ، بل هو ابن فيلبوس الملك ، وكان مولده في السنة الثالثة عشرة من ملك دارا الأكبر ، سلمه أبوه إلى أرسطو طاليس الحكيم المقيم بمدينة إينياس ، فأقام عنده خمس سنين ، يتعلم منه الحكمة والأدب ، حتى بلغ أحسن المبالغ ، ونال من الفلسفة ما لم ينله سائر تلاميذه ، فاسترده والده حين استشعر من نفسه علة خاف منها ، فلما وصل إليه جدد العهد له ، وأقبل عليه ، واستولت عليه العلة فمات منها ، واستقل الإسكندر بأعباء الملك »[١] .

وقال عن فيثاغورس : « رأي فيثاغورس بن منسارخس من أهل ساميا ، وكان في زمان سليمان النبي ابن داود - عليهما السلام - ، قد أخذ الحكمة من معدن النبوة ، وهو الحكيم الفاضل ، ذو الرأي المتين ، والعقل الرصين»[٢] .

وقال عن ثاوفرسطيس : « كان هذا الرجل من كبار تلامذة أرسطو طاليس ، وكبار أصحابه ، واستخلفه على كرسي حكمته بعد وفاته ، وكانت المتفلسفة في عهده تختلف إليه ، وتقتبس منه ، وله كتب الشروح الكثيرة ، والتصانيف المعتبرة ، وبالخصوص في الموسيقات»[٣] .

---

(١) المصدر السابق ٢/ ١٠٠١ ، ولد الإسكندر سنة ٣٥٦ ق . م ، وتوفي سنة ٣٢٣ ق . م .

(٢) المصدر السابق ٢/ ٨٣٦ ، وولد في سالوس سنة ٥٧٢ ق . م ، ومات سنة ٤٩٧ ق . م ، وقيل كان يعتقد بتناسخ الأرواح . انظر تاريخ الحكماء ٢٥٨ ، الموسوعة الفلسفية المختصرة ص ٣٢٠ .

(٣) الملل والنحل ٢/ ١٠٣٣ ، ولد سنة ٣٧٠ ق . م ومات سنة ٢٨٦ ق . م ، انظر الفهرست ص ٣٥٣ ، الموسوعة الفلسفية المختصرة ص ١٦٠ .

(٢) مدحهم والثناء عليهم :

كثيرًا ما يبدأ المؤلف الحديث عن أحدهم بعبارات التمجيد والإطراء فمن ذلك : قوله عن أنبادقليس[(١)] : « وهو من الكبار عند الجماعة ، دقيق النظر في العلوم ، رقيق الحال في الأعمال »[(٢)] .

وقال عن فيثاغورس : « وهو الحكيم الفاضل ، ذو الرأي المتين ، والعقل الرصين »[(٣)] ، وقال عن سقراط[(٤)] : « الحكيم الفاضل ، الزاهد ... اشتغل بالزهد ، ورياضة النفس ، وتهذيب الأخلاق ، وأعرض عن ملاذ الدنيا ، واعتزل إلى الجبل وأقام في غار به »[(٥)] ، وقال عن أُوميرُوس[(٦)] : « وهو من الكبار القدماء ، الذي يجريه أفلاطن وأَرسطوطاليس في أعلى المراتب ، ويُستدل بشعره ؛ لما كان يجمع فيه من

---

(١) نشأ أنبادقليس في صقلية ، ويرجح أنه ولد حوالي سنة ٤٩٠ ق.م ، وتوفي سنة ٤٣٠ ق.م ، وجه عنايته إلى العلم الطبيعي والطب ، أسس مدرسة الطب في صقلية ، كان موضع احترام بين شعبه لسمو خلقه وسعة علمه ، انظر تاريخ الفلسفة ص٣٥ ، تاريخ الحكماء ص١٥ ، فجر الفلسفة ص١٦١ .

(٢) الملل والنحل ٢/ ٨٢٣ .

(٣) المصدر السابق ٢/ ٨٣٦ .

(٤) ولد سنة ٤٦٩ ق.م في أثينا ، مات بالسجن بعد أن سقى السم سنة ٣٩٩ق.م ، انظر الفلسفة اليونانية ص١٢٦ - ١٤٤ ، الموسوعة الفلسفية المختصرة ٢٥٦ .

(٥) الملل والنحل ٢/ ٨٦٤ .

(٦) وهو أقدم شعراء اليونانيين ، وأرفعهم منزلة عندهم ، اختلف في مولده وحياته اختلافًا شديدًا ، ويرجح أنه عاش في القرن التاسع ق.م ، مات وله من العمر مائة سنة وثمان سنين ، انظر مختار الحكم ومحاسن الكلم ص٢٩ .

إتقان المعرفة ، ومتانة الحكمة ، وجودة الرأي ، وجزالة اللفظ »[١] ، وقال عن بقراط[٢] : « الذي قال بفضله الأوائل والأواخر »[٣] ، وقال عن الإسكندر[٤] : « وهو من كبار الحكماء رأيًا وعلمًا ، وكلامه أمتن ، ومقالته أرصن »[٥] . بل إن تسميتهم بالحكماء ، وأساطين الحكمة ، ورواية حكمهم القولية ، والإطالة في ذلك ، وإظهارهم في صورة الموحدين العارفين بالله - عز وجل - ؛ كل ذلك يعد ثناءً ومدحاً لهم . ووصف المؤلف لهم بتلك الأوصاف والألقاب دون تعقيب أو استدراك عليها ؛ مما يدل على موافقته وإقراره بذلك ؛ إذ نراه في غير هذه المواضع يعقب على بعض ما لا يرتضيه ، أو ما يرى أن الصحيح خلافه ، كاعتراضه على أرسطو عندما ذكر أنه كان يؤثر أقوال ديمقريطيس على قول أستاذه أفلاطن الإلهي ؛ عقب على ذلك بالقول : « إن أرسطو لم ينصف في ذلك القول»[٦] .

---

(١) الملل والنحل ٢/ ٩٢٩ - ٩٣٠ .

(٢) بقراط بن إيراقلس طبيب ماهر ، وفيلسوف يوناني ، وهو أول من علّم الغرباء الطب ، بعد أن كان محصورًا في عائلته ، توفي سنة ٣٥٧ ق.م ، وله من العمر خمسة وتسعون سنة ، له كتب كثيرة ترجم كثير منها إلى العربية وأضيف إليها شروح وتعليقات . انظر عيون الأنباء وطبقات الحكماء ص٥٤ ، أخبار الحكماء ص٦٤ ، الموسوعة العربية الميسرة ١/ ٧٥ ، مختار الحكم ص٤٤ .

(٣) الملل والنحل ٢/ ٩٣٧ .

(٤) الإسكندر الأفروديسي من أكبر وأشهر شراح أرسطو في العصر اليوناني الروماني حتى لقبه خلفاؤه بـ« أرسطو الثاني » ، عاش في الربع الأخير من القرن الثاني بعد الميلاد ، قام بتدريس الفلسفة الأرسطية بأثينا من سنة ١٩٧ - ٢١١م . له بجانب شروح كتب أرسطو رسائل مفردة ، ترجم بعضها د. بدوي ، ونشرها في كتابه « أرسطو عند العرب » ، انظر الفهرست ص٣٤٥ ، تاريخ الفلسفة اليونانية ص٣٢ ، الموسوعة الفلسفية ١/ ١٥٣ .

(٥) الملل والنحل ٢/ ١٠٣٧ .

(٦) انظر المصدر السابق ٢/ ٩٤٣ .

(٣) إظهار الفلاسفة في صورة الموحدين العارفين بالله عز وجل :

سعى المؤلف في عرضه للفلاسفة - وخاصة الحكماء السبعة - إظهارهم أمام القارئ في صورة الموحدين لله - عز وجل - العارفين به ، ويمكن إيجاز محاولة المؤلف في إظهار الفلاسفة بتلك الصورة بالنقاط التالي :

أ - **التصريح بوصفهم موحدين لله عز وجل** : كقوله عن أنكساغورس[١] ، رأى في الوحدانية مثل رأي تاليس[٢] »[٣] ، وحكى عن فيثاغورس أنه قال : « إن الباري تعالى واحد لا كالآحاد . . . »[٤] وقال عن سقراط : إنه « كان ينهى الرؤساء الذين كانوا في زمانه عن الشرك وعبادة الأوثان . . »[٥] وقال عن أفلاطن[٦] : « إنه معروف بالتوحيد والحكمة » ، كذلك ذكره بأن حديثهم في الفلسفة يدور حول :

---

(١) أنكساغورس : أول من أدخل الفلسفة إلى أثينا ، كان تلميذا لطاليس ، ولد حوالي سنة ٥٠٠ ق . م ، حظى في أثينا برعاية حاكمها ، الذي كان معنيًا بالعلم والفلسفة . مات سنة ٤٢٨ ق . م انظر : الفلسفة اليونانية ص٦١ ، مبادىء الفلسفة ص٢٠٧ .

(٢) طاليس الملطي ولد سنة ٦٢٤ ق . م ، وتوفي سنة ٥٤٦ ، أقدم من وصلت إلينا أسماؤهم من حكماء اليونان ، وأول من اهتم للبحث النظري المجرد . انظر الملل ٢/ ٨٠٥ ، تاريخ مختصر الدول ص٣٧ ، نشأة الفكر الفلسفي عند اليونان ص٢١ ، ربيع الفكر اليوناني ص٦٥ .

(٣) الملل والنحل ٢/ ٨١٢ .

(٤) المصدر السابق ٢/ ٨٣٧ .

(٥) المصدر السابق ٢/ ٨٦٤ .

(٦) أفلاطون بن أرسطن ، ولد في أثينا سنة ٤٢٧ ق . م ، قيل كان اسمه الأصلي « أرستوقلس » ، ثم أطلق عليه اسم « أفلاطون » فيما بعد بسبب : سعة جبهته ، وعظيم بسطته . تتلمذ على سقراط ، وأعظم تلاميذه أرسطو ، توفي سنة ٣٤٨ ق . م ، انظر الملل ٢/ ٨٧٨ ، الفهرست ٣٤٣ ، الفلسفة اليونانية ص١٥٩ ، الفلسفة عند اليونان ص١٦٥ .

« وحدانية الباري تعالى ، وإحاطته علما بالكائنات كيف هي . . »[١] . وغير ذلك .

بل نراه قد يتكلف في تأويل بعض المقولات المروية عن بعضهم ، وحملها على الاستدلال بالتوحيد، كقول أوميروس : « لا خير في كثير من الرؤوساء » ، قال المؤلف : « ويستدل بها أيضا في التوحيد ، لما في كثرة الألهة من المخالفات التي تكر على حقيقة الألهة بالإفساد »[٢] مع أن قصيدته المشهورة متضمنة الشرك وتعدد الألهة .

(ب) التعبير عن آرائهم بعبارات هي أقرب للتوحيد من الوثنية اليونانية:

صاغ المؤلف معظم آراء الفلاسفة بعبارات المتكلمين من المسلمين ، حيث استخدم بعض مصطلحاتهم وألفاظهم . وهذا المسلك ظاهر في عرض المؤلف ، بل قَلَّ أن يخلو الحديث عن أحدهم دون إيراد بعض تلك المصطلحات والألفاظ ، ومن ذلك قوله عن أبنادقليس : « إن الباري - تعالى - لم تزل هويته فقط ؛ وهو هو : العلم المحض ، وهو : الإرادة المحضة ، وهو : الجود ، والعزة ، والقدرة ، والعدل ، والخير ، والحق ؛ لا أن هناك قوى مسماه بهذه الأسماء ، بل هي هو ، وهو هذه كلها . . »[٣]، وقوله عن سقراط : « إن الباري تعالى لم يزل هوية فقط ؛ وهو : جوهر فقط . . - إلى أن قال - فنرجع فنصفه من جهة آثاره وأفعاله ، وهي أسماء وصفات ؛ إلا أنها ليست من الأسماء الواقعة على الجوهر ،

---

(١) الملل والنحل ٢/ ٨٧٨ .

(٢) المصدر السابق ٢/ ٩٣٠ .

(٣) المصدر السابق ٢/ ٨٢٣ - ٨٢٤ .

المخبرة عن حقيقته ، وذلك مثل قولنا : إله ، أي : واضع كل شيء ، وخالق ، أي : مقدر كل شيء وعزيز ، أي : ممتنع أن يضام ، وحكيم ، أي : محكم أفعاله على النظام ، وكذلك سائر الصفات . . »(١) وقوله عن أفلاطن : « إن للعالم محدثًا ، مبدعًا ، أزليًا ، واجبًا بذاته ، عالمًا بجميع معلوماته على نعت الأسباب الكلية ؛ كان في الأزل ، ولم يكن في الوجود رسم ولا طلل ؛ إلا مثالاً عند الباري تعالى : ربما يعبر عنه بالهيولا ، وربما يعبر عنه بالعنصر »(٢) .

أما أرسطو فالأمر فيه ظاهر جلي جداً(٣) .

(جـ) دعوى صلتهم بالأنبياء والصالحين :

زعم المؤلف وجود صلة بين بعض الفلاسفة وبعض الأنبياء والصالحين، وتتمثل هذه الصلة باقتباس الحكمة والرأي من مشكاة النبوة ، أو التتلمذ عليهم ، ونحو ذلك كقوله عن تاليس : « وكأن تاليس الملطي إنما تلقى مذهبه من هذه المشكاة النبوية »(٤) وقال عن أنكسيمانس(٥) : « وهو

---

(١) المصدر السابق ٢/ ٨٦٥ - ٨٦٦ .

(٢) المصدر السابق ٢/ ٨٧٩ .

(٣) انظر المصدر السابق ٢/٩٦٦ ، ٩٦٨ ، ٩٧١ .

(٤) المصدر السابق ٢/ ٨١٠ .

(٥) أنكسيمانس : من فلاسفة المدرسة الملطية ، وقد ظهر قبل عام ٤٩٤ ق . م ، وقد غادر مالطية بعد سقوطها على أيدي الفرس ، عاصر الفيلسوف أنكمسندر ، توفي سنة ٥٢٤ ق . م ، انظر : تاريخ الفلسفة اليونانية ص١٦ ، قصة الفلسفة اليونانية ص٢٦ ، ربيع الفكر اليوناني ص١٠١ .

أيضا من مشكاة النبوة اقتبس ، وبعبارات القوم التبس . .[١] وقال عن أبنادقليس : « كان في زمن داود النبي - عليه السلام - ، مضى إليه ، وتلقى منه العلم ، واختلف إلى لقمان الحكيم ، واقتبس منه الحكمة»[٢] ، وقال عن فيثاغورس : « كان في زمن سليمان النبي ابن داود - عليه السلام - ، وقد أخذ الحكمة من معدن النبوة . . »[٣] ، وقال عن سولون الشاعر[٤] : « كان عند الفلاسفة من الأنبياء العظام بعد هرمس وقبل سقراط . . »[٥] .

(د) ومن محاولة المؤلف إظهار الفلاسفة بصورة الموحدين : السعي في التوفيق بين ما ذكره عنهم من مقالات تدل على توحيدهم وبين ما روي عنهم من مقالات تنافي ذلك . وسيأتي مزيد بيان لذلك في المطلب التالي .

---

(١) الملل والنحل ٢/ ٨٢٢ .

(٢) المصدر السابق ٢/ ٨٢٣ .

(٣) المصدر السابق ٢/ ٨٣٦ .

(٤) سولون بن أكسيكا سطيذس ، عده البعض من الحكماء السبعة ولد سنة ٦٤٠ ق . م ، وضع كتاب فيه أشعار منشطة إلى مباشرة الحروب ، وهو واضع الشرائع لهم التي نقض بها نواميس ذارقون المارق ، مات سنة ٥٦٢ ق . م ، انظر مختار الحكم ص٣٤ .

(٥) المصدر السابق ٢/ ٩٢٥ .

المطلب الثاني
منهجه في تصنيف الفلاسفة وعرض آرائهم

- أصناف الفلاسفة عند المؤلف :

صنف المؤلف الفلاسفة إلى : حكماء الهند ، وحكماء العرب ، وحكماء الروم ، وفلاسفة الإسلام : الذين هم حكماء العجم (١) .

ثم قصر الحديث على الطائفتين الأخيرتين دون البقية ويمكن تعليل ذلك : بأنه استغنى عن الحديث عنهم هنا بما سيذكره في حديثه عن آراء العرب ، وآراء الهند .

وقد قسم المؤلف الطائفة الأولى - فلاسفة الروم - اليونان - إلى متقدمين ومتأخرين :

(أ) المتقدمون وهم طائفتان أيضًا : الأولى : الحكماء السبعة (٢) : الذين هم أساطين الحكمة .

---

(١) انظر الملل والنحل ٢/ ٧٩٩ - ٨٠٠ .

(٢) تضاربت الأقوال واختلفت الروايات حول عددهم فهم عند الشهروزي والقفطي وابن صاعد : خمسة ، وعن أفلاطن ومبشر بن فاتك والسهروردي والبيروني والمؤلف وابن النديم : سبعة . كما اختلف في تحديد شخصياتهم ، فالمؤلف ذكر أنهم : تاليس الملطي ، أنكساغورس ، وأنكسيمانس ، أبنادقليس ، وفيثاغورس ، وسقراط ، وأفلاطن . بينما نرى أفلاطن يذكر أنهم : تاليس ، بتاقوس ، دبياس ، وصولون ، وكليوبول ، وميسون ، وشيلون . وقيل غير هؤلاء . انظر الملل ٢/ ٨٠٣ ، فجر الفلسفة اليونانية ص٤١ ، تهافت الفلسفة ص٤٦ ، نشأة الفكر الفلسفي ١/ ١٤٣ نزهة الأرواح ١/ ١٣ ، تاريخ الحكماء ص١٥ ، كتاب من الميثولوجيا إلى الفلسفة عند اليونان . . . ص٢٥٩ ، المدخل إلى تاريخ الفلسفة ص٢٣٣ .

والأخرى : الحكماء الأصول : الذين لم يجد المؤلف لهم آراء في المسائل التي دار حديثهم فيها ، وإنما لهم حكم مرسلة [1] .

(ب) المتأخرون وهم : الحكماء الذين تلوا أولئك في الزمان ، وخالفوهم في الرأي ، أمثال : أرسطو طاليس ، ومن تابعه على رأيه [2] .

- منهجه في عرض آرائهم :

وقد كان حديثه عن هذه الطائفة بأقسامها ذا شقين :

الأول - عرض آراءهم ومقالاتهم العلمية المتعلقة بالمسائل التي حصر الحديث فيها ، وهي كما في قوله : « إنما يدور كلامهم في الفلسفة على : ذكر وحدانية الباري تعالى ، وإحاطته علما بالكائنات كيف هي ، وفي الإبداع ، وتكوين العالم ، وأن المبادىء الأولى : ما هي ؟ وكم هي ؟ وأن المعاد : ما هو ؟ ومتى هو ؟ ؛ وربما تكلموا في الباري تعالى بنوع حركة وسكون » [3] .

الآخر : إيراد جملة من الحكم المروية عن بعضهم - خاصة عن الحكماء الأصول - وقد كان لهذا الشق نصيب وافر من حديث المؤلف عنهم .

كما أن منهجه في عرض آرائهم ومقالاتهم مماثل لمنهجه في عرض آراء الفرق الإسلامية ، حيث وضع الرجال أصحاب المقالات : أصولاً ، ثم أورد مذاهبهم في مسألة مسألة . . وقد شمل حديثه معظم كبار الفلاسفة ، دون استقصائهم ، حيث أغفل ذكر بعضهم [4] .

---

(١) انظر الملل والنحل ٢/ ٨٠٣ ، ٨٩٨ .

(٢) انظر المصدر السابق ٢/ ٩٦٢ .

(٣) انظر الملل والنحل ١/ ٨٠٤ .

(٤) نحو : أنكسميذركيس ، وأكسانوفان ، وبارمنيدس ، ومليسوس ، وغيرهم .

أما الطائفة الثانية - فلاسفة الإسلام - فلم يذكر لهم تصنيفًا أو تقسيمًا، وإنما سرد أسماء بعضهم ، مشيراً إلى أنهم جميعًا سلكوا طريقة أرسطو طاليس في جميع ما ذهب إليه وانفرد به ؛ سوى كلمات يسيرة ، ربما رأوا فيها رأى أفلاطن والمتقدمين . . [(١)] ، كما أعرض عن ذكر آرائهم ، مقتصراً على عرض آراء ابن سينا ، الذي يُعد « علاّمة القوم » ، وعلل ذلك : بأن « طريقة ابن سينا أدق عند الجماعة ، ونظره في الحقائق أغوص » [(٢)] ، ولم يحصر المؤلف أيضًا عرضه لآراء ابن سينا في مسائل محدودة - كما في الطائفة الأولى - بل عرض مجمل عقيدته وخلاصة مذهبه في الإلهيات ، والطبيعيات ، بل عرض آراءه في المنطق أيضًا ، وذلك وفق ما ذكره ابن سينا في كتابه « النجاة » الذي لخص فيه آراءه وأقواله، التي سردها في كتابه « الشفاء » ، الذي يعد أوسع مؤلفاته وأشملها .

وبمقارنة ما ذكره المؤلف مع ما ذكر في كتاب « النجاة » نلحظ سمة الإيجاز ظاهرة في عرض المؤلف [(٣)] ، بل يمكن اعتبار ما ذكره المؤلف أشبه بالتلخيص والمختصر لكتاب « النجاة » .

بل نص على ذلك بقوله « اخترت نقل طريقته من كتبه ؛ على إيجاز واختصار ، كأنها عيون كلامه ، ومتون مرامه » [(٤)] . كذلك نلحظ من المقارنة : أن المؤلف لم يلتزم بترتيب الكتاب ، حيث حصل تقديم وتأخير

---

(١) انظر الملل والنحل ٢/ ١٠٥٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) وقد كان إيجازه شديدا ، انظر على سبيل المثال : الملل ٢/ ١٠٦١ ، ١٠٩٦ ، ١١٢٠ ، ١١٥٠ ، وما يقابلها في كتاب النجاة ص١٨ ، ٢١٦ ، ٢٢٥ ، ٣٠٤ - ٣٠٥ .

(٤) الملل والنحل ٢/ ١٠٥٢ .

في ذكر بعض الفصول والمسائل (١) ، كما أنه لم يلتزم بتنظيم الكتاب وتبويبه ، بل أبدع من عنده تنظيمًا يخالف تنظيم الكتاب في بعض الجوانب ، نحو : فصول الكتاب وتقسيمات المسائل (٢) كما أنه أحدث عناوين جديدة ، تختلف عما في كتاب « النجاة » ، وقد يضيف أيضا بعض العبارات التوضيحية ، أو التعليقات اليسيرة المختصرة على بعض الآراء (٣) وإيراده لآراء إما بألفاظها ، أو بصياغته هو (٤) .

ومن المقارنة يظهر حسن ترتيب المؤلف ، ووضوح عباراته ، وسهولة فهم ما عرضه ، وهذه السمة ليست خاصة بما ذكره عن ابن سينا ، بل تعم حديثه عن الفلاسفة جملة .

- أسلوبه في عرض الآراء :

وقد خلا عرضه للآراء - في الجملة - من العبارات الجارحة ، والكلمات الناقدة ، أو ما يدل على ضعفها ، أو بطلانها ، أو مخالفتها لما جاء به الإسلام .

بيد أنه كان يصدر بعض الآراء بصيغ التمريض ، كقوله : نقل عنه ، يحكي عنه ، حكى عنه ، ونحوها - ولا يخفى ما توحي به هذه الصياغة- . وبعد تأمل تلك المقالات المصدرة بتلك الصيغ ، تبين لي أنها في المقالات

(١) نحو تقديم الكلام على الإلهيات قبل الطبيعيات وفي النجاة عكس ذلك ، كما أن ترتيب المقالات في الطبيعيات يختلف عن الترتيب الوارد في النجاة .

(٢) انظر الملل والنحل ٢/ ١١٩٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨١ حيث إن هذه التقسيمات من وضع المؤلف .

(٣) انظر المصدر السابق ٢/ ١٠٩٧ ، ١٠٥٤ ، ١٠٨٠ ، ١١٣٥ ، ١١٥٢ ، ١١٨٢ ، ١٢٠٥ وغيرها .

(٤) انظر المصدر السابق ٢/ ١١٨٥ - ١١٨٩ ، ١١٩١ - ١١٩٥ ، ١٠٩٣ ويقابلها في النجاة ص٥٤ - ٥٥ ، ١٥٨ - ١٦٠ ، ٢١٢ .

والآراء الدالة على عدم إيمان أصحابها بوجود الله - عز وجل - ، وعدم توحيدهم له ؛ أكثر مما في المقالات والآراء الدالة على إيمانهم بذلك ، بل إن هذه الآراء - كما تقدم - يعرضها المؤلف بصيغة الجزم الدالة على تحقق صحة نسبتها وثبوتها .

- التفاعل في عرض الآراء :

ومن منهجه في عرض آراء الفلاسفة : التفاعل مع ما يورده من آراء ومقالات ، والإدلاء بما يراه مناسبًا ؛ فلم يقتصر دوره على مجرد الحكاية والنقل فقط . ومن صور مداخلاته وتفاعله مع ما يذكره :

(أ) التعقيب على الآراء والمقالات :

عقب المؤلف على بعض ما ذكره من الآراء والمقالات ، وتعقيبه لا يخلو من : إما أن يكون : توضيحًا ، أو تقويمًا ؛ فيبين ضعفها أو مخالفتها للصواب ، أو ذكرًا للإلزامات على المقالة ، أو بيانًا للأوجه التي تحتملها ، وغير ذلك من صور التعقيب التي تنوعت في ثنايا عرضه ، ومن أمثلة ذلك ما يلي :

- أنه بعد ذكر أقوال الفلاسفة في مسألة حركة الله وسكونه ، عقب على ذلك ببيان مرادهم بالحركة والسكون فقال : « وهؤلاء - أي الفلاسفة - ما عنوا بالحركة والسكون : النقلة من مكان ، واللبث في مكان ؛ ولا بالحركة : التغير والاستحالة ، ولا بالسكون : ثبات الجوهر والدوام على حالة واحدة ، فإن الأزلية والقدم تنافي هذه المعاني كلها . ومن يحترز ذلك الاحتراز عن التكثر ، فكيف يجازف هذه المجازفة في التغير ؟ »[1] .

(١) الملل والنحل ٢/ ٨٣٣ .

- كذلك بعد أن ذكر ذهاب طائفة من الفيثاغوريين « إلى أن المباديء هي الحروف والحدود المجردة عن المادة ؛ وأوقعوا الألف في مقابلة الواحد ، والباء في مقابلة الاثنين إلى غير ذلك من المقابلات » قال : « ولست أدري على أي لسان ولغة قدروها ؟ فإن الألسن تختلف باختلاف الأمصار والمدن ؛ أو على أي وجه من التركيب ؟ فإن التركيبات أيضًا مختلفة ؛ فالبسائط من الحروف مختلف فيها ، والمركبات كذلك ، ولا كذلك العدد ، فإنه لا يختلف أصلاً »[١] .

- ومن تعقيبه أيضا أنه بعد ذكر رأي فيثاغورس في التأليف . قال : «ويعسر كل العسر تقرير ذلك ؛ نعم تقدير التأليف على المؤلف ، والتقدير على المقدر أمر يهتدي إليه »[٢] . وقد يعقب على الرأي ببيان تفرد صاحبه به ، وعدم مشاركة غيره له ، كما ذكر ذلك بعد إيراد رأي ديمقريطيس[٣] من أن الاختيار في الإنسان مركب من انفعالين . . قال عقب ذلك : « وهذا الرأي الذي رآه هذا الحكيم لم أجد أحدًا أبه له ، ولا عثر عليه ، أو حكم به ، وأومأ إليه »[٤] .

ومن تفاعل المؤلف مع ما يذكره ، وإدراكه لما يعرضه ؛ بيانه سبب عدم تحديد أرسطو عدد الأكر المتحركة ، والتي بناءً عليها لم يستطع تحديد

---

(١) المصدر السابق ٢/ ٨٤٩ .

(٢) المصدر السابق ٢/ ٨٥٥ - ٨٥٦ .

(٣) ديمقريطيس ولد حوالي سنة ٤٦٠ ق.م وتوفي سنة ٤٠٤ ق.م ، لا تعرف سيرة حياته وتصانيفه معرفة دقيقة ، وهو من أهم شخصيات المدرسة الذرية ، وقيل هو مؤسس علم الأخلاق . انظر : أخبار العلماء ص١٨٢ ، ديموقريطس فيلسوف الذرة وأثره في الفكر الإسلامي ، نشأة الفكر الفلسفي ص١/ ١٧٥ .

(٤) الملل والنحل ٢/ ٩٤٧ .

المحركات المفارقة التي هي العقول ؛ بيّن ذلك بقوله : « وذلك شيء لم يكن ظاهراً في زمانه ، وإنما ظهر بعد ، والأكر : تسع لما دل الرصد عليها ، فالعقول المفارقة عشرة : تسعة منها مدبرات النفوس التسعة المزاولة ، وواحدة هو العقل الفعال »[1] .

ومن تعقيبه على بعض الآراء إيراد الإلزامات عليها نحو : ذكر ما يلزم أنكساغورس على قوله : « إن المبدأ الأول هو الجسم ، وأن النشأة الأولى هي الظهور »[2] ، وكذلك ذكر ما لزم أرسطو في مسألة « واجب الوجود لا يتغير ولا يتأثر بغيره »[3] ، كذلك ذكر ما يلزمه في مسألة وقت اتصال النفس بالبدن[4] ، وغيرها .

ومن تعقيبه أيضا : بيان صحة عزو بعض الآراء ، ومن ذلك : بيانه عدم صحة عزو الرأي القائل بإبداع الصورة فقط ، وأزلية الهيولى ، إلى أفلاطن ، حيث قال : « وهذا الرأي مما كان يعزى إلى أفلاطن الإلهي ، والرأي نفسه مزيف ، والعزوة إليه غير صحيحة[5] » ، وغير ذلك[6] .

(ب) المقارنة بين الآراء :

ومن تفاعل المؤلف مع ما يذكره من آراء الفلاسفة : مقارنته بعض الآراء ببعض ، وهذه المقارنة تكون بين آراء الفلاسفة بعضهم مع بعض تارة ،

---

(١) المصدر السابق ٢/ ٩٧٦ .

(٢) المصدر السابق ٢/ ٨١٤ .

(٣) المصدر السابق ٢/ ٩٧٢ .

(٤) المصدر السابق ٢/ ٩٩٥ وانظر أيضا ٢/ ٩٥٩ .

(٥) المصدر السابق ٢/ ٩١٣ - ٩١٤ .

(٦) المصدر السابق ٢/ ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٩٦٦ ، ٩٩٥ ، ١٠٠٠ ، ١٠١٣ - ١٠١٤ .

وبينهم وبين الفرق الإسلامية تارة أخرى . وفعل المؤلف هذا ينبئ عن إدراكه واستيعابه لتلك الآراء .

ولو أردنا تتبع ما ذكره المؤلف في ذلك لطال بنا الحديث ، بيد أننا نكتفي بذكر شيء منها :

- مسألة اختلاف الفلاسفة في الإبداع والمبدع ، والإرادة . وقد تضمت هذه المسألة نوعي المقارنة ، حيث :

(١) قارن المؤلف : اختلاف أوائل الفلاسفة فيها باختلاف متكلمي الإسلام في الخلق والمخلوق ؛ حيث قال : « ثم إن الأوائل اختلفوا في الإبداع والمبدع : هل هما عباراتان عن معبر واحد ؟ أم للإبداع نسبة إلى المبدِع ؟ ونسبة إلى المبدَع ؟ وكذلك في الإرادة : إنها المراد ؟ أم المريد ؟ على حسب اختلاف متكلمي الإسلام في الخلق والمخلوق ، والإرادة : إنها خلق أم مخلوقة أم صفة في الخالق ؟ »[(١)] .

(٢) قارن بين آراء الفلاسفة بعضهم ببعض : فذكر رأي كل طائفة منهم في ذلك مع بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم[(١)] .

- كما قارن بين رأي أنكسيمانس وتاليس في المبدع الأول ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك[(٢)] .

- كذلك في مسألة حركة الله وسكونه : قارن بين اختلاف الفلاسفة في ذلك باختلاف أرباب الملل فيها حيث قال : « ومن العجب أن مثل هذا الاختلاف قد وجد في أرباب الملل ، حتى صار بعض إلى أنه تعالى مستقر

---

(١) انظر المصدر السابق ٢/ ٨٩٣ - ٨٩٤ .

(٢) انظر المصدر السابق ٢/ ٨٢٢ .

في مكان ، ومستو على مكان ، وذلك إشارة إلى السكون ، وصار بعضهم إلى أنه يجيء ، ويذهب ، وينزل ، ويصعد ، وذلك عبارة عن الحركة ؛ إلا أن يحمل على معنى صحيح لائق بجناب القدس حقيق بجلال الحق »[١] .

وكثيرًا ما يبين المؤلف اتفاق الفيلسوف أو مخالفته لغيره في بعض ما يذكر من مسائل . نحو : قوله عن فيثاغورس : « ثم إن لفيثاغورس رأيا في العدد والمعدود ، قد خالف فيه جميع الحكماء قبله، وخالفه فيه من بعده . . »[٢] وقال أيضًا : « ومما اختلف فيه فيثاغورس وسقراط : أن الحكمة قبل الحق أم الحق قبل الحكمة ؟ »[٣] . وقال بعد إيراد رأي أفلاطون في مسألة حدوث النفس ، قال : « وخالفه في ذلك تلميذه أرسطو طاليس ومن بعده من الحكماء ، وقالوا : إن النفوس حدثت مع حدوث الأبدان »[٤] . وغير ذلك .

- حكاية صورتين مختلفتين لآراء بعض الفلاسفة :

ومن منهج المؤلف في عرض آراء بعض الفلاسفة : أنه يعرض صورتين مختلفتين لآراء بعضهم .

إحداهما : تجعله إلى التوحيد والإيمان بالله - عز وجل - ومعرفته أقرب منه إلى الوثنية .

والأخرى : تجعله إلى الوثنية أقرب منه إلى التوحيد .

ويذكر الصورة الأولى أولاً ، ويوردها بصيغة الجزم المشعرة بصحة

---

(١) المصدر السابق ٢/ ٨٣٤ .

(٢) المصدر السابق ٢/ ٨٤٢ .

(٣) المصدر السابق ٢/ ٨٧٠ .

(٤) المصدر السابق ٢/ ٨٨٥ .

نسبتها لذلك الفيلسوف ، ثم يورد الصورة الأخرى عقب ذلك بصيغة التمريض المشعرة بعدم تحقق ثبوت ما ذكر عن الفيلسوف ، ثم يسعى في محاولة التوفيق بين الصورتين ، وإزالة ما يظهر من تعارضهما ، ومن ذلك ما جاء في عرضه لآراء تاليس حيث قال بعد ما ذكر رأيه في وحدانية الله وأنه هو المبدع الأول ، وما نقل عنه أنه قال : إن المبدع الأول هو الماء ، قال بعد ذكر ذلك كله : « فظهر بهذه الإشارات أنه إنما أراد بقوله « الماء هو المبدع الأول أي : هو مبدأ التركيبات الجسمانية ، لا المبدأ الأول في الموجودات العلوية ؛ لكنه لما اعتقد أن العنصر الأول هو قابل كل صورة - أي منبع الصور كلها - فأثبت في العالم الجسماني له مثالاً يوازيه في قبول الصور كلها ؛ ولم يجد عنصراً على هذا المنهج مثل الماء ، فجعله المبدع الأول في المركبات ، وأنشأ منه : الأجسام ، والأجرام السماوية ، والأرضية - وفي التوراة - في السفر الأول منها - : أن مبدأ الخلق هو جوهر خلقه الله تعالى، ثم نظر إليه نظر الهيبة ؛ فذابت أجزاؤه فصارت ماء ؛ ثم ثار من الماء بخار مثل الدخان ، فخلق منه السموات ؛ وظهر على وجه الماء زبد مثل زبد البحر ، فخلق منه الأرض ؛ ثم أرساها بالجبال ، وكأن تاليس الملطي إنما تلقى مذهبه من هذه المشكاة النبوية، والذي أثبته من العنصر الأول، الذي هو منبع الصور ؛ شديد الشبه باللوح المحفوظ ، المذكور في الكتب الإلهية ؛ إذ منه جميع أحكام المعلومات، وصور جميع الموجودات ، والخبر عن الكائنات . والماء - على القول الثاني - : شديد الشبه بالماء الذي عليه العرش ، وكان عرشه على الماء» [١] .

وقال أيضًا في حديثه عن أنكسيمانس جامعًا بين ما حكاه عنه من : أن

(١) الملل والنحل ٨٠٨ - ٨١١ .

الباري - عز وجل - هو مبدأ الأشياء ولا بدء له ؛ وبين ما حكى عنه من : أن الهواء المبدع الأول ، قال : « ولعله جعل الهواء أول الأوائل لموجودات العالم الجسماني ، كما جعل العنصر أول الأوائل لموجودات العالم الروحاني ، وهو على مثال مذهب تاليس ؛ إذ أثبت العنصر ، والماء في مقابلته . وهو قد أثبت العنصر ، والهواء في مقابلته ؛ ونزّل العنصر منزلة القلم الأول ، والعقل منزلة اللوح القابل لنقش الصور ، ورتب الموجودات على ذلك الترتيب . وهو أيضا من مشكاة النبوة اقتبس ، وبعبارات القوم التبس »[1] .

---

(١) المصدر السابق ٢/ ٨١٧ - ٨٢٢ ، وانظر أيضا ما ذكره عن أنبادقليس ٢/ ٨٢٣ - ٨٣٢ .

المطلب الثالث

مصادره في هذه الطائفة

تميزت هذه الطائفة من حيث مصادر المؤلف فيها بعدة ميزات لم نلحظها فيما سبق ، ومن ذلك ما يلي :

أ - التصريح بمعظمها : إن المتأمل في عرض المؤلف لآراء الفلاسفة يلحظ أن المؤلف كثير ما يصرح بمصادره فيما يذكره من آراء ومقالات ؛ وتصريحه تارة يكون بذكر المؤلِف، وتارة بذكر المؤلَف ، وقد يجمع بينهما .

ب - تعددها وكثرتها : أشار المؤلف في عرضه إلى ما يقرب من خمسة عشر مصدرا ، ولم يسبق أن ذكر مثل هذا فيما مضى من الطوائف والفرق . ومما يدل على تعدد مصادره قوله « ووجدت كلمات وفصولاً للحكيم «أرسطوطاليس» من كتب متفرقة ، فنقلتها على الوجه الذي وجدت . . »[1] .

جـ - أنها من كتب أتباع الطائفة : اعتمد المؤلف في عرض مقالات الفلاسفة على مصادر منسوبة إلى أتباع الفرقة ذاتها ، وليست لغيرهم ، فضلاً أن تكون لخصومهم - كما هو الشأن في بعض الفرق السابقة - وإن نقل عن غيرهم فمن الموالين لهم ، المعجبين بهم ، السائرين على منهجهم وطريقتهم ، أمثال : ابن سينا ، والسجزي ، ونحوهم . بيد أن هذه المصادر

(١) الملل والنحل ٢/ ٩٩٧ .

المنسوبة إلى أتباع الطائفة - كما سيأتي بيانه إن شاء الله - لم يتحقق في صحة نسبة بعضها ، ولم يتثبت فيما ذكر فيها .

وعند استعراض بعض ما ذكره المؤلف من مصادر . نجدها كالتالي :

أولاً : أسماء الكتب التي أشار إلى نقله منها :

- كتاب : فادان ، راموز ، تعليم كليس ، تعليم كأيس ، النواميس[١] : وهي من مؤلفات أفلاطن .

- كتاب : ما بعد الطبيعة : مقالة الألف الكبرى ، حرف اللام من كتاب أثولوجيا ، الآثار العلوية ، السماء والعالم[٢] : وهي من مؤلفات أرسطو .

- كتاب : النفس[٣] : للإسكندر الأفروديسي .

- شرح كتاب ما بعد الطبيعة لأرسطو[٤] : لثامسطيوس[٥] .

- رسالة فرفوريوس[٦] إلى أبانوا[٧] .

---

(١) انظر الملل والنحل ٢/ ٨٧١ ، ٨٨٩ ، ٩١٨ ، ٨٩٢ .

(٢) انظر المصدر السابق / ٨٩١ ، ٩٦٥ ، ٩٩١ ، وانظر تاريخ اليعقوبي فقد فصّل القول في الكتابين الأخيرين ، وبيّن ما تضمنه كل منهما .

(٣) انظر الملل والنحل ٢/ ١٠٣٨ - ١٠٣٩ .

(٤) انظر المصدر السابق ٢/ ٩٦٤ ، ٩٦٦ ، ٩٧٢ .

(٥) ثامسطيوس من شراح أرسطو ، مع أنه كان أفلاطونيا جديدا ، ولد سنة ٣١٧م ، وعاش في القسطنطينية ، وأيد الأمبراطور « جوليان » في العمل على بعث الوثنية ، توفي سنة ٣٨٨م ، انظر الفهرست ص٢٥٣ ، أخبار العلماء ص١٠٧ ، تاريخ الفلسفة اليونانية ص٣٠٣ .

(٦) فورفريوس : هذا لقبه واسمه « ملخوس السوري » أظهر تلاميذ أفلوطين ، من أهل مدينة صور ، من شراح كتب أرسطو ، وشرح محاورات أفلاطون الكبرى ، توفي نحو سنة ٣٠٥ ق.م ، انظر الفهرست ص٣٥٤ .

(٧) انظر المصدر السابق ٢/ ١٠٤١ .

ثانيًا : أسماء المؤلفين الذين عزا إليهم المؤلف بعض ما حكاه من آراء ، دون التصريح بمؤلفاتهم وهم :

أرسطوا ، طيماوس ، السجزي ، فلوطرخيس ، ثاوفرطيس ، ثامسطيوس ، ابن سينا .

والأربعة الأخيرون هم - كما ذكر المؤلف - شراح لكلام أرسطوا ، وعلى مذهبه .

وكان جل اعتماد المؤلف في حكاية الآراء على مؤلفات : أرسطو ، وابن سينا ، وفلوطرخيس . وهناك مصادر أخرى لم يصرح المؤلف بذكرها ، بيد أنه من خلال التتبع ومقارنة ما ذكره مع ما تذكره المؤلفات الأخرى في هذا الفن ، تبين لي أنه قد استفاد منها . ومن جملتها :

المقالة الأولى ، والثانية عشر من كتاب ما بعد الطبيعة لأرسطو [(١)] .

رسالة في الطبيعيات لابن سينا [(٢)] .

الآراء الطبيعية لفلوطرخيس ، وقد صرح المؤلف باسم المؤلف دون ذكر اسم الكتاب [(٣)] ، ويعد هذا المصدر من المصدر الهامة للمؤلف حيث استفاد منه كثيراً فيما ذكره عن الفلاسفة [(٤)] .

(١) انظر الملل والنحل ٢/ ٧٩٧ ، مقارنًا بما ذكره سانتلايا في كتابه المذاهب اليونانية ص١٢١ .

(٢) انظر الملل والنحل ٢/ ٧٩٨ ، مقارنا بما ذكر في كتاب تمهيد في تاريخ الفلسفة ص٧٩ .

(٣) انظر الملل والنحل ٢/ ٩٠٢ ، ٩٠٦ .

(٤) انظر المصدر السابق ٢/ ٨١٢ ، ٨٤٣ ، ٨٥٠ ، ٨٥٨ ، ٨٦٧ ، مقارنا بكتاب البدء والتاريخ ١/ ١٣٨ ، ١٣٧ ، ١٣٦ ، ١٣٩ ، وانظر أيضًا الملل ٢/ ٨٥٩ ، مقارنا بكتاب نشأة الفكر الفلسفي ١/ ١٦٨ وليس المؤلف هو الوحيد الذي اعتمد على هذا الكتاب ، بل اعتمد عليه أيضا معظم المؤلفين المتقدمين أمثال : المقدسي ، والشهرزوري وابن حيان وغيرهم ، انظر نشأة الفكر الفلسفي ١/ ١١٨ ، ١٣٣ ، ١٥٤ .

- تفسير كتاب الأثولوجيا من الإنصاف لابن سينا [(١)] .
- صوان الحكمة للسجزي [(٢)] . وغيرها .

واستفادة المؤلف من تلك المصادر إما بنقل الآراء حرفيا [(٣)] ، وإما بنقل المعنى مع تغير العبارات والصياغة ، فيوردها مختصرة موجزة [(٤)] .

---

(١) انظر الملل والنحل ٢/ ٩٨٤ ، مقارنا بما ذكر في كتاب : « أرسطو عند العرب » ١/ ٤٧ ، حيث إن النصين متماثلان حرفيا .

(٢) انظر الملل والنحل ٢/ ١٠١٥ - ١٠٢٠ ، مقارنًا بكتاب صوان الحكمة للسجزي المذكور في كتاب : « أفلوطين عند العرب » ص١٩٥ - ١٩٨ ، حيث إن النصين متماثلان حرفيا .

(٣) انظر الملل والنحل ٢/ ٨٥٨ ، ٩٠٢ ، مقارنا بما حكاه المقدسي في البدء والتاريخ عن فلوطرخيس ١/ ١٣٧ ، وانظر الملل ٢/ ٨٥٩ ، مقارنا بما ذكر في نشأة الفكر الفلسفي ١/ ١٦٨ - ١٦٩ .

(٤) انظر الملل ٢/ ١٠٢٥ شبه برقلس ، وقارن ذلك بما ذكره إسحاق بن حنين عن تلك الشبه ، كما ورد في كتاب « الأفلاطونية » المحدثة عند العرب ص٣٤ - ٤٢ .

المطلب الرابع
نظرة المؤلفين لما ذكره المؤلف عن الفلاسفة

تفاوتت نظرة المتقدمين من المؤلفين والباحثين لما ذكره المؤلف في هذه الطائفة ، عن نظرة المتأخرين منهم في ذلك . حيث تبوء المؤلف منزلة رفيعة لدى المتقدمين ، وأثنوا عليه ، ومدحوه ، وأشادوا بما ذكره [١] ؛ إذ احتوى كتابه على حديث مسهب عن الفلسفة اليونانية ورجالها ، فهو يعد من أوسع المصادر وأهمها عن هذه الطائفة [٢] ، وذلك قبل انتشار كتب الفلاسفة اليونانيين المترجمة . بل عُدّ في نظر بعضهم : لبنة هامة في سد الثغرة في تاريخ الفلسفة بين القديم والحديث [٣] .

بيد أن هذه النظرة والمنزلة لم تستمر طويلاً ، حيث تغيرت النظرة واختلت المنزلة لدى المتأخرين من الباحثين والمؤلفين ؛ فقد استبدل ذلك الإطراء والثناء بضدهما ، فانتقد المؤلف وعيب عليه ما ذكره [٤] ، إذ لم يعد ما ذكره المؤلف عن هذه الطائفة إلا شيئًا يسيراً من فلسفتهم ، لا يعني شيئًا

---

(١) سبق ذكر جملة من تلك الأقوال عند الحديث عن أهمية الكتاب ، انظر ص٢١٣ من هذا البحث .

(٢) فمثلاً يعد المؤلف من أوسع ما وصلنا حتى الآن ممن تحدث عن كتاب برقلس في قدم العالم ، انظر الملل والنحل ٢/ ١٠٢٥ ، والأفلاطونية الحديثة عند العرب ص٣٥ .

(٣) انظر مقدمة الملل والنحل تحقيق الكيلاني ص٤ .

(٤) ومن أولئك . أحمد أمين في قصة الفلسفة اليونانية ص : د ، ومقدمة الملل والنحل تحقيق كيلاني ص ٤ ، ود. أحمد الأهواني في فجر الفلسفة اليونانية ص٦٦ ، والمستشرق البارون وقد تقدم ذكر قوله ، ود. سامي النشار في نشأة الفكر الفلسفي ١/ ١٨٥ ، ود. محمد غلاب في كتابه الفلسفة الإغريقية ، وانظر ص ٢٢١ من هذا البحث .

بالنسبة لما تضمنته كتب الفلسفة اليونانية المترجمة التي انتشرت وتداولت بين الباحثين . كذلك بظهور تلك الكتب وانتشارها اتضح عدم دقة المؤلف فيما ذكره عن الفلاسفة ، سواء وقوع خلط في نسبة الآراء أو حكاية ما لم يثبت عنهم من آراء ومقالات ، وسيأتي مزيد بيان لذلك إن شاء الله .

المطلب الخامس
وقفات عن بعض ما ذكره عن الفلاسفة

ذكر المؤلف في عرضه للفلاسفة جملة من الآراء والمسائل التي لا يُسلَّم له ببعضها ؛ لضعف ما ذهب إليه فيها ، أو بطلانه . ومن ذلك ما يلي :

(١) ذكر المؤلف : أن الروم : هم أصل الفلسفة ، ومبدأ الحكمة ، وأن غيرهم عيال عليهم [١] .

وقول المؤلف هذا خلاف ما اشتهر وعلم من أن اليونان هم أصل الفلسفة ، وليس الروم . وقد صرح بذلك أكثر الباحثين والمؤلفين ممن تحدثوا عن الفلسفة ونشأتها [٢] . وإن ألتمس للمؤلف بأنه : لا يفرق بين الأمتين ، لأنهما في عصره أمة واحدة . فإن هذا الإلتماس لا يصح ؛ إذ كان على المؤلف أن يتحدث عن الفلسفة على ضوء ما كانت عليه في أصلها ، وأول نشأتها ، لا على ضوء ما صارت إليه في عصره . وقد كانت الفلسفة في أول أمرها - قبل المسيح عليه السلام - خاصة بأمة اليونان ، ولا شأن للروم بها . واستمر الوضع على ذلك قرون متعددة ، تطورت فيها الفلسفة ، وتعددت أحوالها . وفي منتصف القرن الثاني من بعد المسيح - عليه السلام - استطاع الروم التغلب على اليونان والسيطرة على بلادهم ، ومن ثم امتزجت الأمتان فأصبح اليونان جزء من المملكة الرومانية ، وانتقل بذلك كثير من الفلسفة اليونانية إلى الرومان .

(١) انظر الملل ٢/ ٨٠٠ .

(٢) انظر قصة الفلسفة اليونانية ص١٤ ، مباديء الفلسفة ص٩٠ ، تهافت الفلسفة ص٣٤ .

وكثير من الباحثين والمؤلفين في الفلسفة يفرقون بين العصرين . فيطلق على الأول : عصر الفلسفة اليونانية ، أو العصر الهليني أو الأغريقي ، وذلك عندما كان اليونان أمة مستقلة . ويطلق على الآخر : عصر الفلسفة الرومانية اليونانية ، أو العصر الهليني الروماني ، وذلك عندما أصبحت الأمتان أمة واحدة [١] .

(٢) المسائل التي حصر المؤلف حديث الحكماء فيها :

حصر المؤلف المسائل التي يدور حديث الفلاسفة فيها بثلاث مسائل ، هي : الأولى : متعلقة بذات الله - عز وجل - ، من حيث : وحدانيته ، وعلمه ، وحركته ، وسكونه .

الثانية : في تكوين العالم ونشأته .

الثالثة : في أمر المعاد [٢] . ويؤخذ على المؤلف في حصره هذا أمران :

أحدهما : اغفاله بعض المسائل الأخرى ، التي تعرضوا لها في فلسفتهم . والثاني : أنه أدخل مسائل لم يخوضوا فيها ، ولم يتعرضوا لذكرها ، ولم يبلغوها في فلسفتهم - خاصة الحكماء السبعة منهم - ، حيث إن فلسفتهم لم تتجاوز حد المحسوس ، وكان جل حديثهم في المسائل الطبيعية ، وقد أشار إلى ذلك المستشرق « سانتلايا » [٣] ، وذكر أن ما تحقق

---

(١) انظر الجانب الإلهي من التفكير الإسلامي ص٩٤ ، تهافت الفلسفة ص٣٤ .

(٢) انظر الملل والنحل ٢/ ٨٠٤ .

(٣) دافيد سانتلايا ، مستشرق إيطالي ، ولد بتونس سنة ١٨٤٥م ، تلقى علومه في روما ، عني بدراسة الفقه الإسلامي ، انتدب لوضع القانون المدني والتجاري لتونس ، عين أستاذاً لتاريخ الفلسفة بالجامعة المصرية الأهلية ، توفي سنة ١٩٣١ ، انظر مقدمة المذاهب اليونانية الفلسفية في العالم الإسلامي ص١٥ .

عنده من تاريخ الفلسفة في عصرها الأول : أنها لم تتجاوز في بحثها حد المحسوس ، فأول بحثها عن ماهية الموجودات - أي عن تركيبها ، وعينيتها - فعند طاليس : الماء ، وعند أنكسيمانس : الهواء ، ونحو ذلك ، فهم لم يتجاوزوا حد الطبيعة ، ولم يقصدوا غيره من الطبيعيات . ثم حذّر من الاغترار بما ذكره الشهرستاني من أن مسائلهم تدور حول وحدانية الله [١] .

(٣) دعواه أن الفلاسفة : موحدون لله - عز وجل - معترفون به :

زعم المؤلف أن الفلاسفة - وخاصة الحكماء السبعة - كانوا مقرين بوجود الله ، موحدين له - سبحانه وتعالى - ، كما تقدم تفصيل ذلك عند الحديث عند منهجه في الحديث عنهم .

والحق أن ما ذهب إليه المؤلف في الفلاسفة غير صحيح ، ومخالف لما علم عنهم ، وما هو ثابت في كتبهم ومؤلفاتهم ؛ فمعظمهم وثنيون مشركون بالله - عز وجل - ، وعقيدة تعدد الآلهة منتشرة بينهم يدينون بها . قال شيخ الإسلام : « وأما أرسطو وأصحابه : فكانوا مشركين يعبدون الأصنام والكواكب ، وهكذا كان دين اليونان والروم قبل ظهور المسيح فيهم» [٢] بل لم يتطرقوا . - كما تقدم - في أبحاثهم ومناظراتهم إلى ذكر الله - عز وجل - ووجوده ، فضلا عن الإقرار بوحدانيته ، وخلقه لهذا الكون [٣] . وقد أخطأ المؤلف خطأ بيّنًا حينما نسب ذلك إلى الفلاسفة ، ويمكن حمل فعل المؤلف هذا على : محاولته هو والمشتغلين بالفلسفة من

---

(١) انظر المذاهب اليونانية الفلسفية . . ص ٣٠ - ٣٢ .

(٢) الرد على المنطقيين ص٢٨٣ .

(٣) انظر المذاهب اليونانية الفلسفية في العالم الإسلامي ص٣١- ٣٢، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ١/ ١١٢ .

المسلمين بتحسين سمعة الفلاسفة وتجميل صورتهم في أذهان عامة المسلمين؛ بادعاء أن الفلاسفة موحدون مقرون بالله - عز وجل - . وذلك لتغيير أو تخفيف موقف عامة المسلمين من الفلسفة المتمثل في ردها ومعارضتها ، بل نقد وتجريح من يخوض في الحديث عنها ؛ وبذلك يزول الحرج والعنت اللذين يجدهما المؤلف وأمثاله ممن يتحدث عن الفلسفة ورجالها في دروسه ومناظراته ومؤلفاته .

(٤) وهمه في نسبة بعض الآراء :

وَهَمَ المؤلف في نسبة بعض الآراء إلى الفلاسفة : وذلك إما أن ينسب إليهم ما لم يثبت عن أحدهم ، أو أن يخلط في نسبة آراء بعضهم إلى بعض . وقد ذكر بعض الباحثين المعاصرين جملة مما وقع له في ذلك ، ومما ذكروا ما يلي :

أولاً - ما نسبه إلى الفلاسفة مما لم يثبت عن أحدهم :

- ما ذكره عن تاليس من القول بالنشأة الثانية [١] .

- ما ذكره عن زينون الأكبر [٢] من آراء ومنها : « أن المبدع الأول كان في علمه صورة إبداع كل جوهر ، وصورة دثور كل جوهر ؛ فإن علمه غير متناه ، والصور التي فيه من حيث الإبداع غير متناهية ، وكذلك صور الدثور غير متناهية ؛ فالعوالم تتجدد في كل حين ، وفي كل دهر » [٣] .

---

(١) انظر الملل ٢/ ٨٠٨ ونشأة الفكر الفلسفي . . ١/ ١١٥ .

(٢) زينون الأكبر بن ماوس ، من أهل قطنس ، ولد سنة ٤٨٩ ق . م ، وهو تلميذ الفيلسوف برمنيدس ، كان رجلاً منطقياً ، ذا قدرة عظيمة على الحجاج ، توفي سنة ٤٣٠ ق . م ، انظر : موسوعة الفلسفة ١/ ٣٧١ .

(٣) انظر الملل والنحل ٢/ ٩٠٥ ، ونشأة الفكر الفلسفي ١/ ١٣٤ .

- آراء بعض الحكماء في مسألة حركة الله وسكونه ؛ فالثابت أنه لم يتكلم أحد من هؤلاء الفلاسفة عن حركة الله وسكونه [(1)] .

- ما ذكره عن فرفوريوس ليس من مذهبه إلا القليل منه [(2)] .

- ما حكاه عن أهل المظال - الرواقيين - أن الباري تعالى الأول : واحد محض ، هو هو ، إنٌ فقط ؛ أبدع : العقل والنفس دفعة واحدة ، ثم أبدع : جميع ما تحتهما بتوسطهما ؛ وفي بدء ما أبدعهما ، أبدعهما جوهرين ، لا يجوز عليهما الدثور والفناء » . كذلك حكى عنهم أنهم ينادون بالحرية ، وأثبتوا استطاعة للنفس ؛ بينما الذي عرف عنهم أنهم جبرية [(3)] .

ثانيًا : الخلط في نسبة آراء بعضهم إلى بعض :

- خلطه آراء أرسططاليسية بآراء تاليس ، في مسألة أن الشوق : هو أساس الحركة عنده [(4)] ، وخلط آراءه أيضا بآراء الأفلاطونية الحديثة ، كما في قوله : أن هناك عوالم ما فوق السماء مبدعة ، لا توصف ولا تدرك [(5)] .

- كذلك حكايته عن أرسطو : أنه قال : بأن الأول يعقل ذاته ، ثم يعقل الكل من ذاته دفعة واحدة . وكذلك أن نظام الكل متوجه إلى الخير ، والشر عارض ؛ بينما أن هذين الرأيين في الحقيقة مذهب الإسكندريين وشيعتهم [(6)] .

---

(1) انظر الملل والنحل ٢/ ٨٣٣ ونشأة الفكر الفلسفي ١/ ١٤٧ .

(2) انظر الملل والنحل ٢/ ١٠٤١ والمذاهب اليونانية الفلسفية ص٨٨ .

(3) انظر الملل والنحل ٢/ ٩٥٥ ، ٩٥٧ ، والمذاهب اليونانية الفلسفية ص٨١ ، ونشأة الفكر الفلسفي ١/ ١٧٢ .

(4) انظر الملل والنحل ٢/ ٨٠٨ ، ونشأة الفكر الفلسفي ١/ ١١٥ .

(5) انظر الملل والنحل ٢/ ٨٠٩ ، ونشأة الفكر الفلسفي ١/ ١١٥ .

(6) انظر الملل والنحل ٢/ ٨٩٦٨ ، ٩٨٢ ، والمذاهب اليونانية الفلسفية ٩٣ ، ١٠٣ - ١٠٥ .

- خلطه آراء أنبادقليس بالأفلوطنية الحديثة[١] ، وقد أظهر المؤلف هذا الفيلسوف بصورة العارف بالله ، الموحد له ، مع أن غيره من المصنفين ذكر أنه : قد ادعى الألوهية ، وقال لمريديه : « لا تنظروا إليّ كمخلوق فانٍ ، وإنما أنا إله خالد »[٢] .

وقال ابن صاعد : « إنه تكلم في خلقة العالم بأشياء يقدح ظاهرها في أمر المعاد ، فهجر بذلك ، وأن طائفة من الباطنية تنتهي إلى حكمته . . . »[٣] .

(٥) ما ذكره عن فيثاغورس من أنه شايع أنبادقليس على رأيه : في أن الباري متحرك بنوع سكون .

وهذا يدل على أن المؤلف يرى أن فيثاغورس متأخر عن أنبادقليس عصراً ، والصواب خلاف ذلك ؛ إذ إن فيثاغورس توفي سنة ٤٩٧ ق.م ، وأنبادقليس ولد سنة ٤٩٠ ق.م ، وقيل ٤٩٥ ق.م ، وتوفي سنة ٤٣٠ ق.م وقيل سنة ٤٣٥ ق.م[٤] .

---

(١) انظر الملل والنحل ٢/ ٨٢٣ ، ونشأة الفكر الفلسفي ١/ ١٤١ - ١٤٨ .

(٢) انظر نشأة الفكر الفلسفي ١/ ١٤١ ، وتاريخ الفلسفة اليونانية ص٣٥ .

(٣) طبقات الأمم ص٢١ ، ولمزيد إيضاح لخلط المؤلف بين آراء الفلاسفة ، انظر : المذاهب اليونانية الفلسفية في العالم الإسلامي ص١٧٠ ، وما بعدها ، ونشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ١/ ١١٠ ، ١٨٥ .

(٤) انظر الملل والنحل ٢/ ٨٣٣ ، وتاريخ الفلسفة اليونانية ص٣٥ .

الخـــاتمـة

إن السبب فيما وقع فيه الشهرستاني من الخلط والوهم فيما ذكره لا يقتصر عليه وحده ؛ إذ إنه ذو إطلاع واسع ، وإلمام شامل بالفلسفة وأرائها ، وكتبه شاهدة بذلك .

وإنما مصادره التي اعتمد عليه كان لها سبب أكبر في وقوع ذلك الخلط ، ولا يعني ذلك أن المؤلف لم يعتمد على كتب الطائفة نفسها ، بل - كما سبق - كان جل اعتماده على الكتب المنسوبة إليهم ، بيد أن المراد بذلك هو :

أ - أن تلك المصادر ترجمت إلى اللغة العربية ترجمة غير دقيقة ، تشوبها بعض العيوب والضعف ، فلم يكن المترجمون : ذا دراية وافية باللغتين ، وخاصة اللغة العربية المنقول إليها ، فوقع فيما ترجموه أخطاء وتحريف لبعض المفاهيم والآراء ، ومما يؤكد هذا ما ذُكر من أن بعض العباسيين اضطر إلى تكليف من عرف بجودة الترجمة من السريان أو من العرب : بإعادة ترجمة كثير من الكتب التي ترجمت في عهد سابق [(١)] ، وقال الغزالي : « ثم المترجمون لكلام أرسطاليس لم ينفك كلامهم عن تحريف وتبديل إلى تفسير وتأويل ، حتى أثار ذلك أيضا نزاعًا بينهم . . . » [(٢)] .

ب - لم تكن الترجمة إلى العربية مباشرة من اليونانية ، وإنما كانت

---

(١) انظر الجانب الإلهي من التفكير الإسلامي ١٦٤ .

(٢) تمهيد في تاريخ الفلسفة ص٤٢ .

بواسطة السريان ، فمعظم الكتب ترجمت إلى العربية من السريانية وليس من اليونانية . والسريان قوم نصارى ، معظمهم من اليعاقبة والنساطرة [(١)] .

وقد كان لهم أثر كبير في تحريف بعض الآراء وتغييرها ، والخلط في نسبتها ، حيث تصرفوا وحذفوا كثيراً من غوامض الفلسفة ، وأحلوا عناصر نصرانية محل كثير مما هو وثني . قال أبو ريدة : « ترجم السريان ما ترجموه من كتب اليونان بأمانة في الجملة . . . غير أن مطابقة الترجمة للأصل تبدو في كتب المنطق والعلم الطبيعي أكثر مما تبدو في كتب الأخلاق أو ما بعد الطبيعة ، فقد حذفوا كثيراً من غوامض هذين العلمين ، أو هم فهموه على غير وجهه ، وأحلوا عناصر نصرانية محل كثير مما هو وثني »[(٢)] وقال د. البهي : « وصلت الأفلاطونية الحديثة إلى المسلمين عن طريق المدارس المسيحية في الشرق الأدنى ، وهو تجمع كل هذه العناصر ، لكنها وصلت إليهم مغلفة بغلاف آخر ، وصلت إليهم وقد علتها مسحة صوفية شرقية ، وفيها تأييد لوحدة « الأول » وبساطته ؛ ولهذا سُرَّ بها المسلمون أول الأمر ، وقدروا فيها عصمة الحكمة ، ومن أجل ذلك أيضا استبعدوا أن يكون لحكماء الأغريق مقصد يتعارض مع الإسلام ، ما داموا قائلين بالوحدة ، وما داموا يرون الزهد وسيلة لسعادة الإنسان » [(٣)] ، وقال : « لم تصل إلى المسلمين - سواء عن طريق الترجمة والنقل بوساطة السريان المسيحيين من نساطرة ويعاقبة ، أم عن طريق اشتراك حملتها مع

---

(١) انظر الجانب الإلهي من التفكير الإسلامي ص٩٣ ، وفيه أيضا و« النساطرة هم الكثرة وذلك لأنهم يمثلون المذهب العقلي في النصرانية » .

(٢) تاريخ الفكر الفلسفي ص٢٦ .

(٣) الجانب الالهي من التفكير الإسلامي ص١٠١ .

المسلمين في أحاديث الجدل والمشافهة - كما تركها فلاسفة الأغريق أنفسهم ، بل وصلت إليهم بعد أن عملت فيها عقلية أخرى غير العقلية الهلينية الأغريقية . . »[1] .

وقال د. النشار : « لقد انتقلت الفلسفة اليونانية جميعها إلى العالم الإسلامي ، لا شك أنه قد حدث في خلال هذا النقل بعض الأخطاء العلمية والفنية ، وحرفت بعض المذاهب ، واختلطت مذاهب بأخرى ، ونسبت مذاهب لغير أصحابها ، ولم يكن المسلمون هم المسئولين عن كل هذا ، فقد نقلت المذاهب إليهم في هذه الصورة . وحركة التشويه والتلفيق والتوفيق بين المذاهب اليونانية المتعارضة قد تمت لدى التراث الوسيط بين العرب واليونان . . لدى السريان ؛ لقد كان السوريان وارثي اليونان في هذه المنطقة ، التي سميت بمنطقة الشرق الأوسط والأدنى ، وكانوا يجيدون اليونانية ، ونقلوا كثيراً من التراث اليوناني إلى السوريانية قبل العربية . وفي هذا الوسط السورياني شوهت المذاهب اليونانية ، وبخاصة التراث الأرسططاليس . . »[2] .

فهذا كله يدل على أن الترجمة كانت سببًا واضحًا في كثير من الأخطاء، والتحريف في الآراء ، وخلطها .

قال أبو حيان التوحيدي[3] : « على أن الترجمة من لغة يونان إلى

---

(١) المصدر السابق ص٩٣ .

(٢) نشأة الفكر الفلسفي ١/ ١١٠ .

(٣) علي بن محمد بن العباس التوحيدي ، أبو حيان ، فيلسوف . متصوف معتزلي . قال ابن الجوزي : « زنادقة الإسلام ثلاثة : ابن الراوندي ، والتوحيدي، والمعري، شرهم التوحيدي ؛ لأنهما صرحا ولم يصرح » وقال السيوطي : « إنه لما انقلبت به الأيام ، رأي كتبه لم تنفعه وضن بها على من لا يعرف قدرها ، فجمعها وأحرقها ، فلم يسلم منها إلا ما نقل قبل الإحراق . =

العبرانية ، ومن العبرانية إلى السريانية ، ومن السريانية إلى العربية ، قد أخلت بخواص المعاني في أبدان الحقائق إخلالاً لا يخفى على أحد . . »[١] .

وقال القفطي[٢] : « وكل من نقل كلامه - أي أرسطو - من اليونانية إلى الرومية وإلى السريانية وإلى الفارسية وإلى العربية حرف وجزف وظن بنقله الإنصاف وما أنصف . . »[٣] .

جـ - الاعتماد على كتب منحولة ومنسوبة لغير أهلها :

إن من جملة أسباب وقوع أخطاء فيما ذكره المؤلف ، اعتماده على بعض الكتب المنسوبة إلى كبار الفلاسفة من غير تثبت في صحة نسبتها ، وعدم التحقق من صاحبها . ومن جملة ما اعتمد عليه المؤلف في النقل من الكتب المنحولة لغير أهلها :

- كتاب « أثولوجيا » المنسوب إلى أرسطو ، والذي اعتمد المؤلف عليه وعلى شرح : ثامسطيوس ، وابن سينا له ، بل نقل مذهب أرسطو منها ،

= وقال الذهبي : « الضال الملحد . . » وقال ابن بابي : كان أبو حيان هذا كذابا ، قليل الدين والورع عن القذف والمجاهرة بالبهتان ، تعرض لأمور جسام من القدح في الشريعة والقول بالتعطيل . . » وقد دافع عنه السبكي في طبقاته ، توفي نحو سنة ٤٠٠ ، انظر ترجمته في السير ١٧/ ١١٩ ، طبقات السبكي ٤/ ٢ ، بغية الوعاة ٢/ ١٩٠ ، لسان الميزان ٧/ ٣٨ .

(١) المقابسات لأبي حيان ، نقلا من تمهيد في تاريخ الفلسفة ص٤٢ .

(٢) علي بن يوسف بن إبراهيم الشيباني القفطي أبو الحسن ، جمال الدين ، ولد سنة ٥٦٨ ، قال الذهبي : « القاضي الأكرم ، الوزير الأوحد . . كان عالما متفننا ، جمع من الكتب شيئًا كثيراً يتجاوز الوصف » ، من مصنفاته : إخبار العلماء بأخبار الحكماء ، إنباه الرواة على أنباه النحاة . وغيرها ، توفي سنة ٦٤٦ . انظر ترجمته في السير ٢٣/ ٢٢٧ ، معجم البلدان ٣/ ٥٥ ، بغية الوعاة ١/ ٢١٢ ، الأعلام ٥/ ٣١ .

(٣) تمهيد في تاريخ الفلسفة ص٤٣ .

وهذا الكتاب أكد كثير من الباحثين المعاصرين على عدم صحة نسبته إلى أرسطو ، وإنما هو منحول له ؛ إذ إن أصل الكتاب جزء من كتاب «التاسوعات» لأفلوطين ، بل إن ابن سينا وهو من المتقدمين ، ألمح إلى الشك في نسبة الكتاب إلى أرسطوا بقوله : «على ما في أثولوجيا من الطعن . . .» [١] .

وممن بيّن ذلك من الباحثين المعاصرين :

د . بدوي حيث قال : «وهم - أي العرب - من ناحية أخرى لم يعرفوا له - أي أفلوطين - كتاباً فيذكروه ؛ فكتابه «التساعات» قد لخص- مع تغيير في الترتيب، وتوسع في النص ابتغاء الإيضاح- منه أجزاء من التساعات : الرابعة ، والخامسة ، والسادسة ، وتألف من هذه الخلاصة الممزوجة كتاب أطلق عليه اسم «أثولوجيا أرسطاطليس» ومن هذا يبدو أنه نسب إلى أرسطو طاليس ، لا إلى صاحبه الحقيقي أفلوطين . .» [٢] .

- كذلك المستشرق سانتلانا ، حيث بيّن ذلك بقوله : «وهذا الكتاب ليس من مصنفات أرسطو بشيء ، وكثير ما يخالف رأيه . وإنما هو جملة منتخبات من الكتاب الرابع ، والخامس ، والسادس ، من إلهيات أفلوطي» [٣] .

- وقال أبو ريان : «كتاب اللاهوت المعروف باسم أثولوجيا

---

(١) التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية ص١٢١ .

(٢) أفلوطين عند العرب ص٢ وقد أثبت د . بدوي بالمقارنة ، والاستشهاد بنصوص المستشرقين الذي أولوا هذا الأمر عناية كبيرة ؛ أثبت أن أثولوجيا المنسوب إلى أرسطوليس إلا نصوص منتزعة من التساعات لأفلوطين . انظر تفصيل ذلك في كتابه : أفلوطين عند العرب ص٣ - ٣٧ .

(٣) انظر المذاهب اليونانية الفلسفية ٩٤ - ٩٥ .

أرسطاطليس ، أو كتاب الربوبية : هو مقتطفات من تاسوعات أفلوطين ، مضافًا إليها بعض التعليقات لراهب سرياني من أتباع الأفلاطونية الحديثة . . . »[1] .

---

(١) تاريخ الفكر الفلسفي ٢/ ٢٢ - ٢٣ ، وانظر أيضا نشأة الفكر الفلسفي ١/ ١١٠ ، ولمزيد من المعرفة بالكتب المنحولة للفلاسفة ، انظر : المذاهب اليونانية الفلسفية ص١٧٠ وما بعدها ، تاريخ الفكر الفلسفي ص٢٢ ، الجانب الإلهي من التفكير الإسلامي فقد تحدث مؤلفه عن الكتب المنحولة ، وأسباب وضع الكتب حديثًا مفصلا ص١٨٩ .

المبحث الثالث

منهجه في الحديث عن آراء العرب في الجاهلية

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهجه عرض آراء العرب في الجاهلية.

المطلب الثاني: ما يؤخذ على المؤلف من خلال عرضه لآراء العرب.

المطلب الثالث: مصادره في هذا المبحث.

المطلب الأول

منهجه في عرض آراء العرب في الجاهلية

تميز منهج المؤلف في عرض آراء العرب في الجاهلية بميزات لم تكن في الطوائف السابقة ، ويمكن إجمال تلك الميزات المنهجية بما يلي :

(أ) الاستشهاد بالنصوص :

مما تميز به منهج المؤلف في عرض آراء العرب في الجاهلية وعقائدهم : كثرة استشهاده لما يورده من الآراء والمسائل ؛ وذلك إما من : القرآن ، أو السنة ، أو أقوال العرب أنفسهم ، سواء كانت نثرية أو شعرية .

واستشهاده بالنصوص الشرعية - الكتاب والسنة - أمر جليّ في عرضه - خاصة الآيات القرآنية- ، حيث يربط بين ما يذكره عن العرب بما جاء في القرآن عنهم ، فيذكر أن الله - عز وجل - قد أشار إلى أصناف العرب - وخاصة المعطلة منهم - في مواضع كثيرة من القرآن الكريم . فيقول مثلا : فصنف منهم أنكروا : الخالق ، والبعث ، والإعادة ، وقالوا : بالطبع المحيي ، والدهر المفني ، وهم الذين أخبر عنهم القرآن المجيد : ﴿**وقالوا ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا**﴾ [1] .. [2] ، وصنف منهم : أقروا بالخالق، وابتداء الخلق ، والإبداع ، وأنكروا البعث ، والإعادة . وهم الذين أخبر عنهم القرآن : ﴿ **وضرب لنا مثلاً ونسي خلقه قال من يحيي**

---

(١) آية رقم ٢٤ سورة الجاثية .

(٢) الملل والنحل ٢/ ١٢٢٩ .

العظام وهي رميم﴾(١) . . »(٢) . « وصنف منهم : أقروا : بالخالق وابتداء الخلق ، ونوع من الإعادة ، وأنكروا الرسل ، وعبدوا الأصنام . . . وهم الذين أخبر عنهم التنزيل : ﴿ **وقالوا ما لهذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق ...**﴾ إلى قوله : ﴿ **إن تتبعون إلا رجلاً مسحورًا** ﴾(٣) ،(٤) .

ولا يقتصر المؤلف على ذلك ، بل يتبعه أيضًا بذكر موقف القرآن تجاه تلك العقائد ، فيذكر أن القرآن : ناقش أولئك في بعض آرائهم ، وأوضح فسادها ، ومخالفتها للفطرة والعقل . ومن ذلك : بيانه أن القرآن قد أبطل مذهب الدهرية : الذين ينكرون الخالق ، والبعث والإعادة ؛ ثم قال : «واستدل عليهم : بضرورات فكرية ، وآيات فطرية ، في كم آية ، وكم سورة ، فقال تعالى : ﴿ **أو لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة إن هو إلا نذير مبين أو لم ينظروا في ملكوت السموات والأرض ...**﴾(٥) وقال : ﴿ **أو لم ينظروا إلى ما خلق الله ...**﴾(٦) وقال : ﴿ **قل أئنكم لتكفرون بالذي خلق الأرض في يومين ...**﴾(٧) ، وقال : ﴿ **يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم**﴾(٨) ،(٩) .

---

(١) آية رقم ٧٨ سورة يس .

(٢) الملل والنحل ٢/ ١٢٣١ .

(٣) آية رقم ٧ ، ٨ سورة الفرقان .

(٤) الملل والنحل ٢/ ١٢٣٢ .

(٥) آية رقم ١٨٤ ، ١٨٥ سورة الأعراف .

(٦) هكذا وردت في الكتاب ، والوارد في القرآن ﴿**أو لم يروا إلى ما خلق الله من شيء**﴾ آية رقم ٤٨ سورة النحل .

(٧) آية رقم ٩ سورة فصلت .

(٨) آية رقم ٢١ سورة البقرة .

(٩) الملل والنحل ٢/ ١٢٢٩ - ١٢٣٠ .

كما بين أن القرآن أبطل مذهب منكري البعث ، فقال : « واستدل عليهم : بالنشأة الأولى إذ اعترفوا بالخلق الأول ، فقال - عز وجل - **﴿قل يحييها الذي أنشأها أول مرة﴾** (١) وقال : **﴿أفعيينا بالخلق الأول ، بل هم في لبس من خلق جديد﴾** (٢) » (٣) .

كما أنه يشير - حينا - إلى أن السنة النبوية أبطلت كثيراً من عقائدهم وآرائهم ، كاعتقادهم بالهامة ، واعتقادهم بالأنواء ، والنجوم ، وغير ذلك (٤) .

وهذا البيان من المؤلف يعتبر من تعيين الحق من الباطل ، والصحيح من الفاسد .

كما استشهد المؤلف بجملة من أقوال العرب : الشعرية ، أو النثرية ؛ تدعيمًا وتوثيقًا لما يذكره عنهم من الآراء والعقائد ، وقد أكثر من ذلك ، بل يكاد أن لا يذكر رأيًا أو معتقداً إلا ويتبعه بما يشهد له من أقوالهم . ومن ذلك : استشهاده على إنكار بعضهم البعث بقول أحدهم :

حياة ثم موت ثم نشر ... حديث خرافة يا أم عمرو (٥)

كما ذكر - أيضا- مرثية بعضهم في أهل بدر من المشركين ؛ وفيها إنكار البعث بعد الممات (٦) .

---

(١) آية رقم ٧٩ سورة يس .

(٢) آية رقم ١٥ سورة ق .

(٣) الملل والنحل ٢/ ١٢٣١ .

(٤) انظر المصدر السابق ٢/ ١٢٣٤ .

(٥) المصدر السابق ٢/ ١٢٣٣ وقيل : إن قائل البيت هو : عبد الله بن الزبعري قبل أن يسلم ، انظر : المصدر السابق تحقيق أحمد محمد فهمي ٣/ ٢٦١، هامش رقم ١ ، وبلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب ٢/ ١٩٨ .

(٦) المصدر السابق ٢/ ١٢٣٣ .

ويظهر كثرة استشهاد المؤلف جليًا في حديثه عمن كان منهم يؤمن بالله واليوم الآخر وينتظر النبوة ، حيث أكثر من إيراد أقوالهم الشعرية والنثرية الدالة على اعتقادهم بذلك . ومما ذكره : قول زيد بن عمرو : [١] « يا أيها الناس هلموا إليّ ؛ فإنه لم يبق على دين إبراهيم أحد غيري » [٢] وقول قس ابن ساعدة الإيادي [٣] الدال على أنه كان يعتقد التوحيد ، ويؤمن بيوم الحساب ، حيث قال في بعض مواعظه : « كلا ورب الكعبة ، ليعودن ما باد ، ولئن ذهب ليعودن يوما » ، وقال :

كلا بل هو الله إله واحد ... ليس بمولود ولا والد

أعاد وأبدى ... وإليه المآب غدًا [٤]

وغير ذلك من الشواهد . ويمكن القول بأن عرض المؤلف تميز بما يلي :

١ - اعتمد في تقسيم معطلة العرب بما جاء في القرآن الكريم .

٢ - اقتصر في الرد على تلك الأصناف من العرب : بما ورد في القرآن

---

(١) زيد بن عمرو بن نفيل بن عبد العزى القرشي العدوي ، ابن عم عمر بن الخطاب ، لم يدرك الإسلام ، وكان يكره عبادة الأوثان ، ولا يأكل مما ذبح عليها ، رحل إلى الشام باحثا عن عبادات أهلها ، فلم تستمله اليهودية ولا النصرانية ، فعاد إلى مكة يعبد الله على دين إبراهيم ، وجاهر بعداء الأوثان ، وكان ينهى عن وأد البنات ، رآه الرسول ﷺ قبل النبوة ، وتوفي قبل البعثة بخمس سنين ؛ سئل الرسول ﷺ عنه فقال : « يبعث يوم القيامة وحده » . انظر ترجمته في بلوغ الأرب ٢/ ٢٤٧ الأعلام ٣/ ٦٠ .

(٢) الملل والنحل ٢/ ١٢٤٦ .

(٣) قس بن ساعدة بن عمرو بن عدي بن مالك من بني إياد ، أحد حكماء العرب ، ومن كبار خطبائهم في الجاهلية ، وهو من المعمرين ، رآه النبي ﷺ قبل النبوة ، ورآه في عكاظ ، توفي نحو سنة ٢٣ ق . هـ ، انظر ترجمته في عيون الأثر ١/ ٦٨ ، البيان والتبيين ١/ ٢٧ ، الأعلام ٥/ ١٩٦ .

(٤) الملل والنحل ٢/ ١٢٤٧ .

الكريم حينا ، وبما جاء في السنة النبوية حينا ، ولم يكن للردود الكلامية والفلسفية نصيب في هذه الطائفة .

٣ - استشهد بجملة من الآيات القرآنية وشيء من الأحاديث النبوية .

٤ - استشهد أيضا بجملة من أقوال العرب أنفسهم : النثرية والشعرية ، وهذا مما لم يكن فيما مضى من طوائف وملل ، ولعل سبب ذلك : أن العرب تنبئ عن آرائها ومعتقداتها بكلمات معدودة محصورة ، وألفاظ محدودة ، سَهُلَ حفظها ، ويسر تدوينها ، والاستشهاد بها ، بخلاف غيرهم من طوائف المتكلمين والفلاسفة : الذين أكثروا من الأقوال ، وأطنبوا في الكلام ؛ لبيان آرائهم ومعتقداتهم ، فصعب حفظها ، وعسر تدوينها ، وذكرها بنصها . .

(ب) الايجاز في عرض الآراء :

- ومن السمات الظاهرة في عرض المؤلف لآراء العرب في الجاهلية : الإيجاز ، ومن صور ذلك : - اقتصار المؤلف في عرضه شبهات العرب على ما ورد في القرآن الكريم ، عرضا ورداً ، وقد تقدم أمثلة ذلك .

- ذكْر موضع الشاهد من القصة أو الرواية ، دون الإسهاب في ذكرها بأكملهاَ ، أو الاسترسال في ذكر رواياتها المختلفة ، ويظهر ذلك جليًا بمقارنة ما ذكره المؤلف مع ما ذكره غيره نحو : مسألة أول من وضع الأصنام في الكعبة [١] ، الحديث عن البيوت المتخذة للعبادة غير الكعبة [٢] ، الحديث عن أصنام العرب [٣] ، وغير ذلك .

---

(١) انظر الملل والنحل ٢/ ١٢٢٢ - ١٢٢٣ ، الأصنام ص٥٤ ، سيرة ابن هشام ١/ ٥٠ .
(٢) انظر الملل والنحل ٢/ ١٢٢٤ ، مروج الذهب ٢/ ٢٣٨ وما بعدها .
(٣) انظر الملل والنحل ٢/ ١٢٣٥ - ١٢٣٦ ، الأصنام ص٩ وما بعدها ، سيرة ابن هشام ١/ ٥٢ .

- لم يكن حديثه شاملاً ومستقصيا لما يذكره من مسائل وآراء ، بل يقتصر على ذكر المشهور والشائع منها . كذكره مثلا : الأصنام ، والحنفاء ، وكذلك العقائد . فقد اقتصر على ذكر شيء من ذلك دون استيعاب وإحاطة .

- ومن صور الإيجاز في عرض المؤلف : أنه مع إشارته إلى أن من العرب من يميل إلى : اليهودية ، أو النصرانية ، أو الصابئة [1] ، إلا أنه أعرض عن الحديث عن هؤلاء ؛ استغناء بما ذكره في حديثه عن تلك الديانات .

(جـ) الشمولية في الحديث عنهم :

ومما تميز به عرض المؤلف لآراء العرب : أنه أعطى القارئ تصوراً متكاملاً - في الجملة - عن العرب ، حيث شمل حديثه ذكر أصنامهم ، وشيء من عقائدهم ، وفرقهم ، والعلوم المتداولة بينهم ، كما استرسل في ذكر بعض الشرائع ، والعادات ، والأخلاق الاجتماعية التي كانت سائدة لدى بعضهم ؛ والتي جاء القرآن بإقرار بعضها : كتحريم نكاح المحارم ، والطلاق ، وبعض أفعال الحج .

كما ذكر أنواع الأنكحة في الجاهلية ، وكيفية خطبة المرأة عندهم ، وتحريمهم القتال في أشهر الحرم ، وتحريمهم الظلم في الحرم ، واغتسالهم من الجنابة ، وتغسيلهم الميت وتكفينه والصلاة عليه ، وقطعهم يد السارق ، وصلبهم قطاع الطرق ، ومداومتهم على خصال الفطرة العشر [2] ، وغير

---

(١) انظر الملل والنحل ٢/ ١٢٣٦ وانظر بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب ١/ ١٩٤ - ٢٤٤ فقد فصل القول في ذلك .

(٢) انظر الملل والنحل ٢/ ١٢٥٥ - ١٢٦٤ .

ذلك ، وهذا المسلك من المؤلف لم نره فيما مضى من الطوائف السابقة ، حيث كان يقصر عرضه - غالبًا - على ذكر الآراء والاختلافات العقدية ؛ ومع ذلك فإن هذا لا يعد استطرادًا من المؤلف ؛ حيث إن معظم عادات العرب وأخلاقهم وأفعالهم تكاد تبلغ منزلة العقائد عندهم ، من حيث تقديسها ، وتعظيمها ، وعدم انتقادها ، أو مخالفتها ، ولذا ذكرها المؤلف ضمن حديثه عنهم .

المطلب الثاني
ما يؤخذ على المؤلف في عرضه لآراء العرب

(أ) الاعتماد على الروايات الضعيفة :

تضمن حديث المؤلف عن العرب وآرائهم بعض الروايات والأخبار الضعيفة الواهية ، التي لا يصح الاعتماد عليها ، والاستشهاد بها ، بل بعضها كذب ظاهر ؛ وليس المؤلف وحده الذي وقع في مثل هذا ، بل شاركه غيره من المؤرخين والمؤلفين الذين تحدثوا عن العرب وآرائهم .

ولعل ذلك عائد على أن الحديث عن العرب يميل إلى الجانب التاريخي أكثر من غيره ، ومن المعلوم أن الروايات التاريخية لم تدون وفق منهج توثيقي دقيق .

بيد أن هذا لا يعذر المؤلف في إيراده تلك الروايات الضعيفة الوهية ، إذ كان عليه الاحتراز من ذلك ، والتدقيق فيما يورده . ومن جملة ما ذكره ما يلي :

(١) أن الفيل الأعظم سجد لعبد المطلب عام الفيل [(١)] .

(٢) ومسألة النور الوارد من صلب إبراهيم إلى إسماعيل - عليهما السلام - ، وتواصله في ذريته إلى أن ظهر بعض الظهور في أسارير عبد المطلب سيد الوادي شيبة الحمد [(٢)] .

---

(١) انظر الملل والنحل ٢/ ١٢٣٩ .

(٢) انظر المصدر السابق ٢/ ١٢٣٩ .

(٣) دعوى أن شيث وصي آدم [١] .

(٤) القول بأن إسماعيل - عليه السلام - ولد بمكة [٢] .

(٥) مسألة أول من بنى الكعبة : فقد ذكر المؤلف أن آدم - عليه السلام - بعد هبوطه سأل ربه أن يأذن له في بناء بيت يكون قبلة لصلاته ، ومطافًا لعبادته ، كما كان قد عهد في السماء في البيت المعمور ، فأنزل الله عليه مثال ذلك البيت على شكل سرادق من نور ، فوضعه مكان البيت ، فكان يتوجه إليه ، ويطوف به ، ثم لما توفى تولى « وصيه » شيث - عليه السلام - بناء البيت : من الحجر والطين على الشكل المذكور ، القذة بالقذة ، ثم لما خرب ذلك بطوفان نوح - عليه السلام - ، وامتد الزمان حتى غيض الماء ، وقضى الأمر ؛ بناه إبراهيم عليه السلام . . . [٣] .

وقد اختلفت آراء العلماء في هذه المسألة ، وتعددت أقوالهم فيها ، إلا أن الصحيح - فيما ظهر لي - من ذلك : القول بأن أول من بنى الكعبة هو إبراهيم - عليه السلام - وهذا ما رجحه ابن كثير - رحمه الله - ، حيث قال :

« قيل إن أول من بناه آدم ، وجاء ذلك في حديث مرفوع عن ابن عمرو، وفي سنده ابن لهيعة ، وهو ضعيف وأقوى الأقوال : أن أول من بناه الخليل ، ثم تهدم فبنته العمالقة ، ثم تهدم فبنته جرهم ، ثم تهدم فبنته قريش . . » [٤] .

---

(١) انظر المصدر السابق ٢/ ١٢٢١ .

(٢) انظر المصدر السابق ٢/ ١٢٢١ وقد تقدم الحديث عن المسألتين الأخيرتين في مبحث أهل الكتاب.

(٣) الملل والنحل ٢/ ١٢٢١ .

(٤) البداية والنهاية ٢/ ٢٤٤ .

وأخيراً لم يكن المؤلف أول من قال بتلك الروايات ، بل هناك من سبقه إلى القول بذلك ، كما أن هناك من جاء بعده وتابعه في ذلك .

(ب) الغلو في عبد المطلب جد رسول الله ﷺ :

تضمن حديث المؤلف عن العرب : إطراءً ومدحاً لعبد المطلب - جد رسول الله ﷺ - بلغ حد الغلو فيه ، وذلك بإيراد بعض الأخبار والروايات الدالة على ذلك ، والتي لم تثبت بسند صحيح ، وبرهان صادق ، ومن المعلوم أن الإطراء بعبد المطلب : لم يكن لذاته ، وإنما لزيادة الإطراء برسول الله ﷺ .

وقد سبقت الإشارة إلى أن المؤلف غلا - أيضا - في بعض آل البيت : من ذرية رسول الله ﷺ حيث وصف بعضهم بما يرفعه عن مرتبة البشرية ، ومن جملة ما ذكره المؤلف فيما يتعلق بعبد المطلب ما يلي :

- ادعاء أن النور الخفي الذي انحدر من صلب إبراهيم إلى إسماعيل - عليهما السلام - ثم تواصل في ذريته :
- أنه ظهر بعض الظهور في أسارير عبد المطلب .
- ادعاء أن الفيل الأعظم سجد له عام الفيل .
- ادعاء أنه كان مؤمنا بالجزاء والحساب في دار الآخرة .
- ادعاء أنه كان على معرفة بحال الرسالة وشرف النبوة .
- تعليق أكثر أفعال عبد المطلب وأقواله ببركة ذلك النور ، ومن ذلك :

أمره أولاده بترك الظلم والبغي ، وحثه على مكارم الأخلاق ، وتسليم العرب له في النظر في الخصومات التي بينهم ، والحكم بين المتخاصمين ،

جوابه لأبرهة في حماية الكعبة [١] ، وغير ذلك من الأعمال والأقوال التي لا يعارض في وقوع بعضها، وصدورها منه ، لكن الاعتراض والانتقاد على تعليق تلك الأعمال والأقوال وربطها بذلك النور ؛ إذ لم يقم دليل صحيح - فيما أعلم - على ذلك .

ومن جملة ما أورده مما فيه غلو : ما ذكره من أبيات شعرية منسوبة إلى العباس ؛ يمدح فيها رسول الله ﷺ ، والتي منها :

ثم هبطت البلاد لا بشر ... أنت ولا مضغة ولا علق

بل نطفة تركب السفين وقد ... ألجم نسرًا وأهله الغرق [٢]

وهذه الأبيات لا تصح عن العباس - رضي الله عنه - [٣] .

---

(١) انظر الملل والنحل ٢/ ١٢٣٩ - ١٢٤٢ .

(٢) المصدر السابق ٢/ ١٢٤٣ - ١٢٤٤ .

(٣) القصة رواها الحاكم والطبراني : من طريق خريم بن أويس ، قال : هاجرت إلى رسول الله ﷺ منصرفه من تبوك، فسمعت العباس يقول : يا رسول الله إني أريد أن أمدحك . فقال له الرسول ﷺ : قل لا فض فوك . . فذكر القصيدة » . قال الحاكم : « هذا حديث تفرد به رواته الأعراب عن آبائهم ، وأمثالهم لا يضعون » ، وسكت عنه الذهبي، وقال الهيثمي : « فيه من لم أعرفهم» . وقال حمدي السلفي محقق المعجم الكبير : « وأبو السكن - أحد رجال السند - : صدوق له أوهام ، لينه بسببها الدارقطني ، وزحر بن حصن - أحد رجال السند - : لا يعرف » ، وقال خليل هراس في تعليقه على الخصائص الكبرى : « وما ذكره من الشاهد لهذا من حديث خريم بن أويس : هو أكذب منه ، فإنه لا يعقل أن يجرى مثل هذا الكلام على لسان العباس ، ولا أن يسمح له رسول الله ﷺ بذلك . ولم يعرف عن العباس أنه كان يقول الشعر ، وظاهر من معاني هذا الشعر ؛ أنه من وضع المحدثين . وفي سند هذا الحديث زكريا بن يحيي بن عمر بن حصن الطائي ، قال عنه الدارقطني : إنه متروك الحديث، يحدث بأحاديث ليست مضيئة . . » ، انظر المستدرك ٣/ ٣٢٧ ، المعجم الكبير ٤/ ٢١٣ ، مجمع الزوائد ٨/ ٢١٧ - ٢١٨ الخصائص الكبرى ١/ ٩٧ .

المطلب الثالث

مصادر المؤلف

أما مصادر المؤلف في هذه الطائفة فإننا يمكن القول : بأنه اعتمد على ما كتبه كل من :

الكلبي ، والجاحظ ، في بعض مؤلفاتهما .

أما الكلبي : فقد صرح المؤلف بالنقل منه ، وذلك في حديثه عن المسائل التي وافق القرآنُ العربَ في جاهليتها بتحريمها [١] . كذلك بمقارنة ما ذكره المؤلف مع ما يذكره غيره ؛ ممن صرح بالنقل من الكلبي واعتمد عليه ، كصاحب المحبر مثلاً ، نلحظ اتفاقهما في بعض ما يذكرانه عن العرب [٢] ، مما يدل على استفادة المؤلف من الكلبي في غير الموضع الذي صرح به .

أما الجاحظ فقد نص بعض الباحثين والمؤلفين على أن المؤلف استفاد من الجاحظ في كتابه أديان العرب [٣] وهذا الكتاب مما لم يصلنا - فيما أعلم -

كذلك هناك تشابه كبير فيما ذكره المؤلف والمسعودي ، وهذا ينبئ عن استفادة المؤلف منه ، أو استفادتهما معًا من مصدر واحد [٤] ، ولعله الكلبي في مؤلفاته .

---

(١) انظر الملل والنحل ٢/ ١٢٥٥ ولم يصلنا من كتب الكلبي إلا القليل منها : كالأصنام ، وقد أشار الحموي في بعض المواضع من كتبه إلى روايات عن الكلبي في الأصنام ، وذكر أنها ليست من كتاب الأصنام ، انظر تاريخ العرب المفصل ٦/ ١٣ .

(٢) انظر الملل والنحل على سبيل المثال ٢/ ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥٢ - ١٢٥٤ مقارنًا بما في المحبر ص ٢٣٩ - ٢٤٠ ، ٣٠٩ - ٣٤٠ .

(٣) ذكر ذلك كل من : الرازي في مناظراته في بلاد ما وراء النهر ص٤٠ ، بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٣/ ١٢٢ وجواد علي في تاريخ العرب المفصل ٦/ ١٣ .

(٤) انظر الملل والنحل على سبيل المثال ٢/ ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ مقارنًا بمروج الذهب ٢/ ٢٣٧ - ٢٣٨ .

المبحث الرابع

منهجه في الحديث عن آراء الهند

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: منهجه في ذكر فرق أهل الهند.

المطلب الثاني: منهجه في عرض آراء أهل الهند.

المطلب الثالث: مصادره عن أهل الهند.

المطلب الرابع: وقفات عند بعض ما ذكره عن أهل الهند.

المطلب الأول
منهجه في ذكر فرق أهل الهند

« الهند أمة كبيرة ، وملة عظيمة ، وآراؤهم مختلفة » هكذا وصف المؤلف أهل الهند [١] . والهند جمعت كثيراً من الملل والآراء حتى ذكر أنها بلغت : تسعمائة ملة مختلفة [٢] . فهي « زبدة جميع العالم ، وخلاصة ناطقة لجميع أدوار التاريخ » . كما ذكر ذلك صاحب كتاب حضارات الهند[٣] ، وكما قال صاحب أديان الهند الكبرى : « أديان الهند ضارعت أوراق الأشجار في كثرتها » [٤] .

ولقد صنف المؤلف أهل الهند تصنيفا يترجح أنه من إبداعه واجتهاده ، لم أر من وافقه أو شاركه فيه ؛ إذ إن من تحدث عنهم من المؤلفين كان يسرد آراءهم وفرقهم سردًا من غير منهج محدد [٥] . ولذا يمكن القول : بأن

---

(١) انظر الملل والنحل ٢/ ١٢٦٧ .

(٢) انظر البدء والتاريخ المقدسي ٤/ ٩ .

(٣) انظر حضارات الهند ص٥ ، ٩ .

(٤) انظر : أديان الهند الكبرى ص١٠٥ .

(٥) ويستثنى من ذلك المقدسي في كتابه البدء والتاريخ حيث ذكر أن فرق وطوائف الهند « ترجع إلى اسمين : البراهمة ، والسمنية : فالسمنية هم المعطلة ، والبراهمة ثلاث أصناف : صنف منهم يقولون بالتوحيد ، والثواب والعقاب، ويبطلون الرسالة ، وصنف يقولون بالثواب والعقاب على التناسخ ، ويبطلون التوحيد والرسالة هذه جملة دينهم » ويلحظ أنه ذكر صنفين فقط ، فلعل الثالث سقط أثناء النسخ ، انظر البدء والتاريخ ٤/ ٩ - ١٠ ، أما البيروني فلم يذكر تفصيلاً لفرقهم وطوائفهم سوى أنه ذكر أن منهم خاصة وعامة . انظر « تحقيق ما للهند » ص٢٠ وهذا التقسيم ليس خاصًا بأهل الهند .

المؤلف تفرد بهذا التصنيف . ولقد كان منهجه فيه كما يلي :

أولاً - قام تصنيف المؤلف على : منهج حصر الفرق في أصولها الكبرى -وقد سلك ذلك في معظم كتابه - حيث حصر فرق الهند في خمس طوائف هي : البراهمة [١]، الدهرية [٢]، الثنوية ، الصابئة - بفرقها الثلاث - ، الحكماء [٣] .

ثم قصر الحديث على من لم يسبق الحديث عنهم ، ممن انفرد عنهم بمقالة ، وهم : البراهمة ، والحكماء ، إضافة إلى أصحاب : الروحانيات [٤] ، والهياكل [٥] ، وعبدة الأصنام ؛ وذلك - كما يذكر المؤلف - للاختلاف بينهم وبين الصابئة في شكل الهياكل وكيفيتها [٦] . وتتضمن كل من هذه الطوائف جملة من الفرق المتفرعة منها [٧] .

---

(١) البراهمة هم المنسوبون إلى « براهما » أكبر الآلهة عند الهندوس . وقد خطّأ المؤلف من نسبهم إلى إبراهيم - عليه السلام - ، إذ إنهم ينكرون النبوة أصلا ، فكيف يقولون بنبوة إبراهيم عليه السلام ، والبراهمة تعد من أقدم الديانات في الأمم الآرية . انظر تلبيس إبليس ص٦٥ ، إغاثة اللهفان ٢/ ٢٢٢ رسالة في الرد على الرافضة ص١٤٠ الهندوسية ص٣٢٦ .

(٢) الدهرية : هم الذين ينفون الربوبية ، ويحيلون الأمر والنهي والرسالة من الله تعالى ، ويقولون : يستحيل هذا في العقول ، ويقولون بقدم العالم ، وينسبون النوازل التي تنزل بهم إلى الدهر . وقد ذكر ابن القيم أنها طائفتان . انظر إغاثة اللهفان ٢/ ٢٥٥ ، البرهان ص٨٨ ، المقالات والفرق ص١٩٤ .

(٣) انظر الملل والنحل ٢/ ١٢٦٧ .

(٤) وهم من أثبتوا متوسطات روحانية ، يأتونهم بالرسالة من عند الله - عز وجل - ، في صورة البشر . انظر الملل والنحل ٢/ ١٢٨٢ .

(٥) وهم - كما يذكر المؤلف - عبدة الكواكب : الشمس والقمر . انظر الملل والنحل ٢/ ١٢٩٠ .

(٦) انظر الملل والنحل ٢/ ١٢٦٧ - ١٢٦٨ .

(٧) وهي كما يلي : البراهمة تتضمن : « أصحاب البددة ، وأصحاب الفكرة ، وأصحاب التناسخ» . والحكماء افترقوا فرقتين إحداهما : يحرمون التناسل وما يؤدي إليه ، والأخرى : يحلون التناسل وغيره بقدر » . أصحاب الروحانيات وهم فرق : « الباسنوية ، =

(٢) التصنيف حسب المقالات والآراء ، لا على الأشخاص والزعماء ، كما في الفرق الإسلامية ، وأهل الكتاب ، والفلاسفة ، وغيرهم .

ولا يعني تفرد المؤلف بهذا التصنيف تفرده - أيضا - بذكر الفرق ، بل هناك من وافقه في ذكر بعضها : كالمقدسي ، وابن النديم [1] ، بيد أني لم أر أحداً من المعاصرين تابعه في ذكر هذه الفرق .

ويلحظ على هذا التصنيف عدم ورود ذكر بعض الطوائف الكبيرة المشهورة ، المنتشرة بين أهل الهند ، والتي يدين بها كثير منهم ، نحو : « البوذية ، الجينية [2] ، السمنية [3] » .

والحق أن القارئ ليتعجب كيف أغفل المؤلف ذكر هذه الطوائف مع شهرتها وانتشارها . لكن بعد تأمل ما ذكره المؤلف ، ومقارنته بما ذكره غيره

= الباهودية ، الكابلية ، البهادونية » . وأصحاب الهياكل وهم فرقتان : « عبدة الشمس ، عبدة القمر » وعبدة الأصنام فرق أيضا وهم : « المهاكالية ، البركسهيكية ، الدهكينية ، الجاهلكية والأكنواطرية » انظر الملل ٢/ ١٣٠٥ ، ١٢٧٣ ، ١٢٨٣ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٦ .

(١) انظر البدء والتاريخ ٤/ ٩ - ١٩ ، الفهرست ص٤٨٤ - ٤٩٠ ، بل إن ما ذكروه من الفرق يدل على استفادة بعضهم من بعض ، أو اتحاد مصدرهما .

(٢) البوذية والجينية : فلسفتان ظهرتا في القرن السادس قبل الميلاد، ومؤسس البوذية هو « جوتاما بوذا» . ولد سنة ٥٦٣ ق.م . ومؤسس الجينية : مهافيرا ، ولد سنة ٥٩٩ ق . م ، وبين الرجلين أوجه شبه كثيرة ، منها : أنهما من طبقة واحدة وهي الطبقة الحربية ، ومن إقليم واحد ، وكل منهما ترك الحكم وتزهد ، وكل منهما ثار ضد استبداد البراهمة ، وأنكرا ما تحتوي عليه كتب « الويدا » من أساطير وخرافات ، كما رفضا نظام الطبقات . ولمزيد اطلاع عنهما انظر : الهند تاريخها وتقاليدها وجغرافيتها ص٦٥ ، دائرة معارف القرن العشرين ١/ ٥٥٨ ، الهندوسية ص٧١ .

(٣) ويحمل عدم ذكر الهندوسية على أن الحديث عنها مندرج تحت الحديث عن البراهمة ، إذ إنهما في حقيقتهما طائفة واحدة . وإن كان الأولى بالمؤلف أن يشير إلى ذلك ، ويبين صلة بعضهما ببعض .

من مؤلفي كتب المقالات ، ظهر لي أن المؤلف ضمّن الحديث عنها في حديثه عن آراء الهند ، من غير تصريح بأسمائها . وبيان ذلك كالتالي :

أولاً : طائفة « البوذية » عند مقارنة ما ذُكر عن هذه الطائفة بما ذكره المؤلف عن أصحاب البددة يتبين اتفاقهما في كثير من الجوانب ، مما يحتمل أن يكون المراد بهما طائفة واحدة ، ويتضح ذلك بما يلي :

(١) ذكر الأستاذ أحمد محمد فهمي أن البددة هم البوذيون ، كما في قوله : « البددة أو بوذا ، والبددة البوذيون . وبوذا معناه : من وصل إلى قمة السمو ، وأحد أسمائه الأولى : جوتاما ، وشاكيا موني ، أو شاكمين : نسبة إلى قبيلة « شوكيا » التي منها أسرته »[(١)] .

وذكر أيضا صاحب كتاب : « الديانات والعقائد » . أن « بوذا » من عشيرة « جوتاما » ، التي تنسب إلى قبيلة « شاكياس »[(٢)] ، وذكر المؤلف : أن أول « بد » ظهر في العالم اسمه « شاكمين » وتفسيره السيد الشريف .

ب – أن ما ذكره المؤلف عن هذه الطائفة يتفق في جوهره ومضمونه مع دعوة البوذية ؛ « إذ إن مقصد البوذية هو تطهير النفس من شهواتها ، وتحليتها بمكارم الأخلاق في معاملاتها مع الناس ، ولذا فتعاليم بوذا كلها حول هذا الأساس الخلقي : لا تقتل ، لا تسرق ، لا تشرب الخمر ، لا ترقص ، لا تكذب ، لا تزن ، لا تكن مترفا . . . إلخ »[(٣)] .

وهذا هو مضمون ما ذكره المؤلف عن أصحاب البددة[(٤)] .

---

(١) الملل والنحل تحقيق أحمد محمد فهمي ٣/ ٧١٠ .

(٢) الديانات والعقائد في مختلف العصور ١/ ١١٦ .

(٣) تاريخ الإسلام في الهند ص٥٤ .

(٤) انظر كتاب الملل والنحل ٢/ ١٢٧٤ - ١٢٧٥ .

(جـ) ذكر صاحب كتاب « الديانات والعقائد في مختلف العصور » : الصفات والخصال التي بها يصل المرء في الديانة البوذية إلى منزلة ومرحلة «النرڤانا » : من الوصايا العشر ، والخطايا التي يجيب أن تجتنب ، والخصال العشر التي بها يستكمل المرء الوصول إلى تلك المرتبة . وذكر أن تلك الوصايا ذكرت في كتاب « سوتابيتاكا » - وهو أحد الكتب المقدسة لدى البوذيين - حيث ضم مجموعة من خطب بوذا ، مكونة من خمسة فصول في بحث مسائل أخلاقية وفلسفية مختلفة [1] .

وتلك الخصال والوصايا هي : ما ذكرها المؤلف في حديثه عن أصحاب البددة .

بل عرف صاحب كتاب « الديانات والعقائد » « النرڤانا » بقوله : «والنرڤانا : عدم ؛ لأنه عدم تجدد الولادة ، وعدم تجدد الموت ، وعدم الشهوة ، والرغبة ، والإرادة ، وعدم الحياة في العالم الأرضي . . »[2] وهذا الوصف مقارب لوصف « البد » الذي ذكره المؤلف وهو أن (معنى « البد » - عندهم - شخص في هذا العالم : « لا يولد ، ولا ينكح ، ولا يطعم ، ولا يشرب ، ولا يهرم ، ولا يموت) [3] .

ثانيًا - طائفة « الجينية » ؛ بمقارنة ما ذُكر عن هذه الطائفة بما ذكره المؤلف عن « برخمين » - أحد حكماء الهند - وأتباعه ؛ نجد تشابهًا كبيرًا بينهما ،

---

(١) الديانات والعقائد في مختلف العصور ١/ ١٣٢ - ١٣٤ .

(٢) الديانات والعقائد في مختلف العصور ١/ ١٢٩ وانظر التفكير الديني في العالم قبل الإسلام ص٢٥٧ وما بعدها ، فيه مزيد إيضاح عن النرڤانا .

(٣) الملل والنحل ٢/ ١٢٧٤ .

مما يحتمل أن يكون المراد بهما طائفة واحدة . فقارن مثلا بين ما ذكره عن «برخمين » وأتباعه [1] وبين ما قيل أن « الجينية هي :

« نسبة إلى جينا » ، التي هي : صفة لا علم ، ومعناها الظاهر ، أو الغالب ، لأن مؤسسها الأول وحوارييه قهروا شهوات أنفسهم ، وغلبوا إراداتهم النازعة إلى المادية . . » [2] .

وهي تقول : إن الإنسان يستطيع أن يتجرد من دورة الولادة هذه بتعطيل حياته ؛ وذلك بالتخلي عن كل عمل ، وكل ما يغذي جسمه ، حتى تنتهي حياته . وأهم شيء في الجينية هو : الدعوة إلى تجرد الإنسان من شرور الحياة وشهواتها . وقد انقسم الجينيون إلى فرقتين إحداهما : يميل إلى التقشف التام ، وإنكار الذات ، والأخرى : معتدلة في شؤون الحياة [3] .

ثالثًا : طائفة « السمنية » : وهم المعطلة ، [4] ، ويندرجون ضمن «الدهرية » الذين أشار إليهم المؤلف ، ولم يفصل القول فيهم ، استغناء بما ذكره عنهم فيما مضى .

هذا ما ظهر لي ، وهي وجهة نظر ، لا يمكن القطع بها ، لأنها تحتاج إلى مزيد بحث وتوثيق .

---

(١) انظر المصدر السابق ٢/ ١٣٠٣ - ١٣٠٦ .

(٢) الديانات والعقائد في مختلف العصور ١/ ١٠٧ وانظر « بوذا الأكبر » ص٢٦ ، كما ذكر ذلك د. أحمد شلبي في أديان الهند الكبرى ص١١٤ .

(٣) انظر تاريخ الإسلام في الهند ص٤٧ - ٥٠ .

(٤) انظر البدء والتاريخ ٤/ ٩ - ١٠ .

المطلب الثاني
منهجه في عرض آراء أهل الهند

عرض المؤلف جملة من آراء الهند ، وكان عرضه لها مختصراً موجزاً ، حيث يقتصر في المسائل المختلف فيها على ذكر ما يراه من الأقوال ، دون ذكر غيره ، نحو الاختلاف في حقيقة « البد » (١) ، ومن مظاهر الاختصار أنه اقتصر في عرضه - كما تقدم - على ذكر آراء الطوائف التي لم يسبق الحديث عنها (٢) .

كما سلك في عرضه للآراء : منهج المقارنة - الذي سلكه في معظم الطوائف - بيد أنه هنا في مواضع محدودة ، نحو : مقارنته بين أهل الهند والروم في التنجيم (٣) ، ومقارنته بين عبدة الكواكب والصابئة في عبادة النيرين (٤) . ومع أن هناك تشابهًا كبيراً بين آراء أهل الهند وآراء النصارى والفلاسفة والصوفية ؛ إلا أن المؤلف لم يشر إلى ذلك في مقارنته ومقابلته بين الآراء ، مع أن غيره كالبيروني (٥) - وهو من المتقدمين - بيّن تقارب

---

(١) انظر الاختلاف في : البدء والتاريخ ٤/ ١٩ ، الفهرست ص٤٨٧ ، / نشأة الفكر الفلسفي ٢/ ٢٢٠.

(٢) انظر الملل والنحل ٢/ ١٢٦٨ .

(٣) انظر المصدر السابق ٢/ ١٢٧٦ .

(٤) انظر المصدر السابق ٢/ ١٢٩٠ .

(٥) محمد بن أحمد البيروني الخوارزمي ، أبو الريحان ، حكيم ، رياضي ، فلكي ، طبيب ، أديب ، لغوي ، مؤرخ ولد سنة ٣٦٢ ، تبحر في الفلسفة اليونانية ، والهندية ، وتخصص بأنواع الرياضيات. توفي سنة ٤٤٠ . من تصانيفه الكثيرة : الآثار الباقية من القرون الخالية ، تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة : وقال ياقوت في معجم الأدباء : « وأما سائر كتبه في علوم النجوم ، والهيئة ، والمنطق ، والحكمة ، فإنها تفوق الحصر » ثم قال : « رأيت فهرستها في وقف الجامع بمرو : في نحو ستين ورقة بخط مكتز » . قال البيهقي : « زادت تصانيفه على حمل بعير » انظر معجم الأدباء ١٧/ ١٨٠ ، تاريخ حكماء الإسلام ص٦٢ ، بغية الوعاة ، ٢/ ٢١ روضات الجنات ص١٧٩ ، مقدمة الآثار الباقية ، معجم المؤلفين ٨/ ٢٤١ .

تلك الملل في عقائدها وآرائها ، وقارن بينها ، في مواضع متعددة من كتابه ، بل جعل ذلك من منهجه في الكتاب ، حيث قال : « ولا أذكر مع كلامهم كلام غيرهم ، إلا أن يكون للصوفية ، أو لأحد أصناف النصارى ، لتقارب الأمر بين جميعهم في الحلول والاتحاد . . . »[(١)] .

ومن سمات منهجه في عرض الآراء : أنه لم يقتصر على مجرد العرض فقط بل عقب على بعضها بما يراه ، ومن ذلك :

- أنه لما ذكر عقيدة البراهمة في إنكار النبوات[(٢)] ؛ وكيف قرر « براهم» استحالة ذلك في العقول بوجوه - ذكر المؤلف بعضها - عقب على ذلك بكلمات قليلة بيّن فيها قصور العقل الإنساني عامة عن المعرفة الكاملة ، والهداية التامة ، وحاجة الإنسانية إلى رحمة الله بالنبوة مع العقل[(٣)] .

- كذلك لما ذكر اجتهاد أصحاب الفكرة والوهم[(٤)] في تجريد الفكر والوهم ، وذكر شيئا من آثاره: كأن يخبر عن مغيبات الأحوال ، وربما يقوى على حبس الأمطار ، وربما يوقع الوهم على رجل حي فيقتله في الحال ، عقب على ذلك بقوله : « لا يستبعد ذلك ؛ فإن للوهم أثرًا عجيبًا في تصريف الأجسام ، والتصرف في النفوس . أليس الاحتلام في النوم :

(١) تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة ص٥ - ٦ .

(٢) ذهب بعض المعاصرين نحو : عمار الطالبي ود. محمود حماية إلى أن الشهرستاني قد أخطأ في نسبة إنكار النبوة إلى البراهمة ، كغيره من المؤلفين أمثال : الباقلاني ، والبغدادي . انظر : ابن حزم ومنهجه في دراسة الأديان ص٢٢٧ ، آراء أبي بكر بن العربي ١/ ٢٦٩ ، الإسلام والأديان ص٤٩ .

(٣) انظر الملل والنحل ٢/ ١٢٧٣ ، الانسان في ظل الأديان ص١٩٢ - ١٩٣ .

(٤) وهم من البراهمة - كما يذكر المؤلف : « ويعظمون الفكر ، ويقولون هو المتوسط بين المحسوس والمعقول ؛ فالصور من المحسوسات ترد عليه ، والحقائق من المعقولات ترد عليه أيضا ، فهو مورد العلمين من العالمين » . انظر الملل والنحل ٢/ ١٢٧٦ .

تصرف الوهم في الجسم ؟ أليست إصابة العين تصرف الوهم في الشخص ؟ أليس الرجل يمشي على جدار مرتفع فيسقط في الحال ، ولا يأخذ من عرض المسافة في خطواته سوى ما أخذه على الأرض المستوية ؟ والوهم إذا تجرد : عمل أعمالاً عجيبة »[١] .

وتعقيب المؤلف هذا يلحظ عليه ما يلي :

أولاً - عدم استنكار المؤلف لتلك الآراء الباطلة ، بل لم يستبعد وقوعها ، وهي ما ينتج عن الاجتهاد في صرف الوهم والفكر عن المحسوسات : من تجلي العالم له ، والإخبار عن مغيبات الأحوال ، والقوة على حبس الأمطار ، وغير ذلك . وهذا لا يتردد المسلم في بطلانها ، وعدم قدرة الانسان لها . ولا أدري كيف سكت المؤلف عن ذلك ، مع أنه في مواضع أخرى يعترض ويعلق على بعض الآراء الغريبة الباطلة .

ثانيًا - إن القول بأن للوهم أثرا وأعمالاً عجيبة ، ليس على إطلاقه ، ولا يسلم لمن أطلق ذلك . واستخدام هذه الوسيلة وارتضائها من أعمال وآراء الباطنية عمومًا والصوفية خصوصا .

ويلمح من ثنايا عرض المؤلف لهذه الملة تأثره بأفكار الصوفية وذلك من خلال أمرين :

أ - إطلاق القول بأن للوهم آثارًا وأعمالاً عجيبة .

ب - اعتقاده بخلود « الخضر »[٢] وبقائه ، وأن شأنه كشأن « البد » لدى

---

(١) الملل والنحل ٢/ ١٢٧٧ .

(٢) اختلف العلماء والمؤرخون في اسم « الخضر » ونسبه على أكثر من عشرة أقوال ، وأشهر أسمائه : بليا بن ملكان . وهو معروف بلقبه « الخضر » ، وجاء في سبب تسميته ما رواه البخاري =

أهل الهند ، وهو : أنه لا يولد ، ولا ينكح ، ولا يطعم ، ولا يشرب ، ولا يهرم ، ولا يموت ؛ حيث قال « وليس يشبه «البد » على ما وصفوه إن صدقوا في ذلك : إلا بالخضر الذي يثبته أهل الإسلام »(١) .

- ومن تعقيباته : ذكر وجه عبادة الأصنام لدى أهلها ، وهو : أنها نائبة مناب المعبود ، وقائمة مقامه ، لا أنها هي الآلهة المعبودة ، حيث قال : « وبالجملة : وضع الأصنام حيث ما قدروه إنما هو على معبود غائب ، حتى يكون الصنم المعمول على صورته ، وشكله ، وهيئته ، نائبا منابه ، وقائما مقامه ، وإلا فنعلم قطعًا أن عاقلاً لا ينحت جسمًا بيده ، ويصوره صورة ، ثم يعتقد أنه إلهه ، وخالقه ، وإله الكل ، وخالق الكل ، إذ كان وجوده مسبوقا بوجود صاحبه ، وشكله يحدث بصنعة ناحتة »(٢) . وقول المؤلف هذا : ليس على إطلاقه ، فكما أن هناك من عبد الأصنام على أنها وسيلة ، وواسطة ، فكذلك هناك من عبد الأصنام على أنها هي الآلهة المعبودة(٣) ، لا أنها وسيلة وواسطة .

= وأحمد والترمذي وغيرهم من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال : « إنما سمي الخضر لأنه جلس على فروة بيضاء ، فإذا هي تهتز من خلفه خضراء » ، وقال الخطابي : «إنما سمي الخضر : خضراً ، لحسنه وإشراقه » قال ابن كثير : « هذا لا ينافي ما ثبت في الصحيح ، فإن كان ولابد من التعليل بأحدهما ، فما ثبت في الصحيح أولى وأقوى ، بل لا يلتفت إلى ما عداه » وقد اختلف في حاله وحقيقة أمره . وقد ألف ما يقرب من عشرين كتابا مستقلا تتحدث عنه ، انظر تفصيل القول فيه في كتـاب « الزهر الخضر في حال الخضر - للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني . تحقيق صلاح الدين مقبول أحمد .

(١) الملل والنحل ٢/ ١٢٧٥ .

(٢) المصدر السابق ٢/ ١٢٩٤ - ١٢٩٥ .

(٣) انظر أديان الهند الكبرى ص٥٥ ، ولمزيد من تعليقات المؤلف على بعض ما يذكره انظر الملل ٢/١٢٧٨ ، ١٢٨٧ . وغير ذلك .

ومما يلحظ على عرض المؤلف في هذه الطائفة أنه أغفل ذكر بعض عقائدهم المشهورة والمنتشرة بينهم، نحو :

(١) عقيدة التثليث لدى أهل الهند وهي : عبارة عن ثالوث مكون من « براهما ، فشنوا ، وسيفا » حيث يعتقدون أن هؤلاء الثلاثة يحكمون العالم : خلقا ، وتدبيرا ، وفناء ، فالأول وظيفته أنه خالق . والثاني : حافظ . والثالث : المهلك للعالم [١] .

(٢) عقيدة وحدة الوجود والتي عبر بعض الكتاب عنها بالتوحيد ، ولكن المتأمل في النصوص التي أُستشهد بها على ذلك يلحظ أنها لا تدل على عقيدة التوحيد بالمفهوم الشرعي ، بل إن هذا التوحيد في تلك النصوص « لا ينفي الشرك لأن كل شيء يصبح إلها ، كل فرد من بني الإنسان جزء من الإله ، وإن كان منفصلاً عنه ، إنه يرى كذلك ، ومع ذلك سينتهي به الأمر إلى الاندماج فيه من جديد » [٢] فمعظم النصوص التي تقدمها كتبهم المقدسة -بزعمهم- عن توحيد الإله تعني أن الله هو كل شيء، وأن كل شيء هو الله ، وهذا المعنى واضح في شروح كتبهم المقدسة - بزعمهم - [٣] .

(٣) عقيدة التناسخ وقد جعلها المؤلف مخصوصة بطائفة معينة ؛ بينما هي شائعة بين أهل الهند جميعا ، بل إن البيروني جعلها شعار أهل الهند ، بقوله : « كما أن الشهادة بكلمة الإخلاص : شعار المسلمين ، والتثليث :

---

(١) انظر آلهة في الأسواق ص١٠٥ .
(٢) انظر الديانات والعقائد ص١٠١ .
(٣) التفكير الديني في العالم قبل الإسلام ص١٧٩ .

علامة النصرانية ، والإسبات : علامة اليهودية ، كذلك التناسخ : علم النحلة الهندية ، فمن لم ينتحله لم يكن منها ، ولم يعد من جملتها . . »[١] .

(٤) عقيدة تعذيب الأجساد ، وإحراقها[٢] .

(٥) عقيدة عبادة الحيوانات ، وهي شائعة لديهم ، وخاصة البقر لدى البراهمة[٣] . لم يتعرض له المؤلف إلا بإشارة يسيرة مقتضبة[٤] .

(٦) كذلك أغفل المؤلف ذكر كتبهم المقدسة -بزعمهم- ، التي يؤمنون بها ، ويدينون بما جاء فيها ، وهي كثيرة جداً ، والتي منها « الفيدا » ، التي يزعم بعضهم أنها منزلة من السماء ، ومن أجلها عدت الديانة البراهمية - عند البعض - ديانة سماوية[٥] .

ففي الجملة عرض المؤلف جملة من آراء وعقائد أهل الهند ، إلا أنه أغفل أيضا جملة من آرائهم الشهيرة المنتشرة بينهم .

---

(١) تحقيق ما للهند . . . ص٣٨ .

(٢) انظر البدء والتاريخ ٤/ ١٦ ، تلبيس إبليس ص٦٨ ، مروج الذهب ١/ ٧٩ .

(٣) انظر البدء والتاريخ ٤/ ١٢ ، تلبيس إبليس ص٦٨ .

(٤) انظر الملل والنحل ٢/ ١٢٨٣ .

(٥) انظر الحديث عن كتبهم المقدسة : تحقيق ما للهند ص٩٦ - ١٠٤ الديانات والعقائد ٨٦ - ٩٧ آلهة في الأسواق ٧٩/ ٩٩ التفكير الديني في العالم قبل الإسلام ص١٧١ - ١٩٦ .

المطلب الثالث

مصادر المؤلف عن أهل الهند

لم يذكر المؤلف ولو إشارة إلى شيء من مصادره في هذه الطائفة ، سوى أنه أكد التزامه بالنقل من كتبهم المشهورة ، كما في قوله : « ونحن نذكر مقالات هؤلاء كما قد وجدنا في كتبهم المشهورة »[(١)] .

وبالمقارنة بين ما ذكره المؤلف مع ما ذكره : المقدسي ، وابن النديم ؛ يظهر التشابه الكبير فيما يذكرونه عن هذه الطائفة ، بل إن بعض المقالات والآراء متماثلة حرفيًا[(٢)] . وهذا مما يدل على استفادة بعضهم من بعض ، أو اتفاقهم في النقل من مصدر واحد .

هذا ما يتعلق بمصادر المؤلف في هذه الطائفة .

أما بالنسبة إلى ما ذكره المؤلف وقيمته العلمية ؛ فإنه ينظر إلى ذلك من جانبين :

الجانب الأول : بمقارنة ما ذكره المؤلف عن هذه الطائفة بما ذكره غيره ممن تحدث عن أهل الهند من أصحاب كتب المقالات والآراء - خاصة المتقدمين - نجد أن المؤلف يعد من أكثرهم وأوسعهم حديثًا وتفصيلا للآراء[(٣)] .

الجانب الآخر : بمقارنة ما ذكره المؤلف بما عرف من آرائهم وعقائدهم -

---

(١) الملل والنحل ٢/ ١٢٦٨ .

(٢) انظر على سبيل المثال الملل والنحل ٢/ ١٢٩٢ ، والفهرست ص٤٨٨ - ٤٨٩ .

(٣) وممن كتب من المتقدمين في ذلك : البيروني في كتابه : « تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في =

بعد انتشار كتب الطائفة نفسها وترجمتها إلى العربية - نجد أن ما ذكره المؤلف يعد قليلاً جداً ، لا اعتبار له ، بل يتسم بالنقص الظاهر ، والإخلال الواضح لآراء الهند ، ومما يؤكد هذا : أنني لم أجد من اعتمد على ما ذكره المؤلف عن أهل الهند ممن كتب عنهم ، بل أعرض المؤلفون عنه ، واستغنوا عنه بغيره من تلك المصادر . بينما نرى هؤلاء الباحثين والمؤلفين ممن كتبوا في الآراء والمقالات قد اعتمدوا على كتاب المؤلف اعتماداً كبيراً ، وجعلوه من المصادر الرئيسة في بحوثهم ومؤلفاتهم في غير هذه الطائفة .

= العقل أو مرذولة » ويعد كتابه من أوفى الدراسات وأشملها وأوثقها ، حيث اعتمد على مصادر هندية ، كما كان لزيارته للهند الأثر الكبير في ذكر دقائق أمورهم ، والتوسع في الحديث عنهم . وقد أشار المسعودي أيضا إلى مصدرين آخرين هما - كما قال : - « وقد رأيت أبا القاسم البلخي ذكر في كتابه « عيون المسائل والجوابات » وكذلك الحسن بن موسى النوبختي في كتابه المترجم بكتاب « الآراء والديانات » مذاهب أهل الهند وآراءهم ، والعلة التي من أجلها أحرقوا أنفسهم بالنيران ، وقطّعوا أجسامهم بأنواع العذاب . . » مروج الذهب ١/ ٧٩ .

المطلب الرابع
وقفات عند بعض ما ذكره عن أهل الهند

ذكر المؤلف جملة من المسائل العقدية ، والآراء الفكرية لأهل الهند ، وقد كان الصواب حليفه في معظم ما ذكره عنهم ، بيد أن هناك بعض المسائل - وهي قليلة - جانبه الصواب فيها - فيما ظهر لي- ومن ذلك ما يلي :

- خص المؤلف بعض العقائد التي ذكرها بطوائف معينة ، نحو عقيدة التناسخ ، البددة حيث جعلها خاصة ببعض طوائف البراهمة ، والأمر ليس كذلك ؛ إذ إن معظم أهل الهند يعتقدون ذلك ؛ بل إن عقيدة التناسخ شعار أهل الهند ، كما ذكر ذلك البيروني [(١)] . وكذلك الشأن في عبادة الأصنام ، والروحانيات ، فإنها تشمل معظم أهل الهند ولا تخص طائفة معينة ، بل تشمل أيضا بعض البراهمة .

- مسأله حقيقة « براهم » : ذهب المؤلف إلى أنه رجل منهم انتسبوا إليه ، وسموا براهمة لذلك [(٢)] . بينما ذهب آخرون إلى أن البراهمة منسوبة للإله ، وهو عند معتنقي هذه الديانة : اسم للإله الخالق ، وليس نسبة إلى أحد ملوكهم ، أو أحد رجالهم ، وقد ذكر البيروني أن لفظ «براهم» : كناية عن القوة المسماة « طبيعة » [(٣)] . كذلك جاء في كتاب «شرح

---

(١) انظر : تحقيق ما للهند ص٣٨ .

(٢) انظر الملل والنحل ٢/ ١٢٧٠ وقد ذهب إلى هذا القول ابن حزم أيضا في الفصل ١/ ١٣٧ وكذلك المسعودي في مروج الذهب ١/ ٧٦ .

(٣) انظر تحقيق ما للهند ص٣٨ .

منو » - وهو أحد كتبهم المقدسة - جملة من النصوص تدل على أن براهم هو خالق هذا الكون ، بل إن عقيدة التثليث لديهم تؤكد أن «براهم» هو أحد الآلهة الثلاثة المدبرين لهذا الكون [١] .

- ومن ذلك أيضا أنه ذكر أن كوكب « زحل » يعدونه السعد الأكبر وذلك لرفعة مكانه ، وعظم جرمه ، وهو الذي يعطي العطايا الكلية من السعادة ، والجزئية من النحوسة [٢] .

وهذا خلاف ما ذكره البيروني : من أنهم يعدون « زحلاً » من الكواكب النحسة بإطلاق ، حيث قال : « فأما أن الكواكب سبعة ، فليس بيننا وبينهم فيه خلاف ، ويسمون السيارة « كرْة » منها : سعود بالإطلاق وهي ثلاثة : المشترى ، الزهرة ، القمر ، وتسمى « سوم كره » وثلاث نحوس بالإطلاق : تسمى « كرْورَكرة » وهي : زحل ، والمريخ ، والشمس ، والرأس ، وإن لم يكن كوكبا ؛ فإنه يذكر مع النحوس ، وواحد ينقلب أحواله فيضاف إلى من معه سعداً كان أو نحساً ؛ وهو عطارد ، فإذا خلا بنفسه : فهو سعد»[٣] .

---

(١) انظر كتاب شرع منو أو « منو سمرتي » ترجمة إحسان حقي ص٣٢ - ٣٧ ، وانظر أيضا التفكير الديني في العالم ١٧٨ . الأسفار المقدسة في الأديان السابقة للإسلام ص١٧٥ ، الإنسان في ظل الأديان ١٧٧ ، أديان الهند الكبرى ٥٥ - ٥٦ ، منهج ابن حزم في دراسة الأديان ص٢٢٥ - ٢٢٧ .

(٢) الملل والنحل ٢/ ١٢٧٦ .

(٣) تحقيق ما للهند . . . ، البيروني ص٥١٥ .

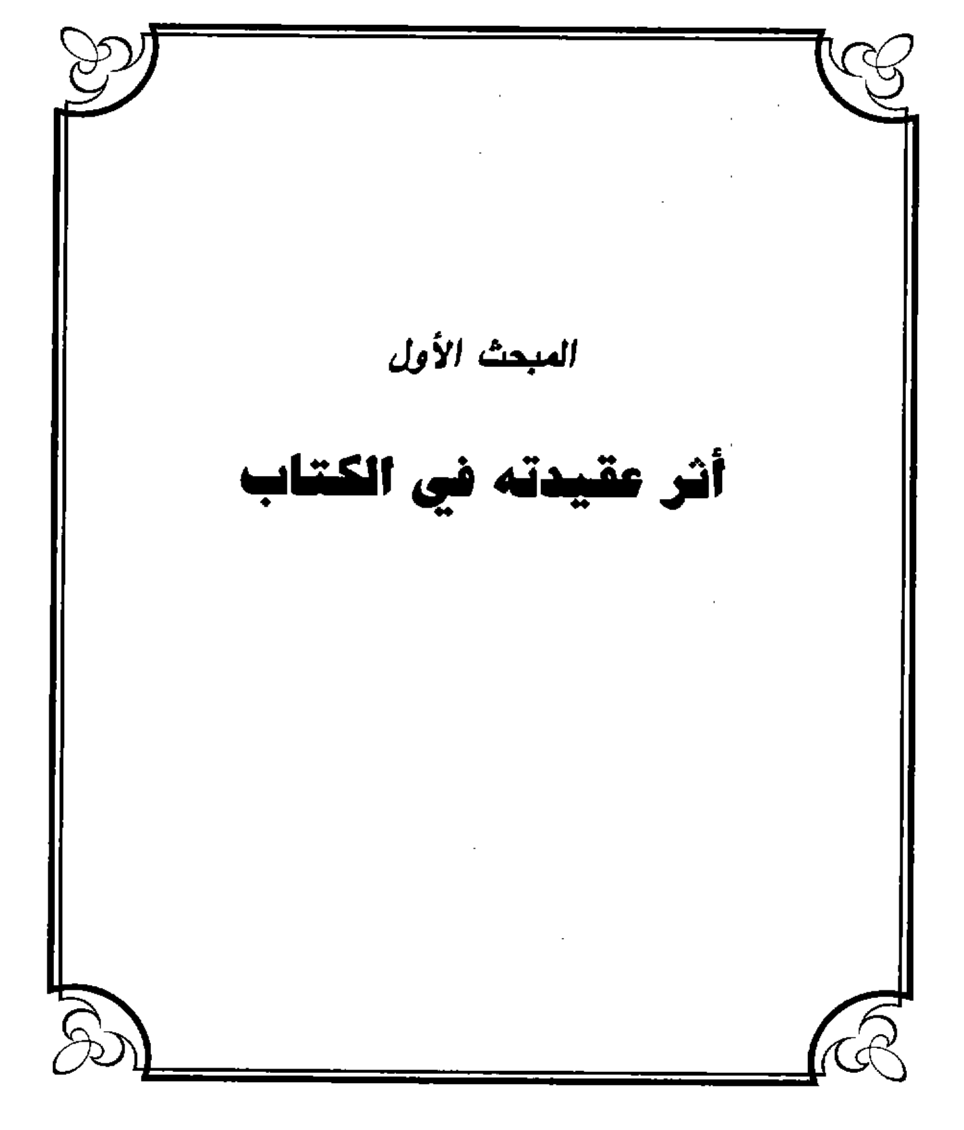
الفصل الخامس

تقويم الكتاب وأثر عقيدته فيه

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : أثر عقيدته في الكتاب .

المبحث الثاني : تقويم الكتاب علميًا وعقديًا .



المبحث الأول

أثر عقيدته في الكتاب

ارتضى المؤلف في كتابه هذا السير على منهج الحياد التام في عرض آراء ومقالات الطوائف والفرق ، وذلك عندما اشترط على نفسه بقوله : « أن أورد مذهب كل فرقة على ما وجدته في كتبهم ، من غير تعصب لهم ، ولا كسر عليهم ، دون أن أبين صحيحه من فاسده ، وأعين حقه من باطله »[(١)] .

كما ألزم نفسه - أيضًا - بالنقل من كتب الطائفة نفسها ، « على موجب اصطلاحاتها ، بعد الوقوف على مناهجها ، والفحص الشديد عن مبادئه ، وعواقبها »[(٢)] .

وبمقتضى هذا المنهج : فإنه ينبغي ألا يكون لميول المؤلف المذهبية ، وآرائه العقدية أي أثر فيما يعرضه من مقالات وآراء . وبموجب هذا صنفه بعض المؤلفين والباحثين ضمن المؤلفين المحايدين ، المتجردين في مؤلفاتهم، غير المتعصبين لآرائهم ومذاهبهم تجاه ما يذكرونه من آراء . لكن هل وفّى المؤلف بشرطه ؟

إننا من خلال ما تقدم من بيان منهجه في عرض آراء الطوائف نلحظ بعض مظاهر آثار عقيدته في بعض ما يذكره ، وهذه الآثار لا تخلو من أن تكون :

(١) تضعيف رأي بعض الفرق المخالفة لمذهبه ، ونقدها ، والقدح في بعض رجالها .

(٢) أو محاولة الانتصار لمذهبه والدفاع عن طائفته .

---

(١) الملل والنحل ١/ ١١ .

(٢) المصدر السابق ١/ ٤٤ .

(٣) أو أن يعرض آراء بعض الفرق بإلزامات حسب فهمه ونظرته العقدية لها .

وبيان ذلك كالتالي :

(١) تضعيف رأي بعض الفرق المخالفة لمذهبه ونقدها والقدح في بعض رجالها ، ويتجلى ذلك في عرضه لآراء فرقتي : المعتزلة ، والكرامية ، حيث تضمن عرضه لهما ما يلي :

أ - وصف بعض زعمائهم بأوصاف قادحة ، وعبارات جارحة ، نحو ما ذكره عن ثمامة بن أشرس ، والجاحظ ، وغيرهما من المعتزلة ، ومحمد ابن كرام زعيم الكرامية .

ب - ربطهما ببعض الطوائف المنحرفة ، والأديان الباطلة ، وذلك بمقارنة آراء الطائفتين - كل على حدة- بآراء تلك الطوائف نحو : الفلاسفة، والنصارى ، وغيرهما .

جـ - التصريح باستفادة رجال الطائفتين واقتباس بعض آرائهم من مصادر غير إسلامية ، بل التصريح بأن ابن كرام « قد قمش من كل مذهب ضغثا ، وأثبته في كتابه . . »[(١)] .

د - التعقيب على بعض الآراء بما يفيد بطلانها أو ضعفها ، بل التصريح - أحيانًا - بفساد الرأي وبطلانه ، بل يمكن القول بأن السمة العامة لعرض المؤلف آراء هاتين الطائفتين هي النقد والقدح ، ومحاولة تشويه صورتهما بأسلوب لا يخلو من التحامل . وقد سبق تفصيل القول في هذه الأوجه عند الحديث عن منهجه فيهما .

---

(١) الملل والنحل ١/ ٣٣ .

وفعل المؤلف هذا يحمل على ما بين طائفته والطائفتين من خصام وعداء وتنافر ؛ فالمعتزلة من أشد خصوم الأشاعرة ، وقد جرت بينهم مناظرات ومناقشات ، وألف أتباع كل طائفة كتبًا في الرد على الطائفة الأخرى ، ونقض آرائها .

كذلك الكرامية ، بل نال الأشاعرة الأذى والاضطهاد ، بل لعنوا على المنابر ؛ بسبب الكرامية ، كما تقدم بيانه [١] .

ومما يؤكد هذا أن هذه الأوجه ظاهرة وواضحة في عرض المؤلف لهاتين الطائفتين أكثر من غيرهما من الطوائف ، بل تخلو بعضها من ذلك .

ومن مظاهر آثار عقيدته فيما يذكره عن خصومه : ما ذكره في مقدمة الكتاب من أن مذاهب الفرق - المخالفة لمعتقده - ترجع جميعًا إلى معصية إبليس وشبهاته ، وقرر أن منشأها تلك الشبهات الإبليسية .

(٢) محاولة نصرة مذهبه - الأشعري - والدفاع عن طائفته وذلك من خلال ما يلي :

أ - عرض آراء هذه الفرقة : حيث عرض مجمل عقيدة الأشعري ، واقتصر على إيراد قوله دون أقوال غيره من أتباعه إلا في مسائل محدودة ، كما لم يشر إلى اختلاف أصحابه من بعده ، وتغير المذهب في بعض آرائه عما استقر عليه في آخر عمره . وهذا كله خلاف منهجه في عرض آراء الفرق الأخرى ، لا سيما إذا علمنا أن الأشعرية التي عليها الشهرستاني - نفسه - وأشعرية زمانه لم تكن على ما نقل عما كان عليه الأشعري في آخر حياته .

---

(١) انظر ص٤٥٨ من هذا البحث .

ب - ذكر الفرقة بأسلوب يفيد بأنها ليست فرقة محدثة ، نشأت عن افتراق عما كان عليه السلف - رضوان الله عليهم - كما هو شأن الفرق الأخرى ، بل قرر أنها مآل ما كان عليه السلف ، ولذا أصبحت - في زعمه - مذهبًا لأهل السنة والجماعة ، وسعى في تأكيد ذلك وتوثيقه .

جـ - خلا عرضه لمقولات الأشعرية من أي انتقاد أو قدح في أي مسألة عرضها ، أو رأى أورده ، بل صاغ ذلك بأسلوب المعتقد بها ، المؤمن بصحتها .

د - اجتهد في إخراج الأشعرية من مسمى الجبر ، مع إدراجه غيرها من الطوائف ، ممن قال بمثل قولها في مسألة خلق أفعال العباد ، نحو : النجارية والضرارية .

هـ - سعى في تبريئة الأشعرية - أيضًا - من القول بالإرجاء ، وتكلف في ذلك .

وقد سبق تفصيل القول في بيان هذه الأوجه عند الحديث عن منهجه في الأشعرية بما يكفي عن إعادته مرة أخرى .

(٣) عرض آراء بعض الفرق حسب فهمه ، ونظرته العقدية لها ، وليس حسب ما تعتقده تلك الفرقة ، أو وفق مصطلحاتها ومرادها بذلك . ومع أن هذا المنهج غير سديد ، وفيه حيف على تلك الفرق ؛ فهو أيضًا مناف ومخالف للإلتزام الذي التزمه في أول كتابه من النقل على موجب اصطلاح الفرقة نفسها ، بل والوقوف على مناهجها والفحص الشديد عن مبادئها وعواقبها [١] .

---

(١) انظر الملل والنحل ١/ ٤٤ .

ويظهر هذا الخلل في حديثه عن - من سماهم -المشبهة أكثر من غيرها، حيث كان حديثه عن هذه الطائفة معظمه مبني على عقيدة المؤلف ورأيه في تلك المسائل التي عرضها، لا على حقيقة ما تعتقده تلك الطائفة، كذلك عرض بعض آرائهم بمصطلحات غير مصطلحاتهم، ونسب إليهم ما لم يثبت عنهم، نحو زعمه أن مذهب السلف في الصفات هو التفويض، أو التوقف فيها، كذلك زعم وقوع بعضهم في التشبيه بمنظوره - وغير ذلك مما تقدم بيانه عند الحديث عن منهجه في هذه الطائفة .

كذلك الشأن في حديثه عن الفلاسفة فقد صاغ آراءهم ومقالاتهم وصنعها لهم بغير مصطلحاتهم وألفاظهم، ونسب إليهم بعض الآراء التي لم تثبت عنهم، وكان ذلك كله وفق نظرته إليهم وميله إلى الحديث عنهم . لكن فرق بين مدلول عرض المؤلف للطائفتين ؛ إذ إن الطائفة الأولى - المشبهة حسب تسميته - صاغ آراءهم وعرضها بما يدل على فسادها وبطلانها، أما الطائفة الأخرى - الفلاسفة - فقد صاغ آراءهم وعرضها بما يدل على استحسان المؤلف لها وميله إليها، وتقريبها إلى دائرة الإسلام .

هذه بعض صور آثار عقيدة المؤلف في كتابه، وبناء على ذلك يمكن القول بأن مذهب المؤلف العقدي كان له دور وأثر في عرض بعض الآراء والمقالات وصياغتها، وهذا الأثر منه ما كان بذكر بعض ألفاظ النقد وعبارات التجريح، دون أن يمس حقيقة الآراء وجوهرها، ومنه ما كان بتغيير حقيقة بعض الآراء وتحريفها عما يعتقده أصحابها .

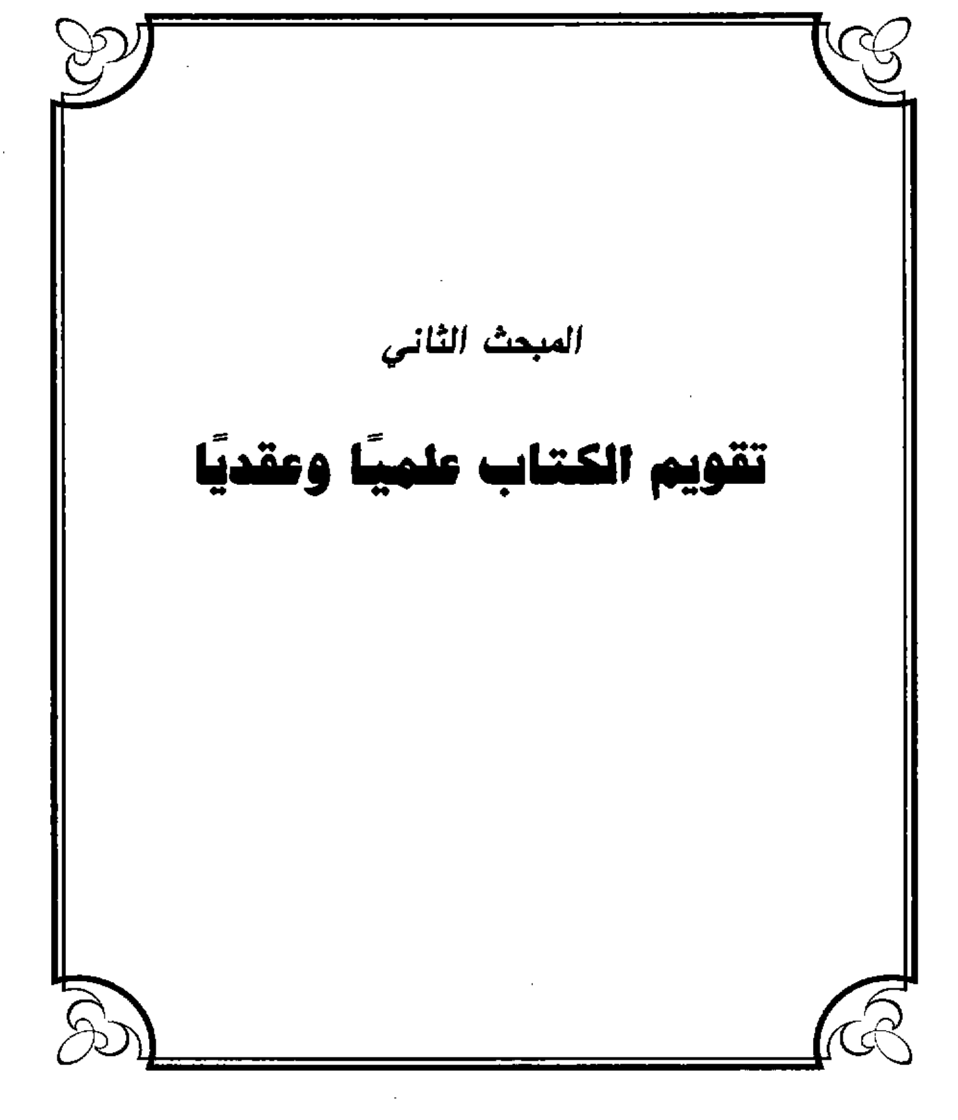
وإن أخذ ذلك على المؤلف لمنافاة شرطه والتزامه الذي ألزم به نفسه، فهي صور وآثار يسيرة ومحدودة بالنسبة لما كان من غيره من أصحاب كتب المقالات أمثال : البغدادي، وابن حزم، والإسفراييني، وغيره الذين ألفوا

مؤلفاتهم دفاعًا عن عقيدتهم ، ونصرة لمذهبهم ، وطعنًا في المذاهب والطوائف الأخرى . ونقدًا لآرائها ، وأبطالاً لها .

فهم أكثر انحيازًا إلى مذاهبهم ، وأشد تعصبًا لها في مؤلفاتهم ، فمظاهر آثار عقيدتهم ظاهرة وجلية أكثر مما كان من المؤلف .

ولذا لم يعتمد أكثر الباحثين على ما ذكره أولئك في مؤلفاتهم عن خصومهم من مقالات وآراء كاعتمادهم على ما ذكره المؤلف .

فالمؤلف بالنسبة إلى هؤلاء وأمثالهم كان أكثر اعتدالاً ، وأكثر تجردًا في ذكر المقالات . إلا أن الأشعري في كتابه المقالات كان أكثر منه حيادًا وأكثر تجردًا ، حيث عرض الآراء دون أن يكون لعقيدته ورأيه - حسب اطلاعي - أي أثر في صياغتها ، ولذا أُعتمد عليه أكثر من الاعتماد على المؤلف ، فيما ذكره من مقالات ، وخاصة المعتزلة الذين يُعدون خصومه وأعداءه .



المبحث الثاني

تقويم الكتاب علميًا وعقديًا

لا تخفى أهمية كتاب الملل والنحل العلمية ، ومنزلته الرفيعة بين كتب هذا الفن ، والدور الذي قام به عبر الأجيال الماضية ، والثغرة التي سدها في هذا المضمار .

والكتاب عرفه أكثر الباحثين والمؤلفين في المقالات ، إن لم يكن كلهم - ممن جاء بعده - ، وأصبح مصدراً هاماً لهم ، استفاد منه معظمهم ، سواء كانوا عرباً أو عجماً ، مسلمين أو غير مسلمين .

وقد تضمن الكتاب مزايا كثيرة وخصائص متعددة ، يصعب حصرها واستيفاؤها ؛ وذلك لاختلاف نظرات الباحثين له ، واستفادتهم منه .

وكما تضمن مزايا فقد تضمن مآخذ وسلبيات ، واحتوى على أخطاء وملحوظات ، ومع ذلك فالكتاب لا تنكر أهميته ، ولا يقلل من شأنه ، فقد أدى دوراً هاماً ، وقام بمهمة كبرى في الماضي ، وكذلك في الحاضر ، حتى لا يكاد يماثله في ذلك أي كتاب في هذا الفن ، فضلاً أن يفضله ويتقدم عليه .

وفي هذا المبحث سأذكر على وجه الإيجاز [١] ما تيسر من أمور تقوّم الكتاب سواء كان ذلك فيما يتصل بإيجابيات الكتاب ومزاياه التي تضمنها ، أو فيما يتصل بسلبياته والمآخذ التي أخذت عليه ، من غير استقصاء لها أو حصرها ، بل هي ما بدأت لي وظهرت خلال البحث والاطلاع ، فهي وجهة نظر عنت لي فأبديتها ، وآراء ترجحت عندي فأوردتها ، متجرداً في ذلك ، من غير تعصب له أو عليه ، أسأل الله أن يسدد قولي وفعلي .

---

(١) حيث تقدم تفصيل ذلك في ثنايا البحث .

أولاً : أبدأ بذكر بعض مزايا الكتاب وإيجابياته وهي :

- حسن تنظيمه وجودة ترتيبه . وهذه السمة من أظهر سمات الكتاب ومزاياه التي تميز بها عن كثير من كتب المقالات ، إذ لم تسرد مضامينه «كيف اتفق ، وعلى الوجه الذي وجد» بل «على قانون مستقر ، وأصل مستمر» فأبدع مؤلفه تنظيمًا رائعًا وترتيبًا حسنًا ، واستحدث قوانين في ذكر الطوائف والفرق وعدها ، وهذا مما ينوه به له ، ويشاد له بذلك ، كما اختار من طرق عرض الآراء والمقالات أحسنها ، وأجودها ، حتى خرج الكتاب بحلة جميلة ، وصورة مشرقة مضيئة ، عرضت فيه المقالات منظمة ، والطوائف والفرق متدرجة .

وهذا كله مما جعل القارئ يصل إلى مراده ، ويظفر بحاجته ، بكل يسر وسهولة ، وهذه ميزة أخرى .

- كتاب الملل من أشمل كتب المقالات وأوسعها ؛ من حيث ما تضمنه من آراء ومقالات للطوائف والديانات ، بل يعدُّ أشملها وأوسعها ، فالكتاب - كما تقدم - لم يقتصر على ذكر مقالات الفرق الإسلامية فقط ، كما هو معظم كتب المقالات ، بل ضم إلى ذلك ذكر مقالات أهل الديانات الأخرى - سماوية كانت أو غير سماوية - . فهو حق يعد موسوعة مختصرة في موضوعه .

وإن شاركه كتاب «الفصل» لابن حزم في هذا الجانب ، إلا أن كتاب الملل أكثر شمولاً وأغزر في ذكر الآراء والمقالات ، بل احتوى على ذكر بعض المقالات التي لم يشاركه في ذكرها كتاب آخر - مما هو متداول اليوم من كتب المتقدمين - وممن ذلك : الفصول التي ترجمت من

بعض كتب ابن الصبّاح الإسماعيلي ، وكذلك مقالة زرادشت التي نقلها الجيهاني ، وغير ذلك مما تقدم بيانه .

كما أنه موافق غيره من أصحاب كتب المقالات في معظم ما اشتركوا في ذكره من آراء ومقالات الطوائف والفرق .

ومع شموله واستيعابه أكثر الفرق والديانات فقد اقتصر على ذكر الآراء والمقالات العقدية وما يتصل بها ، دون غيرها من الآراء الفقهية ونحوها ، كذلك اقتصر - في الجملة - على مجرد عرض الآراء فقط دون مناقشتها . ولذا يمكن القول بأن كتاب الملل والنحل كتاب متخصص في ذكر الآراء العقدية خالص في ذلك ، لم يكن لغيرها حيز يذكر في عرض المؤلف ، لا الأدلة ولا المناقشة ، بخلاف غيره من كتب المقالات التي يتخللها شيء من : التاريخ ، أو المسائل الفقهية ، أو الاستدلال ، أو الجدل والمناظرة ، وغير ذلك .

- سهولة فهم الآراء والمقالات الواردة في الكتاب ، ومعرفة مرادها لدى معظم القراء ، بل إن بعضها أكثر وضوحًا ، وأيسر فهمًا في هذا الكتاب مما هو وارد في كتاب الطائفة نفسها ، وخاصة مقالات الفلاسفة . وذلك لما تميز به العرض من الوضوح في العبارة ، والإيجاز في العرض ، والحسن في الصياغة ، واستخدام المصطلحات المتداولة المعروفة - غالبًا - ، وتجنب ذكر الألفاظ الغريبة غير المشهورة ، فيورد المقالة بأقل العبارات وأوضحها ، مع شمولها للمراد دون إخلال به ، ولذا جاء الكتاب صغير الحجم ، كبير المحتوى والمضمون .

ثانيًا - المآخذ على الكتاب وسلبياته :

من المسلم به أن عمل الإنسان لابد أن يعتريه شيء من الزلل والنقص ،

والناس يتفاوتون في ذلك ، ما بين مكثر من ذلك أو مقل ، والكتاب مع ما تضمنه من حسنات وميزات رفعت من مكانته ، وأعلت من شأنه ، وفاق بها بعض كتب هذا الفن ، إلا أنه مع ذلك لم يسلم من وجود بعض الهفوات ، والوقوع في بعض الزلات . ويمكن إجمال أهم ذلك فيما يلي :

- عرض الكتاب آراء الفرق ومقالاتها دون بيان صحيحها من فاسدها ، وذلك بناء على المنهج الذي التزمه المؤلف في أول كتابه ، وهو منهج الحياد ، وهذا المنهج - كما تقدم - في نظر بعض الباحثين والمؤلفين المنهج العلمي السليم الذي يتعين على كل مؤلف في الديانات أن يسلكه . والحق - فيما ظهر لي - أن المنهج الصحيح : أن يتجرد من الهوى والتعصب والتحيز ، لكن لا يتجرد من الحق ، إن مقتضى العدل أن يصحب عرض الآراء بيان الحق فيها من الباطل ، دون تعصب أو كسر عليها من غير حق ، وهذا هو منهج القرآن في كشف عقائد أهل الباطل . فيعرض المؤلف بكل أمانة ودقة وتجرد قول الطائفة ورأيها دون أن يحيف في ذلك ، أو يكن له أثر فيما يحكيه ، ثم يتبعه ببيان صحة ذلك أو فساده . وبهذا المنهج يكون القارئ قد اطلع على شطري الحقيقة واكتملت الفائدة لديه ، بخلاف منهج الحياد فإنه يطلع القارئ على شطر الحقيقة والفائدة دون أن يكملها ويتمها .

كذلك إن منهج الحياد - الذي حاول المؤلف الإلتزام به - مع أنه مخالف لمنهج القرآن ، فهو أيضا منهج قل من يفي به ممن التزم به في عرض الآراء ، والمؤلف - كما رأينا فيما تقدم - لم يف بذلك ، بل كان لعقيدته أثر فيما عرضه عن الطوائف .

وكما قال د . مصطفي حلمي : « نرى أن لافتة (الحيدة العلمية) لم تعد تقنع أحدًا عند البحث في الأديان ، فما من باحث إلا وهو حامل عقيدته

التي لا يستطيع التخلي عنها مهما زعم ارتداد ثوب الحيدة »[١] .

كما أن هذا المنهج له آثاره السلبية في ذهن القارئ ؛ من ذكر الشبهات دون ردها وإبطالها .

- محاولة حصر الفرق الإسلامية في العدد الوارد في حديث الافتراق . وهذا منهج غير سديد ، إذ لا يخلو من التكلف في تصنيف الفرق وعدها ، وعدم الدقة في ذلك فتُغْفَل بعض الفرق ، ويتكلف في ذكر بعضها ؛ من أجل مطابقة ذلك العدد . كما أن حصر العدد المذكور في فرق ذلك الزمان وما قبله . غير صحيح . فرسول الله ﷺ المخبر عن هذا الافتراق ، لم يحدد الزمان الذي ستظهر فيه هذه الفرق ، ولم يحصر ظهورها جميعًا في فترة زمنية محددة ، فقد يكون من الجائز أن تظل الفرق تظهر في تاريخ المسلمين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، والواقع يشهد بذلك ، حيث ظهرت من المسلمين فرق جديدة بعد ما انتهى بعض العلماء من تعداد الفرق ، وأوصلها إلى ثنتين وسبعين فرقة .

إضافة إلى أن المؤلف لم يستطع أن يفي بذلك - كما ظهر لي - ، إذ لم يطابق تقسيمه للفرق العدد الوارد في حديث الافتراق .

- قرر المؤلف في أول الكتاب ، وبيّن أن الناجية من فرق هذه الأمة الثلاث وسبعين : واحدة ، واستدل على ذلك بالعقل والسمع[٢] . ومع ذلك فلم يصرح خلال عرضه آراء الطوائف ومقالاتها بالناجية منها ، ولم يفرد لها مبحثا خاصًا يبين فيه آراءها وخصائصها ومقالاتها ، مما فيه دلالة

---

(١) الإسلام والأديان دراسة مقارنة ص٧ .

(٢) انظر الملل والنحل ١/ ٧ .

القارئ وإرشاده إلى العقيدة الصحيحة والفرقة الناجية - في نظر المؤلف - التي ينبغي اتباعها ، والاعتقاد بمذهبها ، والانضمام تحت لوائها . وإن تضمن حديثه عن الأشعرية ما يدل على أنه يرى : أنها هي الفرقة الناجية ، عندما ذكر : أن مآل مذهب السلف كان إليها ، وسمة الصفاتية انتقلت إليها ، فأصبحت مذهبًا لأهل السنة والجماعة . بيد أنه لم يصرح بأنها الناجية ولم يعين ذلك ، ولم يعقد لها فصلاً خاصًا ، بل ذكرها ضمن فرق الصفاتية الثلاث .

ولعل منهج الحياد الذي التزمه كان مانعًا من ذلك . وعليه يمكن القول بأن الكتاب عرض آراء الفرق ومقالاتها على اختلافها دون تعيين الناجية منها . وهذا خلاف ما سلكه البغدادي والإسفراييني وغيرهما ممن كتب في مقالات الفرق ، حيث عقد كل واحد منهم فصلاً خاصًا بالفرقة الناجية - في نظره - ، وبيّن فيه آرائها وعقائدها وخصائصها وأوصافها ونحو ذلك .

- خلا الكتاب من بيان عقيدة السلف - رضوان الله عليهم - من الصحابة والتابعين وتابعيهم ، مع أنه ذكر آراء ومقالات معظم فرق هذه الأمة ، إلا أنه لم يعقد لبيان عقيدة السلف فصلاً خاصًا يورد فيه أقوالهم ، وما روى عنهم في المسائل العقدية ، كذلك لم يذكر آراءهم في ثنايا حديثه عن الفرق ، أو في مقدمات الكتاب ، وإنما أغفل ذكرهم وتجاهل أمرهم ، بل نسب إليهم بعض الآراء والعقائد التي هم بريئون منها ، نحو :

القول بالتفويض في باب الصفات لبعضهم ، أو التشبيه فيها لبعضهم . وقد تقدم بيان ذلك ، وذكْر بعض أقوال شيخ الإسلام في بيان سبب عدم ذكر المؤلف وأمثاله مذهب السلف - رضوان الله عليهم -[1] .

---

(١) انظر ص ٤٢٩ ، ٤٣٧ من هذا البحث .

وعلى ذلك يمكن القول بأن الكتاب اقتصر على ذكر عقائد الفرق وآرائها ، دون عقيدة السلف ، وبيانها البيان الصحيح الجلي .

- مع أن مؤلف الكتاب - كما تقدم - ألزم نفسه بمنهج الحياد في كتابه ؛ إلا أنه بعد تأمل الكتاب ودراسته ظهر لي أنه كتب وفق عقيدة مؤلفه وأفكاره، سواء كان ذلك فيما ذكره في مقدمات الكتاب من : تقعيد بعض القواعد ، وسن بعض القوانين ، أو تفسير بعض المصطلحات والألفاظ ، وتحديد المراد بها ، وغير ذلك . أو فيما ذكره في حديثه عن الفرق والطوائف ، خاصة عند الحديث عن مسألة خلق أفعال العباد، أو الإيمان ، أو الصفات ، أو في موقفه من المخالفين لمذهبه في تلك المسائل ، خاصة في حديثه عن - من يسميهم - المشبهة ، فقد انطلق في عرض آرائهم وفق مذهبه وبناء على تصوره وعقيدته . وعليه فمحتوى الكتاب نابع من العقيدة الأشعرية - عقيدة المؤلف - ومبني عليها ، وأن المؤلف لم يتجرد في كتابه عن عقيدته ، فضلا أن يكون مبنيًا على العقيدة السلفية الصحيحة .

خلا الكتاب من ذكر بعض الديانات القديمة ، وبعض الفرق الإسلامية ، مع أن مؤلفه قال في مقدمة الكتاب : « أردت أن أجمع ذلك في مختصر يحوي جميع ما تدين به المتدينون ، وانتحله المتحلون »[1] ، وقال : « فإذا نجزت المقدمات على أوفى تقرير وأحسن تحرير ، شرعنا في ذكر مقالات أهل العالم من لدن آدم إلى يومنا هذا ، لعله لا يشذ من

---

(١) الملل والنحل ١/١ ، وجاء في مقدمة الكتاب الأخري - التي ذكرها د. بدران - قوله : وأراد أن يجمع ذلك في مختصر يحوي جميع ما ذهب إليه الذاهبون ، وانتحله المتحلون ، من مبدأ آدم - عليه السلام - إلى منتهى طي العالم . . » الملل والنحل ١/ ٤ .

أقسامها مذهب »(١) ومن جملة الديانات التي لم يذكرها : أديان أهل الصين ، البوذية ، وإن تضمنها - كما تقدم - حديثه عن أصحاب البددة ، إلا أنه لم يصرح بها ولم ينص عليها ، مع أنها في حقيقتها ديانة كبيرة يتدين بها جماعات متعددة من أهل الهند وما حولها من البلاد .

ومن جملة الأديان التي لم يصرح بها المؤلف مع اشتهارها وانتشارها الديانة « الهندوسية » (٢) ، وإن كان حديثه عن « البراهمة » يتضمن شيئا من ذلك ، إلا أن الأولى بالمؤلف أن يشير إلى هذه الديانة ويصرح بذكرها لانتشارها وشهرتها بين أهل الهند ، ويبيّن صلتها بالبراهمة ، والعقائد التي تميزت بها وآرائها .

ومن الديانات أيضا : ديانات قدماء المصريين ، فلم تتضمن مضامين الكتاب أي إشاره لهم .

أما الفرق الإسلامية : فهناك جملة من الفرق أغفل المؤلف ذكرها ولم يعرض آراءها ومقولاتها ، ومنها :

---

(١) المصدر السابق ١/ ٤١ .

(٢) الهندوسية أو « الهندوكية » : هي أقدم الديانات الهندية المشهورة ، ويرجع تاريخ نشأتها إلى القرن الخامس عشر قبل الميلاد على الراجح ، وذلك من زمن الغزو الأري للهند . والديانة الهندوسية ليس لها مؤسس يمكن الرجوع إليه كمصدر لتعاليمها وأحكامها ، وإنما هي : دين متغير ، ومتزايد على مر العصور ، ومجموعة من التقاليد والأوضاع التي تولدت من تنظيم الآريين لحياتهم عبر الأجيال ، بعد ما وفدوا على الهند ، وتغلبوا على سكانها الأصليين ، وقد تولد من استعلاء الآريين على سكان الهند الأصليين ، ومن احتكاكهم بهم ؛ تلك التقاليد الهندوسية التي تعد على مر التاريخ دينًا يدين به الهندوس ، ويلتزمون بمبادئه وأفكاره ، وسميت الديانة بالهندوسية أو الهندوكية ، إذ تمثلت فيها تقاليد الهند ، وعقائدهم ، وعباداتهم ، وأخلاقهم ، وصور حياتهم ، ثم أطلق عليها في القرن الثامن من قبل الميلاد « البراهمة » نسبة إلى « براهما » وهو أكبر الآلهة عند الهندوس . انظر أديان الهند الكبرى ص٤٣ . الهندوسية عرض ونقد ١/ ٣٧ .

- الصوفية [١] : لم يرد في كلام المؤلف بيان لآرائهم ، ولا ذكر صريح لهم في الفرق الأصلية أو الفرق الفرعية ، مع أن الصوفية كانت في وقته معروفة مشهورة ، بل كان بعض شيوخه من كبارهم وأئمتهم أمثال : أبو نصر القشيري ، وأبو القاسم الأنصاري ، فهل كان لذلك أثر في عدم ذكرهم فرقة مستقلة ؟! . مع أن هناك من أشار إليهم وصرح بذكرهم من أصحاب كتب المقالات سواء من المتقدمين عليه أو ممن جاء بعده . أمثال :

الأشعري [٢] ، ابن النديم [٣] ، البغدادي [٤] ، الغزالي [٥] ، ابن حزم [٦] ، الإسفراييني [٧] ، الرازي [٨] ، السكسكي [٩] .

---

(١) الصوفية : اختلف في أصل اشتقاق الكلمة ، ونسبتها على أقوال كثيرة ، منها : نسبة إلى لبسهم الصوف ، وهذا هو المشهور ، وقيل : نسبة إلى أهل الصفة ، وقيل : نسبة إلى الصفوة من خلق الله ، وقيل غير ذلك . وهم طوائف متعددة ، وقد مر التصوف بعدة مراحل ، فقد كان في أوله زهدًا في الدنيا ، وانقطاعًا لعبادة الله - عز وجل - ، ثم صار حركات ومظاهر خالية من الروح والعبادة ، ثم صار إلحادًا وخروجًا عن دين الله ، فقالوا بالحلول ، ووحدة الوجود، وإباحة المحرمات ، وترك الواجبات ، وعلم الباطن ، ونحو ذلك من العقائد الباطلة . انظر : اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص٩٧ - ١٠١ ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١١/ ٥ وما بعدها ، المرشد الأمين إلى اعتقادات فرق المسلمين . ص١١٠ - ١١٣ ، حاشية الصواعق المرسلة ٢/ ٤٠٧ .

(٢) انظر المقالات : ١/ ٨١ - ٨٢ ، ٢٨٧ - ٣٢٨٨ ، ٣٤٤ ، ٢/ ١٢٦ - ١٢٧ .

(٣) انظر الفهرست ص٢٠٦ .

(٤) انظر الفرق بين الفرق ص٢٦٠ - ٢٦٦ .

(٥) انظر المنقذ من الضلال ص٨٩ ، وقد ذكر أن أصناف الطالبين أربع فرق هم : المتكلمين ، الباطنية ، الفلاسفة ، والصوفية .

(٦) انظر الفصل في الملل والأهواء والنحل ٥/ ٩٧ - ، ٢/ ٢٧١ .

(٧) انظر التبصير في الدين ص١٩٢ .

(٨) انظر اعتقادات فرق المسلمين ص٩٧ .

(٩) انظر البرهان في معرفة أهل الأديان ص١٠١ .

وهؤلاء منهم من عدهم فرقة مستقلة ، ومنهم من لم يعدهم ، وإنما ذكر بعض آرائهم ومقالاتهم . والرازي يعد أول من عدهم فرقة مستقلة - فيما أعلم - حيث أفرد الباب الثامن من كتابه « اعتقادات فرق المسلمين والمشركين » لبيان حالهم وسعى في حصر فرقهم ، وقد أشار إلى ذلك بنفسه حينما قال : « اعلم أن أكثر من حصر فرق الأمة لم يذكر الصوفية ، وذلك خطأ لأن حاصل قول الصوفية : أن الطريق إلى معرفة الله تعالى هو التصفية والتجرد من العلائق البدنية ، وهذا طريق حسن وهم فرق . . . »[1] ، وقد يلتمس للمؤلف وجه في ذلك ، وهو أنه يرى أن الصوفية ليست مذهبًا عقديًا متفردًا ، بل تنساب في فرق كثيرة .

- ومن الفرق التي أغفل المؤلف ذكرها « فرقة الماتريدية » ، ولم يكن المؤلف وحده الذي أغفل ذكرها ، بل شاركه في ذلك معظم أصحاب كتب المقالات : كالبغدادي ، وابن حزم و الإسفراييني ، والرازي ، وغيرهم . وقد يعلل ذلك بإما :

(١) عدم اشتهار الفرقة وانتشاره في البلاد الإسلامية - في ذلك الزمن - إذ كانت منتشرة في بلاد ما وراء النهر .

(٢) أو أن يكون بعدها المكاني سبباً في عدم معرفتها والوقوف على حقيقتها .

(جـ) أو أن يكون التعصب للمذهب - وهذا خاص بالأشاعرة - سببًا في عدم ذكره ، لما جرى بين أتباع الطائفتين من مناظرات وجدال وخلافات

---

(١) انظر اعتقادات فرق المسلمين . . . تحقيق علي النشار ص٧٢ ، وانظر مقالة الأستاذ مصطفى عبدالرازق عن الصوفية في مقدمة الكتاب ص٦ - ١٦ .

في الآراء . وهذا قد يكون بعيدًا ، حيث ذكر هؤلاء المؤلفون فرقًا أشد خصومة وأشد عداء من هذه الفرقة .

وقد يستغرب على الرازي أكثر من غيره في إغفالها وعدم ذكرها ؛ إذ إنه وقف على حقيقة الفرقة ، بل ناظر بعض أتباعها وجادلهم ، كما يذكر ذلك في كتابه « مناظرات في بلاد ما وراء النهر » ، ومع ذلك لا يذكرهم في عداد الفرق الإسلامية في كتابه « اعتقادات فرق المسلمين والمشركين » مع أنه ذكرهم في بعض كتبه الأخرى .

- ومن الفرق التي أغفلها المؤلف ذكرها « فرقة الكلابية » أتباع عبد الله ابن سعيد الكلابي ، مع أنه ذكره عند الحديث عن الصفاتية [١] ، وأشار إليهم في حديثه عن الجبرية [٢] ، إلا أنه لم يعده هو وأتباعه فرقة مستقلة . ولم يذكر آراءه ومقالاته ، مع أن الأشعري ذكر آراءه في غير موضع من كتابه [٣] ، وقد يحمل صنيع المؤلف على ما يلي :

(١) أنه يرى أن ابن كلاب من جملة السلف ، فلم يكن زعيم طائفة معينة . ويشهد لهذا قوله : « حتى انتهى الزمان إلى عبد الله بن سعيد الكلابي ، وأبي العباس القلانسي ، والحارث ابن أسد المحاسبي ، وهؤلاء كلهم من جملة السلف ، إلا أنهم باشروا علم الكلام ، وأيدوا عقائد السلف بحجج كلامية ، وبراهين أصولية ، وصنف بعضهم ، ودرس بعضهم . . . »

---

(١) انظر الملل والنحل ١/ ١٤٨ .

(٢) انظر المصدر السابق ١/ ١٣٤ .

(٣) انظر المقالات ١/ ٢٤٩ - ٢٥٣ ، ٣٥٠ - ٣٥١ ، ٢/ ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٢) أو أنه يرى أن طائفة الكلابية اندمجت مع الأشعرية وتداخلت معها، حتى أصبحتا فرقة واحدة، وعليه فلم يفرد الكلابية طائفة مستقلة. ويشهد لهذا قوله - عقب كلامه المتقدم - : «حتى جرى بين الأشعري وبين أستاذه مناظرة في مسألة من مسائل الصلاح والأصلح، فتخاصما، وانحاز الأشعري إلى هذه الطائفة، فأيد مقالتهم بمناهج كلامية، وصار ذلك مذهبًا لأهل السنة والجماعة؛ وانتقلت سمة الصفاتية إلى الأشعرية ...»[1].

وعلى كلا الوجهين فلا يسلم للمؤلف بذلك؛ إذ إن لابن كلاب ولأتباعه آراء مستقلة، يخالف بعضها ما كان عليه السلف، كما يخالف أيضا ما عليه الأشعرية، فكان الأولى أن يشير إليهم. ولعل محاولة حصر الفرق في العدد الوارد في حديث الافتراق أثر في عدم ذكرهم كفرقة مستقلة.

ومن جملة الفرق التي أغفل المؤلف ذكرها: فرقة: البكرية[2]، والسالمية[3]، وغيرهما.

---

(١) الملل والنحل ١/ ١٤٨.

(٢) البكرية: أتباع بكر بن أخت عبد الواحد بن زيد، قال عنه ابن حبان: «دجال يضع الحديث عن ابن المبارك». وكان في أيام النظام، وكان يوافقه في بعض أقواله، كدعوى أن الإنسان هو الروح دون الجسد الذي فيه الروح، وكان يوافق أيضًا الأشاعرة في بعض الآراء، كإبطال القول بالتولد، وكان يرى أن الكبائر الواقعة في أهل القبلة: أنها نفاق، وقد ذكر هذه الفرقة معظم مصنفي المقالات. انظر آراءها في: المقالات ١/ ٢٤٢، الفرق بين الفرق ص٢١٢، التبصير في الدين ١٠٩، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص٩٢ وغيرها.

(٣) السالمية: أتباع أبي عبد الله محمد بن سالم - المتوفي سنة ٢٩٧ - وابنه أبي الحسن أحمد بن سالم - المتوفي سنة ٣٥٠ - وقد تتلمذ محمد بن سالم على سهل بن عبد الله التستري، وأبي طالب المكي، ويجمع السالمية في مذهبهم بين كلام أهل السنة، وكلام المعتزلة، مع ميل إلى التشبيه، ونزعة صوفية اتحادية. انظر: شذرات الذهب ٣/ ٥٦، دائرة المعارف الإسلامية: «السالمية»، الفرق بين الفرق ص١٥٧، حاشية منهاج السنة ١/ ١٥٧.

ويلحظ أن معظم ما ذكره المؤلف من فرق وطوائف هي ما كان منشأها في مشرق البلاد الإسلامية ، أما ما كان منشأها المغرب فلم يكن لها ذكر في هذا الكتاب [١] .

وكما أغفل ذكر بعض الديانات والفرق ؛ كذلك أغفل ذكر بعض الشخصيات التي كان لها أثر في طوائفهم ومذاهبهم ، واشتهر ذكرهم ، وراجت كتبهم ومصنفاتهم . نحو الغزالي ، فقد تجاهله ، ولم يشر إليه في كتابه ، مع أنه لا يخفى أمره ، ولا يجهل قدره ومنزلته ، والشأن الذي بلغه لدى الأشعرية .

ولم يقتصر إغفال المؤلف له في كتابه هذا . بل في سائر كتبه - كما تذكر ذلك د . سهير مختار - وقد ذكرت أن من أسباب ذلك : « أن الغزالي تجاهل ذكر إمام الحرمين في أي من مؤلفاته ، مع اعتباره أستاذًا مباشرًا له - إي الشهرستاني - وهو يعتبر أستاذًا غير مباشر للغزالي ، فتجاهل المؤلف ذكر الغزالي كذلك ، مع حرصه على ذكر إمام الحرمين ، واحترامه ، والاعتداد بآرائه ، والأخذ بها أحيانًا . . » [٢] .

وقد يكون هذا من الأسباب ، كما يحتمل أن يكون منها أيضًا :

ما بعثه كتاب « تهافت الفلاسفة » للغزالي من التهجم عليهم ، والطعن فيهم ، وعلى المنتمين إلى الفلسفة ، والمؤلف - كما سبق بيانه - كان ممن يميل إليهم ، وإلى الحديث عنهم ؛ فلعل ذلك كان له الأثر في تجاهل

---

(١) ولعل من جملة تلك الطوائف : طائفة الموحدين أتباع محمد بن تومرت (ت ٥٢٤) الصنهاجي التي نشأت في بلاد المغرب .

(٢) الشهرستاني وآراؤه الكلامية والفلسفية ص٢٣ .

الغزالي، وعدم ذكره في كتبه والإشادة به ، مع اشتهاره ولمعان نجمه بين الأشاعرة .

- وقوع خلط في نسبة بعض الآراء أحيانًا ، وعدم الدقة في نسبة الآراء أحيانًا أخرى ؛ وأظهر ذلك وأوضحه : ما وقع في عرضه لآراء المرجئة ومقالاتها ، حيث نسب بعض الآراء لغير أهلها . وقد تقدم تفصيل ذلك وبيانه عند الحديث عن منهجه في المرجئة ، بما يغني عن إعادته مرة أخرى .

وكما وقع له ذلك أيضًا في حديثه عن الفلاسفة . وقد تقدم تفصيل ذلك .

- وجود بعض الأخطاء العلمية في بعض ما ذكره عن الطوائف والفرق، وأظهر ذلك وأوضحه : ما نسبه إلى السلف - رضوان الله عليهم - من عقائد وآراء ، عند حديثه عن المشبهة ، كذلك ما ذكره عن الفلاسفة من قولهم بالتوحيد ، وإيمانهم بوجود الله - عز وجل - ، وأيضا ما ذكره عن النسطورية والملكانية في سبب تسميتهم بتلك الأسماء ، وغير ذلك مما تقدم بيانه عند الحديث عن منهجه في كل فرقة ، حيث أشير إلى ذلك بشيء من التفصيل .

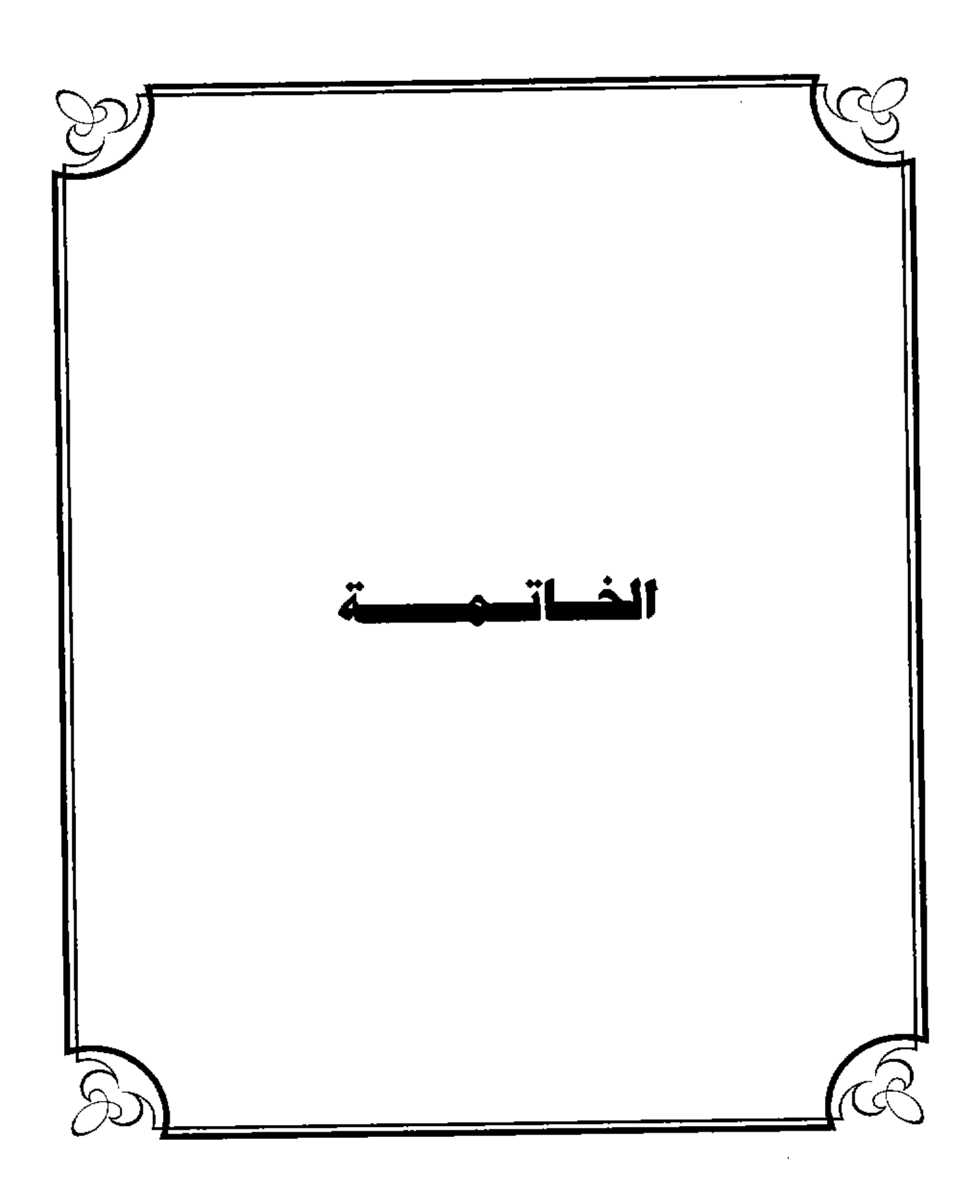
ويمكن القول بأن ما ذكره المؤلف عن : المشبهة ، والمرجئة ، والفلاسفة، لا يؤخذ بإطلاق ، وإنما بشيء من الحذر والحيطة ، وتوثيقه بما تذكره المصادر الأخرى ؛ إذا إن ما ذكره في هذه الطوائف يتسم بعدم الدقة في بعض ما حكاه ، بل عدم صحته . وهذه الطوائف هي أشد مواطن الضعف في الكتاب حسب ما تبين لي خلال البحث ، والله أعلم .

- بناء على ما تقدم ذكره عن مصادر المؤلف في الفصل الأول ، وكذلك

عند الحديث عن كل فرقة ؛ يمكن القول بأن المؤلف اعتمد على مصادر متعددة ومختلفة ، بيد أنه لم يعتمد في معظم الطوائف على مصادرها ، وإنما على ما ذكره أصحاب كتب المقالات المتقدمين عليه ، وهذا خلاف ما التزمه في أول كتابه - كما سبق ذكره - ولذا وقعت منه بعض الهفوات والأخطاء فيما ذكره عن بعض الطوائف .

وأخيرًا يمكن إجمال القول في الكتاب بما يلي :

تضمن الكتاب جمًا غفيرًا من الآراء والمقالات لمعظم الديانات ، والفرق الإسلامية ، مما لم يتضمنه كتاب آخر في المقالات فيما بين أيدينا - حسب علمي - . وقد تحرى المؤلف فيما يذكره الدقة ، والأمانة ، والاستيعاب مع الاختصار ، والتجرد من عقيدته ؛ بيد أنه لم يمكنه ذلك في بعض ما ذكره ، فزل قلمه في بعض المواضع . وقد خلا الكتاب من بيان عقيدة السلف الصحيحة بيانًا واضحًا ، فضلا أن ينطلق منها وعلى ضوئها . والله أعلم .



الخـــاتمـــة

الخاتمـــة

وبعد هذه الجولة التي أمضيناها في دراسة حياة الشهرستاني وكتابه الملل والنحل ، نصل إلى آخر المطاف في هذه الدراسة ، وهو الخاتمة لأذكر فيها أهم النتائج التي توصلت إليها خلال هذا البحث ، وهي كالتالي :

أولاً– المؤلف : من أهم المسائل العلمية التي استخلصتها حول الشهرستاني ما يلي :

١ – أن أبا الفتح الشهرستاني (٤٧٩ – ٥٤٨) من أبرز مصنفي المقالات ومؤرخي الأديان والفرق، وهو أشعري العقيدة ، شافعي المذهب ، من كبار الأشاعرة ومتكلميهم ، ممن كان لهم شأن في المذهب وبين أتباعه ، وقد كان لعلم الكلام نصيب وافر ، واهتمامًا أكبر في مؤلفاته ، بخلاف العلوم الشرعية التي لم تنل من المؤلف اهتمامًا وعناية ظاهرة .

٢ – أن اتهامه بالميل إلى الفلاسفة وإلى الباطنية له جانب من الصحة . فأما ميله إلى الفلاسفة ، فقد ظهر في كتابه هذا بعض ما يؤيد هذه التهمة ، وذلك إما في حديثه أو في محاولته وسعيه في تقريب الفلاسفة إلى المسلمين وتحسين سمعتهم وصورتهم في أذهان عامة المسلمين : بتقرير إيمانهم وتوحيدهم بالله – عز وجل – ونحو ذلك .

أما ميله إلى الباطنية : فإن كتابه « مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار » أكبر شاهد ، وأوضح دليل على ذلك ، كما أن كتابه الملل تضمن بعض الأوجه المؤيدة لتلك التهمة . ومع تقرير هذه التهمة وإثباتها ؛ إلا أنه لا يمكن الجزم بأن هذا ما كان عليه في آخر عمره ، بل إن القول الأرجح

والأقرب إلى الصحة - فيما ظهر لي - بخلاف ذلك ، وهو : أن تأثره بالباطنية كان في إحدى مراحل حياته ، وأنه رجع عن ذلك واستقر على ما جاء في كتابه نهاية الإقدام .

٣ - أن المؤلف مع إجادته وإتقانه لمقالات بعض الطوائف والفرق ومعرفتها معرفة دقيقة ، إلا أنه في المقابل كان جاهلاً بمعظم أقوال السلف وآرائهم ، وغير متقن لمقالات بعض الطوائف وآرائها نحو : المرجئة ، والفلاسفة . وعليه فإن الشهرة التي نالها المؤلف من أنه كان على دراية ومعرفة تامة بمقالات الفرق والطوائف . محل نظر ، إذ ليس الأمر على إطلاقه .

ثانيًا - الكتاب : وهو موضوع الدراسة ، وأهم ما يحسن تسجيله حوله :

١ - صحة نسبة كتاب « الملل والنحل » للشهرستاني ، بل لم يعتر ذلك أدنى شك أو تردد ، وأن اسم الكتاب الثابت عن المؤلف هو « الملل والنحل» وقد كتبه لنقيب ترمذ - أحد زعماء الشيعة وأئمتهم - وكان تأليفه نحو سنة « ٥٢١ » .

٢ - أن ما قيل عن الكتاب في الثناء عليه وإطرائه ، وتعظيم شأنه ، ورفع منزلته ، ووصفه بالدقة والضبط لما تضمنه من آراء ومقالات ، وشموله لها ، ونحو ذلك ؛ أن ذلك كله فيه شيء من المبالغة ، وتجاوز في الألفاظ والأوصاف . كذلك ما قيل عنه مما فيه قدح به أو تقليل من شأنه وقيمته بإطلاق ؛ أن ذلك فيه تحامل عليه وإجحاف بحقه ، والحق - فيما أرى - أن يُنظر إلى الكتاب بنظرة لا إفراط فيها ولا تفريط ، فالكتاب تميز ببعض الميزات ، وتضمن جوانب حسنة نحو : حسن التنظيم ، وجودة

الترتيب والتبويب - وقد تميز بذلك عن بعض كتب المقالات - ، واحتوائه على كثير من مقالات معظم الطوائف والفرق ، وآرائها ، إلا أنه في مجال ذكر الآراء والمقالات وعرضها لم يسلم من الخلل والخطأ ، وعدم الدقة في ذكر بعض الآراء ، وفي نسبتها إلى أصحابها ، - وقد سبق تفصيل ذلك وبيانه - وعليه فالكتاب ليس كما قيل في الثناء عليه والإطراء الذي ناله .

٣ - من خلال المقارنة التي أجريتها بين بعض كتب المقالات تبين لي أن لكل واحد من تلك الكتب سمات إيجابية وسلبية يكاد يتفرد بها عن كتب المقارنة ، ومن أبرز ذلك ما يلي :

أ - كتاب المقالات : كان أكثر دقة وأمانة وحيادًا في عرض المقالات ، وأكثر تفصيلاً في ذكر مقالات المعتزلة ، ومصدرًا لكثير من كتب المقالات مما ألف بعده ، كما يعد كتابين في كتاب واحد وذلك لتنوع طريقة عرضه للآراء .

ويؤخذ عليه : الاضطراب في التنظيم ، وتكرار ذكر بعض المقالات ، وعدم العناية بالتصريح بأسماء أصحاب المقالات .

ب - أما كتاب الفرق بين الفرق : فهو متكامل في موضوعه حيث اشتمل على مقدمة عن الافتراق ، وذكر آراء الفرق مع الرد عليها ، وختم بالحديث عن الفرقة الناجية . كما أنه أكثر شمولاً من غيره في إعطاء القارئ تصورًا عن الفرقة من جوانب متعددة ، وعدم الاقتصار على جانب واحد .

ويؤخذ عليه : التكلف في حصر الفرق في العدد الوارد في حديث الافتراق ، شدة تعصبه وميله إلى نصرة مذهبه ، وحدته على الخصم ، والقسوة في الرد ، واستخدام أساليب السب والسخرية والشماتة بالرأي أو صاحبه .

جـ - أما كتاب الفصل : فقد تميز بتفصيل القول عن أهل الكتاب وآرائهم ، والرد عليهم ، وبيان ما هم عليه من باطل ، وكشف حقيقة كتابهم المقدس مع قوة الحجة والاستدلال بالعقل والنقل ، كما اشتمل على أساليب متعددة وطرق كثيرة في الرد على المخالف ومناقشته ، كما أولى عناية بالقضايا والمسائل الفلسفية .

ويؤخذ عليه : الاضطراب في ترتيب الكتاب ، وحصول التكرار في ذكر بعض المقالات ، وعدم تفصيل القول في بيان آراء الفرق الإسلامية ، والشدة في الرد على المخالف ، والعنف في المناقشة ، وإطلاق الألفاظ الجارحة ، والأوصاف القادحة على أتباع الطوائف المخالفة .

- أما كتاب الملل : فهو حسن التنظيم جيد الترتيب ، وأشملها موضوعًا، حيث تضمن ذكر آراء الملل والنحل ، كما أولى عناية بتسمية الفرق ، والتصريح بأسماء أصحاب المقالات ، وهو يتفق مع الفرق بين الفرق في بعض الجوانب أكثر من اتفاقه مع بقية كتب المقارنة ،

ويؤخذ عليه : التكلف في حصر الفرق في العدد الوارد في حديث الافتراق ، عدم الدقة في نسبة بعض الآراء في بعض الفرق .

وأخيرًا اشتركت كتب المقارنة في عدم بيان عقيدة السلف الصالح ، الثابتة عنهم بيانًا شافيًا صحيحًا سليمًا .

ثالثًا- منهج المؤلف في الكتاب:يتلخص منهجه في الكتاب على جهة العموم بما يلي:

١ - لقد تكلف المؤلف حين سلك في ذكر الفرق منهج حصرها بالعدد الوارد في حديث الافتراق « ثلاث وسبعين فرقة » ، ومع تكلف

المؤلف في عد بعض الفرق وحصرها ؛ إلا أنه لم يمكنه تطبيق ذلك المنهج - حسب ما تبين لي خلال البحث - .

٢ - لم يسلك المؤلف منهج الحياد التام في عرضه للفرق والطوائف ؛ إذ اتسم عرضه لبعض الفرق - وخاصة ما كان بين طائفته وبينهاخصومة وعداء - بشيء من التحامل ، كما تضمن طعنًاوقدحًا سواء في رجالها أو آرائها ، وهذا خلاف ما التزم به في أول كتابه ، وخلاف ما اشتهر به لدى أكثر الباحثين .

٣ - خلا الكتاب من بيان لعقيدة السلف الصحيحة ، أو ذكر أقوالهم وآرائهم في المسائل التي عرضت آراء الفرق فيه ، فضلا أن يكون منطلقًا على ضوئها ، مستنداً عليها ، بل نسب إليهم ما ليس من أقوالهم وآرائهم ، مما ينبئ عن عدم معرفة المؤلف بذلك ، وقلة إلمامه بآثارهم رواية ودراية .

٤ - إن المؤلف انطلق فيما ذكره في كتابه من مسائل وآراء على ضوء عقيدته ، وفكره الأشعري ، وعرض آراء بعض الفرق والطوائف على ضوء ذلك ، وصاغ آراءهم ومقالاتهم من نظرته العقدية لها ، وبموجب مصطلحاته وعبارات ارتضاها ، لا على موجب مصطلحات الفرقة ونظرتها ، كما ألزم نفسه بذلك في أول كتابه .

٥ - لم يعتمد المؤلف في عرضه لآراء بعض الفرق على مصادر الفرقة نفسها - كما التزم بذلك - بل اعتمد على مصادر أخرى من غير الطائفة ، بل كان بعضها مما كتبه خصوم الطائفة وأعدائهم .

رابعًا - نتائج عامة :

١ - ومما تبين لي في هذا البحث : أهمية دراسة المصادر العلمية ،

وضرورة تقويمها تقويمًا علميًا ؛ كي تظهر حقيقة أمرها ، ويتوثق مماتضمنته من مسائل وآراء ، ووضعها في منزلتها الحقيقية اللائقة بها من غير إفراط في ذلك ولا تفريط ، وأخص من تلك المصادر ، مصادر المقالات والآراء ، لمظنة وقوع الخطأ وعدم الدقة فيما يذكر فيها أكثر من وقوعه في غيرها ؛ وذلك لتضمنها ذكر أقوال الخصوم والمخالفين في المعتقد ، سواء وقع ذلك الخطأ وعدم الدقة من المصنفين عمداً منهم أو جهلاً وعدم إدراك لحقيقة آراء الآخرين ومقالاتهم . ولعل مما يؤكد ذلك هذا الكتاب .

٢ - أن الكتاب - أي كتاب ما عدا القرآن والسنة - مهما ذاع صيته ، وبلغت شهرته ، وانتشاره بين القراء ، فإن ذلك لا يغني عن الحاجة إلى تقويمه ودراسته - بل قد تتأكد الحاجة إلى ذلك - إذ الشهرة والانتشار قد يحصلان بسبب متابعة بعض الناس لبعضهم فيما يذهبون إليه من غير تثبت واستيثاق لذلك ، مما يضع الكتاب في غير منزلته اللائقة به سواء كان ذلك غلوًا أو تقصيرًا ، وعليه فلابد من عرض المصادر على الميزان العلمي ، وتقويم ما تضمنه من غير تأثر بما قيل فيه .

٣ - أن كتب المقالات - خاصة ما كتبه المتكلمون - خلت جميعها أو تكاد من بيان عقيدة أهل السنة والجماعة التي كان عليها سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم ، سواء كان ذلك بعدم بيان معتقدهم في المسائل العقدية وآرائهم فيها ، أو عدم ذكر ما أثر عنهم من أقوال في تلك المسائل . وقد كان موقف مصنفي كتب المقالات تجاه عقيدة السلف إما : إهمالها وعدم ذكرها البتة ، أو ذكرها لكن بشيء من التحريف والتغيير ، وأن ينسب إليهم ما لم يثبت عنهم . ولذا فإن كتب المقالات والفرق من المصادر غير الموثقة وغير المعتمدة في ذكر أقوال وبيان عقيدة السلف -

رضوان الله عليهم - فما ذكرته عنهم فليس بحجة - والله أعلم - .

وفي الختام فهذا جهد المقل أقدمه ، فما كان فيه من صواب فمن الله وحده ، وما كان فيه من خطأ فمني وأستغفر الله ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الفهارس

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث والآثار

طـرف الحـديـث	رقم الصفحة
أخصصتم أهل البيت دوننا بشيء سوى القرآن	١٦٥
إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم	٣٠٢
افترقت اليهود على إحدى وسبعين أو ثنتين وسبعين فرقة	٦ ، ٢٩٦
اللهم فقهه في الدين ، وعلمه التأويل	١٦٦
أنا مدينة العلم وعلي بابها	١٧١
أنت مني بمنزلة هارون من موسى	١٩٢
إني تارك فيكم الثقلين	١٦٠
تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما إن تمسكتم بهما	١٦١
سبحانك اللهم ربنا وبحمدك	٤١٦
ستفترق أمتي . . . قيل : ومن الناجية قال : أهل السنة والجماعة	٢٩٢
عشرة من أصحابي في الجنة	١٨٥
علي باب حطة	١٧٠
المؤمن على ثلاث خصال	١٧٤
واعلموا أن أحدًا منكم لن يرى ربه حتى يموت	٤١٤

فهـــرس الأعــــلام

العلم	رقم الصفحة

العلم	رقم الصفحة
عبد الله بن عبد الرحمن أبابطين	٣٤٦
عبد الله بن محمد « السفاح »	٥٢٩
عبد الله بن محمد « المنصور »	٣٢٤
عبد الله بن معاوية بن عبد الله	٥١٦
عبد الله بن هارون « المأمون »	٣٤
عبد المطلب بن هاشم	١٣٤
عبد الملك الجويني	٣٥٨
عبد الملك بن مروان	٣٢٣
عبد الوهاب بن علي السبكي	٢٩
عثمان بن خالد الطويل	٣٢٢
عروة بن أدية	٤٦٤
علقمة بن قيس النخعي	٥٢٦
علي بن أحمد بن حزم	٢٥٥
علي بن إسماعيل الأشعري « أبو الحسن »	٢٤٠
علي بن جعفر الموسوي	٢٠٥
علي بن الحسين المسعودي	٢٤٥
علي بن زين البيهقي	٧٠
علي بن أبي العز الحنفي	٣٤٦
علي بن محمد « أبو حيان التوحيدي »	٦١٥
علي بن محمد الجرجاني	٣٥٩
علي بن يوسف القفطي	٦١٦
عمر بن سهلان	٨٣
عمر بن مظفر بن الوردي	٣٥
عمرو بن بحر « الجاحظ »	٣٢٢
عمرو بن عبد الله السبيعي	٥٢٥

العلـــــــم	رقم الصفحة
عمرو بن عبيد	٣١٧
عيسى بن صبيح « المردار »	٣١٨
غسان بن أبان	٢٤١
غيلان الدمشقي	٣١٦
الفضل بن دكين	٥٢٥
فلوطرخيس	٢٤٣
فورفويوس	٦٠٢
فولوس « بولس »	٥٥٦
فيثاغورس	٥٨٤
قس بن ساعدة	٦٢٤
كارل بروكلمان	٣٧
الكرخي أبو أحمد	٤٥٧
مالك بن أنس	٤٠٤
ماني بن فاتك	٥٦٣
متى	٥٥٥
المحسن بن محمد بن محمد الجشمي	٣٦٢
محمد بن إبراهيم الشيرازي	٧٧
محمد بن أبي بكر « ابن القيم »	٣٠١
محمد بن أحمد البيروني	٦٤١
محمد بن أحمد الذهبي	٣٦
محمد بن أحمد السفاريني	٢٤٨
محمد بن إسحاق بن النديم	٢٤٥
محمد بن إدريس الرازي	٤١٥
محمد بن إدريس الشافعي	٤١٢
محمد بن إسماعيل الصنعاني	١١٥

العلم	رقم الصفحة

العلم	رقم الصفحة
محمود بن سبكتكين	٣٥٦
محمود بن محمد الخوارزمي	٦٩
محمود بن المظفر المروزي	٢٠٦
المختار بن أبي عبيد الثقفي	٥٣٠
المرتضى الرازي	٧٩
مرقس	٥٥٥
مروان بن محمد الأموي	٤٧٦
مطهر بن طاهر المقدسي	٢٤٥
المظفر بن أرد شير العبادي	٧٣
معبد الجهني	٣١٦
معمر بن عباد البصري	٣٢٨
المغيرة بن سعيد البجلي	٥٢١
مقاتل بن سليمان	٤٠٤
الموفق أحمد الليثي	٧٣
نافع بن الأزرق	٤٧٢
نصر بن محمد السمرقندي	٣٥٨
النعمان بن ثابت « أبو حنيفة »	٤١٣
نعيم بن حماد	٤١١
هارون بن المعتصم بالله « الواثق »	٣٢٠
هارون الرشيد	٣١٩
هشام بن سالم الجواليقي	٥١٢
هشام بن الحكم	٥١٣
هشام بن عبد الملك بن مروان	٣٢٣
هشام بن عمرو الفوطي	٣٤١
واصل بن عطاء	٣١٥

العلم	رقم الصفحة
وليم كورتن	٣٩
وكيع بن الجراح	٥٢٥
ياقوت الحموي	٢٨
يحيي بن زيد بن علي	٥٢٩
يزيد بن هارون السلمي	٤١١
يوسف بن تغري بردي	٤٩
يوسف بن عبيد الله « الشحام »	٣٢٢
يونس الأسواري	٣١٦
اليمان بن رباب	٢٤٢

رابعًا: فهرس الفرق

خامسًا: فهرس الأبيات الشعرية

الشعر | رقم الصفحة

سادسًا : فهرس المصادر والمراجع

المصـــــــــــدر

أولاً المخطوطات والرسائل الجامعية :

١ - مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار لأبي الفتح الشهرستاني . مخطوط برقم ٢٥٦ ميكروفلم بمعهد المخطوطات العربية .

٢ - الملل والنحل لأبي الفتح الشهرستاني :

- مخطوطة بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية رقم ٥٦٠٦ .

- مخطوطة ثانية بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية رقم ٥٩٢٥ .

- مخطوطة ثالثة بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية رقم ١٤٠٦ مصورة من المكتبة الوطنية بباريس ، نفس الرقم .

- مخطوطة رابعة بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية رقم ١٤٠٧ مصورة من المكتبة الوطنية بباريس نفس الرقم .

- مخطوطة خامسة بمكتبة برلين بألمانيا رقم ٢٨٠٣ وهي بعنوان (الإعلام في بيان أديان العالم وفرق الإسلام » لابن قيم الجوزية . وهذ وهم .

٣ - المنتخب « معجم شيوخ السمعاني » مخطوط بمعهد المخطوطات العربية ، ميكروفلم ٤٩١ تاريخ .

٤ - أبو الفضل السكسكي وكتابه البرهان في معرفة عقائد أهل الزمان ، إعداد : علي حسن عسيري ، رسالة ماجستير في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة - كلية أصول الدين ، جامعة الإمام - ١٤٠٢ .

٥ - الشهرستاني وآراؤه الكلامية والفلسفية ، إعداد سهير محمد مختار ، رسالة دكتوراه في الأدب من قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية ، جامعة عين شمس - كلية البنات - ١٣٩٥ .

٦ - المجوسية وأثرها في العالم الإسلامي ، إعداد عقل بن عبد الكريم العقل ،

المصـــــــــدر

رسالة ماجستير في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة - كلية أصول الدين - جامعة الإمام - ١٤٠٧ .

٧ - المرجئة وموقف أهل السنة منهم ، إعداد محمد بن عبد العزيز اللاحم ، رسالة ماجستير في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة - كلية أصول الدين - جامعة الإمام - ١٤٠٦ .

٨ - موقف ابن تيمية من الأشاعرة ، إعداد عبد الرحمن بن صالح المحمود ، رسالة دكتوراه في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة - كلية أصول الدين - جامعة الإمام ١٤٠٨ .

٩ - الهندوسية عرض ونقد ، إعداد محمد بن عبد العزيز العلي ، رسالة ماجستير في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة - كلية أصول الدين - جامعة الإمام - ١٤٠٨ .

ثانيًا المصادر والمراجع المطبوعة :

١٠ - الإباضية بين الفرق الإسلامية عند كتاب المقالات في القديم والحديث ، علي يحيي معمر ، ط : الأولى - ١٣٩٦ ، مكتبة وهبة ، مطابع سجل العرب .

١١ - الإباضية دراسة مركزة في أصولهم وتاريخهم، علي يحيي معمر ، ط : الثانية ١٤٠٧ - مكتبة وهبة - القاهرة .

١٢ - الإباضية « عقيدة ومذهبًا » ، تأليف د. صابر طعيمة ، دار الجيل - بيروت ، ١٤٠٦ .

١٣ - الإبانة عن أصول الديانة ، لأبي الحسن الأشعري ، تحقيق د. فوقية حسين محمود، ط : الأولى : ١٣٩٧ ، دار الأنصار - بالقاهرة .

١٤ - الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة ؛ للإمام أبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي ، تحقيق : رضا بن نعسان

المصــــــــــدر

معطي ، ط : الأولى - ١٤٠٩ ، دار الراية - الرياض .
١٥ - ابن تيمية والتصوف ، مصطفي حلمي ، دار الدعوة ، الإسكندرية .
١٦ - ابن حزم : حياته وآراؤه الفقهية ، لمحمد أبو زهرة ، دار الفكر العربي .
١٧ - ابن حزم ومنهجه في دراسة الأديان ، د. محمود علي حماية ، ط : الأولى ١٩٨٣م ، دار المعارف - القاهرة .
١٨ - ابن الريوندي في المراجع العربية الحديثة ، د. عبد الأمير الأعسم ، ط : الأولى - ١٣٩٢ ، دار الآفاق الجديدة - بيروت .
١٩ - أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقدية ، تأليف : بلقاسم الغالي ، دار التركي للنشر - تونس ، ١٩٨٩م .

٢٠ - أبو الهذيل العلاف ، لعلي مصطفي الغرابي ، ط : الثانية ١٩٥٤ ، دار الفكر الحديث .
٢١ - أبيّ بن كعب الرجل والمصحف ، الشحات السيد زغلول ، ط : الأولى - ١٣٩٨ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب - الإسكندرية .
٢٢- إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين ، تصنيف : محمد بن محمد الحسيني الزبيدي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
٢٣ - الآثار الباقية عن القرون الخالية ، لأبي الريحان محمد بن أحمد البيروني الخوارزمي ، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد .
٢٤ - آثار البلاد وأخبار العباد ، تصنيف : زكريا بن محمد القزويني ، دار صادر للطباعة والنشر - ودار بيروت للطباعة والنشر - ١٣٨٠ .
٢٥ - اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية ، للحافظ ابن قيم الجوزية ، تحقيق عواد عبد الله المعتق ، ط : الأولى - ١٤٠٨ .
٢٦ - أحاديث القصاص ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق : محمد لطفي الصباغ ، المكتب الإسلامي ، ط : الثانية ، ١٤٠٥ .

المصـــــــــدر

٢٧ - أحكام أهل الذمة ، لشمس الدين ابن قيم الجوزية ، حققه وعلق حواشيه : د. صبحي الصالح ط : الأولى ، مطبعة دمشق - ١٣٨١ .
٢٨ - أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ ، لأبي العباس أحمد بن يوسف بن أحمد الشهير بالقرماني ، عالم الكتب - بيروت .
٢٩ - إخبار العلماء بأخبار الحكماء ، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ، عُنى بتصحيحه محمد أمين الخانجي ، طبع بمطبعة السعادة - مصر .
٣٠ - أخبار القرامطة في الأحساء - الشام - العراق - اليمن ، تأليف سهيل زكار ، ط : ١٤١٠ ، دار الكوثر - الرياض .
٣١ - اختيار معرفة الرجال - المعروف برجال الكشي - ، لأبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي ، صححه وعلق عليه : حسن المصطفوي .
٣٢ - الأديان في القرآن ، د. محمود الشريف ، دار عكاظ - جدة .
٣٣ - أديان الهند الكبرى ، د. أحمد شلبي ، ط : الثامنة ١٩٨٦م ، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة .
٣٤ - آراء الخوارج الكلامية ، د. عمار الطالبي ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر - ١٣٩٨ .
٣٥ - أرسطو عند العرب ، دراسة ونصوص غير منشورة ، عبد الرحمن بدوي مكتبة النهضة المصرية .
٣٦ - الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك الجويني، تحقيق : أسعد تميم ، ط : الأولى - ١٤٠٥ ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت .
٣٧ - الأسفار المقدسة في الأديان السابقة للإسلام ، د. علي عبد الواحد وافي ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة .
٣٨ - الأشباه والنظائر في القرآن الكريم ، لمقاتل بن سليمان البلخي ، دراسة

المصـــــــدر

وتحقيق : د. عبد الله محمود شحاتة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٣٩٥ .

٣٩ - الأصنام ، عن أبي المنذر هشام بن محمد الكلبي ، تحقيق أحمد زكي باشا ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ، ١٣٣٢ .

٤٠ - أصول الدين ، لأبي منصور عبد القاهر التميمي البغدادي ، ط : الثالثة - ١٤٠١ ، دار الكتب العلمية - بيروت .

٤١ - الاعتصام ، لأبي إسحاق الشاطبي ، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض .

٤٢ - اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي ، تحقيق : محمد المعتصم بالله البغدادي ، ط : الأولى - عام ١٤٠٧ ، دار الكتاب العربي بيروت.

- وطبعة أخرى : مراجعة وتحرير : علي سامي النشار ١٤٠٢ ، دار الكتب العلمية - بيروت * .

٤٣ - الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد ، لأبي بكر أحمد بن الحسن البيهقي ، تحقيق : أحمد عصام الكاتب ، ط : الأولى ، ١٤٠١ ، دار الآفاق الجديدة - بيروت .

٤٤ - إعجام الأعلام لمحمود مصطفي ، ط : الأولى - ١٤٠٣ ، دار الكتب العلمية - بيروت .

٤٥ - الأعلام ، تأليف خير الدين الزركلي ، ط : السادسة - ١٩٨٤ ، دار العلم للملايين - بيروت .

٤٦ - إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان ، للإمام ابن قيم الجوزية ، تحقيق محمد عفيفي ، ط : الأولى ، ١٤٠٧ ، المكتب الإسلامي ، بيروت .

٤٧ - أفلاطون في الإسلام ، تحقيق وتعليق : د. عبد الرحمن بدوي ، ط : الثالثة - ١٤٠٢ ، دار الأندلس - بيروت .

٤٨ - الأفلاطونية المحدثة عند العرب ، تحقيق : عبد الرحمن بدوي ، مكتبة

المصـــــــدر

النهضة المصرية ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة .
٤٩ - أفلوطين عند العرب ، نصوص حققها وقدم لها : عبد الرحمن بدوي ، مكتبة النهضة المصرية ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة .
٥٠ - أقاويل الثقات ، لزين الدين مرعي بن يوسف الكرمي ، تحقيق ، شعيب الأرنأووط ، ط : الأولى - ١٤٠٦ ، مؤسسة الرسالة - بيروت .
٥١ - الإكليل في المتشـــابه والتأويل ، لشـــيخ الإســـلام ابن تيميـــة ، المطبعـــة السلفية، ١٣٩٤ .
٥٢ - آلهة في الأسواق ، د. رؤوف شلبي ، ط : الثانية ١٠٣ ، دار القلم - الكويت .
٥٣ - الإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل ، لمحمد السيد الجليند ، ط : ١٣٩٣ ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - مصر .
٥٤ - إمام الحرمين أبو المعالي الجويني وأثره في علم الكلام ، تأليف ، محمد بن علي عثمان حربي ، ط الأولى - ١٤٠٦ ، عالم الكتب - بيروت .
٥٥ - الإمام زيد : حياته ، وعصره ، آراؤه الفقهية ، تأليف : محمد أبو زهرة ، دار الفكر العربي .
٥٦ - الإمام زيد بن علي المفترى عليه ، تأليف شريف الشيخ صالح أحمد الخطيب ، دار الندوة الجديدة ، بيروت ، ١٤٠٤ .
٥٧ - أنباه الرواة على أنباه النحاة ، لجمال الدين أبي الحسن القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية - ١٣٦٩ .
٥٨ - الانتصار والرد على ابن الراوندي ، لأبي الحسين عبد الرحيم بن محمد الخياط ، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة .
٥٩ - الأنساب لأبي سعد عبد الكريم بن محمد التميمي السمعاني ، تحقيق : عبد الله عمر البارودي ، ط : الأولى - ١٤٠٨ ، دار الجنان ، بيروت .

المصـــــــدر

٦٠ - الإنسان في ظل الأديان ، د . عمارة نجيب ، مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٠ .

٦١ - إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ، إسماعيل باشا البغدادي ، عني بتصحيحه وطبعه : محمد شرف الدين ، مكتبة الإسلامية . والجعفري تبريزي - بطهران، ط : الثالثة - ١٣٧٨ .

٦٢ - الإيمان ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، ط : الثانية - ١٣٩٢ ، المكتب الإسلامي .

٦٣ - الإيمان ، لمحمد بن يحيى أبي عمر العدني ، تحقيق محمد حمدي الجابري ، ط : الأولى، ١٤٠٧ ، الدار السلفية، الكويت .

٦٤ - البدء والتاريخ ، المنسوب إلى أبي زيد أحمد بن سهل البلخي ، وهو للمطهر بن طاهر المقدسي، مكتبة الثقافة الدينية - مصر .

٦٥ - البداية والنهاية ، للحافظ ابن كثير ، ط : الأولى ١٣٥١ ، دار الفكر العربي .

٦٦ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، لمحمد بن علي الشوكاني ، دار المعرفة بيروت .

٦٧ - البرهان في معرفة عقائد الأديان لأبي الفضل عباس بن منصور السكسكي ، تحقيق د . بسام علي العموش ، ط : الأولى ١٤٠٨ ، مكتبة المنار - الزرقاء .

٦٨ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، بيروت .

٦٩ - بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب ، لمحمود شكري الألوسي ، تحقيق محمد بهجة الأثري ، ط : الثانية ، دار الكتب العلمية - بيروت .

٧٠ - بيان الأديان ، لأبي المعالي محمد الحسيني العلوي ، ترجمة : يحيى الخشاب ، بحث في مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، المجلد

المصـــــــدر

التاسع عشر ، الجزء الأول، عام ١٩٥٧م .
٧١ - بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ، « نقض تأسيس الجهمية » ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق محمد بن عبد الرحمن بن قاسم .
٧٢ - البينات في الرد على أباطيل المراجعات ، تأليف محمود الزعبي ، ط : الأولى ، ١٤٠٦ .
٧٣ - تاريخ ابن الوردي ، لزين الدين عمر بن الوردي ، ط : ١٣٨٩ ، من منشورات المطبعة الحيدرية بالنجف .
٧٤ - تاريخ آداب اللغة العربية ، لجرجي زيدان ، دار الهلال .
٧٥ - تاريخ الأدب العربي ، كارل بروكلمان ، ترجمة : د. رمضان عبد التواب ، ط : الثالثة : من مطبوعات جامعة الدول العربية، دار المعارف .
٧٦ - تاريخ الأدب الفارسي ، د. رضا زاده شفق ، ترجمة : محمد موسى هنداوي ، دار الفكر العربي .
٧٧ - تاريخ الأدب في إيران من الفردوس إلى السعدي ، لأدوارد جرانڤيل براون، نقله إلى العربية د. إبراهيم أمين الشواربي ، ط : ١٣٧٣ ، مطبعة السعادة بمصر .
٧٨ - تاريخ الأديان وفلسفتها ، لطه الهاشمي ، دار مكتبة الحياة - بيروت .
٧٩ - تاريخ الإسلام في الهند ، عبد المنعم النمر ، ط : الأولى - ١٣٧٨ ، دار العهد الجديد للطباعة .
٨٠ - تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، دار الكتب العلمية - بيروت .
٨١ - تاريخ الجدل ، تأليف محمد أبو زهرة ، دار الفكر العربي .
٨٢ - تاريخ جرجان ، للسهمي ، طبع تحت مراقبة / محمد بن عبد المعيد خان ، ط : الثالثة ١٤٠١ . عالم الكتب بيروت .
٨٣ - تاريخ الجهمية والمعتزلة ، لجمال الدين القاسمي الدمشقي ، ط : الأولى

المصـــــــــادر

١٣٩٩٠ ، مؤسسة الرسالة - بيروت .

٨٤ - تاريخ حكماء الإسلام ، ظهير الدين أبي الحسن علي بن أبي القاسم البيهقي ، عُني بنشره وتحقيقه : محمد كرد علي ، مطبعة الترقي - بدمشق - ١٣٦٥ .

٨٥ - تاريخ الخلفاء لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط الأولى - ١٣٧١ ، مطبعة السعادة - بمصر .

٨٦ - تاريخ خليفة بن خياط ، تحقيق د. أكرم ضياء العمري ، ط : الثانية - ١٤٠٥ ، دار طيبة - الرياض .

٨٧ - تاريخ الطبري ، لأبي جعفر محمد الطبري ؛ ط : الأولى - ١٤٠٩ ، دار الكتب العلمية بيروت .

٨٨ - تاريخ الفرق الإسلامية ، محمد خليل الزين ، ط : الثانية عام ١٤٠٥ ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت .

٨٩ - تاريخ الفرق الإسلامية ونشأة علم الكلام عند المسلمين ، لعلي مصطفي الغرابي ، ط : الثانية - ١٩٨٥م - مكتبة الأنجلو المصرية .

٩٠ - تاريخ الفرق دراسة نقدية مقارنة ، تأليف د. محمد أحمد عبد القادر ، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ، ١٩٨٥م .

٩١ - تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام ، د. محمد علي أبو ريان، ط : الثانية ٠ ١٩٧٠م ، دار النهضة - بيروت .

٩٢ - تاريخ الفلسفة اليونانية ، تأليف : يوسف كرم، ط : الثانية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة.

٩٣ - تاريخ القرآن ، تأليف : د. عبد الصبور شاهين ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٦م .

٩٤ - تاريخ مختصر الدول ، لأبي الفرج بن هارون الطبيب المطلي المعروف بابن العبري ، ط : ١٤٠٣ ، دار الرائد - بيروت .

المصـــــــــــــدر

٩٥ - تاريخ اليعقوبي ، لأحمد بن أبي يعقوب بن جعفر العباسي المعروف باليعقوبي ، دار صادر - بيروت .

٩٦ - تأملات في التراث العقدية للفرق الكلامية ، فرقة الخوارج د. عبد السلام عبده ، دار الكتاب الجامعي - القاهرة ، مطبعة الفجر الجديد .

٩٧ - التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن فرق الهالكين ، لأبي المظفر الإسفراييني ، تحقيق : كمال يوسف الحوت ، ط : الأولى ، ١٤٠٣ ، عالم الكتب .

- طبعة أخرى : تعليق : محمد زاهد الكوثري ، عُني بنشره : عزت العطار الحسيني ، الطبعة الأولى ١٣٥٩ - مطبعة الأنوار .

٩٨ - تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري ، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر ، ط : الثانية ، ١٣٩٩ ، دار الفكر - سوريا .

٩٩ - تتمة صوان الحكمة (وهو تاريخ حكماء الإسلام) ، لظهير الدين أبي الحسن البيهقي ، لاهور - ١٣٥١ .

١٠٠ - التجسيم عند المسلمين - مذهب الكرامية - ، تأليف : سهير محمد مختار ، ط : الأولى ، ١٩٧١ ، شركة الإسكندرية للطباعة .

١٠١ - التحبير في المعجم الكبير ، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني ، تحقيق : منيرة ناجي سالم ، مطبعة الإرشاد . بغداد ، ١٣٩٥ ، العراق - رئاسة ديوان الأوقاف ، إحياء التراث الإسلامي .

١٠٢ - تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة ، لمحمد بن أحمد البيروني ، ، عالم الكتب - بيروت ، ١٣٧٧ .

١٠٣ - التدمرية ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق محمد بن عودة السعودي ، ط : الأولى ، ١٤٠٥ .

١٠٤ - تذكر الحفاظ ، لأبي عبد الله شمس الدين الذهبي ، ط : الرابعة - ١٣٨٨ ،

المصـــــــــدر

مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند .

١٠٥ - تراث الإنسانية : سلسلة تناول بالتعريف والبحث والتحليل روائع الكتب التي أثرت في الحضارة الإنسانية ، طبع بمطابع كوستا تسوماس وشركاؤه - القاهرة .

١٠٦ - التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية دراسات لكبار المستشرقين ، ألف بينها وترجمها : عبد الرحمن بدوي ، مكتبة النهضة المصرية - مطبعة الإعتماد - مصر .

١٠٧ - التشيع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسي ، تأليف محمد البنداري ، ط : الثانية ، دار عمار - عمان .

١٠٨ - التعريفات ، لعلي بن محمد الجرجاني ، ط : ١٩٧٨ ، مكتبة لبنان - بيروت .

١٠٩ - تفسير القرآن العظيم ، لابن كثير ، ط : الأولى - ١٤٠٨ ، دار الحديث - القاهرة .

١١٠ - تفسير الكبير ، تأليف محمد الرازي ، ط : الثالثة - ١٤٠٥ ، دار الفكر .

١١١ - التفسير والمفسرون ، د. محمد حسين الذهبي ، دار الكتب الحديثة - مصر .

١١٢ - التفكير الديني في العالم قبل الإسلام عرض وترجمة د. رؤوف شلبي ، دار الثقافة - الدوحة .

١١٣ - التفكير الفلسفي في الإسلام ، لعبد الحليم محمود ، ط : ١٩٨٥ ، دار الكتاب اللبناني - بيروت تلبيس إبليس ، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ، دار إحياء الكتب العربية .

١١٤ - تلبيس إبليس ، لجمال الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي ، دار إحياء الكتب العربية .

١١٥ - تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية تأليف مصطفى عبد الرازق ، ط : الثانية - ١٣٧٩ ، من مطبوعات لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة .

المصـــــــدر

١١٦ - تنبيه ذوي الألباب السليمة عن الوقوع في الألفاظ المبتدعة الوخيمة ، لسليمان بن سحمان، ط : الثانية - ١٤١٠ ، دار العاصمة - الرياض .

١١٧ - التنبيه والإشراف للمسعودي ، دار صعب - بيروت .

١١٨ - التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ، لأبي الحسين محمد ابن أحمد الملطي الشافعي ، تحقيق : محمد زاهد الكوثري ، مكتب نشر الثقافة الإسلامية، ١٣٦٨ .

١١٩ - التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ، لعبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني ، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني ، ط : الثانية ١٤٠٣ ، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - الرياض .

١٢٠ - تهافت الفلسفة ، تأليف : محمود أبو الفيض المنوفي ، ط : الأولى - ١٣٨٧ ، دار الكتاب العربي - بيروت .

١٢١ - تهذيب التهذيب ، لابن حجر العسقلاني ، طبعة مصورة عن الطبعة الهندية ١٣٢٦ ، دائرة المعارف العثمانية : صورتها دار صادر بيروت .

١٢٢ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، ط : ١٤٠٨ ، دار الفكر - بيروت .

١٢٣ - الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله محمد القرطبي ، مكتبة الرياض الحديثة .

١٢٤ - الجانب الإلهي من التفكير الإسلامي ، محمد البهي ، ط : السادسة ١٤٠٢ ، مكتبة وهبة- القاهرة .

١٢٥ - الجرح والتعديل ، للإمام الرازي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند سنة ١٣٧١ .

١٢٦ - جلاء العينين في محاكمة الأحمدين ، تأليف : السيد نعمان خير الدين الألوسي ، مطبعة المدني - المؤسسة السعودية - بمصر .

المصـــــــــدر

١٢٧ - جمهرة أنساب العرب لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف - مصر - ١٣٨٢ .

١٢٨ - الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، قدم له : علي السيد صبح المدني ، مطبعة المدني .

١٢٩ - الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية ، لمحيى الدين عبد القادر بن محمد القرشي الحنفي ط : الأولى ، بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية - حيدر آباد - سنة ١٣٣٢ .

١٣٠ - حديث الثقلين وفقهه ، تأليف علي أحمد السالوس ، دار الإصلاح ، أبو ظبي ، ط : الأولى، ١٤٠٦ .

١٣١ - الحركات الباطنية في العالم الإسلامي عقائدها وحكم الإسلام فيها ، د. محمد أحمد الخطيب ، ط : الثانية ١٤٠٦ ، مكتبة الأقصى - الأردن .

١٣٢ - الحسن البصري : سيرته ، شخصيته ، تعاليمه، وآراؤه ، إحسان عباس ط : الأولى ، دار الفكر العربي ، مطبعة الاعتماد - مصر .

١٣٣ - حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، جلال الدين السيوطي ، طبع بمطبعة الموسوعات - مصر .

١٣٤ - حضارات الهند ، تأليف : د. غوستاف لوبون ، نقله إلى العربية : عادل زعيتر ، طبعة بمطبعة دار إحياء الكتب العربية ط : الأولى - ١٣٦٧ .

١٣٥ - حقيقة الفرقة الناجية ، لسقاف علي الكاف ، مكتب المطيعي .

١٣٦ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني ، دار الكتب العلمية - بيروت .

١٣٧ - الحوادث والبدع ، لأبي بكر محمد بن الوليد الطرطوشي ، تحقيق : محمد الطالبي ، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية ، تونس - ١٩٥٩م .

١٣٨ - الحور العين ، لأبي الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق كمال مصطفي ، ط : الأولى ، عام ١٣٦٧ ، مكتبة الخانجي .

المصــــــــــدر

١٣٩ - خبيئة الأكوان في افتراق الأمم على المذاهب والأديان ، لمحمد صديق حسن خان ، ط : الأولى ، عام ١٤٠٥ دار الكتب العلمية .

١٤٠ - الخصائص الكبري أو كفاية الطالب اللبيب في خصائص الحبيب ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : د. محمل خليل هراس دار الكتب الحديثة - مطبعة المدني .

١٤١ - الخوارج عقيدة وفكرًا وفلسفة ، د. عامر النجار ، ط : الأولى ١٤٠٦ ، عالم الكتب - بيروت .

١٤٢ - الخوارج في العصر الأموي ، د. نايف معروف ، ط : الثالثة ١٤٠٦ ، دار الطليعة - بيروت .

١٤٣ - الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان ، لشهاب الدين أحمد بن حجر الهيثمي المكي ، قدم له خليل الميس ، ط : الأولى - ١٤٠٣ .

١٤٤ - دائرة المعارف - للبستاني ، مؤسسة مطبوعاتي إسماعيليان - طهران .

١٤٥ - دائرة المعارف الإسلامية ، أصدرها : مجموعة من المستشرقين .

١٤٦ - دائرة معارف القرن « الرابع عشر - العشرين » محمد فريد وجدي ، ط : الثالثة - ١٩٧١ ، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت .

١٤٧ - الداعي إلى الإسلام ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري تحقيق : سيد حسين باغجوان ، ط : الأولى ١٤٠٩ ، دائر البشائر الإسلامية - بيروت .

١٤٨ - درء تعارض العقل والنقل ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق : د. محمد رشاد سالم، ط : الأولى ١٣٩٩ ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

١٤٩ - دراسات إسلامية في الأصول الإباضية ، لبكير بن سعيد أعوشت ، ط : الثانية .

المصـــــــدر

١٥٠ - دراسات في الجرح والتعديل ، د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، الجامعة السلفية بالهند ، ط : الأولى ١٤٠٣ .

١٥١ - دراسات في الفرق ، د. صابر طعيمـــة ، ط : الثانية عام ١٤٠٤ ، مكتبة المعارف - الرياض .

١٥٢ - دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية ، د. عرفان عبد الحميد ، ط : الأولى، عام ١٤٠٤ ، مؤسسة الرسالة - بيروت .

١٥٣ - دراسات في الفرق والمذاهب القديمة والمعاصرة، عبد الله الأمين ، ط : الأولى عام ١٤٠٦ دار الحقيقة - بيروت .

١٥٤ - دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين ، لأحمد محمد أحمد جلي ، ط : الثانية ١٤٠٨ ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية .

١٥٥ - الدرر السنية في الأجوبة النجدية ، جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد .

١٥٦ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلاني، دار الجيل بيروت .

١٥٧ - دول الإسلام ، لشمس الدين أبي عبد الله الذهبي ، ط : الأولى - بمطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد ، سنة ١٣٣٧ .

١٥٨ - الديانات والعقائد في مختلف العصور ، لأحمد عبد الغفور عطار ، ط : الأولى ، ١٤٠١ .

١٥٩ - ديوان الخوارج ، جمع وتحقيق : د. نايف معروف ، ط : الأولى ١٤٠٣ ، دار المسيرة - بيروت .

١٦٠ - ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين المخالفة للسنة والمبتدعين، تأليف عبد الله بن أسعد اليافعي ، تحقيق : د. موسى بن سليمان الدويش ، ط : الطبعة الأولى ١٤١٠ ، دار البخاري - المدينة المنورة .

١٦١ - الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام ، تأليف : بشار عواد معروف ،

المصـــــــــــدر

مطبعة عيسى الباب الحلبي وشركاه - القاهرة ، ط : الأولى - ١٩٧٦م .

١٦٢ - ربيع الفكر اليوناني ، عبد الرحمن بدوي ، مكتبة النهضة المصرية ، مطبعة الاعتماد - مصر .

١٦٣ - رجال الطوسي ، تأليف أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي ، حققه وعلق عليه محمد صادق آل بحر العلوم ، المكتبة والمطبعة الحيدرية في النجف ، ١٣٨١ .

١٦٤ - الرد الجميل لإلهية عيسى بصريح الإنجيل ، لأبي حامد الغزالي ، تحقيق ، د. محمد عبد الله الشرقاوي ، ط : الأولى ١٤٠٣ ، دار أمية - الرياض .
- وطبعة أخرى : تحقيق : عبد العزيز عبد الحق حلمي ، ط : ١٣٩٣ ، من مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية - مصر .

١٦٥ - الرد على الجهمية والزنادقة مع مقدمة في علم الكلام والمذاهب الهدامة ، للإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق . د. عبد الرحمن عميرة ، ط : الثانية ١٤٠٢ ، دار اللواء - الرياض .

١٦٦ - الرد على المنطقيين ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، دار المعرفة - بيروت .

١٦٧ - رسائل العدل والتوحيد ، الحسن البصري - القاضي عبد الجبار - القاسم الرسي - الشريف المرتضى - الإمام يحيي بن الحسين ، تحقيق د. محمد عمارة ط : الثانية ، دار الشروق .

١٦٨ - رسالة إلى أهل الثغر ، لأبي الحسن الأشعري ، تحقيق : عبد الله شاكر محمد الجنيدي ، ط : الأولى - ١٤٠٩ ، مؤسسة علوم القرآن - سوريا .

١٦٩ - رسالة في الرد على الرافضة ، لأبي حامد محمد المقدسي ، تحقيق عبد الوهاب خليل الرحمن ، ط : الأولى ، عام ١٤٠٣ ، الدار السلفية - بومباي .

١٧٠ - روح المعاني ، لأبي الفضل محمود الألوسي ، دار الفكر .

١٧١ - الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ، للإمام أبي عبد الله محمد

المصـــــــــدر

الوزير اليماني ، ط : ١٣٩٩ ، دار المعرفة - بيروت .

١٧٢ - روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ، لمحمد باقر الموسوي الخوانساري الأصبهاني ، صححه : محمد علي الرضاواني ، ط : الثانية .

١٧٣ - الزهر النضر في حال الخضر ، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق : صلاح الدين مقبول أحمد ، ط : الأولى - ١٤٠٨ ، مجمع البحوث الإسلامية - دلهي - الهند .

١٧٤ - الزيدية ، تأليف : د. أحمد محمود صبحي ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ١٩٨٠م .

١٧٥ - سلسلة الأحاديث الصحيحة للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، من منشورات المكتب الإسلامي .

١٧٦ - سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ، لأبي الفضل محمد خليل بن علي المرادي ، ط : الثالثة - ١٤٠٨ ، دار ابن حزم ، و دار البشائر الإسلامية - بيروت .

١٧٧ - السنة ، لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال ، تحقيق د. عطية الزهراني ، ط : الأولى ، ١٤١٠ ، دار الراية - الرياض .

١٧٨ - السنة للحافظ أبي بكر عمرو بن أبي عاصم الضحاك ، ومعه : ظلال الجنة في تخريج السنة ، محمد ناصر الدين الألباني ، ط : الأولى - ١٤٠٠ ، المكتب الإسلامي بيروت .

١٧٩ - سنن الترمذي ، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي ، تحقيق : إبراهيم عطوة عوض ، دار إحياء التراث العربي .

١٨٠ - سير أعلام النبلاء ، للحافظ الذهبي ، حققه عدد من الباحثين ، خرج أحاديثه وأشرف عليه شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة - بيروت .

المصـــــــــدر

١٨١ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لأبي الفلاح عبد الحي العماد الحنبلي ، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت .

١٨٢ - شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم ، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي ، تحقيق : د. أحمد سعد حمدان ، دار طيبة - الرياض .

١٨٣ - شرح الأصول الخمسة ، للقاضي عبد الجبار ، د. عبد الكريم عثمان ، ط : الأولى ١٣٨٤ ، مكتبة وهبة - القاهرة .

١٨٤ - شرح السنة ، للإمام البغوي ، تحقيق : زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط ، ط : الثانية ١٤٠٣ ، المكتب الإسلامي - بيروت - دمشق .

١٨٥ - شرح العقيدة الأصفهانية ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، قدم له : حسين محمد مخلوف . دار الكتب الحديثة .

١٨٦ - شرح العقيدة الطحاوية ، لأبي العز الحنفي ، تحقيق د. عبد الله التركي وشعيب الأرناؤوط ، ط : الثانية - عام ١٤١١ ، مؤسسة الرسالة - بيروت .

١٨٧ - شرح نهج البلاغة ، لابن أبي الحديد ، ط : الثالثة - ١٤٠٣ ، دار الأندلس - بيروت .

١٨٨ - شرع منو أو منوسمرتي ، تعريف وتعليق : د. إحسان حقي ط : الأولى ١٤٠٩ ، مؤسسة الرسالة - بيروت .

١٨٩ - شعبة العقيدة بين أبي الحسن الأشعري والمنتسبين إليه في العقيدة ، أبو بكر خليل بن إبراهيم بن أحمد الموصلي ، ط : الأولى - ١٤١٠ ، دار الكتاب العربي . بيروت .

١٩٠ - شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل ، لابن قيم الجوزية ، ط : الأولى - ١٤٠٧ ، دار الكتاب العلمية - بيروت .

المصـــــــــدر

١٩١ - الشيعة والتشيع ، فرق وتاريخ ، تأليف : إحسان الهي ظهير ، ط : الأولى - عام ١٤٠٤ ، إدارة ترجمان السنة - لاهور .
١٩٢ - الشيعة والسنة ، لإحسان إلهي ظهير ، ط : الخامسة - ١٣٩٧ ، إدارة ترجمان السنة .
١٩٣ - الصابئة قديمًا وحديثًا ، للسيد عبد الرزاق الحسني ، ط : الأولى - ١٣٥٠ ، مكتبة الخانجي - مصر .
١٩٤ - الصابئون : حرانيين ومندائيين د. رشدي عليان ، ساعدت جامعة بغداد على نشره ، سنة ١٩٧٦م ، مطبعة دار السلام - بغداد .
١٩٥ - الصابئون في حاضرهم وماضيهم . بقلم عبد الرزاق الحسني ، ط : الرابعة ١٣٩٠ - مطبعة العرفان - صيدا .
١٩٦ - الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية تأليف : إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، ط : الثانية ١٣٩٩ - بيروت دار العلم للملايين .
١٩٧ - الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية ، د. محمد أمان بن علي الجامي ، ط : الأولى- ١٤٠٨ ، الجامعة الإسلامية .
١٩٨ - صفة الغرباء ، لسلمان بن فهد العودة ، ط : الأولى - ١٤١١ ، دار ابن الجوزي - الدمام .
١٩٩ - الصلاة المندائية وبعض الطقوس الدينية ، للشيخ رافد الشيخ عبد الله الشيخ نجم ، ط : الأولى ١٩٨٨م .
٢٠٠ - الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ، لابن قيم الجوزية . تحقيق : د. علي ابن محمد الدخيل الله ط : الأولى ١٤٠٨ . دار العاصمة - الرياض .
٢٠١ - ضحى الإسلام ، أحمد أمين ، ط : العاشرة، دار الكتاب العربي - بيروت .
٢٠٢ - الضعفاء الكبير ، لأبي جعفر محمد بن عمر العقيلي ، تحقيق : د. عبد المعطي أمين قلعجي، ط : الأولى ، دار الكتب العلمية - بيروت .

المصـــــــــدر

٢٠٣ - ضعيف الجامع الصغير وزيادته ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، ط : الثانية - ١٣٩٩ ، المكتب الإسلامي - دمشق - بيروت .
٢٠٤ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت .
٢٠٥ - طبقات الأطباء والحكماء ، لأبي داود سليمان بن حسان المعروف بابن جلجل ، تحقيق : فؤاد سيد ، ط : الثانية - عام ١٤٠٥ ، مؤسسة الرسالة - بيروت .
٢٠٦ - طبقات الأمم للقاضي صاعد بن أحمد الأندلسي ، وضع المقدمة : السيد محمد بحر العلوم ، منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها في النجف - ١٣٨٧ .
٢٠٧ - طبقات الحنابلة ، لأبي الحسن محمد بن أبي يعلي ، دار المعرفة - بيروت .
٢٠٨ - طبقات الشافعية ، لابن قاضي شهبة ، تحقيق : د. الحافظ عبد العليم خان ، ١٤٠٧ ، دار الندوة الجديدة - بيروت .
٢٠٩ - طبقات الشافعية ، لجمال الدين عبد الرحيم الإسنوي ، تحقيق : عبد الله الجبوري ، ط : ١٤٠١ ، دار العلوم .
٢١٠ - طبقات الشافعية الكبري ، لتاج الدين بن تقي الدين السبكي ، ط : الثانية ، دار المعرفة بيروت .
٢١١ - الطبقات الكبرى ، لابن سعد ، ط : ١٤٠٥ ، دار الصادر - بيروت .
٢١٢ - طبقات المفسرين ، للحافظ محمد بن علي الداودي ، تحقيق : علي محمد عمر ، ط : الأولى - ١٣٩٢ ، مكتبة وهبة - القاهرة .
٢١٣ - ظهر الإسلام ، لأحمد أمين ، ط : الثالثة ، دار الكتاب العربي - بيروت .
٢١٤ - العبر في خبر من غبر ، للحافظ الذهبي ، تحقيق : أبي هاجر محمد السعيد زغلول ، ط : الأولى - ١٤٠٥ ، دار الكتب العلمية - بيروت .

المصـــــــدر

٢١٥ - العبر وديوان المبتدأ والخبر . . . المعروف بتاريخ ابن خلدون، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - ١٣٩١ .

٢١٦ - العقائد الباطنية وحكم الإسلام فيها ، د. صابر طعيمة ، ط : الأولى - عام ١٤٠٦ ، المكتبة الثقافية - بيروت .

٢١٧ - العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية ، لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني ، تحقيق أحمد حجازي السقا ، ط : ١٣٩٩ ، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة .

٢١٨ - علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين ، د. رضا بن نعسان معطي ، ط : الخامسة ، مطابع التراث - مكة المكرمة .

٢١٩- علاقة صفات الله تعالى بذاته ، د. راجح بن عبد الحميد الكردي ، ط : الأولى - ١٤٠٠ ، دار العدوي والتوزيع والنشر - الأردن .

٢٢٠ - العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ ، مع كتاب الأرواح النوافخ ، تأليف : صالح بن مهدي المقبلي اليماني ، مكتبة دارالبيان - دمشق .

٢٢١ - علم الكلام ومدارسه ، د. فيصل بدير عون ، مكتبة سعيد رأفت - ١٩٧٧م .

٢٢٢ - علماء الملل والنحل ، د. نجاح محمود الغنيمي . الأولى - ١٤٠٧ ، دار المنار للنشر والتوزيع . مصر .

٢٢٣ - الغلو والفرقة الغالية في الحضارة الإسلامية ، عبد الله سلوم السامرائي ، بغداد ، وزارة الإعلام ١٣٩٢ .

٢٢٤ - الغنية لطالبي طريق الحق في الأخلاق والتصوف والآداب الإسلامية ، لعبد القادر الجيلاني الحسني ، دار الألباب - دمشق .

٢٢٥ - فتح الباري شرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني ، ط : الرابعة : ١٤٠٨ ، المكتبة السلفية - القاهرة .

٢٢٦ - فتح رب البرية بتلخيص الحموية ، لمحمد بن صالح العثيمين، ط : الثالثة - ١٤٠٦ ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

المصـــــــــدر

٢٢٧ - فجر الفلسفة اليونانية قبل سقراط ، د. أحمد فؤاد الأهواني ، ط : الأولى - ١٩٥٤م ، دار إحياء الكتب العربية .

٢٢٨ - الفرق الإسلامية ذيل كتاب شرح المواقف للكرماني ، تحقيق : سليمة عبد الرسول ، مطبعة الإرشاد - بغداد - ١٩٧٣م .

٢٢٩ - الفرق الإسلامية في بلاد الشام في العصر الأموي ، د. حسين عطوان ط : الأولى ١٩٨٦ ، دار الجيل .

٢٣٠ - الفرق بين الفرق ، عبد القاهر طاهر بن محمد البغدادي ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة . بيروت
- وطبعة أخرى بتحقيق : محمد عثمان الخشت ، مكتبة ، ابن سينا - القاهرة .

٢٣١ - فرق الشيعة للحسن بن موسى النوبختي ، ط : الثانية ١٤٠٤ ، دار الأضواء - بيروت .

٢٣٢ - الفرق الكلامية الإسلامية مدخل ودراسة ، د. علي عبد الفتاح المغربي ، ط : الأولى - ١٤٠٧ ، مكتبة وهبة - القاهرة .

٢٣٣ - الفرق المتفرقة بين أهل الزيغ والزندقة ، لأبي محمد عثمان العراقي ، تحقيق : د. بشار قوتلوآي .

٢٣٤ - فرقة الأزارقة ، لمحمد رضا حسن الدجيلي ، ط : ١٣٩٣ .

٢٣٥ - فرقة النزارية : تعاليمها ، ورجالها على ضوء المراجع الفارسية ، تأليف : د. السيد محمد العزاوي ، الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية ، مطبعة جامعة عين شمس ، ١٩٧٠م.

٢٣٦ - الفصل في الملل والأهواء والنحل ، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري ، تحقيق : د. محمد إبراهيم نصر ، ود. عبد الرحمن عميرة ، ط : ١٤٠٥ ، دار الجيل . بيروت .

المصـــــــــــــــدر

٢٣٧ - فضائح الباطنية ، لأبي حامد الغزالي ، تحقيق : عبد الرحمن بدوي ، مؤسسة دار الكتب الثقافية - الكويت .
٢٣٨ - فضل الاعتزل وطبقات المعتزلة ، تأليف : أبي القاسم البلخي ، القاضي عبد الجبار ، الحاكم الجشمي ، تحقيق : فؤاد سيد ، الدار التونسية للنشر - ١٣٩٣ .
٢٣٩ - الفكر الديني اليهودي : أطواره ومذاهبه ، د. حسن ظاظا ، الثانية ١٤٠٧ ، دار القلم - دمشق .
٢٤٠ - الفكر الفلسفي في الإسلام ، د. عبد اللطيف محمد العبد ، ط : الأولى - ١٤٠٦ ، دار الثقافة العربية - بمصر .
٢٤١ - الفلسفة الإغريقية ، د. محمد غلاب ، ط : الأولى - ١٩٣٨م ، طبعة في القاهرة .
٢٤٢ - الفلسفة اليونانية ، د. كريم متى ، مطبعة الإرشاد - بغداد - ١٩٧١م .
٢٤٣ - فلسفة الفكر الديني بين الإسلام والمسيحية ، لويس غردية ، ج. قنواتي ، نقله إلى العربية : د. صبحي الصالح و د. فريد جبر ، دار العلم للملايين . بيروت ، ط : الطبعة الثانية ١٩٧٩م .
٢٤٤ - الفهرست لابن النديم ، دار المعرفة بيروت .
٢٤٥ - فهرست الطوسي
٢٤٦ - الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ، لمحمد بن علي الشوكاني ، تحقيق : عبد الرحمن ابن يحيي المعلمي اليماني ، ط : الأولى ١٣٨٠ ، دار الكتب العلمية بيروت .
٢٤٧ - فوات الوفيات ، والذيل عليه ، تأليف : محمد بن شاكر الكتبي ، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر - بيروت .
٢٤٨ - في علم الكلام دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين ، د.

المصـــــــــــدر

أحمد محمود صبحي ، ط : الخامسة عام ١٤٠٥ ، دار النهضة العربية - بيروت .

٢٤٩ - في مقارنة الأديان بحوث ودراسات ، د . محمد عبد الله الشرقاوي ، ط : الأولى - ١٤٠٦ ، دار الهداية بمدينة نصر .

٢٥٠ - قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد الهمداني ، تأليف د . عبد الكريم عثمان ، دار العربية - بيروت .

٢٥١ - القاموس المحيط ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، دار الجيل - بيروت .

٢٥٢ - القرامطة - أصلهم - نشأتهم - تاريخهم ، حروبهم ، عارف تامر ، دار الكاتب العربي - بيروت .

٢٥٣ - قصة الفلسفة اليونانية ، تصنيف : أحمد أمين وزكي نجيب محمود ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة .

٢٥٤ - القضاء والقدر في الإسلام ، د . فاروق أحمد الدسوقي ، ط : الثانية - ١٤٠٦ ، المكتب الإسلامي - بيروت .

٢٥٥ - قضية الخير والشر في الفكر الإسلام ، تأليف د . محمد السيد الجليند ، ط : الثانية - ١٩٨١م ، مطبعة الحلبي .

٢٥٦ - القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى ، لمحمد بن صالح العثيمين ، ط : ١٤٠٥ ، مكتبة المعارف - الرياض .

٢٥٧ - قواعد المنهج السلفي ، تأليف د . مصطفى حلمي ، ط : الثانية - ١٤٠٥ ، دار الدعوة الإسكندرية .

٢٥٨ - الكامل ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، « باب الخوارج » ، منشورات دار الحكمة - دمشق .

٢٥٩ - الكامل في التاريخ ، لابن الأثير ، ط : الرابعة - ١٤٠٣ ، دار الكتاب العربي - بيروت .

المصــــــــــــدر

٢٦٠ - الكامل في ضعفاء الرجال ، للإمام أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ، تحقيق : لجنة من المتخصصين بإشراف الناشر ، ط : الثانية - ١٤٠٥ ، دار الفكر بيروت .

٢٦١ - كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، محمد علي التهانوي ، مطبعة الإقدام في الأستانة ١٣١٧ .

٢٦٢ - كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، لإسماعيل بن محمد العجلوني ، ط : الثانية ١٣٥١ ، دار إحياء التراث العربي بيروت .

٢٦٣ - كشف الظنون على أسامي الكتب والفنون ، لمصطفى عبد الله القسطنطيني المعروف بحاجي خليفة ، دار الفكر - ١٤٠٢ .

٢٦٤ - الكنى والألقاب ، لعباس القمي ، ط : ١٣٧٦ ، مطبعة الحيدرية في النجف .

٢٦٥ - كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، لعلاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي ؛ ط : الخامسة - ١٤٠٥ ، مؤسسة الرسالة - بيروت .

٢٦٦ - اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، ط : الطبعة الثالثة - ١٤٠١ ، دار المعرفة - بيروت .

٢٦٧ - اللباب في تهذيب الأنساب ، عز الدين ابن الأثير الجزري ط : ١٤٠٠ ، دار الصادر - بيروت .

٢٦٨ - لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المعروف بابن منظور ، دار صادر بيروت .

٢٦٩ - لسان الميزان ، للحافظ ابن حجر العسقلاني ، طبعة مصورة عن الطبعة الأولى من دائرة المعارف العثمانية ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت ، ١٣٩٠ .

٢٧٠ - اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع ، لأبي الحسن الأشعري ، صححه وقدم له : د. حموده غرابة . مطبعة مصر ١٩٥٥م .

المصـــــــــدر

٢٧١ - لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرة المضيئة في عقيدة الفرقة المرضية، لمحمد بن أحمد السفاريني ، ط : الثانية ، المكتب الإسلامي بيروت .

٢٧٢ - مباديء الفلسفة ، أ . س . رابوبوت ، ترجمة : أحمد أمين ، دار الكتاب العربي - بيروت .

٢٧٣ - المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين ، لسيف الدين الآمدي ، تحقيق د. حسن محمود الشافع ، ط : ١٤٠٣ .

٢٧٤ - المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، للحافظ محمد بن حبان البستي ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد ، دار المعرفة - بيروت .

٢٧٥ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ، ط : الثانية - ١٤٠٢ ، دار الكتاب العربي - بيروت .

٢٧٦ - مجموعة الرسائل الكبري لابن تيمية ، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده - بالقاهرة .

٢٧٧ - مجموعة الرسائل والمسائل ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تعليق محمد رشيد رضا ، ط : الأولى ١٤٠٣ طبعة مصورة عن طبعة المنار ، دار الكتب العلمية - بيروت .

٢٧٨ - مجموعة فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، جمع عبد الرحمن بن قاسم .

٢٧٩ - محاضرات في النصرانية ، تأليف : محمد أبو زهرة ، ط : ١٤٠٤ ، الرئاسة العامة للإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد .

٢٨٠ - المحبر ، لمحمد بن حبيب بن أمية الهاشمي البغدادي ، تصحيح د. إيلزه ليمتن شتبتر ، طبع في مطبعة جميعة دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد سنة ١٣٦١ .

٢٨١ - محيط المحيط : قاموس مطول للغة العربية ، بطرس البستاني ، مكتبة لبنان - بيروت - ١٩٧٧ .

المصـــــــدر

٢٨٢ - مختار الحكم ومحاسن الكلم ، لأبي الوفاء المبشر بن فاتك ، حققه وقدم له : د . عبد الرحمن بدوي ، ط : الأولى ١٩٥٨م ، مطبعة المعهد المصري للدراسات الإسلامية .

٢٨٣ - مختصر تاريخ الإباضية ، لسليمان الباروني ، ط : الثانية ، مكتبة الاستقامة - تونس .

٢٨٤ - مختصر التحفة الاثني عشرية ، لمحمود شكري الأولوسي ، تحقيق محب الدين الخطيب . ط : ١٣٧٣ ، الدار السلفية - القاهرة .

٢٨٥ - المختصر في أخبار البشر ، لعماد الدين إسماعيل أبي الفداء ، ط : الأولى ، المطبعة الحسينية المصرية .

٢٨٦ - مختصر كتاب الفرق بين الفرق ، رزق الله الرسغني ، مكتبة الثقافة الدينية .

٢٨٧ - المدخل إلى تاريخ الفلسفة ، د . عبد الحميد الصالح ، ط : ١٤٠٥ - ١٤٠٦ ، مطبعة ابن حيان - دمشق .

٢٨٨ - المدخل إلى دراسة الأديان والمذاهب ، تأليف العميد عبد الرزاق محمد أسود ، ط : الأولى ١٤٠١ ، الدار العربية للموسوعات - بيروت .

٢٨٩ - المدخل إلى كتاب الملل والنحل ، تأليف محمد بن فتح الله بدران .

٢٩٠ - مذاهب الإسلاميين ، تأليف د . عبد الرحمن بدوي ، ط : الثالثة ١٩٨٣م ، دار العلم للملايين - بيروت .

٢٩١ - المذاهب اليونانية الفلسفية في العالم الإسلامي ، لدافيد سانتلانا ، تحقيق : د . محمد جلال شرف ، ط : ١٩٨١م ، دار النهضة العربية - بيروت .

٢٩٢ - مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ، لأبي محمد عبد الله بن أسعد اليافعي ، ط : الثانية ١٣٩٠ ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت .

٢٩٣ - مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ، لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد

المصـــــــــدر

الحق البغدادي، تحقيق علي محمد البجاوي، ط: الأولى - ١٣٧٣، دار إحياء الكتب العربية.

٢٩٤ - المرشد الأمين إلى اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، طه عبد الرؤوف سعد ومصطفى الهواري، ط: ١٣٩٨، مكتبة الكليات الأزهرية.

٢٩٥ - مروج الذهب ومعادن الجوهر، لأبي الحسن علي بن الحسن بن علي المسعودي تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط: ١٤٠٧، المكتبة العصرية، بيروت.

٢٩٦ - المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري، وبذيله التلخيص للذهبي، مكتبة المعارف بالرياض.

٢٩٧ - المستشرقون، نجيب العقيقي، ط: الثالثة. ١٩٦٤م، دار المعارف بمصر.

٢٩٨ - المستشرقون الألمان: تراجمهم وما أسهموا به في الدراسات الإسلامية، دراسات جمعها وشارك فيها: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد - بيروت.

٢٩٩ - المستشرقون البريطانيون، للدكتور: أ. ج. آربري، تعريب: د. محمد الدسوقي النويهي، وليام كولينز بلندن ١٩٤٦م.

٣٠٠ - مستشرقون سياسيون - جامعيون - مجمعيون، تأليف: نذير حمدان، ط: الأولى ١٤٠٨، مكتبة الصديق، الطائف.

٣٠١ - المسند، للإمام أحمد بن حنبل، ط: الخامسة - ١٤٠٥، وبهامشه المنتخب من كنز العمال، المكتب الإسلامي.

٣٠٢ - مسند أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المثنى - القاهرة.

٣٠٣ - المشترك وضعًا والمفترق صعقًا، لأبي عبد الله ياقوت الحموي، مكتبة المثنى - ببغداد.

المصـــــــــدر

٣٠٤ - مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار، يحيى بن حمزة العلوي، تحقيق: د. محمد السيد الجليند، ط: الثالثة ١٤٠٣، الدار اليمنية.

٣٠٥ - مشكل الآثار لأبي جعفر الطحاوي، مصور عن طبعة مجلس دائرة المعارف النظامية - حيدرآباد. ط: الأولى، ١٣٣٣.

٣٠٦ - مصارعة الفلاسفة لأبي الفتح الشهرستاني تحقيق: سهير محمد مختار، ط: الأولى ١٩٧٦م.

٣٠٧ - معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد، تأليف: حافظ بن أحمد حكمي، المطبعة السلفية.

٣٠٨ - المعارف، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: د. ثروت عكاشة، ط: الثانية، دار المعارف بمصر.

٣٠٩ - المعتزلة، تأليف: زهدي حسن جار الله، مطبعة مصر - ١٣٦٦.

٣١٠ - المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها، عواد بن عبد الله المعتق، ط: الأولى ١٤٠٩، دار العاصمة - الرياض.

٣١١ - معجم الأدباء، لياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٣١٢ - معجم البلدان، لأبي عبد الله ياقوت الحموي، دار صادر - بيروت.

٣١٣ - المعجم الصغير للطبراني، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، وبذيله مجموعة رسائل صغيرة، ط: ١٤٠٣، دار الكتب العلمية - بيروت.

٣١٤ - معجم الفرق الإسلامية، لشريف يحيي الأمين، ط: الأولى - ١٤٠٦، دار الأضواء - بيروت.

٣١٥ - المعجم الكبير، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، حمدي عبد الحميد السلفي، ط: الثانية، مكتبة التوعية الإسلامية.

٣١٦ - معجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية، تأليف: عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى - ودار إحياء التراث العربي - بيروت.

المصـــــــــــدر

٣١٧- معجم المطبوعات العربية ، والمعربة ، ليوسف إليان سركيس ، مكتبة الثقافة الدينية بمصر .
٣١٨- معجم مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط : الأولى ١٤١١ ، دار الجيل بيروت .
٣١٩- المغني في أبواب التوحيد والعدل ، إملاء : القاضي أبي الحسن عبد الجبار ، تحقيق : مجموعة من الباحثين ، إشراف طه حسين ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر - القاهرة .
٣٢٠- مفاهيم صابئة مندائية : تاريخ . دين . لغة ، تأليف : ناجية مراني ، ط : الثانية - ١٩٨١م ، طبعة بمطبعة شركة التامس للطباعة والنشر - ببغداد .
٣٢١- مفتاح السعاد ومصباح السعادة في موضوعات العلوم ، لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده ، ط : الأولى ١٤٠٥ ، دار الكتب العلمية - بيروت .
٣٢٢- المفردات في غريب القرآن ، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني ، تحقيق : محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة بيروت .
٣٢٣- مقارنة الأديان « المسيحية » ، د . أحمد شلبي ، ط : السابعة ١٩٨٢م ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة .
٣٢٤- المقاصد الحسنة ، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، تعليق عبد الله محمد الصديق ، ط : الأولى - ١٣٩٩ ، دار الكتب العلمية - بيروت .
٣٢٥- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الثانية عام ١٣٨٩ ، مكتبة النهضة المصرية .
- طبعة أخرى تحقيق : هلموث ريتر ، ط : الثالثة ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .

المصـــــــــــدر

٣٢٦ - المقالات والفرق ، لسعد بن عبد الله أبي خلف الأشعري القمي ، صححه وقدم له د. محمد جواد مشكور ، مطبعة حيدري - طهران - ١٩٦٣م .

٣٢٧ - المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار ، مع كتاب النقط ، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الدمشقي ، تحقيق : محمد أحمد دهمان ، ط : الأولى ، : دار الفكر - سوريا .

٣٢٨ - الملل والنحل لأبي الفتح الشهرستاني ، تخريج وتحقيق محمد بن فتح الله بدران ، ط : الأولى ، مطبعة الأزهر .

- طبعة ثانية : وهي الطبعة الثانية تخريج بدران ، مطبعة مخيمر - مصر .
- طبعة ثالثة : تحقيق محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة - بيروت .
- طبعة رابعة : تحقيق أحمد فهمي محمد ، دار الكتب العلمية .
- طبعة خامسة : بحاشية الفصل في الملل والأهواء والنحل مكتبة السلام العالمية . بمصر .
- طبعة سادسة : مؤسسة ناصر الثقافية ، الطبعة الأولى ، بيروت - ١٩٨١م ، وهي بعنوان موسوعة الملل والنحل .

طبعة سابعة : تقديم وإعداد : عبد اللطيف محمد العبد ، ١٩٧٧م

- طبعة ثامنة : تحقيق عبد الأمير علي مهنا وعلي حسن فاعور ، دار المعرفة - بيروت .
- طبعة تاسعة : بمطبعة العنانية .

٣٢٩ - الملل والنحل لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي تحقيق : ألبير نصري نادر ، دار المشرق - بيروت .

٣٣٠ - مناظرات فخر الدين الرازي في بلاد ما وراء النهر ، تحقيق : د. فتح الله خليف ، دار المشرق بيروت .

٣٣١ - المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ، ط : الأولى ، دائرة المعارف العثمانية .

المصـــــــدر

٣٣٢ - المنتقى من منهاج الاعتدال . . . مختصر منهاج السنة ، للحافظ الذهبي ، تحقيق : محب الدين الخطيب .

٣٣٣ - المنقذ من الضلال والموصل إلى ذي العزة والجلال ، لأبي حامد الغزالي ، تحقيق : د. جميل صليبا ود. كامل عياد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت .

٣٣٤ - من الميثولوجيا إلى الفلسفة عند اليونان أو بواكير الفلسفة قبل طاليس ، تأليف د. حسام محيي الدين الألوسي ، من مطبوعات جامعة الكويت .

٣٣٥ - منهاج السنة النبوية ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق د. محمد رشاد سالم ، ط : الأولى ١٤٠٦ ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض .

٣٣٦ - منهج الأشاعرة في العقيدة ، تعقيب على مقالات الصابوني ، لسفر بن عبد الرحمن الحوالي ، ط : الأولى - ١٤٠٧ ، الدار السلفية - الكويت .

٣٣٧ - منهج علماء الحديث والسنة في أصول الدين ، د. مصطفي حلمي ، دار الدعوة - الإسكندرية .

٣٣٨ - منهج المسعودي في بحث العقائد والفرق الدينية ، د. هادي حسين حمود ، ط : الأولى - ١٩٨٤م ، دار القادسية للطباعة .

٣٣٩ - المنية والأمل ، للقاضي عبد الجبار ، تحقيق د. عصام الدين محمد علي ، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية .

٣٤٠ - المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، المعروف بـ « خطط المقريزي » ، تأليف تقي الدين أحمد بن علي المقريزي ، عن طبعة بولاق سنة ١٢٧٠ ، إصدار دار التحرير للطبع والنشر .

٣٤١ - الموافقات في أصول الشريعة ، لأبي إسحاق الشاطبي . وعليه شرح جليل لعبد الله دراز . مكتبة الرياض الحديثة - الرياض .

المصــــــــــــادر

٣٤٢ - المواقف في علم الكلام ، لعبد الرحمن بن أحمد الإيجي ، عالم الكتب - بيروت .

٣٤٣ - الموجز في تاريخ الصابئة المندائيين ، العرب البائدة ، لعبد الفتاح الزهيري ، تحقيق فريد عبد الزهرة المنصور ، ط : الأولى ١٤٠٣ .

٣٤٤ - الموسوعة العربية الميسرة ، إشراف : محمد شفيق غربال ، صورة من طبعة ١٩٦٥م ، دار إحياء التراث العربي .

٣٤٥ - الموسوعة الفلسفية ، د. عبد المنعم الحفني ، ط : الأولى ، دار ابن زيدون - بيروت .

٣٤٦ - الموسوعة الفلسفية المختصرة ، تعريب : فؤاد كامل ، وجلال العشري وعبد الرشيد الصادق ، راجعه د. زكي نجيب محمود ، دار القلم - بيروت .

٣٤٧ - الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة ، إصدار الندوة العالمية للشباب الإسلامي - الرياض ، ط : الثانية ١٤٠٩ .

٣٤٨ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، للإمام الذهبي ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار المعرفة - بيروت .

٣٤٩ - النبوات ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق : محمد بن عبد الرحمن عوض ، ط : الأولى . - ١٤٠٥ ، دار الكتاب العربي - بيروت .

٣٥٠ - النجاة : في الحكمة المنطقية والطبيعية والآلهية للحسن بن علي بن سينا ، ط : الثانية ١٣٥٧ ، مطبعة السعادة - بمصر .

٣٥١ - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف ابن تغري بردي ، ط : الأولى ، مطبعة دار الكتب المصرية .

٣٥٢ - نزهة الأرواح وروضة الأفراح في تاريخ الحكماء والفلاسفة ، لشمس الدين محمد بن محمود الشهروزي ، صححه وعلق عليه خورشيد أحمد ، ط : الأولى ١٣٩٦ ، بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد .

المصـــــــــادر

٣٥٣ - نشأة الأشعرية وتطورها ، د. جلال محمد موسى ، ط : الأولى ، ١٣٩٥ ، دار الكتاب اللبناني - بيروت .

٣٥٤ - نشأة الحركة الإباضية ، تأليف عوض محمد خليفات ، مطابع دارالشعب - عمان - الأردن ١٣٩٨ .

٣٥٥ - نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ، تأليف : د. علي سامي النشار ، ط : السابعة ١٩٧٨م ، دار المعارف القاهرة .

٣٥٦ - النشر الطيب على شرح الشيخ الطيب ، للشريف إدريس بن أحمد الوزاني ، ط : الأولى ، دار الكتب الحديثة - مصر .

٣٥٧ - نصح الأمة في فهم أحاديث افتراق هذه الأمة ، تأليف سليم بن عيد الهلالي ، ط : الأولى ١٤٠٩ ، دار الأضحى للنشر والتوزيع .

٣٥٨ - نقض المنطق ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، حققه : محمد حمزة وسليمان الصنيع ، صححه محمد حامد الفقي ، ط : الأولى - ١٣٧٠ ، مطبعة السنة المحمدية - القاهرة .

٣٥٩ - نهاية الإقدام في علم الكلام لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ، تحقيق : ألفرد جيوم . مكتبة المثنى .

٣٦٠ - هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى ، للحافظ ابن قيم الجوزية ، مصطفى أبو النصر الشلبي ، ط : الأولى ١٤٠٨ ، مكتبة السوادي - جدة .

٣٦١ - هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، تأليف إسماعيل باشا البغدادي ، مكتبة الإسلامية ، والجعفري تبريزي - بطهران ، ط : الثالثة - ١٣٨٧ .

٣٦٢ - الهند : تاريخها - وتقاليدها - وجغرافيتها ، محمد موسى أبو الليل ، مؤسسة سجل العرب - القاهرة ، دار الاتحاد العربي للطباعة .

المصـــــــــدر

٣٦٣ - الوافي بالوفيات ، لصلاح الدين خليل بن إيبك الصفدي ، تحقيق : يوسف فان إس ، ط : الثانية - ١٤٠٢ .

٣٦٤ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لشمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ، تحقيق : د. إحسان عباس ، دار صادر - بيروت .

٣٦٥ - اليهودية ، د. أحمد شلبي ، ط : السابعة - ١٩٨٤م ، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة .

ثالثًا : المجلات والدوريات :

٣٦٦ - مجلة الأزهر : عدد ربيع أول سنة ١٣٦٦ المجلد الثامن عشر ص٢٨٩ - ٢٩٦ ، « نص لم يعرف للشهرستاني » د. محمد فتح الله بدران .

٣٦٧ - مجلة الفيصل : عدد (٢٩) تاريخ ذي القعدة سنة ١٣٩٩ مقال « الملل والنحل» عرض وتقديم : معالي عبد الحميد حمودة .

- عدد (١٠٧) تاريخ جمادي الأولى ، سنة ١٤٠٦ ، مقال «منهج الشهرستاني في دراسة الأديان والفرق » بقلم د. محمد خليفة حسن .

٣٦٨ - مجلة المقتطف : الجزء الأول من المجلد العاشر بعد المائة ، ١٧/ صفر ١٣٦٦ ، ص٣٥ - ٤٣ « تخريج كتاب الملل والنحل للشهرستاني » .

- الجزء الثاني من المجلد العاشر بعد المائة : ١٩/ ربيع أول ١٣٦٦ ص١٢٢ - ١٣٢ : «تخريج كتاب الملل والنحل للشهرستاني» .

سابعًا فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

توزيع :
مؤسسة الجريسي للتوزيع والاعلان
الرياض ١١٤٣١ ـ ص . ب : ١٤٠٥
☎ ٤٠٢٢٥٦٤ ـ فاكس ٤٠٢٣٠٧٦